الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة الفاتح - كلية الآداب
قسم اللغة العربية

بحث مقدم لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) بعنوان

ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي

دراسة استقصائية نقدية

الجزء الأول

مقدم من الطالبة:
سالمة عيسى عيسى الوازني

إشراف الدكتور:
عبدالله محمد الكيش

العام الجامعي 1999-2000 إفرنجي.

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

جامعة الفاتح – كلية اللغات – قسم اللغة العربية

الدراسات العليا

قرار لجنة مناقشة رسالة التخصص العالي (الماجستير) في الدراسات اللغوية

استناداً إلى قرار الدكتور أمين اللجنة الشعبية للجامعة رقم(866)الصادر في22 /7 /2000 إفرنجي والقاضي بتأليف لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير) من الطالبة / سالمة عيسى الوازني وعنوانها / ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي – دراسة استقصائية نقدية –

من الإخوة الأساتذة :

1- الدكتور / عبدالله محمد الكيش . مشرفاً ومقرراً .

2- الدكتور / بشير محمد زقلام عضواً .

3- الدكتور / عبدالستار عبداللطيف أحمد عضواً .

وفي جلسة علنية عند الساعة **العاشرة** من **صباح** يوم **الأحد** الموافق **30 / 7 / 2000** إفرنجي بمدرج الوثيقة الخضراء .

وبعد إجراء المناقشة العلنية والتداول أصدرت اللجنة بإجماع الآراء قرارها بمنح الطالبة/ سالمة عيسى الوازني درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية على رسالتها وعنوانها / ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي – دراسة استقصائية نقدية بتقدير عام/ ممتاز

توقيعات لجنة المناقشة

1- الدكتور / عبدالله محمد الكيش

2- الدكتور / بشير محمد زقلام

3- الدكتور / عبد الستار عبد اللطيف أحمد

يعتمد /

أ. مصطفى محمد الباجقني
منسق الدراسات العليا

د. بشير محمد زقلام
أمين قسم اللغة العربية

د. النهامي الطاهر الترهوني
أمين لجنة الدراسات العليا بالكلية

الإهـــداء

إلى من علّمني أن الصّدق فى القول ،

والإخلاص فى العمل ،

وحبّ العلم ،

من أمضى الأسلحة

فى كل زمان ومكان .

وإلى أساتذتي الأفاضل .

وإلى من أحبّ العربية ، لغة القرآن .

أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحثة

كلمـــة شكـــر

وهذا موضع عرفان وامتنان ، تمثّلاً لقولـــه تعـــالى : ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ *(الآية 237 من سورة البقرة)* ، وقول رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام ((لا يَشْكُرُ اللَّهَ تعالى مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ)) *(مسند الإمام أحمد 585/2)* وفي هذا الموضـــع أجد نفسي أسجّل هذه الكلمات ، أحاول بها التعبير عن شكري وتقديري لكـــل من ساعد في إنجاز هذا البحث ، وهم كثيرون ، فأذكر بعضهم وأســـكت عـــن آخرين ، خشية الإطالة ، وجزى الله عني جميعهم كل خير .

بادئ ذى بدء أتقدم بالشكر والتقدير لكلية الآداب متمثّلـــة فى عميدهـــا وأساتذها ، وإلى أمين قسم اللغة العربية **الدكتور بشير زقلام** وســـلفه **الدكتـــور نورى على شرينه** ، وإلى أمين قسم الدراسات العليا **الأستاذ مصطفى البـــاجقنى** وسلفه **الدكتور الصيد أبوذيب** ، لمساعدهم طلاب العلم ، وتيســـير أمورهـــم ، فجزاهم الله عنا كل خير .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشـــرف **العـــالم الفـــاضل الدكتور/ عبدالله محمد الكيش** ، لتفضّله بقبول الإشراف علـــى هـــذا العمـــل ، وتجشّمه عناء قراءته، وتكرّمه بتوجيه النصح والإرشاد لتقويمه ، ووضعـــه مكتبتـــه تحت تصرفي، فليس لي إلا الدعاء له بأن يطيل الله فى عمره ويرعاه ، ويبـــارك في الدارين مسعاه .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة لقبولهم الإطلاع علـــى هذا العمل، وتقويم ما أعوج منه ، فجزى الله الجميع كل خير ، ووفقنا لما يرضى .

كما أجعل في مقدمة هذه القائمة والديّ الحبيبين ، إذ لولا رضاهما عني ، وصادق دعواتهما لي ما تمكنت من صنع شيء يذكر ، حفظهما الله وأبقاهما ، وأعانني على كسب رضاهما .

تحيّة شكر وتقدير إلى **شقيقي : علي ومحمد** ، نظير تشجيعهما المعنوي قبل المادي، وإلى شقيقاتي وبالأخص **لطفية** مؤنستي في وحدتي فترة البحث .

وأتقدم ببالغ الشكر وصادق الدعوات إلى خالي الفاضل **الدكتور/ مسعود الوازني** ، على حسن رعايته ، وطيب معاملته ، إذ كان لذلك أعمق الأثر في زرع الثقة في نفسي ، وهو يعاملني معاملة الصديقة ، فضلاً عن البنت والشقيقة .

وإن كنت أنسى فلا أنسى فضل خالي **العزيز/ أحمد**-حفظه الله ورعاه- وفضل عمتي **الحبيبة/ فاطمة**-رحمها الله-إذ لهما عليّ من الحقوق مايعجز عن الوفاء به كل تعبير ، وقد كانا بمثابة الأبوين العطوفين علي ، فجزاهما الله عني خير الجزاء، وأعانني على ردّ ولو بعضاً من معروفهما ، الذي لا يمكنني حصره فكيف بردّه !؟

كما أتقدم بالشكر والتقدير **للدكتور الفاضل/ فاتح زقلام** ، إذ له الفضل في اقتراح هذا الموضوع ، وإلى **الدكتور/ علي أبوالقاسم عون** ، لتفضّله بتقديم المصادر التي تحتاجها هذه الدراسة ، وفي مقدّمتها رسالته في الدكتوراه (**بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم**) .

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى العاملين بكلية الدعوة الإسلامية ، وفي صدارتهم أمينها **الأستاذ الفاضل المختار أحمد ديرة** ، أدامه الله وجزاه خير الجزاء ؛ لإخلاصه في خدمة العلم والمتعلمين . وإلى العاملين بالمكتبة لحرصهم على تقديم الخدمات على أكمل وجه لطلاب العلم والمتعلمين ، إلى **الأستاذ/ شاكر عبدالله** ، **والأستاذة/ عائشة الدرهوبي** ، **والأستاذ/ محمد المصراتي** ، وفقهم الله جميعاً في سعيهم .

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للإخوة العاملين بمكتبة التربية بجامعة الفاتح (قاطع أ) ، والعاملين بالمكتبة المركزية بجامعة الفاتح (قاطع ب) ، والعاملين بمركز دراسات جهاد الليبيين ، والعاملين بالمركز الثقافي التونسي .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسأل المولى عز وجل أن يتغمّد روحي العالمين الفاضلين أستاذينا **الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده ، والدكتور محمد عثمان علي**، بجميل غفرانه ، وواسع رحمته ، وأن يجعل مثواهما روضة من رياض الجنة .

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الثناء والتقدير إلى زميلى **الأستاذ/ عبدالرحمن الشقروني ، والمهندس/ عزالدين أحمد شعيب** ، لقيامهما بطباعة هذه الرسالة ، وإخراجها بهذه الصورة، فجزاهم الله عنى كل خير، ويسّر دربهما لما يحب ويرضى.

تحية شكر وتقدير لمن جسّد الإنسانية بكل معانيها فى طيب خلقه ونبل أصله وحبه للخير ، وقد تمثل ذلك فى شخص **الدكتور/ عبدالحميد الهرامة ، والأستاذ/ الصديق يعقوب ، والأخ/ محمد البوسيفى** ، فكثّر الله من أمثالهم وجزاهم عنا خير الجزاء .

تحية شكر وتقدير إلى **جميع صديقاتي ، وإلى أهاليهن** ، وإني على يقين أني لن أفيهن حقهن مهما أثنيت عليهن ، وحسبي أن أقول أنهن أقرب ما يكون لأن ينطبق عليهن قوله تعالى : ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ (*الآية 9 من سورة الحشر*) ، فكن فعلاً يؤثرن مصلحتي على مصالحهن ويبذلن مافي وسعهن لراحتي ولو على حساب راحتهن ، فجزاهن الله عني كل خير ، وأدام الله علي هذه النعمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

سالمة الوازني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، صلاة تملأ العرش وما حواه ، وتدوم بدوام ملك الله .

أمّا بعد ؛

فإنّهم لم يبالغوا حين وصفوا النّحو بأنّه من أسمى العلوم قدراً، وأنفعها أثرا ، حتّى (أجمع أئمة السلف والخلف قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعانى المتعلقة معرفتها به منه)[1] .

وقد قال في منزلته ابن خلدون : (علوم اللسان العربي وأركانه أربعة : اللّغة والنّحو والبيان والأدب ... وإن الأهمّ المقدّم منها هو النّحو ، إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة)[2] .

حقّاً إن علم النّحو دعامة العلوم العربيّة وقانونها الأعلى ، منه تستمدّ العون وتستلهم القصد ، وترجع إليه في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، وعلى قدر النبوغ فيه يواتي الفوز بها .

وقد غدا عند بعضهم واجبا على كل متعلّق من العلم بالقرآن الكريم ، والسّنّة المطهّرة بسبب ، لا غنى بأحد منهم عنه ، (وذلك أن القرآن الكريم نازل بلغة العرب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله -جل وعز- وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة عربية أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللّغة بدّاً)[3] .

1- لمع الأدلة 95 .

2- المقدمة 1264/3 .

3- الصاحبي لابن فارس 64 .

وعدّه السيوطى قسما من الدين ، وفرضا من فروض الكفايات إذ قـال : (لاشك أن علم اللغة من الدين ، لأنه فرض من فروض الكفايات ، وبـه تعـرف معانى ألفاظ القرآن والسّنّة . وقال بعض أهل العلم :

حفـظ اللّغات علينـا   فرض كفرض الصّلاة

فـليس يضبـط ديـن   إلاّ بحفـظ اللّغات)[1]

أما عن دواعى اختيارى هذا الموضوع (ظاهرة خلاف الأصـل فى النّحـو العربى) ، فأقول إنّى قد شغفت باللّغة العربية وخاصّة النحو منذ الصّغـر ، وقـد حظيت فى أثناء دراستى فى المراحل المختلفة من ابتدائية وثانوية بأساتذة أفـاضل ، أبدعوا فى تدريس هذه المادة مما زاد من إعجابى بعلم النحو ، وهذا مـا جعلـنى أعزف عن الدراسة فى كلية القانون التى تمّ تنسيبى لها ، وأكلّف الدكتور عبـدالله محمد الكيش العناء والمشقة فى إجراءات الانتقال والتسجيل بكليّة اللّغات ، فجـزاه الله عنّى خير الجزاء ، وجعلنى عند حسن ظنّه دوماً . ثم كان حظّى أوفر بمن درّسوا لى مادة النّحو فى التعليم الجامعى ، بسعة علمهم ورحابة صدرهم ، ولا أنكر بهـذا فضل الأساتذة فى المواد الأخرى ولكن الأمر كما قالوا (حبّك الشىء يعمى ويصم) وكان اختيارى لدراسة هذا الموضوع ، محاولة للإجابة عن هذا التسـاؤل .

أتكون نظرتهم إلى أن الأصول التى قعّدها النحاة فى قوالب جامدة لم تفِ بمواكبـة التطور اللغوى الذى آلت إليه اللغة ، وصعوبة تطبيق تلك القواعد على الواقع اللّغوى البعيد عـن الفصاحة ، هى السّبب فى هذا النّفور !؟

أم ان تاصيل تلك القواعد تم التجاوز بمخالفة تلك الأصول ، وما يتبعه مـن تضارب مع أصول أخرى ، واختلاف النّحاة فى الجواز والمنع ، والتأويل والتوجيـه هو السّبب !؟

وقد أدّت طبيعة الدّراسة أن تكون فى خمسة فصول ، بعد مقدّمة وتمـهيد وأعقبت تلك الفصول بخاتمة تحوى نتائج البحث وخلاصته .

1- المزهر 302/2 .

فتحدثتُ فى المقدمة عن مكانة علم النحو وفضله ، ثم عن سبب اختيارى هذا الموضوع .

وحاولت فى التمهيد إبراز موضوع الدراسة (ظاهرة خلاف الأصل فى النحو العربى) وتمييزه عن غيره من الموضوعات التى قد تلتبس به ، لأن العنوان غير كافٍ للدلالة على موضوع البحث . لأن كلمة الخلاف توحى بأن يكون الموضوع بحثا فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ودفعا للالتباس ، فقد أوردت معانى الأصل فى اللّغة والاصطلاح وكذلك الخلاف لغة واصطلاحا وتحدثت عن أسباب الخلاف ، وأوضحت العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو ، وضمّنت التمهيد ذكرًا لأبرز المؤلفات التى قاربت من تناول ظاهرة خلاف الأصل ، قديما وحديثا .

وجعلت الفصل الأول دراسة لظواهر خلاف الأصل فى المرفوعات وضمّنته سبعة مباحث ، هى : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، واسم كان وأخواهما ، واسم أفعال المقاربة ، وخبر إن وأخواها ، والفعل المضارع .

ثم عرّجت بالحديث عن خلاف الأصل فى المنصوبات فى الفصل الثانى ، وجعلته فى ستّة مباحث هى : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمضارع المنصوب .

ثم الفصل الثالث ، وهو دراسة لظواهر خلاف الأصل فى المجرورات ، فى ثلاثة مباحث ، هى : المجرور بالحرف ، والمجرور بالمضاف ، والمجرور بالجوار .

ثم الفصل الرابع ، وهو فيما خالف الأصل فى المجزومات ، وتضمنه مبحث واحد هو جزم الفعل المضارع ، إذ لا يكون فى غيره جازم على الصحيح من آراء العلماء .

ولم أنسَ الحديث عن ظواهر خلاف الأصل فى الحروف ، ومن خلال البحث فى حروف المعانى فى الفصل الخامس ، وجعلته فى مبحثين هما : خلاف الأصل فى الحروف العاملة ، وتنبّت بخلاف الأصل فى الحروف المهملة .

ثم الخاتمة ، وقد أودعتها أهم النتائج التى استخلصتها من هذه الدراسة .

وأشير إلى أنى لم ألتزم منهجا واحدا فى هذه الدراسة ، فتارّة يكون نقليّا وأخرى يكون استنباطيّا ، وأحيانا تاريخيّا وأخرى نقديّا .

ولم ألتزم طريقة ابن مالك فى ترتيب الأبواب النّحوية ، ولا طريقة الزمخشرى-عليهما الرحمة- وإن كنت قد استفدت من طريقتهما ، فالأوّل يذكر المبتدأ ، ويتبعه الخبر ، والخبر يكون جملة اسميّة أو فعليّة أو شبه جملة ، والثّانى يجعل الأسماء أوّلا ، ثم الأفعال ، ثم الحروف ، وأخيرا المشترك ، أمّا طريقتى فقد حاولت أن أُقيمها على أساس عميق يقوم على دراسة الأسماء أوّلا لأنّها العُمد ثمّ الأفعال ثم الحروف . وجعلت المرفوعات أوّلا لأنّها العمد ثم المنصوبات ثم المجرورات يليها المجزومات لأنّها حُملت على المجرورات ، وأفردت فصلا أخيرا للحروف .

ولا ادّعى أنّ تناولت ظواهر خلاف الأصل كلّها ، فهى أكثر من أن تجمعها هذه الدّراسة ، إنما تعرّضت لأبرز الظّواهر تمثيلا ، وليس حصرا أو استقصاء ، وما لا يدرَك كلّه لا يترك قلّه .

وأنبّه إلى أنّ اعتمدت فى توثيق الآيات القرآنية على رواية قالون عن نافع بالمصحف الشريف طبعة الجماهيرية العظمى ، وأنّ لم ألتزم كتابتها بالرّسم العثمانى وإنما كتبتها وفق قواعد الإملاء العربى .

كما أنبّه إلى أنّ فى التحويل على المصادر اكتفى بذكر اسم الكتاب ومؤلفه ورقم الصفحة حين يذكر أوّل مرة ثم ذكر اسم الكتاب والصفحة حين يتكرر دون ذكر لمعلومات النشر ، استغناء عنها بذكرها فى الفهارس ، وحتىّ لا أثقل البحث بدون كثير فائدة ، والرّجوع إلى الفهارس أمر ميسور فاخترت الأيسر طالما كلا المنهجين متّبع .

وإنّ لأرجو أن أكون بهذه الدّراسة قد حقّقت الهدف الذى قصدت إليه ، وأصبت الغرض الذى ألقيت برحلى لديه . فإن يكن ذلك فهو غاية ما تمنيّت ،

بسم الله الرحيم الرحيم

تمهيد

تعريف (الأصل والخلاف)

جرى العرف العلمي أن نعرّف المصطلحات الواردة في البحث منذ الشّروع في الكتابة في الموضوع ، لذا فقد عرّفت كلمتي (الأصل والخلاف) لغة واصطلاحًا .

غالبًا ما يكون بين المعنيين علاقة لغوية ، يستند فيها المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي ، ومنه يشتقّ معانيه ، لذلك وجب أن أبدأ بشرح المعنى اللغوي أولاً يليه الاصطلاحي ، وقد ركّزت في المعنى اللّغوي على المعاني التي تناسب موضوع البحث ، وأهملت بقيّة المعاني ؛ لأنّ تتبّعها يعني البحث في غير المطلوب ، وهو ما يجب ألاّ يكون في البحث العلمي .

المبحث الأول : الأصل والخلاف

أولا : تعريف الأصل لغة :

تجمع هذه المادة (أصل) عدّة معانٍ متباينة وهي :

الأصل أسفل كل شيء ، وهو ما يُبنى عليه الشيء[1] ، أو يُسند وجـوده إليـه[2] ، وقال الرّاغب: (أصل كل شيء قاعدته التي لو توهّمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره)[3].

وهذا البناء إما أن يكون حسيًا ، وإمّا أن يكون عقليًا ، فالأوّل مثل بنـاء السـقف على الجدار . أما المعنى الثاني كأن نقول إنّ الخير أساس التعامل بين النّاس ، وإنّه الأصـل الذي يجب أن يعتمد ، أو أن فلان أصله طيّب ، ومثله قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[4]، فقد مثّل لرسوخ الكلمة الطيّبة بين النّاس ، برسوخ أصل الشّـجرة الطيّبـة في الأرض . ويقال استأصلت هذه الشّجرة ؛ أي ثبت أصلها ، واستأصل الله بني فلان ؛ أي لم يدعْ لهم أصلا[5] . وفي النّحو مثل اشتقاق الأفعال من المصادر ، وبنـاء المجـاز علـى الحقيقة ، والأحكام الجزئيّة على القواعد الكلّيّة .

بذلك يكون معنى الأصل : الأساس لكل شيء ، وهو ما يُفتقر إليه ولا يَفتقـر إلى غيره ، (وهو ما يُبتنى عليه غيره)[6] .

والمـرادف لكلمة (أصل) عدّة كلمات منها ما ذكرها ابن سيده في المخصّص[7]

1- ينظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مادة (أصل) 7 / 306 .

2- معجم متن اللغة لأحمد رضا (أصل) 182/1 ، وينظر التعريفات للجرجاني 28 .

3- المفردات في غريب القرآن كتاب الألف 19 .

4- الآيـة 27 من سورة إبراهيم .

5- ينظر مادة (أصل) في : تهذيب اللغة للأزهري 240/12 ، ولسان العرب لابن منظور 155/1، والمحيط في اللغـة لابن عباد 187/8، والقاموس المحيط للفيروزآبادي 1242، والكليات لأبي البقاء 122 .

6- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي 213/1 . .

7- المخصص 2 / 150 - 151

نقلا عن ابن دريد وهي : القِنْس وهي كلّ شيء ثبت في شيء ، فهو قِنْسٌ له ، وأضاف كلمات أخرى هي : الصيغة والكنسح والمكسر واليأصول ، فيقال : فلان من صِيغَةٍ كريمةٍ ؛ أي من أصل كريم ، والكِنْسِح : أصل الشيء ومعدِنه ، والمكسر : مكسر كل شيء أصله ، والمَكْسِر : المَخْبَر ، يقال : هو طَيِّب المَكْسِر، ورديء المَكْسِر ، من كسْرِكَ العود لتختبره أصلب هو أم رِخو .

ومنها الحسب[1] ، قاله الكسائي في تفسيره للقول : (لاأصل لهولافصل) ، أنّ الأصل هنا هو الحسب ، والفصل اللّسان . ويقال مجد أصيل ؛ أي ذي أصيلة ، ومثله رجل أصيل ؛ أي ثابت الرّأي والعقل .

وتأتي كلمة الأصل بمعنى يقرب من المعنى الأوّل (الأساس) حيث يقال : أصل فلان يفعل كذا وكذا ، كقولك علو وطفو[2] .

ثانيا : تعريف الأصل اصطلاحا :

أ- في الاصطلاح الفقهي :

استخدم الفقهاء هذا المصطلح كثيرا ، وله معانٍ كلّها تمتّ بصلة إلى المعنى اللّغوي، وهو (الأساس) ، وقد أوردها التهانوي[3] وهي :

1. الدّليل : يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب والسّنّة .
2. القاعدة الكلية ، وهي مصطلح يطلق على ما يجيء قضيّة كلية من حيث اشتمالها بالقوّة على جزئيات موضوعها ، وتسمّى تلك الأحكام فروعا ، واستخراجها منها تفريعا .
3. الرّاجح ؛ أي الأولى والأحرى ، يقال : الأصل الحقيقة .
4. المستصحب ، يقال : تعارض الأصل والظّاهر .

1- ينظر اللسان (أصل) 156/1 ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 109/1 ، ومعجم متن اللغة 182 .

2- تهذيب اللغة (أصل) 241/12 .

3- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم 1 / 213 ، وينظر غاية المرام في شرح مقدمة الإمام للتلمساني 186 . رسالة ماجستير .

فهذه أربعة معانٍ اصطلاحية تناسب المعنى اللغوي ، فإنّ المدلول له نوع بناء على الراجح ، وكذا الطارئ بالقياس إلى المستصحب .

وفي الموسوعة الفقهية[1] ورد أن كلمة الأصل تطلق في الاصطلاح على معان ترجع كلّها إلى استناد الفرع إلى أصله وبنائه عليه ، ومنها :

1. أصول الإنسان .
2. الأصل بمعنى المتفرّع منه .
3. الأصل بمعنى المُبدل منه .
4. الأصل في القياس أحد أركانه الأربعة .
5. الأصول بمعنى الدّور والأشجار في مقابل المنفعة والثّمرة .
6. أصل المسألة يطلقها الفقهاء على القاعدة الفقهية المستنبطة من القرآن والسّنة ، الّتي تشهد لها الفروع بالصّحّة .
7. الأصل في باب الرّواية : هو الشّيخ الثّقة المرويّ عنه في مقابلة الفرع وهو الرّاوي عن ذلك الشّيخ .
8. أصول العلوم : وهي القواعد العامة الّتي يتبعها أصحاب ذلك العلم في دراسته .

والتعريف السائد لأصول الفقه هو : (معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة منها ، وحال المستفيد)[2] ، ويقرب من هذا التعريف تعريفات أخرى أوردها الفقهاء[3] في كتاباتهم لا يتّسع المجال لذكرها .

ب- في الاصطلاح النحوي : وله عدة معان هي[4] :

1. الأصل أحد أركان القياس ، إذ القياس أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم .

1- الموسوعة الفقهية إصدار دار الصفوة ، مصر 5 / 55 : 60 .

2- منهاج البيضاوي 5/1 .

3- ينظر المحصول في علم الأصول للرازي 194، والموافقات للشاطبي29/1 ، وإرشاد الفحول للشوكاني 3/1 ، وجمع الجوامع 35/1 ، وحاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع 35/1 ، وتقرير الشيخ عبدالرحمن الشربيني على حاشية البناني 35/1 .

4- ينظر الخليل ، معجم مصطلحات النحو العربي لجورج متري وهاني جورج 80 .

2. تسمية تعني (الغالب)، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، أو الأسبقية في المرتبة ، ويقابله الفرع .

3. القاعدة .

4. القاعدة الكلية .

والأصول في النحو مصطلح لا يخلو من الإبهام أحيانا . ذلك أن النحاة لم يحـــدّدوه بتعريف يرصد ذلك المصطلح ، وإنما استعمالهم له كان طوع مفهوم يدور بأذهانهم ويمكـــن استنباطه بتتبّع مواقعه في كلامهم .

ويكاد يتفق النحاة على أن المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة هـــو الحكـــم الـــذي يستحقّه الشيء بذاته ، ومن ذلك ورودها عند سيبويه[1] .

والأصول أحد أدلّة النّحو : وهي إبطال دليل بالرّجوع إلى الأصل ، فإذا استُدِلّ على أنّ المضارع يُرفع لتجرّده من النّاصب والجازم ، يكون في ذلك مخالفة للأصل الذي يشـــير إلى أنّ الرّفع قبل النّصب والجزم .

وأصول النّحو هي أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله [2]،وهذه الأدلّة هي:

1. السّماع .
2. القياس .
3. الإجماع .
4. استصحاب الحال .

وأورد أبو البقاء الكفوي([3]) معاني عدّة لمصطلح الأصل أُثبتُ منها ما يتفق مع المعـــنى المراد في هذه الدّراسة . ومن ذلك تعريفه للأصل[4] على أنّه : يطلـــق علـــى القـــانون ،

1- الكتاب 385/4 قوله :(وقالوا مرضو فحاءوا به على الأصل والقياس) ، وتصنيفه لـــ(باب ما يخرج على الأصـــل إذا لم يكن حرف إعراب) 387/4 .

2- ينظر لمع الأدلّة للأنباري 80 : 81 .

3- أيوب بن يوسف موسى الحصيني الكفوى من آثاره الكليات ، وتحفة الشاهان . ت 1094هـــ/1683م . ينظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 31/3 ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى 229 ، ومعجم المطبوعـــات العربية المعربة ليوسف اليان سركيس 293 .

4- الكليات 122 .

والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيّات . وقوله الأصول من حيث إنّها مبنى ، وأساس لفرعها سُمّيت قواعد .

الأصول في هذه الدّراسة القواعد والقوانين العامة للظواهر اللغوية الأساسية،نحو قولنا: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعًا ، فهذه هي القاعدة العامة المطّردة .

وخير ما نختاره أنموذجًا من الكتب لنتخذه دليلاً على معاني كلمتي الأصل والأصول هو كتاب الأصول لابن السّراج، فهو يستعمل هاتين الكلمتين على أساس أنّهما القاعدة ، أو القواعد .

والمعنى الآخر ؛ هو الأدلّة وخير ما يمثّله هو كتاب الخصائص لابن جني ، وكتاب لمع الأدلّة ، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ، وكتاب الاقتراح في علم أصول النّحو للسّيوطي ، فضلاً عن مباحث منثورة في كتب أخرى نحو الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية للأنباري ، وكتابي السيوطي المزهر في علوم اللّغة ، والأشباه والنّظائر في النّحو .

ثالثاً : تعريف الخلاف لغة :

وردت هذه المادة (خَلَف) بمعانٍ عدّة ، أذكر منها ما يلي :

الخِلاف : المضادّة [1] ، وقد خالفه مخالفة وخِلافًا ، والخِلاف بمعنى المخالفة ضدّ الاتّفاق ، وأعمُّ من المُضادة ؛ لأنّ كلّ ضدّين مختلفين ، إذ نقول ــ مثلاً ــ : الأبيض خلاف الأحمر والأسود ، ولا نقول ضدّ الأحمر والأسود بل الأبيض ضد الأسود ، فيكون الخلاف قد جرى على الاثنين جميعًا ، والضدّ على أحدهما فقط .

ووردت كلمة الخلاف في القرآن الكريم كقوله تعالى :﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [2] ؛ أي مخالفة رسول الله (ﷺ)، ويقال خِلف رسول الله .

1- الكليات للكفوي 426 ، والوافي (معجم وسيط للغة) للشيخ عبد الله البستاني 180 ، والمعجم الفيصل لأحمد قبش 434 .

2- سورة التوبة الآية 82 .

ونجدها في الأمثال العربية كقولهم : (إِنَّمَا أَنتَ خِلافُ الضَّبُعِ الرَّاكِبَ)[1] ؛ أي إذا رأت الراكبَ هربت منه ، حكاه ابن الإعرابي وفسّره بذلك[2] .

وسمّي به شجر الصفصاف ، الواحدة خِلافة ، وزعموا أنّه سمّي خلافًا لأنّ الماء أتى به سبيًّا فنبت مخالفًا لأصله[3] .

والخَلْف بالتّحريك والسّكون كلّ من يجيء بعد من مضى ، إلاّ أنّه بالتّحريك في الخير ، وبالتّسكين في الشّرّ . يقال : خلَف صدق ، وخلْف شرّ .

والخَلْفُ من القولِ هو السّقط الرّديء ، كالخلْف من النّاس . يقال : (سَكَتَ أَلْفًا ونَطَقَ خَلْفًا)[4] ؛ أي سكت عن ألف كلمة ثم نطق بخطإٍ[5] . والتخلّف التأخّر[6] . تقول : خلّفت فلانًا ورائي فتخلّف عنّي ؛ أي تأخّر .

والخِلافة النّيابة عن الغير ، إمّا لغيبة المنوب ، وإمّا لموته ، وإمّا لعجزه ، وإمّا لتشريف المسْتخلف ، وعلى هذا استخلف الله عباده في الأرض .

والخليفة السلطان الأعظم، والذي يحكم بين الخصوم. وقيل الخليفة من يخلف قومه ، ويقوم مقامهم[7] . وروي عن أبي بكر الصّديق (رضي الله عنه) أنّ أعرابيًا جاءه فقال : (أنت خليفة رسول الله ؟ قال : لا . قال : فما أنت ؟ . قال : أنا الخالفة بعده) . وقد قال ذلك تواضعًا وهضمًا من نفسه حين قال له : أنت خليفة رسول الله . والخالف ، والخالفة الذي لا غناء عنده ، ولا خير فيه[8] .

1- المثل في مجمع الأمثال للميداني 26/1 ؛ وفسره (أن الضّبع إذا رأتْ راكباً خالَفَتْه وأخَذَت في ناحية أخرى هرباً منه، والذئب يعارضُه مضادة للضّبع) .

2- اللسان (خلف) 4 / 187 .

3- المصباح المنير للفيومي 69 ، وينظر معجم العين للخليل 266/4 ، والصحاح للجوهري (خلف) 1357/4 ، واللسان (خلف) 4 / 192 ، وتاج العروس (خلف) 23 / 269 .

4- الاشتقاق لابن دريد 127 ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 509/1 .

5- ينظر الصحاح (خلف) 4 / 1354 ، واللسان (خلف) 4 / 183 ، والمصباح (خلف) 69 .

6- ينظر الصحاح (خلف) 4 / 1358 ، واللسان (خلف) 4 / 182 .

7- الكليات 427 .

8- الفائق في غريب الحديث للزمخشري 1 / 390 : 391 .

فمادة (خَلْف) تعني عدم الاتفاق ، وعدم الاجتماع حين تؤخذ لمعاني النّيابة كالخلافة والخليفة .

رابعاً : تعريف الخلاف اصطلاحًا :

أ- في الاصطلاح النحوي :

منازعة تجري بين المتعارضين ، لتحقيق حقّ ، أو إبطال باطل[1] ، فالخلاف هو المضادّة . والنّزاع ، والمنازعة بين المتعارضين . ولا يشترط فيها أن تكون ناشئة عن دليل .

والخلاف مصطلح كوفي[2]، ولم يكن للبصريين مصطلح يقابله ، ويعدّه الكوفيون عاملاً من العوامل يعمل في عدّة مواضع . فهو عامل النّصب في المفعول معه ، نحو : مشيت والنهر . والظّرف الواقع خبرًا ، نحو : الأستاذ أمامك . والمضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء ، وأو المسبوقة بنفي أو طلب ، نحو قول الشاعر[3] :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فقد نصب قوله (تأتي) على الخلاف ، أو المخالفة في المعنى وهو إرادة نفي الجمع بين الشّيئين ؛ أي لا يجتمع النّهيُ والإتيان . فانتصب الفعل المضارع (تأتي) على إضمار أنْ .

ويعتقد بعضهم[4] أنّ الخلاف هو للمفعول معه ، والظّرف ، والفعل المضارع ، أمّا الصّرف فهو للمضارع بعد واو المعية فقط . والواو والفاء وأو تُسمّى حروف الصّرف .

وقالوا[5] إنّ الانتصاب بالمخالفة مسبب عن مخالفة الفعل الثاني للأول في المعنى . ففي قولنا : لأقتلنّ الكافر أو يسلم ، يختلف الفعلان الأول (أقتل) عن الثاني (يسلم) في كونهما لا يشتركان في المعنى ، ولا هو معطوف عليه .

1- التعريفات للجرجاني 106 ، وينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي 220

2- مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي 306

3- البيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي ، في مستدرك ديوانه 165 ، والكتاب 42/3 ، والمقتضب للمبرد 26/2 ، والأزهية للهروي 243 .

4- ينظر الخليل معجم مصطلحات النّحو 220

5- ينظر معجم المصطلحات النحوية محمد اللبدي 78

وما أخلص إليه : أنّ مصطلح الخلاف في النّحو يطلق على :

1- المخالفة : أي التّضاد في الرّأي بين المذهبين ، أو بين نحويّين في مسألة معيّنة .
وهو أوّل ما يتبادر إلى الذّهن عند سماع كلمة (الخلاف) ، نحو المعنى المتعارف عليه في قولنا الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، والذي أفرد له الأنباري كتابًا سمّاه (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

2- الاستثناء من الحكم، أو المغايرة له. فيقال مثلاً في معمول اسم الفعل : دراكِ زيدًا ، ولا يقال : زيدًا دراك ، بخلاف الفعل إذ يجوز أن يقال فيه : زيدًا ادرك .

3- نيابة حكم عن آخر ، فيخلف الحكم الأوّل مراعاة لأصل آخر .

4- المعارضة الفردية لحكم عام كما في قولهم في (إنْ) بأنّها تكون حرف جواب بمعنى نعم ، خلافًا لأبي عبيدة معمر بن المثنى[1] .

ب ــ الخلاف في الاصطلاح الفقهي :

علم يعرف به كيفيّة إيراد الحجج الشّرعية ، ودفع الشّبهة وقوادح الأدلّة الخلافية بإيراد البراهين القطعيّة[2] .

وقيل[3] : علم يُقْدر به على حفظ أي وضع، وهدم أي وضع كان بقدر الإمكان ، ولهذا قيل عن الجدلي : إمّا مُجيب يحفظ وضعًا ، أو سائل يهدم وضعًا .

وقيل[4] : منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ ، أو إبطال باطل ، وهو أعمّ من المضادّة ، ويعدّ هذا العلم هو الجدل ، الذي هو قسم من المنطق إلاّ أنّه خصّ بالمقاصد الدينيّة .

1- المغني 1 / 37 ، وينظر الأشباه والنظائر 281/3 .

2- إتحاف السّادة المتّقين بشرح علوم الدّين محمد الزبيدي 1 / 445 ، وينظر المدخل لمذهب أحمد للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي 450 ، وطريقة الخلاف للسمرقندي 21.

3- ينظر المصدرين والصفحتين نفسهما .

4- التعريفات 106

ويحتاج هذا العلم إلى عدّة علوم أساسها علم أصول الفقه ، وعلم المنطق ، وعلم البحث والمناظرة[1] .

جـ الخلاف في الاصطلاح المنطقي :

الخلُف : خلاف المفروض ، وهو في اصطلاح المناطقة المحال ، الذي ينافي المنطق ، ويخالف المعقول ويرادفه المتناقض والممتنع والباطل[2] .

والخلف هو القياس الاستثنائي الّذي يقصد فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ، ويقابله القياس المستقيم .

ويطلق قياس الخلف على القياس الّذي يقصد فيه البرهان على صدق القضيّة ، أو كذبها بإبطال إحدى النّتائج اللاّزمة عنها[3] .

وقد سمّي الخلف خلفًا لأنّ التّمسك به يثبت مطلوبه من خلفه ، أي من ورائه ، وقيل ـ أيضًا ـ سمّي خلفًا أي باطلاً ؛ لأنّه يُنتج الباطل على تقدير عدم حقيّة المطلوب ، لا لأنّه باطل في نفسه .

خامساً : أسباب الخلاف :

إنّ الكلام عن أسباب الخلاف في هذه الدّراسة لا يقتصر فيه الحديث عن سبب الخلاف بين النّحاة فيما بينهم ، وإنّما عن أسباب ظاهرة خلاف الأصل في حدّ ذاتها ، ومعلوم أنّ الأصل قد اتّفق عليه النّحاة ، وما اختلافهم إلاّ فيما خالف هذا الأصل ، ومن هذه الأسباب :

أ- اختلاف اللّهجات العربية ؛ لاتّساع الرّقعة المكانية الّتي حدّدها النّحاة لاستقاء اللّغة العربية منها[4] ، فما تنطق به قبيلة قريش موطن الفصاحة ، قد تنطق بخلافه قبيلة

1- طريقة الخلاف 21

2- المعجم الفلسفي جميل صليبا 1 / 539

3- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1 / 760 : 761 ، وينظر موسوعة مصطلحات جامع العلوم الملقب بدستور العلماء للأحمد نكري 413 : 414

4- ينظر فصول في النحومحمد سلطان 4 : 19 ، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني 211 ، و نشأة النحو للطنطاوي 121 ، والمدارس النّحوية شوقي ضيف 172 ، ومدرسة الكوفة مهدي المخزومي 50 .

قيس أو تميم ، أو أيّة قبيلة أخرى . فتنوّع اللغات والرّواية عن العرب الخلّص ، أدّى إلى اختلاف النّحاة في بناء بعض القواعد حينما يختلف النّطق من قبيلة إلى أخرى ، وتختلف الرّواية من لهجة إلى أخرى .

ب- اختلاف منهج النّحاة في تعليل بعض الظّواهر النّحوية ، وإن اتّفقوا في القاعدة العامّة لدراستها وهي السّماع والقياس . فقد عوّل البصريون على القياس كثيرًا ، وتشدّدوا فيه ، فلم يأخذوا بكل مسموع إلاّ في الفصيح المشهور . ومن تشدّدهم أنّهم كانوا يعمدون إلى اختبار سلامة نطقهم للّغة من حينٍ لآخر[1] ، ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء في اختباره فصاحة أبي خَيّرة إذ سأله عن قولهم : (استأصل الله عرْقَاتِهم) فنصب أبو خَيّرة التاء من (عرقاهم) ، فقال أبو عمرو : هيهات يا أبا خَيّرة، لانَ جلْدَك . وذلك لأنّ أبا عمرو كان قد سمعها منه بالكسرِ[2] . أمّا الكوفيون فقد قعّدوا لكل مسموع ، لا يمنعهم عن ذلك قلّة الشواهد ، أو شذوذها[3] .

فالخلاف النّاجم عن تباين في مناهج البحث والتّفكير ، والتّعامل مع المادة اللغوية أدّى إلى الاختلاف في الأصول والنّتائج على حدٍّ سواء .

1- ينظر الخصائص ابن جنّي 2 / 5 : 12 .

2- الخصائص 304/3 ، ونزهة الألباء 17 .

3- المزهر 1 / 212 .

المبحث الثاني : العلاقة بين أصول الفقه وأصول النّحو

إنّ العلاقة بين النّحو والفقه ، وكذا المنطق قائمة منذ نشأة أصول النّحو ، وعلاقة أصول الفقه بأصول النّحو واضحة بلا شكٍ ، فكلا العِلْمين استفادا من بعضهما البعض ، وأثّر كلٌّ منهما في الآخر .

وكما اعترف النّحاة باستفادتهم من أصول الفقه وتأثّرهم به ، فإنّ استفادة الفقهاء من أصول النّحو أمرٌ لا يتسنّى لأحدٍ إنكاره ؛ إذ تأصيل الفقهاء لمسائلهم وفتاواهم فيما يعرض لهم من أمور أساسه معرفة وفهم لغة القرآن الكريم والسّنّة النّبوية ، وهذان الأصلان كما هما من أبرز الأدلّة في أصول الفقه ، فإنّهما كذلك من أبرز ما يعتمد عليه في أصول النّحو . فإدراك الفقهاء لأصول النّحو بمعنى القواعد الأساسية الثابتة ؛ وما تخرج عليه من تلك القواعد ، وتخالف فيه الأصل لغرض من الأغراض يساعد الفقهاء على فهم النصوص الدينيّة ، ومعرفة الأحكام الشّرعية ، إذ من لا يعرف اللّغة لا يمكنه استنباط الأحكام الفقهية من الكتاب والسّنّة .

أولاً : وللاستدلال على مدى التأثير والتأثّر القائم بين أصول النّحو وأصول الفقه أنقل نصوصًا لبعض أئمة اللغة والفقه منها :

أ- قول الشّيرازي (476هـ): في تعرّضه للحديث عن حروف المعاني (وأعلم أنّ الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النّحو غير أنّه يكثر احتياج الفقهاء إليه ، فإنّ الفقيه لا يستغني عن طرف صالح من النّحو يُعرف به مقاصد كلام الله جلّ جلاله ، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أشير إلى ما يكثر من ذلك إن شاء الله تعالى)[1] .

ب- قول إمام الحرمين (478هـ): (ثم تكلّموا في أمور هي محض العربية ، ولست أرى ذكرها ، ولكن أذكر منها ما تكلّم فيه أهل النّظر من الفقهاء والأصوليين ، ثمّ لا

1- اللمع 189 ، وشرح اللمع 535

أجد بدًّا من ذكر معاني حروف كثيرة الدوران في الكتاب والسّنّة)[1] . ويقول في موضع آخر : (إنّ الشّريعة عربيّة ، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشّرع ما لم يكن ريّانًا من النّحو واللّغة)[2] .

جـ ـ ويورد الرازي (ت 606 هـ) بابًا في تفسير حروف تشتدّ الحاجة في الفقه إلى معرفة معانيها[3] فيما يزيد عن ثلاثين صفحة .

د- وأفرد القاضي البيضاوي (ت 685 هـ) فصلا في تفسير الحروف التي تشتدّ الحاجة في الفقه إلى معرفتها لوقوعها في أدلّته[4] .

هـ ـ وقول ابن السّبكي (771هـ): (هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلّة ، لكن سيأتي منها أسماء ـ كإذ وإذا الظرفيتين ـ ففي التعبير بها تغليب للأكثر)[5] .

و- ويطالعنا الزّجّاجي (337هـ) في مجالسه[6] بكثير من المواقف يظهر فيها مدى تأثّر الفقه بالنّحو منها : (أنّه قيل للفرّاء لحسن نظره : ماذا تقول في رجلٍ سها في الصّلاة ثم سجد سجدتي السّهو فسها ؟ ، فقال : لا يجب عليه شيء، قيل : وكيف ذلك، ومن أين قلت ؟ قال : أخذته من كتاب التّصغير ، لأنّ الاسم إذا صُغّر لا يُصغّر مرّة أخرى) .

وبهذا أجاب الجرميّ وقد سُئل نفس السؤال فقال : (أخذته من التّرخيم ، لأنّ المرخّم لا يرخّم) .

وقيل أنّه سُمِع يقول (الجرميّ) : (أنا مذ ثلاثون سنة أُفتي النّاس في الفقه من كتاب سيبويه) . فحدّث بهذا محمد بن يزيد ، وكان المحدّث له ابن شقير على سبيل التعجّب والإنكار ، فقال المبرد : (أنا سمعت الجرميّ يقول هذا ، وذاك أنّ أبا عمر كان

1- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك 1 / 179 : 180 فقرة 89 .

2- البرهان 169/1 فقرة 79 ، وينظر فقه إمام الحرمين د . عبد العظيم الديب 78 .

3- المحصول في علم أصول الفقه 1 / 507 : 538 .

4- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول 2 / 185.

5- حاشية العطار على جمع الجوامع 436/1 .

6- مجالس العلماء 191 (مجلس الخليل مع الليث بن المظفر) .

صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الدّين والحديث إذ كان ذلك يتعلّم فيه النظر والتفتيش) .

وغير هذه من الأمثلة كثير ، إلاّ أنّ المجال لا يتّسع لذكرها ، وما أوردته على سبيل المثال لا الحصر ، وفيه كفاية .

ثانياً : وما سبق من ذكر تأثر الفقهاء بأصول النّحاة وقواعدهم ، يتعقّبه ذكر لمدى توظيف النّحاة لأصول الفقه في الدّرس النّحوي . فأصول النّحو من وحي أصول الفقه ومقيسة عليه ،نبّه إلى ذلك ابن جنّي[1] حين عرّض بابن السّراج في كتابه الأصول ، وأبي الحسن الأخفش في كتابه المقاييس ؛ إذ لم يستمدا في كتابيهما من أصول الفقه إلاّ الحرف والحرفين ، وأنّ كتابه الخصائص فه الغناء عنهما . فمن هذا يُفهم أنّ أصول النّحو مستمدّة من أصول الفقه . وكذا فعل الأنباري في كتابه الإنصاف ، إذ جعله (يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعية وأبي حنيفة)[2] .

أمّا السيوطي فقد رتّب الاقتراح في أصول النّحو على ترتيب أصول الفقه ؛ (فأصول اللّغة محمولة على أصول الشّريعة)[3] .

ومن أبرز مظاهر التأثير المتبادل بين النّحو والفقه ما لاحظه د . علي أبو المكارم ، ود . محمد نحلة[4] ، ومجمله يكمن في هذه الملامح :

أ- العناية البالغة بالنّصوص جمعًا ، واستقصاءً ، ومراعاة لسلامتها بما وضعوا لها من حدود زمانية ومكانية ، ومقاييس لنقد النّصوص نقداً داخليًا وخارجيًا .

ب- اللّجوء إلى التأويل في كلا العِلمين ، فالمصلحة في أصول الفقه غاية تلخّصها عبارة النّبي صلّى الله عليه وسلّم : (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)[5] ، ويتعلّق بهذه القاعدة قواعد

1- ينظر الخصائص 1 / 2 ، 161 ، 162 ، 173 ، 174 .

2- الإنصاف 5 .

3- ينظر الاقتراح 17 ، 18 ، 132 .

4- ينظر كتابيهما تقويم النّحو العربي 225 : 232 ، وأصول النّحو العربي 15 - 17 .

5- الحديث الشّريف ورد في مسند الإمام أحمد 235/1، سنن ابن ماجه 784/2، السّنن الكبرى للبيهقي 70/6

منها : (الضّروراتُ تُبيحُ المحظوراتِ)[1] ، (وما أُبيح للضّرورة يقدّر بقدرها)[2] . والفائدة في أصول النّحو غاية يمكن أن تلخّصها عبارة (لا خطأ ولا لبس)[3] . وابن السّراج هـــو أوّل من اصطلح على تسمية النّحو بـــ (أصول النّحو) ، إذ يقول : (وأصل الكلام موضـوع للفائدة ، وإنْ اتسعت المذاهب فيه)[4] .

جـــ نظرية الأصول والفروع التي ترتبط بمنهج أصول الفقه تطالعك في كلّ بـــاب من أبواب النّحو ، ومنها [5] :

1- بابُ غلبة الفروع على الأصول .

2- حمل الأصول على الفروع .

3- باب في المستحيل ، وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول .

4- نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها .

ويتّضح هذا في كتاب الخصائص لابن جنّي، وكتابي الإنصاف ولمع الأدلّة للأنباري ، وكتابي الاقتراح والأشباه والنّظائر للسّيوطي[6] .

د- وقوف النّحاة عند معطيات النّصوص من أحكام ؛ ففتح ذلك بالضّرورة البـاب لتعارض الأحكام نظرًا لتضارب النّصوص ، وتعدّد المستويات الّتي تنتمي إليها ، مما يحتـاج فيه إلى إعمال العقل إضافة للنّقل ، فكان هذا أهمّ ما يميّز العِلمين جميعًا .

1- كلام صحيح وليس بحديث ، ورد في الأسرار المرفوعة في الأخبـار الموضوعة للمـلاّ علـي القـاري 239 ، وكشف الخفاء للعجلوني 2 / 35

2- الأشباه والنّظائر في قواعد فروع الشّافعية للسيوطى 84 .

3- الأصول في النّحو وفقه اللّغة والبلاغة . تمام حسّان 208 .

4- الأصول ابن السّراج 1 / 66 .

5- ينظر مجلة مجمع اللّغة العربية القاهرة 42 / 168 : 170 .

6- ينظر كتاب النّحو وكتب التّفسير للشيخ المرحوم إبراهيم رفيدة 27/1 : 82 ، وضحى الإسلام أحمـد أمـين 277/1 ، ومدرسة القياس في اللّغة أحمد أمين مجلة مجمع اللّغة العربية القاهرة 9 / 354 .

المبحث الثالث : العلاقة بين المنطق وأصول النحو

لم تكن الصّلة وثيقة بين أصول النّحو وأصول الفقه فقط ، بل امتدّت إلى المنطـق ، ويتّضح ذلك من قول ابن جنّي : (إنّ علل النّحو أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علـل المتفقّهين ... وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيـها غير بادية الصّفحة لنا)[1] ، وكثيرًا ما تظهر أثار المنطق الأرسطي في النّحو العربي ، (فـلا تخلو مسألة من مسائله إلاّ ووراء المسألة منطق يتحكّم ، وجدل يتحتّم)[2] ، وممن أكـثر منه الرّماني حتّى قال عنه أبو علي الفارسي : (إن كان النّحو ما يقوله الرّماني فليس معنـا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن فليس معه منه شيء)[3] ، فقد تناول النّحـاة قواعـد المنطق بالدّراسة نحو استخدامهم العلّة ، والعامل ، وكذلك تطبيقهم لمقولات المنطق العشر على أبواب النّحو ، ومباحثه وهذه المقولات هي: الجوهـر، والكمّ ، والكيف ، والزّمان، والمكان ، والإضافة ، والوضع ، والملك ، والفاعليّة ، والقابليّة .

ولمزيد من إيضاح أثر المنطق الأرسطي في النّحو العربي ينظر كتب العديـد مـن المعاصرين[4] .

1- الخصائص 1 / 48 .

2- المدرسة النّحوية في مصر والشّام . عبد العال مكرم 440 .

3- بغية الوعاة السيوطي 2 / 181 .

4- ينظر فقه اللغة العربية وخصائصها. أميل يعقوب 99: 100، ودراسات في فقه اللغة. صبحي الصـالح 29: 30 ، وتقويم الفكر النّحوي 107 : 242 ، والنّحو العربي والدرس الحديث عبده الرّاجحي 61 : 105 .

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

هذا البحث في موضوعه جديد وليس بجديد ، أمّا الأخيرة فلأسباب منها : أنّ المعلومات النّحوية التي تحويها هذه الدّراسة قد قالها النّحويون القدماء ، جزاهم الله خير الجزاء ، وقد نقلت عنهم جلّ أقوالهم المتّصلة بموضوع الدّراسة ، وهو ما يَسِم منهج هذه الدّراسة بالمنهج (النقلي) ، وجديد لأنّ هذه المحاولة من أولى المحاولات التي تجمع أطراف الموضوع في معالجة خاصة ، فالمعلومات التي في ثنايا البحث مبثوثة في المراجع النّحويّة قديمها وحديثها ، غير أنّ هذه الدراسة تصْدُر عن رؤية معيّنة تذهب إلى التأكيد على أنّ حصر قواعد اللّغة في قوالب خاصّة تهيئ لها السّلامة والدّوام ، كما أنّ مرونة اللّغة في تركيبها تضمن لها السّهولة واليسر في استعمالها بما لا نجده في اللّغات الأخرى .

أولاً : الدراسات القديمة :

تعرّض لهذا الموضوع في القديم عدّة كتب اتخذت موضوعها الضّرورات التي يضطر لها الشاعر ، فيخرج بذلك عن قواعد اللغة ، واتخذت بعض الكتب الضرورة عنوانًا لها ، ويمكن ترتيب هذه الكتب حسب تسلسلها الزمني كالتالي :

أ- ضرائر الشعر لابن عصفور .

ب- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني .

جـ- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي .

ونجد بعض الكتب التي تناولت هذا الموضوع (الضرورة) في أقسام من الكتاب ، وذلك عند حديثها عن قواعد العربية ، وما يلجأ إليه الشّاعر من خروج عن هذه القواعد لضرورة من ضرورات الشعر ، ومن هذه الكتب كتاب سيبويه ، الذي أفرد بابًا لهذا الموضوع تحت عنوان (باب ما يحتمل الشعر) ، ونجد عند ابن السراج في كتابه الأصول (باب ضرورة الشاعر) ، و ما نثر عن الضرورة في كتاب المقتضب للمبرد .

فضلاً عمّا نُثر في بقية كتب النحو عند دراستها لمختلف القواعد ، وما يضطر إليه الشاعر — غالبًا — دون الناثر للخروج عن هذه القواعد . وعلى كلٍّ فإنّ الضرورة ليست

وحدها مدارالبحث وإنّما كلّ ما خالف الأصل ، سواء أكان ضرورة أم شذوذًا ، لغـــة أم غيرها .

ثانيًا : الدراسات الحديثة

كتب النحو ما انفكت تتحدث عن الأصول وما خالف تلك الأصول ، ونجـــد في الحديث عدّة دراسات تتناول هذا الجانب ، و لم تتخذ الأصول النحوية أو مـــا يخالفـــها قاعدة للحديث ، بل إنّ أغلبها تحدث عن الشذوذ في القواعد اللغوية ومنها :

1- ظاهرة الشذوذ لعبد الفتاح الدجني .

2- الجواز النحوي لعبد القادر أبو القاسم معن .

3- الضرورة الشعرية . دراسة أسلوبية ، للسيد إبراهيم محمد .

هذا عدا الكتب التي اتخذت الخلاف النحوي بين المدارس النحوية المختلفة ، لأن هذه الدراسة تسعى لدراسة الأصول النحوية وما يخالفها بغض النظر عن وجهات النظـــر المختلفة بين المدارس النحوية ، بل إنّ هذه الدراسة ستجمع كل آراء المـــدارس بمختلـــف مشاربها وأهوائها ، وإن يكن هذا الاختلاف فيما بينها إنّما هو فيما خرج عن الأصـــل ، الذي تتفق عليه كل المدارس ، وهذا ما سيلاحظ فيما بعد .

الفصل الأول

المرفوعات

المبحث الأول : الفاعل

المبحث الثاني : المبتدأ

المبحث الثالث : الخبر

المبحث الرابع : اسم كان

المبحث الخامس : اسم أفعال المقاربة

المبحث السادس : خبر إن وأخواتها .

المبحث السابع : الفعل المضارع

الفصل الأول

المرفوعات

المرفوعات

يضمّ هذا الفصل مباحث فيما خالف الأصل من المرفوعات ؛ لأنّها العمد ، و(الرّفع إعراب العمد)[1] ، وعلل ابن يعيش[2] ابتداء الزّمخشري[3] بالمرفوعات فقال : (لأنّها اللّوازم للجملة ، والعمدة فيها ، والّتي لا تخلو منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها)[4] . وهي الأسماء والأفعال . وبدأت بالأسماء لأنّها الأصل كما أشار إلى ذلك سيبويه[5] فقال : (الأسماء هي الأوْلى ، وهي أشدّ تمكنًا... ، ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغني عن الفعل)[6] ، فقد نقول : الله ربّنا، ومحمّد رسولنا ، فاستغنينا عن ذكر الفعل .

1- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 158 .

2- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، صنف (شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني) ، توفي 643 هـ ، ينظر البغية 2 / 351 .

3- أبو القاسم جار الله ،محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ، صنف (المفصل ، والكشاف) وغيرهما ، توفي 538 هـ ، ينظر البغية 279/2 .

4- شرح المفصل 74/1 .

5- عمرو بن قنبر ، يكنى أبا بشر ، وأبا الحسن، إمام البصريين، وشيخ النحاة المعروف بسيبويه ، أخذ عن الخليل، صاحب (الكتاب) المشهور ، توفي 179 هـ ، ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 66 : 72 ، وإنباه الرواة للقفطي 346/2 ، وبغية الوعاة للسيوطي 229/2 : 230 .

6- الكتاب 20/1 : 21 .

الفاعل

وقد آثرت الفاعل أصلاً للمرفوعات ؛ لأنّهم قالوا : إنّ : (الرّفع أوّل الحركة، والفاعل أول متحرّك ؛ فجعلوا أوّل حركة لأوّل متحرّك)[1] ، ولأنّ عامل الرّفع في الفاعل لفظي (مادي) ، وعامل الرّفع في المبتدأ معنوي ، والمادي أقوى من المعنوي . وقيل : (أُعطي الرّفع لأنّه أوّل الكلام ، والرّفع أول الإعراب ، فأعطي الأوّل للأوّل)[2] و(لأنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء والضّمّة أقوى الحركات فجعلوا الأقوى للأقوى)[3].

واختلف النّحاة في عدّ الأصل في الرّفع للفاعل أم للمبتدأ ، واخترت ما اختاره ابن هشام[4] إذ اختار الفاعل وشبهه .

والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ، والإعراب في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ، بخلاف ما هو في المبتدأ[5] إذ الرّفع فيه (لضربٍ من الاستحسان ، والتشبيه بالفاعل)[6] ، و(لأنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضّمة أقوى الحركات ، فجعلوا الأقوى للأقوى)[7] .

ويرى سيبويه أنّ المبتدأ هو الأصل في هذا الباب ، وغيره محمول عليه ؛ إذ يقول في باب المسند والمسند إليه (واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنّما

1- مجالس العلماء للزّجّاجي 193 .
2- كشف المشكل للحيدرة 1 / 313 .
3- الخصائص 173/1 .
4- عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي الفاصل ، له تصانيف عديدة منها (مغني اللبيب) وغيره ، توفى 761 هـ ، ينظر الدرر الكامنة للشنقيطي 2 / 308 ، والبغية 2 / 68 .
5- ينظر المرتجل لابن الخشاب 313 ، وشذور الذهب 158 .
6- شرح المفصل 1 / 17 .
7- الخصائص 1 / 173 .

يدخل الناصب سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ ... ، فالمبتدأ أوّل جزء ، كما كان الواحد أوّل العدد ، والنكرة قبل المعرفة)[1] .

بينما يجعل ابن الحاجب[2] المبتدأ والفاعل في مستوى واحد إذ (الرّفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ، ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيّنّا ، بل هو أصل في جميع العمد)[3].

الفاعل : هو اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام ، أو ما في تأويله ، مقدّم عليه ، أصلي المحلّ والصيغة[4] .

أحكامه :

الحكم هو الأصل في القاعدة ، وما خرج عن تلك الأحكام هو ما يمثّل ظاهرة خلاف الأصل ، وهو المقصود في هذه الدّراسة ، لذا فإنّي أذكر الأصل باختصار ، وأورد له شاهدا أو مثالا ولا أكثر ، فمن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل[5]، فقلّت بذلك الشواهد في الأصل ، وزادت فيما خالفه . وأحكام الفاعل الأصلية وخلافها هي :

أولا : الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا ، وخلاف الأصل أن يجيء مجرورا لفظا ، إما بالمضاف ، أو بالحرف ، وحالاته :

1- الكتاب 1 / 23 : 24 . ويوافقه ابن السراج في كتابه الأصول ، وابن مالك في الألفية وشرح التسهيل.

2- جمال الدين عثمان بن عمر المقريء النحوي الأصولي ، له مصنفات في الفقه والأصول والنحو ، توفي 646 هـ ، ينظر البغية 2 / 134 .

3- شرح الرضي على الكافية 1 / 184 .

4- ينظر المقرب لابن عصفور 55 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 105 .

5- ينظر الإنصاف 300 و 481 ، وائتلاف النصرة للزبيدي 41 .

أ- يجرّ بالمضاف ، ويكون مصدرا ، كقولـــه تعـــالى :﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ﴾[1] ، ويكون اسم مصدر كقول الرسول صلى الله عليه وسـلم : ((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتِهِ الوُضُوءُ))[2] .

ب- ويجرّ بالحرف (من) الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، كقولـــه تعالى :﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾[3] ، وخالفهم المبرّد[4] في كون (من) زائدة ، إذ يجـــوز أن يكون المعنى لنفي الواحد بدون (من) ، ويختلف المعنى مع (من) فيكون لنفــــي الجنس كلّه[5] .

جـ- ويجرّ باللّام الزّائدة، كقوله تعالى :﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[6] .

د- ويجرّ بالباء الزائدة ، كقوله تعـــالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[7]، والجـــرّ بالباء على ثلاثة أضرب :

1- واجب : وهذا في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجّـــب ، كقوله تعالى :﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[8] .

1- الآية 38 من سورة الحج .

2- الحديث الشريف في شرح موطأ الامام مالك للزرقاني كتاب الطهارة 1 / 130 ، وشرح الزرقاني على الموطأ 1 / 133 .

3- الآية 21 من سورة المائدة .

4- هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، له من التصانيف (الكامل والمقتضب) وغيرهما ، ت 185 هـــ ، ينظر طبقات النحويين واللغويين 101 ، والبغية 1 / 269 .

5- ينظر المقتضب 1 / 45 .

6- الآية 36 من سورة المؤمنون .

7- الآية 28 من سورة الفتح .

8- الآية 37 من سورة مريم .

وقول الشاعر[1] :

أَخْلِقْ بِذي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ   ومُـدْمِنِ القَرْعِ للأَبْوابِ أَنْ يَلِجَـــا

فقد اقترن الفاعل بالباء ، وجرّ بها (ذي الصبر) ، ولأنّها واجبة الدخـــول فقد جر بها وهي محذوفة في قوله (مدمن) .

2 – كثير غالب: وهو في فاعل كفى ، فمن الكثير قوله تعالى :﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾[2] .

ومن القليل قول الشاعر[3] :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـزْتَ غَازِيًـا   كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمرءِ نَاهِيًا

فارتفع الفاعل (الشيب) على أصله مما يدلّ على أن فاعل هذا الفعل ليـــس من الواجب دخول الباء عليه ، إلا أن هذا الأصل قد عُدّ مـــن القليـــل ، وكأنّـــه خلاف الأصل .

3– شاذ : وهو فيما عدا أفعل التعجب، وفاعل كفى، ومنه قول الشاعر[4] :

أَلَـمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَـاءُ تَنْمِـي   بِمَـا لاقَـتْ لَبُـونُ بني زِيَـادِ

1– البيت من البسيط لمحمد بن بشير الخارجي في ديوانه 133 ، ويوجد منسوبا إلى محمد بن يسير في الشعر والشعراء لابن قتيبة 883، وطبقات الشعراء لابن المعتز 208 ، والعقد الفريد لابن عبد ربه 70/1 ، والأغاني للأصفهاني 14 / 43 ، وحماسة المرزوقي 1175 .

2– الآية 44 من سورة النساء .

3– البيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه 16، والكتـــاب 26/2 ، وشـــرح التســـهيل 34/3، والتصريح 88/2 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 112 .

4– البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي يوجد في الكتاب 3 / 316 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 61 ، والنوادر لأبي زيد الأنصاري 523 ، والخصائص 333/1، الإنصاف 30، والكشـــاف للزمخشـــري 264/4 .

وذكر السيوطي[1] أنّه قد يُجرّ الفاعل بــ (من) الزائدة ، والمحلّ في الصّورتــين رفع ، فيجوز الإتباع بالرّفع ، والجرّ مراعاة للمحلّ واللّفظ[2] . في حــين جعــل الخضري[3] الفاعل في هذه الحالات (مرفوعا تقديرا ، وقيل محلاّ ، ويجوز في تابعــه الجرّ على اللّفظ ، والرّفع على المحلّ سواء جرّ بالحرف أو المصدر)[4] ، هــذا إن كان المعطوف نكرة ، (فإن كان المعطوف معرفة تعيَّن رفعه نحو : ما جاءني مــن عبد ولا زيد، لأن شرط جرّ الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه)[5].

ونقل ابن يعيش إجازة الوجهين ، والأجود الجرّ . وقد اختير (حملا على الباء وإن كانت زائدة في حكم السّاقط للقرب والمجاورة)[6] ، وفي هذا الجرّ مراعــاة للّفظ والشكل، أكثر من مراعاة المعنى ، وذلك (من عادة العرب اللغوية أن تراعــي اللّفظ أكثر من مراعاتها المعنى)[7] . وقد تكون هذه المراعاة ناجمة عــن اطمئنــان النّفس ، وأمن اللبس في معرفة الفاعل، وإن صار مجــرورا ، فــالمعنى يتحكّــم في الإعراب ، وطالما اتضح المعنى فلا ضير مــن مراعاة اللّفظ والقرب والمجاورة .

ثانيا : ومع مجيء الفاعل مجرورا لفظا فإنه يخالف الأصل فيجــيء منصوبــا شذوذا عند أمن اللّبس ، كما قاله ابن مالك[8] :

1- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري السيوطي المسند المحقق ، له مصنفات عدة منها : (الهمع والبغية) ، ت 911 هـ ، ينظر شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي 55/8 .

2- الهمع 2 / 256

3- محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي اشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية ، له حاشية على شرح ابن عقيل ، وكتب أخرى في الفقه والفلسفة ، ت 1287 هـ ، ينظــر الأعــلام للزركلــي 100/7 : 101 .

4- حاشية الخضري 158/1 .

5- شرح الأشموني 169/1 .

6- شرح المفصل 79/1 .

7- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه هدى جنهويتشي 473 و 442 .

8- حاشية الخضري 158/1 ، ولم يرد في الألفية ، ولا في شروحها التي اطلعت عليها .

ورَفْـعِ مَفْعُــولٍ بِهِ لا يلْتَبِسْ　　　مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوا فَلَا تَقِسْ

واشترط لهذا القلب أمن اللّبس ، إذ يقول مرّة أخرى : (وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللّبس مع ألاّ يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب ، ومفعول مرفوع)[1] ، كما اشترط ابن هشام قائلا : (أنّه قد يعطى الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه عند أمن اللّبس)[2] .

وقد استشهد النّحاة بكثير من الشواهد ، والأمثلة على هذه الظاهرة ، كقولهم : (خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ) ، وهي لغة رديئة لا يُقاس عليها .

وسَوَّغ ذلك القلب معرفة الفاعل (بالبداهة ؛ أن الثوبَ لا يخرِقُ المسمارَ ، بل المسمارُ يخرِقُ الثّوبَ)[3] .

ومن تلك الشواهد قول الشاعر[4] :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَـتْ　　　نَجْـرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

فـ "رفع نجران ونصب سوءات ، وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة[5] قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾[6] بنصب (آدم) ورفع (كلماتٌ) ؛ وردّ بإمكان حمله على الأصل من أنّ المرفوع هو الفاعل ؛ لأن التّلقّي نسبة من الجانبين "[7] ، كما ذكر

1- شرح التسهيل 132/2 .

2- المغني 699 .

3- العوامل المائة للجرجاني 284 .

4- البيت من البسيط للأخطل ، الديوان 178 ، براوية (على العيارات) مكان (مثل القنافذ) ، و(أو حدثت) مكان (أو بلغت) ، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 39/2 ، و التمثيل والمحاضرة للثعالبي 360 ، والضرائر لابن عصفور 268 ، وشرح التسهيل 132/2 ، وشرح الأشموني 176 ، والدرر اللوامع للشنقيطي 144/1 .

5- قراءة ابن كثير ، ينظر الحجة لأبي زرعة 94 ، والبحر المحيط لأبي حيان 267/1 .

6- الآية 36 من سورة البقرة .

7- حاشية الخضري 158/1 .

الفرّاء[1]: (لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلتـــه، وفي قراءتنـــا[2] ﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[3] ، وفي حرف عبد الله[4] (لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ))[5] ، ووجه القراءة بالرّفع ؛ أن ينال كما ينال ؛ أي عهدي لا يصل إلى الظالمين ، أو لا يصل الظـالمون إليه ، ولا يدركونه[6] .

أما قول الأخطل # مثل القنافذ ... # فقد ارتأى المبرّد أنّه (جعـــل الفعـــل للبلدين على السّعة)[7] .

ومن ذلك قول الشاعر[8] :

أَلَـمْ تَسْـأَلِ الأَطْـلالَ والمُتَرَبَّعَـا ... بِبَطْـنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَـا

إلى الشَّرَى مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ ... مَعَالِمُـهُ وَبْلاً وَنَكْبَاءُ زَعْزَعَـا

إذ رفع (معالم) وهي الّتي وقع عليها التغيير ، ونصب الوبل ، وما عطف عليه وهي الفاعل التي غيّرت المعالم ، وذلك اعتمادا على انسياق الكلام وانفهامه .

1- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء ، كان أبرع الكوفيين في علمهم ، صنف (معاني القرآن) وغيره ، توفي 207 هـــ ، ينظر طبقات النحويين 131 ، والبغية 333/2 .

2- قراءة حمزة وحفص بإرسال الياء ، وهما كوفيان ، وقرأ الباقون بفتحها ، ينظر الحجة 112، وتفســـير الطبري 38/4

3- الآية 123 من سورة البقرة .

4- قراءة عبد الله وأبي رجاء والأعمش وطلحة بن مصرف ، وقتادة ، ينظر تفســـير القرطـــبي 108/2 ، والبحر 604/1 ، ولم تنسب في معاني القرآن للأخفش 154/1 ، وتفسير الطبري 38/4 .

5- معاني القرآن للفراء 28/1 .

6- ينظر الكامل 322/1 .

7- البحر 604/1 .

8- البيتان من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، الديوان 177، برواية (دوارس بلقعا) مكـــان دوارس أربعا) .

ومنه قول الرّاجز[1] :

قَـدْ سَالَـمَ الحَيَّـاتِ مِنْـهُ القَدَمَـا

الأُفْعُـوَانَ والشُّجَـاعَ الشَّجْعَمَـا

فنصب (الأفعوانَ) وهو بدل من (الحياتِ) ، وهو مرفوع لفظا ؛ لأنّه منصوب معنى ، كما أن (القدم) منصوب لفظا مرفوع معنى ، ؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحيات منه القدم ؛ وسالمت القدم الأفعوان ، والشجاع الشجعم . وهو توجيه سيبويه إذ يقول : (فإنما نصب الأفعوان والشجاع ؛ لأنه قد عَلم أن القدم هاهنا مسالِمةٌ ،كما أنها مسالَمَة ، فحمَل الكلامَ على أنّها مسالِمة)[2] .

وأورد الفرّاء هذا البيت فيما رُدّ إلى المعنى ، وعلّق عليه بقوله : (فنصب الشجاع، والحيّات قبل ذلك مرفوعة ؛ لأنّ المعنى قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات)[3] .

ووافقه على هذا الرّأي الزّجّاجي[4] ؛ إذ جعله من المفعول المحمول على المعنى، قائلا: (إن المسالمة لا تكون إلاّ من اثنين، ومن سالم شيئا فقد سالمه الآخر ، لأنّه مثل المقاتلة ، والمضاربة ، والمشاتمة ، فجعل الحيّاتِ فاعلاتٍ ، فرفعها بالمسالمة ثم نصب الأفعوان ، والشجاع ، وذات القرنين فجعلها مفعولات؛لأنّها مسالَمة كما أنها مسالِمة)[5] .

1- البيت من الرجز ، نسب لكثيرين منهم مساور العبسي، وأبي حيان الفقعسي أو أبي حناء ، والدبيري ، والعجاج، وغيرهم، ورد في الكتاب 287/1 ، والمقتضب 283/3 ، والجمل للزجاجي 305 ، والضرائر 107 ، وشرح التسهيل 379/3 ، والدرر 144/1 .

2- الكتاب 287/1 .

3- معاني القرآن للفراء 11/3 .

4- عبد الرحمن بن اسحاق بن القاسم الزجاجي ، أصله من صيمر ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، صاحب (الجمل) في النحو ، توفي بطبرية 339 هـ ، ينظر البغية 77/2 .

5- الجمل للزجاجي 205 : 206 .

وجعل الزّجّاجي مثل هذا قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[1] في قراءة[2] من قرأ (زُيِّنَ) على ما لم يسم فاعله، كأنه قال: من زينه لهم ؟ فقال شـــــركاؤهم"[3] ، وكذلـــك جعلـــه ســـيبويه[4] (شركاؤهم) مرفوعا بفعل مقدر ، ووافقه[5] الفرّاء والمبرّ د ، أو مرفوعا بـــــالمصدر كما ذكرهما أبو حيّان[6] .

وإذا راجعنا البيت * قد سالم الحيّاتِ منه القدما * فإننا نجد مــــن يقـــول : إن للبيت رواية أخرى بنصب الحيّات ، وقيل القدما تثنية حُذفت نونه للضّرورة [7]

وعزا ابن جني[8] هذه الرّواية للكوفيين مرّة ، وللبغداديين[9] مرة أخرى .

وقد رجّح اللّخمي[10] رواية النصب فقال : " يروى بنصب الحيات فتكـــون القدم فاعله ، وأراد القدمان فحذفت النّون ضرورة ، ومما يدلّ على أنّ القدمين قـد حُذفت نونه للضّرورة قوله بعد هذا :

1- الآية 138 من سورة الأنعام .

2- قراءة علي بن أبي طالب ، والسلمي ، والحسن ، وأبو عبد الملك ، ينظر مختصر الشواذ لابن خالويـــه 46 ، والمحتسب 229/1 ، وتفسير القرطبي 91/7 ، والبحر 657/4 ، والنشر في القراءات العشـــر لابن الجزري 263/2 .

3- الجمل للزجاجي 206 .

4- ينظر الكتاب 290/1 .

5- معاني القرآن 357/1 ، والمقتضب 281/3 .

6- البحر المحيط 657/4 .

7- المغني 699 .

8- أبو الفتح عثمان بن جني ، من أحذق أهل الأدب واللغة ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، تلميـــذ أبي علي الفارسي ، صنف (الخصائص ، وسر الصناعة) ، توفي 392 هـــ ، ينظر البغية 132/2 .

9- في الخصائص للكوفيين 430/2، وفي سر صناعة الإعراب للبغداديين 483، وينظر الخزانة 416/11 .

10- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، أندلسي ، عالم بالأدب من كتبه (الفصول ، والخلـــل في شرح أبيات الجمل) وغيرهما ، توفي بإشبيلية 577هـــ ، ينظر البغية 48/1، والأعلام 318/5 .

(هَمَمْنَ فِي رِجْلَيْــهِ حَتَّى هَوَّمَا
ثُــمَّ اغْتَــدَيْنَ واغْتَـدَى مُسَلَّمَا

فقوله : (هَمَمْنَ فِي رِجْلَيْهِ) دليل على أنّ القدما تثنية ، وقوله : (ثم اغتديـــن) دليل على أن بعضها قد سالم بعضها ، وقوله : (اغتدى) إخبـــار عـــن صـــاحب القدمين لا عن القدم ؛ لأنّه إذا سلمت قدماه فهو مسلّم)[1] .

وذكر المبرّد أنّ (الكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصـــار)[2] ، وأورد شواهد على ذلك منها قول الشاعر[3] :

غَدَاة أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمِ طَعْنَةً   حُصَيْنٍ عَبِيطَاتُ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

فقلب ،إذ نصب (الطعنة) وهي التي أحلّت له ، ورفـــع المفعـــول . وعلّـــق صاحب[4] (كشف المشكل) على الشّاهد بقوله : (رفع عبيطات والخمر فـاعلين ، وهما مفعولان ، وفاعل في المعنى دون اللّفظ ، ... ، ويلحق بذلك ما جاء بلفـــظ المفعول وهو في المعنى فاعل من نحو قوله تعالى :﴿وجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾[5])[6].

ومن النّحاة من لم يرتضِ مخالفة الأصل في هذا البيت متوهّما أنّ لـــه روايـــة أخرى ، كما يفهم من الحكاية التي أوردها المبرّد في كتابه عن المحاورة الـــتي دارت

1- الحلل في شرح أبيات الجمل 284، وقد نسب هذا الرجز لمساور العبسي ، ... ، وذكـــره في الخزانـــة 416/11 ، 417 .

2- الكامل 323/1 .

3- البيت من الطويل للفرزدق ، الديوان 255، وشرح ديوانه 317/1، والحلل 181 ، وشرح التســـهيل 119/2 ، والتصريح 274/1 .

4- هو علي بن سليمان الحيدرة ، أو الحيدة اليمني التميمي البكيلي ، من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علمـــا ونحوا وشعرا ، توفى 599 هـــ ، معجم البلدان . لياقوت الحمـــوي 1/ 476 ، والبغيـــة 168/2 ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 7 / 105 .

5- الآية 32 من سورة الأنبياء .

6- كشف المشكل 294 .

بين الكسائي[1] ويونس بن حبيب ، فأنشد الكسائي البيت رافعـــا (الطّعنـــة) وناصبا (عبيطات والخمر) ، بينما يؤكّد يونس بن حبيب رواية القلب ، وعلّق عليه المبرّد بقوله : (الذي ذهب إليه الكسائي أحسن في محض العربيّة ، وإن كان إنشــاد الفرزدق جيّدا)[2] .

وكما نصب الفاعل والمفعول ، فقد ورد رفعهما ، ومنه قول الشّاعر[3] :

إِنَّ مَنْ صَــادَ عَقْعَقاً لَمَشْـــومُ كَيْــفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُـــومُ

على أن يكون المفعول مرفوعا ، فإن (عقعقان) مفعول صاد مع أنّه مرفــوع بألف التثنية ، وبوم معطوف على المفعول به ، وهو مرفوع بالضّمّة ، وذلك لأمــن اللّبس ، فهما معروفان أنّهما مصيدان .

وجعل الدماميني[4] هذا البيت على لغة قصر المثنى وبوم محذوف الخـــبر ؛ أي ومعهما بوم ، فيكون لا خلاف للأصل فيه[5] .

ويلخّص ابن هشام ما سمع في إعراب الفاعل والمفعول، وهي أربعة أوجـــه : رفعهما ونصبهما . ونصب الفاعل ، ورفع المفعول . وعكسهما . وهو الوجه ومــا عداه لا يقع إلاّ في الشّعر أو في شاذ الكلام بشرط أمن اللّبس[6] .

1- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشـــهورين ، له من التصانيف (معاني القرآن) وغيره ، توفي 189 هـــ ، ينظر مراتـــب النحويـــين لأبي الطيـــب اللغوي 120 ، والبغية 162/2 .

2- الكامل 323/1 ، وينظر شرح التصريح 274/1 .

3- البيت من الخفيف ، لم ينسب ، ينظر المغني 699/2 ، وشرح قصيدة كعب 262 ، والهمـــع 3/ 8 . والدرر 144/1 .

4- محمد بن أبي بكر عمر المخزومي الإسكندراني بدر الدين ، ولد بالإسكندرية ، له تصـــانيف كثـــيرة ، توفي 837 أو 838 هـــ ، ينظر البغية 1 / 66 ، 67 .

5- ينظر حاشية الدماميني على المغني 285، وشرح شواهد المغني للسيوطي 976 ، وحاشية الأمير علـــى المغني 2 / 202 .

6- شرح قصيدة كعب 262 .

ثالثا : الأصل في الفاعل أن يلي الفعل أو شبهه ؛ لأنّه كالجزء منه ، لشـدّة احتياج الفعل إليه ، وكذلك المفعول ، نحو (نجح زيد ، زيد ناجح صديقـاه) . وجعل تقديم الفعل هو الأصل ؛ لأنّ المرء يهتم بالحدث أوّلا ، ثم يتّجه إلى مُحدِثِـه ، ولعلّ لمعيشة العرب في بيئة تحيط بها المخاوف ، ويكتنفها التوجّس ، وتكثر فيـها المفاجآت أثر في أن جعلت المتكلّم يسرع بذكر الحدث قبل من وقع منه الحـدث ، فتقول سطا الذئب ، وارتحلت قبيلة بني فلان .

كما أن الفعل في نظر العربي يتضمّن إضافة للحدث نوع الفاعل على شـيء من الإجمال نحو قولك : عدا أو اجترّ فإنه يفهم قبل ذكر الفاعل أنّه حيوان يعدو أو يجترّ . وإضافة لهذا فإن الفعل يتضمّن حدثا وزمنا ؛ أي معنيين ، أما الفاعل فـلا يفيد إلاّ معنى واحدا[1] .

ويخالف الأصل فيتقدّم الفاعل على الفعل ، وهو ما أجازه الكوفيون فقدّمـوا الفاعل على الفعل مستدلّين بقول[2] الزبّاء[3] :

مَـا لِلجِمَـالِ مَشْيُهَـا وَئِيـدَا
أَجَنْـدَلاً يَحْمِـلْنَ أَمْ حَدِيـدَا

إذ يجعل الكوفيّون (مشيُها) فاعلا مقدّما لـ (وئيـدا) ؛ في حـين يعـرب البصريّون (مشيُها) مبتدأ حذف خبره (ظهر وثبت) ، وتأوّلوه بأن يكون (مشـيُها) بدلا من الضمير المقدّر في الجار والمجرور الواقع خبرا وهو للجمال . وقيل[4] بـأنّ

1- ينظر الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية علي الجارم ، مجلة مجمـع اللغـة العربيـة بالقـاهرة 1953/6 م ص 347ومابعدها .

2- الرجز ورد في شرح التسهيل 108/2 ، وشرح التصريح 271/1 ، والهمع 255/2 ، وشرح الأشموني 169 ، وحاشية الخضري 161/1 .

3- الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان ، ملكة مشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر ، حكمـت الشام والجزيرة، قتلها الرومان بعد أسرها عام 285 م تقريبا ، ينظر مروج الذهب للمسعودي405/1، والأعلام للزركلي 41/3

4- ينظر هدايةالسالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد 339/1 .

ب- أن يسكّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل لئلاّ يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلاّ لما سكّنت لام الفعل لأجله[1] .

ج- أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنّثا ، فلولا أنه يتنزّل منزلة بعضه وإلاّ لما ألحق علامة التأنيث ؛ لأنّ الفعل لا يؤنث ، وإنّما يؤنّث الاسم .

د- أنهم قالوا (حبّذا) فركبوا (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصار بمنزلة شيء واحد ، وحكم على موضعه بالرّفع على الابتداء .

هـ- أنّهم قالوا في النسب إلى (كنت) كنتي فأثبتوا التاء ، ولو لم ينزّل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ، وإلاّ لما جاز إثباتها .

و- أنهم قالوا (زيد ظننت منطلق) فألغوا ظننت ، ولو أنّ الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ، وإلاّ لما جاز إلغاؤها ؛ لأنّ العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

ز- أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية ؛ لأنّ المعنى قف قف ، قال الله تعالى : ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2] ، فثنّى ، وإن كان الخطاب لملك واحد ، وهو مالك خازن النار ؛ لأن المعنى ألْقِ ألْقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ، فدلّ على أنّ الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

والكوفيون إذ يستدلّون بهذه الأدلّة فذلك لترجيح مذهبهم في أن العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل جميعا[3] ، ولم يسبقوا ليجعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لا يتقدّم عجزها على صدرها ، كما يرى البصريون ، وكما علّل ابن جني (فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه)[4] . فإن تقدّمَ ما هو

1- شرح ابن عقيل 96/2 .

2- الآية 24 من سورة ق .

3- الإنصاف 78 المسألة 11 .

4- الخصائص 385/2 .

فاعل في المعنى ، كان الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه ، نحو (زيد قام) ، والمقدّم إمّا مبتدأ في نحو (زيد قام) ، وإما فاعل لفعل محذوف في نحو قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] ؛ لأنّ أداة الشرط مختصّة بالجمل الفعليّة. وجاز الأمران في نحو قوله :﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[2] و﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[3] والأرجح الفاعلية[4].

وذكر ابن السّرّاج (أن الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل إلاّ على شرط الابتداء خاصّة ، وكذلك ما قام مقامه ..)[5] ، فالمقدّم على الفعل يعرب مبتدأ لا فاعل .

وعلى هذا الأصل قاس النحاة مسائل أخرى كما يفهم من كلام ابن الحاجب (فلذلك جاز ضرب غلامَه زيد ، وامتنع ضرب غلامُه زيدا)[6] ، وأوضح الرّضي[7] في شرحه هذا الجواز ومنعه ، فالجواز في المسألة الأولى (معلّل بكونه الأصل في الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدّم على الضمير تقديرا .. ، والمنع في المسألة الثانية ؛ لأنّ الفاعل مقدّم على زيد لفظا وأصلا ، ... ، فيكون الضمير قبل الذّكر، ولا يجوز ضمير مفسّره بعده إلاّ في ضمير الشّأن ، بذكره مبهما ، ثم مفسّرا ؛ ليكون أوقع في النّفس)[8] .

وعلّق ابن جني على امتناع قولهم (ضرب غلامُه زيدا) بقوله : (فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التّقديم ، وإنّما امتنع لقرينة انضمّت إليه ، وهي

1- الآية 6 من سورة التوبة
2- الآية 6 من سورة التغابن .
3- الآية 62 من سورة الواقعة .
4- أوضح المسالك 337/1 .
5- الأصول 174/1 ، وكذلك ينظر 2 / 228 .
6- شرح الرضي على الكافية 187/1 .
7- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، لقبه نجم الأئمة ، عالم بالعربية اشتهر بشرحه لكافية ابن الحاجب في النحو ، والشافية في الصرف ، توفي 686 هـ ، ينظر البغية 567/1 ، والأعلام 86/6 .
8- ينظر شرح الرضي 188/1 .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى)[1] .

وذكر السّيوطي أنّه : (إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرتبة...، فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير على متأخر لفظا ونيّة ، وحكى الصّفّار[2] الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبد الله الطّوال[3] من الكوفيين ، وعُزى إلى الأخفش[4] ، ورجّحه ابن جني ، وصحّحه ابن مالك لوروده في النّظم كثيرا...، قال أبو حيان[5] : وللجواز وجه من القياس)[6] .

وما يلحظ من النصّ أنّ جمهور النّحاة قد اتفقوا على امتناع هذا الأسلوب إلاّ أنه قد خرج عن ذلك أبو عبد الله الطوال وهو من الكوفيين ، وكذلك الأخفش وهو من البصريين ، وابن جني وهو من البغداديين ، وأبو حيّان وهو من نحاة الأندلس ، فإذن لم يكن الخلاف بين البصريين والكوفيين فقط .

وما يجدر أن ينتبه إليه أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في حالة التثنية والجمع ، فنقول على مذهب البصريين : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) ، وعلى مذهب الكوفيين نقول : (الزيدان قام ، والزيدون قام) . وهذا الخلاف وقع فيما خالف الأصل ، أمّا ما جاء ملتزما فيه الأصل من وقوع الفاعل بعد الفعل ، فلا خلاف فيه كهذا الذي وجّه لإعرابه عدّة توجيهات ، أيكون فاعلا مقدّما؟ أم فاعلا

1- الخصائص 293/1 : 294 .

2- قاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي ، الشهير بالصفار ، صحب الكوفيين ، وابن عصفور ، شرح الكتاب شرحا حسنا ، رد فيه على الشلوبين بأقبح رد ، ت بعد 256هـ، ينظر البغية 256/2 .

3- محمد بن أحمد عبد الله الطوال النحوي ، من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، وحدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري،ت 243 هـ،ينظر البغية 50/1 .

4- الإمام الحسن سعيد بن مسعدة المشاجعي البلخي البصري ، صنف (الأوساط في النحو ، ومعاني القرآن) وغيرهما ، توفى 215 هـ ، وقيل 210 ، أو 221 ، ينظر البغية 590/1 .

5- محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النفري نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر ، برع في الحديث ، والتفسير والعربية وغيرها ، له مصنفات كثيرة منها (البحر المحيط ، وارتشاف الضرب) ، توفى 745 هـ ، وينظر البغية 280/1 ، وشذرات الذهب 145/6 .

6- الهمع 229/1 وما بعدها .

للبيت روايتين أخريين بنصب وجرّ (مشيها) فيكون الأوّل على أنّها مفعول مطلق لفعل محذوف ، والثانية على أنّها بدل اشتمال من الجمال ، فلا يكون هناك موضع للاستشهاد على هاتين الرّوايتين .

وذكر ابن هشام أنّ هذا الرّفع (ضرورة)[1] ، والصّواب أنّــه لا ضـــرورة ، فالوزن لا يختلف سواء أكانت حركته ضمّة أم كسرة .

والبصريّون يمنعون تقدّم الفاعل على عامله لوجهين :

أ- أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزأين صدرها هو الفعل ، وعجزها هــو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرهـــا لا يجــوز فيمـــا هـــو بمنـــزلتها[2] .

ب- أن تقديم الفاعل يوقع في اللّبس بينه وبين المبتدأ ، وجعـــل الفـــاعل مبتدأ، يغيّر الجملة الفعلية إلى اسميّة ، وهذه الأخيرة تفيد بأصل وضعـــها الثّبـــوت والاستقرار ، في حين تفيد الجملة الفعليّة التّجدّد والاستمرار ، فالغرض البلاغي بيّن لكلٍّ منهما، ومهمّة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمّة الفاعل فلا معنى للخلط بينهما.

وقد أجاز الكوفيون تقدّم الفاعل مع أنّـــهم القائلون بأنّ (الفعل والفـــاعل بمنـــزلة الشّيء الواحد)[3] ، واستدلّوا لذلك بسبعة أوجه ذكرهـــا الأنبـــاري[4] وهي[5] :

أ- أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثال يقع بعده ، ولولا أن الفاعل بمنـــزلة حرف من نفس الفعل وإلاّ لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

1- ينظر أوضح المسالك 339/1 .

2- ينظر حاشية الخضرى 161/1 .

3- الإنصاف 79 المسألة 11 ، وينظر الخصائص 104/1 حيث يقول ابن جني : (أنه قد صح ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد) .

4- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، كان إماما ثقة ، صدوقا ، له مؤلفات مشهورة منـــها (الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية) وغيرهما ، توفي 577 هـــ ، ينظر البغية 88/2 .

5- ينظر أسرار العربية 80 وما بعدها ، والإنصاف 79 ومابعدها .

محذوف الفعل ؟ أم مبتدأ ؟ ، ومردّ هذا الخلاف يتعلّق بالأصل الذي اعتمده كلّ فريق ؛ إذ جعل البصريّون من أصولهم أنّ العامل لا يتقدّم على معموله ، بينما خالف الكوفيّون ذلك .

رابعا : الأصل أن يتصل الفاعل بفعله ، ثم يأتي بعده المفعول ، وقد يحدث العكس فيعد ذلك خلافا للأصل ، كما ذكره ابن مالك[1] :

وَالأَصْلُ في الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا　　　والأَصْلُ في المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ　　　وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

وقد ذكر سسويه علّة هذا الأصل ، وهو يعقّب على المثال (ضرب زيدا عبدُ الله) بقوله : (حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما ، وهو عربي جيّد كثير ، إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم)[2] .

وقد جعلت رتبة الفاعل مع المفعول على ثلاثة أقسام[3] :

أ- قسم يجب فيه التزام الأصل ، ولا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ؛ وذلك فيما يلي :

1- إذا خيف اللبس ، ولا شيء بيّن ، فالأصحّ البقاء على الأصل ، وهذا ما نصّ عليه ابن السراج ، والجزولي[4] ، والمتأخّرون ، ونازعهم في ذلك أبو العبّاس ابن الحاج[5] في نقده على المقرّب بأن سيبويه لم يذكر شيئا في هذه الأغراض

1- الألفية 25 .

2- الكتاب 34/1 .

3- ينظر المقرب 55 ، والهمع 259/2 ، وحاشية الخضري 165/1 ، 166 .

4- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (ذو الحظ) الجزولي ، وجزولة بطن من البربر ، له شرح لأصول ابن السراج وغيره ، توفي 607 هـ ، ينظر البغية 2 / 236 .

5- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، قرأ على الشلوبين ، له شرح على الكتاب ، وغيره ، توفي 51 هـ ، ينظر البغية 359/1 .

الواهية ، وأن لهم غرض في الإلباس ، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز،عقـــلا وشرعا ، واستدلّوا بتصغير (عمر وعمرو) على (عمير) ، وتجويز ضرب أحدهما الآخر ، ويرى بعدم وجود الفرق بين اللبس والإجمال[1] . وهذا خطأ ؛ فإن اللّبس هو تبادر الخلاف في المراد كالذي هنا ، وهو ممنوع لإيقاعه في الخطإ . والإجمال احتمال اللّفظ لهما على السّواء ، كقولك للأعور : ليت عينيه سواء . وهذا هو مقصد البلغاء ، وليس الأوّل[2] .

2- أن يكون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل ، أو بـ(أن) التي خبرها فعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾[3] ، وخلاف الأصل قول الشاعر[4] :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

حيث فصل بين المصدر وفاعله بالمفعول ، فتقدّم المفعول (القلوص) على الفاعل (أبي مزادة) .

3- أن يكون الفاعل ضميرا متصلا غير محصور ، والمفعول به اسما ظاهرا ، نحو قولك : أكرمتُ المجتهد ، وأحببتُ المخلص .

4- أن يكون كل منهما ضميرا متّصلا، ولا حصر في أحدهما ، نحو قولك: عاونتك كما عاونتني .

5- أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر بإلا المسبوقة بالنفي أو إنّما ، نحو: إنما يفيد الدّواء المريض ، أو ما أفاد الدّواء إلاّ المريض .

1- ينظر المقرب 55 .

2- ينظر الهمع 259/2 ، وحاشية الخضري 165/1 .

3- الآية 38 من سورة الحج .

4- البيت من مجزوء الكامل بلا نسبة في الخصائص 406/2 ، والمقرب 56 ، والضرائر 196 ، وشرح التسهيل 3 / 278 .

ب- قسم يجب فيه مخالفة الأصل ، فيقدّم المفعول على الفاعل ، غير أنّه يعامل معاملة الأصل إذا التزمت فيه الشّروط الآتية :

1- أن يكون المفعول ضميرا متصلا ، والفاعل ظاهرا ، نحو قولك : أكرمني الأستاذُ .

2- أن يتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو ما اتصل بالمفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ... ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾[2] ، فلو تأخّر المفعول به لعاد ذلك الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة ، وهو مرفوض .

3- أن يكون الفاعل مقرونا بإلاّ ، أو ما في معنى المقرون بها ، نحو قولك : إنّما أكرم سعيدا محمد ، تريد : ما أكرم سعيدا إلاّ محمد .

4- أن يكون مراعاة للوزن ، فيقع ضرورة ، نحو قول الشّاعر[3] :

وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا إذا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ القَنَابِلُ

حيث قدّم المفعول به (ماء السماء) على الفاعل (القنابل) لضرورة الوزن والقافية .

وكذلك القول السّابق :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ - القَلُوصَ - أبي مَزَادَهْ

فالضّرورة جعلته يقدم المفعول (القلوص) على الفاعل (أبي مزادة) .

وقد أجاز الكسائي[4] تقدّم المحصور بإلاّ سواء أكان فاعلا أم مفعولا ، وقد استشهد بهذه الأبيات على تقدّم الفاعل وهي قول الشاعر[5]:

1- الآية 123 من سورة البقرة .

2- الآية 52 من سورة غافر .

3- البيت من الطويل للنابغة الذبياني، الديوان 118، برواية (القبائل) مكان (القنابل) ، وهما بمعنى واحد ، وينظر المقرب 56 ، واللسان : مادة (خض) 126/4 .

4- ينظر الهمع 260/2 .

5 - البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 999 ، والمقرب 57 ، وأوضح المسالك 369/1

فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا   عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

فتقدّم الفاعل المحصور بإلاّ على المفعول ، وقد منعه الجمهور ، وعندهم أنّ (ما) اسم موصول ، والتقدير : فلم يدر إلا الله درى ما هيّجت لنا .

وقول آخر[1] :

مَا عَابَ إلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ   ولا جَفَا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلا

وفي البيت شاهدان حيث تقدّم الفاعل في الموضعين وهو محصور بإلاّ على المفعول ، والفاعلان قوله : (لئيم ، جبأ) ، ويمنعه الجمهور، وتقدير الكلام عندهم: ما عاب إلا لئيم عاب فعل ذي كرم ، ولا جفا قط إلا جبأ ، جفا بطلا . فالفاعل في العبارتين من جملة غير الجملة التي منها الفعل المذكور .

وقوله[2] :

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بالنَّارِ جَارَتَهُمْ   وَهَلْ يُعَذِّبُ إلاّ اللهُ بالنَّارِ

حيث قدّم الفاعل (الله) على ما هو بمنزلة المفعول به (بالنّار) ، ولو جاء به ، وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذّب أحدا بالنّار إلاّ الله ، والجمهور يمنعونه. والتقدير عندهم أن الجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف يدلّ عليه المذكور ، وكأنّه يقول : لا يعذّب إلا الله يعذّب بالنار .

ج- قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو عدا ما سبق ، وذلك إذا توفّرت القرينة اللفظية ، أو المعنوية .

وقد تعرّض البطليوسي[3]، وهو يصلح من خلل كتاب الجمل ، لتقدّم المفعول، وذكر أنّه من الخلل الواقع في الجمل (أنّه أجاز تقديم المفعول على الفاعل،

1- البيت من البسيط بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 407/1 ، وأوضح المسالك 367/1 ، والهمع 261/2 ، وشرح الأشموني 177 ، والدرر 143/1 .

2- البيت من البسيط ليزيد بن الطثرية ، نسبه أبو الفرج في الأغاني 182/8، وأوضح المسالك 368/1، والمقاصد النحوية للعيني 492/2 ، وشرح التصريح 284/1 .

3- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، عالم باللغات والآداب ، صنف (الاقتضاب ، والخلل في شرح أبيات في الجمل) وغيرها ، توفي 521 هـ ، ينظر البغية 2 / 55 .

و لم يقيّد ذلك بشرط فأوهم كلامه أن ذلك جائز في كل موضع ، وذلك غير صحيح، وإنما يجوز ذلك فيما لا إشكال فيه، وإذا وقع في الكلام إشكال لم يجز)[1] .

ويقدّم المفعول جوازا مراعاة للفواصل والنظم ، في نحو قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[3] ، فقد تقدّم المفعول على الفعل والفاعل معا ، وذلك جائز . ويقدّم المفعول على الفاعل مراعاة للوزن نحو قول الشاعر[4] :

وَكَانَتْ لَهُمْ رَبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَها إذا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ القَنَابِلُ

حيث تقدّم المفعول (ماءَ السماء) على الفاعل (القنابلُ) لضرورة الوزن والقافية .

وبعد هذا العرض لمراتب الفاعل ، فإنه يلحظ أن ما أجازه الكسائي من عودة إلى الأصل ، وتقديم الفاعل المحصور بإلاّ، أيسر من تكلّف الجمهور في تقديرهم أفعالا محذوفة تدلّ عليها الأفعال المذكورة ، وهو تكلّف لا مسوّغ له .

كما يلحظ أنّه في الحالة الثانية التي يتحتّم فيها الخروج عن الأصل الذي هو تقدّم الفاعل على مفعوله ، فتصير حالة مخالفة الأصل هي القاعدة المطّردة التي يجب اتباعها للاطمئنان إلى سلامة العبارة، وقوّة التركيب، إذ ما رَأى السامع في التزام الأصل ، من يقول : أعجب كرمُ محمدٍ أنا ، بدلا من قوله : أعجبني كرم محمد ، فالتزام الأصل هو الأسلوب المستهجن الركيك الخطأ ، وخلافه هو الأسلوب المستعمل الرفيع الصواب .

1- إصلاح الخلل الواقع في الجمل 58 .

2- الآية 86 من سورة البقرة .

3- الآية 38 من سورة يس .

4- سبق تخريجه 41 .

خامسًا : الأصل في الفاعل أن تكون له مع الفعل ، من حيث تذكير وتأنيث الفعل ثلاث حالات ، وإن كان هذا الأصل وخلافه يظهر أثره على الفعل لا على الفاعل ، إلاّ أنيّ لم أفرد للفعل مبحثا خاصا ، فذكرته هنا ، لأنه يهمّ الفاعل من حيث علاقته بالفعل ، وهذه الحالات هى :

أ- وجوب التّذكير ، وذلك في موضعين .

ب- وجوب التأنيث في ثلاث مواضع .

ج- جواز الأمرين في تسعة مواضع .

وما يُعنى به البحث هو الحالتين الأولى والثانية ، فمخالفة الأصل تتمّ فيهما ، أمّا الحالة الأخيرة ؛ فلسبب جواز الأمرين فلا يعدّ اتخاذ حالة مخالفة للأخرى خروجًا عن الأصل .

أ- الحالة الأولى : وجوب التّذكير :

1- أن يكون الفاعل مذكرًا لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط . ظاهرًا ، أو ضميرًا . مفردًا ، أو مثنى ، أو جمعًا مذكرًا سالمًا .

وما جاء مخالفًا للأصل هو تأنيث الفعل مع جمع المذكر السّالم ، وقد جعله الكوفيّون جائزًا وهو ضعيف . فقد أجازوا أن يقال : (نجح المجتهدون ، ونجحتْ المجتهدون) فعندهم أنّ (كلّ جمع يجوز في الفعل معه التّذكير والتّأنيث ، ولو كان جمعًا مذكرًا سالمًا ؛ لأنّهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة ، وعليه قول بعضهم [1] :

إنَّ قَومِي تَجَمَّعُوا وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا

لا أُبَالِي بِجَمْعِهِم كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ")[2]

1- نسبه الخضري في حاشيته للزّمخشري 164/1 ، والبيت من مجزوء الخفيف

2- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 132/1 .

ويرى الخضري أنّ (جواز الأمرين ليس مذهبًا بصريًّا ، ولا كوفيًّا ، وإنّما هو مذهب الفارسي من البصريّين ، كما في التّصريح)[1] ، فقد جعله جائزًا مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [2] .

وأجيب عن الشّاهد أنّ (بنون) جمع لم يسلم فيه لفظ الواحد ؛ لأنّ أصله (بنو) فحذفت لامه ، وزيد عليه (واو) و(نون) في التّذكير ، وقد جوّز[3] الأمرين الشّاطبي[4] .

2- أن يُفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظّاهر بإلاّ، نحو (ما قام إلاّ فاطمة) ؛ لأنّ الفاعل في الحقيقة إنّما هو المستثنى منه المحذوف ، إذ التّقدير (ما قام أحدٌ إلاّ فاطمة) . وقد يؤنث مع الفصل بها ، والفاعل اسم ظاهر ، وهو قليل ، خصّه جمهور النّحاة بالشّعر ، ومنه قول الشّاعر[5] :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ ... فِي حَرْبِنَا إلاّ بَنَاتُ الْعَمّ

وقول آخر[6] :

طَوى النَّحزُ والأَجْرازُ ما فِي غُروضِها ... فَمَا بَقِيَتْ إلاّ الضُّلوعُ الْجَرَاشِعُ

وقد جعله ابن هشام[7] جائزًا في النّثر ، والدّليل على ذلك ، قراءة

1- حاشية الخضري 164/1 ، وحاشية ابن حمدون 132/1 ، وينظر شرح التّصريح 280/1 .

2- الآية 90 من سورة يونس .

3- ينظر حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 132/1 ، وشرح التّصريح 280/1 ، وحاشية الخضري 164/1 .

4- القاسم بن فيرة الشّاطبي المقريء النّحوي الضّرير ، صنّف (القصيدة المشهورة في القراءات والرّائية في الرّسم) ، توفّي 590 هـ ، ينظر البغية 2 / 260 .

5- الرّجز بلا نسبة فى الشّذور 176 ، وأوضح المسالك 358/1 ، وشرح التّصريح 279/1 ، والهمع 171/2 ، وشرح الأشموني 174 .

6- البيت من الطّويل لذي الرّمة ، الديوان 1296/2 ، برواية (الصّدور) مكان (الضّلوع) ، والمحتسب 207/2 ، وشرح الأشموني 174 .

7- ينظر الشذور 176 .

بعضهم[1] ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2] ، برفع صيحة ، وقراءة جماعة[3] من السّلف ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ بالتاء[4]، وذكر ابن جنّي [5] أنّ في الرّفع ضعفًا ؛ لتأنيث الفعل ، والمختار أن يكون الكلام محمولا على معناه ، وجيء بالتّأنيث إخلادًا إليه ، وحملاً لظاهر اللّفظ عليه.

وممّا يلاحظ أنّ الأصل وهو تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث صار يمثل ظاهرة خلاف الأصل ، عندما فصل بينهما بأداة الاستثناء وخصّ به الشّعر فقط .

ب- الحالة الثانية : وجوب التّأنيث :

1- أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا ظاهرًا متّصلاً بفعله ، مفردًا ، أو مثنى ، أو جمعًا مؤنثا سالمًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾[6] .

والمخالف للأصل ما ورد من قول بعضهم (قَالَ فُلَانَةُ) حكاه سيبويه عن بعض العرب ، وعلّل ذلك الحذف أنّه (صار عندهم إظهار المؤنّث يكفيهم عن ذكرهم التّاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف) ، وقد استحسن سيبويه ذلك الحذف عند إطالة الكلام (وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة ، نحو قولك : زنادقة وزناديق)[7] .

1- قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث . ينظر المحتسب 206/2 .

2- الآية 28 ، 52 من سورة يس .

3- قراءة الحسن في المحتسب 207/2 .

4- الآية 24 من سورة الأحقاف .

5- المحتسب 206/2 ، 207 .

6- الآية 35 من سورة آل عمران .

7- الكتاب 2 / 38 .

وجعله الأزهرى من الشّاذ (وهو رديء لاينقاس)[1] فيقتصر فيه على السّماع، وأمّا ترك التاء في (نعم المرأة) في المدح ، و (بئس المرأة) في الذّم ؛ فلأنّ المراد فيهما الجنس ، فقد عدّه من فصيح الكلام .

وقد جوّز الكوفيون الوجهين مع كلّ من جمعي التصحيح التّذكير والتّأنيث ، ووافقهم[2] الفارسي[3] في تجويز التّذكير مع جمع المؤنث السّالم مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ..﴾[5] ، وردّ على الفارسى من ثلاثة أوجه :

* أنّ تذكير الفعل مع جمع المؤنث السّالم لوجود الفاصل (كاف الخطاب) في محل نصب مفعول به .

* أنّ الأصل (النّساء المؤمنات) والنّساء اسم جمع ، فحذف الموصوف وخلفته صفته ، فعوملت معاملته .

* لأنّ (أل) في المؤمنات اسم موصول مقدّرة باللّاتي اسم جمع ، فجاز معها التّذكير والتّأنيث ، وفي هذه التّوجيهات نظر من وجوه ثلاثة :

- أنّ الفصل بغير إلاّ الأرجح فيه التّأنيث ، وقد أجمع السّبعة في هذه الآية على تركه.
- يلزم من التّوجيه الثّاني حذف الفاعل ، والمذهب البصري لا يقول به .
- أنّ (أل) في نحو المؤمن والكافر معرفة ؛ لكون الوصف للثّبوت ، والدّوام ، لا للحدوث والتّجدّد .

1- شرح التّصريح 279/1 .

2- شرح التصريح 280/1 ، وشرح الأشموني 175 .

3- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ، من مصنّفاته الكثيرة (الحجة والتّذكرة) ، توفّي ببغداد 376 هـ ، ينظر البغية 497/1 .

4- الآية 90 من سورة يونس .

5- الآية 12 من سورة الممتحنة .

أمّا استشهاد الفارسي بقول الشّاعر[1] :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وإِخْوَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

بتذكير الفعل مع تأنيث الفاعل؛ فلأنّه لم يسلم فيه لفظ الواحد ، فعومل معاملة الجمع[2] .

وأمّا قول الشّاعر[3] :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وهَلْ أَنَا إلاّ مِنْ رَبِيعَةَ أو مُضَرْ

والوجه أنّ تمنّى فعل مضارع ،وأصله تتمنّى بتاءين ، ويروى (تخاف) .

وقد جاز الأمران في قول الشّاعر[4] :

إِنَّ امْرءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

ولم يقل (غرّته) لوجود الفاصل .

وقول الآخر[5] :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

وقد فُصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ، فحذفت التّاء من الفعل المسند إلى الفاعل (أمّ) ، وجعله المبرّد ضرورة .

ويرى ابن جنّي ما يراه الكوفيون من أنّه يجوز (في كل جماعة تذكير فعلها

1- البيت من الكامل لعبدة بن الطّيب ، ورد في شرح التّصريح 280/1 ، وحاشية الخضري 164/1 ، والخصائص 295/3 ، وشرح الأشموني 175 .

2- شرح التّصريح 280/1 .

3- البيت من الطّويل للبيد بن ربيعة ، الديوان 213 ، ورد في مجاز القرآن لأبي عبيدة 16/1 ، وشرح التّسهيل 111/2 ، وشرح الرّضي 397/4 ، والهمع 65/6 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التّسهيل 112/2، ومعاني القرآن للفراء 308/2، والخصائص 414/2، وشرح ابن يعيش 93/5 ، والشذور 174 ، وشرح الأشموني 173 ، والدرر 286/2 .

5- البيت من الوافر لجرير ، الديوان 283، ، ورد في معاني القرآن 308/2 ، والمقتضب 147/2، 148، 349/3 ، والخصائص 414/2 ، والمفصّل للزمخشري 247 ، والإنصاف 175 ، وضرائر الشعر 278 ، وشرح الأشموني 173 .

وتأنيثه ، نقول قام الرّجال ، وقامت الرّجال ، وقامت النّساء وقام النّساء ، فمن ذكّر أراد الجمع ، ومن أنّث أراد الجماعة)[1] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ.. ﴾[2] ، وقوله جلّ في عُلاه : ﴿ قَالَ نِسوةٌ.. ﴾[3] .

وذهب الزّمخشري إلى منع حذفها في الكلام إذا عُدِم الفصل ، وأجاز الحذف مع الفصل إلاّ أنّ جوازه ليس بالواسع عنده[4] .

وذهب المبرّد[5] إلى أنّ حذف علامة التّأنيث من الفعل المسند إلى المفرد الظّاهر المؤنث الحقيقي من باب الضّرورات ، ووافقه[6] ابن عصفور[7] استئناسًا بقول سيبويه إنّ ذلك (في الواحد من الحيوان قليل) ، ثم قال : (وهو في الآدميين أقل)[8] فـ(حضر القاضي امرأة) وأمثاله على هذا أقل من القليل . وما كان على هذه الصّفة لا يجوز القياس عليه .

2- أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى مؤنث حقيقي التّأنيث أو مجازيه ، نحو : (سلمى نجحتْ ، والشّمس طلعت) .

وقد وردت شواهد كثيرة على مخالفة الأصل في هذه القاعدة: منها قول الشّاعر[9]:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

1- اللّمع 81 .

2- الآية 14 من سورة الحجرات .

3- الآية 30 من سورة يوسف .

4- المفصّل 248 .

5- ينظر المقتضب 349/3 .

6- ينظر المقرّب 331 .

7- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد النّحوي الحضرمي الإشبيلي ، صنّف (المقرّب ، والممتع في التّصريف) وغيرهما ، توفّي 663 أو 669 هـ ، ينظر البغية 210/2 .

8- الكتاب 38/2 : 39 .

9- البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطّائي ، في الكتاب 46/2 ، وشرح التّصريح 278/1 ، والخصائص 411/2 ، وشرح ابن يعيش 94/5 ، والمقاصد النّحوية 464/2 ، والهمع 65/6 .

فكان القياس (أبقلت) ، وحذفت التّاء للضّرورة ، وأجاز ابن كيسان[1] ترك التّاء في الكلام المنثور إذ (لا فرق بين المضمر والظّاهر ، واستدلّ على ذلك بأنّ الشّاعر يمكنه أن يقول : (أبقلت إبقالها) بالنّقل ، فلمّا عدل عن ذلك مع تمكّنه منه ، دلّ على أنّه مختار لا مضطّر ، وأجيب بأنّه يثبت ما ذكر بعد ثبوت أنّ هذا الشّاعر ممن يخفف الهمز بالنّقل وغيره)[2] . وقد نسب أبو جعفر النّحّاس رواية * ولا أرض أبقلت ابقالها * بتخفيف الهمزة لأبي حاتم[3] وعلّق على ذلك بأن الشّاعر كره تذكير الأرض ، (وما في هذا ما ينكر لأنّه تأنيث حقيقي) ، ومرّة أخرى قال : (وقد ردّ قومٌ هذا)[4] ، ورووا بتخفيف الهمزة ، والصحيح أن أبا حاتم لم يردّ البيت بهذه الرواية ولكنه قال : (ولولا أن يحكى لقلت : * ولا أرض أبقلت أبقالها * .. فإن التخفيف كثير موجود معروف)[5] ، وللبيت رواية أخرى برفع إبقالها فلا شاهد فيها حينها .

وجعل بعضهم[6] لهذا البيت توجيهٌ آخر هو تأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة عندئذٍ .

وقول الآخر[7] :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

1- أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النّحوي ، حفظ المذهبين البصري والكوفي ، له (المهذّب في النّحو) وغيره ، توفّي 299 أو 320 هـ ، ينظر معجم الأدباء 141/17 ، والبغية 18/1 .

2- شرح التّصريح 278/1 .

3- سهل بن محمدبن عثمان السجستاني،صنف(إعراب القرآن)،قيل توفي في250هـ، ينظر البغية606/1

4- إعراب القرآن للنّحّاس 75/3 ، 364/4 .

5- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني 127 .

6- ينظر شرح التصريح 278/1 .

7- البيت من المتقارب لأعشى ميمون بن قيس ، الديوان 23 ، والرّواية (تعديني) مكان (تريني) ، و(ألوى) مكان (أودى) ، وفي الكتاب بروايته المختلفة 46/2 ، برواية (فإمّا ترى لِمّتي بُدِّلَتْ) وموضع الشاهد لم يتغير ، ومعاني القرآن للأخفش 62/1 ، وشرح التّصريح 178/1 ، وشرح ابن يعيش 95/5 .

سادسًا : الأصل أن يبقى الفعل مع الفاعل بصيغة الواحد ، وإن كان مثنّى أو مجموعًا ، فكما تقول : (نجح المجدّ) ، كذلك تقول : (نجح المجدّان ، ونجح المجدّون) .

وخلاف الأصل أن يطابق الفعل الفاعل ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، فيقال على هذه اللّغة : (نجحا المجدّان ، ونجحوا المجدّون نجحن المجدات) ، فيعرب الظّاهر فاعلاً ، وتكون الألف والواو والنّون أحرفا للدّلالة على التّثنية أو الجمع ، فلا محلّ لها من الإعراب ، (وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث وهي قليلة)[1] .

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام فيكون لإعرابه ثلاثة أوجه[2] :

1- يعرب الظّاهر بدلاً من المضمر ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[3] ، وكأنّه (قال : انطلقوا . فقيل له : من ؟ فقال : بنو فلان ، فقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾، على هذا فيما زعم يونس[4])[5].

2- أن يعرب الظّاهر مبتدأ ، والجملة قبله خبر مقدّم[6] .

3- أو يعرب فاعلاً لفعل محذوف. وقد تعرّض ابن مالك لهذه الظّاهرة قائلاً : (إنّ العلم على هذه اللّغة قول بعض العرب[7] : أكلوني البراغيث-وهي ضعيفة[8]

1- الكتاب 40/2 .

2- ينظر شرح التّسهيل 117/2 ، وشرح التّصريح 275/1 وما بعدها .

3- الآية 3 من سورة الأنبياء .

4- أبو عبد الرّحمن يونس بن حبيب الضّبّي الولاء ، البصري ، صاحب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، توفّي 182 هـ ، ينظر البغية 365/2.

5- الكتاب 41/2 .

6- ينظر شذور الذّهب 179 .

7- العرب هم طي وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب ، ينظر ارتشاف الضّرب لأبي حيّان 354/1 ، وشرح الأشموني 171 ، والكواكب الدرية 78/1 .

8- المقرّب 396 .

سادسًا : الأصل أن يبقى الفعل مع الفاعل بصيغة الواحد ، وإن كان مثنّى أو مجموعًا ، فكما تقول : (نجح المجدّ) ، كذلك تقول : (نجح المجـــدّان ، ونجـــح المجدّون) .

وخلاف الأصل أن يطابق الفعل الفاعل ، وهي لغة ضعيفة لبعض العـــــرب ، فيقال على هذه اللّغة : (نجحا المجدّان ، ونجحوا المجدّون) ، فيعرب الظّاهر فاعلاً ، وتكون الألف والواو والنّون أحرفا للدّلالة على التّثنية أو الجمع ، فلا محلّ لها مـــن الإعراب ، (وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّـــث وهـــي قليلة)[1] .

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام فيكون لإعرابه ثلاثة أوجه[2] :

1- يعرب الظّاهر بدلاً من المضمر ، وعليه قوله تعـــالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[3] ، وكأنّه (قال : انطلقوا . فقيل له : من ؟ فقال : بنـــو فـــلان ، فقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾، على هذا فيما زعم يونس[4])[5].

2- أن يعرب الظّاهر مبتدأ ، والجملة قبله خبر مقدّم[6] .

3- أو يعرب فاعلاً لفعل محذوف. وقد تعرّض ابن مالك لهذه الظّاهرة قائلاً : (إنّ العلم على هذه اللّغة قول بعض العرب[7] : أكلوني البراغيث–وهي ضعيفة[8]

1- الكتاب 40/2 .

2- ينظر شرح التّسهيل 117/2 ، وشرح التّصريح 275/1 وما بعدها .

3- الآية 3 من سورة الأنبياء .

4- أبو عبد الرّحمن يونس بن حبيب الضّبّي الولاء ، البصري ، صاحب أبي عمرو بن العلاء ، سمـــع مـــن العرب ، وروى عن سيبويه ، توفّي 182 هـــ ، ينظر البغية 365/2.

5- الكتاب 41/2 .

6- ينظر شذور الذّهب 179 .

7- العرب هم طي وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب ، ينظر ارتشـــاف الضّـــرب لأبي حيّـــان 354/1 ، وشرح الأشموني 171 ، والكواكب الدرية 78/1 .

8- المقرّب 396 .

وقول الشّاعر[1] :

رأينَ الغواني الشّيبَ لاحَ بعارضي   فأعرضنَ عنّي بالخدودِ النّواضرِ

وقوله[2] :

فأدركنهُ خالاتُهُ فخذلنَهُ   ألا إنّ عِرقَ السّوءِ لابدّ مُدرِكُ

وقول الآخر[3] :

نتجَ الرّبيعُ محاسنًا   ألقحنَها غُرُّ السّحائبْ

فقد وصل نون النّسوة بالفعل(رأين،أدركنه ، ألقحنها) مع أنّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو(الغواني،خالاته ، غرّ السّحائب) .

ومنه[4] :

نصرُوكَ قومِي فاعتززتَ بنصرِهم   ولو أنّهم خذلُوكَ كنتَ ذليلاَ

فوصل واو الجماعة بالفعل المسند إليه مع وجود الفاعل الظّاهر (نصروك قومي) .

وغير هذه من الشّواهد الشّعريّة ، فقد وردت شواهد من الحديث ، فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر ((ووقعتا ركبتاهُ قبلَ أن تقعا كفّاهُ))[5] ، وقوله : ((يخرجنَ العواتقُ وذواتُ الخدورِ))[6] .

1- البيت من الطويل لأبي عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان ، شرح التسهيل 117/2 ، والشذور 179 ، وشرح ابن عقيل 83/2 ، وشرح الأشموني 170/1 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة ، ورد الشطر الثاني منه في التمثيل والمحاضرة 320 ، وهو من محفوظاتي .

3- البيت من مجزوء الكامل نسب لأبي فراس الحمداني ولم أجده في ديوانه ، ورد في شرح التسهيل 117/2، والشذور 178 ، وشرح التصريح 276/1 ، والهمع 257/2، والبيت مثال وليس بشاهد .

4- البيت من الكامل بلا نسبة ، في شرح التسهيل 117/2 ، وشرح الأشموني 170 ، وشواهد التوضيح 192 .

5- الحديث في سنن أبي داود 222/1 (كتاب الصلاة رقمه 839) ، والرواية (فلما سجد وقعتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه) برواية عبدالجبار بن وائل عن أبيه .

6- الحديث في صحيح البخاري 68/1 (كتاب الحيض) برواية (يخرج العواتق وذوات الخدور) .

وقول الشّاعر[1] :

رأينَ الغواني الشّيبَ لاحَ بعارضي فأعرضنَ عنّي بالخدودِ النّواضرِ

وقوله[2] :

فأدركنهُ خالاتُهُ فخذلنهُ ألا إنّ عِرقَ السّوءِ لابدّ مُدرِكُ

وقول الآخر[3] :

نتجَ الرّبيعُ محاسناً ألقحنها غُرُّ السّحائبْ

فقد وصل نون النّسوة بالفعل(رأين،أدركنه ، ألقحنها) مع أنّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو(الغواني،خالاته ، غرّ السّحائب) .

ومنه[4] :

نَصَرُوكَ قَوْمِي فاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم ولوَ انَّهُم خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلا

فوصل واو الجماعة بالفعل المسند إليه مع وجود الفاعل الظّاهر (نصروك قومي) .

وغير هذه من الشّواهد الشّعريّة ، فقد وردت شواهد من الحديث ، فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر ((ووقعتا ركبتاهُ قبلَ أنْ تقعا كفّاهُ))[5] ، وقوله : ((يخرجْنَ العواتقُ وذواتُ الخُدُورِ))[6] .

1- البيت من الطويل لأبي عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان ، شرح التسهيل 117/2 ، والشذور 179 ، وشرح ابن عقيل 83/2 ، وشرح الأشموني 170/1 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة ، ورد الشطر الثاني منه في التمثيل والمحاضرة 320 ، وهو من محفوظاتي .

3- البيت من مجزوء الكامل نسب لأبي فراس الحمداني ولم أجده في ديوانه ، وورد في شرح التسهيل 117/2، والشذور 178 ، وشرح التصريح 276/1 ، والهمع 257/2، والبيت مثال وليس بشاهد .

4- البيت من الكامل بلا نسبة ، في شرح التسهيل 117/2 ، وشرح الأشموني 170 ، وشواهد التوضيح 192 .

5- الحديث في سنن أبي داود 222/1 (كتاب الصلاة رقمه 839) ، والرواية (فلما سجد وقعتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه) برواية عبدالجبار بن وائل عن أبيه .

6- الحديث في صحيح البخاري 68/1 (كتاب الحيض) برواية (يخرج العواتق وذوات الخدور) .

وعلى هذا لا نجد لظاهرة خلاف الأصل شواهد غير أبيات شعريّة تحكمها الضّرورة، أو على لغة نادرة الاستعمال وضعيفة من لغات العرب ، وإذا صحّ ورود الحديثين على هذه اللّغة ، فذلك لأنّه صحّ أنّ رسولنا الكريم كان يكلّم العرب كلٌّ بلغته ، والجمع بين اللّغتين في الحديث السّابق يقوي دليلنا .

وعليه لا يكون هناك داعٍ لإعراب الضّمائر اللاّحقة بالفعل المطابق لفاعله على أنّها علامات تثنية أو جمع ، ولا أنّها بدلٌ يُبدل منها الاسم الظّاهر ، ولا غير ذلك من التأويلات الإعرابية المختلفة ؛ ولأنّ (الأئمّة المأخوذ عنهم هذا الشّأن متّفقون على أنّ ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدّقهم في غيره)[1].

سابعًا :الأصل في الفاعل أن يكون عمدة فلا يُستغنى عنه، نحو (نجح المجتهد) ، وما خالف هذا الأصل من حذف الفاعل ، وما يظهر أنّه محذوف فهو :

أ- إمّا ضمير مستتر راجع إلى مذكور نحو (المجتهد نجح) .

ب- أو ضمير مستتر دلّ عليه الفعل نحو قول الرّسول صلى الله عليه وسلم: ((لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، ولاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهو مُؤْمِن))[2] ، ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية .

ج- أو لما دلّ عليه الكلام ، كقولك في جواب : هل نجح النّجيب ؟ (نعم نجح) .

د- أو راجع لما دلّ عليه المقام ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[3] فـفاعل (بلغتْ) ضمير راجع إلى الرّوح الدّال عليه سياق الكلام، ومن

1- شرح الكافية الشافية لابن مالك 583/2 ، وشرح التسهيل 117/2 .

2- الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي (باب نقصان الإيمان بالمعاصي) 41/2 : 42 ، ومختصر صحيح مسلم 18 ، وسنن ابن ماجه (كتاب الفتن) 1299/2 ، وسنن الترمذي 15/5 .

3- الآية 25 من سورة القيامة .

ذلك قول الشّاعر[1] :

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أو قَطَرتْ دَمَا

والتّقدير (قطرتْ هي) ؛ أي السّيوف المعلومة من المقام .

هـ- أو لمّا دلّت عليه الحال المشاهدة ، نحو : (إن كان غدًا فائتني) ، والتّقدير : إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة الحال ، وإمكان اللّقاء غدًا فائتني . فاسم كان ضميرٌ مستتر يعود إلى ما دلّت عليه حال المشاهدة . ومنه قول الشّاعر[2] :

إِذَا كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا

التقدير : إنْ كان ما نحن عليه من السّلامة .

و- أو استحضاره في الذّهن بذكر فعلٍ ناصب لما لا يصلح له، كقول الشّاعر[3] :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والْمُرْمِلُون إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالا

فأغنى عن إظهار الفاعل (الرّيح) استحضارها في الذّهن بذكر لفظ (هبّت) ونصبه (شمالا) على الحال ، فكان ذلك بمنزلة التّصريح بالرّيح .

ونحو قول الشاعر[4] :

وأُكْرِمُ الضَّيفَ والْجَارَ الغَرِيبَ إِذَا هَبَّتْ شَآمِيَةً واشْتَدَّتْ القِرَرُ

فنصب (شامية) وأضمر الريح . وإلى هذا الموضع وأشباهه أشار ابن مالك بقوله : (ويرفع توهّم الحذف، إن خفي الفاعل جعله مصدرًا

1- البيت من الطويل لبشار بن برد ، الديوان 163/4 ، والأغاني 156/3 ، وتهذيب اللغة (حجب) 163/4 ، وتاج العروس (حجب) 239/2 ، **وهو مثال وليس بشاهد** .

2- البيت من الطويل نسب إلى سوار بن المضرب ، وورد في الخصائص 433/2، وشرح ابن يعيش 80/1، وشرح التسهيل 123/2 ، وشرح التصريح 272/1 ، وشرح الأشموني 169 ، والخزانة 479/10 .

3- البيت من المتقارب لأخت عمر بن العجلان الكاهلي الملقب بذي الكلب ترثيه وهي عمرة وقيل جنوب ، ينظر الإنصاف 206/1 ، وشرح التسهيل 124/2 ، والشذور 233 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة ، في شرح التسهيل 124/2 .

منويًا ، ونحو ذلك)[1] .

قد تأوّل الجمهور هذه التّقديرات ؛ لأنّهم لا يجيزون حذف الفاعل ؛ (لأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة ، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر)، أمّا الكسائي[2] فقد حذف الفاعل بلا تقدير تمسكًا بالقول : * فإن كان لا يرضيك حتّى تردّني * ، وكذلك الفرّاء حين علّق على هذا القول كما نقل ابن جنى : (حمله الفرّاء على المعنى ، قال : لأنّ معناه (لا يرضيك إلاّ أن تردّني) فجعل الفاعل متعلّقًا على المعنى ، وكان أبو علي يُغلِظ في هذا ويكبره ، ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف . ثمّ إنّه فيما بعد لانَ له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كلّ حال ، فإذا كان الكلام إنّما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحًا مستقيمًا ، لم أر به بأسًا ، وعلى أنّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضيّة ؛ لأنّه أصعب حالا من المبتدأ ، وهو في المفعول حسن)[3] .

ووافق الخضري ابن جنّي في هذا الرأي ، إذ اعترض على قول ابن مالك (وإلاّ فضمير ...) بأنّه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفًا ، ويجاب : بأنّ حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة ، وهي بإيجاز[4] :

1- الفعل المبني للمجهول .

2- الفعل المؤكد بنون الجماعة المسندة إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة ، نحو : ولا يصدنّك ، ولا تضرِبِن ، بكسر الباء .

3- الاستثناء المفرغ ، نحو : ما قام إلاّ محمّدٌ ، أي ما قام أحدٌ .

4- المصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده ؛ كضربًا زيدًا ؛ أو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[5] .

1- شرح التسهيل 124/2 .

2- شرح الأشموني 169 .

3- الخصائص 433/2 .

4- ينظر حاشية الخضري 160/1 .

5- الآية 14من سورة البلد .

5- التعجّب ، كقوله تعـــالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] ، أي بهـــم ، فحذف فاعل الثّاني لدلالة الأوّل عليه .

6- أن يقوم مقامه حالان قُصد بهما التّفصيل، نحو : فتلقّفها رجلٌ رجـلٌ، فإنّ أصله فتلقّفها النّاسُ رجلاً رجلاً ؛ أي متناوبين . وقولـــك : ادخلـوا الأوّل فالأوّل ؛ أي مرتبين ، فحذف الفاعل ، وأُقيم مجموعها مقامه .

7- اقتضاء المعنى للحذف ؛ لأنّ الإضمار يفسد المعنى ، نحو : مـــا قـــام وقعد إلاّ زيدٌ ؛ لأنّه من الحذف لا التّنازع ، ولأنّ الإضمار في أحدهما يفسد المعـنى لا قتضائه نفي الفعل عنه ، وهذا الموضع زاده ياسين[2] ، كما ذكر الخضري .

ثامنًا : أن لكلِّ فاعلٍ فعلاً ، فإنّ خالف الأصل وحذف الفعل ، فيكون ذلـك لقرينة دالّة عليه :

أ- كأن يجاب به نفي ، نحو : (بلى محمّد) في جواب (ما نجح أحدٌ) ، ومنه قول الشّاعر[3] :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أي بل عراه أعظم الوجد .

ب- أو استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[4] ؛ أي خلقنا الله ، وقد يكون الاستفهام مقدّرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

1- الآية 37 من سورة مريم .

2- ياسين بن زيد الدين بن عليم الحمصي ، له حواشٍ كثيرة منها حاشية على التصريح ، تـــوفي 1061 هـــ . ينظر خلاصة الأثر للمحبي 491/4 ، والأعلام 130/8 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في التصريح 273/1 ، وشرح الأشموني 172 ، وشذور الذهـــب 374 ، وأوضح المسالك 341/1 ، والمقاصد النحوية 453/2 .

4- الآية 87 من سورة الزخرف .

﴿ ... والآصَالِ رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾[1] في قراءة من قرأ (يُسَبَّح) مبنيٍ للمجهول[2] .وقول الشّاعر[3] :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ   ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفعتبالفاعليّة لأفعال محذوفة ؛ كأنّه قيل : من يسبِّح ، ومن يبكيه ؟ ، فقيل : يسبِّح رجالٌ ، ويبكيه ضارعٌ .

وأوضح الأشموني أنّ تقدير هذه المرفوعات أفعالاً أولى من تقديرها أخبار مبتدآت محذوفة ؛ (لاعتضاد التّقدير بما رجّحه . أمّا الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها وهو ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[4] ، وفيما هو على طريقتها ، وهو ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[5] ، ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾[6] ، وأما البواقي فالرّواية الأخرى ، وهي رواية البناء للفاعل)[7] .

ج- أو إذا استلزمه فعلٌ قبله ، نحو قول الرّاجز[8] :

أَسْقَى الإِلَهُ عُدُوَاتِ الْوَادِي   وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ

1- الآية 36 من سورة النور .

2- قراءة ابن عامر وأبي بكر ، ينظر الحجة 501 .

3- البيت من الطويل نسب لأكثر من شاعر ، ورد في الكتاب 288/1 ، 366، 398 ، للحارث بن نهيك ، والمقتضب 382/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 76/2 ، 139/3 ، والخصائص 353/2 ، وشرح ابن يعيش 80/1 .

4- الآية 8 من سورة الزخرف .

5- الآيتان 77 : 78 من سورة يس .

6- الآية 3 من سورة التحريم .

7- شرح الأشموني 172 .

8- الرجز لرؤبة ، الديوان 173، وورد في الكتاب 289/1 ، والخصائص 425/2 ، برواية (جوزه) ؛ أي وسطه ، وشرح الأشموني 172 .

أي : سقاها كلّ أجشّ .

وإن جازت ظاهرة خلاف الأصل بحذف الفعل في هذه المواضع ، فإنّها قد تكون واجبة ، وذلك إذا فُسّر الفعل بعد الحروف المختصّة بالفعل مُسندٌ إلى ضميره أو ملابسه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[1] ، ونحو قوله تعالى : ﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[2] ، وفي المثل : (لَوغَيْرَ ذَاتِ سِوارٍ لَطَمَتْنِي)[3] .

وقول الشّاعر[4] :

إِذا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وقولك : هلاّ سهامٌ سافر أبوها .

فقد حذف الفعل بعد هذه الأدوات (إن، إذا، لو، هلا) للدّلالة عليه بالفعل المذكور .

ومن النّحاة من لم ير في هذه الشّواهد مخالفة للأصل ، إذ يجيز الأخفش رفع الاسم المتقدّم بعد إن بالابتداء (لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلاّ أنّهم قالوا ذلك في (إن) لتمكّنها ، وحسنها إذا وليتها الأسماء ، وليس بعدها فعل مجزوم في اللّفظ)[5].

أمّا ابن مالك فإنّه يرى رفع الاسم بعد هذه الحروف (على فعل مضمرٍ أقيس الوجهين)[6] .

1- الآية 6 من سورة التوبة .

2- الآية 1 من سورة الانشقاق .

3- المثل في جمهرة الأمثال للعسكري 193/2 ، وفصل المقال لأبي عبيد البكري 381 ، ويروى (لو غير ذات ..) في كتاب الديباج لمعمر بن المثنى 25 ، والمقتضب 77/3 ، وسر الصناعة 648 .

4- البيت من الطويل للسموأل الديوان 90 ، ونسب لابن دكين في الشعر والشعراء لابن قتيبة 612 .

5- معاني القرآن للأخفش 354/1 .

6- شرح التسهيل 109/2 .

مما تقدّم من دراسة للأصول ، وما خالفها من ظواهر تتّصل بالفاعل ، نلحظ أنّ النّحاة قد اعتمدوا السّماع ، والقياس أصلين من أصولهم ، يقعّدون بهما ، ويعتمدونهما أكثر من اعتمادهم على الأصلين الآخرين : الإجماع ، واستصحاب الحال ، وهما أساسًا مع القياس يعتمدون على السّماع .

فالأمر في تقعيد النّحو لم يعتمد أصلاً دون آخر ، إذ لو تصوّرنا اعتماد النّحاة على القياس وحده مثلاً لأجازوا أساليب كثيرة لم ترِد في لغة العرب ، ولمنعوا كثيرًا من الأساليب الواردة في اللّغة ورفضوها ، وقد تكلّم بها أهلُها ، والحقّ لهم قبل غيرهم في التّصرّف في هذه اللّغة (المنظومة الاجتماعية) . فالنّحوي يعتمد السّماع أساسًا يقيس عليه فيما بعد ، ودراسة اللّغة تقوم على أسس وصفية قبل وضعها في قواعد معيارية . ودور النّحوي هو وصف الاستعمالات الدّائرة على ألسنة النّاس مع مراعاة التّطور الّذي يطرأ على اللّغة ، والتّغيّر الّذي يعتري قواعدها .

فكان السّماع أصلاً لا يمكن الاستغناء عنه ، وهو ما أوجد ما نسمّيه (ظاهرة خلاف الأصل)، وباعتماد هذا الأصل ، وتقنينه فلن يؤدّي الأمر إلى تبلبل القواعد، وبمراعاته لن يكون هناك خلط بين مستوى اللّغة الفصحى، ومستويات اللّهجات الأخرى. كما نلحظ في إجازتهم التّطابق بين الفعل وفاعله عندما أخذوا من لغة طيّء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب . فقد جعلوا الأصل على اللّغة الفصيحة ، وهو إفراد الفعل مع الفاعل سواء ثُنّي أو جُمع، ووصفت باقي اللّهجات بالضعف، والقلّة ، والضّرورة .

المبحث الثاني

المبتـــدأ

المبتـــــدأ

المبتدأ : هو اسم صريح أو بمنـــزلته ، مجرّد عن العوامل اللفظية أو بمنــــزلته ، مخبر عنه ، أو وصف دفع لمكتف به[1] .

وهذه أحكام تخصّ المبتدأ توردها الباحثة للتعرّف على مايخالف الأصل منـــها ، ودعوى تلك المخالفة .

أولا : الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعا ، وخلاف الأصل أن يجرّ بالباء ، أو من الزائدتين ، أو بربّ التي هي حرف جرّ شبيه بالزائد ، أو بـــ(لعلّ) و(الجرّ بها لغـــة عُقَيل)[2] ومن ذلك قولهم (بحسبك درهم) [3] . ومنه قول الشاعر[4] :

بِحَسْبِكَ فِـي القَـوْمِ أَنْ يَعْلَمُـوا   بِأَنَّـكَ فِيهِـمْ غَنِـيّ مُضِـرّ

حيث زاد الباء في المبتدأ ، الذي هو لفظ (حسب) .

وعلّق ابن يعيش على هذا البيت وعلى المثال (بحسبك زيد) أن البـــاء مزيـــدة على المبتدأ ، إذ يقول :(ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجرّ في الإيجاب إلاّ هـــذا)[5] وكذا رأى الرّضى[6] إنها داخلة على المبتدأ في حين مثّل ابن مالك بنحــــو (بحســـبك حديث) أمّا مثاله (بحسبك زيد) فقد جعل زيدا هو المبتدأ المؤخّـــــر ، لأنّـــه معرفـــة وحسب نكرة[7] .

1- ينظر شرح التسهيل 267/1،وشرح الرضى على الكافية 223/1 ،وأوضح المسالك 131/1 ،وشرح التصريـــح 154/1 وما بعدها .

2- ينظر شرح قطر الندى 272 ،وشرح ابن عقيل 413 ،وشرح الأشموني 284/2 ، 303 .

3- ينظر المغني 109 ،وشرح التصريح 156/1 ،وحاشية ابن حمدون 79/1 ،والمع 412 .

4- البيت من المتقارب للأشعر الرقبان وقيل للأنصاري ، ورد في الخصائص 282/2 ، 106/3 ، والإنصـــاف 170 ، وشرح المفصل 115/2 ، 23/8 ، 39 ، ورصف المباني 147 .

5- شرح المفصل 139/8 .

6- شرح الرضى على الكافية 224/1 .

7- المغني 110 .

وقد اختار الكافيجى[1] أن يكون (درهم) هو المبتدأ فى قولهم (بحسبك درهم)، نظراً للمعنى لأنّ القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كافٍ لا عن الكافى بأنه درهم ، وارتأى السيوطى رأيه فقال (وما قاله شيخُنا هو الصواب)[2] .

ونظير هذه الزّيادة ومخالفة الأصل ماجاء من قولهم (خرجت فإذا بزيدٍ) كما ذكر ابن هشام[3] ، و(كيف بك إذا كان كذا) فقد جعلها بعض المتأخّرين[4] زائدة، والأصل (كيف أنت) .

ومن ذلك أيضا عند سيبويه قوله تعالى :﴿ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[5] فأيّكم مبتدأ، والباء زائدة فيه ، والمفتون خبره و لم يعكس لأنّ صيغة مفعول لاتكون عنده بمعنى المصدر .

وعكس غيره[6] فجعل (المفتون) بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخّر و(بأيّكم) خبر مقدّم والباء بمعنى فى لا زائدة ، وهو ما عليه الفرّاء[7] وظاهر قول أبىجعفر النّحّاس[8] .

والمعنى على الأوّل أيّكم المفتون أى المجنون وعلى الثانى الفتنة بأيّكم أى الجنون فى أيّكم[9] وقيل فى أى طائفة منكم المفتون[10] .

1- هو عبدالله محى الدين ، محمد بن سليمان الرومى الحنفى ، لقبه الكافيجى مخفف الكافية جـئ ، لكثرة اشتغاله بالكافية كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية، له مصنفات أجلها شرح قواعد الإعراب ، ت 879هـ. ينظر البغية 117/1-119، كشف الظنون.حاجى خليفة 1253 ، الكنى والألقاب للقمى 105/3 ما بعدها.

2- الهمع 5/2

3- المغني 109 .

4- ينظر الجنى الدانى للمرادى 54 .

5- الآية 6 من سورة القلم .

6- انظر المغني 109،110 ، التصريح 156/1 ، معانى القرآن للفراء 173/3 ، إعراب النحاس 7/5 .

7- ينظر معانى القرآن 173/3 .

8- ينظر إعراب القرآن 7/5 .

9- شرح التصريح 156/1 .

10- المغني 110 .

ومنه عند بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم[1] :((وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)) فالصوم مبتدأ مؤخّر وعليه خبر مقدّم وقيل عليه اسم فعل فاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة فى المفعول[2] .

وما سبق من أمثلة وشواهد يُلحَظ عليها كثرة الاحتمالات الإعرابية ، والسبب فى ذلك هو ظاهرة خلاف الأصل ، إذ لو جاء كلٌّ منطوق على أصله الذى وُضع له ، لَمَا احتيج إلى إعمال فكر وإمعان نظر لاستنباط تلك التأويلات ، واللجوء إلى هذه التقديرات ، إنّما منطق اللّغة الذى لاتحدّه أصول هو ما استدعى كل ذلك .

ويجرّ المبتدأ بمن ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[3] فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد ، و(غير الله) خبر و(يرزقكم) خبر بعد خبر ، أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أى لكم[4] .

ومنه قول الشاعر[5] :

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

فجرّ (أحدٍ) المبتدأ الذى أصله الرفع ، بحرف جر زائد وهو (من) .

ومنه قول سيرين[6]:

1- الحديث الشريف صحيح تجده فى البخارى بحاشية الندى 326/1 باب الصوم ، وصحيح مسلم 128/4، وسنن ابن ماجة 592/1 .

2- التصريح 156/1 .

3- الآية 3 من سورة فاطر .

4- حاشية ابن حمدون 79/1 .

5- البيت من البسيط للنابغة الذبيانى ، تجده فى ديوانه 14 ، الكتاب 321/2 ، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى 252 ، الإنصاف 269 ، شرح المفصل 12/8 ، الخزانة 125/2،126 .

6- البيت من المقتضب لسيرين أخت أم المؤمنين مارية القبطية وزوجة حسان بن ثابت رضى الله عنهم أجمعين، فى الأغانى 84/12 ، الوافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى 168 ، رصف المبانى للمالقى 325 ، المغني 335 .

وَهَــلْ عَلَــيَّ وَيْحَــكُمَــا إِنْ عَشِقْــتُ مِــنْ حَــرَجِ

فجاء المبتدأ (حرجٍ) مجرور بـــ(من) حرف الجرّ الزائد .

ولزيادة (من) ثلاثة شرائط اشترطها سيبويه ، كما ذكر ابن يعيش[1] :

أ- أن تكون مع النكرة .

ب- أن تكون عامة .

ج- أن تكون فى غير الموجب وذلك فى نحو (ماجاءنى مـــن أحـــد) وعقّـــب المرادى[2] على هذا بقوله (وفى اشتراط كون النكرة عامّة نظر ، لأنّها قد تـــزاد مـــع النكرة مرادا بها العموم فإن (من) لاتزاد مع النكرة يراد بها نفى واحد من الجنـــس ، ومنهم من اشترط هذه الشروط نحو : لله درّك من رجل ، وادّعى القائل بهـــذا أنّهـــا مذهب سيبويه)[3] فى حين لايشترط الأخفش ذلك وتبعه ابن مالك[4] .

وقد يجرّ المبتدأ بـــ(لعل) حرف جر شبيه بالزائد،وروى[5] الجرّ بها عن العـــرب أبوزيد والفرّاء و(الجرّ بها مراجعة أصل مرفوض)[6] فتخلّصوا بذلك من ظاهرة خلاف الأصل، ومن ذلك قول الشاعر[7] :

فَقُلْتُ ادعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَــلَّ أَبِي المِغْــوارِ مِنْكَ قَرِيــبُ

فقد جرّ قولَه (أبى المغوار) بـــ(لعلّ) وهى حرف جر شبيه بالزائد .

1- شرح المفصل 12/8، 13 .

2- الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم له شرح الالفية والجنى الدانى فى حروف المعـــانى وغيرهـــا تـــوفى 749هـــ . ينظر الدرر الكامنة 32/2 ، والأعلام 211/2 .

3- ينظر الجنى الدانى 319 .

4- شواهد التوضيح والتصحيح 126 .

5- انظر التوطئة للشلوبينى 222 ، والجنى الدانى 584 ، وحاشية ابن حمدون 80/1 .

6- الخزانة 427/10 .

7- البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوى ، أو لأخيه سهم يرثى أخاه والأرجح أنه لكعب ورد فى المســائل البصريات لأبى على الفارسى 552/1 ، والنوادر للأنصارى 218 ، والتوطئة للشلوبين 222 ، والجنى الدانى 584 ، وشرح ابن عقيل 4/3 ، وشرح الأشمونى 56 ، والخزانة 426/10، 428، 430، 436 .

وقول آخر[1] :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

ورُوى على لغة هؤلاء فى لامها الأخيرة الكسر والفتح،وروى أيضا حذف اللّام الأولى فتقول : علّ بفتح اللام وكسرها ومنه قول الشاعر[2] :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

وقول آخر[3] :

لعلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي عليها جِهاراً، من زُهَيْرٍ أوْ أَسِيدِ

فقد جُر بلعل الأسماء التى وقعت بعدها لفظا ، ورُفعت محلاًّ لأنّها مبتدآت .

وقد أنكر بعض النّحاة هذه اللّغة ، وتأوّلوا قول الشّاعر :

* لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

فقيل (لعلّ فى البيت مخفّفة واسمها ضمير الشأن واللّام المفتوحة لام الجر، ولأبى المغوار منك قريب جملة فى موضع خبرها ، وهذا ضعيف من أوجه[4] :

أحدها : أنّ تخفيف (لعل) لم يُسمع فى هذا البيت .

الثانى : أنّها لاتعمل فى ضمير الشأن.

الثالث : أن فتح لام الجرّ مع الظّاهر شاذ.إلاّ أنه لايلزمه الاعتراض الثالث،وذلك بما نقل عن الفارسى (اللّام لام الجرّ إلاّ أنه فتحها مع المظهر كما يفتح مع المضمر ، وزعم أبوالحسن أنّه سمع فتح اللّام مع المظهر من يونس وأبى عبيدة وخلف الأحمر ،

1- البيت من الوافر بلا نسبة تجده فى رصف المبانى 324، واللسان 368/9، والجنى الدانى 584، والقطر 249، وشرح ابن عقيل 5/3، وشرح التصريح 2/2، وشرح الأشمونى 283، والخزانة 422/10، 423، 430 .

2- الرجز بلا نسبة تجده فى الخصائص 316/1، والإنصاف 220 ، ورصف المبانى 249، والجنى الدانى ، 584، لسان العرب 369/11 ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى 385/3، 386 .

3- البيت من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب وروى (اسيرا) مكان (أسيد) ورد فى الأغانى 88/11 ، والتوطئة 222، وشرح الرضى 374/4، واللسان (علل) 369/9، والجنى الدانى 583، والخزانة 426/10، 438 .

4- الجنى الدانى 585 .

وزعم أنه سمع ذلك أيضا من العرب ، فيكون الجرّ فى أبى المغوار على هذه اللّغة[1] .

ومنهم من روى * لعاً لأبى المغوار منك قريب * فـ(لعاً) رفع بالابتداء ولأبى المغوار الخبر . نحو قولهم لعاً لك أى أنهضك الله[2] .

والحقّ أنّ هناك أكثر من شاهد على لغة الجرّ بلعلّ فإن تكلّفوا التّخريجات لهذا البيت ، فماذا يصنعون فى باقى الشّواهد التى تتعذّر معها مثل هذه التّأويلات، وأصاب المرادى إذ ردّ على تلك الاعتراضات أنه (إذا صحّت الرّواية بنقل الأئمّة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد)[3] .

وقد يجرّ المبتدأ بـ(ربّ) ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يا رُبَّ كَاسِيَةٍ فى الدُّنْيا عارِيَةٍ يَوْمَ القِيامَةِ))[4] وما سُمع من قول الأعرابى بعد انقضاء شهر رمضان ((يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ، ويا رُبَّ قائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ))[5] وبه تمسّك الكسائى[6] على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضى .

ومن جرّ المبتدأ بربّ قول الشاعر[7] :

فَيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلَةٍ ... بآنِسَةٍ كأنّها خَطُّ تِمْثالِ

وقول آخر[8] :

رُبَّ رَفْدٍ هرقْتَهُ ذلك اليو ... مَ وأَسْرَى من معشَرٍ أقيالِ

1- الحجة لأبى على الفارسى 176/2 .

2- ينظر النوادر 219 .

3- الجنى الدانى 585 .

4- الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه 33/1 ، والترمذى فى الجامع الصحيح 488/4 بلفظ (..عارية فى الآخرة) .

5- المغنى 134 ، وشواهد التوضيح والتصحيح 106 .

6- المغنى 134/1 .

7- البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه 29 .

8- البيت من الخفيف للأعشى ديوانه 169 برواية (أقتال) وقيل لأعشى همدان ورد فى إيضاح شواهد الإيضاح 284 ، وشرح ابن يعيش 28/8 ، والمغنى 587 ، والمقاصد 251/3 .

وقول أم معاوية[1] :

يارُبَّ قَائِلَـــةٍ غــداً ياوَيْـــح أُمِّ مُعَاوِيَـــة

وقول آخر[2] :

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَهُ أبٌ وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَـــوانِ

وقول آخر[3] :

فإنْ أهْلِكْ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِـي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

وقول الشاعر[4] :

ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِـحٍ ولاسِيَّما يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وقول الراجز[5] :

يــارُبَّ يَـوْمٍ لى لا أُظَلَّلُـهْ
أَرْمَضُ مِنْ تَحْت وأَضْحىَ مِنْ عَلُه

وبعد أن جر برب الزائدة فى هذه الشواهد كل المبتدآت وهى : (كاســـيةٍ ، صائمة ، قائمة ، يومٍ، رفدٍ ، قائلةٍ ، مولودٍ ، فتى ، يومٍ ، يومٍ) لايمكن للبــاحث إلاّ أن

1- البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة زوج أبى سفيان فى يوم بدر ، وشواهد التوضيح والتصحيح 106 ، والجنى الدانى 451 ، وبلا نسبة فى المغنى 137/1 ، وشرح شواهد المغنى 410/1 .

2- البيت من الطويل لرجل من أزد السراة ، فى الكتاب 266/2 ، والخصائص 333/2 ، وشرح ابن يعيش 48/4 ، ورصف المبانى 189 ، والجنى الدانى 441 ، وأوضح المســالك 145/2 ، وفى المقــاصد النحويــة 354/3 ، وشرح التصريح 18/2 ، وشرح الأشمونى 298 .

3- البيت من الوافر لجحدر بن مالك ورد فى شواهد التوضيح والتصحيح 106 ، ورصف المبانى 194 ، والجنى الدانى 452 ، والمغنى 135 ، وشرح شواهد المغنى 407/1 .

4- البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه 10 ، والوافى فى العروض والقوافى 45 ، وشرح ابن يعيش 86/2 ، ورصف المبانى 193 ، واللسان 445/6 ، والجنى الدانى 334، 443 ، والمغنى 140،313،421 ، والخزانــة 444/3 .

5- الرجز لأبى مروان أو لأبى ثروان وقيل لأبى الحنجل ورد فى شرح ابن يعيش 87/4 ، وشواهد التوضيــح والتصحيح 106 ، والمغنى 154 ، والمقاصد النحوية 45 ، وشرح التصريح 346/2 ، وشرح شواهد المغــنى 448/1 ، وشرح الأشمونى 323/2 ، والخزانة 397/2 .

يُسلِّم أنه قد يُخالَف الأصل مراعاة لأصل آخر ، فيجرّ بهذه الحروف المبتدآت لفظاً ، ويراعى أصلها فتُرفع محلاً .

ثانياً : الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة ، وخلاف الأصل هو مجيء المبتدأ نكرة ، وقد جُعل تعريف المبتدأ هو الأصل؛لأنه المسند إليه فحقّه أن يكون معلوما ، لأن الإسناد إلى المجهول لايُفيد ، ولأنّه المحكوم عليه بالخبر ولايُحكم على مجهول إلاّ إذا عمّ أو خصّ ، ورُجّح تنكير الخبر على تعريفه لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، بهذا علّل النّحاة[1] هذا الأصل.

فإن اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنّكرة الخبر (وهو أصل الكلام)[2] إلاّ فى صورتين خالف فيهما سيبويه الأصل هما[3] :

الأولى : فى أسلوب الاستفهام نحو (كم جريًا أرضُك)[4] (فأرضك) معرفة خبر المبتدأ (كم) النكرة ، ومثّل ابن مالك بـ(كم مالك)[5].

والثانية: أسلوب أفعل التفضيل نحو : خير منك زيد وقولهم (مررت برجل خيرٌ منه أبوه) .

وقد خالف سيبويه الأصل فى هاتين الصّورتين حَملاً للأقلّ على الأكثر ، فأكثر مايقع بعد أسماء الاستفهام : النكرة والجمل والظروف فتعيّن كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : من ناجح ؟ ومن نجح ؟ ومن عندك ؟ ولوقوعهما مكان المبتدأ[6] ، وكذلك الأمر مع أفعل التفضيل،وما خالف فيه سيبويه الأصل عنده وعند النّحاة جعله

1- ينظر الأصول لابن السراج 59/1 ، والتبصرة والتذكرة 101/1، 102، وشرح ابن يعيش 85/1 ، 23/8 ، وشرح الرضى 299/1 ، والهمع 27/2 ، وحاشية ابن حمدون 86/1 .

2- الكتاب 328/1 ، وينظر الأصول 59/1 .

3- ينظر الكتاب 106/2 : 166 ،25، 26 ، وشرح التسهيل 289/1 .

4- الكتاب 160/2 .

5- شرح التسهيل 296/1 .

6- انظر ارتشاف الضرب 41/2 .

ابن هشام يجوز فيه الوجهان إعمالا للدّليلين[1] ، فى حين ردّه الفارسى و لم يجز أن يكون(أرضك)الابتداء[2].

وقد اشترط النّحاة للابتداء بالنّكرة (حصول الفائدة) فهذا المسوّغ الذى يجيز لنا مخالفة الأصل والابتداء بالنّكرة ، وقد تتبّع النّحاة المواضع التى تحصل بها الفائدة ، فمنهم من[3] ذكر منها ستّة مواضع ، وأوصلها بعضهم[4] إلى عشرة حينا واثنى عشر حينا آخر ، وبعضهم[5] إلى خمسة عشر موضعا وآخرين[6] إلى عشرين ، وإلى أربعة[7] وعشرين وأوْصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين[8]، وحتى الأربعين[9] وقيل الخمسين[10].

وكل هذا الاختلاف بعد اتّفاق النّحاة على أنّ الضّابط للابتداء بالنّكرة هو حصول الفائدة (ورأى المتأخّرون أنّه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها فمن مقلّ مخلّ ومن مكثر مورد ما لايصلح أو معدّد لأمور متداخلة)[11]

1- الهمع 28/2 .

2- ينظر ارتشاف الضرب 41/2 . وليس فى كتابه الشعر ولا المسائل البصريات .

3- الألفية 17 ، وشرح ابن عقيل 215/1 .

4- المغنى 467 ، وأوضح المسالك 143/1: 145

5- ينظر شرح التسهيل 289/1 ،وشرح الأشمونى 96 .

6- حاشية الخضرى 100/1 .

7- شرح ابن عقيل 216/1 وما بعدها .

8- ينظر شذور الذهب 182 ، وشرح ابن عقيل 227/1 ، وحاشية ابن حمدون 86/1 .

9- حاشية ابن حمدون 86/1 .

10- نفس المصدر والصفحة .

11- شرح الأشمونى 46/2 ، والمغنى 467 .

وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم[1] وابن الحاجب يقول (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصّصت بوجه ما)[2] .

والحقّ ماقاله البقرى[3] (أنّه كلّما كانت القاعدة أوجز كانت أجدر بالقبول ، فبدلا من مسوّغات الابتداء نقول مسوّغ الابتداء بالنّكرة هو الحصول على الفائدة)[4].

وأوضح هذا المسوّغ بما لخّصه الزُّبيرى[5] مما ذكره ابن هشام[6] من مواضع عشر ، وهى:

1- أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى نحو قوله تعالى :﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾[7] وقولهم : السّمن منوان بدرهم ، أى منوان منه بدرهم ، ونحو : رُجَيل جاء لأنّه فى معنى رجل صغير .

2- أن تكون عاملة إمّا رفعا أو نصبا أو جرّا نحو : قائم الزيدان ، عند من أجازه، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)[1] ونحو غلام امرأة جاءنى.

1- الشذور 182 .

2- شرح الرضى 230/1 .

3- أحمد ماهر محمود البقرى دكتور بكلية الآداب جامعة المنيا، عضو اتحاد الكتاب بمصر ، له عدة نشاطات، من مواليد الاسكندرية 1938م ، حصل على درجة الماجستير فى الآداب فى إبريل 1969م وعلى الدكتوراه فى مايو 1978م . للتعريف به أكثر ينظر 318 من كتابه(فى علم النحو دراسة ومحاورة).

4- فى علم النحو دراسة ومحاورة 295 .

5- هو محمد بن شرف الزبير الكلائى شمس الدين من شيوخه ابن هشام وابن عقيل وابن برهان ، وقد تحلّى بالأمانة العلمية فى نسبة الأقوال إلى أصحابها فى كتابه الجامع الصغير توفى 777هـ له مصنفات كثيرة . ينظر الدرر الكامنة 452/3 ، وكشف الظنون 1251 ، 1605 .

6- انظر المغنى 467 وما بعدها .

7- الآية 3 من سورة الأنعام .

3- العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء بـــه ، نحو قوله تعالى :﴿ طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[2] أى أمثلُ من غيرها .

4- أن يتقدّم خبرها ظرفا أو مجرورا ، نـــحـــو قولــه تعــالى :﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[3].

5- أن تكون عامة إمّا بذاتها : كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام أو بغيرهـــا نحو : ما رجل فى الدار ، وهل رجل فى الدار وقوله تعالى :﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ﴾[4] .

6- أن تكون مراداً بها الحقيقة من حيث هى : نحو : رجل خير من طفل .

7- أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو : عجب لزيد ، وضبطوه بأن يُــراد بها التعجّب،ولنحو قوله تعــالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ آلْ يَاسِينَ﴾[5] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[6] وضبطوها بأن يراد بها الدّعاء .

8- أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادات نحـــو : شـــجرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلمت ، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتـــاد ، ففـــى الإخبار به عنها فائدة بخلاف : رجل مات .

9- أن تقع بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب .

10- أن تقع فى أول جملة حالية ، كقوله[7] :

1- الحديث فى مسند الإمام أحمد بن حنبل بلفظ (أمر بالمعروف صدقة) 226،212/6 .

2- الآية 22 من سورة محمد .

3- الآية 35 من سورة ق .

4- الآيات 62، 64، 65، 66 من سورة النمل .

5- الآية 130 من سورة الصافات .

6- الآية 1 من سورة المطففين .

7- البيت من الطويل بلا نسبة فى المغنى 471 ، وشرح ابن عقيل 221/1 ، والجامع الصغير للزبـــيرى 232 ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى 863/2 .

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وبعد ، فهذا ملخّص لما ارتآه ابن هشام مسوّغا للابتداء بالنّكرة يدلّنا على أن ظاهرة خلاف الأصل تفتح بابا للتوّسع فى العربيّة ، دون أن تحدث اختلالا فى توازن تلك الأصول التى أصّلوا عليها علم النحو إذ من الأصول المعتمدة لديهم هو تحقيق

الفائدة وأمن اللّبس ، فهذا هو الأصل فى الجملة[1] .

وقد أدّت ظاهرة مخالفة الأصل إلى خلاف البصريّين والكوفيّين فى إجازة الابتداء بالوصف ، فالبصريّون يشترطون للابتداء بالوصف أن يتقدّمه نفى أو استفهام، نحو قول الشاعر[2] :

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا   إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقوله[3] :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا   إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

والكوفيّون والأخفش لايلتزمون هذا الشّرط،وحجّتهم قول بعض الطّائيين[4] :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَاتَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فيعربون ((خبير)) مبتدأ ، و((بنو لهب)) خبر ، فجعلوا الإخبار بالمفرد عن الجمع على قوله تعالى :﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1] ومنهم من جعل (خبير) (خبر

1- ينظر الأصول لتمام حسان 138 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة فى أوضح المسالك 133/1 ، والشذور 180 ، وشرح قطر الندى لابن هشام 271 ، وشرح التصريح 157/1 ، وشرح شواهد المغنى 898/2 ، وشرح الأشمونى 89 .

3- البيت من البسيط بلا نسبة فى أوضح المسالك 134/1 ، والشذور 11 ، والقطر 122، 271 ، وشرح التصريح 157/1 ، وشرح الأشمونى 89 .

4- البيت من الطويل لرجل من الطائيين فى شرح التصريح 157/1 ، والقطر 272 ، وشرح ابن عقيل 195/1 ، وحاشية المكودى 81/1 ، والهمع 7/2 ، وشرح الأشمونى 90 . بنى لهب جماعة من بنى نصر بن الأزد يقال أنهم أزجر قوم . ينظر جمهرة أنساب العرب 376 لابن حزم الأندلسى ، واللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير 137/3 .

مقدّم و لم يطابق ، لأنّ (فعيل) لا يلزم فيه المطابقة،لأنّ (خبير) و(ظهير) على وزن فعيل ، وفعيل على وزن المصدر كصهيل،والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع،فلا يلزم فيه المطابقة[2] .

ثالثاً : الأصل فى المبتدأ أن يكون مقدّما على الخبر ، إن لم يحدث لبس ، وفى هذا يقول ابن مالك[3] :

وَالأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

وعلّل ابن عقيل هذا الأصل، بأنّ الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقّ التأخير كالوصف[4] .

وعند الرّضى أن أصل المبتدأ التّقديم،لأنّه محكوم عليه ، ولابدّ من وجوده قبل الحكم ، فقُصد فى اللّفظ أيضا ، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه[5] .

أما ظاهرة خلاف الأصل بتقديم الخبر فإنّها تجوز لأغراض بلاغية ، واعتبارات جماليّة عند أمن اللّبس،وقد اشترط لها النّحاة شروطا تضمّنها قول ابن مالك : (إن لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ، أو يُقرن بالفاء ، أو بإلاّ لفظا أو معنى فى الاختيار، أو يكون المقرون بلام الابتداء ، أو لضمير الشأن أو شبهه ، أو لأداة استفهام أو شرط أو مضاف إلى إحداهما)[6].

واعتمادا على الأصل أن يكون المبتدأ مقدّما ، فقد ذكر ابن هشام[7] فيما يُعرف به المبتدأ من الخبر أنّه يجب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين فى ثلاث مسائل :

1- الآية 4 من سورة التحريم .

2- ينظر ارتشاف الضرب 27/2 ، والقطر 273 ، وشرح التصريح 157/1 ، والهمع 6/2 .

3- الألفية 18 ، وشرح ابن عقيل 227/1 .

4- شرح ابن عقيل 227/1 .

5- شرح الرضى على الكافية 229/1 .

6- شرح التسهيل 296/1 .

7- المغنى 451 .

الأولى : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما .

الثانية : أن يكونا صالحين للابتداء بهما .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والأوّل هو المعرفة .

وارتأى الدّماميني هذا الرّأى وأوضح السّبب بقوله (إن فى جعل الأول خبرا مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديم المبتدأ من غير فائدة ، هذا هو المشهور)[1] إذ يؤكّد بقوله هذا أن مخالفة الأصل والابتداء بالنّكرة يسوّغه حصول الفائدة،وإلّا فلا سبيل إلى مخالفة الأصل .

وباعتبار هذا الأصل فقد صنّف الابتداء والخبر إلى ثلاثة أصناف[2] :

1- قسم يلزم فيه التزام الأصل وتأخير الخبر .

2- قسم يلزم فيه تقديم الخبر .

3- قسم ثالث أنت فيه بالخيار ، ويحدّد مواضعه الفهم السّليم والذّوق الرّفيع والمعنى البليغ .

القسم الأول : الذى لايجوز فيه مخالفة الأصل له مواضع وهى :

1- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو (زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو) وأجاز بيان المعنى قول الشاعر[3] :

1- مخطوط المنهل الصافى فى شرح الوافى للدماميني ، اللوحة 78،79 من المخطوط ، وينظر الكواكب الدرية للأهدل 87/1 .

2- ينظر المقرب ، وشرح ابن عقيل 232/1 .

3- البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه 15 ، والحيوان للجاحظ 346/1 ، وشرح ابن عقيل 233/1 ، وارتشاف الضرب 41/2 ، والتبيان للعكبرى 246 .

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

حيث قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) ، وتقديم الخبر مفردا كان أو جملة مسألة خلافية ، عرضها الأنبارى وانتصر فيها للبصريين الذين جوّزوا التقديم ، بحجة السّماع والاستدلال[1] .

2- أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو (نجيب نجح) إذ لو تقدّم الخبر لصار المبتدأ فاعلا ، وصارت الجملة الاسمية فعلية،والغرض البلاغى يتحقّق بكون (نجيب) مبتدأ ، فالمقدّم مجال وموضع اهتمام المتكلّم وعنايته واستلذاذه ، وإن تقديم المسند إليه المبتدأ وتكريره فى الضمير المستتر فى (نجح) أدّى إلى تقوية الحكم وتقريره .

ومنه قول الشاعر[2] :

سُلَيْمَى أَزْمَعَتْ بَيْنًا   فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا ؟

3- أن يكون المبتدأ مسبوقا بلام الابتداء نحو (لنجيب ناجح) وجعلوا قول الشاعر[3] من الشّذوذ :

خَالِى لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ العَلَاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا

فالشّذوذ فى تأخير المبتدأ مع سبقه بلام الابتداء ، وقيل تحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد لخالى أنت فأخّر اللّام إلى الخبر ضرورة ، والآخر أن يكون أراد لأنت خالى فقدّم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللّام ضرورة[4] .

وقيل اللّام داخلة على مبتدأ محذوف أى : لهو أنت[5] .

1- الإنصاف 65 .

2- البيت من الهزج نسب لعروة بن أدينة ، فى الأغانى 335/18 ، ودلائل الإعجاز 94 .

3- البيت من الكامل فى اللسان (شهرب) 228/7 ، وشرح ابن عقيل 237/1 ، وشرح التصريح 174/1 ، وشرح الأشمونى /100 ، والخزانة 323/10 .

4- اللسان (شهرب) 228/7 .

5- شرح الأشمونى /100 .

4- أن يكون له صدر الكلام كأسماء الشّرط والاستفهام ، أو كم الخبريــة أو ما التعجبية نحو (من يتّقِ الله يُفْلِحْ) و(من جاء؟) و(كم كتاب عندى!) و(ما أحســن الفضيلة!).

5- أن يكون الخبر محصورا بإنّما أو بإلاّ نحو قوله تعــالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾[1] ونــحو قولك (ما محمّد إلاّ رسولٌ) ، وقــد جــاء التّقديــم مع إلاّ شذوذا نحو قول الشاعر[2]:

فيا رَبِّ هَل إلاّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَل إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ ؟

والأصل هل النصر يرتجى إلاّ بك ، وهل المعوّل إلاّ عليك ، ويجوز اعتبار جملة (يرتجى) خبرا لـــ(النصر) ، وعلى هذا الاعتبار لاشاهد فى صدر البيت[3] ، والصّــواب استبعاد هذا الاعتبار بتخريج صدر البيت بما يوافق الأصل ، مادام عجزه ســيظلّ محلّ شاهد على ظاهرة خلاف الأصل .

6- أن يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخّرا عنه فى مَثَل أو كلام جار مجراه .

القسم الثانى : تجب فيه ظاهرة خلاف الأصل ، وتحتّم عليه تقـــديم الخـــبر ، وذلك فى مواضع منها :

1- أن يكون المبتدأ نكرة غير مفيدة ، فليس لها مسوّغ للابتداء بها إلاّ كـــون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدّما عليها نحو (عندى كتاب وفى الدار طفل) ووجب هنـــا مخالفة الأصل؛لأنّ تأخير الخبر مراعاة للأصل يُوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر ، أمّـــا إن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديمها .

1- الآية 12 من سورة هود .

2- البيت من الطويل للكميت فى شرح ابن عقيل 235/1 ، وشرح التصريح 173/1 .

3- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 236/1 .

2- أن يشمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء فى الخبر نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[1] ونحو (فى الدار صاحبها) . ونحو قول الشاعر[2] :

أَهَابُكَ إِجْلالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فتقدّم الخبر فيما سبق،لأنّه لو تأخّر لاستلزم عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة ، وذلك ضعيف قبيح منكر .

3- أن يكون المبتدأ محصوراً بإلاّ أو إنّما نحو (ما خالق إلا الله)،و(إنّما محمود من يجتهد).

4- أن يكون الخبر له لازم الصدرية بنفسه أو بغيره متقدّما عنه أم متأخّرا نحو قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[3] ونحو (أقائم زيد) و(صبيحة أي يوم سفرك)

5- أن يكون الخبر قد استعمل مقدّما على المبتدأ فى مثل أو كلام جار مجراه .

6- وزاد الأشمونى[4] موضعا آخر فى تنبيهاته[5] وهو أن يكون المبتدأ (أن) وصلتها نحو (عندى أنّك فاضل) وقوله تعالى :﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[6] إذ لو قدّم المبتدأ لا لتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأنّ المؤكّدة بالّتى هى لغة فى لعلّ ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد أمّا كقوله[7] :

عِنْدِي اصطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

لأنّ (إن المكسورة) و(لعل) لايدخلان هنا .

1- الآية 25 من سورة محمد .

2- البيت من الطويل لنصيب بن رباح وقيل لمجنون بنى عامر ، ورد فى ارتشاف الضرب 44/2 ، وأوضح المسالك 153/1 ، وشرح التصريح 176/1 ، وشرح الأشمونى 100/1 .

3- الآية 212 من سورة البقرة .

4- على بن محمد بن عيسى ، أبوالحسن ، نحوى من فقهاء الشافعية له شرح الألفية وغيرها توفى 900هـ ، ينظر الضوء اللامع لشمس الدين السخاوى 5/6/3 ، والأعلام 10/5 .

5- شرح الأشمونى /101 .

6- الآية 40 من سورة ياسين .

7- البيت من البسيط فى المغنى 270 ، وشرح الأشمونى 101، بلا نسبة .

وممّا سبق يتأكّد لدينا أنّ النّحاة لايختلفون فى أصل من الأصول إنّما الخلاف يكون فيما خالف هذه الأصول وفى حسن توجيهها وتعليلها ، لذا (فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، نحو قام زيد ، وأبوه قائم زيد، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة)[1] بحجّة السّماع والاستدلال.

وعلّل سيبويه هذا الأصل بقوله : (وتأخير الخبر على الابتداء أقوى ، لأنّه عامل فيه)[2] ، ونَقل عن شيخه الخليل[3] رأيه فى تقديم الخبر المشتق (أنّه يُستقبح أن يقول (قائم زيد) وذاكَ إن لم تجعل قائما مقدّما مبنيّا على الابتداء ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحدّ أن يكون مقدّما ، ويكون زيد مؤخّرا وكذلك هذا ، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّما)[4] فقد عبّر عن الأصل بقوله (الحدّ) وأردف إيضاحا لهذا الأصل قوله (وهذا عربى جيّد وذلك قولك تميمى أنا ومشنوء من يشنؤ ك ، ورجل عبدالله ، وخزّ صفتك)[5] .

ومن إيغال سيبويه فى هذا الأصل وإعجابه به فقد جعل نحو قولهم : كم مالك!؟ واقصد رجلا خيرٌ منه أبوه ، المقدّم هو المبتدأ مع كونه نكرة !

وابن جنى الذى يؤصّل لمثل هذه الظاهرة بقوله (ليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه)[6] يعلّل عدم الجواز أنّ خبر المبتدأ لم يتقدّم عندنا على رافعه،لأن رافعَه ليس المبتدأ وحده إنّما الرّافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا ، فلم يتقدّم الخبر عليهما

1- الإنصاف 65 المسألة 9 .

2- الكتاب 124/2 .

3- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض له كتاب العين وغيره ولد ومات فى البصرة 170 . ينظر الأعلام 314/2 ، ومراتب النحويين 38 وما بعدها .

4- الكتاب 127/2 .

5- نفس المصدر والصفحة .

6- ينظر الخصائص 385/2 .

معاً ، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ،فهذا لاينتقض لكنّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده ولو كان كذلك لم يجز تقدّمه على المبتدأ)[1] .

إلاّ أنّ ماورد فى كتاب الأخفش غير هذا إذ يقول (فإنّما رَفع المبتدأ ابتداؤك إيّاه، والابتداء هو الّذى رفع الخبر فى قول بعضهم . كما كانت(إنّ)تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكذلك رَفع الابتداء الاسم والخبر)[2] .

وقد جعل ابن جنّى هذه الظّاهرة المخالفة للأصل مما يصحّ ويجوز فى حديثه عن فصل التّقديم والتّأخير،وقد صنّفه إلى ضربين (أحدهما مايقبله القياس والآخر ما يسهّله الاضطرار)[3] .

رابعاً : الأصل فى المبتدأ أن يكون مذكورا ، لأنّه عمدة ، وهو مالا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللّفظ به ، ولِماَ سُبق من التأصيل له بكونه مقدّما فإن لم يجز تأخيره إلاّ بقرائن،فكيف بحذفه!؟

إلاّ أنّه قد يأتى منه ما خالف الأصل فيُحذف المبتدأ ، لأغراض بلاغيّة يكون فيها (ترك الذّكر ، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد من الإفادة ، وتجدك أنطق ماتكون إذا لم تنطق)[4] .

والمبتدأ بحسب ذكره وحذفه ينقسم ثلاثة أقسام :

1- قسم يلزم فيه إثباته وهو :

ما التعجّبية فى نحو قولك ما أحسن محمداً! فـ(ما) نكرة غير موصوفة مبتدأ ، والجملة بعدها خبر .

1- نفس المصدر والصفحة .

2- معانى القرآن للأخفش 9/1 .

3- الخصائص 382/2 .

4- دلائل الإعجاز ص 112 .

2- قسم يجوز فيه حذف ما عُلم أنّه مبتدأ،نحو قوله تعـــالى:﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾[1] أى فعملُه لنفسه،وقوله عزّ شأنه : ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِن نَّهَارٍ بَلاَغٌ﴾[2] أى ذلك أو هذا بلاغ وهو كثير[3] .

ونحو جوابك : مجتهد . لمن سأل : كيف طارق؟ والتقدير هـــو مجتـــهد ، أو أردت أن تبيّن الشىء ، نحو قوله تعالى :﴿ بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾[4] وفى ســؤالك : هل لك فى كذا ؟ أى هل فيه حاجة أو أرب ؟ وإن شئت صرّحت بالمبتدأ .

فهذه مواضع يجوز فيها ذكر المبتدأ وحذفه ، لدلالة المعنى عليه ، (وما حـــذف وفى اللّفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل ، فهو فى حكـــم الثّـــابت)[5] فيمنحهم هذا الأصل فرصة للاتّساع فى اللّغة دون خوف فى الوقوع فى ظاهرة مخالفـــة الأصل .

وذهب الفرّاء[6] ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّه يجوز حذفه إذا كان المبتـــدأ اسم استفهام نحو (أيّهم ضربت) أو كُلاًّ نحو : كُلّ رجل ضربت،أو كِلاَ نحو :

* كِلاَهُمَا أَجِدُ مُسْتَرِيضا *[7]

وأورد ثعلب[8] هذا الشّاهد ولكنّه لم يستشهد به على جواز حذف المبتـدأ .. بل علّق عليه أنه (رفع كلاهما وهو فى موضع نصب،وكلا يُرفع فى موضع النّصـــب ، والبصريّون يقولون رفع كلا برجوع الهاء) .

3- قسم يجب فيه حذف المبتدأ ، وذلك فى سبعة مواضع :

1- الآية 45 من سورة فصلت ، والآية 14 من سورة الجاثية .

2- الآية 34 من سورة الأحقاف .

3- الخصائص 362/2 .

4- الآية 70 من سورة الحج .

5- الإنصاف 398 ، وينظر 544 .

6- معانى القرآن للفراء 140/1 .

7- الرجز انشده أبوالجراح فى معانى القرآن للفراء 140/1 ، ومجالس ثعلب 58/1 ، و زينة الفضلاء للأنبارى 66

8- مجالس ثعلب 58/1 .

أ- إن يدلّ عليه جواب القسم نحو: فى ذمّتى لأفعلن كذا ، وفى عنقى لأذهبن، أى فى ذمتى عهد ، وفى عنقى ميثاق .

ب- إن كان خبره مصدرا نائبا عن فعله نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة أى صبرى ، وأمرى ، ومنه قول الشاعر[1] :

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَاأَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ ! أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَىِّ عَارِفُ

وقول آخر[2] :

يَشْكُو لِى جَمَلِى طُولَ السُّرَى

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى

ورفع قوله (حنان) وقوله (صبر جميل) بتقدير مبتدأين أى أمرنا حنان ، وأمرنا صبر جميل .

وكون الخبر مصدرا نائبا عن فعله ، أى أتى به بدلا عن اللّفظ بفعله،إذ أصله أصبر صبرا،فحذف الفعل وعوّض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه،فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرّفع ليفيد الدّوام،وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا بحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل،وإعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية[3] .

ج- أن يكون خبره مخصوصا بالمدح أو الذمّ بعد (نعم ، وبئس) نحو : نعم الرّجل أبوطالب ، وبئس الصّاحب عمرو إذا قدّرا خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا ، كأنّ سامعا سمع (نعم الرجل وبئس الصاحب) فسأل عن المخصوص بالمدح والذم من هو؟ فقيل له : أبوطالب ، أبوعمرو .

1- البيت من الطويل لمنذر بن درهم الكلبى ورد فى الكتاب 320/1 ، ومعجم البلدان مادة (روضة المشرى) 94/3 : 95 ، وشرح ابن يعيش 118/1 ، وأوضح المسالك 153/1 ، والخزانة 112/2 .

2- الرجز بلا نسبة فى الكتاب 321/1 ، وامالى المرتضى 107/1 ، وحاشية الخضرى 109/1 .

3- حاشية الخضرى 109/1 .

د- إن كان خبره فى الأصل نعتاً قُطع عن النعتيّة فى معــرض مــدح أو ذم أو ترحّم نحو (الحمد لله الحميدُ) و(أعوذ بالله من إبليس عدوٌّ المؤمنين) (ومررت بعبــديك المسكينُ) ، فقطع النعت وارتفع بتقدير مبتدآت هو الحميد ، وهو عدوّ المؤمنين ،وهــو المسكين .

هـ ـ قول العرب : (**مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ**) أى مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقديــر سيبويه كلامك زيد[1] .

و- قولهم : (**لا سواء**)[2] حكاه سيبويه وتأوّله على حذف مبتدأ أي هــذان لا سواء ، أو (**لاهما سواء**) وهو واجب الحذف ، لأنّ المعنى:لا يستويان وأجاز المبرّد والسيرافى إظهاره .

ز- قولهم (**لا سيّما زيدٌ**)[3] بالرفع أى لاشىء الذى هو زيد[4] وقد وجــب حذف المبتدأ هنا لأنّه كلام جار مجرى المثل[5] .

1- الكتاب 321/1 .

2- الكتاب 302/2 .

3- الكتاب 171/2 ، 386 .

4- المواضع الثلاثة الأخيرة أنظرها فى أوضح المسالك 154/1 ، والهمع 40/2 .

5- الكامل فى النحو محمد هلال ص218 .

المبحث الثالث

الخبـــــر

الخبر

فى اللغة : بمعنى العلم والنبأ ، والخبير من أسماء الله تعالى بمعنى العليم[1] .

فى الاصطلاح : الخبر هو الجزء الذّي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة مع مبتدأ غير الوصف .

أحكامه :

أوّلاً : الأصل في الخبر أن يكون مرفوعاً وخلاف الأصل هو مجيئه مجروراً بحرف جرّ زائد، وزيادة الحرف مختصّة بالباء ، ومن ذلك قول الشاعر:[2]

يقولُ إذا اقْلَولى عَلَيْها وأَقْرَدَتْ ... ألاهَلْ أخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وندرت زيادتها في الخبر الموجب،كقول الشاعر: [3]

فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيها ... وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقال الأخفش[4] إن الباء زائدة في قوله تعالى : ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[5] كما زيدت فى قولك : بحسبك فعل السّوء ، وزعم إن المعنى جزاء سيّئة مثلها ودلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[6] ، و لم يستبعد ابن يعيش[7] رأي الأخفش

1- ينظر اللسان (خبر) 12/4 ،والصحاح (خبر) 488 ،والكليات 278/2 .

2- البيت من الطويل نسب إلى الفرزدق وليس فى ديوانه بطباعاته الثلاثة ويروى : ألاليت ذا العيش ، ورد في أساس البلاغة (قرد) 361 ، ولسان العرب (قرد) 11 / 95 ، والجني الداني 55 ، وشرح التصريح 1 / 202 ، وشرح شواهد المغني 2 / 772 ، والخزانة 4 / 142 .

3- البيت من الوافر نسب لعبيدة بن ربيعة ولغيره ، ورد فى رصف المبانى 150 ، والجنى الدانى 55 ، والمغنى 110 ، والخزانة 267/5 .

4- معاني القرآن 1 / 372 . وينظر شرح ابن يعيش 23/8 ، 139 ، 2/ 115 .

5- الآية 27 من سورة يونس .

6- الآية 37 من سورة الشورى .

7- شرح المفصل 8 / 23 .

لأنّ ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء في قول بعضهم إن زيداً وجهه لحسن ، ونحو قول الشاعر:[1]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فقد جعل ابن عقيل زيادة الباء في خبر المبتدأ من الشّذوذ ، وجعلها[2] الأزهري [3] داخلة على مبتدأ محذوف،والتقدير (لهى عجوز) والجملة خبر (أم الحليس) ، ولا يمتنع دخول اللاّم في الخبر إذا كان جملة بخلاف المفرد ، أو لا حذف واللاّم زائدة لا لام ابتداء كقوله[4]:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ　　يَنَلِ العَلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوالا

وضُعف التّقدير الثاني لأنّ دعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف؛لئلاّ يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور،وكذا ارتآها ابن عقيل زائدة في الخبر شذوذا وأنّها نظير قول الشاعر[5]:

مَرُّوا عِجَالاً فقالوا كيفَ سَيِّدُكُمْ ؟　　فقالَ من سألوا : أَمْسَى لَمَجْهُودا

أمّا إعراب الآية ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ فقد جعل العكبري[6] أنّ(جزاء)مبتدأ،وفي خبره وجهان :

1- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه 170 ، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس 112 ، وشرح ابن عقيل 366/1 ، وشرح التصريح 174/1 ، وله أو لعنترة بن عروس في الخزانة 323/10 .

2- شرح التصريح 174/1 .

3- هو زين الدين خالد بن عبدالله أبي بكر المصرى الأزهرى ، له عدة مؤلفات منها شرح على الأجرومية عرف باسمه، وشرح التصريح على التوضيح وغيرها. توفى 905هـ، ينظر شذرات الذهب فى أخبار من ذهب 26/8.

4- البيت سبق ذكره في المبتدأ 78.

5- البيت من البسيط بلا نسبة في مجالس ثعلب 1 / 129 ، والخصائص 1 / 316 ، 2 / 283 ، ورصف المباني 238 ، وشرح ابن عقيل 1 / 365 ، والمقاصد النحوية 2 / 310 ، وشرح الأشموني 141 .

6- هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين الإمام ، أبو البقاء محب الدين البغدادي النحوي ، له مصنفات كثيرة منها إعراب القرآن والتبيان وغيرهما كثير ، ت 616 هـ ، ينظر البغية 2 / 38 وما بعدها .

أحدهما : بمثلها ، والباء زائدة ، ويجوز أن تكون غير زائدة والتقدير جزاء سيئة مقدّر بمثلها .

الثاني : أن تكون الباء متعلقة بجزاء والخبر محذوف ، أي وجزاء سيئة بمثلها واقع[1] وإعراب الفرّاء يلتقى مع العكبرى في وجه ويختلف عنه في آخر،فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ﴾ (رفعتَ الجزاء بإضمار (لهم) كأنّك قلت لهم : فلهم جزاء السيئة بمثلها ... وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله ﴿فجزاء سيئة بمثلها﴾ والأوّل أعجب إليّ [2] وبهذا الإعراب لا تكون الباء زائدة في الخبر ، لقوله : (الأوّل أعجب إليّ) .

ثانياً : الأصل في الخبر أن يكون مذكوراً (لأنّ الفائدة إنّما تكون في الخبر)[3] ، وخلاف الأصل هو حذف الخبر أو بعضٍ منه (لعلم السّامع)[4] به إن دلّ عليه دليل ، منه قوله تعالى :﴿ أُكُلُها دائمٌ وظلُّها ﴾[5] فحذف الخبر كذلك جوازاً لدلالة ما قبله عليه، ونحو : السمن منوان بدرهم فحذف جزء الخبر (منه)،لعلم السامع به،ونحو قول الشاعر[6]:

خَلِيليَّ هَلْ طِبٌّ ، فَإنّي وأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

(طبّ) مبتدأ حذف خبره والتقدير (هل لنا طب) ، أو (هل طبّ موجود) وحذف خبر إن أيضاً وتقديره فإنّي دنف وأنتما دنفان .

1- التبيان 2 / 27 .

2- معاني القرآن للفراء 1 / 461 .

3- كشف المشكل 1 / 322 .

4- ينظر الأصول 1 / 68 .

5- الآية 36 من سورة الرعد .

6- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ، وشرح الأشموني 144 ، وشرح التصريح 1 / 229 ، والمغني 475 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 2 / 866 . الدنف : المرض الملازم المخامر ، رجل دنف ، ودنف المريض أي ثقل . اللسان (دنف) 4 / 417 .

وقول الشاعر [1] :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

حذف خبر المبتدأ الأوّل اختصاراً ولدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه،والتقدير (نحن بما عندنا راضون) وقد تكلّف بعض النّحاة لهذا الشّاهد (بتأويل نحن بقوم فيصبح الإخبار عنه بـ(راض) وهو ظاهر؛لأنّ الحذف جائز في التّقديم كالتّأخير)[2] ولا عبرة بتكلّف ولا فائدة فيه[3] .

وأجاز بعضهم[4] أن يكون خبر نحن محذوف ، وأن يكون الشّاعر أراد نحن نفسه على جهة التّعظيم ولا يمتنع حينئذٍ أن يخبر عنه بـ(راض) اعتباراً بالمعنى بل ربّما وقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع وإن أُريد معناه لنكتة ما،وقاسوه على قوله تعالى :﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنتَصِرٌ﴾[5] فإن سبب النّزول وهو قول أبي جهل نحن ننتصر اليوم،يقضي بإعراب(منتصر) خبراً ، ومن النّحاة من رأى أنّ هذا الحذف قليل وفيه شذوذ[6].

ولأنّ العبرة بالمعنى فقد جاز مخالفة الأصل وحذف الخبر متى دلّ عليه دليل ، وقد ورد كثير منه مما يتعذّر التكلّف لكلّ ما ورد ، حتّى عقد له الزّجّاج[7] باباً في (ما جاء في التنزيل من المبتدأ المحذوف خبره)[8] .

1- البيت من المنسرح نسب لقيس بن الخطيم ولغيره ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 2 / 279 ، واللسان (بجر) 10 / 187 ، وشروح التلخيص (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) للبهاء السبكي 2 / 6 ، والخزانة 4 / 275 .

2- شروح التلخيص (مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح)لابن يعقوب المغربي 2 / 5 .

3- نفس المصدر والصفحة .

4- في شروح التلخيص (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للبهاء السبكي) 2/9 ، وينظر المقاصد النحوية 560/1 ونسبه للكسائي .

5- الآية 44 من سورة القمر .

6- ينظر المقاصد النحوية 1 / 560 .

7- إبراهيم بن السري بن سهل أبو أسحاق الزجاج ، له من التصانيف معاني القرآن ، الاشتقاق وغيرهما ت 311 هـ . البغية 1 / 413 .

8- إعراب القرآن المنسوب للزجاج 743 : 749 .

ومع ما تقدّم من أمثلة إجازة الحذف فإن هناك مواضع يجب فيها الحذف ويعـــدّ فيها ذكر الخبر هو المخالف للأصل ، وتلك المواضع هي :

أ- أن يدلّ على صفة مطلقة ، أي دالّة على وجود عام :

- تتعلّق بظرف .

- وتقع بعد لولا أو لوما .

(المراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود) .

وحذف الخبر بعد (لولا ولوما)،لأنّه قد عوّض عنه بجملة الجواب ولا يجمـــع في الكلام بين العوّض والمعوّض منه[1] (إلاّ في ضرورة الشّعر)[2] ، وما جاء محذوف الخـــبر بعد لولا أكثر من أن يُحصر نحو قولهم : لولا زيد لأكرمتك، وتقديره (موجود أو كائن) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله النّاسَ بعضَهم ببعضٍ ﴾[3] وقول جرير:[4]

لَوْلَا الحَيَاءُ لَهَاجَنِي استِعبَــارٌ   وَلَزُرْتُ قَبْرَكِ، والحبيبُ يُزَارُ !!

وهذا ما عليه الجمهور[5] حتى إنّهم أوجبوا في مثل (لولا زيد سالمنا مـــا ســـلم) جعل الكون المقيّد مبتدأ ، فيقال لولا مسالمة زيد إيّانا أي موجودة ما سلم ولحّنوا قـــول المعرى[6]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا .

وردّ عليهم ابن هشام[7] أنّ تلحين قول المعرّي (ليس بجيّد لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أنّ الأصل أن يمسكه ثم حُذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة

1- ينظر الإنصاف 345 .

2- ينظر الإنصاف 345 ، 347 ، 71 : 72 .

3- الآية 249 من سورة البقرة ، 38 من سورة الحج .

4- البيت من الكامل لجرير ورد في ديوانه 862 برواية (لعادني) مكان (لهاجني) ، والكـــامل 28/4 ، واللامـــات للزجاجي 330 ، واللسان (حيا) 429/3

5- انظر شرح التسهيل 179/1 ، والمغني 273 ، والكواكب الدرية 96/1 .

6- البيت من الوافر للمعرى ديوانه (سقط الزند) د.ن. رضا 14، وشرح التسهيل 276/1 ، والشذور 36 ، والمغـني 273 ، وشرح ابن عقيل 251/1، والمقاصد النحوية 540/1 ، وشرح التصريح 179/1 .

7- ينظر المغنى 273 .

اعتراضية ، وقيل يحتمل أنّه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها،لأنّه خبر في المعنى .

وارتأى الدماميني[1] أن يخرّج البيت على تقدير حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر،والأصل فلولا أن الغمد يمسكه ، فحذفت أن وارتفع الاسم بعدها . واعترض عليه ابن هشام أنّه يلزم عنه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، وبهذا يعترض على احتماله الأوّل بتقدير أن.

وجعل الجمهور من الشّذوذ قول الشاعر [2] :

لولا أبوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرُ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بالمَقَالِيدِ

فـ(عمر) مبتدأ و (قبله) خبر لم يحذف شذوذاً ، وذكر محمد محي الدين[3] أن للبيت توجيهاً آخر،وهو أن(قبله)ظرف متعلّق بمحذوف حال ، والخبر محذوف وعلى هذا تكون القاعدة مستمرّة على رأى الجمهور ، ولا شاهد في البيت على الشذوذ ومثله قول الزبير بن العوام رضى الله عنه [4] :

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإنّ (حول) ظرف متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه .

وإنْ منع الجمهور ذكر الخبر بعد لولا مطلقاً ، فقد أجاز [5] فريق من النّحاة ذكر الخبر حال كونه مقيّداً ، وهؤلاء هم الرّماني والشجري والشلوبين وابن مالك ، وجعلوا

1- ليس فى كتابه المنهل الصافى وقد ورد هذا البيت فى مخطوطة المنهل الصافى اللوحة 94 ، وقوله فى شرح التصريح 179/1

2- البيت من البسيط لأبي عطاء السندي مولى بني أسد ومن مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية فى الأغانى 84/10، وشرح التسهيل 1 / 276 ، 277 ، وشرح ابن عقيل 1 / 248 ، والمقاصد النحوية 560/1 .

3- محمد محي الدين عبد الحميد مدرس مصري ، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة اشتهر بكثرة تحقيقاته مولده ووفاته (1318 - 1393 هـ = 1900 - 1973) ينظر الأعلام 7 / 92 .

4- الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت عبد المطلب أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى وهاجر الهجرتين قتل في جمادى الأولى سنة 36 وله ست وسبعون سنة . ينظر الإصابة للعسقلاني 546/1 . والبيت من الطويل للزبير ورد في المغني 431 ، والمقاصد النحوية 571/1 ، وفي شرح شواهد المغني 2 / 841 .

5- ينظر شرح التسهيل 276/1 ، وشرح التصريح 179/1 ، والهمع 40/2 .

منه قوله صلى الله عليه وسلم [1] : ((لولا قومُك حَدِيثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ لأسَّسْتُ البيتَ عَلَى قَوَاعِدِ إبرَاهِيمَ))[2] واتّبعه ابن مالك [3] بشواهد أخرى منها قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة ((إنّي ذَاكِرٌ لَكَ أمْراً، لولا مَرْوَانُ أقْسَمَ عَلَيَّ فيهِ لمْ أذْكُرْهُ لَكَ)) [4]

ومن هذا النوع قول الشاعر [5] :

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إنْ جَنَحُوا

ومثله قوله [6] :

لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَاضِيمَ صَاحِبُهُ يوماً ولا نَابَهُ وَهْنٌ ولاَ حَذَرُ

فقد ورد الخبر بعد (لولا) في قول الشاعرين وهما (جفاني) و(نأى) فالجملتان الفعليتان في محل رفع خبري المبتدأ .

ودافع ابن مالك عن رأيه في إجازة ذكر الخبر بعد لولا في الحديث الشريف بقوله: (لو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أنّ المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود؛لأنّ من أحواله بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور) [7] إلاّ أنّ من النّحاة[8] من اعترض على الاستشهاد بالحديث (على ما خالف القواعد النحوية ، لأنّه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولّدون ، لا مَنْ يُحسن العربية فأدّوها على قدر ألسنتهم) .

1- الحديث الشريف ورد في كشف الخفاء للعجلوني 215/2 .

2- الحديث الشريف ورد في كشف الخفاء للعجلوني 215/2 .

3- انظر شواهد التوضيح والتصحيح 66 .

4- أخرجه البخاري - بحاشية الندي - كتاب الصوم 1 / 329 .

5- البيت من البسيط نسب لأبي ذؤيب أو للنبيتي ورد في شواهد التوضيح والتصحيح 66 ، وفي الأشموني 609 ، وبلا نسبه في حاشية الخضري 1 / 116 .

6- البيت من البسيط في شواهد التوضيح والتصحيح 66 ، **بلا نسبة** .

7- شواهد التوضيح والتصحيح 66 .

8- أمثال السيوطي ، وابن الضائع ، وأبوحيان ينظر الهمع 42/2 ، وينظر الاقتراح في أصول النحو 40 .

وقد نُقل عن ابن أبي الرّبيع[1] قوله : (لم أرَ هذه الرواية يعنى بهذا اللّفظ من طريق صحيح،والرّوايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك ، لولا حداثة قومك ، لـــولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي[2] في شرح النّظم)[3] .

ونَقل عنه (ابن أبي الربيع) السّيوطي قوله : (أجاز قوم لولا زيدٌ قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك وهذا لم يثبت بالسّماع والمنقول : لولا جلوس عمرو ولـــولا قيام زيد) [4] .

والنّاظر فى موسوعة أطراف الحديث يجد أنّ لهذا الحديـــث روايـــات متعـــدّدة[5] أكثرها لايكون محل استشهاد على رأى ابن مالك فى إجازة ذكر الخبر بعد لولا ، فجـــاء برواية : (لولا أن قومك ...) ثمانى مرّات ، وبلفظ : (لولا حداثة...) خمس مـــرّات ، وبلفظ : (لولا حدثان ...) سبع مرّات ، وبرواية أخرى هى (لولا قرب قومــــك) ، ورواية أخيرة هى (لولا قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كنـــز الكعبة فى سبيل الله).

وعلى كُلٍّ فإن النّحاة قد اختلفوا في خبر المبتدأ بعد لولا ، فالجمهور يلتزمون حالة واحدة وهى وجوب الحذف . وثلاث أحوال عند غيرهم وهى :

1- وجوب الحذف إن جُعل الخبر كوناً مطلقاً،كالوجود والحصول .

2- وجوب ذكره إن جُعل الخبر كوناً مقيّداً،كالقيـــام والقعـــود ولا يُعلـــم كالحديث الوارد .

3- جواز الأمرين إن أريد الخبر كوناً مقيّداً يُفهم من الكلام نحو (لولا أنصـــار زيد لم ينجُ)،أو قولك (لولا أنصار زيد حموه لم ينجُ) .

وبعد تتبّع لهذه المسألة يُلحظ أنّ ظاهرة خلاف الأصل بحذف الخبر قد جـــرّت إلى خلافات بين النّحاة ، والنّظرة الأولى تدعو إلى القول إن عودة الخبر وذكره هو الأصل ولا

1- أبوالحسن عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ، إمام أهل النحو في زمانه ، صنف : شرح الإيضاح وغيرهـــا . ينظـــر البغية 517/1 و 125/2 .

2- الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادى المعروف بابن أم قاسم له شرح الألفية والجنى الدانى وغيرهما توفى 749 هـــ

3- التصريح 179/1 .

4- الهمع 42/2 .

5- ينظر موسوعة أطراف الحديث بهذا الترتيب 803/6 ، 807 ، 809 .

داعي لكل ذلك التّأويل والتّقدير ، إلاّ أنّ النظرة المتفحّصة تبيّن لنا أنّ ذلك التكلّف في التّأويل والتّقدير كان مراعاة لأصل آخر،وهو أنّه لا يُجمع في الكلام بين العِوض والمعوّض منه إلاّ في ضرورة الشّعر [1] وبذلك لا يكون هناك ظاهرة مخالفة للأصل فيما تقدّم .

ب- أن يكون خبراً لمبتدأ صريح في القسم ، نحو لعمرك لأقومنّ ، ولأيمن الله لانطلقن (فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما - لو خرّج خبراهما - لعمرك ما أقسم به لأقومن ولأيمن الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحُذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عِوَضا عن الخبر) [2] .

ومنهم[3] من جعل هذا ونحوه محذوف المبتدأ والتّقدير : قسمي أيمن الله ، ونسب الأزهري هذا التّقدير لابن عصفور وردّه عليه واستحسن حذف الخبر، فحذْف (الأوائل أولى لأنّها محلّ التغير غالباً ولأن دخول اللّام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللّفظ على شئ وفي التّقدير على شئ آخر) [4] والصّواب مارآه الأزهري .

أما القَسم غير الصريح فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : عليّ عهد الله لأفعلن،لأنّه لا يُشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ، وما تقدّم لا يستعمل إلاّ في القسم .

ج- أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر ، وبعدهما حال لا تَصلُح أن تكون خبراً إنّما تصلح أن تسدّ مسدّ الخبر في الدّلالة عليه . فالأوّل نحو (تأديبي الغلام مُسيئا) .

والثّاني نحو (أفضل صلاتك خاليا مما يشغلك) واختلف الناس في إعراب مثل هذا المثال فقال قوم : (تأديبي) مرتفع على أنّه فاعل فعل مضمر ، والتّقدير تأديبي الغلام حاصل عند إساءته .

إن صحّ الإخبار بالحال وجب رفعها لمباينتها حينئذ للمبتدأ نحو (تأديبي الغلام شديدٌ) وشذّ قولهم (حكمُك مسمّطاً) [5] إذ يصحّ (حكمُك مسمّطٌ) والشّذوذ من

1- ينظر الإنصاف 345 ، 347 ، 71 ، 72

2- الخصائص 1/ 393 وينظر الهمع 2 / 43 .

3- الهمع 2 / 43 ، وشرح التصريح 1 / 180 .

4- شرح التصريح 180/1 .

5- مجمع الأمثال 212/1 ، ويروى (خذ حكمَك مسمطا) .

وجهين[1]: أحدهما النّصب مع صلاحيّة الحال للخبرية ، والثاني أنّ الحال ليست من ضمن معمول المصدر وإنّما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصحّ أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأنّ الذّوات لا توصف بالنّفوذ وأشذّ منه قراءة[2] عليّ كرّم الله وجهه : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[3] بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلّيّة فعُصبة حال من ضمير الخبر،والتّقدير ونحن نجتمع عصبة .

د- أن يكون بعد واو متعيّن أن تكون بمعنى (مع) نحو:كل امرئ وما فعل،أي مع فعله،فإن لم يتعيّن كونها بمعنى (مع) جاز إثباته ،كقول الشاعر : [4]

تَمَنَّوا لِيَ الْموتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُلُّ أمرِئٍ والمَوتُ يَلْتَقِيَانِ

فآثر ذكر الخبر (يلتقيان) (لأنّ الواو لمجرّد الجمع في الحكم كما قال اللّقاني[5] لا للمعيّة)[6]، وهو مذهب جمهور البصريّين إذ يحذفون الخبر مع واو المعيّة،لأنّه لو جئ بمع لكان كلاماً تاماً (وزعم الكوفيّون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغنٍ عن تقدير خبر لأنّ معناه مع ضيعته) وذلك كلام تامّ لا يحتاج إلي شئ آخر، والبيت ضرورة.[7]

وقاس الكوفيّون عدم حذف الخبر مع الواو على فاعل الوصف الذي يسدّ مسدّ الخبر ومذهبهم (أن الخبر لم يحذف ، وإنّما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه . فهو كلام تامّ لا يحتاج إلي تقدير . واختاره ابن خروف[8])[9] .

1- شرح التصريح 181/1 : 182 .

2- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 67 (رواه النزال بن سبرة عن عليّ رضى الله عنه) .

3- الآية 8 من سورة يوسف .

4- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، ينظر أوضح المسالك 224/1 ، وتخليص الشواهد لابن هشام 211 ، والمقاصد النحوية 543/1، وشرح التصريح 180/1، وشرح الاشمونى 145/1، والخزانة 283/6 .

5- ذكر الزركلى اثنين ممن يلقبان باللقانى وليس بالمرادين لتأخرهما عن المكودى . ينظر الأعلام 355/3 ، 28/1 وليس له ذكر فى البغية ولا الكنى .

6- شرح المكودى 92/1 .

7- شرح التصريح 180/1 .

8- هو أبوالحسن على بن محمد بن على الأندلسى النحوى ، صنف شرح سيبويه ، وشرح الجمل وكتابا فى الفرائض ت 906 هـ . ينظر البغية 203/2 .

9- الهمع 44/2 .

هـ ـ حذف الخبر في قول العرب (حسبُك ينم الناس) ، فالجمهور على أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعني عليه ، والتّقدير : (حسبك السّكوت ينم النّاس ، فالضّمّة على باء حسبك ضمّة إعراب .

وخالفهم آخرون فقالوا : الضّمّة في (حسبك) ضمّة بناء ، وهو اسم سُميّ به الفعل ، وبُني على الضّم ، لأنّه كان معرباً قبل ذلك ، فحُمل على قبل وبعد ، وعلى هذا ابوعمرو بن العلاء [1] وقيل هو مبتدأ لا خبر له ، لأنّ معناه اكتفِ . واختاره[2] ابن طاهر[3] .

ثالثاً : الأصل في الخبر عن اسم الجثة ألاّ يكون ظرف زمان (من غير تفصيل سواء كان الظّرف منصوباً أم كان مجرورا بـ(في))[4] . أمّا وقوعه خبراً عن أسماء المعاني غير الدّائمة فجائز فقط منصوباً أو مجرورا بـ(في) نحو (الصّوم اليومَ) و (السّفر في غدٍ) .

وعلّة ذلك كما ذكر صاحب كشف المشكل [5] أنّ :

أ- الأحداث لا تكون أخباراً عن الجثت كما أن الجثت لا تكون أخباراً عن الأحداث إذ لا يمكننا القول : القتالُ زيدٌ ، فنخبر عن الحدث بالجثّة .

ب- أن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ أو منزلاً منزلته ، والجثّة لا تكون حدثا، والحدث لا يكون جثّة .

وعلّل السيرافي [6] عدم وقوع ظرف الزمان خبراً بقوله (فإنّما يوجد منها شئ بعد

1- زبان بن عمار التميمي المازني البصري ، أبوعمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء من أئمة اللغة والأدب ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة 154 هـ . ينظر الأعلام 41/3 .

2- ينظر الهمع 2 / 44 .

3- إسماعيل بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخشني الجياني أبوالطاهر ، وأبوالطيب ، ويعرف بابن أبي رُكَب، كان نحويا أديبا وشاعرا نبيلا . ينظر البغية 456/1

4- ارتشاف الضرب 55/2 .

5- علي بن سليمان الحيدرة اليمني 320/1 .

6- أبوسعيد بن عبدالله بن المزربان السيرافي صنف أخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه ، توفي 368 هـ . ينظر الأعلام 195/2 .

شئ وما وجد منها فليس شئ من الموجودات أولى به) [1] .

فظروف الزّمان تقع أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص ، وتقع أخباراً عن الأيّام والشّهور والسّنين المنقولة،فمتى وقعت خبراً ليوم من أيّام الأسبوع كانت مرفوعة تقـــول الأحدُ اليومُ ، والخميسُ اليومُ وكذلك ما بينهما [2] فلا يجوز في اليوم إلاّ الرّفع لأنّها بمترلـة اليومُ الأوّلُ ،واليوم الخامس . وهذا مذهب النّحويّين إلاّ (الفرّاء وهشاما) فإنّهما أجـــازا النّصب على معنى الآن الأحد ومعنى هذا الآن أعمّ من الأحد ، فيجعل الأحد واقعـــاً في الآن ، كما تقول هذا الوقت هذا اليوم ، وقد قال سيبويه ما يُقوّى هذا لأنّه أجاز : اليــوم يومك بنصب اليوم الأوّل بمعنى الآن وقال : (لأنّ الرّجل قد يقول : أنا اليوم أفعل ذلك ، لا يريد يوما بعينه) فهذا ما يُقوّى رأي الفرّاء ، وللمحتجّ لسيبويه أن يقـــول : إن قـــول القائل اليوم يومك بمعنى اليوم أو الذي تذكرته

أمّا الجمعة والسبت فيجوز فيهما الرفع والنصب،لأنّهما مصدران يقعان في اليــوم ، إذ الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الرّاحة،فتقول اليوم الجمعة واليوم السبت برفـــع اليوم ونصبه،ومثلها قولك اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النيروز .

ولأنّ الأصل ألاّ يقع الخبر عن أسماء الذّوات ظرف زمان [3] ، فإن ما وقـــع منـــه على تلك الصّورة قد تأوّله النّحاة ، واشترطوا له حصول الفـــائدة . وذلـــك في ثـــلاث حالات :

1- أن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا مجروراً بـــ (في) وكونه خاصـــا ، إمّـــا بالمضاف نحو (نحن في شهر ربيع) فنحن ذات وهو عام لصلاحيته لكل متكلّم وفي شـــهر كذا خاص .

أو الوصف نحو (نحن في يوم طيّب) [4] .

2- أن تكون الذّات مشبّهة للمعنى في تجدّدها وقتا فوقتا نحو (الهلال اللّيلة) كمـــا

1- حاشية الكتاب 418/1 .

2- كشف المشكل 1 / 463 .

3- ينظر الكتاب 136/1 .

4- ينظر ارتشاف الضرب 2 / 56 .

قال أبو الحسن بن عبد الوارث [1] : (الهلال الليلة هو على ظاهره؛لأنّ الهـــلال يكـــون ظاهراً ثم يستتر ثم يظهر باختلاف الأحوال به جرى مجرى الأحداث التي تقع مرّة وتـــزول أخرى فجاز جعل الزّمان خبراً عنه) [2] وقال ابن السّرّاج (لا تقول:الشّمسُ اليومَ والقمـرُ اللّيلةَ،لأنّه غير متوقّع) [3] .

3- أن يُقدَّر مضاف نحو قول امرئ القيس (**اليَوْمَ خَمْرٌ، وغَداً أَمْرٌ**)[4] أي اليوم شرب خمر ، وغداً حدوث أمر و (الليلة الهلال) أي رؤية الهلال ، والرّؤيـــة حـــدث لا ذات ثم حُذف المضاف وهو الرّؤية ، وأقيم المضاف إليه مقامه [5] وكذا قولهم (الـــورد في أيار)[6] أي خروج الورد في أيار (وقال بعض المتأخّرين إن الخبر اسم الزّمان حقيقة فـــلا تأويل ، وإيّاه تبع النّاظمُ/وعبّر باسم الزمان دون ظرف الزّمان/لأنه لو عبّر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعـه خبراً دون المجرور وليس كذلك) [7] .

1- هو ابن أخت أبي علي الفارسي تتلمذ على خاله ، ت 421 ، ينظر البغية 1 / 94 .

2- ارتشاف الضرب 56/2 .

3- الأصول 1 / 63 .

4- أمثال العرب للضبي 127 ، والأمثال للسدوسي 68 ، وجمهرة الأمثال 2 / 431، واستشهد به في شرح الرضي 1 / 249 ، وعمدة الحافظ لابن مالك 164 .

5- ينظر الشذور 184 .

6- أيار : بفتح همزة ، يكى ازماههاى رومى ، ماه سوم بهار . ينظر فرهنك فارس عميد ص176 ، ومعناه الشـــهر الثالث من فصل الربيع يقابله شهر مايو فى التاريخ الأفرنجى ، ينظر المورد قاموس عربى إنكليزى ، ويقابله شـهر الماء عندنا .

7- حاشية ابن حمدون 1 / 86 .

المبحث الرابع

اسم كان وأخواتها

اسم كان وأخواتها

الحديث عن اسم كان وأخواتها ، باعتداده القسم الرابع من المرفوعات ، يجعلنا نتطرّق للحديث عن أحكام كان وأخواتها،مع أنّ الحديث عن أحكام كان موضعه خلاف الأصل فى الأفعال . إذ كان وأخواتها أفعال ناقصة أحيانا وتامّة أحيانا أخرى ولها معانٍ وُضعت لها قد تخرج عنها بمعونة القرائن لتعطى معاني أخرى .

وتسمّى أفعالا ناقصة وهى تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع الأوّل تشبيها له بالفاعل ، ويسمّى اسمها وتنصب الآخر تشبيها له بالمفعول به ، ويسمّى خبرها .

وسمّيت ناقصة ، لأنّها لايتمُّ بها مع مرفوعها كلام تامّ ، بل لابدّ من ذكر المنصوب ليتمّ الكلام . فمنصوبها ليس فضلة ، بل هو عمدة لأنّه فى الأصل خبر للمبتدأ ، وإنّما ينصب تشبيها له بالفضلة .

ومن هذه الأفعال ، كان وأخواتها وهى : (كان وأمسى وأصبح ، وأضحى وظل وبات وصار ، وليس ومازال وماانفكّ ومافتئ ومابرح ومادام).

وتجئ الأفعال الآتية (آض ورجع واستحال،وعاد وصار وارتدَّ،وتحوّل وغدا وراح ، وانقلب وتبدّل) بمعنى صار فيكون لها حكمها[1] .

أحكامها :

أوّلا : لكل فعل من هذه الأفعال الناسخة معنى خاص بها ، تدلُّ عليه بأصل وضعها ، إلاّ أنّ من هذه الأفعال ما يخالف أصل وضعه فيأتى بمعنى فعل آخر ، إن كان هناك قرينة تدلّ على أنّه ليس المراد اتصاف المسند إليه بالمسند فى وقت مخصوص ، ممّا تدلُّ عليه هذه الأفعال ، وهى (كان وأمسى ، وأصبح وأضحى وظلّ وبات) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[2]. أى صار ، وقوله :﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ

1- ينظر شرح الأشمونى 110 .

2- الآية 43 من سورة هود .

إِخْوَانًا﴾[1] أى صرتم ، وقوله جلّ شأنه: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لها خَاضِعِينَ﴾[2] أى صـــارت ، وقوله تعالى:﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[3] أى صار.

فخلاف الأصل وقع مع هذه الأفعال فى المعنى ، فالمعنى فى أصل وضعها يختلف عن المعنى الذى آلت إليه ، أمّا فى العمل فبقيت على أصل وضعها،فالمبتدأ مرفوع بعدها علـــى أنّه اسمها ، والخبر منصوب على أنّه خبرها .

ثانيا: الأصل فى الاسم أن يلى الفعل الناقص ، ثم يجئ بعده الخبر ، وخلاف الأصل أن يُعكس الأمر ، فيُقدّم الخبر على الاسم وجوبا أو جوازا ، وبهذا يكون لكان مع اسمـــها وخبرها ثلاث حالات ، وهى :

أ- وجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وهو الأصل ، وذلك فى موضعين :

1- أن يكون الاسم محصورا فى الخبر نحو قوله تعـــالى :﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[4] .

2- أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر : بأن يكونا معربين تقديرا،نحو قولك : كان موسى فتى ، أو يكونا مبنيّين نحو قولك : كان هؤلاء من يجادلونك ، وقد مرّ نحو هذا مع مراتب المبتدأ والخبر ، لأنّهما-اسم كان وخبرها-فى الأصل مبتدأ وخبر .

ب- وجوب تقدّم الخبر على الاسم ، فيلى الخبر العامل قبل الاسم ، وذلـــك فى موضعين :

1- أن يكون الخبر محصورا فى الاسم نحو قولك : (ليس قائما إلاّ زيد) ومنه قولـــه تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[5] بنصب حجّتهم على أنّه خبر كان ، واسمها المصدر المنسبك من (أن قالوا).

1- الآية 103 من سورة آل عمران .

2- الآية 3 من سورة الشعراء .

3- الآيتان 58 من سورة النحل ، 16 من الزخرف .

4- الآية 35 من سورة الأنفال .

5- الآية 24 من سورة الجاثية .

2- أن يتّصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك (كان فى الدّار ساكنُها) ، إذ لو لم يتقدّم الخبر على الاسم هنا لعاد الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة .

ج- جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيره عنه ، وذلك فيما عدا ماتقدّم، منه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] وقرأ[2] حمزة وحفص ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[3] بنصب (البرّ) ، ومنه قول الشاعر[4] :

سَلِي -إِنْ جَهِلْتِ- النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ فَلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

فقدّم خبر ليس (سواء) على اسمه (عالم) وهو جائز،خلافا لمن منعه كابن درستويه[5] ، ومنه قول حسّان بن ثابت[6] :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فـ(مزاجَها) خبر يكون،تقدّم على اسمها (عسلٌ) ، وصنّفه ابن هشام[7] من فنون القلب،إذ جعل المعرفة الخبر،والنّكرة الاسم .

ومنه أيضا قول الشاعر[8] :

لا طِيبَ للعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

-حيث تقدّم خبر دام (منغّصة) على اسمها (لذّاته)،وفى هذا ردّ على ابن معطى[9] (الذى ذهب إلى أنّ دام لايجوز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها)[1] ، أمّا من حاول

1- الآية 46 من سورة الروم .

2- الحجة 123 .

3- الآية 176 من سورة البقرة .

4- البيت من الطويل للسموأل فى ديوانه 92 ، القطر 130 ، شرح ابن عقيل 273/1 ، الخزانة 331/10 .

5- عبدالله بن جعفر بن درستويه ، ابن المرزبان النحوى أبومحمد ولد 258 وتوفى 347 ، له مصنفات عدة . ينظر البغية 36/2 .

6- البيت من الوافر فى ديوانه 8 ، وشرح ديوانه 59 ، وشرح ابن يعيش 93/7 ، والمغنى 453،695 ، والخزانة 224/9 .

7- ينظر المغنى 695 .

8- البيت من البسيط بلانسبة ورد فى القطر 131 ، وشرح ابن عقيل 274/1 ، وشرح التصريح 187/1 .

9- هو يحى بن معط بن عبدالنور أبو الحسين زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى ، إماما مبرزا فى العربية ، ولد سنة 560 ومات 628 له مصنفات عدة ، ينظر البغية 344/2 .

الدّفاع عنه وارتأى أن اسم دام ضميراً مستتراً ، وقوله (منغّصة) خبرها وقوله (لذّاته) مرفوع على النّيابة عن الفاعل بمنغّصة ، فإن هناك شاهداً آخر يتعذّر معه هذا التّخريج، وهو قول الشاعر[2] :

مَادَامَ حَافِظُ سِرِّي مَن وَثِقتُ بِهِ   فَهُوَ الذي لَستُ عنه رَاغِباً أبَداً

فقد تقدّم خبر دام (حافظ سرّى) على اسمها (من ...) وفى هذا ردّ على ابن معطي فى منعه التقدّم مع (دام) .

وماتقدّم من الشّواهد يكون حجّة على ابن درستويه فى منع تقديم خبر ليس ، وعلى ابن معطي فى منع تقديم خبر دام، فهما محجوجان بما ذكر من الشواهد وغيرها[3].

ثالثا : الأصل أن تتقدّم كان وأخواتها على اسمها وخبرها ، وخلاف الأصل أن يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها عليهن ، إلاّ ماوجب فى عمله تقدّم نفى أو شبهه ، نحو (زال ، برح ، فتىء ، انفك) ، وعدا (دام وليس) تقول (برًّا كان على) و (صائمًا أصبح محمد) ولاتقول (صائما مازال على) ولا (قائما ليس محمّد) وأجازه بعض العلماء فى غير (مادام)[4] .

وتقديم معمول أخبارهن جائز بدليل قوله تعالى :﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[5] وقوله تعالى :﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[6] فـ(إيّاكم) و(أنفسهم) كل منهما معمولان لخبر، وقد تقدّم على كان ، وتقدّم المعمول يُؤذن بجواز تقدّم العامل ؛ وذلك لأنّ الأصل أن يقع العامل قبل المعمول ، فإذا وقع المعمول فى مكان ما،عَلِمنا أنّ هذا المكان هو مكان العامل ، جاز تقدّم المعمول على العامل .

1- الفصول الخمسون 181 ، وينظر الأشباه والنظائر 72/3 .

2- من البسيط بلانسبة فى تخليص الشواهد 240 ، وشرح التصريح 188/1 ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1/ 275

3- ينظر شرح قطر الندى 132 .

4- جامع الدروس العربية 279/2 .

5- الآية 40 من سورة سبأ .

6- الآية 177 من سورة الأعراف .

إلاّ خبر (مادام) اتّفاقا ، و(ليس)[1] عند جمهور البصرّيين من متأخّريهم وجمهور الكوفييّن ، قاسوها على (عسى) ، واحتجّ المجيزون[2] بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3] ، و أُجيب بأنّ المعمول ظرف يتوسّع فيه .

ومُنع تقدّم خبر مادام عليها اتّفاقا لأنّ معمولها صلة الحرف المصدرى لايتقدّم عليه، ولايجوز توسّطه بين (ما ، ودام) على الصّواب إذ الموصول لايُفصل عن صلته بمعمولها ، فإن قلنا بعدم تصرّف (دام) فينبغى أن يجرى فيه الخلاف الذى فى (ليس) ، وإن قلنا بتصرّفها فينبغى أن يجوز قطعاً[4].

رابعاً : الأصل فى (زال ، وانفك ، وفتئ، وبرح) أن يتقدّمها نفى بحرف أو فعل أو اسم ، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[5] و ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[6] وقولك (لستَ تبرح مجتهداً) وقولك (زهيرٌ غيرُ منفكٍّ قائما بالواجبِ) ، أو نهى نحو قول الشاعر[7] :

صاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

أو دعاء ، نحو : (لازلتَ بخيرٍ) .

إلاّ أنّ منها ماجاء مخالفا لهذ الشّرط الذى يُعدُّ أصلا ، فقد جاء حذف النّهى منها بعد القسم والفعل مضارع منفى بلا،فهذه ثلاثة شروط تجيز الحذف قياساً[8] ، ومنه قوله

1- ينظر الإنصاف 160 ، المسألة 18 .

2- المجيزون هم قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين . ينظر شرح التصريح 188/1.

3- الآية 8 من سورة هود .

4- ينظر شرح التصريح 188/1 .

5- الآية 118 من سورة هود .

6- الآية 90 من سورة طه .

7- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شرح ابن عقيل 265/1 ، وشرح التصريح 185/1 ، وشرح الأشمونى 110/1 ، والمقاصد النحوية 14/2 .

8- ينظر شرح التصريح 185/1 .

تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[1] والتّقدير (لاتفتأ) ، فمعنى النّهى موجود وإنْ حُـــذف لفظه، ونحو قول امرئ القيس[2] :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِـدًا   ولَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

والتّقدير : (لا أبرحُ قاعدا) ، وجعل ابن جنى عذر الحذف هنـــا (لقـــوّة المعرفـــة بالموضع)[3] .

وجعله ابن هشام (مطّردا)[4] ، وهو (جائز مستملح)[5] فى هذه المواضع،وجعلـــوا الحذف من دون القسم من الشّذوذ،نحو قول الشاعر[6] :

وَأَبْـرَحُ مـا أدامَ اللهُ قَوْمِـي   بِحَمْـدِ اللهِ مُنتَطِقًـا مُجِيــدَا

أى صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومى ، وعَنَى بذلك أنّه لايـــزال مســـتغنيا مابقى له قومه ، وهذا أحسن ماحُمل عليه البيت[7] .

ويشترط فى (دام) أن تتقدّمها (ما) المصدرية الظرفية ، كقوله تعـــالى :﴿ وَأَوْصَانِى بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيًّا ﴾[8]، ومعنى كونها مصدريّة أنّها تجعل مابعدها فى تأويل مصـدر، ومعنى كونها ظرفيّة أنّها نائبة عن الظّرف وهو المدّة ، لأنّ التّقدير : (مدّة دوامى حيّا)[9].

خامسا : جميع هذه الأفعال تجىء تامّة فتكتفى برفع المسند إليه على أنّه فاعل لها ، ولاتحتاج إلى الخبر ، إلاّ ثلاثة أفعال منها فقد لزمت النّقص فلم ترِد تامّة ، وهى :(مافتئ ،

1- الآية 85 من سورة يوسف .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32 ، والخصائص 284/2 ، والمغنى 637 ، وشرح التصريـــح 185/1 ، والخزانة 238/9 .

3- الخصائص 284/2 .

4- المغنى 637 .

5- جامع الدروس العربية 274/2 .

6- البيت من الوافر لخداش بن زهير فى شرح ابن عقيل 264/1 ، والهمع 100/2 ، وشرح الأشمونى 110 .

7- ينظر شرح ابن عقيل 265/1 .

8- الآية 30 من سورة مريم .

9- ينظر شرح التصريح 186/1 .

ومازال ، وليس) ، خلافا للفارسى فى الأولين ، وللصغّانى فى فتئ[1] ، وأجاز أبوعلى الفارسى فى الحلبيات[2] وقوع زال تامة ، وقد يعضّد رأيه فى ذلك قول الراجز[3] :

فى حُمَيَّا بَغْيَةٍ تَفَجُّسُ

ولا يَزَالُ وَهُوَ أَلْوَى أَلْيَسُ[4]

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، ولنا أن نقول : الخبر محذوف والتقدير : ولايزال متفجّسا ، وهو ألوى ألْيَسُ .

فيصحّ تأويل ما أوّله ابن مالك إذ لم يعثر على شواهد كثيرة تعضّد رأى أبى على الفارسى،والشاهد المفرد لا يكفى لتقعيد قاعدة تخالف ما أصّلوه من كون جواز مجىء زال تامّة (فالقليل لايعتدّ به) ، ولأنّ لهذا التّقدير نظائر فى حذفهم خبر المبتدأ استغناء عنه بالجملة الحالية ، وكذا تقدير حذف الخبر متى دلّ عليه دليل فى الكلام .

وتجئ هذه الأفعال تامّة إن أريد بكان ثبت ، أو كفل أو غزل وبتواليها الثلاث دخل فى الضّحى والصّباح والمساء ، وبظلّ دام أو طال ، وببات نزل ليلا ، وبصار رجع أو ضمّ أو قطع ، وبدام بقى أو سكن ، وببرح ذهب أو ظهر ، وبونى فتر ، وبرام ذهب أو فارق ، وبانفكّ خلص أو انفصل ، وبفتأ سكن أو أطفأ ، سمّيت تامّة ، وعملت عمل مارادفته . وكلّها تتصرّف إلاّ ليس ودام ، ولتصاريفها مالها ، وكذا سائر الأفعال[5] .

سادسا : الأصل أن تدخل هذه الأفعال النّاقصة على الجملة الاسميّة فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وخلاف الأصل أن اختصّت (كان) بمجيئها زائدة ، والزّيادة خلاف

1- انظر الهمع 82/2 .

2- مخطوط رقم 226 نحو-تيمور-دار الكتب المصرية، نقلا عن شرح التسهيل 342،341/1 ، وينظر الهمع 82/2، و لم أجد رأيه فى كتابه الشعر ولا فى المسائل البصريات .

3- الرجز بلا نسبة ورد فى شرح التسهيل 342،341/1 ، والمنصف من التصريف لابن جنى 83/3 .

4- الألوى: الملتوى المعوج ، والشديد من الرجال ، ينظر المنصف لابن جنى 83/3 ، وفى فقه اللغة للثعالبى 55 ، فى ترتيب الشجاعة : رجل شجاع ثم بطل .. ثم أهيس ثم أليس .

5- ينظر شرح التسهيل 342/1 .

الأصل ، وتخصيص الحكم بكان لأنّها أمّ بابها ، (وهم يتوسّعون فى الأمّهات)[1] ، وأمّا غيرها من أخواتها فلاتُزاد، إلاّ ماشذ من قولهم :(**ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها**)[2]، روى ذلك الكوفيّون وأجاز أبوعلى[3] زيادة أصبح وأمسى حملا على قول الشاعر [4] :

عَـدُوُّ عَيْنَيْـكَ وَشَانِيهِـمَـا ... أَصْبَـحَ مَشْغُـولٌ بِمشْغُـولِ

فقد زاد (أصبح) بين المبتدأ وخبره.

وقوله[5] :

أعاذلَ قُولِى مـاهَوِيتِ فَأَوِّبِـى ... كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِى

فقد زاد (أمسى) بين الفعل ومفعوله .

وتزاد (كان) بشرطين :

أ- كونها بلفظ الماضى ، وشذّ قول أمّ عقيل بن أبى طالب وهى ترقّصه[6] :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ

إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

فزيدت (تكون) بلفظ المضارع شذوذا بين المبتدأ والخبر .

ب- كونها بين شيئين متلازمين ، وليسا جارا ومجرورا نحو (ما كان أحسن زيدا) فزاد (كان) بين (ما) التعجّبية وفعلها وقولهم : (ولدت فاطمة[7] بنت الخرشب الكَمَلَةَ مِنْ بنى

1- شرح الأشمونى118 ، وحاشية الخضرى 117/1 .

2- حاشية الخضرى 116/1،117 ، والتحمير 331/3 ، والمغرب 100 .

3- ينظر شرح الأشمونى 118 .

4- البيت من السريع بلانسبة فى الهمع 100/2، وشرح الأشمونى 118/1، وضرائر الألوسى 311، وحاشية الخضرى 117/1 .

5- البيت من الطويل بلا نسبة فى تخليص الشواهد 252 ، والهمع 100/2 ، وشرح الأشمونى 110/1 ، وحاشية الخضرى 117/1 .

6- الرجز ورد فى شرح ابن عقيل 292/1 ، وشرح التصريح 191/1 ، والهمع 99/2 ، وشرح الأشمونى 118/1، والخزانة 225/9 .

7- هى فاطمة بنت أسد الخرشب الأنمارية ولدت الكملة من بنى عبس وهم : الربيع وقيس وعمارة وأنس . ينظر المحبر لابن حبيب 458 .

عَبْس لم يوجَدْ كَانَ مِثْلهُمْ)[1] فزاد (كان) بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدا للمضىّ ، ونحو زيادتها فى قوله تعالى :﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2] ، فقد جُعلت[3] (كان) هنا زائدة للتوكيد ، وكأنّ التّقدير : كيف نكلّم من هو فى المهد صبيّا،ونصب صبيّا على الحال ولو أريد به المضىّ لم يكن لسيّدنا عيسى معجزة فى ذلك ولا اختصاص بهذا الحكم دون سائر النّاس ، وإنّما المعنى كيف نكلّمه وهو السّاعة كذا ، وقد زيدت هنا بين الموصول وصلته ، وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر[4] :

جيادُ بنى أبى بَكْرٍ تَسَامى على كان المُسَوَّمَةِ العِرابِ

فزيدت (كان) شذوذا بين الجار والمجرور .

وقوله[5] :

إلى كناسٍ -كان- مُستعيدِه

يريد : إلى كناس مستعيده .

وقوله[6] :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرٍو وماكَانَ أَصْبَرَا

يريد : وما أصبر ، أى ما أصبرها ، و(كان) زائدة .

وليس من زيادتها قول الفرزدق يمدح هشام بن عبدالملك[7] :

1- قائله هو قيس بن غالب البدرى ورد فى الديباج 74 ، ومجاز القرآن 8/2 ، وشرح الأشمونى 118 .

2- الآية 29 من سورة مريم .

3- ينظر المقتضب 117/4 ، وشرح ابن يعيش 100/7 ، وشرح الرضى 273/2 .

4- البيت من الوافر بلا نسبة فى أسرار العربية 136 ، وشرح ابن يعيش 98/7، ورصف المبانى 140، وشرح التصريح 192/1، والخزانة 207/9 .

5- الرجز نسب لغيلان بن حريث فى مجاز القرآن 140،7/2 ، والضرائر 78 ، والخزانة 211/9 ، وضرائر الألوسى 309 .

6- البيت من الطويل لامرىءالقيس ديوانه 69 ، والضرائر 78 ، والمقاصد النحوية 668/3 ، والخزانة 211/9 ، وضرائر الألوسى 310 .

7- البيت من الوافر للفرزدق ديوانه 597 ، والمقتضب 116/4، والصاحبى 161، وأسرار العربية 136، وشرح التصريح 192/1، والخزانة 217/9 .

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

لرفعها الضّمير وهو الواو ، والزّائد لايعمل شيئا ، خلافا لمن ذهب إلى زيادتها في البيت وهما (الخليل وسيبويه)[1] ، والفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجرّ الزّائد يعمل لفظا أن الحرف يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزّائدة فتدخل على الفعل[2]، وقول الجمهور إن الزّائد لايعمل شيئا ، فقيل : الأصل (هم لنا) ثم وصل الضمير بكان الزّائدة إصلاحا للّفظ ، لئلاّ يقع الضّمير المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل بل الضّمير توكيد للمستتر في (لنا) على أنّ لنا صفة لجيران ، ثم وصل لما ذكر ، وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على أنّها ناقصة و(لنا) الخبر،وقيل بل على أنّها زائدة وإنّها تعمل في الفاعل،كما يعمل فيه العامل المُلغَى نحو (زيد ظننت عالم)[3]، وقيل إنّ (كان) زيدت مع الفاعل لأنّه كالجزء منها لأنّهم قالوا : والفاعل كالجزء من الفعل[4] .

وأجاز بعض النّحويين زيادة (كان) آخرا قياسا على إلغاء ظنّ آخرا،والصّحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنّ الزّيادة على خلاف الأصل ، فلاتُستباح في غير مواضعها المعتادة[5].

سابعا : الأصل الذكر ، وخلاف الأصل الحذف وقد تحذف كان وذلك على أربعة أوجه :

أ- أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، وكثر ذلك بعد (إن ولو) الشّرطيّتين ، فمثال (إنْ) (سِرْ مسرعا إنْ راكباً وإن ماشيا) التّقدير : إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا ، ومنه قول ليلى الأخيلية[6] :

1- ينظر شرح التصريح 9/1 .

2- شرح المكودى 98/1 .

3- المغنى 287 .

4- الخزانة 219/9 .

5- شرح التسهيل 361/1 .

6- البيت من الكامل لليلى ديوانها 109 ، وفى الكتاب 261/1 ، وقواعد الشعر لثعلب 4 ، والحدائق الغناء فى أخبار النساء للمالقى 102 ، والقطر 141 ، والمساعد 271/1 ، والهمع 102/2 .

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وإِنْ مَظْلُومَا

أي إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما ، ومثله قولهم (النَّاس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرّ)[1] أى أن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير .

ومثال (لو) قوله صلّى الله عليه وسلّم :((التمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ))[2] ولو كان الملتمَس خاتما من حديد .

وقول الشاعر[3] :

لا يأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جنودُه ضَاقَ عَنها السَّهلُ والجبلُ

أى: ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة .

وقوله[4] :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وإِنْ كَذِبًا فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا ؟

والتّقدير : إن كان المقول صدقا ، وإن كان المقول كذبا ، وقولك (ألاطعام ولو تمرًا) ، والتقدير: ولو كان الطعام تمرا ، وقالوا (ادْفَعِ الشَّرَّ ولو إِصْبَعًا) أى ولو كان قدره إصبعا ، وعلى الفعل التّام ولو دفعته إصبعا[5] .

ويقلّ الحذف المذكور بدون (إن ولو)،أنشد سيبويه[6] :

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلى إِتلائِهَا .

1- التخمير للخوارزمى 487/1 ، والهمع 103/2 ، وعند الأشمونى بلفظ (المرء مجزى بعمله..) 119 .

2- الحديث الشريف تجده فى مسند الإمام أحمد بن حنبل 460/6 ، وصحيح البخارى بحاشية السندى 36/4 ، وسنن النسائى 123/6 ، وسنن البيهقى 236/7 .

3- البيت من البسيط للعين المنقرى فى المغنى 268/1 ، والقطر 142 ، وشرح التصريح 193/1 ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى 658/2 ، والهمع 103/2 .

4- البيت من البسيط للنعمان بن المنذر فى الكتاب 260/1، وشرح ابن يعيش 97/2، وشرح ابن عقيل 294/1، والمساعد 271/1 ، والخزانة 10/4 .

5- ارتشاف الضرب 98:97/2 ، وينظر الكتاب 270/1 .

6- رجز مشطور من شواهد الكتاب الخمسين المجهولة 264/1 ،وارتشاف الضرب 99/2 ، والهمع 105/2 ، ورد فى شرح الأشمونى 119 .

أى من لَدُ أن كانت شولا ، والتقدير المراعى للأصل : من لد شالت شولا.

ومثله قوله[1] :

أَزْمَانَ قَوْمِى والجَمَاعَةَ كالّذى لَـزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلا

قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومى مع الجماعة وحذف (كان) لأنهم يستعملونها كثيرا فى هذا الموضع ، ولا لبس فيه ولا تغيير للمعنى ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[2] أراد ما كانت تتلوه[3] ، بهذا قدّره الزّجّاج فى معانيه[4] ، وكذا قال الكوفيّون: الأصل: ما كانت تتلو الشياطين،ولا يريدون بذلك أن صلة (ما) محذوفة،وهى (كانت)،و(تتلو) فى موضع الخبر ، وإنّما قصدوا تفسير المعنى،وهو نظير (كان زيد يقوم) المعنى على الإخبار بقيامه فى الزمن الماضى[5] .

ب- أن تحذف وحدها ، وكثر ذلك بعد (أن المصدرية) الواقعة فى موضع المفعول لأجله ، فى كل موضع أريد به تعليل فعل بفعل ، فى مثل قولهم (أمّا أنت منطلقا انطلقت) أصله (انطلقت لئن كنت منطلقا) ثم قدّمت اللّام التّعليلية ومابعدها على (انطلقت) للاختصاص، فصار (لأن كنت منطلقا انطلقت) ثم حذفت اللّام الجارّة اختصارا ، ثمّ حذفت (كان) لذلك،فانفصل الضّمير الذى هو اسم كان فصار (أن أنت منطلقا) ثم زيدت (ما للتعويض) عن (كان) وأُدغمت النّون من (أن) فى الميم من (ما) فصار (أما أنت) وعلى ذلك قول الشّاعر[6] :

1- البيت من الكامل للراعى النميرى ديوانه 234 ، والكتاب 305/1 ، وارتشاف الضرب 99/2 ، والتصريح 195/1 ، والهمع 105/2 ، والخزانة 145/3 .

2- الآية 101 من البقرة .

3- ينظر الخزانة 145/3 : 146 ، و لم أجد هذا التقدير (كان المحذوفة) فى كتاب التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى 98/1 ، ولاكتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحى الدين الدرويش 157/1 ، ولا فى إعراب القرآن للنحاس 252/1 .

4- معانى القرآن وإعرابه للزجاج 183/1 .

5- الدر المصون للسمين الحلبى 28/2 . وينظر كتاب الأفعال لعبدالحميد مصطفى السيد 259/1 .

6- البيت من البسيط لعباس بن مرداس تجده فى الخصائص 381/2 ، والمنصف 116/3 ، والإنصاف 71/1 ، ورصف المبانى 99 ، والمغنى 35 ، والشذور 186 ، وشرح ابن يعيش 99/2 .

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

حيث حذف (كان) ، وعُوّض عنها (ما) الزائدة وأدغمها فى نون أن المصدرية ، وأبقى اسم كان الضمير البارز المنفصل وخبرها وهو قوله (ذا نفر) ولايجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون ماعِوضا عنها ، ولايجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرّد[1] فيقول (أمّا كنت منطلقا انطلقت) على أن (ما) زائدة لاعِوض ، وزعم أبوعلى وابن جنى أن (ما) هى الرّافعة النّاصبة ، لكونها عِوضا عن الفعل فنابت منابه فى العمل[2] .

ج- أن تُحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف[3] ، ولهذا ضعف (ولو خاتم) و(إن خير) فى المثالين المتقدّمين من قوله عليه الصّلاة والسّلام:((التمِسْ ولَوْ خَاتَمٌ من حَدِيدٍ)) ، وقولهم (النَّاسُ مَجْزِيّونَ بأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وإنْ شَرٌّ فَشَرٌ) .

د- أن تحذف مع معموليها ، وذلك بعد إن الشّرطية،نحو قولك (ساعد أخاك إمـا لا)،أى إن كنت لاتساعد غيره،فـ(ما) عوض عن (كان) واسمها،وأُدغمت نون (إنْ) فيها، و(لا) هى النافية للخبر،ومنه قول الرّاجز[4] :

أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَانَّ مَالاً ... لَوَانَّ نُوقاً لَكَ أَوْجِمَالاً

أَوْثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّالاً

أى إن كنت لا تجدين غيرها ، و(إمالا) عوض من كان مع اسمها وخبرها . وهذا الحذف قليل، وذلك لكثرة المحذوف،ولايحذف مع المكسورة معوّضا منها (ما) إلاّ فى هذا.

وقد تحذف كان مع معموليها من غير تعويض،وعليه قوله[5] :

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ

أى وإن كان فقيرا معدما،ولايجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين[6] .

1- رأى المبرد لم أجده فى المقتضب ولا فى الكامل . ينظر الهمع 106/2 .

2- ينظر الخصائص 381/2 ، والهمع 106/2 .

3- ينظر شرح الأشمونى 119 وأورد لهذه المسألة أربعة أوجه مشهورة .

4- الرجز بلا نسبة فى تخليص الشواهد 381، والهمع 107/2 ، وشرح الأشمونى 120 ، والدرر 92/1 .

5- الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص 186، والضرائر 185، ورصف المبانى 106، وشرح التصريح 195/1، والخزانة 14/9، 216/11 .

6- شرح التصريح 195/1 .

ويرى ابن عصفور أنّه لم يجىء فى غير (إن) من أدوات الشرط ؛ وسبب ذلك أنّها أمّ أدوات الشّرط،فجاز فيها من التّصرّف ما لم يجز فى غيرها[1] ، وقالوا يجوز حذف فعل الشرط والجزاء إن فُهم المعنى[2]، ولكثرة الاستعمال كما ذكرهما المبرّد[3] .

1- الضرائر 185 .

2- المقاصد النحوية 437/4 .

3- المقتضب 151/2 .

المبحث الخامس

أسماء كاد وأخواتها

(أفعال المقاربة)

أسماء كاد وأخواتها
(أفعال المقاربة)

كاد وأخواتها أفعال تدخل على الجمل الاسميّة ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها ، وتسمى أفعال المقاربة والتوقّع والشّروع ، وقد عرّفها ابن الحاجب بما يُفيد اشتراكها في إفادة المقاربة ، إذ يقول : (أفعال المقاربة ما وضع لدنوّ الخبر ، رجاء أو حصولا أو أخذا فيه)[1] وبهذا لا تكون تسميتها في باب التغلّب ، ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما ذكر بعض النّحاة[2] ، إلاّ أن الرّضى لا يرتضى هذا ، ويرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حقّ غير الله تعالى ، وإنّما يكون الطّمع فيما ليس الطّامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنوّه ... وكذا (طفق) ومرادفاته فهي تدلّ على الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه ، .. وعلى هذا ، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوّ الخبر ، إلاّ:كاد ومرادفاته[3] .

وقد سمّيت بأفعال المقاربة والتوقّع والشّروع من قبيل التغليب وهو أسلوب سائغ عربية . وهى على ثلاثة أقسام :

أحدها : أفعال المقاربة وهى ما تدلّ على قرب وقوع الخبر وهى ثلاثة : (كاد ، وأوشك، وكرب) .

الثاني : أفعال الرّجاء والتوقّع وهى ما تدلّ على رجاء وقوع الخبر ، وهى ثلاثة أيضا (عسى ، وحرى ، واخلولق) .

الثالث : أفعال الشّروع وهى ما تدلّ على الشّروع في العمل وهى كثيرة منها (أنشأ ، وطفق ، وعلق ، وأخذ ، وهب) ومثلها كل فعل يدلّ على الابتداء في العمل والشّروع فيه ، ولا يكتفي بمرفوعه .

1- شرح الرضي على الكافية 4 / 211 .

2- ينظر الكواكب الدّرية 1 / 111 ، وحاشية ابن حمدون 1 / 102 .

3- ينظر شرح الرضى 4 / 211 ، 212 .

أحكامها :

يعطى لاسم كاد وأخواتها حكم الفاعل ونائبه وحكم اسم كان ، إذ تنطبق عليه تلك الأحكام ، فالأصل في اسم كاد ، ما كان أصلا فيما ذكرناه ، وما خالف الأصل فيما سبق يعدّ مخالفاً للأصل في اسم كاد وأخواتها ، وبالإضافة إلى ما اشتركت فيه كاد وأخواتها مع سابق المرفوعات من ظواهر مخالفة للأصل ، فإن لها ظواهر أخرى قد ورد فيها خلاف للأصل أيضا ، وإن تكن متعلّقة بالأخبار ، وهي من المنصوبات ، إلا أنّي سأذكرها مجازاً في هذا الموضع من البحث ، وهي :

أوّلاً : الأصل أن يكون خبر كاد وأخواتها فعلا مضارعاً مسنداً إلى ضمير يعود إلى اسمها ، سواء أكان مقترنا بأن أم مجرّداً منها ، ولا يذكر خبرها إلاّ فعلا ، لأنّها لمقاربة الفعل من ذاته[1] ، وجُعل مضارعا لأنّه لمّا كانت (كاد) موضوعة للتّقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي عدلوا عنه إلى (يفعل)؛لأنّه أدلّ على مقتضى كاد ورفعوه مراعاة للأصل فدلّ على صحّة ما ذُهب إليه[2] .

وتمثّلت ظاهرة مخالفة الأصل في إجازة إسناد الفعل إلى اسم ظاهر في خبر (عسى) خاصّة مشتمل على ضمير يعود إلى اسمها ، منه قول الشاعر[3] :

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يبلغُ جهْدُهُ   إذا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

حيث أُسند المضارع إلى اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى الاسم ، والأصل أن يسند المضارع إلى ضمير ، فيقول :

ومَاذا عَسَى جهْدَ الحجّاج يَبلغ

1- المقتضب 3 / 75 .

2- ينظر الإنصاف 555 .

3- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 145 ، وأوضح المسالك 1 / 223 ، وشرح التصريح 1 / 205 ، والخزانة 2 / 211 .

وما يجعل البيت جارياً على الأصل إعراب النّحاة[1] لـــ(جهده) بدلاً مـــن ضمير مستتر في (يبلغ) تقديره هو يعود إلى الحجّاج .

أمّا على رواية نصب (جهدَه) فيكون المضارع مسنداً إلى ضمير مســـــتتر جارٍ على الأصل.

وعلّة رفع المضارع للضّمير لا للظّاهر،ولو سببياً في غير عسى،لأنّ وضــــع هذه الأفعال على تعلّق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره ، فلا بدّ فيه من ضمير ليتحقّق ذلك[2] .

ومما خالف الأصل ورُفع فيه الظّاهر السببي ، وقد أجازه ابن مالك بقلّـــة ، قول الشاعر[3]:

وَأَسْقِيهِ حَتّى كَادَ مِمَّا أُبَثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ومَلاَعِبُهُ

حيث رفع المضارع الواقع خبرا لـــ(كاد) السبـــيَّ وهو الاسم الظّـــاهر ، المضاف إلى ضمير الاسم ، وهو قوله (أحجارُه) . وقيل أحجاره بدل من الضّمـــير المستتر في كاد العائد إلى (الربع)،وتكلّمني فيه ضمير مستتر عـــائد إلى (أحجـــار)، وأصل الكلام : كاد هو أحجاره تكلّمني .

ومثله أيضا قول الشاعر[4] :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

حيث رفع المضارع الواقع خبرا لـــ(جعل) الاسم الظّـــاهر المضـــاف إلى ضمير الاسم ، وهو قوله (ثوبي) وخرّجه بعض النّحاة على أنّ (ثوبي) بدل اشـتمال من اسم (جعل) وهو التّاء ، لا فاعل يثقلني ، ففاعله ضمير البدل لتقدّمه رتبة ولأنّه

1- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 1 / 222 .

2- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 124 .

3- البيت من الطويل لذى الرمة ديوانه 821 ، وأدب الكاتب لابن قتيبة 462 ، وتأويل مشكل القـــرآن لابن قتيبة 125 ، وتحصيل عين الذهب للشنتمري 549 ، وشرح الأشموني 130 .

4- البيت من البسيط نسب لعمر بن أحمد ولأبي حية النمـــري ورد في الحيـــوان 6 / 483 ، بروايـــة (يوجعني) بدل (يثقلني) ، والمغنى 579 ، وشرح شواهده 911 ، والخزانة 9 / 355 ، 359 .

المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل المبدَل المقدّر فأغنيا عن الخبر .

وقد خولف هذا الأصل مرّات أخرى بوقوع الخبر اسماً،أو جملة فعليّة فعلها ماضٍ،أو اسمية ، وما ورد من ذلك شاذ لا يلتفت إليه ، وأمّا قوله تعالى :﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ والأَعْنَاقِ﴾[1] فقوله ﴿مَسْحاً﴾ ليس هو الخبر ، وإنما هو مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر والتّقدير (يمسح مسحاً)[2] ، أو مصدر في موضع الحال[3].

ومن الشّواهد التي تمثّلت فيها ظاهرة خلاف الأصل ، قول الشاعر[4] :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

حيث أعمل (كاد) عمل (كان) فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنّه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع ، ولهذا أنكر النّحاة هذه الرّواية وزعموا أنّ الرّواية الصّحيحة هي (وما كنت آئبا) أو (ولم أك آئبا) أو (ولم آل آئبا) أي لم أدعْ جهدي في الإياب، ورأى ابن جنّ أن تلك الرّواية لا وجه لها في هذا الموضع،إذ المعنى وما كدت أؤوب[5] ، فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع .

ومثله قول الآخر[6] :

1- الآية 32 من سورة ص .

2- التبيين 2 / 211 ، وإعراب القرآن للنحاس 3 / 463 .

3- التبيين 2 / 211 .

4- البيت من الطويل لتأبط شرا ديوانه 89 ، والخصائص 1 / 391 ، وشرح ابن يعيش 7 / 13 ، والتصريح 203/1 ، والخزانة 8 / 374 .

5- ينظر الخصائص 1 / 391 ، وشرح ابن يعيش 7 / 14 ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 1 / 41 .

6- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه 185 ، الخصائص 1 / 98 ، وشرح ابن يعيش 7 / 14 ، والتوطئة للشلوبين 272 ، والجنى الداني 463 ، وشرح الأشموني 128 .

أَكْثَـرْتَ فِي العَـذْلِ مُلِحًّـا دَائِمًـا

لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِمًـا

حيث جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً ، والاستعمال جارٍ علـى أن يكـون خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع ، والصّواب عند ابن هشام أنّه مما حُذف فيه الخبر أي وأكون صائماً ، لأنّ في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ، ولأنّ المرجـوّ كونه صائماً لا نفس الصّائم[1].

ومثله قولهم (عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُساً)[2] فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيـه عسى مجرى كان[3] ، ومن كلامهم أن يجعلوا الشّئ في موضع على غير حالـه في سائر الكلام ، فهذا رأى[4] سيبويه وأبي علي ، وأَوّل غيرهما من النّحاة أن (أبؤساً) خبر لكان ، أو لصار أو مفعول به . واختار البغدادي[5] على هذا كلّه أن يقـدّر يبأس أبؤسا،فيكون مفعولا مطلقا، نظير قوله تعالى :﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾[6]، أي يمسـح مسحاً .

والرّأي عند الباحثة أن تكون (أبؤساً) خبراً لعسى وإنّ فيها مخالفة للأصل ، إلاّ أنّها مراجعة لأصل مرفوض ، فذلك أفضل من إضمار محذوفات نحو تقديرهـم عسى الغوير يكون أبؤساً أو يصير أبؤساً ، وفيه مجئ الفعل بعد عسى بغـير أنْ ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل ، وقيل التقدير : عسى الغوير يـأتي بأبؤس ، وفيه ترك أن وإسقاط الجار توسّعاً[7] .

1- المغني 152 .

2- المثل في جمهرة الأمثال 2 / 51 ، ومجمع الأمثال 2 / 17 ، قالته الزباء ملكة تدمر .

3- الكتاب 3 / 158 .

4- المصدر السابق 1 / 51 ، 159 ، وينظر كتاب الشعر للفارسي 2 / 496 .

5- ينظر الخزانة 9 / 320 ، 321 .

6- الآية 32 من سورة ص .

7- الخزانة 9 / 321 .

وعلّق ابن عصفور على الشّواهد المتقدّمة فذكر أنّها من الضرورة و (كــان الوجه أن يقول : ما كدت أؤوب ، وإني عسيت أن أصـــوم ، إلاّ أن الضّـــرورة مَنعت من ذلك، وقولهم في المثل (عسى الغوير أبؤساً شـــاذ ، يحفـــظ ولا يقـــاس عليه)[1] .

ومن تلك الشّواهد أيضا قول الشاعر[2] :

مِنْ خَمْرِ بَيْسانَ تخيرتُها تِرْيَاقَةً تُوشِكُ فَتْرَ العِظَامْ

فجاء خبر (توشك) اسماً مفرداً ، وهو نادر وخلاف الأصل ، والصّحيـح أنّ الرّواية في الديوان * ترياقة تورثُ فَتْرَ العِظَامْ *

وكذا في شرح ديوانه[3] : برواية (تسرع) مكان توشك وبهاتين الرّوايتين لا شاهد في البيت .

وذكر ابن منظور[4] أنه قد تكرّر في الحديث يوشك أن يكون كذا وكـــذا أي يقرب ويدنو ويسرع . ومنه حديث السّيّدة عائشة رضي الله عنها : (يُوشِكُ مِنْهُ الفيئَة) أي يسرع الرجوع فيه . والوشيك السريع و القريب،والعامّة تقول يوشَــك بفتح الشين وهي لغة رديئة[5] . وفي شرح الرّضي[6] معنى أوشـــك في الأصـــل : أســـرع ، ويستعمل في الأصل فيقـــال : أوشك فـــلان في السّيـــر ومنـــه أيضا

1- الضرائر 266 ، والخزانة 8 / 376 .

2- البيت من السريع لحسان بن ثابت في ديوانه 227 برواية (تورث) مكان توشك ، واللسان (وشـــك) 310/15، (بيس) 1 / 549 ، والتصريح 1 / 204 .

3- شرح ديوان حسان بن ثابت ، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ص 437 .

4- هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم صاحب لسان العرب في اللغة واختصر كثيرا من الكتـــب قيل أنها بلغت خمسمائة مجلد توفي 711 هـــ ينظر البغية 1 / 248 .

5- اللسان (وشك) 15 / 310 وفيه حديث عائشة المستشهد به ، و (فيأ) 10 / 361 وفيه حديث عائشة عن زينب : كل خلالها محمودة ما عدا سورة من حد تسرع منها الفيئةَ الفيئةُ

6- شرح الرضي 4 / 220 .

قول الشاعر[1] :

لأَوْشَكَ صَرْفُ الدَّهْرِ تَفْرِيقُ بَيْنِنَا ولا يَسْتَقِيمُ الدَّهْرُ والدَّهْرُ أَعْوَجُ

فجاء خبر أوشك اسما مفردا مضافا إلي ظرفه وهو خلاف الأصل ، وتخريج النّحاة أن التّقدير فيه : لأوشك يفرق بيننا تفريقاً ، ثم حذف الفعل وأُقيم المصدر مقامه وأضيف إلى ظرفه[2] .

وعلى كلٍّ فإن كثرة الشّواهد على ظاهرة مخالفة الأصل ووقوع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال ما هو إلاّ مراجعة لأصل مرفوض وتنبيه عليه[3] ، وعلّق المرادي على ما يعدّ مخالفا للأصل أن عسى عاملة عمل كان وهو الصّحيح ، لأنّ العرب لما نطقوا به على الأصل نطقوا به اسم فاعل كما تقدّم في المثل والبيت[4] .

ورأى ابن مالك في هذه الشواهد مِن جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً ، أنّه من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمرّ الاستعمال بخلافه ، أن ينبّهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل ، .. فبقوله وما كدت آئبا ، عُلم أن أصل كادوا يكونون ، كادوا كائنين ، كما عُلم بالقود واستحوذ ، أن أصل قال ، واستعاد ، قول واستعود[5] .

وكذا الرّأي عند القيسى[6] أنّ استعمال الفعل بعد (كاد) وأخواهّا فرعٌ ، واستعمال الاسم موضعه أصل ، ولكنه أصْل مرفوض ، وقد يضطرّ الشّاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التّضعيف

1- البيت من الطويل لأبي دهبل الجمحى ، الشعر والشعراء 617 ، والأغاني 7 / 133 ، والخزانة 321/9 .

2- الخزانة 9 / 321 .

3- ينظر الإنصاف 554 ، شرح ابن يعيش 7 / 14 ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1 / 325 .

4- ينظر الجني الداني 462، فيه أنها تعمل عمل لعل إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميرا ، المقرب 111 .

5- ينظر شرح التسهيل 1 / 393 .

6- هو الحسن بن عبد الله المقرى ت 567هـ ، ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2 / 192 . و لم أجد له ترجمة في باقي المصادر .

وتصحيح المعتلّ وما جرى مجرى ذلك[1] وجعله ابن جني من الضّرب الذي (يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً)[2] .

وما علّة رفض هذا الأصل ووقوعه في نادر كلامهم ، إلاّ لأنّ المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تُتصوّر في الأسماء[3] .

ومما خالف الأصل في هذا السّياق ، مجيء الخبر فعلاً ماضياً ، وذلك شاذ لا يُقاس عليه ، نحو ما جاء في قول ابن عباس رضي الله عنهما : ((فَجَعَلَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً))[4] فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض . قال الموضّح في شرح الشواهد وهذا لم أرَ من يحسن تقريره ، ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصّحيح والمعمول مؤخّر في التّقدير عن عامله،فأوّل الجملة في الحقيقة أرسل[5] .

ومثله ما حكاه الكسائي (إِنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ)[6] فقد وقع الماضي خبرا لـ(يجعل) وفي ذلك شذوذ .

وخولف الأصل مرّة أخرى بمجيء الجملة الاسميّة خبرا لـ(جعل) كما في قول الشاعر[7] :

1- ينظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 81/1 ، 82 ، والخزانة 8 / 274 ، والانتصاف من الإنصاف 555 .

2- الخصائص 1 / 97 .

3- المقرب 109 .

4- الحديث لابن عباس في شرح معاني الآثار لأبي جعفر ، ومشكاة المصابيح للتبريزي رقمه 5846 ص 1626 ، واستشهد به في الكافية الشافية 452/1 ، والنكت الحسان 72 ، وشرح الأشموني 131 .

5- ينظر أوضح المسالك 223/1 ، وشرح التصريح 205/1 ، وشرح الأشموني 128 ، والخزانة 356/9 .

6- ينظر معاني القرآن للفراء 134/1 ، وأوضح المسالك 230/1 ، وشرح التصريح 208/1 ، والهمع 136/2 .

7- البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك 218/1 ، والمغني 235 ، وشرح شواهده 606 ، والخزانة 120/5 ، 9 / 352 .

وَقَـدْ جَعَلَتْ قلوصُ بنى سُهيلٍ مـن الأَكْـوارِ مَرْتَعُهَـا قَرِيـبُ

حيث جاء خبر جعل جملة اسميّة (مرتعها قريب) ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت ... يقرب مرتعها ، ولكنّـه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعليّة ، وذلك نادر وقيل شاذ[1] .

ونقل[2] عن ابن العلاء قوله : رَفْع(قلوص)وجه رديء ، لأنّ (جعل) إذا كان للمقاربة تعيّن أن يكون خبرها فعلا ، فالأحسن نصب قلوص ويكون في جعلـت ضمير يعود على المذكورة،وليست جعلت في هذا الوجه بمعنى صيّرت فلا تفتقر إلي فعل ، ويكون قوله (مرتعها قريب) جملة في موضع المفعول الثاني ، كمـا يقـال (جعلت أخانا مالُهُ كثيرٌ) .

وأجاز بعضهم[3] أن يكون جعل بمعنى صيّر وحُذف منها ضمير الشّـأن أى جعلته، أي الشّأن مرتعها قريب . وأن آخرَ أجاز أن يكون على إلغاء جعلت مـع تقدّمها ، ويؤيّد هذين القولين أنّه يروى بنصب قلوص على أنّـه مفعـول أوّل . والجملة الاسميّة في موضع المفعول الثاني .

ورأى ابن جنّي[4] أنّ الشّاعر أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة مـن الفعل والفاعل ، أراد : وقد جعلت قلوص بنى سهيل يقرب مرتعها من الأكـوار ، كما قال[5] :

وقَدْ جَعَلَتْ نفْسِى على النَّأْيِ تَنْطَـوِي وعَيْنِـي عَـلَى فَقْـدِ الحَبِيبِ تَنَـامُ

وردّ عليه البغدادي[6] بأنّ الصّواب في التّقدير : تقرب من المرتع ، بإسـناد

1- ينظر أوضح المسالك 1 / 218 .

2- ينظر الخزانة 9 / 354 .

3- شرح شواهد المغني 606 .

4- ينظر الخزانة 9 / 352 ، وقد نقله عن إعراب الحماسة و لم أعثر عليها .

5- البيت من الطويل لمؤرج في اللسان (نوى) 14 / 343 ، الخزانة 9 / 352 .

6- ينظر الخزانة 9 / 353 .

الفعل إلى ضمير القلوص ، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها الفعليّ إلاّ ضمير اسمها، كما نصّ عليه الشّارح المحقّق (الرّضى) .

وجُعلت الجملة الاسميّة مخالفة للأصل ، لأنّ المعنى يقتضي جملة فعليّة لتدلّ على الحدث[1] . إذ هي ماضية في اللّفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقّق معناها إلاّ في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع خبرها مستقبلا فقط ليتوافقا[2] .

وكان تعليق العصامي[3] في تأصيل النّحاة لكون الخبر فعلا مضارعا ، أنّ (في هذه العبارة مسامحة)[4] ، والصّحيح ما قاله بعد أن عُرضت الشّواهد المخالفة لذلك الأصل وهى كثيرة ، فالمسامحة ظاهرة .

ثانياً : الأصل ألاّ يتقدّم خبر كاد وأخواها على اسمها ، فإن تقدّم ما ظاهره الخبر صارت هذه الأفعال تامّة نحو قولهم : عسى أن يقوم زيد ، وعسى أن يقوم أبواك ، وعسى أن يفعلوا ، فقولك (أن يقوم ، أن يفعلوا) في موضع رفع لأنّه فاعل عسى ، فعسى فعل ، محمولة عليها أن ، كما تقول دنا أن يفعلوا[5] ، وقد يتوسّط بلا أن ، ومعها بخلف[6] وعلّل ابن الحاجب علّة عدم تقدّم خبر (كاد) على اسمها قائلا : إنّما لم يتقدّم خبر كاد على اسمها لوجهين :

1- التصريح 1 / 204 .

2- النحو الوافي 1 / 622 .

3- العصامي هو عبد الملك بن جمال الدين العصامي الاسفراييني ، المعروف بالملاّ عصام ، من علماء العربية له نحو ستين كتابا منها شرح الشذور وشرح القطر ، ولد 978 بمكة وتوفي 1037 ، ينظر خلاصة الأثر 3 / 87 ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني 1 / 403 ، والأعلام 4 / 157 .

4- الكواكب الدرية 1 / 112 .

5- ينظر الكتاب 1 / 158 ، والمقتضب 3 / 70 .

6- الهمع 2 / 142 .

أحدهما : أنّها من باب (عسى) فكما لم يتقدّم خبر (عسى) لا يتقـــدّم خبرها .

الثاني : أنّهم لو قدّموه وهو لا يكون إلاّ فعلا لأدّى إلي تقديم خبر المبتـــدأ عليه وهو فعل ، فكما لا يقال يقوم زيد ، على أن يكون زيد مبتدأ ، ويقوم خـبره وفيه ضمير عامل، فلذلك لا يقال : كاد يقوم زيد على ذلك،لأنّها إنّما تدخل علــى مبتدأ خبره فعل مضارع ، فإذا امتنع التّقديم قبل دخولها امتنع بعـــد دخولهـــا[1] .

وعلّل الرّضى عدم تقديم الأخبار لأن كاد وأخواتها فروعا لكان ومحمولة عليـــها ، فلم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدّم خبر كان عليها[2] .

وما ظاهره أنّه مخالف للأصل ، وتقدّم الخبر فيه على الاسم اختلـــف فيـــه النّحاة ، نحو قول الرّاجز[3] :

تَقُــولُ بِنْتِــي : قَــدْ أَنَــى أَنَاكَــا
يَــا أَبَتِــي عَلَّــكَ أَوْ عَسَاكَــا

وقول الآخر[4] :

وَلِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إِذَا مَـا ... تُـنَازِعُنِـي : لَعَلِّـي أَوْ عَسَـانِي

وقول الآخر[5] :

أَصِخْ فَعَسَـاكَ أَنْ تُهْدَى ارْعِـوَاء ... لِقَلْبِــكَ بِالإِضَافَــةِ مُسْتَفَـاد

والتقدير في البيتين المتقدّمين أنّ الخبر مقدّم والاسم مضمر ، كأنّه قـــال : عساك الخير أو الشرّ، وكذلك [illegible] في البيت الثاني، ولكنّه حذف لعلم المخاطب به

1- أمالي ابن الحاجب 810 / 811 .

2- شرح الرضي على الكافية 2 / 222 .

3- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه 181 وفي الكتـــاب 375/2 ، والمقتضـــب 71/3 ، والخصـــائص 25/3، والمقاصد النحوية 4 / 252 ، وشرح الملوكى في التصريف لابن يعيش 389 .

4- البيت من الوافر لعمران بن حطان في الكتاب 2 / 375 ، وبرواية (عساكن) 207/4 ، والمقتضب 72/3 ، والخصائص 2 / 96 .

5- البيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل 1 / 397 .

وجعل الخبر اسماً على قولهم (عسى الغوير أبؤساً) وفي البيت الثّالث قوله : عساك أن تُهدى، يعرب المنصوب خبرا مقدّما، و(أنّ)والفعل اسما مؤخّراً . هذا رأى المبرّد ، وقد عبّر بالحذف واختلف في مقصده أيريد به الإضمار ؟ لأنّه يمنع حذف الفاعل في مواضع كثيرة[1] ، أم يقصد الحذف الصريح ؟ ويكون قد ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل[2] . ووافق أبو على الفارسي المبرّد في هذا الرأي[3] .

وذهب سيبويه[4] إلى أنّ المنصوب اسم عسى ، والخبر محذوف في البيتين المتقدّمين، و(أن تهدى) في محل رفع خبر عسى حملا لعسى على لعلّ،لأنّها أشبهتها في المعنى وعدم التصرّف ، وتقدير المحذوف : لعلّك أو عساك ، أنَ أناك أي حان رحيلك ، وفي البيت الثاني التّقدير : إذا نازعتني نفسي في حمِلها على ما هو أصلح لها،أقول لها طاوعيني لعلّى أجد المراد والظّفر ، أو قلت لها لعلّى أفعل هذا الذي تدعونني إليه وعطف عليه (عساني) ، والمحذوف في محل رفع خبر،لجواز حذف هذه الأحرف من حيث كان الكلام في الأصل مبتدأ وخبراً،ووافق ابن عصفور هذا الرأي[5] إذ عنده أنّ (عسى) عاملة عمل (لعل) وقد غلّط المبردُ سيبويه في هذه المسألة ، إذ قال : لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر[6] .

وإن يكن الضمير في محل نصب عند كِلا الشّيخين سيبويه والمبرّد ، الأوّل يجعله اسما والثاني يجعله خبرا مقدّما ، فإن الأخفش قد ذهب إلى أن (عسى) باقية على الأصل ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة ، اسما لعسى والفعل بعدها خبر لها،ونابت هذه الضمائر الموضوعة للنّصب عن الرّفع كما نابت

1- ينظر المقتضب 19/1 ، 60/2 ، 114/3 ، 115 ، 50/4 ، 77 ، 78 .

2- شرح الرضي على الكافية 448/2 .

3- ينظر المسائل العضديات للفارسي 66 ، 67 .

4- ينظر الكتاب 375/2 .

5- المقرب 111 .

6- المقتضب 71/3 .

الموضوعة للنّصب عن الرّفع في نحو : مررت بك أنت ، وأكرمته هو[1] .

واستحسن ابن مالك رأى الأخفش إذ نظّره بقول الراجز[2] :

يا بنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وَطَالَمَا تَمَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التّاء ، ولأنّ نيابة الضّمير الموضوع للرّفع موجودة في نحو : ما أنا كأنت ، ومررت بك أنت ، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه ، ولأنّ العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان الضّمير في موضع نصب للزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك بخلاف كونه في موضع رفع ، فإنّ الاستغناء بمرفوع كاد في نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام : ((مَنْ تَأَنّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ))[3] ، ولأنّ قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل ولا نظير لذلك[4] .

والصّواب ما علّق به ابن هشام على هذا البيت وهو أنّ الكاف بدل من التاء بدلا تصريفياً لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظنّ ابن مالك ، فإنّ ذلك لا يقع إلاّ في المنفصل[5]، وكان ذلك البدل لأنّها أختها في الهمس،وكان سحيم إذا أُنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنت[6]، وكذا رأى ابن عصفور والزّجّاجى[7] أن الكاف بدل من التاء، ورأى المرادى أنّها كذلك وليست نائبة ، نصّ عليه أبو على الفارسى وغيره وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكّن آخر الفعل ، لأجله كما لم يسكن في (عساكا) ، أمّا النيابة في نحو (ما أنت

1- ينظر شرح التسهيل 1 / 397 ، وشرح ابن يعيش 7 / 123 ، وشرح الرضي 2 / 447 .

2- الرجز لرجل من حمير ينظر في الأمالي للزجاجي 236 ، والممتع 1 / 414 ، والجنى الداني 469 .

3- أخرجه الطبراني عن عقبة بن نافع الفهرى . ينظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى 98/6 .

4- شرح التسهيل 397/1 ، 398 .

5- المغني 153 .

6- ينظر الممتع 414/1 ، والمقاصد النحوية 591/4 .

7- ينظر الممتع 414/1 ، والأمالي 236 .

كأنت) فذلك لعلّة أن الكاف لا تدخل على الضّمير المجرور ، فاحتيج للنّيابة .
وأمّا علّة الاقتصار على المنصوب فالحمل على لعلّ[1] .

وعلى كلٍّ فقد سبق أن نبّهت أنّ الخلاف يجري عادة ، على ما خالف الأصل ، وبسببه ، أمّا ما جاء على الأصل فلا خلاف ولا اختلاف فيه .

وإن يكن النّحاة قد منعوا تقدّم الخبر على هذه الأفعال اتّفاقاً ، فقد يتوسّط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ(أن) اتّفاقا ، نحو قولك : يكاد ينقضي النّهار ، وطفق يصليان الزيدان .

وعلّل ابن مالك[2] ذلك بأنّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل ، وأيضاً فإنّها أفعال ضعيفة لا تصرّف لها ... فلهنّ حال ضعف بالنّسبة إلى الأفعال الكاملة التصرّف وحال قوّة بالنّسبة إلى الحروف ، فلم تتقدّم أخبارها لتفضُلها كان وأخواتها المتصرّفة ، وأجيز توسيطها تفضيلا لها على إنّ وأخواتها ، وكذا علّله الرّضى[3] وهو الأقرب للصّواب .

ثالثاً : الأصل أن يُذكر خبر هذه الأفعال ، وما خالف الأصل هو جواز حذفه إذا عُلم أو دلّ عليه دليل ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾[4] أي يمسح مسحاً ، فحذف الخبر ، وترك مصدره دليلاً عليه .

ونحو قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : ((مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عجل أَخْطَأَ أَوْ كَادَ))[5] .

1- الجنى الداني 469 .
2- شرح التسهيل 395/1 ، وينظر في الهمع 142/2 .
3- شرح الرضي على الكافية 222/4 .
4- الآية 32 من سورة ص .
5- سبق تخريجه ص 128

ومنه قول الشاعر[1] :

وإذا ما سمعتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ   بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا

فاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكٍّ بأَنِّي   ذَاكَ وابْكِي لِمُقْصدٍ لَنْ يُقَادَا

أي : كاد يموت .

وقول آخر[2] :

قَدْ هَاجَ سَارٍ لِسَارٍ لَيْلَةٍ طَرَبَا   وقد تَصَرَّمَ أَوْ قَدْ كَادَ أَوْ ذَهَبَا

أي : كاد يتصرّم .

وقول آخر[3] :

مَا كَانَ ذَنْبِي فِي جَارٍ جُعِلْتُ لَـهُ   عَيْشًا وقَدْ ذَاقَ طَعْمَ المَوْتِ أَوْ كَرَبَا

أي : كرب يذوقه .

وقول آخر[4] :

يا هِنْدُ دَعْوَةَ صبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ   مُنّي بِوَصْلٍ وإلاّ مَاتَ أو كَرِبَا

أي : كرب يموت .

1- البيت من الخفيف للمرقش في شرح التسهيل 395/1 ، وشرح الكافية الشافية 462 .

2- البيت من البسيط بلا نسبة في مقاييس اللغة 12/1 ، شرح التسهيل 395/1 .

3- البيت البسيط للحطيئة في ديوانه 18 والرواية (وقد كان ذاق الموت أو كربا) والهمع 43/2 ، والدرر 108/1.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 3 / 390 والمساعد على تسهيل الفوائد 2 / 487 ، والهمع 143/2 ، الدرر 1 / 148 .

وقوله[1] :

هَممْتُ ولم أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَني   تَرَكْتُ عَلى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُه

أي كدتُ أفعل ، حذف الخبر للعلم به .

وبعد هذا العرض للشّواهد الواردة فى حذف الخبر ، نلمح أنّ ظاهرة خلاف الأصل ذات علاقة بظاهرة التوسّع عند أمن اللبس ، فحُذفت الأخبار هنا للعلم بها توسّعاً عند أمن اللبس ، وفي هذا إثراء للدّرس النّحويّ ، وملاءمة لاحتياج المعبّرين بأساليب الأداء النّحويّ .

رابعاً : الأصل أن تكون كاد وأخواتها على ثلاثة أقسام من حيث اقتران خبرها بأن المصدريّة الناصبة للمضارع وعدمه وقد يخالف الأصل فيها ، وهى :

أ- مايجب أن يقترن خبره بها،وهما (حرى ، واخلولق) من أفعال الرّجاء والتوقّع، (لأنّ الفعل المرَجّى وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال)[2] ، واستشكل الاقتران بأن لأنّه يؤدّى إلى جعل الحدث خبرا عن الذّات،وهو غير جائز، وأجيب بأنّه من باب(زيد عدل)أو على تقدير مضاف ماقبل الاسم أو قبل الخبر والتّقدير : حرى أمر زيد الإتيان.. أو حرى زيد صاحب الإتيان .

ب- مايجب أن يتجرّد منها ، وهى أفعال الشّروع ، وإنّما لم يجز اقترانها بأن، لأنّ المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر فى الحال و(أن) للاستقبال فيحصل التناقض باقتران خبرها بأن[3] .

1- البيت من الطويل نسب لعنترة وليس فى ديوانه ولاشرح ديوانه طبعة دار الكتب العلمية ، وانظر الكواكب الدرية 112/1، وشرح الرضى على الكافية 218/4 ، ونسبه المحقق لضابئ البرجمي،وكذا فى البحر 319/7 .

2- الكواكب الدرية 114/1 .

3- ينظر شرح التصريح 207/1 .

جـ - مايجوز فيه الوجهان : الاقتران والتجرّد ، وهي أفعال المقاربة وعسى من أفعال الرّجاء،غير أنّ الأكثر في عسى وأوشك أن يقترن خبرهما بها قال تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ﴾[1] وكلّما وردت في القرآن كان خبرها مقترناً بأن[2] ، و لم يجب مع عسى اقتران خبرها بأن مع أنّها من أفعال الرّجاء،لأنّ (الرّجاء مع عسى أقوى من الرّجاء مع حرى فصحّ إسقاط أن مع عسى لقوّتها ، و لم يصحّ مع حرى لضعفها)[3] .

وإن قيل : لِمَ كان الاختيار مع كاد حذف أنْ وهي كـ(عسى) في المقاربة؟ قيل: إن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال فحذف معها أنْ التي هي علم الاستقبال ، وعسى أذهب في الاستقبال فأتى معها بـأنْ التي هي علم الاستقبال[4] .

ويكون الاقتران بأنْ في خبر كاد وكرب قليلاً ، والتجرّد كثيرا ، ومن القليل قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : ((ماكِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ))[5] ، والدليل[6] على أنّ (أنْ) تخلصها للاستقبال هو مجئ السين موضعها نحو قول الشاعر[7]:

1- الآية 5 من سورة المائدة .

2- وردت في القرآن الكريم ثلاثين مرة .

3- حاشية ابن حمدون 104/1 .

4- ينظر أسرار العربية 129 .

5- الحديث الشريف أخرجه البخاري بحاشية الندى (صلاة الخوف) 168/1 بلفظ (كادت أن تغرب) ، (الآذان) 119/1 (ماكدت أن...كادت الشمس تغرب) ، وفي مشكل الآثار للطحاوي 388/4 (فلم يصلِ العصر حتى غربت الشمس) .

6- ينظر شرح ابن يعيش 118/7 ، وشرح الرضي 219/4 .

7- البيت من الطويل لقسام بن رواحة في حماسة التبريزي 12/3 ، شرح الرضي 219/4 ، وشرح ابن يعيش 118/7 ، والمغني 153 ، وشرح أبياته 344/3 .

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوَانِحِ

وقد علّق الأنبارى على الحديث بقوله :(إن صحّ فزيادة أن من كلام الراوى ، لامن كلامه عليه السّلام ، لأنّه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضّاد)[1] .، وقول الشاعر[2] :

رَسْمٍ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ امّحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البلى أَنْ يَمْصَحَا

حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) فى كون خبرها فعلا مضارعاً مقروناً بأن المصدريّة .

وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك ؛ وقد خصّه المغاربة –الأندلسيون– بالضّرورة[3].

أمّا الأشمونى فقد جعل من إنشاد سيبويه لقول الشاعر[4] :

فَلَمْ أَرَ مثلَهَا خُباسَةَ وَاجِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسى بَعْدَمَا كِدْتُ أفعَلَهْ

إشعاراً باطّراد اقتران خبر كاد بأنْ ؛ لأنّ العامل لايحذف ويبقى عمله إلاّ إذا اطّرد ثبوته[5].

وقد اختلف العلماء فى تخريج رواية (أفعلَه) بنصب اللّام المتّفق عليها التخريج .

فالتخريج الأوّل : تخريج سيبويه : الفتحة علامة إعراب والفعل منصوب بأن المصدرية المحذوفة .

1- الإنصاف 567 .

2- الرجز لرؤبة العجاج فى ملحق ديوانه 172، والتوطئة 272 ، وتوضيح المقاصد 327 .

3- ينظر توضيح المقاصد 328/1 ، شرح ابن عقيل 330/1 .

4- البيت من الطويل نسب لعامر بن جوين الطائى فى الكتاب 307/1 ،والإنصاف 561 ،وشواهد التوضيح والتصحيح 101 ، وشرح الأشمونى 129/1 .

5- شرح الأشمونى 129 .

قد استعملها الشّاعر مضطرّاً ثمّ حذفها للضّرورة أيضا[1] .

التّخريج الثّانى : الذى حكاه الأعلم[2] : أنّ الفتحة علامة بناء ، لاتّصال الفعل بنون التّوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً (أفعلنه) ، وكذا رأى الأنبارى[3] .

التخريج الثالث : لأبي العبّاس المبرّد : أنّ الفتحة لاهى علامة إعراب ولابناء ، ولكنّها منقولة من الحرف الذى بعدها،والفعل مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة العارضة بسبب النّقل[4] .

وتحذف أنْ المصدريّة من خبر (عسى) فى الضّرورة ، وهو مذهب[5] جمهور البصريّين والفارسى وابن عصفور ، ويؤيّد مذهبهم أنّها لم ترد (عسى) فى القرآن الكريم إلاّ وخبرها مقترن بأن ، أما ظاهر كلام سيبويه فإنّه يعطى أنّه جائز فى الكلام ، ولم يخصّ ذلك بالشّعر ، إذ يقول (واعلم أنّ من العرب من يقول عسى يفعل ، يشبّهها بكاد)[6] ولايؤخذ كلامه بعمومه ، لأنّه أجاز الحذف حملاً على (كاد) وهى محمولة فى استعمالها بغير (أن) على أفعال المقاربة،نحو: جعل وطفق ، لأنّ (كاد) لمقاربة ذات الفعل ، فقربت من الأفعال التى هى للأخْذ فى الفعل ، و(عسى) ليست كذلك؛لأنّ فيها تراخياً لذلك ضعف الحمل ولم تجئ إلاّ فى الضّرورة ، نحو قول الشاعر[7]:

عَسَى الكَرْبُ الّذِى أَمْسَيْتُ فيه   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

حيث أسقط (أنْ) من خبر عسى ضرورة ، ورفع الفعل (يكون)

1- ينظر الكتاب 307/1 .

2- التحصيل 204 .

3- الإنصاف 568 .

4- ينظر الانتصاف من الإنصاف 568 .

5- ينظر الضرائر 153 .

6- الكتاب 158/3 .

7- البيت من الوافر لهدبة بن الخشرم فى الكتاب 159/3 ، وشرح ابن يعيش 117/7 ، والضرائر 153 ، وشرح ابن عقيل 327/1 ، والخزانة 328/9 .

وقوله[1] :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

حيث حذف (أن) من خبر عسى (يُغنى)،لضرورة الوزن .

وقوله[2] :

فأمّا كَيِّسٌ فَنَجَا ولَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

فقد حذف (أن) من خبر عسى (يغتر) ، للضّرورة .

وقوله[3] :

وماذا عَسَى الحَجَّاجُ يبلغ جُهْدَه إذا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

حيث حذف (أن) من خبر عسى (يبلغ)،للضّرورة .

خامساً: الأصل أن تستعمل هذه الأفعال بصيغة الماضى إلاّ أنّ منها ماورد مخالفاً للأصل فاستعمل منه المضارع واسم الفاعل والمصدر والأمر وأفعل التفضيل، والأكثر فى كاد استعمالها بصيغة المضارع ، وكذا أوشك فالمضارع منها أكثر من الماضى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[4] ، والحديث الشّريف :((يُوشِكُ أَنْ ينزل فيكم عيسى بن مريم حَكَماً عَدلاً))[5] . ومما جاء مخالفاً للأصل استعمال اسم الفاعل من كاد وكرب وأوشك ، ومنه

1- البيت من الطويل بلا نسبة فى الكتاب 159/3 ، والمقتضب 48/3 ، وشرح ابن يعيش 117/7 ، والضرائر 153 ، والخزانة 328/9 .

2- البيت من الوافر بلا نسبة فى الكتاب 159/3 ، والمحتسب 119/1 ، والنكت 790 ، والضرائر 153 ، والخزانة 328/9 .

3- سبق ذكره ص117.

4- الآية 35 من سورة النور .

5- الحديث الشريف فى مسند أحمد بن حنبل 476/2 ، والدر المنثور للسيوطى 242/2 .

قول الشاعر[1]:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلافَ الأَنِيسِ وحُوشاً يَبَاباً

وقوله[2] :

فإنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوادِى

وقوله [3] :

أَمُوتَ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وقوله[4] :

أَبُنَيَّ إنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فإذَا دُعِيتَ إلى المَكَارِمِ فاعْجَلِ

فقد استعملت اسماء الفاعلين من هذه الأفعال ، وذلك نادر، وقيل إنّ الرّواية فى البيت الثالث (كابد) اسم فاعل من المكابدة،غير جارٍ على فعله،وأن كارب فى البيت الرّابع من كرب التامّة[5] ، ولكن ماذا عن باقى الشّواهد وماتخريجها!؟ إلاّ قولنا أنّها وردت مخالفة للأصل .

وقد استخدم الأمر وأفعل التفضيل من أوشك ، نحو قوله[6] :

حَتَّى إذَا قَبَضَتْ أُولَى أَظَافِرِهِ مِنْهَا وأَوْشِكْ مالم تَخْشَهُ يَقَعُ

1- البيت من المتقارب لأبى سهم الهذلى ، فى شرح أشعار الهذليين 1293 ، وتخليص الشواهد 336 ، والمقاصد النحوية 211/29 ، وشرح الأشمونى 131 ، والدرر 104/1 .

2- البيت من الوافر لكثير عزة (كائد) ديوانه 220 ، والارتشاف 126/2 ،والمقاصد النحوية 205/2 ، وشرح الأشمونى 131.

3- البيت من الطويل لكثير عزة ديوانه 320 ، والارتشاف 126/2 ، وأوضح المسالك 318/1 ، وتخليص الشواهد 336 ، والمقاصد النحوية 198/2 .

4- البيت من الكامل نسب لعبد قيس ولعبدالله بن خفاف ورد فى النوادر 162 ، والحماسة الشجرية 469/1 ، وتخليص الشواهد 336 ، وشرح التصريح 208/1 ، وشرح الأشمونى 131 .

5- ينظر شرح الأشمونى 131 .

6- البيت من البسيط لزهير بن أبى سلمى فى شرح ديوانه 175 .

وقوله[1] :

بِأَوْشَكَ مِنْهُ أَوْ يُسَاوِرَ قِرْنَهُ   إِذَا شَالَ عَنْ خفضِ العَوَالِي الأَسَافِلُ

فقد استعمل الأمر ، وأفعل التفضيل فى البيتين السابقين وذلك نادر ، ومما خالف الأصل .

وحكى الأخفش[2] طفق يطفق طفوقا ، وسمع أيضا (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّهُ) .

1- البيت من الطويل نسب لزهير بن أبى سلمى في شرح ديوانه 216 ، و الارتشاف 127/2 ، والهمع 136/2، والدرر 104/1 .

2- ينظر شرح التصريح 208/1 ، وشرح الأشموني 131/1 ولم أعثر عليه في كتابه معاني القرآن ولا العراق .

المبحث السادس

خبر إن وأخواتها

خبر إن وأخواتها

وتسمّى أخبار الأحرف المشبّهة بالفعل ، وهذه الأحرف ستّة ، وهي(إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، وليت ، ولعلّ) .

أحكامها :

أولا : إنّها تدخل على المبتدأ والخبر، والأصل أن تنصب الأوّل ويسمّى اسمها وترفع الثّاني ويسمّى خبرها ، ويكون بهذا تقدّم المنصوب لازم على المرفوع في بابها ، تنبيهًا على أنّ عملها بحقّ الشّبه لا بحقّ الأصل ، ولم تتصرّف تصرّف الأفعال بتقديم ثانيهما على الأوّل ولا عليها لنقصانها عن درجة الفعل[1] ، وجريًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول[2]، ولأنّ معانيها في الأخبار فكانت كالعُمد، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما[3] .

وما جاء مخالفا لهذا الأصل هو ما سُمع من العرب من نصب الجزأين بعد هذه الأحرف ، ومنها قوله صلّى الله عليه وسلّم :((**إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم سَبْعِينَ خَرِيفًا**))[4] وقد خُرّج الحديث على أنّ القعر مصدر (قعرت البئر) إذا بلغْت قعرها ، وسبعين ظرف ، أي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

1- ينظر شرح الرضى 1 / 110 ، ورصف المباني 119 ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق هادي 1 / 29

2- الإنصاف 176 ، والأشباه والنظائر 1 / 313 .

3- شرح الأشموني 1 / 135 .

4- الحديث الشريف بمعناه في صحيح مسلم 8 / 150 ولفظه (هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها) ، ومسند أحمد 7 / 168 بلفظ (سعة جهنم ...مسيرة سبعين خريفا) .

5- المغني 37 .

6- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه طبعة دار بيروت ، وفي الجنى الداني 394 ، والمغني 37 ، والهمع 2 / 156 ، وشرح الأشموني 135 ، والخزانة 10 / 242 .

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفَافًا إن حُرَّاسَنَا أُسْدَا

فنصب الاسم والخبر (حُرّاسَنَا أُسْدَا) وهذا جائز عند الفرّاء وبعض النّحاة ، وعند الجمهور أنّه نصب (أُسْدا) على الحاليّة والخبر محذوف ويقدّر بفعل (تلقـــاهم أسدا) أو أنّ (أسدا) خبر (كان) محذوفة أي : كانوا أسدا[1] .

وقوله[2] :

إنَّ العَجُـوزَ خِبَّـةً جَـرُوزَا تأكُـلُ ما في مَقْعَدِهـا قَفِيزَا

فنصب بـــ(إن) الاسم والخبر (العجوزَ خبّةً) على لغة لبعض العرب .

وقوله[3] :

أَلَا يَـالَيْتَنِـي حَجَـرًا بِـوَادٍ أَقَـامَ ولَيْـتَ أُمِّي لَـمْ تَلِدْنِي

فنصب بـــ(ليت) الاسم (ياء ضمير المتكلّم) والخبر (حجرا) .

وقوله[4] :

كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ إذَا تَشَوَّفَـا

قَـادِمَةً ، أَوْ قَلَمًـا مُحَرَّفَـا

فنصب بـــ(كأنّ) الاسم والخبر (أذنيه) و(قادمة) ، وقد أوردوا لهذا البيـــت توجيهات حتّى يتخلّصوا من ظاهرة مخالفة الأصل ، من ذلك مايلي[5] :

أ- أنّ في البيت لحنًا وقد خُطّئ قائله وقت إنشاده،وأصلحه الرّشيد بأن قال له : قل : تخال أذنيه إذ تشوفا،حتى يستوي الشعر.

1- ينظر الجنى الداني 394 ، الخزانة 10 / 242 .

2- البيت من البسيط بلا نسبة في الهمع 2 / 156 ، والدرر 1 / 112 .

3- البيت من الوافر للنمر بن تولب الديوان 118 ، برواية (حجر) فلا شاهد فيها ، والهمـــع 2 / 126 ، والدرر 1 / 112 .

4- البيت من الرجز نسب لمحمد بن ذؤيب العماني ورد في الضرائر 108 ، والمغني 193 ، والهمـــع 156/2، وشرح الأشموني 1 / 135 ، ولأبي نخيلة في الخزانة 10 / 237 ، 241 .

5- ينظر المغني 193 ، والخزانة 10 / 237 : 240 ، والدرر 1 / 112 .

ب – أنّ خبر كأنّ محذوف وقادمة مفعوله،والتّقدير : يحكيان قادمة .

جـ أنّ الرّواية * **قادمتا أو قلما محرفا** * بألفات من غير تنوين ، على أنّ الأصل قادمتان وقلمان محرّفان ، فحذفت النّون لضرورة الشّعر .

أورده ابن عصفور[1] قال: هكذا أنشده الكوفيّون ونظّروا به قول الرّاجز :

قد سالم الحيّات منه القدما .

د– أن الرواية : (تخال أذنيه) لا: كأنّ أذنيه .

ولكثرة الشّواهد التي وردت على هذه الظّاهرة المخالفة للأصل بنصب الجزأين (الاسم والخبر) ،نفدكان الأيسر للنّحاة أن يعترفوا أنّها جاءت على لغة بعض العرب[2] ، دون داعٍ للتكلّف في التّأويل والتّوجيه ، إذ ما سيعترض هذا الأصل من ظواهر مخالفة له أكثر من أن يخرّج بمثل هذه التّوجيهات .

وقوله[3] :

قَدْ طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَيْلٍ هَاجِعَا

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فنصب بـ(ليت) اسمها وخبرها (أيامَ–رواجعا) كما ارتأى بعض النّحاة إذ جعلوها تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب ، لأنّ (ليت) بمعنى (تمنيت) وهم يقولون تمنّيت زيدا قائما ، كذلك هذه[4] .

ومثله قوله[5] :

1- الضرائر 108 .

2- المعجم المفصل لأميل يعقوب 1204 .

3- الرجز اختلف في نسبته بين العجاج ورؤبة وليس في ديوانهما ، وقد ورد في طبقات فحول الشعراء لابن سلام 1 / 78 ، والإيضاح في شرح المفصل 213/1 ، والجنى الداني 492 ، والمغني 285 ، والهمع 2 / 157 ، وشرح الأشموني / 135 ، والدرر 1 / 112 .

4- ينظر التحصيل 289 الإيضاح 1 / 213 ، 214 ، والدرر 1 / 112 .

5- البيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 2 / 352 ، والجنى الداني 493 ، والمعجم المفصل 714 .

لَيْتَ الشَّبابَ هُوَ الرَّجيعَ على الفَتَى   والشَّيْبَ كَانَ هُوَ البديءُ الأَوَّلُ

فنصب بـــ(ليت) المبتدأ والخبر (الشباب هو الرجيع)على لغة بعض العرب .

وسُمع أيضا: (لعل زيدا أخانا)[1] وجعل لك سيبويه أن تقول : إن بعيـــدا منك زيدا، وقلّما يكون بعيدا ظرفا وإنّما قلّ هذا لأنّك لا تقول : إن بعدك زيـدا ، وتقول إن قربك زيد فالدّنوّ أشدّ تمكّنا في الظّرف من البعد[2] .

وأوّلَ الجمهور[3] ذلك وشبهه على الحال ، أو إضمار فعل وحذف الخـــبر وكذا الأمر عند ابن هشام[4]، وكثر في خبر ليت،حتّى بنى عليه المولّدون قولهم، نحـو قول الشّاعر[5] :

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ، فَقُلْتُ لها :   طُوبَـاكِ ، يالَيْتَنِي إيَّـاكِ ، طُوبَـاكِ

فقد نصب (ليت) ضميري النصب الوصل (ياء المتكلّم) والفصل (إيـّــاك) وعند ابن هشام أنّ البيت يصحّ على إنابة ضمير النّصب عن ضمير الرّفع .

وعلَّق ابن سلام[6] على قول العجاج :

* يـا لَيْتَ أيّامَ الصِّبَـــا رَوَاجِعَـــا *

بقوله (هى لغة لهم ، سمعتُ أبا عون الحرمازى[7] يقول : ليت أباك منطلقـا وليت زيدًا قائمًا ، فأخبرني أبويعلى أنّ منشأه بلادُ العجّاج فأخذهـــا عنــهم)[8] ،

1- الهمع 2 / 157 .

2- الكتاب 2 / 142 .

3- الهمع 2 / 157 .

4- المغني 285 .

5- البيت من البسيط لابن المعتز في ديوانه 399، وبرواية (بكرا) مكان (سحرا)، والمغني 285، وشرح أبياتـه 156/1 ، والخزانة 10 / 235 .

6- هو أبو عبيد القاسم بن سلام أمام عصره في كل فن له الغريب في القرآن وغريب الحديث ، ومعـــاني القرآن مات 223 أو 230 . ينظر مراتب النحويين 148، ومعجم الأدباء 254/16، والبغية 2/ 253.

7- لعله يقصد أبوعلى الحسن بن على الحرمازي بدوى رواية بالبصرة منسوب إلى حرماز بن مالك بـــن عمرو بن تميم ، صنف خلق الإنسان . ينظر معجم الأدباء 9 / 24 ، والبغية 1 / 515 .

8- طبقات فحول الشعراء 1 / 78 ، 79 ، وينظر شرح شواهد المغني 690 .

كذلك جعلوا المثل : (لَيْتَ القِيَاسَ كُلَّهَا أَرْجُلاً)[1] كذا نصب إنها لغة لبني تميم ، وأنشد ابن الأعرابي[2] ، (ليت القسيَّ كلّها من أرجلِ) فيكون المثل المذكور بيت، خبر ليت فيه هو الجارّ والمجرور لا كما رواه أبوزياد[3] .

والصّواب أن نكتفي بالقول إنّه لغة لبعض العرب وهم (بنو تميم)[4] ، فذلك أيسر للنّحاة من التكلّف في التأويل ، وعلى رأي ابنِ سلاّم هذا،ابنُ الطراوة[5] وابنُ السيد وقيل : خاص بليت . وعليه الفرّاء[6] ، وكذلك يرى أبوحيّان في شرح التسهيل أنّ : التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثُمّ جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل ، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها فلا تأويل ، ومن ثَمّ كان مردودا تأويل أبي على (لَيْسَ الطِّيبُ إلاّ المِسْكُ)[7] على أنّ فيها ضمير الشأن لأنّ أبا عمرو نقل أنّ ذلك لغة تميم[8] .

ثانيا : سبق القول أنّ الأصل كون اسم إنّ منصوبا والخبر مرفوعا ، وخلاف الأصل ماجاء من نصب الجزأين ، وخولف الأصل مرّة أخرى برفع الجزأين وذلك نحو ماجاء في قراءة[9] قوله تعالى : ﴿ إنّ هَذَانِ

1- مجمع الأمثال 2 / 187 ، والمستقصى 2 / 302 .

2- أبو عبد الله محمد بن زياد رواية ناسب عالم باللغة من أهل الكوفة ، وله تصانيف كثيرة منها النوادر توفي 231 هـ ، ينظر تاريخ بغداد 5 / 282 ، البغية 1 / 105 ، والأعلام 6 / 131 .

3- يزيد بن عبد الله بن الحر بن همام الكلابي من بني ربيعة عالم بالأدب،له شعر جيدوله كتاب النوادر وغيره ينظر الأعلام 8 / 184 .

4- الاقتراح 58 ، الخزانة 10 / 236 .

5- أبو الحسين سليمان بن محمد السبائي المالقي ، كان نحويا ماهرا،من مصنفاته الترشيح في النحو وغيره توفي 528 . ينظر البغية 1 / 602 ، والأعلام 3 / 132 .

6- الهمع 2 / 156 .

7- القول في النكت الحسان 73 ، والمساعد 1 / 285 .

8- ينظر الاقتراح 58 .

9- قراءة المدنيين والكوفيين ينظر معاني القرآن للفراء 183/2 ،ومعاني القرآن للزجاج 361/3 ،والسبعة 419 ،وإعراب القرآن للنحاس 43/3 .

﴿لَسَاحِرَانِ﴾[1] بتشديد (إنّ) .

ونحو قول الرّاجز[2] :

إنّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا

قَـدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَـا

حيث جاء اسم إنّ وظاهره أنّه مرفوع ، وهو خلاف الأصل إلاّ أنه خـرّج على أنّه منصوب بحركة مقدّرة على الألف ، كما جعل المضاف في قوله (أبا أباها) مجرورا بكسرة مقدّرة على الألف ، وكذا نُصب المثنّى (غايتاها) بحركة مقدّرة ، فهذه لغة للعرب تنصب وتجرّ وترفع الأسماء السّتّة،والمثنّى بحركات مقدّرة .

وخُرّجت الآية الكريمة على عدّة أوجه منها[3] :

أ- أنّها جاءت على لغة بعض العرب وهم (كنانة وبنو الحارث بن كعب، وخثعم ، وزبيد ، وبنو العنبر ، وبنو الهجيم ، ومراد وعذرة)[4] ، فهم لا يقلبون ألف المثنّى ياء في حالتي النّصب والجرّ ، ويلزمون المثنّى الألف .

ب- أنّ (إنّ) تأتي بمعنى (نعم) أو (أجل) فهي حرف تصديق لا تعمل شيئا، نحو ماحُكي[5] إن رجلا سأل ابن الزبير شيئا ، فلم يعطِه ، فقال : لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك ، فقال : **إنَّ وراكبَها** ، أي : نعم ولعن الله راكبها .

ونحو قوله[6] :

1- الآية 62 من سورة طه.

2- الرجز نسب لأبي النجم العجلي في ديوانه 227 ، ولرؤبة في ديوانه 168 ، وورد في سر الصناعة 705 ، والإنصاف 18 ، ورصف المباني 24 ، 236 ، والمغني 38 ، وشرح شواهده 128 ، 585 .

3- ينظر معاني القرآن للزجاج 361/3، وإعراب القرآن للنحاس 43/3، والبحر المحيط 349/7 ، والشذور 49 ، وشرح التصريح 1 / 127 ، والأشباه والنظائر 214/3 .

4- البحر المحيط 350/7 .

5- ورد هذا القول في المغني 38 ، الشذور 48 .

6- البيت من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 66 ، والكتاب 151/3 ، وشرح أبيات سيبويه 375/2 ، وشرح ابن يعيش 130/3 ، 6/8 ، 78 ، 125 ، واللسان (إنن) 1 / 244 .

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّه
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

أي نعم ، والهاء جئ بها للسّكت .

جـ- أنّ اسم (إنّ) ضمير شأن محذوف،والجملة الاسمية (هذان لساحران) خبر ، والتقدير : أنّه هذان لساحران .

د- أنّ (إن) نافية بمعنى (ما)،واللّام بمعنى إلاّ الإيجابية ،كما يقول به الكوفيون .

هـ- أنّه (هذان) مبنى لدلالته على اسم الإشارة،وأنّ المفرد منه (هذا) وهو مبنى،والجمع هؤلاء وهو مبنى،فاحتمل التثنية على الوجهين .

و- إنه جئ باسم الإشارة على أوّل أحواله وهو الرّفع .

ثالثا : الأصل أن يتأخّر خبر إنّ وأخواتها عنها وعن اسمها ، فيلزم تقديم المنصوب كما سلف القول، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع[1]. وبانضمام فرع إلى فرع، يمتاز الفرع عن الأصل[2] فيكون هذا التّقديم .

وذكر سيبويه أنّه يجوز قولك: كان أخاك زيد ، إلاّ أنّه ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبدالله ، تريد كأنّ عبدالله أخوك ، لأنّها لاتتصرّف تصرّف الأفعال،ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان .

فمن ثَمَّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هى بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال[3] .

ومراعاة لهذا الأصل في عدم جواز تقدّم خبر إن على اسمها خالفوا أصلا آخر إذ أجازوا الإخبار بالمعرفة عن النّكرة .

1- الإنصاف 178 .

2- الأشباه والنظائر 1 / 314 .

3- الكتاب 2 / 131 .

أورد سيبويه[1] في كتابه أنّه لك أن تقول : إن قريبا منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيدا قريب منك أو بعيد منك، لأنّه معرفة ونكرة. واستشهد بقول امرئ القيس[2] :

وإنّ شفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ　　فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

فهذا أحسن لأنّهما نكرة ، أي كون الاسم والخبر نكرتين أفضل من كون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وقيل[3]: إنّ هذه الرّواية قد انفرد بها سيبويه و لم يجاره أحد في هذه الرّواية التي يستشهد به على قضية خاسرة (الإخبار بالنكرة عن النكرة في باب إن) والدعوة التي أقامها سيبويه للاحتجاج لها بهذا البيت دعوة باطلة لا تؤيّدها رواية ولا يسندها قياس ، والرّواية الصّحيحة في الديوان (شقائى)[4] فلا (شاهد) فيها حينها .

وبسبب مراعاة عدم جواز تقدّم خبر إنّ على اسمها ارتأى الجرمي في (الفرخ) أنّه السّبب في مخالفة الأصل بإجازة الإخبار بالمعرفة عن النّكرة ، ويُفهم ذلك من تعليل جواز الإخبار بالمعرفة عن النّكرة بقوله :(لأنّهم لا يقدّمون خبر إنّ كما يتوسّعون في ذلك ، فأعطوا إنّ مامنعوا في كان ، وقد منعوا خبر كان ، ومنعوا أن يكون خبرها معرفة واسمها نكرة ، فأعطوا كل واحد منهما مامنعه صاحبه)[5] .

وقال أبوحيّان: نصب إنّ وأخواتها للنّكرات لا ينحصر ، وقد أخبر بالمعرفة، وهذا غريب ولا يجوز في الابتداء ولا في كان ... وجاز عندي أن يكون المعرفة

1- ينظر الكتاب 142/2 .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 9 ، والكتاب 2 / 142 .

3- شواهد سيبويه ، عبد العال سالم مكرم 73 .

4- رواية (شفائى) في المنصف 3 / 40 ، ورسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى 242 ، والمغني 351 ، 483 ، والهمع 4 / 393 ، والخزانة 3 / 448 .

5- الخزانة 9 / 275 .

خبرا عن النّكرة هنا لمّا كان المعنى واحدا،وأنّه لمّا كان فضلة فكأنّه غير مسند إليـه ، فجاز تنكيره ولمّا كان الخبر مرفوعا صار كأنّه مسند إليه فكان معرفة[1] .

وشواهد مجيئ خبر إن وأخواتها معرفة عن النّكرة كثيرة منها :

قول الشاعر[2] :

كَأَنَّ دَرِيئَــةً لَمَّا التَقَيْنَـا … لِنَصْلِ السَّيْـفِ مُجْتَمَعُ الصُّـدَاعِ

فأخبر بـــ(مجتمع الصّداع)،وهو معرفة عن (دريئة) وهو نكرة .

ومثله قوله[3] :

وَجَارُكَ لا يَذْمُمْــكَ إِنّ مَسَبَّةً … عَلَى المَرْءِ فِي الأَدْنَيْنَ ذَمّ المُجَاوِرِ

فأخبر بالمعرفة (ذم المجاور).عن النّكرة اسم إن (مسبّة) .

وقوله[4] :

وإنّ عَنَــاءً أَنْ تُفَهِّــمَ جَاهِــلًا … فَيَحْسَــبُ جَهْــلًا أَنَّــهُ مِنْـكَ أَعْلَمُ

فأخبر بـــ(إنّ) وصلتها، وهي تجرى مجرى المعرفة ، عن (عناء) وهو نكرة .

رابعا : الأصل أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، ولا على الخـــبر ، إذ مرتبة المعمول التأخير كرتبة العامل ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فالمعمول تبـع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرّف[5] ، وإن يكـن الخبر متأخّرا عن الاســـم والأداة ، فالأولى بمعمول الخبر أن يتأخّر عليهم جميعا .

وقد يخالف الأصل فيتقدّم معمول خبر إن على اسمها ، فيجوز فى مواضــع ، ويجب فى مواضع أخرى ، وقد يتقدّم على الخبر فيتوسّط بينه وبين الاسم .

1- الخزانة 9 / 274 ، 275 نقلا عن التذكرة لأبي حيّان .

2- البيت من الوافر لمرداس بن حصين في النوادر 150 ، والخصائص 2 / 275 ، والمخصـــص 31/3/1 ، شرح حماسة أبي تمام للأعلم 1 / 394 ، والضرائر 296 ، والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 296 .

4- البيت من الطويل لصالح بن عبد القدوس في أمالي القالي 2 / 94 ، الضرائر 296 .

5- ينظر الإنصاف 68 .

مواضع وجوب تقديم معمول الخبر :

أ- أن يكون ظرفا أو مجرورا يلزم من تأخيره عود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة وذلك ممنوع ، فيراعى هذا الأصل ويتقدّم المعمول ، نحو : إن في الجامعة طلابها ، فلا يجوز أن يقال : إن طلابها في الجامعة . لأنّ (ها) عائدة على الجامعة وهي متأخّرة لفظا ورتبة ، لأنّ معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر .

إلاّ أن للتوسّع حدّاً يقف عنده فيمتنع تقديمه متى ما (كان مقرونا بلام الابتداء نحو: إن زيدا لفي الدار،وأمّا تقديمه على الأدوات فلا يصحّ)[1] .

ب- أن يكون ظرفا أو مجرورا، والاسم مقترنا بلام التأكيد، كقوله تعالى : ﴿ وإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ والأُولَى ﴾[2] وقوله جلّ شأنه : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُولِي الأَبْصَارِ ﴾[3] .

ومن الملاحظ أن مواضع تقديم معمول الخبر كانت مع الظروف (وذلك أنّهم توسّعوا في الظّروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال)[4] .

وقد يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، فتقول : إن بك زيدا واثق ، وإن عندك زيدا جالس ، وجعل المجيزون من هذا التّقديم قوله[5] :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَ بِلُه

حيث تقدّم الجار والمجرور (بحبها) المتعلق بالخبر (مصاب) على اسم إن (أخاك)،(لأنّهم يتوسّعون في الظّرف والمجرور مالا يتوسّعون في غيرها ، فلذلك فصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه)[6] .

1- حاشية ابن حمدون 108/1 .

2- الآية 13 من سورة الليل .

3- الآية 13 من سورة آل عمران .

4- الأشباه والنظائر 77/2 .

5- البيت من الطويل ، بلانسبة في المغرب 119 ، والمغني 693 ، شرح ابن عقيل 349/1 ، الخزانة 453 ، والدرر اللوامع 113/1.

6- المغني 693 .

وقال ابن الحاجب : يتوسّع في الظّرف مالا يتوسّع في غيرها،لأنّ كل شيء من المحدثات لابد أن يكون في زمان ومكان،فصارت مع كلّ شيء كقريبه ، ولم تكن أجنبيّة منه ، فدخلت حيث لايدخل غيرها ،كالمحارم يدخلون حيث لايدخل الأجنبي ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه،كاحتياج الظّرف[1] .

خامسا : الأصل ألاّ يحذف خبر إن وأخواتها ، فاسم إن وخبرها أصله المبتدأ والخبر، وهما من العمد فلا يجوز حذفهما ، وما جاء منه مخالفا للأصل بحذفه، فلابدّ من اشتراط أمن اللّبس بدلالة المعنى عليه،فيجوز الحذف في مواضع ويجب في أخرى .

يحذف خبر إنّ وأخواتها جوازا للعلم به كغيره ، وفيه ثلاث مذاهب :

أ- الجواز مطلقا سواء كان الاسم معرفة أم نكرة ، كـرّرت (إن) أم لا، هذا مذهب سيبويه[2]: يقول الرجل: هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم ، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا ، أي إن لنا ... وقال الأعشى[3] :

إِنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاً

أي إن لنا محلاًّ في الدنيا ، ومرتحلا إلى الآخرة .

وتقول : إن غيرها إبلا وشاء ، كأنّه قال : إن لنا غيرها إبلا ، وشاء ، أو عندنا غيرها إبلا وشاء . فالّذي تضمر هذا النحو وما أشبهه،وجُعل منه قول الراجز[4] :

1- شرح الرضى 289/1 ، 290 .

2- ينظر الكتاب 141/2 ، 142 .

3- البيت من المنسرح للأعشى ديوانه 170 ، والشعر والشعراء لابن قتيبة 69 ، والمحتسب 349/1 ، وشرح ابن يعيش 103/1 ، والدرر 113/1 .

4- الرجز سبق ذكره ص142 .

يَـا لَيْـتَ أَيَّـامَ الصِّبَـا رَوَاجِعَـا

وارتأى سيبويه أن التّقدير بحذف الخبر كأنّه قال: ياليت لنا أيّام الصّبا ، وكأنّه قال: ياليت أيّام الصّبا أقبلت رواجع[1] .

إلى هذا ذهب[2] البصريون وابن يعيش وابن هشام،فيعربون (رواجع) حالا نوّنت للضّرورة .

ب – مذهب الكوفيّين، أنّه لا يجوز حذف الخبر إلاّ إذا كان الاسم نكرة ، نقله عنهم الأخفش [3] .

ومذهبان آخران ، أحدهما للفرّاء أنّ ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب ، لأنّ (ليت) بمعنى (تمنّيت) وهم يقولون : تمنّيت زيدا قائما ، كذلك هذه .

وثانيهما للكسائى أن (رواجعا) منصوب بإضمار (يكون) .

ومذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر ، وقلّة إضمار كان ، وعدم إثبات النّصب في الجزأين بـ(ليت) [4] .

جـ مذهب الفرّاء أنّه لا يجوز حذف الخبر في معرفة ولا نكرة ، إلاّ إن كان بالتّكرير ، كالبيت السّابق:

* إِنَّ مَحَـلًّا وإِنَّ مُرْتَحَـلَا *

وما حكى عن إعرابي قيل له:الزبابة[5] الفأرة ، قال : إِنَّ الزَّبَّابَةَ وإِنَّ الفَـأْرَةَ ومعناه إن هذه مخالفة لهذه ، والخلاف الذي بين الاسمين يدلّ على الخبر[6] .

1- الكتاب 142/2 .

2- شرح المفصل 104/1 ،والمغنى 285 .

3- ينظر شرح ابن يعيش 104/1 ،والارتشاف 135/2 ،والهمع 161/2 .

4- الايضاح في شرح المفصل 213/1 ، 214 .

5- الزباب فأر عظيم أصم ، أو أحمر الشعر ، أو بلاشعر ينظر القاموس المحيط 119 .

6- ينظر شرح ابن يعيش 104/1 .

والصّحيح ، مذهب سيبويه ، ورُدّ المذهبان – الكوفيين والفرّاء – بما ورد من الشّواهد ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[1] أي يعذّبون ، فالجملة في محلّ رفع خبر مقدّر ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾[2] وخبر إنّ محذوف تقديره خسروا أو هلكوا [3] .

وقراءة[4] أُبَيّ[5] : ﴿أَئِنَّكَ أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ﴾[6] قال أبو الفتح ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إنّ حتّى كأنّه قال : أئنك لغير يوسف ، أو أنت يوسف؟ فكأنّه قال : بل أنت يوسف فلما خرج مخرج التوقّف،قال أنا يوسف .

وقول عمر بن عبد العزيز[7]– رضي الله عنهما– لقرشيٍّ متَّ إليه بقرابة:فإن ذاك، ثم ذكر حاجته فقال : لعلّ ذاك ، فحذف الخبر ، والتقدير فإن ذاك مصدّق ، ولعلّ مطلوبك حاصل ، أو حاجتك مقضية[8] .

وإنّما ساغ حذف الخبر هنا وإن لم يكن ظرفا لدلالة الحال عليه ، كما يحذف خبر المبتدأ عند الدّلالة عليه ... والجيّد أن يقدّر المحذوف ظرفا نحو : إن

1- الآية 40 من سورة فصلت .

2- الآية 23 من سورة الحج .

3- إعراب القرآن لدرويش 420/6 .

4- ينظر المحتسب 349/1 .

5- أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بني النجار من الخزرج ، اشترك في جمع القرآن بأمر من سيدنا عثمان رضي الله عنه ، وله في الصحيحين وغيرهما 146 حديثا ، وفي الحديث : اقرأ أمتي أبي بن كعب . توفي بالمدينة 21هـ . ينظر غاية النهاية 31/1 ، والأعلام 82/1 .

6- الآية 90 من سورة يوسف .

7- عمر بن العزيز مولده بالمدينة زمن يزيد ونشأ في مصر في ولاية أبيه عليها ، عاش أربعين سنة ، وبعدله يضرب المثل رضي الله عنه توفي رجب 101هـ. ينظر الأغاني 292/9، تذكرة الحفاظ للذهبي 118/1.

8- ينظر شرح ابن يعيش 103/1 ، وشرح التسهيل 15/2 ، وشرح الرضي 327/2 .

لك ذلك ، أي حقّ القرابة ، ولعلّ لك ذلك ، والمعنى واحد إلاّ أنّه من جهة اللّفـظ صار على منهاج القياس[1] .

وقول الشاعر[2] :

أَتَوْنِي فَقَالُوا : يا جَمِيلُ تَبَدَّلَـتْ ... بُثَيْنَةُ إِبْـدالاً ، فَقُلْتُ : لَعَلَّهَـا

فحذف الخبر ، والتّقدير : لعلّها تبدّلت .

وقوله[3] :

واتَّخِـذُوه عَـدُوًّا ، إِنَّ شَاهِدَهُ ... وَمَـا تَغَيَّبَ مِـن أَخْلَاقِهِ دَعَـرُ

حيث حذف الخبر،أي شاهده ما تعلمون من ملقه وتزلّفـه،وورد بروايـة أخرى فلا يكون فيه ماخالف الأصل ، فإنّ مشهده كفر وغائلة[4] .

وقوله[5] :

سِوَى أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُـوا ... عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ

حيث حذف خبر أنّ وتقديره (تفضّلوا) ، أى أنّ الأكارم نهشلا تفضّلوا.

وفي هذه الشّواهد ردٌّ على الكوفيّين لاشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسـم، وقد ورد معرفة ، وعلى الفرّاء في اشتراطه تكرير (أن) ولم تكرّر .

ويجب حذف الخبر في مواضع منها :

أ- إذا سدّت مسدّه واو المصاحبة،حكى سيبويه[1] :(**إِنَّكَ مَا وَخَـيْرًا**) أي إنّك مع خير و (ما) زائدة ، وحكى الكسائى[2] :(**إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنُهُ**) بإدخـال اللاّم على الواو وسدّها مسدّ (مع) ، ومنه قول الشاعر[3] :

1- الخزانة 454/10 .

2- البيت من الطويل لجميل ديوانه 137 ،والأغاني 227/8 ، والرواية فيهما :

وقالوا نراها ياجميل تبدلت ... وغيرها الواش فقلت لعلها!

3- البيت من البسيط للأخطل ديوانه 173 .

4- الطبقات لابن سلام الجمحي 495/1 .

5- البيت من الطويل نسب للأخطل وليس في ديوانه بطبعاتـه الثلاثـة ، ورد في المقتضـب 131/4 ، والخصائص 374/2 ، وشرح ابن يعيش 104/1 .

فَـدَعْ عَنْكَ لَيْلَى إِنَّ لَيْلَى وَشَأْنَهَا   وَإِنْ وَعَدَتْكَ الوَعْـدَ لا يَتَيَسَّرُ

حيث حذف الخبر وجوبا ، وقد سدّت عنه واو المصاحبة (وشأنَها) .

ب – إذا سدّ مسدّه حال كما في الابتداء ، فيقال :إن أكثر شربي السويق ملتوتا، ومنه قول الشاعر[4] :

إنَّ اخْتِيَـارَكَ ما تبغيهِ ذَا ثِقَـةٍ   باللّهِ مُسْتَظْهِرا بالحَزْمِ والجَلَدِ

فسدّ الحال (مستظهرا) مسدّ خبر إن،وحذف الخبر وجوبا .

جـ ـ في قولهم (ليت شعري) فقد التزم فيه الحذف ، والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر (شعري) . وعلّة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسدّت الجملة بعده عن المحذوف[5] ، وتكون جملة الاستفهام المتّصل ، نحو قول الشاعر[6] :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً   بِـوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِـرٌ وجَلِيـلُ

حيث اتصل الاستفهام (هل أبيتنّ) بالمصدر (شعري) وقوله[7] :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِهَا   وَكَيْـفَ تُرَاعِـي وُصْلَةُ المُتَغَيِّبِ

حيث اتصلت جملة الاستفهام (كيف حادث وصلها) بالمصدر (شعري)، ومن الاستفهام المنفصل قول الشاعر[8] :

1- الكتاب 302/1 .

2- الا. تشاف 136/2 ، ،اضمع 161/2 .

3- البيت من الطويل بلانسبة في شرح التسهيل 16/2 ، والمساعد في تسهيل الفوائد 466/1 .

4- البيت من البسيط بلانسبة في شرح التسهيل 16/2 ، واضمع 162/2 ، والدرر 114/1 .

5- ينظر شرح التسهيل 16/2 ، واضمع 162/2 .

6- البيت من الطويل لبكر بن غالب بن عامر الجرهمي،وقيل لبلال،ينظر شرح التسهيل 16/2 ، وشرح أبيات المغنى 194/4 .

7- البيت من الطويل لامرى القيس ديوانه 42 ، واضمع 162/2 ، والدرر 114/1 .

8- البيت من الخفيف لأبي طالب في الكتاب 3 / 261 ،والاشتقاق لابن دريد 166 ،والإيضاح فى شرح المفصل 215/1 ،وتنقيح الألباب لابن خروف 343 ،والخزنة : 10 / 463 ، ومسافر بن أبي عمرو –

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بن أبي عَـــمْـ ـرٍو وَلَيْـــتَ يَقُولُهَا المَحْــــزُونُ

أَيُّ شَـــيءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ مَـــــرْآ كَ وَهَـــلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ المَنُـــونُ

حيث فصل بين المصدر (شعري) ، والجملة الاستفهامية (أيّ شيء دهـــاك) بجملتين إحداهما جملة النّداء (مسافر بن أبي عمرو) ، والثانية جملة المبتدأ وخــــبره حيث جعل (ليت) اسما للكلمة فأعربها وأنّثها .

قوله[1] :

لَيْتَ كِفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

حيث حذف الضّمير من ليت والتّقدير: فليته أي : فليت الأمـــر والشّـــأن، ومنهم من يعرب كفافا اسم ليت وخبرها الجملة الاسمية (كان خيرك كلّــه) إلاّ أن ابن الحاجب لم يُجزه ، وأورد في أماليه (ولا يستقيم أن يكون كفافا اسما لـــ(ليت)،لأنّه نكرة فلا يصحّ، ولو صلح لم يستقم المعنى،لأنَّ قوله كان خيرك ومابعده لا يصلـــح خبرا)[2] ، فجعله في باب (القياس إبراز ضمير الشأن ، وحذفه شاذ) .

سادسا :- الأصل ألاّ يحذف اسم إنّ وأخواهّا ، وقُدِّم عليه حذف خـــبر إن وأخواهّا لأنّه موضع اهتمام إذ يختصّ هذا المبحث بدراسة ظاهرة خلاف الأصل فى المرفوعات ، إنّما أُدخل موضع حذف اسم إنّ وأخواهّا من قبيل باب التوسّع .

وفى مخالفة الأصل بحذف اسم إنّ وأخواهّا مذاهب وهى :

أ- الجواز مطلقا وعليه الأكثر ، حكى سيبويه عن الخليل :(إن بك زيـــــد مأخوذ)[3] أي : إنّه ، وحكى الأخفش :(إنّ بك مأخوذ أخواك).

(واسمه ذكوان) ابن أمية بن عبد شمس شاعر من سادات بني أمية وأجوادهم في الجاهلية شـــعره غـــير كثير توفي نحو 10 ق هـــ . الأعلام 7 / 213 .

1- من الطويل ليزيد بن الحكم ، ورد فى شرح شواهد الإيضاح للقيسى 1 / 142 ، والإنصــــاف 184 ، وأمالى ابن الحاجب 2 / 634 ، والمغنى 291 ، والخزانة 10 / 472 .

2- أمالى ابن الحاجب 634 .

3- الكتاب 2 / 134 .

قال الشاعر[1] :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِن زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

أي : ولكنّك فحذف اسم إنّ ، وبراوية (زنجيًّا)[2] فحذف الخبر لدلالة ماقبله عليه وهو قوله (عرفت قرابتي) .

وقوله[3] :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمّ عَنّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَاخَيَّلَتْ نَاعِمَى بَالِ

أي: فليتك،حيث وقع اسم ليت محذوفا، والفرّاء أجاز إيلاء ليت الفعل[4] .

وقوله[5] :

فلا تَخْذُلِ المَوْلَى وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَإِنَّ بِهِ تُثْأَى الأُمُورُ وَتُرْأَبُ

والتّقدير : فإنّه به تثأى الأمور ، والهاء إمّا للمولى ، وإمّا ضمير الشّأن .

ب- أنّه خاص بالشّعر ، وصحّحه ابن عصفور والسّخاوى[6] في شرح المفصل .

جـ- أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدّ حذفه إلى أنْ يلي إنّ وأخواتها فعل

د- قبيح في الكلام والشعر أيضا إن وليه فعل، لأنّه حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا مباشرتها الأفعال نحو قوله[1] :

=

1- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ، ورد في المنصف 3 / 129 ، والإنصاف 182 ، وشرح الرضى 4 / 375 ، والجنى الداني 590 ، والمغنى 291 .

2- الرواية : (زنجيا) في المحتسب 2 / 182 ، وينظر شرح الرضي 4 / 375 ، ورصف المباني 279 ، والانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين 182 .

3- البيت من الطويل لعدي بن زيد ، ديوانه 162 ، والإنصاف 183 ، وشرح شواهد المغني 697 ، والخزانة 10 / 445 ، والدرر 1 / 123 ، 114 .

4- الدرر 1 / 123 ، 114 .

5- البيت من الطويل في الحماسة للتبريزي لقراد بن عباد 2 / 107 .

6- على بن محمد عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوى ، إمام في النحو واللغة ، بصيرا بالقراءات وعللها ، له شرحان على المفصل سفر السعادة وسفير الإفادة جليل ، شرح أحاجى الزمخشري النحوية ت 643 هـ ، ينظر البغية 2 / 192 وما بعدها .

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وإن كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

وقوله[2] :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَاخَيَّلَتْ نَاعِمَى بَالِ

فيحتمل أن يكون المحذوف منها ضمير الشّأن فيكون التّقدير : فلو أنّه حُقّ اليوم منكم إقامة ، وفليته دفعت ، ويكون البيتان إذ ذاك من قبيل ما يقبح في الكلام والشعر ، لما يلزم في البيت الأوّل من ولاية الفعل لـ(إن) ، وفى البيت الثاني من ولايته لـ(ليت) ، ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب أي : فلو أنكم حُقّ منكم ، وليتك دفعت الهم،وحملها على هذا الوجه أوْلى ، ولأنّه لايلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأوّل[3] .

هـ - أنه حسن فيهما إن لم يؤدّ إلى أن يلي إن وأخواتها اسم يصحّ عملها فيه نحو : إنّ فى الدار قام زيد . وكذا قوله[4] :

إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فِى الخُطُوبِ

واسم إن ضمير الشأن محذوف،حذف للضّرورة[5] .

وقوله[6] :

وَلَكِنَّ مَنْ لايَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

حيث أضمر اسم لكن (ضمير الشأن) للضّرورة ، فـ(من) للجزاء وليست اسم لكن،لعدم صلاحيّة المعنى بذلك .

1- البيت من الطويل للراعى النميرى ديوانه 167 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 34 ، والإنصاف 180 ، والخزانة 10 / 451 .

2- سبق تخريجه 155

3- الخزانة 10 / 451 .

4- البيت من الخفيف للأعشى ديوانه 27 ، والكتاب 3 / 172 ، والإنصاف 180 ، وإيضاح شواهد الإيضاح 138 ، والخزانة 5 / 420 .

5- إيضاح شواهد الإيضاح 1 / 140 .

6- البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت ديوانه 59، والإنصاف 181، والمغني 292، والخزانة 450/10 .

وقوله[1] :

كَأَنَّ عَلَى عِرْنِينِهِ وجَبِينِهِ   أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ البَدْرُ

فحذف ضمير الشّأن في غير الشّعر يجوز بقلّة إن لم يَلِ هذه الأحرف فعل صحيح، ومثله في الكلام جائز بقلّة نحو إنَّ بك زيد مأخوذ[2] .

وقوله[3] :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

لايحسن هنا حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشّأن ، ولايجوز اعتبار (من) اسمها لأنّها شرطيّة،بدليل جزمها الفعلين ، والشّرط له الصّدر في جملته ، فلا يعمل فه ماقبله وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرا ، بخلاف اسم هذه الحروف فإنّه وإن اختصّ حذفه بالشعر، فإنّما ورد بضعف وقلّة، فإنّ الشّرط لايحسن عمل إنّ فيه، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو : إنه زيد قائم ، فلايجوز حذف الضمير ، لأنّك إن أعملت هذه الحروف في الجزاء يذهب الجزاء و لم يكن من مواضعه ، مما يدلّ أن الجزاء لاينبغى أن يلي إنّ وأخواتها ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت[4] .

و- إن الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها، ونقله أبوحيَّان عن الكوفيين، وأكثر مايكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدَّم فى (لكنك وليتك)،والحقُّ أنَّ الحذف مع الحروف المخفّفة (إنْ ، أنْ ، كأنْ) كثير حتى يصير هو الأصل ، والإتيان بالاسم هو خلاف الأصل إذ جعلوا من القليل قول الشاعر[5] :

1- البيت من الطويل بلا نسبه في الهمع 2 / 164 ، والخزانة 10 / 449 ، والدرر 1 / 114 .

2- الخزانة 10 / 449 .

3- البيت من الخفيف نسب للأخطل وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة المختلفة ، ورد فى معاني القرآن المنسوب للزجاج 435 ، والجمل للزجاجي 214 ، ورصف المباني 119 ، والمغني 37، والدرر 115/1، والخزانة 1 / 457 .

4- ينظر الكتاب 3 / 72 ، والجمل للزجاجي 214 .

5- البيت من الهزج بلا نسبه في المنصف 3 / 128 ، والإنصاف 197 ، والهمع 187/2، والدرر 120/1 .

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

حيث نصب بـ(كأنْ) المخففة اسمها (ثدييه)،وهو قليل إذ الأصل حذف اسمها ، ومجئ خبرها جملة فعلية ، وللبيت رواية أخرى (ثدياه)[1] فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف ، أي كأنه .

1- ينظر الكتاب 2 / 135 ، والجني الداني 575 ، والشذور 385 ، والمقاصد النحوية 2 / 305 ، وشرح الأشموني 147 ، والخزانة 10 / 392 ، 400 .

المبحث السابع

الفعل المضارع المرفوع

الفعل المضارع المرفوع

يتعرّض هذا المبحث لدراسة الفعل المضارع،إذ فيه مخالفة للأصل من وجهين : الأوّل ، في كونه معربا ، والثّاني : في مجيئه منصوبا أو مجزوما مع تجرّده عن النّاصب والجازم .

ويُعدّ المضارع بكونه معربا مخالفا للأصل ، لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة ، (ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع من الأفعال ، وذهب الكوفيّين إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفى الأفعال ، والأوّل هو الصّحيح ، وقيل : إنّ بعض النّحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء)[1] .

والصّواب مذهب البصريّين ، إذ اختلاف النّحاة في علّة إعراب المضارع ، والأصل لايُبحث عن علّته ، فلو جاء إعراب المضارع على أصله لما بحث عن السّبب ، وكان لاختلاف الآراء فيه مجال[2] ، فرأى الكوفيّين أنّها أُعربت لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، وذهب البصريّون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصّص ، كما أنّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص .

الثاني : أنّه تدخل عليه لام الابتداء تقول :(إن زيدا ليقوم) كما تقول : إن زيدا لقائم.

الثالث : أنّه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فكلمة (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه .

1- شرح ابن عقيل 1 / 37 .

2- ينظر الإنصاف 549 ، 550 .

ومثلما اختلفوا في علّة إعرابه ، اختلفوا في علّة رفعه ، فمذهب الكوفيّين أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة وبه قال الفرّاء ، وذهب الكسائى إلى أنّه يرتفع بالزّائد في أوّله، وذهب البصريّون إلى أنّه ارتفع لقيامه مقام الاسم[1].

والصّواب رأى الكوفيين ، وقد اعتمده ابن مالك وابن هشام وغيرهما ، ويستمرّ رفعه حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم[2] ، فذاك هو الأصل .

وخلاف الأصل أن يجئ المضارع على صورة المجزوم مع تجرّده عن الناصب والجازم ، وذلك نحو ماجاء فى الحديث[3] فى قتلى بدر ، حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم ... الحديث ، فسمع عمر رضى الله عنه رسول الله عليه الصّلاة والسّلام ، فقال : (يا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَسْمَعُوا وأَنَّى يُجِيبُوا ، وَقَدْ جُيِّفُوا)

فحذف النّون من (يسمعون) و(يجيبون) .

ونحو قول الشاعر[4] :

وإذ يغصَبـوا النّاس أموالَهـم　　　إذا مَلَّكُوهـم ولَـمْ يغْصَبـوا

حيث حذف النّون من قوله (يغصبوا) بلا ناصب ولا جازم .

وقوله[5] :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي　　　وَجْهَكِ بِالمِسْكِ وَالعَنْبَرِ الذَّكِي

أى : وتبيتين تدلكين .

وقوله[6] :

1- ينظر الإنصاف 551 ، والكواكب الدرية 2 / 68 .

2- الكواكب الدرية 2 / 68 .

3- الحديث الشريف فى مسند أحمد بن حنبل بنفس المعنى واللفظ مختلف 244/7 ، وهو بهذا اللفظ فى الضرائر 111 .

4- البيت من المتقارب بلا نسبة فى الضرائر 110 ، وضرائر الألوسى 126 .

5- الرجز بلا نسبة فى الخصائص 388/1 ، والضرائر 110 ، ورصف المبانى 361 ، واللسان (ولكن) 391/4 ، وشرح التصريح 111/1 .

6- الرجز بلا نسبة فى الضرائر 110 ، وضرائرالألوسى 126 .

والأَرْضُ أَورِثَتْ بَنِي آدَامَا   مَا يَغْرُسُوهَا شَجَرًا أَيَّامَا

أي : ما يغرسوها .

وقوله[1] :

تَسْلأْكُلَّ حُرَّةٍ نُخَيْيَنْ   وَإِنَّمَا سَلاتُ عُكَّتَيْنْ

ثُمَّ تَقُولِي اشْتَرِلِي قُرْطَيْنْ

أي : تقولين .

ومن ذلك قول الشاعر[2] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

فالظّاهر أن يكون الفعل (تفد) مرفوعا،إذ لم يتقدّمه ناصب ولا جازم إلاّ أنّه قد أتى مجزوما بجازم مقدّر،وهو لام الدّعاء ، والأعلم[3] يرى أنّ (هذا من أقبح الضّرورات،لأنّ الجازم أضعف من الجار ، والجار لايضمر ، وقد قيل إنّه مرفوع حذفت لامه ضرورة ، واكتفى بالكسرة وهذا أسهل في الضّرورة وأقرب)[4] ، وكذا رأى الأخفش أنّ هذا قبيح وحكى قولهم (اتقى الله امرؤ فعل كذا وكذا) ومعناه (ليتقِ) فاللّفظ يجئ كثيرا مخالفا للمعنى)[5] .

والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجرّ نصيب . فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار وقد أضمره الشاعر ، حيث شَبَّهه بإضمارهم ربّ وواو القسم في كلام بعضهم ، هذا

1- الرجز بلا نسبة نسبة فى الضرائر 110 .

2- البيت من الوافر واختلف في نسبته بين أبي طالب والأعشى وحسان وليس في دواوينهم ينظر الكتاب 3 / 8 ، والإنصاف 530 ، والشذور 211 .

3- أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى ، له كتب ، عديدة منها (تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه ، والنكت على كتاب سيبويه وغيرهما ، توفي 476 هـ . ينظر نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي 313 ، والأعلام 8 / 233 .

4- التحصيل 383 .

5- معاني القرآن 1 / 83 .

رأى سيبويه[1] ، وقد جعل هذا الجزم بحذف لام الأمر أنّه قد يجوز في الشعر، فتعمل مضمرة، كأنّهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة ، وكذا رأى ابن السّرّاج[2] ، في حين لا يرى المبرّد[3] ذلك على ماقالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، وزاد على هذا ابن عصفور أن إضمار الجازم وإبقاء عمله أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله، لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[4] .

وأورد المرادي[5] في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال :

أ- مذهب الجمهور أنّه لا يجوز إلاّ في ضرورة .

ب- مذهب المبرّد ، ومنع ذلك حتى في الشّعر وزعم أنّ هذا البيت لا يُعرف قائله مع احتماله أن يكون خبرا ، وحُذفت الياء استغناء بالكسرة .

جـ- مذهب الكسائى أنّه يجوز حذفها بعد لام الأمر بالقول ، كقوله تعالى :﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[6] أي ليقيموا .

فهذه الآراء تشير إلى أنّ هذا الجزم قد ورد ضرورة اضطر فيها الشّاعر لهذا الحذف .

وقوله[7] :

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

---

1 ينظر الكتاب 3 / 9 ، 8 .

2- ينظر الأصول 2 / 157 .

3- المقتضب 2 / 33 ، ورصف المباني 255 .

4- الضرائر 149 .

5- الجنى الداني 113 .

6- الآية 33 من سورة إبراهيم .

7- البيت من السريع لامرئ القيس ديوانه 122، والتكملة للفارسى 165، والعمدة لابن رشيق 274 ، والشذور 213 .

حيث جاء الفعل المضارع (أشربْ) ساكن الآخر ، مع أنّه لم يتقدّمه ناصب ولا جازم ، وللعلماء في تخريج هذا الإسكان ، آراء منها :

1- أنّه ليس قوله (أشربْ) مجزوما وإنّما هو مرفوع ولكن حذفت الفتحة للضّرورة ، وحَذف كل من لام الطلب وحركة الإعراب جائز في الشّعر خاصّة على الصّحيح عند الجمهور[1] .

2- أنّه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات : أولاها فتحة وهى حركة الرّاء ، وثانيها ضمّة وهى حركة الباء وثالثها فتحة وهى حركة العين ، لمّا توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت (عَضُدَا) في وجود فتحة تتبعها ضمّة والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف عضدا استساغ لنفسه أن يسكّن وسطها كما يسكّن وسط عضد ، وهذا ماارتآه ابن هشام[2] وما يدل عليه ظاهر كلام سيبويه[3] وأبى على الفارسى[4] .

3- أن هذه الرواية خاطئة وللبيت رواية أخرى كما في الديوان ، أوردها المبرّد[5] ، وهى على وجه غير الوجه الذي يرويه النّحاة عليه ، ولا يتحقّق فيها شيء مما ذكروه وهذا الوجه هو :

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكُنْتُ امْرَأً عَنْ شُرْبِهَا في شُغُلٍ شَاغِلِ

فاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

وربما تكون إحدى الروايتين مصنوعة ، إذ يحتمل أنّ أحد النّحاة جاء برواية (أشربْ غير مستحقب) ليستدلّ على أنّ من العرب من يلزم حركات الإعراب المقرّرة حين يضطر، إلى تركها لإقامة الوزن ، ويحتمل أن بعض الرّواة جاء برواية

1- الكواكب الدرية 1 / 69 .

2- الشذور 213 .

3- الكتاب 4 / 203 .

4- التكملة 165 .

5- الكامل 1 / 244 .

(أُسقَى غير مستحقب) ليصلح فساد البيت ، ليدلّ على أنّ العرب لا يتكلّمون إلاّ بالصّحيح[1] .

ومن جزم المضارع بلاجازم قوله[2] :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تِئْذَنْ فإنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

الشّاهد فيه قوله (تئذن) يريد: لتأذن فحذف اللاّم وكسر حرف المضارعة، وليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول : ايذن [3] وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرّك على أن يكون الفعل مستحقًّا للرّفع ، فسكّن اضطرارًا ، لأنّ الراجز لو قصد الرفع لتوصّل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول (تأذن إني)[4] قيل: وهذا تخلّص من ضرورة لضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك، لأنّها بيتان لا بيت مصرّع،فالهمزة في أوّل البيت لا في حشوه [5] .

ومنه قوله [6] :

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

حيث جزم المضارع (يكن) بجازم محذوف للضّرورة الشّعرية، وهذا من القليل المخصوص بالاضطرار،وهو الحذف دون تقدّم قول بصيغة أمر ولا بخلافه[7].

1- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محي الدين 213 .

2- الرجز لمنظور بن مرثد الغنوي في إصلاح المنطق لابن السكيت 340 ، والجنى الداني 114 ، وشرح شواهد المغني 600 .

3- ينظر الجنى الداني 114 .

4- ينظر شرح الأشموني 575 ، وشرح شواهد المغني 601 .

5- المغني 225 .

6- البيت من الطويل بلا نسبة في رصف المباني 256، والجنى الداني 114، والمغني 224، وشرح الأشموني 575 .

7- شرح الأشموني 3 / 575 .

وقوله [1] :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشِي   لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

حيث جاء المضارع مجزوما بلا جازم ، والتقدير أنّ الجازم محـــذوف (أو ليبك) .

وقوله [2] :

مَنْ كَانَ لا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرُ

فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

فجعل الفاء جوابا للجزاء فأضمر في (يدنُ) اللاّم وأعملها ، وهذا كثير في أشعارهم ؛ ومنه قوله [3] :

فَقُلْتُ ادعى وأَدْعُ فإنّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

يريد (ولأدعُ) فحذف الجازم في جميع ذلك وهو لام الأمر للضّرورة كما ذكر ابن عصفور .

وللبيت رواية أخرى وهي (أدعو) [4] استشهد بها على نصب المضـــارع، بإضمار أن وجوبا بعد واو المصاحبة .

ومثله قوله [5] :

فَمَنْ نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ   صَنِيعَتَهُ ويَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ

1- البيت من الطويل لمتمم بن نويرة في الكتاب 9/3 ، ومعاني القرآن للأخفش 83/1 ، والإنصاف 532 ، وشرح شواهد المغني 339/4 .

2- الرجز بلا نسبة في الإنصاف 533 ، ورصف المباني 256 ، وشرح شواهد المغني 4 / 334 .

3- البيت من الوافر اختلف في نسبته بين الأعشى في الكتاب 3 / 45 ، أو الحطيئة في التحصيل 399 ، وربيعة بن جشم في شرح ابن يعيش 33/7 ، ولأحدهم أو لدثار في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي 194 .

4- ينظر شرح ابن عقيل 4 / 15 .

5- البيت من الوافر لأحيحة بن الجلاح في الكتاب 3 / 9 .

فالشاهد حذف لام الأمر مع إعمالها في قوله (يجهد)،على أنّه إذا خُـــرّج على العطف على المجزوم قبله ، لم يكن فيه ضرورة .

وقوله [1] :

فَيَبْكِ عَلَى المِنْجَابِ أَضْيَافُ قَفْرِهِ سَـرَوا وأُسَارَى لَـمْ تُفَكَّ قيُودُها

وحول هذه الظاهرة المخالفة للأصل ، يُلحَظ دفاع النّحاة عمـــا خـــالف الأصل ، وذلك إمّا بتأويل إضمار جازم أو ناصب للضّرورة ، أو ردّ الاستشـــهاد ببعض الأبيات بدعوى أنّه لا يُعرف قائلها ، أو التملّص لروايات أخر ، أو تخريـــج الإعراب بما يبعده عن الحذف والضرورة كالعطف في البيت الأخير .

والحقّ مع النّحاة في تلمّس هذه التخريجات إذ مجرّد إعراب الفعل يعد مخالفة للأصل، فكيف بنصبه وجزمه بلا عوامل ناصبة أو جازمة ! ؟

---

1 - البيت من الطويل لمعبد بن طوق العنبري ، ورد في معاني القرآن للأخفش 1 / 83 .

الفصل الثاني

المنصوبـــات

المبحث الأول : المفعول المطلـــق .

المبحث الثانى : المفعــــول بـــه .

المبحث الثالث : الحـــــــال .

المبحث الرابع : التمييـــــــــز .

المبحث الخامس : الاستثنـــــــاء .

المبحث السادس : المضارع المنصوب .

المبحث الأول

المفعول المطلق

المفعول المطلق

المفعول المطلق: مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيدا لمعناه، أو بيانا لعدد، أو بيانا لنوعه، أو بدلا من التلفّظ بفعله،ومن أمثلته قوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾[1] ونحو قولك: وقفت وقفتين، ونحو: دعوت دعاء الخاشعين، ونحو صبرا على الشّدائد.

وإنّما سُمّي مفعولا مطلقا، لأنّه لم يقيّد بحرف جرّ كالمفعول به، أو لـه، أو فيه، أو معه والمصدر هو المفعول حقيقة،لأنّه هو الذي يحدثه الفاعل وصيغة الأفعال تدلّ عليه والأفعال كلّها متعدّية إليه سواء كانت لازمة أو متعدّية[2].

أحكامه :-

أوّلا: الأصل أن يكون المفعول المطلق منصوبا، ولم يقع خلاف لهذا الأصل، وما ارتفع من المصادر فذلك على الابتداء (مبنى عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها.. كما أنّك لو قلت: طعاما لك وشرابا لك ومالا لك تريد معنى سقيا، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجُز؛ لأنّه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله)[3]، ومن تلك المصادر التي ارتفعت بالابتداء وجرت مجرى ما فيه (أل) من المصادر والأسماء، ما في نحو قوله تعالى: ﴿أَلاَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[4]،وقوله عزّ وجلّ ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[5]، وقولك: سلام عليك، وخير بين يديك.

1- الآية 163 من سورة النساء.

2- ينظر الأصول 159/1، والتخمير 297/1، وشرح ابن يعيش 110/1، والهمع 94/3

3- الكتاب 330/1.

4- الآية 18 من سورة هود.

5- الآية 88 من سورة البقرة.

ثانيا: الأصل أن يقع المفعول المطلق بعد العامل، إن كان للتأكيد فإن كان للنوع أو العدد، فقد يخالف الأصل فيجوز أن يذكر قبله أو بعده، إلاّ إن كان استفهاما أو شرطا، فيجب تقدّمه على عامله، وذلك لأنّ لهذه الأسماء الصدارة في الكلام نحو: أيّ سير تسير؟ ونحو كم ضربةٍ ضربته؟ ونحو: أيَّ جلوس تجلس أجلس، فمخالفة الأصل هنا قد وقعت، إلا أنّها وقعت مراعاة لأصل آخر، وهو أنّ لأسماء الاستفهام والشرط الصّدارة في الكلام.

ثالثا: الأصل في المفعول المطلق أن يُنصب بعامل مذكور، ويكون مصدرا مثله، أو صفة، أو فعلا نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿والصَّافَّاتِ صَفًّا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وما بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾[3].

وخلاف الأصل هو مجيء المفعول المطلق منصوبا بعامل محذوف يقدّر بفعل، ويقع هذا الحذف إن كان نوعيا أو عدديا، أمّا التأكيدي فلا يحذف عامله؛ لأنّه جيء به ليؤكّده ويقوّيه، فحذف العامل ينافي ما جيء بالمصدر من أجله[4]، فالعامل هنا ممتنع الحذف، يقول ابن مالك[5]:

وحَذْف عَامِلِ المؤَكّدِ امتَنَعْ وَفِي سِوَاه لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

وردّه ابنه بدر الدين بأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحقّ وأولى[6]، ويقع الحذف جوازا لقرينة لفظية كقولك: ما ضربت زيدا بل ضربتين، وبل ضرباً شديداً، أو قرينة معنوية نحو قولك لمن قدم من الحج: حجاً مبرورًا وسعياً مشكورًا.

1- الآية 63 من سورة الإسراء.

2- الآية 1 من سورة الصافات.

3- الآية 23 من سورة الأحزاب.

4- شرح الأشموني 212/1، وشرح التصريح 329/1، وشرح المكودي 154/1.

5- ألفية ابن مالك 29. وشرح المكودي 154/1.

6- شرح الألفية لابن الناظم 104، وشرح التصريح 329/1.

ولأن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه وواجبـــــه[1]، فإنّني أذكر هنا

مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبا :

أ-إذا كان المفعول المطلق مصدرا نائبا عن فعله، نحو قولك: سقيا ورعيـــا وخيبة وجدعة، وعقرا وبؤسا وبُعدا وسُحقا وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وغيرها كثير، والتّقدير: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا، فانتصبا بالفعل المضمر، (وإنّمـــا اختزل الفعل ههنا لأنّهم جعلوا هذا بدلا من اللّفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في بـاب الدّعاء)[2].

ورأى الزمخشري كذلك أنّ المصدر قد أغنى عن الفعل (فلو أظهرت الفعـل صار كتكرار الفعل، وبعضهم يُظهر الفعل تأكيدا، وليس بالكثير)[3].

وكذا تعليل الخوارزمي[4] (أن هذا النّوع لا يظهر فعله، لأنّ هذه المصـــادر قد اشتهرت بالمعنى الذي استعملت فيه شهرة، لو تكلّفت لها زيادة مبالغة لاختـــلّ المعنى، وأمّا ما ظهر من الأفعال فذلك جائز،والكلام في الجواز وفي استعمال العـرب العاربة غيره)[5].

في حين جعل الرّضى[6] علّة الحذف متمثّلة في ثلاث نقاط إذ يقول: إنّمـــا وجب حذف الفعل مع هذا الضّابط، لأنّ حقّ الفاعل، والمفعول به أن يعمل فيـهما الفعل ويتّصلان به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع،إمّا إبانة لقصد الـدّوام

1- ينظر شرح الكودي 154/1.

2- الكتاب 319/1 و 312/1.

3- ينظر شرح ابن يعيش 114/1.

4- صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد النحوي، صنف التخمير في شرح المفصل وغـيره، توفي 617هـ. ينظر معجم الأدباء 238/16، والبغية 252/2.

5- التخمير 302/1.

6- شرح الرضي على الكافية 306/1، 307.

واللّزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد،أي الفعل في نحو: حمـــدا لـــك وشكرا لك ومعاذ الله وسبحان الله.

وإمّا لتقدّم ما يدلّ عليه،كما في قوله تعـــالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1] و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[2] و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[3].

أو لكون الكلام مما يستحقّ الفراغ منه بالسّرعة، نحو: لبّيـــك وســـعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك.

وسيبويه لا يرى القياس على هذه المصادر[4] مع كثرتها، وهو مقيس[5] عند الفرّاء والأخفش بشرط إفراده وتنكيره،نحو سقيا له ورعيا وجوعا لعدوّك وتعسا.

ب-إذا كان المفعول المطلق مصدرا غير متصرّف أي يلتزم حالة النّصـــب، ولا فعل له أصلا من ذلك اللّفظ، نحو (دفرا وبهرا وأفة وتفّة وويحـــك وويســـك وويلك وويبك) وعلّق الخوارزمي على هذا النّوع من المصادر الذي لا فعل له (لأنّه لم يكن فيبقى على العدم)[6]، إلاّ أنّ هذا تعليل فاسد واستدلال ركيك؛ لأنّ الأصـل المطّرد أن كل مصدر له فعل يعمل فيه، فصارت هذه القاعدة هي الأصـــل، ومـــا عداها خارج عنها فكيف يقال أن الأصل هو عدم الفعل؟! هذا غير مقبول[7].

---

1 - الآية 24 من سورة النساء .

2- الآية 137 من سورة البقرة.

3- الآية 121 من سورة النساء.

4- ينظر الكتاب 330/1، وينظر شرح التسهيل 187/2.

5- ينظر شرح التسهيل 197/2.

6- التخمير 313/1.

7- ينظر حاشية كتاب التخمير 313/1.

وأقرب للصّواب في التّعليل ما ذكره ابن يعيش في نحو ويحك.. (كأنّهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها ، لِما يلزم من التّقل في تصريف فعلها لو استعمل،فاطّرح لذلك ، وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعوّ بها)[1] نحو قول الشاعر[2]:

ثُمّ قَالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهراً عَدَدَ الرَّمل والحَصَى والتُّرابِ

وقوله[3]:

تَفَاقَدَ قَوْمي إذْ يَبِيعونَ مُهْجَتي بِجارِيةٍ بَهراً لَهُمْ بعدَها بَهرا

فـ(بهرا) مفعول مطلق لا فعل له، وقوله[4]:

كَسَا اللّؤمُ تَيماً خُضْرَةً في جُلُودِها فَوَيْلاً لتَيْمٍ من سَرَابِيلِها الخُضْرِ

فـ(ويلا) أيضا مفعول مطلق لا فعل له،ويجوز رفعه على الابتداء والجارّ والمجرور في محلّ رفع خبر، إذ شرط نصب هذه الأسماء كونها مضافة غير متصرّفة[5].

جـ -ما سبق من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله،نحو قوله تعالى:﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[6]: فيحذف عامله وتقديره إمّا تمنّون مَنّا وإمّا تفادون فِداء، وحذف الفِعْل هنا لأنّ المصدر بدل من اللّفظ بعامله[7] أي الفعل قبله.

1- ينظر شرح ابن يعيش 121/1.

2- البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة شرح ديوانه 431، وشرح ابن يعيش 184/2، وشرح التسهيل 184/2.

3- البيت من الطويل لابن ميادة ديوانه 135، والكتاب 311/1، والتحصيل 206، والإنصاف 241، وشرح ابن يعيش 121/1، وشرح التسهيل 184/2.

4- البيت من الطويل لجرير ديوانه 596، والكتاب 333/1، والتحصيل 214، وشرح ابن يعيش 121/1، وشرح التسهيل 185/2.

5- ينظر شرح ابن يعيش 121/1.

6- الآية 4 من سورة محمد.

7- شرح الأشموني 213/1.

وينصب المصدر بمصدر مثله أو بالصّفة أو الفعل، وقد جرى خلاف الأصل مع الفعل، وذلك بعدّه محذوفا مع كونه مذكورا، أو العكس وقد اختلف العلماء في ذلك ، ونقل عنهم السيوطي[1] خلافهم للأصل واختلافهم فيه ، بكون المصدر من لفظ الفعل أو من غير لفظه، وهو:

أ-إذا كان المصدر من لفظ الفعل، وهو جار عليه :

1- ينصب بالفعل المذكور وهو مذهب الجمهور، نحو قوله تعالى:﴿وما بدّلوا تبديلا﴾[2].

2- وينصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره،وعليه ابن الطراوة[3]، فتقول في قعد قعودا، المفعول المطلق منصوب بفعل مضمر أي فعل قعودا.

3- ينصب بفعل مضمر منه،وعليه السهيلي[4] فتقول في قعد قعودا منصوب بـــ(قعد) أخرى لا يجوز إظهارها.

والصّواب ما رآه أبو حيّان من أنّ هذا كلّه تكلّف،وخروج عن الظاهر بلا دليل[5].

ب- إذا كان المصدر من غير لفظ الفعل، ولكن إمّا أن يلاقيه في الاشتقاق نحو قوله تعالى:﴿وتبتّل إليه تبتيلا﴾[6] وقوله:﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾[1]، وإمّا ألاّ يلاقيه نحو: قعدت جلوسا واختلف في ناصبهما إلى مذهبين:

1- ينظر الهمع 100:97/3.

2- الآية 23 من سورة الأحزاب.

3- هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي المالقي المعروف بابن الطراوة، أحد شيوخ الفقه والنحو المبرزين بالأندلس من شيوخه الأعلم وابن السراج، وأبرز تلاميذه السهيلي توفي 528هـ . ينظر المُغرب في حلى المَغرب 208/2، والبغية 602/1، والأنباه 109:107/4.

4- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي نشأ بمالقة من أبرز شيوخه ابن السيد البطليوسي وابن الطراوة وأهم مؤلفاته نتائج الفكر، أمالي السهيلي والروض الأنف ت581.ينظر البغية 81/2.

5- الهمع 89/3.

6- الآية 8 من سورة المزمل

1- أنّ المصدر في كليهما منصوب بفعله المقدّر أي (تبتّل إليه وتبتّل تبتيلاً)، و(أنبتكم فنبتّم نباتا) و(قعدت وجلست جلوساً)،وهذا مذهب سيبويه[2].

2- أنّ المصدر منصوب بالفعل الظّاهر وهو مذهب المبرّد[3] والمازني والسّيرافيّ، وتبعهم الرّضيّ إذ يرى أنّ القول بهذا الرّأي (أوْلى لأنّ الأصل عدم التّقدير بلا ضرورة ملجئة إليه)[4] وإضافة إلى تلك الشّواهد، قول الشاعر[5]:

وَصِرْنا إلى الحُسْنَى وَرَقّ كلامُنا   ورُضْتُ فَذلّتْ صَعْبَةً أيّ إذْلالِ

ولو كان على ذلّت لكان: أي ذلٍّ، لكن رضتُ في معنى أذللت، ومحمول عليها.

وقول الرّاجز[6]:

عَنْ متنة مرداة كُل صقبٍ

وقد تَطَوّيْتُ إنطواءَ الحِضْبِ

لأنّ التّطوّي والانطواء بمعنى واحد،

وقوله[7]:

وخَيْرُ الأمْرِ ما استَقْبَلْتَ مِنْهُ   ولَيْسَ بِأنْ تَتَبّعَهُ اتّبَاعَا

فنصب اتباعا، لأنّ التّتبّع والاتّباع بمعنى واحد.

1- الآية 17 من سورة نوح.

2- الكتاب 81/4.

3- ينظر المقتضب 73/1، 74.

4- شرح الرضي 303/1.

5- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32، والمقتضب 74/1، والمحتسب 260/2، وشرح شواهد المغني 341/1.

6- الرجز لرؤبة ديوانه 16، وشرح أبيات سيبويه 291/1، وشرح ابن يعيش 112/1، والهمع 99/3، والدرر 160/1.

7- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 40، والكتاب 82/4، والمقتضب 205/3، وشرح ابن يعيش 111/1.

جـ-إذا كان المصدر من غير لفظه، ففي ناصبه ثلاثة مذاهب:

1- مذهب الجمهور أنّه منصوب بفعل مضمر من لفظه،نحو قول الشاعر[1]:

السَّالِكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظَانِ كَالِئُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فمشى منصوب بمضمر دلّ عليه السّالك.

2- رأى المازني[2] أنّه منصوب بالفعل الظّاهر؛ لأنّه بمعناه فتعدّى إليه، كما لو كان من لفظه.

3- رأى ابن جنى، إن أريد بالمصدر التأكيد، فالعامل فعل مضمر من لفظه، ووافقه ابن عصفور نحو: قعدت جلوسا، وقمت وقوفا، على أنّه من قبيل التأكيد اللّفظي فلابدّ من اشتراكه معه مع عامله في اللّفظ..

وإن أريد به بيان النوع عمل فيه الظّاهر لأنّه بمعناه.

ورأي ابن عصفور يوافق ابن جنّي في التّأكيد، وأمّا الذي لغير التأكيد، فإن وُضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنّه لم يوضع له، كقول الشاعر[3]:

وَيَوْماً عَلَى ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ

فقوله (حلفة) منصوبة بحلفت مضمرة، دلّ عليه بقوله (آلت)

وقوله[4]:

1- البيت من البسيط للمتنخل الهذلي ديوان الهذليين 1281/3، والخصائص 167/2، وكتاب نظام الغريب في اللغة لعيسى الربعى 25، والهمع 99/3، وشرح الأشموني 337/2، والدرر 160/1.

2- أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، بصري، له علل النحو، التصريف، توفى 249هـ. ينظر البغية 465/1.

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه12، وشرح التسهيل 181/2، والهمع 100/3، والدرر 161/1.

4- الرجز لرؤبة ديوانه 104 وفيه: تلويحك الضامر يطوى للسبق، والكتاب 358/1، وشرح التسهيل 181/2.

لَـوَّحـهَا مِـنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَـقْ

تَضْمِيـرَكَ السَّابِـقَ يُطْـوَى للسَّبَقْ

فـ(تضميرك) منصوب بفعل (ضمَّر) محذوف دلّ عليه (لوَّح) لأنهما بمعنى واحد.

وقوله[1]:

يُـعْجِـبُهُ السَّـخُـونُ والـبـرُودُ

والـتَّـمْـرُ حُـبّاً مَالَـهُ مَزِيـدُ

فقوله (حُبّا) منصوب بفعل مضمر (أحببت)،دلَّ عليه مرادفه (يعجبه)،لأنّ ما يعجبك فإنّك تحبّه.

---

1 - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه 172، واللمع 104، وشرح ابن يعيش 112/1، وشرح الأشموني 210/1.

المبحث الثاني

المفعول به

المـفـعـول بـه

اسم دلّ على شئ وقع عليه فعل الفاعل، إثباتا أو نفيا ولا تغـــيّر لأجلـه صورة الفعل، نحو فهمتُ الدّرس، وما ضربتُ محمّداً.

أحكامه :

أولاً: الأصل أن يُذكر عامل المفعول به، وخلاف الأصل هو مجيئه محذوفـا، فيكون ذلك لغرض بلاغيّ بعد أمن اللّبس بدلالةِ المعنى على المحـــذوف،فيكـون الاختصار والإيجاز أبلغ في النّفس وذلك بقرينة مقاليّة أو حاليّة[1]، فالأوْلى نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾[2] أي: أنزل ربّنا خـيرا، بدليـل قولـه تعـالى:﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[2] وقوله تعالى:﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾[3] إنّما هو: اتّبعوا، وذلك لأنّه جواب قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ وجوابك: صديقك، لمن سألك: مـن أكرمـت؟ والثّانية نحو قولك لمن تأهّب لسفر (مكّةَ)، بإضمار تريد، ولمـن سـدّد سـهما: (القرطاسَ) بإضمار تصيب.

وقد جاز هذا الحذف، وورد كثيرٌ منه في الشّعر نحو قول الشاعر[4]:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ... وَلَـوْ تَغَـرَّبْتُ عَنْهَـا أُمَّ عَمَّـارِ

لأنّـه لـمّا قال هيّجني دلّ على ذكّرني، فنصبـها بـه : (فـاكتفى بالمسبَّب الّذي هو التّهييج من السّبب الّذي هو التّذكّر)[5] ونحوه

1- ينظر الشذوذ 214.

2- الآية 30 من سورة النحل.

3- الآية 134 من سورة البقرة.

4- البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه 51، الكتاب 286/1، الخصائص 425/2، 428، التحصيل 194.

5- الخصائص 425/2.

قول الآخر[1] :

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

الشاهد فيه نصب السّباع على إضمار (وافقت) لما جرى ذكرها في أوّل البيت وخُطِّئ سيبويه في هذا ، لأنّ الحمل إنّما يكون بعد تمام الكلام، واعتذر له بأنّ الشّعر موضع ضرورة، فإذا جاز الحمل على المعنى مع التّمام في الكلام، جاز مع النّقصان في الشّعر ضرورة.

وابن جنّي[2] يعلّق بأنّه إذا وافقته والسباع معه، فقد دخلت السّباع في الموافقة، فكأنّه قال فيما بعد: وافقت السّباعَ. وهو عندهم على حذف المضاف؛ أي وافقت آثار السباع ، وكذا رأى أستاذه أبوعلي[3] :

لأنّها لو وافقت السّباع هناك لأكلتها معها. و(على) الآن هذه الظّرف منصوبة بالفعل المحذوف الذّي نصب السباع في التّقدير. ولو رفعت السّباع لكانت (على) هذه مرفوعة الموضع،لكونها خبراً عن السّباع مقدّما، وكانت متعلّقة بالمحذوف، في قولهم: في الدار زيدٌ.

وعلى هذا القول الآخر[4]:

تَذَكَّرَتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا فيها وأَعْمَامَهَا

ويرى ابن جنّي لهذا النّصب وجهان: إن شئت قلت: إنّه أضمر فعلا للأخوال والأعمام على ما تقدّم، فنصبهما به، كأنّه قال فيما بعد: تذكّرت أخوالها فيها وأعمامها. ودلّ على هذا الفعل المقدّر قوله: تذكرتْ أرضا بها أهلها، لأنّه إذا

1- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 41، والكتاب 284/1، والأصول 474/3، والشعر 500، والخصائص 426/2، والمحتسب 210/1، والإفصاح 274.

2- الخصائص 426/2 : 427 ،والمحتسب 210/1.

3- ينظر كتاب الشعر 500.

4- البيت من السريع لعمر بن قميئة ديوانه 62، والكتاب285/1، والخصائص 427/2، والتحصيل 193، وشرح ابن يعيش 126/1.

تذكّرت هذه الأرض، فقد علم أن التذكّر قد أحاط بالأخوال والأعمام، لأنّهم فيها؛ على ما مضى من الأبيات.

وإن شئت جعلت (أخوالها وأعمامها) بدلا من الأرض بدل الاشتمال، على قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[1] ويرى الأعلم أنّه (لو نصب الأصل على ما نصب عليه السّباع والطّيب لجاز على ما بعده)[2].

وقول الشاعر[3]:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلاَّ ... وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

فقوله (طيبا) منصوب بفعل محذوف، واختلف العلماء في تقديره، فعند ابن جنّي[4] أنّه إذا كانت الرّؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطّيب ممّا يصحب الرّؤية لا الرّؤية نفسها؛ فكأنّه قال: لن تراها إلاّ وتعلم لها أو تتحقّق لها في مفارق الرّأس طيبا؛ غير أنّ سيبويه[5] حمله على الرّؤية. وعند ابن جنّي ينبغي أن يكون أراد: ما تدّل عليه الرّؤية من الفعل الّذي قُدّر.

ويحذف الفعل العامل فى المفعول وجوبا في سبعة مواضع، وهي:-

أ- الأمثال ونحوها ممّا اشتهر بحذف العامل نحو قولك للقادم عليك (أهلاً وسهلاً)[6] أي جئت أهلا ونزلت مكانا سهلا.

وفي المثل: (أَمْرَ مُبْكِيَاتِكَ لا أَمْرَ مُضْحِكَاتِكَ)[1] أي الزم واقبل، أو بإضمار رأيت، ويروى بالرّفع أيضا بتقدير: أمْرُ مبكياتك أولى بالقبول والإتباع من غيره.

1- الآية 4، 5 من سورة البروج.

2- التحصيل 194.

3- البيت من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 176، والكتاب 285/1، والمقتضب 284/3، والخصائص 429/2.

4- ينظر الخصائص 429/2.

5- ينظر الكتاب 285/1.

6- الكتاب 295/1، والتخمير 381/1.

ومنه (الظِّباءَ عَلَى البَقَرِ)[2] نصب الظباء على معنى اخترت أو اختار الظّباء على البقر، وبه استشهد سيبويه[3]، والأجدر كما ذكر المرحوم عبد السلام هارون أن يستشهد بالمثل القائل (الكِلَابَ عَلَى البَقَرِ)[4] أي أرْسِلْ، لأنّ تقديره عند سيبويه خَلِّ الظّباء على البقر، ينطبق أكثر على المثل الأخير خَلِّ أو أَرْسِل الكلاب على البقر، إذ المثل الأوّل يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصّداقة، وكان الرجل إذا قال ذلك لامرأته بانت منه. ويُروى[5] هذا المثل أيضا بالرّفع والنصب، ومن أمثالهم (كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ)[6] أي ائت كلَّ شيءٍ ولا تأتِ شتيمةَ حُرٍّ، ومنه أيضا (كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا)[7] أي أعطني كليهما وتمرا، وأصله أنّه قال شخص بين يديه زُبَدُ وسَنَامْ وتمرٌ لآخر: أيّ هذين تريد مشيرًا إلى الزّبد والسّنام فقال الآخر: ذلك، وقولهم (أَحَشَفًا وَسُوءَ كِيلَةٍ)[8] أي أتجمع حشفاً، وقولهم (أَهلَكَ والَلّيلَ)[9] فإن كانت الواو عاطفة فاللّيل منتصب لفعل آخر غير الناصب لأهلك، أي الْحَقْ أهلَكَ واسْبِقِ اللّيل، وإن كانت الواو بمعنى مع، فالمعنى الحق أهلك مع اللّيل أي لا يسبقك اللّيل إليهم.

1- مجمع الأمثال 30/1، الكتاب 256/1.

2- مجمع الأمثال 444/1.

3- الكتاب 256/1.

4- جمهرة الأمثال 169/2 وينظر التمثيل والمحاضرة 346، والهمع 20/3.

5- جمهرة الأمثال 169/2.

6- ورد في التخمير 380/1، والهمع 19/3.

7- في شرح الرضى على الكافية 343/1، وجمهرة الأمثال 147/2 (كلاهما وتمرا)، والتخمير 380/1.

8- مجمع الأمثال 207/1 وينظر جمهرة الأمثال 196/1، وشرح الرضى 343/1، والهمع 18/3، 20.

9- جمهرة الأمثال 196/1، والكتاب 275/1، والتخمير 380/1 .

وقولهم (إن تأْتِني فأهلَ الليلِ وأهلَ النَّهارِ)[1] أي فتأتي أهل الليل وأهل النهار، أي: أهلا لك بالليل والنهار، وقولهم (ديارَ الأحِبَّةِ) أي: اذكرها[2] وقولهم (كاليومِ رجُلاً)[3] أي: ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما أضيف إلى اليوم.

وقولهم (هَذَا ولا زَعَمَاتِكَ)[4] يقال لمخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك أي: هذا الحقُّ، ولا أزعم زعماتِك أو لا أتوهّم زعماتِك.

وقولهم (اللّهمَّ ضَبُعاً وذِئْباً)[5] كأنّهم قالوا اللّهم اجمع فيها ضبُعاً وذئباً، وقول بعض العرب ، وقيل له : لِمَ أفسدتم مكانكم ؟ فقال: (الصّبيانَ بأَبي)، أي لُمِ الصبيان[6]، أوْ سَلِ الصّبيان!!.

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا، أو كالأمثال، في كثرة الاستعمال والأمثال لا تغيّر[7]؛ لأنّها لما شُبّه مضربُها بموردِها لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم (الصّيفَ ضيعتِ اللّبن)[8] بكسر التّاء لكل مخاطب[9].

ب-النعوت المقطوعة إلى النصب على سبيل المدح نحو (الحمد لله الحميدَ) والتّقدير أعنِي الحميدَ، ويجب فيها إضمار الفعل إذا كان النّعت لمدح، أو ذمّ أو ترحّم نحو أعجبني الأستاذُ الفاضلَ، ومررت بالطّالب المجتهدَ ، ومررت بزيد المسكينَ،

1- التخمير 382/1، وشرح الرضى 343/1، والهمع 18/3: 20.

2- شرح الرضى على الكافية 343/1.

3- شرح الرضى على الكافية 343/1.

4- التخمير 379/1، والهمع 18/3 : 19.

5- القول في الكتاب 255/1، والتخمير 322/1، وشرح ابن يعيش 126/1.

6- ينظر الكتاب 255/1، وشرح ابن يعيش 126/1، والإيضاح لابن الحاجب 248/1.

7- شرح الرضى على الكافية 131/1.

8- جمهرة الأمثال 575/1.

9- شرح التصريح 315/1 وينظر جمهرة الأمثال 575/1.

فأمّا إن كان لتخصيص فلا يجب الإضمار نحو (مررت بزيد الرّسّامَ) وإن شئت أظهرت فتقول أعني الرّسامَ.

جـ-الاسم المشتغل عنه، وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، نحو:

1- مثال اشتغال الفعل بضمير السابق،نحو قوله تعالى:﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[1] فـ(كل) مفعول به لفعل محذوف، يفسّره ما بعده.

2- ومثال اشتغال الوصف قوله: زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً.

3- ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السّابق (زيداً ضربتُ غلامَهُ) و(زيد أنا ضاربٌ غلامهُ الآن أو غدا) وإنّما كان الحذف هنا واجبا؛لأنّ العامل المؤخّر مفسّر له فلم يُجمع بينهما[2].

هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائيّ أنّ نصب المتقدّم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفرّاء: الفعل عامل في الظّاهر المتقدّم وفي الضّمير المتأخّر. ورُدَّ على الفرّاء بأنّ الفعل الّذي يتعدّى لواحد يصير متعدّيا لاثنين، وعلى الكسائيّ بأنّ الشّاغل قد يكون غير ضمير السّابق كـ(ضربت غلامَه) فلا يستقيم إلغاؤه[2].

وقد حذف العامل في المفعول وجوبا؛ لأنّه مشارك للمذكور إمّا في لفظه ومعناه، وإمّا في معناه فقط، ولا يصحّ الجمع بين العاملين مادامـا مشتركين، إذ المذكور عِوض عن المحذوف فمثال الأوّل: الأمين شاركتُهُ، فالتقّدير: شاركت الأمين شاركته، ومثال الثاني: الحديقة مررت بها، والتقدير: جاوزت الحديقة مررت بها... وهكذا يُستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى معرفة العامل المحذوف وجوبا من غير أن يُتقيّد أحيانا بلفظ العامل المذكور، أمّا معناه فَيجبُ

1- الآية 13 من سورة الإسراء.

2- الشذور 215 ، وأوضح المسالك 12/2.

التقيّد به في كل أحوال الاشتغال[1] ، وقد تخرج المسألة عن باب الاشتغال فيُعرب الاسم السابق على فعله مبتدأً، والجملة بعده خبره، فلا يُحتاج إلى تقدير عامل محذوف، ولا إلى التّفكير في اختياره، وإن أجاز النّحاة الأمرين، النّصب على الابتداء أو الرفع على الفاعلّية، فإنّ الأمر مختلف عند البلاغيّين، إذ يترتّب على أحدهما أن تكون الجملة اسميّة وعلى الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين المدلولين مع صحتهما، لهذا يقال: أحسن الأمرين ما يتّفق مدلوله مع غرض المتكلّم، فإن لم يُعرف غرضُه فهما سِيّان[2].

إلاّ أنّه يتحتّم النّصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة خاصّة بالدّخول على الأفعال، وهي أدوات الشرط كلّها نحو (إن زيدا لقيته فأكرمه) وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو (متى زيدا رأيته؟) وأدوات التّخصيص نحو: (هلاّ زيدا أكرمته)[3].

د-الاختصاص وهو اسم ظاهر معرفة قُصد تخصيصه بحكم ضمير قبله يكون للمتكلّم غالبا، وللغائب قليلاً، نحو قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ((**نحن معاشرَ الأنبياء لا نورثُ**))[4].

والباعث على الاختصاص: فخر، أو تواضع، أو بيان.

فمن الأوّل قول بعض الأنصار[5]:

لنا مَعْشَرَ الأنصارِ مَجْدٌ مُؤَثّلٌ ... بإِرْضَائِنا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا

ومثال الثاني قوله[6]:

1- النحو الوافي عباس حسن 129/2.

2- نفس المصدر والصفحة 129/2.

3- ينظر شرح اللّمحة البدرية لابن هشام 386/1.

4- الحديث برواية (إنا معشر...) في مسند الإمام أحمد بن حنبل 225/3، واستشهد به في الهمع 31/3.

5- البيت من الطويل لبعض الأنصار ورد في الشذور 217، والهمع 31/3.

6- البيت الخفيف بلا نسبة في الشذور 217، الهمع 29/3.

جُـدْ بـِعَفْـوٍ فَـإنّـني أيها العَبْـ ـدُ إلى العَـفْـوِ يـا إلهي فَقيـرُ

ومثال الثّالث قوله[1]:

إنّا بَنِي نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأَبٍ عنهُ، ولا هو بالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

فقد نصب الشاعر على الاختصاص قوله (معشرَ الأنصارِ) ليفيد به الفخر، وقوله (أيّها العبدُ) حيث نصب أيّها محلاًّ على الاختصاص، لقصد الدّلالة على التّواضع، وكذا قوله (بني نهشل) للدّلالة على المدح.

هـ-التحذير، بشرط العطف أو التّكرار بغير (إيّا) نحو: (رأسَكَ والسّيفَ) ونحو: الكسلَ الكسلَ، ونحو: إيّاك والكذبَ، فالأفعال مقدّرة، وقد حُذفت لغرضٍ بلاغي، وهو ضيق الوقت، لأنّ أكثر حالات التحّذير تتطلّب الإسراع،ليتنبّه المخاطب قبل فوات الأوان،كيلا يصيبه المكروه بفوات الأوان والحين.

ويقدّر عامل المفعول في هذا الموضع بما يناسب المقام نحو: احذر، وباعد، وتجنّب، وَقِ وتوقَّ ونحوها.

و-الإغراء، بشرط العطف أو التّكرار أيضا، نحو: المروءةَ والنجّدةَ، والمثابرةَ المثابرةَ على العمل، ويُنصب المفعول بفعل محذوف وجوبا يفيد الترّغيب والتّشويق والإغراء ويُقدّر بما يناسب المقام نحو: الْزَمْ، واطلب، وافعل، ونحوها، ونحو قول الشاعر[2]:

أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاحِ

وإنّ ابْنَ عَمِّ المَرْءِ فاعْلَمْ جَنَاحُهُ وهل يَنْهَضُ البَازِي بغَيْرِ جَنَاحِ

1- البيت من البسيط لبشامة بن حزن النهشلي في الشعر والشعراء 638/2، والشذور 218، والخزانة 468/1.

2- البيت من الطويل لمسكين الدارمي ديوانه 92، والكتاب 256/1، والخصائص 480/2، وشرح التصريح 195/2 ، والخزانة 65/3، 67.

فقد حُذف العامل في المفعول به (المُغْرَى به) وجوبا وتقديره (الــــزم)، لأنّ الحذف مع التكّرار واجب.

ز-المنادى، وينصب بفعل محذوف وجوبا مقدّر بــــــ(أدعـــو أو أنـــادي) فتقول: يا سيد القوم، كأنّك قلت أدعو سيدَ القومِ. وحذفوا الفعل هنا تخفيفـــا[1]، اكتفاءً بأمرين؛

أحدهما: دلالة قرينة الحال.

الثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنّائب عنه والقائم مقامه،وهو (يا) وأخواتها[2] وحَذْف الفعل لما يدلّ عليه ليس ببدع في اللّغة، بل واقع كثيرا فيها[3].

ثانيا: الأصل في المفعول به جواز الحذف والذِّكر، لأنّه فضلة، فقد يُحذف

أ-جوازا لغرض بلاغّي عند أمن اللّبس، ويكون ذلك الغرض:

لفظيا: كتناسب الفواصل، في نحو قوله تعـالى:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[4] أي وما قلاك، وقوله تعـالى:﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾[5] أي فآواك، وفهداك، وفأغناك.

أو معنويا:

1- كاحتقاره نحو قوله تعالى:﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾[6] أي الكافرين.

1- الإيضاح لابن الحاجب 252/1.

2- الشذور 215.

3- الإيضاح 252/1.

4- الآية 3 من سورة الضّحى.

5- الآية 6،7،8من سورة الضحى.

6- الآية 21 من سورة المجادلة.

2- أو استهجانه كقول السّيدة عائشة رضي الله عنها[1]: ((ما رأيت منه ولا رأى منّي)) أي العورة.

3- أو يكون القصد إثبات المعنى في نفسه فعلا للشّيء، وأنْ يُخبر بأنّ من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون منه،فإنّ الفعل لا يتعدّى هناك،لأنّ تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى، فينـزّل المتعدّي منـزلة الّلازم، وذلك أن يكون الغرض الإخبار لوقوع الفعل، من غير تعرّض لمن وقع به الفعل، فيصير من قبيل الأفعال اللاّزمة، إذ الغرض إثبات المعاني الّتي اشتقّت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين كما في نحو قولهم: فلان يُعطي ويَمنع، وفلان أجاد وأفاد، والمعنى حصل منه الإعطاء والمنع،والإفادة والإجادة ومن ثَمَّ لم يَحتجْ إلى ذكر المفعول به لا ملفوظا ولا مقدّرا[2]، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3] المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يُقصد النّص على معلوم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[4] وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾[5] والمعنى هو الّذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء.

1- الحديث عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وهو فى مسند أحمد 93/7، 272، وبلفظ مختلف (ما رأيت فرج النبى صلى الله عليه وسلم قط) و(ما رأيت فرج رسول الله قط) ، وقد ورد باللفظ المستشهد به فى مغنى المحتاج للخطيب الشربينى 134/3 وقد أحال جامع الفقه الإسلامي/ على الحاسوب إصدار شركة حرف:أسنى المطالب شرح روض الطالب . زكريا بن محمد الأنصارى/ط دار الكتاب الإسلامي ، وحاشية البيجرمى على الخطيب . سليمان البيجرمى . ط دار الفكر والموسوعة الفقهية . وزارة الأوقاف الكويتية .

2- ينظر شرح ابن يعيش 39/2،40، وأمالي ابن الحاجب 610.

3- الآية 10 من سورة الزمر.

4- الآية 42، 43 من سورة النجم.

5- الآية 47 من سورة النجم.

ومن أمثلة هذا الحذف قول الشاعر[1]:

أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا ... تُلاَقي ٱلَّذي يَلْقَوْنَ مِنَّا لَمَلَّتِ

هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَلْجَأُوا ... إلى حُجُرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتِ

والمراد: لملّتنا، وألجأونا وأدفأتنا وأظلّتنا، إلا أنّه حذف هذه المواضع ليدلّ على مطلوبه بطريق الكناية[2].

ويجوز حذف مفعولي أفعال القلوب أو أحدهما، لدليل، ومن الأوّل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[3] أي تزعمونهم شركائي، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[4] أي لا يشعرون أنّهم هم المفسدون، وقولهم (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) أي يخل ما يسمعه حقّاً، ومن الثّاني بحذف أحدهما ويكون المحذوف هو المفعول الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[5] أي يعطيك خيرا، وقوله عزّ وعلا ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾[6] أي لنريك كثيرا من آياتنا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾[7] أي اتخذتم العجل إلهاً، ونحو قول الشاعر[8]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي فلا تظنّي غيره واقعاً.

1- البيت من الطويل لطفيل الغنوي ديوانه 98 عيار الشعر لابن طباطبا 112، دلائل الإعجاز 112، معاهد التنصيص 233/1.

2- ينظر معاهد التنصيص 234/1.

3- الآية 23 من سورة الأنعام.

4- الآية 11 من سورة البقرة.

5- الآية 5 من سورة الضحى.

6- الآية 22 من سورة طه.

7- الآية 50 من سورة البقرة.

8- البيت من الكامل لعنترة العبسي ديوانه 118، والخصائص 216/2، والشذور 378، والمزهر 261/2.

ومن حذف المفعول الأوّل قولـــه تعـــالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾[1] أي: يُعْطُوكم، وقوله ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2] أي: تحدّث الناسَ.

ب-ويكثر حذفه بعد (لو شاء)، نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]، أي: فلو شاء هدايتكم، وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾[4] أي: لو شاء أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، وقولـه ﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾[5] أي: ضـــلاله، وهدايته[6]، وحذف المفعول كما يقول الإمام عبد القاهر الجرجـــاني[7]، لأنّ البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفا ، وقد يتّفق في بعضه أن يكـــون إظـــهار المفعول هو الأحسن[8]، وذلك نحو قول الشاعر[9]:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دماً لبكيتُه عَلَيْه ولكنْ سَاحةُ الصّبرِ أَوْسَعُ

فقد ترك الحذف، وعدل إلى طريقة الذّكر، لأنّها أحسن في هـــــذا الكـــلام خصوصا، وسبب حسنه أنّه كأنّه بِدع وعجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمـــاً فلمّا كان كذلك، كان الأوْلى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع ويؤنســـه

1- الآية 29 من سورة التوبة.

2- الآية 4 من سورة الزلزلة.

3- الآية 150 من سورة الأنعام.

4- الآية 36 من سورة الأنعام.

5- الآية 155 من سورة الأعراف.

6- ينظر اللباب في النحو. عبد الوهاب الصابوني ص 192.

7- أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن واضع أصول البلاغة له شعر رقيق من كتبه أسرار البلاغـــة ودلائـــل الإعجاز وغيرها توفي 471هـــ، ينظر الأعلام 48/4.

8- دلائل الإعجاز 115، 116.

9- البيت من الطويل للخريمي ديوانه 43 وفي ديوان المعاني 175/2، ودلائل الإعجاز 115، وشرح العكبري على المتنبي 262/1، ومعاهد التنصيص 246/1

به. (ويقول أنّه متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيما أو بديعا أو غريبا كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر)[1].

وقد أورد الجرجاني كثيرًا من الشّواهد الشعرية على مجيء فعل المشيئة وقد حُذف فعله، وعلّق على ذلك الحذف بأنّ المفعول معلوم ولو ذكرته (أذهبت الماء والرّونق وخرجت إلى كلام غثٍّ، ولفظ رثٍّ)[2].

جـ-ويحذف وجوبا في باب التّنازع إن أُعمل الثاني نحو: قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[3] فآتوا فعل أمر، يطلب قطراً مفعوله الثاني، وأُفرغ يطلبه مفعولاً به، ونحو قولك قصدتُ وعلّمني أستاذي، وقد جعلوا ما جاء مذكورا نحو قول الشاعر[4]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا، فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ

في البيت ضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور وكان حقّه أن يقول: (إذا كنت ترضى، ويرضيك صاحب)، وأجاز ذلك بعض محقّقي النّحاة، وعلّق الجرجاوي[5] على هذا الشاهد:

(أُعمل الثّاني وأضمر في الأوّل ولم يُحذف الضمير، مع أنّه غير مرفوع،ولا عُمْدَةَ في الأصل، فكان الواجب حذفه للشّعر ، وإنما وجب حذفه لأنّه فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر؛ أي لفظاً فلا ينافي أنّها منويّة، وعود الضّمير على متأخّر لفظا ورتبة،إنّما يُهرب منه إذا كان الضّمير ملفوظاً به)[6].

د-ويمتنع حذفه في مواضع أشهرها:

1- دلائل الإعجاز 115، 116.

2- دلائل الإعجاز 117.

3- الآية 92 من سورة الكهف.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل 163/2، وشرح شواهده لعبد المنعم الجرجاوي97.

5- عبد المنعم بن عوض الجرجاوي أديب من علماء الأزهر بالقاهرة له شرح شواهد ابن عقيل وفاته نحو 1195 ينظر معجم المطبوعات العربية والمعربة 682، والأعلام 168/4.

6- شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي 98.

1- المفعول المسئول عنه نحو: (عليّاً) في جواب (من أكرمت؟).

2- والمحصور فيه نحو: ما أدَّبْتُ إلاّ إبراهيم.

3- أن يكون متعجّباً منه نحو: ما أحسن زيداً.

4- أن يكون نائبا عن الفاعل لأنّه صار عمدةً كالفاعل.

5- أن يكون عامله قد حُذف نحو: خيراً لنا، وشرّاً لعدّونا، لئلاّ يلزم الإجحاف.

6- إذا كان المبتدأ غير (كلّ) والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختيارا: زيد ضربتُ بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

ونقل السيوطي[1] آراء مختلفة في هذه المسألة:

قول الصّفّار: وأجاز سيبويه في الشّعر (زيد ضربت) ، ومنع ذلك الكسائي والفرّاء وأصحاب سيبويه.

حكى عن أبي العبّاس المبرّد أنّه قال: لا يضطرّ شاعر إلى هذا، لأنّ وزن المرفوع والمنصوب واحد ، ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار .

ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيّين المنع إلاّ في الشعر والله أعلم.

ثالثا: الأصل في المفعول أن يكون متأخّرا عن الفعل والفاعل، ويكون المفعول الثّاني بعد الأوّل وخلاف الأصل هو أن يتقدّم المفعول وتمثّل ذلك في وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في خمس مسائل:

أ- أن يكون اسم شرط، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[2] أو مضافا إلى اسم الشرط نحو (غلام من تضرب اضرب).

1- الهمع 13/3، 14.

2- الآية 22 من سورة الزمر.

ب- أن يكون اسم استفهام ،كقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ؟﴾[1] أو مضافاً لاسم استفهام نحو: كتابَ من أخذتَ؟.

ج- إذا كان معمولَ (كَمْ) أو (كأيِّن) الخبرّيتين نحو: كم كتابٍ ملكــــتَ! وكأيِّن من عِلم حَوَيْتَ! أو مضافا إلى (كم) الخبرية نحو: عُذْرَكم مقصرٍ قَبلتُ!

(وحكى الأخفش أنّه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة،نحو ملكت كــم غلام)[2]، ولا يجيزه ابن السراج.[3]

د- أن ينصبه جواب (أمّا)، وليس لجوابها منصوب مقدّم غـــيره، كقولـــه تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[4].

هـ - إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضرب،وقد جُعلـــــت ظاهرة خلاف الأصل واجبة هنا،ويتحتّم اتباعها، وذلك مراعاة لأصل آخر ففـــــي المواضع الثّلاثة الأولى، الأصل من هذه الأدوات أن يكون لها صدر الكلام وجوبـــا فلا يجوز تأخيرها، وفي الموضع الرابع ليكون المفعول به فاصلا بين (أمّا) وجوابهـــا، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه،، نحو: أمّا اليوم فافعل ما بدا لك.

وفي حالة تعدّد المفاعيل، فلبعضها الأصالة في التّقديم على بعض، وأصالـــة المفعول إمّا بكونه مبتدأ والآخر خبر، كما في باب ظنّ، أو بكونه فاعلا والآخـــر مفعولا، كما في باب أعطى، أو بكونه مُسَرّحاً أي مطلقا لم يتقيد بجارّ لفظـــا أو تقديرا، والآخر مقيّد بحرف جرّ لفظا أو تقديرا، كما في باب اختار فيتقدّم كـل من المبتدأ فى الأصل والفاعل معنى والمسرّح على غيره، والتّقديم في ذلك كلّه جــائز إلاّ أنّ هناك مواضع أربعة، يجب فيها تقديم أحد المفعولين على الآخر وهي:

1- الآية 80 من سورة غافر.

2- الهمع 10/3، نظرت في كتابه معاني القرآن للأخفش ولم أعثر فيه على رأيه هذا، ولعلّه مما نُسب إليه خطأ.

3 - الأصول 316/1.

4- الآية 9، 10 من سورة الضحى.

1- أن لا يؤمن اللّبس، فيجب تقديم ما حقّه التقّديم، وهو المفعول الأوّل نحو: ظننت سعيدا نجيبا، إن كان سعيدٌ هو المظنون أنه نجيبٌ، وإلاّ عكست.

2- أن يكون أحدهما اسما ظاهرا، والآخر ضميرا، فيجب تقديم ما هو ضمير، وتأخير ما هو ظاهر، نحو: (أعطيتك درهما) و(الدّرهمّ أعطيته سعيداً).

3- أن يكون أحدهما محصورا فيه الفعل فيجب تأخير المحصور سواء كان المفعول الأوّل أم الثّاني، نحو: ما أعطيت محمّداً إلاّ درهما، وما أعطيت الدّرهم إلاّ محمّدا.

4- أن يكون المفعول الأوّل مشتملا على ضمير يعود إلى المفعول الثّاني، فيجب تأخير الأوّل وتقديم الثّاني نحو قولهم: (اعْطِ القوسَ بَارِيَهَا)[1]، إذ لو قُدّم المفعول الأوّل لعاد الضّمير على متأخر لفظا ورتبة.

يُلحظ أيضا هذه المّرة أنّ أمن اللّبس هو الأصل المراعي من بين باقي الأصول، فلا يجوز مخالفته، كما رأينا في الموضع الأوّل، ومراعاة لأصول أخرى في الموضع الثّاني والثّالث والرّابع فقد خولف الأصل بمراعاة ترتيب المفاعيل.

وللمفعول مواضع يتحتّم فيها تأخيره، وذلك هو الأصل، لذا لم أعرض لها في هذا السّياق، إذ هذه الدراسة بصدد تتبّع ما خالف الأصل.

رابعا: الأصل أن يكون المفعول منصوباً وقد يجيء مرفوعا وقد عُرض هذا الموضوع في مبحث خلاف الأصل في الفاعل الذي سبق ذكره[2].

1- المثل في فصل المقال 298، مجمع الأمثال 19/2، واستشهد به في التخمير 419/4. وقد أنشد جزء بيت في قوله:

يا باريَ القوسِ بَرْياً ليس يحسنه لا يفسدنها واعطِ القوسَ باريها

ينظر ما سبق .

2- ينظر 33 من البحث.

المبحث الثالث

الحــال

الحـــــال

وصف فضلة نكرة يُذكر لبيان هيئة ما قبله، فاعلاً أو مفعولا، أو كليـــهما، نحو: أقبل الأستاذ مستبشراً، شربت الماء بارداً، وكلّمت محمّدا ماشيَيْن، أو تقـــوّي معناه، نحو: لا تظلم النّاس باغيًا.

أحكامها :

أوّلاً: الأصل في الحال أن تكون نكرة لا معرفة،لأنّ التّكـــرة أصـــل، ولأنّ المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور، ولا معنى للتّعريف حينها، فلو عُرّفت، وقـــع التّعريف ضائعا[1]، وكون الحال نكرة تقييد (لأنّها زيادة في الخــــبر والفـــائدة)[2]، (ولئلاّ تشتبه بالصّفة)[3]، (لأنّ الغالب كونها مشتقّة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها، لئلاّ يتوهّم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا، وحمل غـــيره عليـــه)[4] وارتـــأى الخوارزميّ، أنّ الحال استحقّت أن تكون نكرة لأنّها في الأصل خبر كان[5]، وقيـــل (لأنّها في المعنى خبر ثانٍ)[6].

وظاهـــرة خـــلاف الأصل تـــمثّلت في مجيء الحال بلفـــظ المعرفـــــــة ، وقد وقـــع في كلام بعـــض العرب ، إلاّ أنّـــه (مـــؤوّل بنكـــرة محافظـــةً علـــى ما استقـــرّ للحـــال من لزوم التّنـــكيـــر)[7]، وإنْ قـــال النّحـــاة القـــدامى[8]

1- ينظر شرح الرضى على الكافية 15/2، وينظر الكتاب 114/1، والكواكب الدرية 27/2.

2- الأصول 214/1، وينظر شرح ابن يعيش 57/2.

3- الكواكب الدرية 27/2، وينظر الأصول 214/1.

4- شرح التصريح 373/1.

5- ينظر التخمير 423/1، 432.

6- شرح ابن يعيش 62/2.

7- الكواكب الدرية 27/2.

8- ينظر الكتاب 114/1، والمقتضب 91/3، 150/4، 168، والأصول 214/1، وشرح ابن يعيش 55/2.

أنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة، فقد أجاز بعضهم مجيء الحال معرفـــة وهـــم علـــى فريقين:

- الفريق الأوّل (يونس[1] والبغداديّون)[2] أجـــازوا مجيء الحال معرفـــة، وقاسوا ذلك على نحو قولهم: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ)[3].

- الفريق الثّاني (الكوفيّون)[4] أجازوا مجيء الحال معرفة، إذا كان فيها معنى الشّرط، نحو قولهم: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فالمحسن والمسيء، حـــالان وصحّ مجيئهما بلفظ المعرفة، لتأوّلهما بالشّرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسنَ أفضـــلُ منه إذا أساء، فإن لم تتقدّر بالشّرط لم يصحّ تعريفها لفظا، فلا يقال عندهم: جـــاء عبد الله المحسن إذ لا يصحّ جاء عبد اللهُ أن أحسن.

وقد ردّ ابن عقيل على القولين(يونس والبغداديّين، والكوفيّين)بقوله: (وكِلا القولين ضعيف؛ أمّا أوّلهما فللفرق بين الخبر والحال، إذ السّكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتيّة، بخلاف الحال، والسّماع قليل مؤوّل.

أمّا ثانيهما فلاحتمال غير الحاليّة فيما ذكروه، وهو كون المحسن والمســـيء خبر كان مضمرة، أي إذا كان)[5].

وقد وردت الحال معرفة بأداة التّعريف مرّة، وبالعلميّـــــة مـــرّة أخـــرى. وبالمضاف مرّة ثالثة، ومن تعريفه بالأداة قول الشّاعر[6]:

1- يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمر بن العـــلاء سمـــع مـــن العرب، روى عنه سيبويه فأكثر ولد سنة 90 هـــ وتوفي 182. ينظر البغية 365/2.

2- ينظر الارتشاف 337/2، وشرح التصريح 374/1، والهمع 18/4.

3- ورد في الكتاب 398/1، والمساعد11/2، وشرح التصريح 374/1، والهمع 18/4.

4- شرح التصريح 374/1.

5- المساعد 11/1.

6- البيت من الوافرللبيد العامري ديوانه 86، والكتاب 372/1، وأساس البلاغة (نغـــص) 644، والـــدر المصون 419/7، 343/10، والمساعد 11/2.

فأرسلها العراك وكم يذدها   وكم يشفق على نغص الدخال

حيث نصب (العراك) على الحال وهو بلفظ المعرفة، وقد جعله الشيخ خالد الأزهريّ مما وقع فيه الشذوذ، بل شذوذان، بكون الحال مصدرا، أوّلا وبكونه معرفة ثانياً[1]. وكذا الأمر عند ابن يعيش أنّ (ذلك شاذّ لا يقاس عليه، وإنّما جاز هذا الاتّساع في المصادر، لأنّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصّفات...)[2] فأولّها بمعتركة، وعن اقتران المصدر باللاّم قال: (والتّحقيق أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها وإنّما التّقدير أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل المضارع موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، ويقال: أورد إبلَه العراك إذا أوردها جميعا الماء)[3].

وكذا رأى الأنباريّ إذ يقول (وإنّما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع، لأنّ في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أنّ هذه الألفاظ شاذّة لا يُقاس عليها، فكذلك كلّ ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللاّم في موضع الحال، فإنه شاذّ لا يقاس عليه)[4].

ومن النّحاة من أوّل الحال بالنّكرة أي معتركة ، ومنهم من قدّر الحال أي أرسلها تعترك الاعتراك ، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال[5] ، كما ارتآه ابن الشجريّ[6].

1- ينظر شرح التصريح 373/1.

2- شرح المفصل 62/2.

3- شرح ابن يعيش 62/2، 63.

4- الإنصاف 827، 828.

5- ينظر شرح التصريح 374/1،وعبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب 372/1، وإميل يعقوب في المعجم المفصل 743/2.

6- ابن الشجري هو هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات كان أوحد زمانه في علم العربية، قرأ على ابن فضّال والخطيب التبريزي وابن طباطبا العلوي، أخذ عنه التاج الكندي ، له عدة تصانيف أهمها الأمالي، مولده ببغداد 450 ومات 540. ينظر البغية 324/2.

ومن الشّواهد قولهم: (مَرَرْتُ بِهِم الجَمَّاءَ الغفيرَ)[1]؛ أي جميعا أو بجماعتهم وأل زائدة.

وقد قُرِئ[2] قوله تعالى: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[3] وهي مؤوّلة على زيادة اللاّم، بمعنى ذليلاً، كأنّك قلت:لَيخرجنّ العزيزُ منها ذليلاً[4]، أو ليصيرنّ العزيز ذليلا، حكاه الخليل في كتاب العين[5].

وقد نقل أبو جعفر النّحّاس[6] توجيهات النّحاة لإعراب هذه الآية، وآرائهم في تعريف الحال وتنكيره: ثم علّق بقوله (وهي أشياء شاذّة لا يجوز أن يُحمل القرآن عليها إلاّ أنّ علي بن سليمان قال:يجوز أن يكون (لَيُخرجَنَّ) تعمل عمل لتكوننّ فيكون خبره معرفة، والأعزّ والعزيز واحد أي القويّ الأمين المنيع)[7].

وورد من الحال معرفة، ما هو علم، ومنه قولهم (جَاءَتْ الخَيلُ بَدَادِ)[8]، وبداد علم جنس فأُوّل بمتبدّدة.

ومنه قول الشاعر[9]:

1- المثل في الجمهرة 316/1 بلفظ (جاءوا جما غفيراً وغفيرةً) وباللفظ المستشهد به في سفر السعادة وسفير الإفادة 657 المساعد 11/2 ، وشرح التصريح 373/1 ، والهمع 185/3 .

2- القراءة شاذة حكاها الخليل. ينظر مختصر شواذ ابن خالوية 157، والبحر المحيط 183/10.

3- الآية 8 من سورة المنافقون.

4- معاني القرآن للفراء 160/3.

5- ينظر مختصر ابن خالويه 157، 158.

6- أحمد محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر من أهل الفضل الشائع، رحل إلى بغداد، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي وغيره، له مصنفات كثيرة منها إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وشرح المفضليات ت338. البغية 362/1.

7- إعراب القرآن 436/4.

8- القول في المساعد 13/2، والهمع 20/4 .

9- البيت من الوافر للمتلمس ديوانه 167، والكتاب 276/3، وشرح ابن يعيش 55/4، والخزانة 339/6، 341.

جَمَادِ لَهَا جَمَادِ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادِ

فقوله جماد وحماد، علمان للجمود والحمد معدولين عن اسمين مؤنّثين سمّيا بهما كالجمدة والحمدة،ويقال للبخيل جماد له أي لازال جامد الحال، والضّمير في لها يعود على القرينة أي أجمد خيرها.

ووردت أحوال معرفةً، بالمضاف، نحو قولك: طلبته جهدي وطاقتي ووحدي، أي جاهدا ومطيقا ومنفرداً، وقولهم (تَفَرَّقوا أيادي سبأ)[1] فأوّل بتقدير (مثل) أو (تبدّدا لابقاء معه) وقولهم (رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بدْئِهِ)[2] أي عائدا والمعنى رجع عائدا فورا، أي في الحال أو رجع على الطّريق نفسه.

ومن وقوع الحال معرفة ما ارتآه الحجازيّون[3] في العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدّم نحو: مررت بالقوم ثلاثتَهم وأربعتَهم وخمستَهم... وهكذا إلى العشرة بالنّصب، وتأويله عند سيبويه[4] أنّه في موضع مصدر، وضع موضع الحال، أي مثلّثاً أو مُخمّسا لهم.

وبنو تميم[5] يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيدًا، فيقولون: قام القوم ثلاثتُهم بالرفع، ورأيت القوم ثلاثتَهم بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثتِهم بالجرّ.

ومن النّحاة من يرى أنّ الأحوال المذكورة ليست معارف، لأنّ (وحد) و(عود) ألفاظ مبهمة لا تكتسب التّعريف، وأنّ أل زائدة في الأحوال الباقية المبدوءة بها، وضعّف[6] الأستاذ عبّاس حسن هذا الرّأي، والصّواب ما قالوه، كما

1- القول في المساعد 12/2، والهمع 19/1.

2- القول في الكتاب 391/1، والإنصاف 823، وعمدة الحافظ 446، وشرح التصريح 373/1.

3- ينظر الكتاب 373/1، 374، المساعد 12/2، والهمع 19/4.

4- ينظر الكتاب 374/1.

5- ينظر الحاشية رقم (3).

6- ينظر النحو الوافي 276/2.

ذكر الأهدل[1] (ولا يبعد أن يكون الشّيء بلفظ المعرفة ومعناه النّكرة،بدليل قولهم مررت برجل مثلك، فإن (مثلك) صورته صورة المعرفة، لأنّه مضاف إلى الضمير، وهو نكرة في المعنى،لأنّه لا يتعرّف بالمضاف، قال الزمخشري ومن ذلك مررت بهم الجمّاء الغفير، فإنه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال،كـ(جاؤوا قَضَّهُم بقضيضهم)[2] على أحد استعماليه[3].

ورفض الزمخشري ما ذهب إليه يونس من أنّ الجمّاء الغفير اسم لا في موضع مصدر،وأن الألف واللّام في نيّة الطّرح، وردّ الزمخشري أنّ هذا غير سديد، إذ لا يجوز نصب مررت به القائم، على الحال وتنوى بالألف واللّام الطّرح[4]....

ثانيا: الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة، لأنّ صاحب الحال (محكوم عليه بالحال وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأنّ الحكم على المجهول لا يفيد غالبا)[5].

وظاهرة خلاف الأصل تمثّلت في مجيء صاحب الحال نكرة، وذلك جائز في الضّرورة ،كما يُفهم من نصّ سيبويه،إذ يقول: (وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في الكلام)[6] كما استحسن قولهم: (فيها قائمًا رَجُلٌ)[7].

وعند ابن يعيش أن (تنكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه)[8].

1- محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي، صنف الكواكب الدرية، وغيرها، توفي 1298هـ، ينظر نيل الوطر للصنعاني 224/2، والأعلام 19/6.

2- القول في المساعد 13/2.

3- الكواكب الدرية 28/2 وينظر المساعد 13/2.

4- ينظر شرح ابن يعيش 63/2.

5- شرح المكودي 174/1، وشرح التصريح 375/1.

6- الكتاب 124/2، وينظر 125، وهذا ما فهمه الصيمري. ينظر التبصرة والتذكرة 299/1.

7- الكتاب 124/2 ، 125 .

8- شرح المفصل 63/2.

والشّواهد كثيرة على هذه الظّاهرة، ومنها استنبطت المسوّغات التي تُجيز مجيء صاحب الحال نكرة، وهي:

أ-أن يتأخّر صاحب الحال عن الحال، وذلك لأنّه لا يجوز تقديم الصّفة على الموصوف؛ لأنّها تجرى مجرى الصّلة في الإيضاح، لذلك يُعدل إلى النّصب على الحال، وإن يكن الحال من النّكرة قبيحا، فإنّ تقديم الصّفة على الموصوف أقبح، فاضطرّ إلى أحسن القبيحين ونصب الحال وصاحبه نكرة[1].

ومن شواهد هذه الظّاهرة، قول الشاعر[2]:

وَبِالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ   شُحُوبٌ وَإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

فصاحب الحال (شحوب) نكرة و(بيِّناً) منصوب على الحال، وأصله شحوب بيِّن، وقد سوّغ وقوع صاحب الحال نكرة تقدّم الحال عليها.

ومثله قول الشاعر[3]:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ   يَلُوحُ كَأَنَّهُ وَشَمُ

نصب (موحشا) على الحال، وصاحبها (طلل) نكرة،وسوّغ ذلك تقدّم الحال عليها، وأصله (طلل موحش) والنّعت ممتنع تقديمه فصار حالا.

وقول الآخر[4]:

1- ينظر ابن يعيش 4/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 123/2، وشرح ابن عقيل 257/2، والمساعد 18/2، وحاشية المكودي 174/1.

3- البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ملحق ديوانه من الأبيات المنسوبة 506 وفيه (خلل) مكان (وشم)، ومن الأبيات المنسوبة 536 برواية:

لمية موحش طلل قديم   عفاه كل اسحم مستديم

في الكتاب 123/2، والخصائص 492/2، والتبصرة والتذكرة 499/1.

4- البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه 1024، والكتاب 123/2، وشرح ابن يعيش 64/2، والمساعد 19/2.

وَتَحْتَ العَوَالِي فِي القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ

حيث نصب (مستظلّةً) على الحال وصاحبها نكرة (ظباء)، وسوّغ ذلك تقدّم الحال،وأصله (ظباء مستظلّة) فلمّا صارت متقدّمة، امتنعت أن تكون نعتا؛ لأنّ النعّت لا يتقدّم على منعوته.

وقوله[1]:

وَمَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لاَئِمٌ وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

حيث جاءت الحال (مثلَها) وصاحبها نكرة (لائمّ)، والّذي سوّغ ذلك تأخّر صاحب الحال عنها.

وما عُدّ مخالفاً للأصل من الشّواهد، فإنّه ينبّهنا إلى أنّ فيه مراعاة لأصل آخر، فمجيء الحال من النّكرة خلاف للأصل، إلاّ أنّه أخفّ من تقدّم الصّفة على الموصوف.

ومذهب الجمهور أنّه لا خلاف للأصل فيما تقدّم من الشّواهد،لأنّ صاحب الحال عندهم ليس بنكرة، وإنّما هو الضّمير المعرفة، وابن جنّي يستنكر هذا المذهب، ويُعجَب بما ذهب إليه سيبويه من (أنّه حال من النّكرة و لم يحمله على الضّمير في الظّرف. أفيحسن بأحد أن يدّعى على أحد متوسّطينا أن يخفى هذا الموضع عليه فضلاً عن المشهود له بالفضل، سيبويه)[2].

ب-أن يتخصّص صاحب الحال، إمّا بوصف،نحو ما قرئ[3] في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا﴾[4] فمصدّقا حال مؤكّدة، لقوله (كتاب) وهو نكرة، إلاّ أنّها تخصص بالوصف بقوله ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل 257/2، والمقاصد النحوية 213/3.

2- الخصائص 492/2.

3- قراءة النصب شاذة وهي قراءة أبّي، وابن أبي عبلة ونسبها ابن خالويه لابن مسعود. ينظر مختصر الشواذ 15، وتفسير القرطبي 26/2، وتفسير الرازي 164/3 .

4- الآية 88 من سورة البقرة.

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾[1] أو بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[2] أو بمعمول، نحو قولنا (سررت بطالب علم نشيطا). أو بعطف معرفة عليها نحو: ذهب فريق ومحمد سريعين.

جـ-أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام؛ (وذلك لأنّه يصير المنكّر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا،فلا يبقى إبهام)[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ ولَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[4] فقوله عزّ وجلّ: ﴿لها كِتَابٌ﴾ جملة في موضع الحال من (قرية) لسبقه بنفي، ولا تكون (قرية) نعتا لوجود (الواو) و(إلاّ) ولا يفصل بين النعت ومنعوته بهما.

وقول الشاعر[5]:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمىً وَاقِيًا ... وَلا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

حيث جاء (واقيا) و(باقيا) حالين منصوبين من النكرتين (موتٍ)، و(أحدٍ)، وسوّغ ذلك سبقهما بنفي.

وقوله[6]:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

حيث جاء (متخوّفا) حالا من النكرة (أحدٌ)،والذي سوّغ ذلك، وقوع هذه النكرة بعد نفي.

1- الآيتان 3، 4 من سورة الدخان.

2- الآية 9 من سورة فصلت.

3- شرح الرضي 23/2.

4- الآية 4 من سورة الحجر.

5- البيت من السريع بلا نسبة في شرح ابن عقيل 260/2، والمساعد 17/2، وشرح الأشموني 247.

6- البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة، وشرح ابن عقيل 262/2، والمساعد 18/2، وشرح الأشموني 247، والدرر 200/1.

وقوله[1]:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا؟

حيث وقع (باقيا) حالاً من النكّرة (عيش)،ومسوّغ ذلك وقوعها بعد استفهام إنكاريّ يؤدّي معنى النفّي.

د-أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو قوله تعالى:﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[2] فجملة ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ جملة حاليّة،لأنّ الواو ترفع النّعتيّة.

هـ-أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل لجمودها فلا يتبادر الذّهن إلى النّعتية، نحو قولك: هذا خاتم ذهباً، وقد صرّح سيبويه بقوله: (أنّك تقول: هذا خاتمك حديدا ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشّيء حسنا إذا كان خبرا قبيحا إذا كان صفة)[3]. ونقل المبرّد عن سيبويه أنّه قال: (لا تقول على النعّت: هذا خاتمٌ حديدٌ إلاّ مستكرها. إلاّ أن تريد البدل؛ وذلك أنّ حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهر. فلا يُنعت بها؛ لأنّ النعّت تحلية. وإنّما يكون نعتا مستكرها إذا أردت التّمثيل)[4].

وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ له، وهو قليل، ومن ذلك ما حكاه[5] سيبويه من قولهم (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ) وقولهم (عَلَيْهِ مائةٌ بيضاً) وأجاز

1- البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح ابن عقيل 261/2، والمساعد 18/2، وشرح الأشموني 247، والتصريح 77/1، والدرر 201/1.

2- الآية 258 من سورة البقرة، والآية 41 من سورة الكهف.

3- الكتاب 396/1.

4- المقتضب 272/3.

5- الكتاب 112/2.

(فيها رجلٌ قائماً) وفي الحديث : ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّم قَاعِدًا وصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً))[1].

ثالثا: الأصل في الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى، ولذا جاز قولك: جاء محمّد مبتسما، وامتنع (جاء عليّ ضحكاً)،لأنّ المصدر يباين الذّات بخلاف الوصف. وظاهرة خلاف الأصل تمثّلت في مجيء المصادر أحوالا بقلّة في المعارف[2]، نحو (آمنت بالله وحده) و(أرسلها العراك)،وبكثرة في النّكرات، نحو: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[3]، وقوله:﴿ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[4]، وقولك:طلع بغتة، وسعى ركضا، وقتله صبرا، وذلك كلّه على التّأويل بالوصف، فكما ينوب اسم الفاعل عن المصدر، حمل المصدر على اسم الفاعل[5]، فَمِنْ حَمْلِ اسم الفاعل على المصدر، قوله[6]:

عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

يقول المبرّد (إنّما أراد: لا أشتم، ولا يخرج من فِيّ زور كلام؛ فأراد ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه، وهذا قول عامّة النحويّين)[7]، و لم يقل المبرّد كلّ النحويّين لأنّ في المسألة خلافاً[8].

1- الحديث في كتاب البخاري بحاشية الندى باب المرضي 5/4 بلفظ ((فصلى بهم جالسا فجعلوا يصلون قياما)) واستشهد به في شرح الأشموني 248 كما هو بالمتن.

2- ينظر حاشية الخضري 214/1، والدر المصون 419/7.

3- الآية 259 من سورة البقرة.

4- الآية 55 من سورة الأعراف.

5- ينظر المقتضب 269/3، 313/4، والتخمير 429/1.

6- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 539، والكتاب 346/1، والمقتضب 269/3، 313/4، والتخمير 429/1.

7- المقتضب 269/3.

8- ينظر الكتاب 346/1.

فعيسى بن عمر[1] كان يجعل (خارجا) حالاً، ولا يذكر ما عاهد عليـــه، ولكنّه يقول: عاهدت ربّي وأنا غير خارج مِن فِيّ زور كلام[2]، وأجاز سـيبويه[3] توجيه عيسى بن عمر حين حمله على النّفي، فقبل هذا البيت قوله[4]:

أَلَـمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَأَنَّنِي لَبَيْنَ رِتَـاجٍ قَائِمـاً، وَمَقَـامِ

وقيل[5] مفعول مطلق لما قبله، كما ارتأى الأخفش والمبرّد، وجملة الفعـــل وفاعله حال، وغلّطهما ابن مالك[6]؛ لأنّه إن كان الدّليل على الفعل المضمر نفـــس المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كلّ مصدر له فعل، ولا يقتصرون على السّماع، ولا يمكن أن يفسّره الفعل الأوّل؛لأنّ القتل لا يدّل على الصّــبر في نحـــو قتلته صبرا.

وقيل[7] هي أحوال على حذف مضاف أي ذا فجأة، وذا صبر، وقيل هـــي مصادر على حذف مضاف مقدّر من لفظ الفعل أي لقاء فجأة، وســـير عَـــدْوٍ، واختاره ابن هشام.

ومذهب سيبويه والجمهور[8] أنّ هذا المصدر نفسه حال، وأنّه على التّـأويل بالمشتقّ، وعندهم أنّ القياس عليه غير سائغ.

ومذهب الكوفيين[9] أنّ الحال منصوب على المصدريّة، والناصّب له عندهم الفعل المذكور.

1- عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الخليل وسيبويه، من مصنفاته الإكمال والجامع في النحو توفي 149 وقيل 105. البغية 238/2.

2- المقتضب 313/4.

3- ينظر الكتاب 346/1.

4- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 539، والكتاب 346/1،، والمقتضب 313/4.

5- ينظر المقتضب 234/3، التسهيل 328/2، المساعد 13/2، والهمع 15/4.

6- شـرح التسهيل 328/2 .

7- ينظر الارتشاف 343/2.

8- ينظر شرح ابن عقيل 253/2، والهمع 15/4.

9- ينظر شرح ابن عقيل 254/2.

واختلف العلماء في إجازة القياس على مجيء الحال مصدرا نكرة، وعـــدم مجيئه، فالمبرّد[1] يجيزه إذا كان المصدر نوعا من الفعل،نحو أتانا بطيئاً،ويمنعه إذا كـان المصدر ليس نوعا،فلا يقال: جاء ضحكاً وبكاءً.

والرضيّ يرى رأْيَ سيبويه فيقول: (إنّه لا قياس في شئ من المصادر يقــع حالا، بل يُقتصر على ما سمع منها، نحو قتلته صبرا، ولقيته فجأةً وعياناً، وكلّمتــه مشافهة وأتيته ركضا أو عدواً، أو مشياً)[2].

أمّا ابن مالك[3] فقد أجاز القياس على ثلاثة أنواع من المصدر النّكرة وهي:

أ-المصدر الدّالّ على بلوغ الشّيء حسنا أو قبحا، وهو الواقع بعــد اســم مقترن بـــ(أل) الدّالّة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهـــم: (أنت الرّجل علماً)، وأجاز ابن مالك أن تقيس على ذلك قولك: لأنت الرّجل فضـــلاً ومـــروءةً، وأن تقول: أنت الصّديق نصيحة وإخلاصاً، وعند أبي حيّان أنّ هـــذا النصّـــب علـــى التمّييز، كأنّه قال: أنت الكامل علما أي علمه[4].

ب-أن يقع بعد خبر شُبِّه به مبتدؤه، نحو قولهـــم (أنتَ زُهَيْرٌ شِعْراً، وحَاتِمٌ جُوداً، والأَحْنَفُ حلماً، ويوسُفُ حُسْناً) أي أنت مثل زهير في حال شعر، ومثل حاتم في حال جود...ألخ ومن هذا القبيل قول الشّاعر[5]:

تُخبِّرنــا بــأنّكَ أحْــوَذِيٌّ وأنــتَ البَلْسَكَاءُ بنا لُصُوقــاً

أي أنت مثل البلسكاء في حال اللّصوق.

1- ينظر المقتضب 234/3، ومنقول في شرح الرضى 39/2، والمساعد 14/2.

2- شرح الرضى 38/2.

3- ينظر التسهيل 328/2.

4- ينظر الارتشاف 343/2، والهمع 15/4.

5- البيت من الوافر لأبي العميثل في شرح التسهيل 329/2، البَلْسَكاء: نبت يَنْشَب في الثياب فلا يفارقها. ينظر القاموس المحيط (بلسكاء) 1206.

وجعل أبو حيّان (التّمييز فيه أظهر إذ هو على تقدير (مثل) محذوفة، وقد نصّوا على التّمييز في قولك: زيد القمرُ حُسْناً)[1].

جـ-كلّ تركيب وقع فيه المصدر المنكّر-الحال-بعد (أمّا) في مقام قصد فيه الرّدّ على من وصف شخصاً بوصفين أحدهما دون الآخر نحو (أمّا علماً فعالم)[2] فعند سيبويه[3] المصدر بعد أمّا حالا بتأويله بالمشتقّ، والعامل فيه فعل الشّرط المحذوف، وصاحب الحال هو الفاعل والتّقدير: مهما يذكره إنسانٌ في علم فالمذكور عالم، كأنّه منكر ما وصفه به من غير العلم، والحال على هذا مؤكّدة، أمّا إن كان المصدر معرفة فهو مفعول له، لتعذّر الحال بالتّعريف والمصدر.

وفي هذا التّركيب خلاف[4]:

1- فبعضهم يعرب (علماً) مفعولاً به بفعل الشّرط المقدّر، فيقدّر متعدّيا على حسب المعنى، وهذا مذهب الكوفيّين،واختاره السّيرافي وابن مالك عنده أنّ (هذا القول أولى بالصّواب وأحقّ ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنّه لا يخرج فيه شيءٌ عن أصله، إذ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله، ووضعه موضع اسم الفاعل ولأنّه ورد فيما ليس مصدرا. سُمع: (أمّا قريشا فأنا أفضلها، وأمّا العبيد فذو عبيد))[5].

2- وذهب الأخفش إلى أنّ المصدر معرفة أو نكرة فهو مفعول مطلق مؤكّد لناصبه، وهو (عالم) المؤخّر، لزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول به في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[6] والأصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر.

1- ينظر الارتشاف 344/2.

2- القول في الكتاب 384/1، وشرح التصريح 374/1.

3- ينظر الكتاب 384/1.

4- ينظر شرح التسهيل 331:328/2، والمساعد 15/2، والهمع 16/4، 17.

5- ينظر شرح التسهيل 330/2، والارتشاف 246/2.

6- الآية 9 من سورة الضحى.

3- ولغة[1] بني تميم في المصدر بعد أمّا رفعها جائز، مع ترجيح النّصب، أمّا المعرفة فيوجبون رفعها.

ولغة الحجازيّين جواز رفع المصدر المعرفة بعد أمّا ونصبها، ويلتزمون النّصب في النّكرة.

وأعود من الخلاف في إعراب المصدر إلى الخلاف في القياس عليه،لأردّد ما قاله عبّاس حسن-عليه الرّحمة-: (قد ورد-بكثرة-في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصّريح المنكّر حالا؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحقّقين،وهو رأي-فوق صحّته-فيه تيسير وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلا يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدّة أنواع من التّأويل بغير داعٍ؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقّها الذّي يبيح القياس)[2].

ومرّة أخرى يعلّق على حصر ابن مالك قياس المصادر في ثلاثة أنواع ويقول: (والحقّ أنه لا داعي لشيء من التّقييد والحصر في هذا كلّه. فالقياس مباح على كلّ ما سلف وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللّغويّ الّذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة 1971م وسجله بين قراراته النّهائيّة التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث)[3].

رابعا: الأصل في الحال أن يتأخّر عن عامله، فرتبة المعمول بعد رتبة العامل، وظاهره خلاف الأصل تتمثّل في جوار التّقديم مرّة، ووجوبه مرّة أخرى، وبهذا يكون للحال مع عامله ثلاث حالات وهي:

أ-وجوب التّأخير والتزام الأصل، ويكون في عدّة مواضع، ذكرها ابن مالك في شرح التسّهيل بقوله: (ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرّف أو

1- ينظر الكتاب 384/1، والمساعد 15/2.

2- النحو الوافي 372/2.

3- النحو الوافي 373/2.

صلة لـــ(أل)، أو حرفا مصدريا، أو مصدرا مقدّرا بحرف مصدريّ، أو مقرونا بلام الابتداء، أو القسم، أو جامد ضُمّن معنى المشتق، أو أفعـــل التّفضيـــل أو مفـــهمُ تَشبيهٍ)[1].

ويُمَثّل لما سبق على نحو هذا الترتيب: ما أحسن الطفل مبتســـماً، ونـــزال مسرعاً، والنّاجح هو الطّالب نشيطاً، ويسرّني أن تذاكر مجتهدا، ويعجبني ســـفرك غازيا للعدوّ، وإنّي لأستمع واعياً، ولأثابرنّ مجتهدا، وما أبرعك رسّـــاماً، ومحمـــد أكرم النّاس خلقاً، وكأّن خالداً فقيراً غنيٌّ.

ويضاف لما ذكر من المواضع أن تكون الحال مؤكّدة لعاملها نحو: تبسّـــم الصّديق ضاحكا، وأن تكون جملة مقترنة بالواو على الأصحّ. نحو جئت والشّـــمسُ طالعةً.

فإذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجرورا، ففي جواز تقديم الحال على الجملـــة الّتي منها الظرف والمجرور أقوال[2] ، وهي :

1- المنع مطلقا، ارتضاه السّيوطي وحكى فيه عن ابن طاهر الاتفاق، فـــلا يقال قائما في الدار زيد.

2- الجواز وعليه الأخفش[3] مستدلاً بقراءة[4]﴿والسّمَوَاتُ مَطْوِيّاتٍ بيمينه﴾[5].

3- التفّصيل بجواز تقديم الحال ظرفاً نحو قولـــه تعـــالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[6] فـــ(هنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير (لله) الّذي هـــو خـــبر (الولاية)، ومنع التقديم في غير الظّرف، وعلى هذا الرّأي ابن برهان .

1- شرح التسهيل 343/2.

2- ينظر الهمع 32/4.

3- شرح ابن عقيل 273/2، وشرح المكودى بحاشية الملّويّ 90 لم أعثر عليه في كتابه معاني القرآن، وقـــد ورد في شرح الأشموني 252.

4- قراءة عيسى والجحدري ينظر البحر 221/9.

5- الآية 64 من سورة الزمر.

6- الآية 43 من سورة الكهف.

وفي توسّط الحال بأن يُقدّم على العامل دون المبتدأ أقوال[1]:

1- الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيد متّكئاً في الدّار، وزيد عند هند في بستانها.

2- المنع مطلقا لضعف العامل، وعليه الجمهور، وعند[2] ابن عقيل وابن هشام؛ أنّه يقع بندرة وبقلّة، وصحّحه أبو حيّان[3]، ورُدّ بالسماع قوله تعالى: ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة من كسر التّاء وقراءة بعضهم[4] ﴿مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ الأنعامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[5]. تُقرأ (خالصةً) بالتّأنيث والنصّب على الحال، والعامل فيها ما في بطونها من معنى الاستقرار، والخبر لذكورنا، ولا يعمل في الحال،لأنّه لا يتصّرف،وأجازه الأخفش[6].

ومنعه الزمخشري أيضا إذ يعلّق على قراءة[7] قوله تعالى:﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾[8] بقوله : (قرئ كُلاًّ بالنصب على التّأكيد لاسم إن، وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه...فإنْ قلت هل يجوز أن يكون (كلا) حالا قد عمل فيها (فيها)؟ قلت: لا، لأنّ الظرف لا يعمل في الحال متقدّمة، كما يعمل الظرف متقدّما، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول:قائما في الدار زيد)[9].

1- ينظر شرح الأشموني 252/1، والهمع 33/4.

2- ينظر شرح ابن عقيل 272/2، وأوضح المسالك 94/2.

3- ينظر الارتشاف 348/2.

4- قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير، ينظر البحر 660/4، وقراءة الحسن في أوضح المسالك 95/2.

5- الآية 140 من سورة الأنعام.

6- التبيين للعكبري 262/1.

7- القراءة لابن السميفع، وعيسى وابن عمر، الكشاف 430/3، تفسير القرطبي 321/15، معجم القراءات 291/4.

8- الآية 48 من سورة غافر.

9- الكشاف 430/3.

وقوله[1]:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ   لديكُـمْ، فَلَمْ يَعْدَمْ وِلاَءً وَلاَ نَصْرَا

حيث وقع (بادي ذلّة) حالاً من الضمير المجرور بالظّرف، وهو (كـم) في (لديكم) وتقدّم عليه، وهو شاذ عند الجمهور، وتبعهم ابن عقيل، وابن هشام اللّذين ارتأيا (أنّ البيت ضرورة، وأنّ (خالصة) و(مطويات) معمولان لصلة (ما) ولـ(قبضته)، وأنّ (السّموات) عطف على ضمير مستتر في قبضته؛ لأنّها بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال،لا عاملها)[2]، ولو جعلت (بادي ذلّة) حالاً من (هو) على رأي سيبويه،لم يكن في البيت شاهد لهم على ما ذهبوا إليه[3].

3- الجواز إن كانت الحال أيضا ظرفا، أو مجرورا، والمنع في غير ذلك.

4- الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو: أنت قائما في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر وعليه الكوفيّون[4].

واختار ابن مالك: أنّه إن كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسّط، أمّا إذا كانت ظرفا أو مجرورا جاز التوسّط بقوّة.

ومحل الخلاف فيها إذا تقدّم المبتدأ، فإن تأخّر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف، نحو: في الدار عندك زيد، وفي الدار قائما زيد.

ب-جواز التّأخير والتّقديم، (وذلك لأنّ الحال تنزل من صاحبها منزلة الخبر، فالأصل فيها التأخير كالخبر، ويجوز التقديم)، وذلك إذا كان العامل فعلا متصرفا، أو صفة مشبهة باسم الفاعل المتصرف، نحو: أقبل الأستاذ مسرورا،

1- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 94/2، والمساعد 32/2، والمقاصد 172/3، وشرح الأشموني 252.

2- أوضح المسالك 95/2، 96.

3- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 95/2.

4- ينظر شرح الأشموني 252/1.

وفي المثل (شَتّى يَؤُوبُ الحَلَبَة)[1] وكقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[2] فقد انتصب (خشّعا) على الحال من ضمير (يخرجون) وجاز تقدّمه على عامله نحو: الطالب مقبل على الدّرس نشيطا، ونحو قول الشاعر[3]:

ضَاحِكاً ما قَبَّلْتُهَا حِينَ قَالُوا   نَقَضُوا صَكَّهَا، ورُدَّتَ عَلَيَّا

فـ(ضاحكا) حال تقدّمت على عامله (قبّلتها) و(ما) زائدة، ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأنّ ما النافية لها صدر الكلام، وتقدّمت الأحوال هنا لأغراض بلاغية وتخصيصا لها دون غيرها من الأحوال.

جـ-وجوب تقديم الحال على عامله، وذلك ما يمثّل ظاهرة خلاف الأصل، ويكون ذلك في ثلاثة مواضع وهي:

1- إذا كان لها صدر الكلام نحو: كيف أقبل محمد؟.

2- أن يكون العامل فيها اسم تفضيل عاملا في حالتين، فُضِّل صاحب إحداهما على الأخرى، فيقدّم الحال التي للمفضَّل نحو: الكريم فقيرا، أجود من البخيل غنيّا، أو كان صاحبها واحدا في المعنى، مفضَّلا على نفسه في حالة دون أخرى، نحو: الكتابُ مطبوعا أنفعُ منه مخطوطا.

3- أن يكون العامل فيها معنى التّشبيه، دون أحرفه، فاعلا في حالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى، نحو قولك: محمد غاضبا كسعيد مسرورا، ومنه قول الشاعر[4]:

1- المستقصى 127/1،ومجمع الأمثال للميداني 358/1، وشتى في موضع الحال، أي يؤوب الحلبة متفرقين، وشتى فعلى، من شت يشت إذا تفرق.

2- الآية 7 من سورة القمر.

3- البيت من الخفيف بلا نسبة في المقتضب 170/4، وبلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم بين النظر والتطبيق رسالة دكتوراه مخطوطة إعداد: د. علي أبو القاسم عون 97/1.

4- البيت من المتقارب بلا نسبة في سفير السعادة 570، والمغني 439، والمساعد 31/2، وشرح شواهد المغني 844.

تـعَيِّـرُنَـا أَنَّـنَـا عَـالَـةٌ   ونَحْنُ صَعَاليكَ، أَنْتُمُ مُلُوكَـا

حيث قدّم الحال، وهو قوله (صعاليك) على العامل المضمّن تشبيها وهـو قوله (أنتم) لما فيه من معنى التشبيه،والمعنى أي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثلاً وأقام المضاف مقامه مضمّنا معناه، وقيل (والصّحيح أنّ النصب بمقدّر أي إذا كنت فذّاً... وإذا كنّا صعاليك)[1].

أو تشبيه صاحبها الواحد في حالة بنفسه في حالة أخرى نحو: خالد سعيداً مثله مهموما، وقول السّيد عليّ رضي الله عنه لأنصاره، وهم يعرضون عليه الخلافة أوّل الأمر: (أَنَا لَكُمْ وَزِيرًا، خَيْرٌ لَكُم مِنِّيَ أَمِيراً)[2].

خامسا: الأصل في الحال أن تتأخّر عن صاحبها، إلاّ أنّنا نجد لها مع صاحبها ثلاثة أحوال:

أ-جواز التّأخّر عنه والتّقدم، نحو: أقبل مبتسما الأستاذُ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا بحرف جر زائد أم أصليّ، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا   صَوْبُ الرَّبِيعِ ودِيمَةٌ تَهْمِي

فتقدّم الحال (غيرَ مفسدها) على صاحبها (صوبُ الرّبيع) المرفوع وهو جائز، واستشهد به البيانيّون[4] على أنّ (غير مفسدها) تتميم للمعنى، واحتراس للدّيار من الفساد بكثرة المطر.

1- المساعد 31/2.

2- نهج البلاغة 136.

3- البيت من الكامل لطرفة بن العبد ديوانه 97، الهمع 25/4، ومعاهد التنصيص 362/1.

4- ينظر معاهد التنصيص 362/1، والمعجم المفصل 947.

وقوله[1]:

وصَلَتْ ولـمْ أصرِمْ مُسبِّين أُسْرَتي   واعتَبْتُهُمْ حتّى يُلاقُوا وَلاَئِيَا

حيث قدّم الحال (مسبّين) على صاحبها المنصوب (أسرتي)، وهذا جائز.

ونحو: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[2] وهذا هو الأصحّ في الجميع، كما ذكر السّيوطي[3] (إلاّ أنّ أكثر النحويّين ومنهم البصريّون، منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء أكان ظاهرا أم ضميرا، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهندٍ، ومررت ضاحكاً بك، وتأوّلوا الآية بأنّ (كافّة) حال من الكافِ في (أرسلناك)[4]).

ومع كثرة الشّواهد على هذه الظّاهرة، فقد أُوّل منها ما أُوّل،وعلّق على باقيها (والحقّ أنّ جواز ذلك مخصوص بالشّعر، وحمل الآية على أنّ (كافّة) حال من الكاف، والتّاء للمبالغة لا للتّأنيث، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع)[5] وردّ عليه السّيوطيّ أنّ الأمر (ليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقا الفارسيّ، وابن كيسان، وابن برهان، وصحّحه ابن مالك)[6] فجاز تقديمه قياسيا عند ابن كيسان لأنّ (العامل فيه الفعل في الحقيقة)[7] وابن مالك يقول فيه (وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصحّ،لا ممتنع)[8] وهذا هو الأفضل لورود أمثلة

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 747، والهمع 25/4، والدرر 201/1.

2- الآية 28 من سورة سبأ.

3- الهمع 25/4.

4- ينظر الهمع 26/4.

5- شرح الأشموني 249/1.

6- الهمع 26/4، وشرح ابن عقيل 264/2، والمساعد 21/2.

7- شرح ابن يعيش 59/2.

8- المساعد 21/2.

وشواهد كثيرة في القرآن والشعر تؤيّد جواز التقّديم، ولا داعي لتكلّف التّـــأويل، والتّقدير والتّقديم، كما ارتأى عبّاس حسن[1]، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْرَاكُمُو حَتَّى كَأَنَّكُمُو عِنْدِي

حيث قدّم الحال (طراً) على صاحبها (الكاف) في (عنكـــم) أي تســـلّيت عنكم طراً، أي جميعا...

وقوله[3]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا   إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

تقدّمت الحالان (هيمان) و(صاديا) على صاحبها،وهو ياء المتكلّم في قولـــه (إليّ).

وقوله[4]:

غَافِلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ   ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

وقوله[5]:

فَإِنْ تَكُنْ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

حيث جاء (فرغا) حالا من قوله (بقتل) المجرور بالباء، وقد تقدّم الحال على صاحبه، وهذا قليل شاذ، ومذهب جمهور النّحويين أنّه لا يجوز تقديم الحال علـــى صاحبه المجرور بحرف جرّ أصليّ.

1- النحو الوافي 379/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المساعد 21/2، والمقاصد النحوية 160/3، وشرح التصريـــح 179/1، وشرح الأشموني 248.

3- البيت من الطويل نسب لعروة بن حزام، ولمجنون ليلى في ديوانـــه 49، والمقـــاصد النحويـــة 156/3، والشعر والشعراء 627، وشرح الأشموني 249.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح الأشموني 249، والمقاصد النحوية 161/3.

5- البيت من الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي، إصلاح المنطق 19، وشرح ابن عقيل 265/2، والمقاصد النحوية 154/3، وشرح الأشموني 249.

وقوله[1]:

مشغوفةً بكِ قد شُغِفْتُ، وإنّما حُــمَّ الفِــرَاقُ فَــمَا إليــكِ سبيلُ

فقوله (مشغوفة) حال من صاحبها المجرور في (بـــك)، وتقدّمـــت عليـــه لضرورة الوزن الشّعريّ.

وقوله[2]:

إذا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المروءَةُ نـاشِئاً فَـمَـطْلَـبُها كَـهْلاً علـيهِ شَـديدُ

ب-وتتقدّم الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع وهي:

1-أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشّروط نحو: للكاتبِ ممتعةً قصةٌ، ومنه قول الشّاعر[3]:

وهَلاّ أعدّوني لمثلي ، تفاقَدُوا وفي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شجَاعٌ وعَــقْرَبُ

حيث قدّم الحال (مبثوثا) عل صاحبها (شجاع)،لأنّه نكرة غير مســـــتوفية الشروط، ويتأخّر الحال فيشتبه كونه نعتا.

2-أن يكون صاحبها محصورا، نحو:(ما جاء مسرعا إلاّ أخوك) وإنّما جـــاء مسرعا أخوك.

3-أن يكون صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شيء له صلـــة وعلاقـــة بالحال، نحو: جاء زائرا هند أخوها، وجاء منقادا للوالد ولده.

جـــ- تتأخّر الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع أيضا وهو الأصـــل وذلك:

1- البيت من الكامل بلا نسبة في عمدة الحافظ 428 ، والمقاصد النحوية 162/3، وشرح الأشموني 249.

2- البيت من الطويل للمخبل السعدي في ملحق ديوانه 324، وشرح الرضى 30/2، وشـــرح الأشمـــوني 249، والخزانة 219/3، 221.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في كتاب الجيم 193/2، كما وُثّق في المعجم المفصـــل في شـــواهد اللغـــة العربية لأميل يعقوب 211/1.

1- أن تكون الحال محصورة، نحو قوله تعالى:﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1] فلا يصحّ تقديم الحال وحدها، لأنّ تقديمها يفسد سلامة التّركيب، ويزيل الحصر والغرض البلاغيّ منه.

2- أن يكون صاحبها مجرورا بالمضاف، نحو قولك: نظرت إلى السّماء لامعةً نجومُها، وقولك: سرّني عملُك مخلصاً، وأُخّرت الحال هنا (لئلاّ تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.... ولأنّ نسبة المضاف إليه كنسبة الصّلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته)[2].

3- أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو: يتساقط المطر والسماء صافية، فإنْ لم تكن مقترنة بالواو جاز التقّديم والتأّخير، نحو: جاء الطالب يحمل كتابه، وجاء يحمل كتابه الطالب، وأجاز قوم تقديم الحال وهي مصدّرة بالواو والصّواب ما ذُكر (مراعاة لأصل الواو)[3].

سادسا: الأصل في الحال أن تكون اسما مفردا نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[4] وقوله ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[5].

وقد جُعل المفرد أصلاً (لأنّ البسيط أوّل والمركّب ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد ثمّ وقعت موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه.

وخلاف الأصل أن تجيء الحال جملة، نحو قوله تعالى:﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[6]، أو ظرفا نحو قولك: رأيت الهلالَ بين السّحابِ، أو

1- الآية 49 من سورة الأنعام.

2- ينظر شرح التصريح 380/1، والهمع 25/4، وشرح الأشموني 249/1.

3- شرح الرضي 27/2.

4- الآية 11 من سورة مريم.

5- الآية 25 من سورة التوبة.

6- الآية 5 من سورة الصف.

جاراً ومجرورا، نحو قولك: رأيت السَّبّاحَ في الماء، ويشترط في الحال الجملة ثلاثة شروط وهي:

أ- أن تكون الجملة خبرية.

ب- أن تكون غير مصدّرة بعلامة استقبال.

جـ- أن تشتمل على رابط، إمّا الواو فقط، أو الضّمير فقط لفظا أو تقديرا، أو هما معاً.

ويشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة محضة (لفظا ومعنى) متى كانت الحال جملة أو شبه جملة، نحو قولك: وقفت صديقتي تصافحني، فإن لم يكن صاحبها معرفة خالصة،كالمبدوء بأل الجنسيّة أو كان نكرة مختصّة،بسبب نعت أو غيره، جاز في الجملة وشبهها كونها حالا أو نعتا، لـ(أنّه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز، واعلم أنّه لا يُنعت بالجملة معرفة، لو قلت:هذا زيد أبوه قائم، ومحمدٌ قام أخوه، وإنّما تحدّث بما لا يعرف، فتفيد السّامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالّذي،وجعلت الجملة في صلته... كما توصلت بأيّ إلى نداء ما فيه الألف واللاّم نحو يا أيّها الرّجل)[1].

سابعا: الأصل في الحال أن تكون مذكورة، لتؤدّي مهمّتها المعنوية، وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو غيرهما، ولهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع، وخلاف الأصل هو جواز حذفها، إلاّ أنّ ذلك يكون بمراعاة الأصل القائم على أداء الفائدة وأمن اللبس فـ(يستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهّم من لا دُربة له بهذه الصّناعة،وإنّما معنى ذلك أنّها تأتي على وجهين:

إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة منعقدة بغيرها.

1- شرح ابن يعيش 54/3.

وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بها مجرّدة، وإنّما كان ذلك لأنّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث... ولا تنعقد فائدة بشيء من المنصوبات والمجرورات حتّى يكون معها مرفوع، أو ما هو في تأويل المرفوع)[1].

ومنهم من يقول[2]: (الأصل في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفها، لأنّها فضلة).

وأكثر ما يكون الحذف إذا كانت الحال قولا أغنى عنه ذكر المقول، كقوله تعالى: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾[3] أي يدخلون قائلين: سلام عليكم، وقوله تعالى: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا﴾[4] أي قائِلَيْنِ: ربنا تقبل منّا.

ويلتزم بالأصل فيمتنع حذف الحال في أربعة مواضع وهي:

1- أن تكون جوابا، كقولك: مبتسما في جواب من قال: كيف أقبل الأستاذ؟.

2- أن تكون سادّة مسدّ خبر المبتدأ نحو: أفضلُ صدَقَةِ الرَّجلِ مستتراً.

3- أن تكون بدلاً من التّلفّظ بفعلها، نحو هنيئا لك.

4- أن يكون الكلام مبنيّاً عليها، بحيث يفسد المعنى بحذفها، كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون﴾[5] وقوله عزّ وجلّ: ﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾[6] ومن هذا أن تكون محصورة في صاحبها، أو محصورة فيها صاحبها، نحو: ما جاء مسروراً إلاّ النّاجح، وما جاء النّاجحُ إلاّ مسروراً.

1- الأشباه والنظائر 18/4.

2- مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية 96/3، والهمع 59/4.

3- الآية 25 من سورة الرعد.

4- الآية 126 من سورة البقرة.

5- الآية 43 من سورة النساء.

6- الآية 17 من سورة لقمان.

ثامنا: الأصل في عامل الحال أن يكون مذكوراً، وقد يلتزم هـذا الأصـل في مواضع، وخلاف الأصل هو جواز حذفه تارة ووجوبه تارة أخرى،ومن مواضـع حذف عامل الحال جوازا:

أ-متى دلّت عليه قرينة حاليّة نحو قولك لمقبل على امتحان: موفّقاً؛ أي تمتحن، وللقادم من الحجّ: مأجوراً أي رَجَعْتَ.

ب-متى دلّت عليه قرينة مقالية، نحو قولـه تعـالى:﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[1] أي صلُّوا، ونحو جوابك: راكباً لمن سألك: كيف جئت؟.

ومن مواضع وجوب حذف العامل:

أ- أن تكون الحال سادّة مسّد خبر المبتدأ، نحو: تـأديبي الغـلام مسـيئاً وإكرامي الطالبَ ناجحاً.

ب- أن تذكر للتوبيخ، نحو: أمتوانياً وقد جدّ قرنـاؤك؟ ومنـه قولهـم: (أَقُرَيشيًا مَرّة، وتَمِيمِيًّا أخرى؟)([2]).

جـ- أن تكون مبنيّة لزيادة أو نقص بتدريج نحو: تصدّقـت بدينـارين فصاعداً أي فذهب المتصدَّق به صاعداً، ونحو: اشترِ الثوبَ بدينار فنازلاً، أو فـأقل، أو فسافلاً أي ذهب العدد نازلا... والفاء زائدة لتزيين اللّفظ.

د- أن تكون مؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: أنت أخي مواسياً أي أعرفـك مواسيا.

هـ- أن يكون حذف العامل سماعاً ، نحو : هنيئاً لك أي ثبت لك الخـير هنيئا.

1- الآية 237 من سورة البقرة.

2- الجمل للفراهيدي 115 .

تاسعا: الأصل في الحال أن يكون منصوبا، وخلاف الأصل مجيئه مجـــرورا لفظا بالباء الزّائدة بعد النّفي (لأنّها شبيهةبالخبر)[1] وقد ذكر ابن مالك[2] ظـــاهرة الجرّ بـــ(باء) زائدة، واستدلّ لها وخالفه أبو حيّان وأنّ (ما استدل بــــه لا حجّــة فيه)[3].

ومن تلك الشواهد، قوله[4]:

كَائِنْ دُعِيتُ إلى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ   فَمَا انبعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلَا وَكِـلِ

حيث جاءت الحال المنفيّة مجرورة بالباء في قوله (بمزؤود)، وقيل[5] يجـوز أن تكون الباء باء الحال، والمعنى: فما انبعثت بشخص مزؤود أو ملتبسا بمزؤود يعـــني بذلك نفسه، ويكون من التّجريد.

وقوله[6]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ   حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَـا

فقوله (خائبة) مجرورا لفظ منصوب على الحاليّة بتقدير: فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة.

عاشرا: الأصل في الحال أن تكون منتقلة، وفضلة في الكـــلام: وخـــلاف الأصل كون بعض الأحوال مما لا يصحّ انتقالها ولا يجوز أن تكون فضلة، واســـتدلّ

1- الجنى الداني 55.

2- شرح التسهيل 322/2.

3- ينظر الارتشاف 334/2، المغنى 110.

4- البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح التسهيل 322/2، والجنى الداني 56، والمساعد 7/1، والمغنى 110، وشرح شواهده 340/1.

5- الجنى الداني 56

6- البيت من الوافر للقحيف العقيلي المساعد 7/1، واللسان (مـــنى) 202/13، والمغـــنى 110، والهمـــع 128/2، والخزانة 137/10.

ابن مالك والسيوطي بقوله تعالى: ﴿وإذا بطشتم بطشتم جبارين﴾[1] فقوله (جبارين) حال لا يمكن الاستغناء عنه، وقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾[2]، ويعلّق السيوطي بقوله (ولا يقدح في جعله فضلةً عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع، لأنّه عارض، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه)[3] ويقول مرة أخرى (إنّ النّحويين لم يريدوا بقولهم: إنّ الحال فضلة في الكلام أنْ يُستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهّم من لا دُربة له بهذه الصّناعة...وإنّما كان ذلك لأنّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث، واعتماد كل جملة مفيدة إنّما هو على الاسم المرفوع)[4].

وتخالف الحال الأصل بكونها ثابتة لا منتقلة (فقد أطلق النّحاة الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال)[5]، وتتحقّق فيها الملازمة، نحو قوله تعالى ﴿هو الحق مصدقا﴾[6] فالحقّ لا يفارقه التّصديق، ﴿وأنّ هذا صراطي مستقيما فاتبعوه﴾[7] صراط الله لا تفارقه الاستقامة. فهذه أحوال ثابتة للتّأكيد، وجعلها عبّاس حسن[8] في إحدى صور ثلاث وهي:

أ-أن يكون معناها التّأكيد، ويشمل:

1- تأكيد مضمون جملة قبلها بشرط أن يكون هذا المضمون أمرًا ثابتا ملازما في الغالب، فيتّفق الحال ومضمون الجملة، نحو: خالد أبوه رحيما إذ مضمون (خالد أبوه) أنّه رحيم بداعي الأبوّة التي تقتضي الشّفقة والرّحمة.

1- الآية 130 من سورة الشعراء.

2- الآية 16 من سورة الأنبياء.

3- ينظر المساعد 6/1، الهمع 8/4.

4- الأشباه والنظائر 18/4.

5- الأشباه والنظائر 16/4.

6- الآية 31 من سورة فاطر.

7- الآية 154 من سورة الأنعام.

8- ينظر النحو الوافي 366/2، 368.

2- تأكيد عاملها، لفظا ومعنى أو معنى فقط،نحو قوله تعـــالى: ﴿وأرسلناك للنّاس رسولا﴾[1] وقوله عزّ وجلّ: ﴿ويوم أبعث حيًّا﴾[2] فقوله (رسولا) حال ثابتـــة؛ لأنّ الرّسالة صفة ملازمة للرّسول، وكذا قوله (حيًّا)، فالبعث هو الحياة بعـــد المـــوت، وكلا الحالين مؤكّد لمعنى عاملهما.

3- تأكيد معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها، نحو: نجح كل الطّلبة جميعـــا فكلمة (جميعا) حال مؤكّدة لصاحبها (كلٌّ)،فمعناهما واحد.

ب-أن يكون عاملها دالًّا على تجدّد صاحبها، نحو: (خلق الله جلـــد النمـــر منقّطا وجلد الحمار الوحشي مخطّطا)، فكلمتي (منقّطا) و(مخطّطا) حالان عاملـــهما (خلق) الدّال على تجدّد هذا المخلوق،واستمرار إيجاده في الأزمان المقبلة.

جـ-أحوال مرجعها السّماع، وتدلّ على الدّوام بقرائن خارجية،نحو قولـــه تعالى: ﴿شهد الله أنّه لا إله إلّا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط﴾[3] فقوله (قائمـــا) حال[4] مؤكّدة،لأنّ الحال المؤكّدة تقع مع الأسماء في غير الإشارة عاملها (شـــهد) وصاحبها (الله) ودوام القيام بالقسط معروف بقرائن خارج الجملة؛لأنّ ذلك مـــن صفات الله، وقوله: ﴿وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصّلًا﴾[5] فقولـــه (مفصـــلا) حال ثابتة.

وما سبق من الشّواهد على مخالفة الأصل، والأصل كون الحال منتقلة إلى مـــا يخالف ذلك بمجيئها ثابتة،فإنّها قد وقعت جوازا في اللّغة بلا ضرورة ولا شـــذوذ، ولا تكلّف في التأويل والتّقدير، مما يدلّ على سهولة اللّغة العربية والتوسّع في استعمالها.

1- الآية 78 من سورة النساء.

2- الآية 32 من سورة مريم.

3- الآية 18 من سورة آل عمران.

4- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 387/1، والتبيين 128/1.

5- الآية 115 من سورة الأنعام.

المبحث الرابع

التمييز

التمييــــز

وهو في اللّغة : التّفسير والتّبيين والتّوضيح .

وفي الاصطلاح : اسم نكرة يذكر تفسيراً للمبهم مـــن ذات أو نســبة ، فالأوّل نحو : أحسنت إلى عشرين فقيراً ، والثّاني نحو : طاب المحسن نفساً .

أحكامه :

أولاً : الأصل في التّمييز أن يكون نكرة ، وخلاف الأصل أن يجئ معرفـة ، وقد حُمِل على أنّه معرفة لفظاً ، وهو في المعنى نكرة ، نحو قوله تعالى :﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1] أي من سفه نفساً ، وقوله :﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[2] أي بطِرت معيشةً .

وقول الشاعر[3] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فجاء التّمييز (النّفس) معرفة ، وحُمل على زيادة أل عند البصريين .

وقوله[4] :

عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ؟ والحَرْبُ لـمْ يَقِدْ   لَظَاها ولـم تُسْتَعْمَلِ البِيضُ والسُّمْرُ

فجاء التّمييز (الرّعب) معرفة لفظا ، إذ حمل على زيادة أل .

وقوله [5] :

1- الآية 129 من سورة البقرة .

2- الآية 58 من سورة القصص .

3- البيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري في الجني الداني 198 ، والمقـــاصد النحويـــة 225/3 ، وشرح التصريح 151/1 ، 394 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 386/2 ، والهمع 72/4 ، والدرر 209/1 .

5- البيت من الطويل للحصين بن حمام المري في المسائل البصريات 626 ، والمنصف 148/2 ، واللســـان (دمى) 413/4 ، وشرح شواهد الشافية 114 .

فلسْنا عَلى الأعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا ولَكِن على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا

فجاء التّمييز (الدّما) معرفة ، وقال أبوعلي (أن حمل (الدما) على التّمييز خطأٌ)[1]، وأورد له روايات أخري وهي (نـقطر الدّما) بالنون أي مـن جراحنا لغيرنا،والجيّد أن يكون (على أعقابنا يقطر الدّما)،وأورد عن ابن دريد أنّه أنشده برواية (يقطر الدّمُ) على أنّ الدّم فاعل ، و لم أجده في الجمهرة [2] وعند المبرّد الدّما اسم ذات أصله فعل بتحريك العين ولامه ياء محذوفة،بدليل أنّ الشّاعر لما اضطرّ أخرجه على أصله،وجاء به على الوضع الأوّل فقوله،(الدَّما) بفتح الدال فاعل يقطر والضّمّة مقدّرة على الألف ؛ لأنّه اسم مقصور وأصله (دمى) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا ، والدّليل على أن اللاّم ياء قولهم في التّثنية دميان وفي الفعل دميت يده .

وقيل إن الدّم هاهنا مصدر وهو مرفوع على حذف مضاف،أي ذو الدّما وهو رأي ابن جني[3] .

وقولهم : (غَبُنَ رأيه ، ألم بطنه ، ورَشُد أمره) .

ومن تمسّك من النّحاة [4] بالأصل أى كون التّمييز نكرة ، فقد أَوّل ما ورد من الشّواهد على خلاف الأصل فجعلوها نكرة ، وعلّلوا لتأصيلهم بكون التّمييز نكرة بما يلي :

أ - لأنّه لما كان الغرض منه التّفسير وإزالة الإبهام وذلك حاصل بالنكرة ، التزموا تنكيره ، احترازًا من العبث والزيادة لغير غرض [5] .

ب - أنّه واحد يدلّ على أكثر منه ، فإذا قلت عندي عشرون درهما ،

1- المسائل البصريات 627 .

2- جمهرة اللغة (دمى) 303/2 .

3- ينظر المنصف 148/2 .

4- هم البصريون والبغداديون ، ينظر الارتشاف 384/2 و لم يشر للبغاددة .

5- الكواكب الدرية 36/2 ، وينظر المقتضب 32/3 ، وشرح الرضى على الكافية 72/2 .

معناه عشرون من الدّراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك ، فهو نكرة [1].

جـ - أن التّمييز يشبه الحال،وذلك أنّ كل واحد منهما يُذكر للبيان ورفع الإبهام ... فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التّنكير [2] .

د - أن المراد بالتّمييز ما بيّنَ النوع ، فبُيِّن بالنّكرة ، لأنّها أخفّ الأسمـــاء ، فكانت أوْلى من المعرفة التي هي الأثقل ، كما تُختار الفتحة إذا أريد تحريك حـــرف لمعنى؛ لأنَّ الفتحة أخفّ الحركات إلاّ أنْ يعرض ما يوجـــب العـــدول عنـــها إلى غيرها[3].

وقد أجاز (الكوفيّون وابن الطّراوة) [4] مجئ التّمييز معرفة ، واستشهدوا بما سبق من الشّواهد ، أمّا البصريّون فقد خرّجوا تلك الشواهد على ما يلي [5] :

أ- أنّ التّمييز معرفة لفظا ، نكرة في المعنى ، فيقدّر تنكيره .

ب- أنّ المنصوب عامله فعل متعدٍّ بنفسه،أو مضمّن معنى فعل متعدٍّ بنفســه، كأنّهَ قيل: سوأ رأيه ، وضيع نفسه ، أو امتهن نفسه ، وشكا بطنه ..

جـ- إن (أل) ليست للتّعريف بل زائدة ، كما زيدتا في الرّواية : (إن مـــن العرب من يقول : قبضت الأحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومن يقول قَبَضْتُ الأَحَدَ العَشَـــرَ الدرهَمَ)[6] .

كما زيدتا مع المضاف ، فيما أنشد أبو على من قول الشّاعر [7] :

1- ينظر شرح ابن يعيش 70/2 .

2- شرح المفصل 70/2 ، وينظر الإنصاف 315 .

3- نفس المصادر والصفحات .

4- شرح التسهيل 385/2 ، والتصريح 394/1 ، والدرر209/1 ، والكواكب الدرية 36/2 ، 64 .

5- ينظر شرح التسهيل 385/2 : 389 ، وشرح الرضى على الكافية 72/2 ، والجنى الداني 198 .

6- رواية الكوفيين ينظر الإنصاف 312 ، وشرح التسهيل 409/2 ، و الجـــنى الـــداني 198 .

7- البيت من الكامل للقطامي ديوانه 36 ، وشرح التسهيل 386/2، وشواهد التصحيح والتوضيـــح 59، والمقاصد النحوية 40/4 .

تُولِي الضَّجِيعَ إذا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كالأقْحُوان مِن الرَّشَاشِ المُسْتَقَى

أراد من رشاش المُستقى ، و (ال) زائدة .

د- أنّ المنصوب في قولهم (غبن رأيه ، وسفه نفسه) نصب على التّشبيه بالمفعول به ، ويُحمل الفعل اللاّزم على الفعل المتعدّى ، كما حُملت الصّفة اللاّزمة على الصّفة المتعدّية ... إلاّ أنّ النّصب بفعل على التّشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطّرد في الصفات .

هـ - أنّ المنصوب نُصب بإسقاط حرف الجر فتعدّى الفعل بنفسه كأنّه قيل: غبن في رأيه ، وسفه في نفسه ، وألم في بطنه ، ورشد في أمره) .

ثانيا : الأصل أن لايتقدّم التّمييز على عامله، وخلاف الأصل مجيئه متقدّما، وقد اختلف النّحاة[1] في ذلك بين مجيز لما ورد من الشّواهد ومقيس عليه ، وبين مانع له ، وعَدّ ما ورد من الشّواهد من الضّرورة والنّادر ، أمّا العامل غير المتصرّف فيجمعون على عدم تقدّم التّمييز عليه ؛ لأنّ مالا يتصرّف في نفسه لايتصرّف في معموله [2] .

وعلّة تمسّك النّحاة بالأصل في عدم تقدّم التّمييز على عامله مايلي :

أ- أنّ الغالب في التّمييز المنصوب بفعل متصرّف أن يكون فاعلا في الأصل، محوّلا عنه صناعةً لقصد المبالغة ، فاستصحب حال الأصل ، و لم يغيّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التّأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل[3] . وارتأى الرّضي أنّ العلّة ليست بمرضية (إذ ربّما يخرج الشّيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لمّا كان منصوبا أنْ يتقدّم على الفعل ، فلمّا قام

1- ينظر شرح الأشموني 266 .

2- ينظر حاشية ابن حمدون 184/1 .

3- ينظر الأصول 229/2 ، التبصرة 320/1 ، ابن الحاجب في كتابيه الإيضاح 356/1 ، الأمالي 408، وشرح الأشموني 265/1.

مقام الفاعل لزمه الرّفع ، وكونه بعد الفعل ، فأيّ مانع أن يكون للفاعل أيضا ، إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التّقديم[1] .

ب- أن التّمييز كالنّعت في الإيضاح ، والنّعت لا يتقدّم على المنعوت[2] .

جـ- أن التّمييز عامله الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله،فضعُف أنْ يعمل متقدّما[3].

د- أن المقصود من التّمييز هو الإبهام أوّلاً ، ليكون أوقع في النّفس ، لأنَّ النَّفس تتشوّق إلى معرفة ما أُبهم عليها ، ثم التّفسير وإزالة الإبهام ، ليكون ذكره إجمالا وتفصيلا ، وتقدّمه على ذلك الفعل يُخِلّ بهذا المعنى وينافي المقصود[4] .

وقد وردت كثير من الشّواهد على ظاهرة خلاف الأصل التي منعها[5] سيبويه وابن السّرّاج والجمهور وقالوا أنّها ضرورة فلا يقاس عليها ، وأجازها[6] الكسائي والمازني والمبرّد والجرمي[7]، وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل لا الألفية.

ومن تلك الشواهد ، قول الشاعر[8] :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

حيث قدّم (نفسا) وهو تميز على عامله (تطيب) ، والجمهور قالوا أنّه ضرورة فلا يُقاس عليه ، وقال أصحاب سيبويه (إنّ نفسا منصوبة بفعل مقدّر ،

1- شرح الرضى على الكافية 71/2 .

2- ينظر حاشية الخضري 225/1 ، والكواكب الدرية 37/2 .

3- ينظر التبصرة والتذكرة 319/1 .

4- ينظر كشف المشكل 493 ، وشرح الكافية 71/2 ، والكواكب الدرية 36/2 ، حاشية الخضري 223/1 .

5- ينظر الكتاب 205/1 ،والأصول 229/2 .

6- ينظر المقتضب 36/3 ، وشرح التسهيل 389/2 ، والهمع 71/4 .

7- أبوعمر صالح بن إسحاق ، الجرمي بالولاء فقيه ، عالم بالنحو واللغة له كتاب في السير وغيره توفي 225 هـ . ينظر البغية 8/2 ، الأعلام 189/3 .

8- البيت من الطويل اختلف في نسبته بين المخبل السعدي والأعشى وقيس بن الملوح ، ورد في المقتضب 36/3 ، الخصائص 384/2 ، شرح الألفية لابن الناظم 139 ، الدرر 208/1 .

تقديره : أعني نفسا وليست على التّمييز)[1] . والأمر عند بعض النّحاة المتأخّرين[2] أنّ هذا البيت ليس بصحيح، وأنّه شاذّ لم يُسمعْ غيره، ولا يصحّ الاحتجاج به ، والرّواية الصّحيحة المعتمدة في البيت :

وما كَانَ نفْسي بالفِرَاقِ تَطِيبُ[3]

وقالوا (والمشهور أنّ المروى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفسا ونفسي)[4] .

وقول الشاعر[5] :

أَنَفْسًا تطيبُ بنَيْلِ المُنَى ؟ وداعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا !

فقدم (نفسا) التّمييز على عامله (تطيب) .

وقول الآخر[6] :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ وما ارعَوَيْتُ وشَيبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

حيث قدّم التّمييز (شيباً) على عامله (اشتعلَ) .

وقول الرّاجز[7] :

ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا
قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

1- الإنصاف 831 .

2- ينظر كشف المشكل 493 ، وائتلاف النصرة 39 .

3- كشف المشكل 493 ،والارتشاف 385/2 ،وائتلاف النصرة 39 .

4- الارتشاف 385/2 ، الدرر 208/1 .

5- البيت من المتقارب لرجل من طيء في المغني 463/2 ، وأوضح المسالك 115/2 ، والمقاصد النحوية 241/3 .

6- البيت من البسيط بلا نسبة في المغني 462 ، والمقاصد النحوية 239/3 ، وشرح الأشموني 266 .

7- الرجز بلا نسبة في شرح ابن الناظم للألفية 139، والمقاصد النحوية 240/3، وشرح الأشموني 266.

حيث قدّم (نارا) وهو تمييز على عامله الاسم الجامد (مثلُها) ، وهو ضرورة عند الجمهور ، وقيل الرّؤية قلبيّة و(نارا)مفعول به ثانٍ [1] .

وقول الشّاعر [2] :

إِذَا المَرْءُ عَيناً قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِيًا ولَــمْ يُعْنَ بالإِحْسَانِ كانَ مُذَمَّمًا

وقوله [3] :

رَدَدْتُ بِمِثْــلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَــاءً تَحَلَّبَــا

وقد جعل ابن هشام الاستشهاد بهذين البيتين الأخيرين من السّهو ، لأنّ (عطفاه) و (المرء) مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور ، والنّاصب للتّمييز هو المحذوف[4] ، وقيل عطفاه فاعل لفعل محذوف و(ماء) مفعول به لهذا الفعل[5]، أمّا الأنباري فقد ردّ على استدلال الكوفيّين بأنّ المنصوب العامل فيه فعل مقدّر ، وإن يكن تمييزا فإنّما جاء في الشّعر قليلا على طريق الشّذوذ،فلا يكون فيه حجّة[6].

ثالثا : الأصل أن يقدّم المفضّل عليه على التّمييز ، وقد جُعل أصلا لكثرة ماورد على هذا النّحو ، وقد استقرأ الشيخ عظيمة[7] – عليه الرحمة – ذلك في أربعة عشر موضعا في القرآن الكريم ، وأضاف لها الدكتور علي عون خمسة مواضع، علّق عقبها بقوله (وبهذه الإضافة يتعزّز ماذهبنا إليه من أنّ تقديم المفضّل

1- ينظر شرح الأشموني 266 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 462 ، وشرح الأشموني 266 ، وحاشية الخضري 225/1 .

3- البيت من الطويل لربيعة بن مقروم في شرح ابن الناظم للألفية 139 ، والمقاصد النحوية 239/3 ، وشرح الأشموني 266 .

4- المغني 462 .

5- المعجم المفصل 45/1 .

6- الإنصاف 831 .

7- في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم 3 / 3 / 227 ، 228 .

عليه هو الأساس لكثرته ، وما قُدّم فيه التّمييز- وقد ذكر له أربعة مواضع- هو الخروج والانحراف لقلّته بالنّسبة إلى الأوّل)[1] .

وقد ذكر الدكتور على عون مواضع التّقديم والغرض البلاغي منه ، وذلك نحوما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾[2] تقدّم التمييز (قولا) على المفضّل عليه (ممن دعا) ، ليتّصل التّمييز بأفعل التّفضيل المقصور على المفضّل عليه لانتفاء المفضّل، وفي هذا التّركيب توكيد لمطلق أفضليّة من دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنّني من المسلمين ، وتشويق إلى ذكر صفات الفاضل،وقد حسُن هذا التّشويق بالاستفهام التّقريري .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾[3] قدّم التّمييز (قوّة) على المفضّل عليه (من قريتك) لبيان تمكّن الطّرف الأوّل في التّفضيل في القوّة ، فالقرية الأولى موصوفة بشدّة القوّة للإيذان بأوّليّة الثّانية وهي قرية محمد صلى الله عليه وسلم بالعذاب لضعف قوّتها ، فالغرض من التّقديم هو تقوية جانب المفضّل،وإظهار تمكّنه في القوّة وإضعاف جانب المفضّل عليه .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[4] ففي هذه الآية (بيان لتفاوت المنفقين باختلاف أحوالهم من السّبق وقوّة اليقين)[5] .

وفي تقديم التّمييز (درجة) على المفضّل عليه (الذين أنفقوا من بعد) توكيدا لأحقّيّة المفضّل، وتمكّنه في الفضل ، فالتّعجيل بذكر التّمييز ووصله بأفعل التّفضيل

1- بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم / 796 .
2- الآية 32 من سورة فصلت .
3- الآية 14 من سورة محمد .
4- الآية 10 من سورة الحديد .
5- تفسير البيضاوي 467/2 .

تقوية للخبر بأنّ المنفقين قبل الفتح والمقاتلين أرجح في التفاضل وقوله تعالى﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾[1] ففي تقديم التّمييز واتصاله بأفعل التفضيل توكيد،لكون مخافتهم من المؤمنين في السّرّ أشدّ من مخافة اللهِ لتأخّر عذابه وذلك دليل ضعف الإيمان . وفي تأخير المفضّل عليه تأخير للرّهبة من الله ممّا يؤكّد عدم تغلغل الإيمان بالله في قلوبهم .

وكما ذكرت أنّ الأصل ألاّ يقدّم التّمييز على المفضّل عليه ، فكذلك لايقدّم على المشبّه به ، وخلاف الأصل ما أجازه الفرّاء[2] من تقديم التّمييز على المشبّه به لابلفظ مثل ، نحو : زَيْدٌ القَمَرُ حُسْناً وثوبُكَ السِّلْقُ خُضْرةً ، فيجوز أن تقول : زيد حسنا القمر ، وثوبك خضرة السّلق على أن يكون المشبّه مبتدأ والمشبّه به خبر، كما مضى ، وإلاّ لم يجز التّقديم نحو : مررت بعبد الله القمر حسنا ، لم يجز تقديم حسنا على القمر ، لأنّ القمر ليس بخبر ، ومنع ذلك غير الفرّاء ، وادّعى ابن مالك الإجماع في أنّه لايجوز تقديمه عن تمام الاسم ، وردّ عليه أبوحيّان[3] أنّ الأمر ليس كما ذكر،إذ الخلاف موجود في هذه الصورة التي ذكرنا ، وقد عمل بها على مذهب الفراء بعض الشّعراء المحدثين في قوله[4] :

رَشَأٌ أَتَانَا وَهوحُسْنًا يُوسُفُ وغَزَالَةٌ هِيَ بَهْجَةً بَلْقِيس

فقدّم التمييز في قوله (حُسنًا) على المشبّه به (يوسف) ،وفي قوله (بَهْجَةً ، على المشبّه به (بلقيس) .

1- الآية 13 من سورة الحشر .

2- ينظر الارتشاف 386/2 .

3- هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النفري نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر ، برع في الحديث والتفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ ، اشتهر اسمه وأخذ عن أكابر عصره ، رحل إلى المشرق وتولّى التدريس والتفسير بالمنصورية وله مصنفات عدّة منها البحر المحيط في التفسير وارتشاف الضرب في النحو،ت 745 ينظر البغية 280/1 ومابعدها وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 145/6 .

4- البيت من الكامل للخالديين في الارتشاف 386/2،وإعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحي الدين الدرويش 195/7 .

رابعا : الأصل في التّمييز أن يكون مفردا ، سواء كان مميّزه مفردا أو مثنى أو جمعا، (لأنّه موضوع للاختصار فصار كالمثل لايجوز تغيّره إلى إضافة تعرّفه ولاتثنية ولا جمع غالبا وإن كان مفسّرا ، تقول : كفى بالله وملائكته وكتبه شهيدا)[1] .

وخلاف الأصل هو مجئ التّمييز علىغيرصورة الإفراد ، وذلك لايجوز (إلاّ في موضع يلتبس الواحد فيه بالجمع)[2]، وإلاّ يُلتزم الأصل وذلك (إن لزم بإفراد التّمييز إفراد معناه ، أو كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه)[3] .

وفيما يلي ذكر لأنواع التّمييز للتّعرف على مايقع فيها الخلاف :

أ – تمييز النّسبة (الجملة) ويكون[4] :

1- اسم جنس فيكون مفردا نحو: طاب زيد أبوّة، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط أو أبويه أو آبائه ، ويخالف الأصل إن قصد به الأنواع نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[5] ، وقولك حسنت سلمى آباء ، وحسن المحمدين دارا أو دارين أو دورا .

2- غير اسم جنس ، فالأوْلى الإفراد وعدم المطابقة ، وإن كان بعد جمع إن لم يوقع في محذور[6] ، نحو قوله تعالى :﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[7] .

وقول عليّ كرّم الله وجهه : ((فَطِيبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْسًا))[8] فالإفراد هنا أوْلى من الجمع،لأنّه أخفّ والجمعية مفهومة ممّا قبل[9] ، وتجوز المطابقة فتقول هم

1- كشف المشكل 485/1 .

2- التبصرة 318 ، وينظر المقتضب 34/3 .

3- الارتشاف 380/2 .

4- ينظر الإيضاح في المفصل 351/1 ، وشرح الرضى على الكافية 61/2 ومابعدها .

5- الآية 99 من سورة الكهف .

6- ينظر شرح الكافية 68/2 وشرح التسهيل 385/2 ، والارتشاف 380/2 .

7- الآية 4 من سورة النساء .

8- نهج البلاغة 115 ، واستشهد به الرضي في شرح الكافية 68/2 .

9- شرح التسهيل 385/2 .

حسنون وجها ووجوها،ويقول ابن مالك (لايُعترض على هـذا بقوله تعالى : ﴿وحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾[1] فإنّ الرّفيق والصّديق والخليل والعدوّ ، يُستغني بمفردها عن جمعها كثيرًا في الإخبار وغيره ، ويزيده هنا حسنا أنّه تمييز ، والتّمييز قد اطّرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو : هم عشرون رجلا ، ويمكن أن يكون الإفراد في حسن أولئك رفيقا ؛ لأنَّ الأصل وحسن رفيق أولئك رفيقا ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على وفق المحذوف)[2] .

ب – تمييز الذّات ، إمّا أن يكون عن :

1– عدد ، ويكون :

جنسا أوْلا ، والجنس إمّا أن يقصد به الأنواع ، أولا ، وعلى كُلٍّ يجب إفراد التّمييز (لأنّ الأعداد لايُثنىّ مميّزها المنصوب ولايُجمع)[3]؛ (لأنَّ الذي قبله قد تبيّن أنّه جمع ، وأنّه مقدار منه معلوم)[4] تقول : عشرون تمرة ، وعشرون ضربا أو تمرا .

غير جنس ، وجب إفراده ، نحو : عشرون رجلا أو كتابا .

وخلاف الأصل أن يجئ التّمييز غير مفرد ، نحو قراءة الأخوين (حمزة والكسائي)[5] لقوله تعالى : ﴿ ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾[6] فجاء التّمييز (سنين) جمعا مجرورا، والأصل أن يكون مفردا (وجمع تنبيها على الأصل)[7] وأُوّل هذا الخلاف بأن قيل إنّه (أوقع فيها الجمع موقع المفرد كقوله تعالى :﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[8]؛ قاله

1– الآية 68 من سورة النساء .

2– شرح التسهيل 385/2 .

3– شرح الرضى على الكافية 62/2 .

4– المقتضب 32/3 .

5– السبعة لابن مجاهد 390 ، الإتحاف للشيخ أحمد بن محمد البنا 212/2 .

6– الآية 25 من سورة الكهف .

7– الإتحاف 212/2 .

8– الآية 99 من سورة الكهف .

الزمخشري يعني أنّه أوقع (أعمالا) موقع عملا ، وقد أنحى أبوحاتم على هذه القراءة ولا يلتفت إليه)[1] .

وأمّا الباقون ، فقد جعلوا سنين بدلا من ثلثمائة أو عطف بيان ، ونقل أبو البقاء أنّه بدل من (مئة)؛لأنّها في معنى الجمع (وهو ضعيف في الاستعمال لأنّ مائة تضاف إلى المفرد لكنّه حمله على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد مئة إلى الجمع ، ويقوّى ذلك أنّ علامة الجمع هنا جبر لما دخل السّنة من الحذف ، فكأنّها تتمّة الواحد)[2].

2 – غير عدد :

إن كان جنسا وقصد الأنواع ، فثنِّ إن أردت المثنى ، واجمع إن قصدت الجمع ، نحو عندي مثله تمرا وتمرين وتمورا .

وإن لم تقصد الأنواع ، فالإفراد واجب ، نحو : عندي مثله تمرا .

إن لم يكن جنسا ، طابقت به ماتقصد مفردا كان أو مثني أو جمعا ، كقولك : رأيت مثله رجلا ، أو رجلين ، أو رجالا .

سبق وإن ذكرت أنّ التّمييز الأصل فيه أن يجئ مفردا ، ولو بعد جمع ، وأذكر في هذا الموضع أنّه قد (يلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه ، نحو: نظُف زيد ثيابا إذ لو قيل ثوبا لتوهّم أنّ له ثوب واحد نظيف، وقولك : زيد أفره منك عبيدا ، فلو قلت عبدا وأردت الجمع لم يكن فيه دليل والتبس بأنّك تريد : عبدا واحدا)[3] .

خامسا : الأصل في التّمييز أن يذكر تفسيرًا للمبهم من ذات أو نسبة ، وخلاف الأصل هو وروده لغير ذلك ، (فقد يرِد لمجرّد التّوكيد)[4] (وقاسوه على

1- الدر المصون 470/7 .

2- التبيان 844/2 .

3- ينظر المقتضب 165/2 ، والتبصرة والتذكرة 320/1 ، والهمع 71/4 .

4- حاشية الخضري 43/2 .

مجئ الحال مؤكّدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[1] وقولـــه تعـــالى: ﴿ يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[2])[3] .

وفي مخالفة الأصل هذه خلاف لكثير من العلماء ، ومن ذلك قوله تعـــالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[4] ، ونحو قولك : اشتريت مـــن الكتـــب عشرين كتابا فشهر وكتاب لم يُذكرا للبيان،لأنّ الذّوات معروفة ، وإنّما ذكـــرت للتّأكيد ، ومن ذلك قول الشاعر[5] :

لَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

فقوله (دينا) تمييز لم يفسّر مبهما ، وإنّما جاء تمييزا مؤكّدا لما سبقه .

وقوله[6] :

والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

فقوله (فحلا) جمع فيه بينه وهو تمييز ، وبين الفاعل الظّاهر علـــى سـبيل التّأكيد ، ورأي بعضهم (أنّ في هذه المسألة خلافا ، وذهب بعضهم إلى أنّ (فحلا) حالاً مؤكّدة)[7] .

وقوله[8] :

1- الآية 31 من سورة القصص .

2- الآية 32 من سورة مريم .

3- شواهد التوضيح والتصحيح 108 .

4- الآية 36 من سورة التوبة .

5- البيت من الكامل لأبي طالب في المقاصد النحوية 8/4 ، وشرح شواهد المغني 687، وشرح الأشمـــوني 376.

6- البيت من البسيط لجرير في ديوانه 192 ، والمقاصد النحوية 7/4 ، وشرح التصريح 96/2 ، وشـــرح الأشموني 376 .

7- ينظر المقرب 73 ، والمقاصد 8/4 .

8- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التصريح 95/2 ، والهمع 35/5 ، وشرح الأشموني 267/1 .

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْبَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْبِإِيمَاءِ

فقوله (نِعْمَ الفتاةُ فتاةً) حيث جمع بين فاعل (نعم) الظّاهر،وهو قوله (الفتاة) وبين تمييزها (فتاة)،وليس في التّمييز معنى زائد على مايدلّ عليه الفاعل ، فهو تمييز مؤكّد وقيل (حال مؤكدة)[1] .

وقوله[2] :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فقوله (نعم الزّادُ زادُ أبيكَ زادًا) جاء التّمييز (زادا) مؤكّدا،فلم يُضِفْ شيئا للفاعل الظّاهر (الزّاد)،واختلف النّحاة ، فارتأى الأشموني (الصّحيح أن(زادا)معمول لـ(تزوّد) إمّا مفعول مطلق إن أُريد به التزوّد،أو مفعول به إن أريد به الشّئ الذي يتزوّد به من أفعال البرّ ، وعليهما فـ(مثل) نعت له تقدّم فصار حالا)[3] .

وجمع[4] العينى[5] والأزهري مذاهب النّحاة في هذه الظّاهرة، وتمثّلت في :

أ- المنع ، وهو مذهب سيبويه والسيرافي ، إذ لاإبهام يرفعه التّمييز ، مع ظهور الفاعل .

ب- الجواز ، وهو مذهب المبرّد وابن السّرّاج والفارسي ، وارتأى صحّته ابن مالك إذ يقول (فلو لم ينقل التوكيد بالتّمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس،لساغ استعماله قياسا على التّوكيد به مع غيرهما فكيف ؟ وقد صحّ نقله ، وقرّر فرعه وأصله)[6].

1- المغني 464 .

2- البيت من الوافر نسب لجرير وليس في ديوانه ، الخصائص 83/1 ، وشرح ابن يعيش 132/7 ، والمقرب 73 .

3- شرح الأشموني 267 ، وينظر المقاصد النحوية 31/4 .

4- ينظر المقاصد 34/4 ، وشرح التصريح 96/2 .

5- بدر الدين أبومحمد محمود بن أحمد العيني الحنفي مؤرخ علامة من كبار المحدثين صنف المقاصد النحوية وغيرها توفي 855 هـ . ينظر الضوء اللامع 131/10 ، والأعلام 163/7 .

6- شواهد التوضيح والتصحيح 109 .

جـ التفصيل ، فإن أفاد معنى لايفيده الفاعل جاز،نحو نعم الرّجل رجـلا عالما .. وإلاّ لم يجز ، وصحّحه ابن عصفور[1] .

سادسا : الأصل في التمييز أن يكون مذكورا ، إذ الغرض منـه الإبانـة وخلاف الأصل جواز مجيئه محذوفا ، وذلك (إذا قصد إبقاء الإبهـام أو كـان في الكلام مايدلّ عليه)[2] .

ومن مجئ التّمييز محذوفا ، ماورد في قولـه تعـالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾[3] فالتمييز محذوف ، والتّقدير : بئس مثلاً مثلُ القومِ ، فيكون الفاعل مستترا مفسّـرا بـ(مثلا) و (مثل القوم) هو المخصوص بالذّمّ والموصول صفة له[4] .

وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[5] أي ملكا .

وقوله عليه الصّلاة والسّلام :((مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَـتْ))[6] أي: فبالرّخصة أخذ ، ونعمت رخصة ، وقد جعله ابن هشام[7] من الشّـذوذ حـذف التّمييز في باب نعم وبئس .

وقول الشاعر[8] :

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسومُ الدِّيَارِ ... وَسِتُّوكَ قد قارَبَتْ تَكْمُلُ

1- ينظ المقرب 72 ، 73 .

2- الارتشاف 386/2 ، الهمع 73/4 .

3- الآية 5 من سورة الجمعة .

4- ينظر الدر المصون 328/10 .

5- الآية 30 من سورة المدثر .

6- الحديث رواه البزاز في جامع المسانيد والسنن لأبي الغذاء ابن كثير 156/24 .

7- ينظر المغني 634 .

8- البيت من المتقارب للكميت بن زيد ولم أجد ديوانه وليس في الهاشميات ، عمدة الحـافظ 815 ، ورد في عمدة الحافظ 815، والهمع 78/4 ، والخزانة 267/3 ، 268 .

فالشّاهد في قوله (ستّوك) حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غـــيره ، والمعنى : قرُب أن تكمل ستّون سنة من عمرك .

وقولهم (هذه عشرتك وعشر أبيك ، وأحد عشر أخيك)،لأنّك لم تحـــذف التّمييز وتضف إلى غيره إلاّ والمميز معلوم الجنس عند السّامع .

ويحذف التّمييز جوازًا لبيانه عند السّامع مع كم الاستفهامية نحـــو : كـــم مالك ؟ أي : كم درهمًا أو دينارًا هو .

وكم الخبرية في نحو : (كم عصيتَ أمري !) أي كم مرّة عصيته ! ويجـــوز أن يُبدَل التمييز ، كقوله تعالى :﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[1] فقوله (سنين) بدل من ثـــلاث مائة وتمييزه محذوف تقديره زمان[2] .

وارتأى ابن يعيش أنّ (سنين) لاينتصب على التّمييز (لأنّ المفسّر يكون لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون وهو جمع والجمع أقلّ مايكون ثلاثة فيكونـــون قد لبثوا تسعمائة سنة)[3] .

ونحو قوله تعالى :﴿ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[4] فقوله (أسباطًا) بدل من اثنـــتي عشرة وتمييزها محذوف تقديره فرقة ، ومايُبعد وجه إعراب (أســـباطًا) تميـــيز (أنّ (أسباطا) جمع سبط ، وهو مذكّر فكان ينبغي أن يُقال وقطّعناهم اثني عشر أســـباطا، لأنّ الاثنين توافق المعدود ، والعشرة وهي مركّبة كذلك[5] .

فهذه مواضع جاز فيها حذف التّمييز ، لدلالة الحال أو السياق والموقـــــف الخطابي عليه ، وقد يُقصد به إبقاء الإبهام ، وعلى كلٍّ فإن مخالفة الأصـــل لاضـــير فيها طالما راعينا الأصل القائم على أمن اللّبس .

1- الآية 25 من سورة الكهف .

2- التبيان للعكبرى 844/2 .

3- شرح ابن يعيش 24/6 ، وينظر حاشية الخضري 136/2 .

4- الآية 160 من سورة الأعراف .

5- ينظر التبيان 844/2 ، حاشية الخضري 138/2 ، وجامع الدروس العربية 118/3 .

سابعا : الأصل في التمييز أن يكون اسما جامدا ، وخلاف الأصل كونه مشتقّا ، والحقّ أن تكون المشتقّات أوصافا لاتمييزا ، وما ورد من التّمييز مشتقّا مخالفا للأصل، فقد أُوّل حتى يراعى الأصل ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] ، وما أحسنه عالما ، ومررت بثلاثين محسنا ، وما في السّماء موضع راحة سحابا .

وقد أُوّلت هذه المشتقّات بأنّها كانت وصفا للتّمييز الجامد،نابت عن موصوفاتها[2] ، والتّقدير : كفى بالله ربّا شهيدا،ولله درّه رجلا فارسا ، وما أحسنه رجلا عالما ، ومررت بثلاثين رجلا محسنا ، وما في السماء موضع راحة مكانا خاليا من السّحب،فالتّمييز في الحقيقة هو الموصوف المحذوف .

ثامنا : الأصل في التمييز أنْ يكون منصوبا ، وخلاف الأصل مجيئه مجرورا ، وعلّة كونه منصوبا مايلي :

أ- أنّه من الفضلات[3] ، أي ليس من العمد الرئيسة في الكلام.

ب- أنّه تبين للمعدود والمقدار ، كما كانت الحال تبيينا للصّفة التي يكون عليها الاسم ، فكلاهما يجئ بعد تمام الكلام[4] .

وكذلك لمخالفة الأصل علّة ذكرها الرّضى إذ قال (وقد خالفوا القاعدة المذكورة ، فالتزموا الجرّ في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فآثروا التّخفيف بالإضافة مع أنّه قد جاء في الشّذوذ على الأصل : خمسة أثوابا ، ومائتين عاما)[5] .

1- الآية 78 من سورة النساء .

2- ينظر كشف المشكل 488/1 .

3-شرح التصريح 395/1 .

4- التبصرة والتذكرة 316/1 .

5- شرح الرضي 57/2 وينظر التبصرة والتذكرة 317/1 .

ونحو قول الشاعر[1] :

إِذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عَامًا   فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فقد التزم الأصل بكون التّمييز منصوبا ، إلاّ أنّ ذلك يعدّ من الضّرورة، وكان الوجه حذف نون مائتين وخفض ما بعدها ، إلاّ أنّها شُبهت للضّرورة بالعشرين[2] ونحوها مما يُثبت نونه ، ويُنصب مابعده ، ويروى (تسعين عاما) ولا شاهد في هذه الرّواية[3] .

وقد يخالف الأصل فيجوز أن تدخل من على المميّز إذا خشي التباسه بالحال، كقولك : لله درّه فارسا ، فهو يحتمل التّمييز ، ويحتمل الحال ، فتقديره إن أردت الحال : لله درّه في حال فروسيته ، وتقديره في التّمييز : لله درّه من الفرسان فتدخل من عليه ليزول اللّبس ، فتقول : لله درّه من فارس[4] .

ومع جواز جرّ التّمييز بمن كقولك : عندي رطل من زيت ، فإنّ هناك ثلاثة مواضع يمتنع فيها الجرّ ، ويلتزم بالأصل وهى[5] :

١- تمييز العدد كعشرين درهماً .

٢- التّمييز المحوّل عن المفعول كغرست الأرض شجرًا .

٣- ما كان فاعلا في المعنى إن كان محوّلا عن الفاعل صناعة،أو محوّلا عن مضاف غيره ، نحو : طاب زيد نفسًا ، وزيد أكثر مالاً .

وإن التزم الأصل هنا ، إلاّ أنّ النّصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال،كما ذكر الفاكهي[6] فقد يكون التّمييز واجب الجرّ بالإضافة كتمييز الثّلاثة والمائة

1- البيت من الوافر للربيع بن ضبع في الكتاب 208/1 ، والمقصور والممدود للفراء 36 ، الحماسة البصرية 381/2 .

2- ينظر المقتضب 169/2 .

3- الدر المصون 470/7 .

4- التبصرة والتذكرة 318/1 .

5- ينظر شرح التصريح 398/1 ، 399 .

6- هو عبدالله بن أحمد ، جمال الدين مولده ووفاته بمكة (899 - 972 هـ) من كتبه الفواكه الجنية على متممة الاجرومية وغيرها . ينظر الأعلام 69/4 .

والألف وكم الخبرية[1] .

ومن الشّواهد على ظاهرة مخالفة الأصل ومجئ التّمييز مجرورا، قوله[2] :

يا سيّدًا ما أنْتَ مِنْ سَيّدٍ   موطّأ الأكنافِ رحْبَ الذّراعْ

فقوله (من سيّد) تمييز مجرور لدخول من عليه ، إذ التّمييز هو الّذي يكون على معنى من ، وأمّا الحال فيكون على معنى في .

وقوله [3] :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ   بِكُلّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

فقوله (من ليلٍ) تمييز عن المفرد الّذي هو الضّمير المبهَم في قوله (يالك) ، وقد جاء مجرورا بمن جوازا ، وعُدّت زائدة بدليل أنّه عطف على موضع مجرورها بالنّصب .

وقول الشاعر[4] :

طَافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكْبَانِ آوِنَةً   يا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبَا

فقوله (منتقبا) منتصب حملا على المعنى ؛ لأنّ الأوّل في معنى : ياحُسنَهُ قوامًا ، مما يدلّ على أنّ (من) زائدة ؛ فعطف على موضعها بالنّصب كما ارتآها سيبويه[5] وكذا أبوحيّان[6] والمرادي[7] .

1- ينظر الكواكب الدرية 33/2 .

2- البيت من السريع للسفاح بن بكير في المقرب 182 ، وشرح التصريح 399/1 ، والهمع 66/4 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 19 ، ورصف المباني 220 ، والمقاصد النحوية 269/4 ، والخزانة 269/3 .

4- البيت من البسيط للحطيئة في ديوانه 11 ، والخصائص 432/2 ، وشرح الألفية للمرادي 184/2، والارتشاف 384/2 .

5- الكتاب 68/1 ، 315/2 ، 316 ، 225/4 .

6- الارتشاف 384/2 .

7- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 184/2 .

تاسعا : الأصل في تمييز العدد ألاّ يُفصل بين التّمييز والعدد ، وخلاف الأصل مجيء ذلك في ضرورة الشّعر ، كقول الشاعر[1] :

فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً   لاأَسْتَطِيعُ عَنِ الفِرَاشِ رُقَادِي

حيث فصل بين العدد (خمس عشرة) وتمييزه (ليلة) للضّرورة ، والمراد : في خمس عشرة ليلة من جمادى .

وقوله[2] :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى   ثلاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً

حيث فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (حولا) بالجار والمجرور للضّرورة ، والوجه أن يقول : ثلاثون حولا كميلا للهجر .

وقوله[3] :

فَأَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ قَدْ رَأَيْتُهَا   وعشرين مِنْهَا إِصْبَعًا مِنْ وَرَائِيَا

حيث فصل بين العدد (عشرين) وتمييزه (إصبعا) بالجار والمجرور (منها) للضّرورة .

1- البيت من الكامل لجرير في ديوانه 507 ، والمقتضب 56/3 ، والارتشاف 356/1، والهمع 77/4 ، والدرر 210/1 .

2- البيت من المتقارب لعباس بن مرداس الكتاب 158/2 ، والإنصاف 308 ، والمقاصد النحوية 489/4 ، والهمع 77/4 .

3- البيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس ديوانه 21 ، وشرح ابن يعيش 130/4 ، والارتشاف 356/1 ، والهمع 77/4 .

المبحث الخامس

الاستثناء

الاستثناء

الاستثناء : هو إخراج بعض من كلّ بإلاّ أو بكلمة فيها معنى إلاّ[1] نحـــو : نجح الطّلاّب إلاّ طالباً ، وشرطه أن يكون الاستثناء أقلّ من المستثنى منه ، لأنّـــك تخرج بعضا من كل .

أحكامه :

أولاً : الأصل أن يتكوّن أسلوب الاستثناء مـــن المســـتثنى منـــه ، والأداة والمستثنى ، وإن جاز حذف المستثنى منه إلاّ أنّ الأداة لاتحذف ، وخلاف الأصـــل أن ترِد أداتا استثناء في الأسلوب الواحد ، في نحو ماذهب إليه الكســـائي[2] مـــن تجويز دخول (إلاّ) على (حاشا) إذا جرّت ، وحُكِي : قام القومُ إلاّ حاشا زيدٍ .

ومنع البصريون[3] ذلك مطلقا ، كما إذا نصبت ، لأنّه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذّة لايقاس عليها عندهم ، ووجّه بعضهم قول الكســـائى بـــأنّ حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بإلاّ،كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة ، وكما قويت هل نام ؟ في الاستفهام ، نحو أم هل ؟ .

ثانياً : الأصل أن يُذكر المستثنى كما سبق وأن ذكرتُ ، وخلاف الأصـــل أن يجئ محذوفا ، وذلك في نحو قولك : عندي كتابٌ ليس غيرُ ، تريد ليس غـــيرُ ذلك فحذفت ، وضممت كما ضممت قبلُ وبعدُ ؛ لأنّه غاية[4] ، والرّأي عند ابن يعيش أنّ المستثنى غير محذوف ، والتّقدير أنّك (إذا قلت ليس غير فاسم ليس يستتر

1- أدوات الاستثناء ثلاث عشرة وهى : إلا ، وغير ، وسوى ، وسوا ، وسُـــواء ، ومـــاعدا ، وليـــس ، ولايكون ، وحاشا ، وخلا ، وبله ، وسيما . ينظر كشف المشكل 501/1 .

2- ينظر التصريح 365/1 ، الهمع 287/3 .

3- ينظر الهمع 288/3 .

4- ينظر الكتاب 344/2 ، والمقتضب 429/4 ، وشرح ابن يعيش 95/2 ، وشرح الرضي 133/2 .

فيها على ماتقدّم ، وغير الخبر وهي منتصبة ، وإنّما لمّا حُذف منها ماأضيفت إليه وقُطعت عن الإضافة،بُنيت على الضّمّ تشبيها بالغايات)[1] بينما يذهب الأخفش إلى أنّه (يجوز أن يكون اسمه وقد حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف على حاله)[2] هذا في حالة الرّفع ، أمّا إذا نصبت ، وأضفت ، فعلى أنّه الخبر ، وأضمر الاسم كأنّه قال : ليس الجائى غيره[3] .

وعَدُّ المحذوف هو الاسم لا الخبر هو الصّحيح (لأنّ الأسماء تحذف كثيرًا ؛ لدلالة الأخبار عليها ، ولا تحذف الأخبار لأنّ بها تقع الفائدة .. ووجه آخر ، وهو أنّ هذه الأفعال تضمر فيها أسماؤها ولا تضمر فيها أخبارها)[4] .

وظاهرة خلاف الأصل هنا، إنّما وقعت تخفيفًا ، واحتزاء بعلم المخاطب[5]، وأمن اللبس هو الأصل المراعى فى جميع الحالات .

ثالثاً : الأصل أن يكون المستثنى منصوبا ، ويلتزم ذلك بعد ليس ، ولا يكون ، فيجب فيهما النّصب (وعلّة ذلك فيهما أنّ المستثنى بهما خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما وجوبا،وهو عائد على البعض المفهوم من الكلّ السّابق)[6] وبعد ماعدا وماخلا (ولا يجرّ بهما إلاّ في الشّذوذ)[7] فيكون هذا الجرّ خلافا للأصل ، وكذا (يجئ مخفوضا بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الأكثر)[8] .

وللمستثنى بالاّ ثلاث أحوال :

الحالة الأولى : وجوب نصب المستثنى بعدها .

1- شرح ابن يعيش 96/2 .
2- شرح الرضي 133/2 .
3- ينظر شرح ابن يعيش 96/2 .
4- كشف المشكل 503/1 .
5- ينظر الكتاب 344/2 ، 345 ، والمقتضب 129/4 ، 429 ، وشرح ابن يعيش 95/2 .
6- الشذور 260 .
7- الشذور 263 .
8- شرح الرضي 122/2 .

الحالة الثانية : إتباعه على البدلية ، وذلك إذا كان الكلام تامّا منفيّا متّصلا مقدّما فيه المستثنى منه ، نحو : ما أعجبتني الفاكهةُ إلاّ تفاحةٌ .

الحالة الثالثة : إعرابه حسب العوامل ، وذلك مع الاستثناء المفرّغ أي الذي لايذكر فيه المستثنى منه، نحو قوله تعالى :﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾[1].

وما يحتاج إلى تفصيل هي الحالة الأولى وهي وجوب النصب – وذلك في ثلاثة مواضع ، ثم يُعرض لظواهر ماخالف الأصل في تلك المواضع ، وهي :

أ – في الكلام التام الموجب والمستثنى متّصل،أي (من جنس المستثنى منه) ، نحو قولك : نجح الطُّلابُ إلاّ خليلاً ، وظاهرة خلاف الأصل تتمثّل في مجيئه تابعا ، نحو قراءة من[2] قرأ قوله تعالى :﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[3] برفع قوله (قليلٌ) .

وأوّل الزمخشري هذا الرّفع على أنّه من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللّفظ جانبا، وهو باب جليل في علم العربية ، فلمّا كان معنى فشربوا منه في معنى لم يطيعوه ، حُمل عليه كأنّه قيل يطيعوه إلاّ قليل منهم ، ونحوه قول الفرزدق[4] :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَاابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاّ مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفُ

كأنّه قال : لم يبقَ من المال إلاّ مسحت أو مجلّف[5] .

ولم يرتضِ أبوحيّان هذا التأويل بجعل الموجب وهو في معنى المنفى كالمنفى، فارتفع مابعد إلاّ على البدل من جهة المعنى ، وردّ على الزمخشري قائلا : (وما ذهب إليه الزمخشري من أنّه ارتفع ما بعد (إلاّ) ، على التّأويل هنا ، دليل على أنّه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوّله)[6] وأوضح أبوحيّان جواز الأمرين :

النّصب على الاستثناء وهو الأفصح .

1- الآية 43 من سورة فاطر .

2- قراءة عبدالله وأبيّ والأعمش ينظر الكشاف 381/1 ، والبحر 589/2 .

3- الآية 247 من سورة البقرة .

4- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 386 برواية مجرّف، والخصائص 99/1 ، والإنصاف 188

5- الكشاف 381/1 .

6- البحر المحيط 589/2 .

أو الإتباع للمستثنى منه،وأردف راداً على الزمخشرى بقوله (وإنّما أردنا أن نُنبّه على أنّ تأويل الزّمخشرى هذا الموجب بمعنى النفى لانضطرّ إليه ، وأنّه كان غير ذاكر لما قرّره النّحويين فى الموجب)[1] ومن شواهد هذه الظّاهرة ، قوله تعالى :﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2].

ونحو هذاماورد فى الحديث الشّريف ، من قوله عليه الصّلاة والسّلام : ((فَلَمَّا تَفَرَّقُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُوقَتَادَةَ))[3] .

وقوله صلّى الله عليه وسلّم : ((كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجاهِرُونَ))[4] .

وقوله عليه أفضل الصّلاة والسّلام : ((مَاللشّياطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا المتزوِّجُونَ ، أُولَئِكَ المُطَهَّرُونَ المبَرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا))[5] .

وقولــه عليه الصّلاة والسّــلام :((ولا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ))[6] .

وقوله صلوات الله عليه: ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَعَلَيْهِ الجُمُعَةُ، إِلَّا امْرَأَةٌ أَوْ مُسَافِرٌ أَوْ مَرِيضٌ))[7] .

1- البحر 590/2 .

2- الآية 22 من سورة الأنبياء .

3- الحديث في صحيح البخاري في كتاب الحج 314/1 بلفظ (إلا أباقتادة) واستشهد به ابن مالك بـالرفع في شواهد التوضيح 41 .

4- الحديث في صحيح البخاري بحاشية الندى بلفـظ (المجـاهرين) في بـاب الآداب 61/4 ، وبلفـظ (المجاهدون) في صحيح سلم كتاب الزهد 224/8 .

5- أخرجه الإمام أحمد في مسنده 206/6 ، الدر المنثور 311/2 ، وبلفظ (المتزوجين) في كنـز العمـال للهندي 491/16 برقم 45602 .

6- أخرجه البخاري بحاشية الندي عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب التوحيد 274/4 .

7- أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الجمعة 3/2 ، والبيهقي في سننه 184/3 ، وينصب مـابعد إلاّ في تاريخ جرجان للسهمي 192 .

فقد رُفعت المستثنيات بعد إلاّ والكلام موجب على الإتباع ، والأفصح فيه النّصب .

ونحو ذلك أيضا قول الشّاعر[1] :

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ والوَتَدُ

حيث رفع (النّؤيُ والوتدُ) على الإبدال من الضّمير المستتر في تَغيّر ، والقياس نصبهما،لأنّ الكلام موجب ، لذا خَرّج النّحاة[2] البيت على أنّ تحمل (تغيّر) في إفادة المنفى على(لم يبق)على حاله ، لأنّ (تغيّر) و(لم يبق) معناهما النّفي .

وقوله[3] :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ... قَلِيلٍ بها الأَصْوَاتُ إلاّ بُغامُهَا

فالمستثنى (بُغامُها) مرفوع على أنّه بدل من الأصوات،على أنْ يكون (قليل) بمعنى النفى،أي ليس بها إلاّ بُغامها ، والصّواب[4] أنّه تأويل (غير) وصفاً، أي قليل بها الأصوات غير صوتها ، أي التي هى غير صوت النّاقة .

وقوله[5] :

لَوْكَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليَوْمَ غَيَّرَهُ ... وَقْعُ الحَوَادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

حيث رفع المستثنى (الصّارم) في الظّاهر ، وحقّه النّصب : وخرّجه بعضهم بتقدير أنّ (إلا) وما بعدها جرت مجرى غير ، فهى صفة أي (لو كان غيري غير

1- البيت من البسيط للأخطل فى ديوانه 46 ، والارتشاف 313/2 ، والتبيان 85/1 ، والمقاصد النحوية 103/3 ، وشرح التصريح 349/1 .

2- ينظر شرح التصريح 349/1 .

3- البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه 1004، والكتاب 332/2 ، والهمع 271/3 ، وشرح الأشمونى 234 ، اللغة : البلدة الأولى الصدر ، والبلدة الثانية الأرض .

4- ينظر الكتاب 332/2 .

5- البيت من البسيط للبيد فى ديوانه 62، والكتاب 333/2 ، وشرح الأشمونى 234 ، واللسان (إلا) 176/1 .

الصّارم الذكر لغيّره وقع الحوادث)[1] ، فكما أن أصل (غير) أن يوصف بهـــا ثم حُملت على (إلاّ) فاستثنى بها، فكذلك (إلاّ) أصلها للاستثناء،وقد تُحمل على (غـير) فيوصف بها[2] .

وقوله[3] :

وَكُــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـهُ أَخُـوُهُ ‏ ‏ ‏ ‏ لَعَمْـرُ أَبِيـكَ إلاّ الفَرْقَـدَانِ

حيث رفع المستثنى (الفرقدان) في الظّاهر ، والتّقدير عند سـيبويه[4] : أن إلاّ ومابعدها صفة لـ(كلّ) أي كلّ أخٍ غيرِ الفرقدين مفارقه أخـوه ، وتكلّـف بعضهم[5] في التّأويل فزعم أنّ (إلاّ) تكون بمعنى الواو ، والمعنى : والفرقدان لأنّهمـا يتفارقان ، وارتأى المالقى[6] أنّ (إلاّ) هاهنا باقية على بابها مـن الاسـتثناء ، لأنّ الشاعر أخبر بما شاهد ، ولم يشاهد هذين النّجمين متفارقين[7] .

وما يؤيّد كون (إلاّ) هنا بمعنى غير أُريد بها الوصف، قوله تعالى :﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[8] برفع (الله) فإلاّ ليست للاستثناء ، وإنّما هى بمعنى غير فهى صفة، و(لايجوز فيه الاستثناء لأنّه لاعموم فيه استغراقي يندرج فيه مابعد إلاّ)[9].

لأنّ (آلهة) جمع منكّر في الإثبات فلا عموم له ، ولا يصحّ الاستثناء اتّفاقـا ؛ هذا من جهة اللّفظ ، ومن جهة المعنى أنّ التقدير يكون : لوكان فيهما آلهة ليـس

1- الكتاب 334/2 .

2- ينظر الجنى الدانى 517 ، واللسان (إلا) 176/1، 177 .

3- البيت من الوافر لعمر بن معدى كرب فى الكتاب 334/2 ، العقد الفريد 107/3 ، التمثيل والمحـاضرة 235 ، الهمع 273/3 ، الهمع 273/3 ، الأشمونى 234 .

4- ينظر الكتاب 335/2 .

5- ينظر الإنصاف المسائلة 35 ، ص266 ، والجنى الدانى 518 .

6- هو أحمد بن عبدالنور أحمد ، قرأ النحو على أبي الفرج المالقى ، صنف الجزوليـة ، ورصـف المبـانى وغيرهما توفى 702هـ . ينظر البغية 331/1 .

7- ينظر رصف المبانى 92-93 .

8- الآية 22 من سورة الأنبياء .

9- الهمع 272/3 .

فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى أن لو كان فيهما آلهة وفيهم الله لم تفسد[1] وهذا مستحيل.

وقوله[2] :

لِـدَمٍ ضَائِـعٍ تغيَّـب عَنْـه   أَقْرَبُـوهُ إلاَّ الصَّبَـا والدَّبُـورُ

فرفع المستثنى (الصبا والدبور) وحقه النّصب،وخُرّجت (إلاّ) على معنى لكن الصَّبا والدَّبور لم يتغيّبا عنه[3] ، أو حمْلها على الإبدال يجعل تغيّب عنه بمعنى (لم يحضر)[4].

وقوله[5] :

عَرَفْتُ الدّيارَ كَرَقْمِ الوُحِيِّ   يَزْبُرُها الكَاتِبُ الحِمْيَرِيُّ

عَلَى أَطْرِقَـا بالِيَـاتِ الخيـا   مِ إلاَّ الثُّمَـامُ وإلاّ العَصِـيُّ

حيث رفع (الثمامُ والعصيُّ) والقياس النّصب ، وكان التّخريج بحمل إلاّ على معنى لكن ، أو بتقدير قوله إلاّ الثمام والعصى لم تبل[6] .

وقد ذهب بعض الشّعراء المولّدين مذهب الكوفيّين في إتباع المستثنى الموجب ، ومن ذلك قول أبي نواس[7] :

لِمَنْ طَلَلٌ مَا في المَحَلِّ دَفِينُ   عَفَـا آيـةَ إلاّ خَـوَالِدُ جُـونُ

1- ينظر المغنى 70،71 .

2- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شواهد التوضيح 43 ، والمقاصد النحوية 105/3 ، والهمع 272/3 بلفظ (الجنوب) مكان (الدبور) ، والدرر 194/1 .

3- ينظر شواهد التوضيح 44 .

4- ينظر المقاصد النحوية 106/3 .

5- البيتان من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين 100/1 ، ومعجم ما استعجم لعبدالله البكرى 167/1 ، وشرح ابن يعيش 29/1 ، وشواهد التوضيح 40 .

6- ينظر شواهد التوضيح 44 .

7- البيت من الطويل لأبي نواس فى ديوانه 598 ، وخمرياته 381 ، وحاشية ياسين 349/1 .

وقوله[1] :

تَأْخِيرُ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُون
إلاّ النَّبِيّ الطَّاهِرُ المَيْمُون

ومع كثرة هذه الشّواهد ، إلاّ أنّها لم تكن لِتُجيز ظاهرة خلاف الأصل ، وقد تكلّف النّحاة في التّأويلات والتّقديرات لهذه الشّواهد ، لتكون مسايرة للقاعدة، ومطابقة للأصل ، فأوّلوا الكلام تارّة تامًا غير موجب ، وتارّة أخرى قدّروا المرفوع بعد إلاّ مبتدأ ثابت الخبر أو محذوفه ، وحينا آخر حملوا (إلاّ) على معنى (غير) مرادًا بها الوصفية ، وأخيرا فللكوفيّين في هذا الذي يحتاج إلى تقدير ، مذهب آخر وهو أن يجعلوا إلاّ حرف عطف،وما بعدها معطوفاً على ما قبلها (وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها)[2] .

والحقّ أنّه لم يكن من داعٍ لكثرة هذه التّأويلات والتّقديرات ، ومعظمها مردود ، وذلك لسببين هما[3] :

1- أنّ الإبدال لغة طائفة من العرب تطابق في الحكم بين الكلام المثبت الموجب والمنفي ، وأنّ ماورد من الآيات والأحاديث فإنّه مطابق للغة هذه القبائل ، ومن تكلّف في التّأويل فإنّه دليل على أنّه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب .

2- وإن يكن الميل مع المعنى والإعراض عن اللّفظ جانبا ، باب جليل من علم العربية إلاّ أنه لكل مثبت نقيضه منفي (غير مثبت) ، ولا يحكم على شيء بالإثبات ، دون تصوّر أنّه يمكن الحكم عليه بالنّفي،فمعنى قولك : اجتهد الطالب ونجح ففرح بذلك ، أي لم يتكاسل الطالب ، و لم يرسب ، و لم يحزن ، وبهذا لا يبقى في الكلام العربي أسلوب إلاّ وهو صالح للنوعين كونه تامّا موجبا ، وكونه منفيا ، وهذا غير مقبول ، وإن يكن باب الميل مع المعنى باب جليل في العربية .

1- الرجز نسب لأبي نواس و لم أعثر عليه في ديوانه، وفي حاشية ياسين 348/1. وهو مثال وليس بشاهد.

2- الكواكب الدرية 29/2 .

3- ينظر النحو الوافي 330/2 .

ب - أسلوب المستثنى المنقطع ، وهو (ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه)، ويجب فيه النّصب ، (لأنّ الآخر ليس من نوع الأوّل)[1] فلا يكون بدلا ، وإن تجعله من بدل الغلط فذلك لايكون في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح ، والمستثنى المنقطع يقع فيهما[2] ، وتعيّن النّصب عند جمهور العرب[3] ، فالتزم به الحجازيون (وهو اللّغة العليا وبه جاء التنزيل)[4] ، وأجاز الإتباع بنو تميم[5] ، فرفعوا في نحو قوله تعالى :﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[6] وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[7] فاتّباع الظّنّ ليس من العلم ، وإبليس ليس من الملائكة .

وفي نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[8] في قراءة الرّفع[9] على البدل في موضع نعمة ، لأنّه رفع ، وهى لغة تميم.

ونحو هذا ما أنشدوه من قول الشاعر[10] :

1- الكتاب 319/2 .

2- ينظر كشف المشكل 499/1 .

3- ينظر شرح ابن عقيل 216/2،217 .

4- الكواكب الدرية 41/2 .

5- ينظر الكتاب 319/2 ، وكشف المشكل 498/1 ، وشرح ابن يعيش 79/2 ، والجنى الداني 515 ، والكواكب الدرية 41/2 .

6- الآية 156 من سورة النساء .

7- الآيتان 30-31 من سورة الحجر ، والآيتان 72-73 من سورة ص .

8- الآيتان 19-20 من سورة الليل .

9- قراءة ابن وثاب ينظر مختصر الشواذ 175 ، والبحر المحيط 494/10 .

10- البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه 14 برواية النصب (الأواري) في الكتاب 321/2 ، والمقتضب 414/4 ، والجمل للزجاجي 235 ، وشرح أبيات سيبويه 54/2 ، والإفصاح 142 ، وشرح الجمل لابن هشام 315 .

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاً لاً أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاَّ الأَوَارِيُّ (لأْياً) مَا أُبَيِّنُهَا   والنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

برفع (الأواريُّ) في لغة تميم ، والأواريُّ هى محاسن الخيل ، فجعلت مجازا من جنس أحد[1] ، (واعتلّوا بأنّ التّعبير بالأحد عن غير من يعقل ليس بدعًا ، في مثل قولك : أقبل أحد الحمارين ،)[2] ، ومن شواهد هذه الظّاهرة أيضا ، قول الشاعر التميمى[3] :

لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذْ يَغْدُونَ أَرْدِيَةٌ   إلاَّ جِيَادُ قِسِيِّ النَّبْعِ واللُّجُمُ

و لم تكن رواية الرّفع مقصورة على بنى تميم فقط ، ونسبتُها لهم وحدهم ، أمر (يخلو من الاستقراء الكامل لهذه الظّاهرة)[4] بل نجدها في لهجة هذيل ولهجات غيرهم،نحو قول أبي خُراش الهذلى[5] :

أَمْسَى سقَامٌ خَلاَءً لا أَنِيسَ بِهِ   إلاَّ السِّبَاعُ وَمَرُّ الرِّيحِ بالغُرَفِ

فالاستثناء منقطع ، وارتفاع المستثنى (السّباع ومرّ الريح) لغة لقبيلة هذيل، قال الجوهرى : (ويروى (إلا الثّمام) قال أبو عبيدة عمرو : الهذلى يرفع إلاّ التمام وغيره ينصبه)[6] وسقام اسم وادٍ .

وقال جران العود النميري[7] :

1- ينظر الكتاب 320/2 ، التبصرة والتذكرة 380/1 .

2- البرهان فى أصول الفقه 385/1 .

3- البيت من البسيط للشاعر التميمى ورد فى لغة تميم . ضاحى عبدالباقى 532 .

4- ينظر كتاب لغة تميم لضاحى عبدالباقى ص532 والنص منقول عن رمضان عبدالتواب كما ذكر .

5- البيت من البسيط فى ديوان الهذليين 1228/3 ، والصحاح (سقم) 1950/5 ، ومعجم ما استعجم للبكرى (سقام) 371/3 .

6- الصحاح 1950/5 .

7- الرجز لجران العود فى ديوانه 97 ، ومجاز القرآن 82/2 ، والإنصاف 271 ، والجنى الدانى 164 ، والمقاصد النحوية 107/3 .

وَبَلْــدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيــسُ   إِلاَّ اليَعَافِيــرُ وإِلاَّ العِيــسُ

حيث ارتفع المستثنى وهو منقطع ، فقوله اليعافير (أولاد الظّباء) ، والعيس (بقر الوحش) ليس من جنس المستثنى (أنيس)،وارتفع المستثنى على الاتســاع والمجاز .

وقول ضرار بن الأزور الأسدى[1] :

عَشِيّةَ لاتغنى الرِّمَاحِ مَكَانَهَا   ولا النّبلُ إلاّ المشْرقىُّ المُصَمّمُ

حيث أبدل (المشرقىّ) وهو السّيف من (الرّماح) و (النّبل) ، و لم يكن مــن جنسها وذلك على سبيل المجاز .

وقول الأخطل التّغلبى[2] :

فَرَابِيَةَ السّكْرَانِ قَفْرٌ فَمَا لَهُمْ   بِهَـا شبح إلاّ سَلاَمٌ وحَرْمَـلُ

وقول سعد بن مالك بن ضبيعة البكرى وقيل للحارث بن عباد على اللّغــة التّميمية[3] :

والحَــرْبُ لا يَبْقَــى لِجَا   حِمِهــا التّخَيّــلُ والمَــرَاحُ

إلاّ الفَتَـى الصّبّـارُ في النّجـ-   داتِ والفَــرَسُ الــوَقَــاحُ

حيث أبدل (الفتى) من (التخيل والمراح) على الاتساع والمجاز ، إذ ليس مابعد الإّ من جنس ما قبلها .

وقوله[4] :

1- البيت من الطويل لضرار بن الأزور أو للحصين بن الحمام ورد فى الكتاب 325/2 ، والمقاصد النحويــة 109/3 ، والمفضليات 329/1 ، وتاريخ الطبرى 297/3 .

2- البيت من الطويل للأخطل فى ديوانه 152، ورابية السكران موضع بالشام ، سلام وحرمل نوعا مــن الشجر .

3- البيت من مجزوء الكامل للحارث بن عباد فى الكتاب 324/2 ، التبصرة والتذكرة 382/1 ، والخزانــة 470/1 ، ولسعد بن مالك فى حماسة المرزوقى 502،501 وشرح شواهد المغنى 582 .

4- الرجز لغيلان بن حريث فى الكتاب 324/2 ، وشرح أبيات سيبويه 110/2 ، والتحصيل 361 .

لَمْ يَغْذُهـا الرِّسْلُ ولا أَيْسَارُها   إلاّ طَرِيُّ اللحْمِ واستِجْزارُهَا

حيث جاء المستثنى (طرىّ) مرفوعا ، مع أنّه أبدل من الرِّسل وإن لم يكن من جنسه اتّساعا ومجازا ، وخرّجها ابن السيرافى على أنّها في تأويل : لم يغذها الطّعام الآ طرىّ اللّحم[1] .

وقول بشر بن أبي حازم[2] :

أَضْحَتْ خَلاَءً قِفَاراً لا أنيسَ بِهَا   إلاَّ الجَآذِرُ والظُّلْمَـاتُ تَخْتَلِفُ

وقوله[3] :

وَبِنْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ   لَنَا خَاطِبٌ إلاَّ السِّنَانُ وعَامِلُه

حيث رفع المستثنى (السّنان) فى الاستثناء المنقطع على طريق البدل من قوله (خاطب) وهو على لغة بنى تميم .

ومع كثرة الشّواهد على هذه الظّاهرة ، فإنّما تظلّ لغة لبنى تميم ، وإن وردت على ألسنة شعراء ينتمون إلى قبائل شتى،إلا أنّ تفسير ذلك أنّ الشّعراء كانوا يلتزمون اللّغة المشتركة ولا يتقيّدون بلغات أقوامهم ، ولكنّهم أحيانا ينظمون أشعارهم على لهجات محليّة،قد تكون لغة قبيلة لا ينتمون إليها،رغبةً في الاتّساع أحيانا ، ولجوءاً من الضّرورة أحيانا أخرى .

جـ ـ في المستثنى المقدّم سواء أكان الكلام منفيّا أم موجبا وجب النّصب، وإنّما وجب نصبه (لأنّه كان يجوز-قبل التّقديم على البدل والاستثناء ، وإذا قدم بطل البدل وبقى الاستثناء)[4] ؛ لأنّ البدل لايتقدّم فيه المبدل منه على البدل من حيث كان من التّوابع (فتعيّن النّصب الذي هو المرجوح للضّرورة ، ومن النّحويين

1- شرح أبيات سيبويه 110/2 .

2- البيت من الطويل ورد فى البحر المحيط 494/10 .

3- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس فى يوانه وفى المقاصد النحوية110/3، وشرح الأشمونى 229.

4- التبصرة والتذكرة 377/1 .

من يسمّيه أحسن القبيحين)[1] وخلاف الأصل مجيئه مرفوعا ، وأوّله بعضهم (بتفريغ العامل ، وهو ضعيف جداً)[2] .

وقد نقل عن سيبويه حكايته لقولهم :(مالى إلاّ أخوك ناصر)[3] و (مالى إلاّ أبوك أحد)[4] فيجعلون الثّاني بدلا من الأوّل على القلب ، فقولهم (ناصر) و(أحد) بدلا من (أخوك) و (أبوك) .

ورأي ابن عصفور أنّ (ذلك قليل)[5] فلا يقاس عليه ، وقد قاسه[6] الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك .

ومن شواهد هذه الظّاهرة ، قول الشّاعر[7] :

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

حيث رفع المستثنى (النبيّون) مع تقدّمه على المستثنى منه (شافع) والكلام منفى، والمختار هو النّصب لا الرّفع ، وخرّج بعض النّحاة[8] البيت على غير الظّاهر ليطابق الأصل ، فأعربوا (النبيّون) معمولاً لما قبل إلاّ ، أي أنّه فاعل يكن ، فيكون الاستثناء مفرّغا ، وقوله (شافع) بدل كلّ مما قبله على عكس الأصل ، فالذي كان بدلا صار مبدلا منه والعكس .

1- شرح ابن يعيش 79/2 .

2- رصف المباني 88 .

3- شرح ابن عقيل 216/2 ، الأشموني 230 .

4- الهمع 256/3 .

5- المقرب 187 .

6- الهمع 257/3 .

7- البيت من الطويل لحسان بن ثابت برواية (النبيين) 148 ، وشرح ابن عقيل 217/2 ، والمقاصد النحوية 114/3 ، والهمع 257/3 ، والدرر 192/1 .

8- ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبدالحميد 217/2 .

وقوله[1] :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الجَمِيعِ تَفَرَّقُوا   فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شُفْرُ

حيث رفع المستثنى (واحد) مع تقدّمه على المستثنى منه (شفر) والكلام منفي ، والأصل فيه النّصب ، وخُرّج على تفريغ العامل بتقدير (واحد) فاعل (يبق) و(شفر) بدل من واحد ، وهو ضعيف جداً ، وعلّق النّحاة على البيت أنّه من شواهد النّدور[2] .

رابعاً : الأصل في الاستثناء ألاّ يقدّم المستثنى أوّل الكلام ، (لأنّ المستثنى أُخرج من المستثنى منه في الحقيقة ، ثم نسب الحكم إلى المجموع وهو في الظّاهر مخرج عن الحكم أيضا .. ، ومرتبة المخرَج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقّه أن يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معًا)[3] ، وهذا مذهب البصريّين ، وعلّة عدم تقديم المستثنى عند أبي حيّان هو (إجراء أداة الاستثناء مجرى حرف العطف ؛ لأنّ معنى إلاّ زيداً لا زيد)[4] .

وخلاف الأصل هو تقدّمه أوّل الكلام ، وقد جوّزه[5] الكوفيّون والزّجّاج (قياسا على كثير من الفضلات)[6] كما قاسوا وروده متقدّما أوّل الكلام مع (خلا) وهي فرع عن إلاّ فأجازوا تقدّمه على (إلاّ) (فالأصل أولى بذلك)[7] ، ومن

1- البيت من الطويل بلا نسبة في المقرب 187 ، ورصف المباني 88 ، واللسان (شفر) 149/7 ، والهمع 257/3 ، والدرر 192/1 .

2- ينظر رصف المباني 88 ، والدرر 192/1 .

3- شرح الرضي 42/2 .

4- الارتشاف 307/2 ، 308 .

5- ينظر الإنصاف 273 ، والهمع 260/3 .

6- حاشية ياسين 354/1 .

7- الهمع 161/3 .

تلك الشّواهد قول الشاعر[1] :

خَلَااللّهَ لا أَرْجُـوسِوَاكَ وإنَّمَـا أَعُـدُّ عِيَـالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَـا

حيث تقدّم المستثنى : لفظ الجلالة (الله) أوّل الكلام قبل المستثنى منـــه ، وقبل العامل في المستثنى منه ، وهو جائز عند الكوفيّين ، ومذهب البصريّين عــــدم تجويز ذلك .

وقوله[2] :

وَبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَـا طُـــورِيٌّ وَلَا خَـلَا الجِـنِّ بِهَـا إِنْسِيُّ

حيث تقدّم المستثنى (بلدة) أوّل الكلام ، وهو جائز عند الكوفيّين ، أمّـــا البصريّون فقد أوّلوا البيت بتقدير : وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى ماخلا الجـــن ، فحذف (إنسى) وأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفصيل لما أضمره وتفسير لـه[3] ، وجعل الأُبَّدي[4] هذا البيت مما لم يتقدّم المستثنى أوّل الكلام لسبق (لا) النافية،فـــهو يجوّزه في المنفى بعد سبق حرف النفى[5]، وقيل تقديره ولابها إنسى خـــلا الجـــن ، فـــ(بها) مقدّرة بعد (لا) وتقديم الاستثناء فيه للضّرورة ، فلا يكون فيه حجّة[6] ، وقيل البيت شاذ[7] .

1- البيت من الطويل نسب للأعشى وليس فى ديوانه، وفى المقاصد النحوية 137/3، ، الخزانـــة 314/3 ، وحاشية ياسين 355/1 .

2- الرجز للعجاج فى ديوانه 319 ، والإنصاف 274/1 ، واضمع 261/3 ، والدرر 193/1 .

3- شرح الرضى 84/2 .

4- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم النفرى الأبدى كان فقيها حافظا نحويا مـــاهرا ولـــد 562 ، ومات 659 . ينظر البغية 424/1 .

5- الارتشاف 307/2 ، اضمع 261/3 .

6- الإنصاف 277 .

7- ينظر شرح الرضى 84/2 ، والخزانة 311/3 .

وقوله[1] :

خَـــلاَ أَنَّ العِتَـــاقَ مِنَ المَطَايَـا   حَسِيـْــنَ بِــهِ فَهُــنَّ إِلَيْهِ شُـوسُ

حيث تقدّم المستثنى (العتاق) قبل المستثنى منه .

وقوله[2] :

حَاشَا قُرَيْشًا فَـإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُـمْ   عَلَى البَرِيَّـةِ بِالإِسْـلاَمِ وَالدِّينِ

حيث تقدّم المستثنى (قريشا) ، وهو جائز عند الكوفيّين .

1- البيت من الوافر لأبي زبيد الطائي في ديوانه 96 ، والمقتضب 245/1 ، والمحتسب 123/1 ، 76/2 ، وشرح ابن يعيش 154/10 وشوس : النظر بمؤخر العين .

2- البيت من البسيط نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ، وورد في شرح ابن عقيل 239/2 ، والمقاصد النحوية 137/3 ، والهمع 283/3 ، والدرر 196/1 .

المبحث السادس

المضارع المنصوب

المضارع المنصوب

ويكون الفعل المضارع منصوبا ، إذا سبقه أحد النواصب وهى : أن المصدرية التى هى أمّ الباب نحو قوله تعالى :﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[1] ، ولن نحو قوله تعالى : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[2] وإذن بشروط معيّنة ، تقول : إذن تفلحَ،جوابا لمن قال : سأجتهدُ ، وكى نحو قولك : جئت كى أتعلّمَ ، ويُنصب بأن مضمرة جوازا مرّة ، ووجوبا مرّة أخرى ، وتضمر أن جوازا بعد ستة أحرف وهى:

أ- لام كى وهى لام (التعليل)،نحو قوله تعالى :﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[3] .

ب- لام العاقبة أو الصّيرورة،نحو قوله تعالى :﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[4] .

جـ، د، هـ، و- حروف العطف وهى الواو والفاء ، وثمّ ، وأو ، إذا لزم عطفه على اسم محض ، وعند الجرمي أنّ الفاء والواو وأو ، ناصبة بنفسها[5] ، ومنه قول ميسون[6] بنت بحدل الكلابية ، زوج معاوية ، وأمّ ابنه اليزيد :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

1- الآية 28 من سورة النساء .

2- الآية 71 من سورة الحج .

3-الآية 44 من سورة النحل .

4- الآية 7 من سورة القصص .

5- شرح الرضى على الكافية 54/4 .

6- البيت من الوافر لميسون فى نتائج الفكر 318 ، وكتاب الفصول لابن الدهان 52، وشرح التسهيل 48/3، والارتشاف 422/2 .

أي أن تقرّ عيني ، فتؤوّل بقرّة أو قرار عيني ، ليعطف الاسم على الاســم ، وكذا مع الفاء وثم وأو. وتضمر وجوبا بعد خمسة أحرف ، وهو مذهب البصريّين، أما الكوفيّون فينصبون بها نفسها[1] ، وهي :

1- لام النفي (الجحود) نحو قوله تعالى :﴿ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾[2] .

2- فاء السببيّة نحو قوله تعالى :﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[3] .

3- واو المعية ، نحو قول أبي الأسود الدؤلي[4] :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فقوله (تأتي) منصوب بأن مضمره بعد الواو التي هـــي نـــص في المعيّـــة والمصاحبة.

4- حتى (الجارة) بمعنى إلى أو لام التعليل أو إلاّ نحو :﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[5] ، وكقول الشاعر[6]:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أي : إلا أن تجود .

5- أو ، ولاتضمر بعدها أن إلاّ أن يصلح في موضعــها (إلى) أو (إلاّ) ، نحو قوله[7] :

1- ينظر شرح التسهيل 24/4 .

2- الآية 71 من سورة التوبة ، والآية 40 العنكبوت ، والآية 8 الروم .

3- الآية 79 من سورة طه .

4- سبق تخريجه ص 8 .

5- الآية 90 من سورة طه .

6- البيت من الكامل للمقنع الكندي ، ورد في حماسة المرزوقي 1734 ، والجنى الداني 555 ، والمغني 125 ، وشرح شواهده 372 .

7- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 67 ، والشذور 385 ، والمقاصد النحوية 384/4 ، وشرح شواهد المغني 206 ، وشرح الأشموني 558 .

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى   فما انقادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

نصب الفعل المضارع (أدرك) بعد (أو) التي بمعنى إلى أن ، والنّصب بـ(أن) مضمرة وجوبا .

وقوله[1] :

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وما تقدم من ذكر لمواضع النصب بأنْ المصدرية وأخواتها ، مذكورة ومضمرة أو مقدّرة ، فذلك تقديم لتتّضح ظاهرة خلاف الأصل في نصب المضارع بعد أن يعلم الأصل فيه،ومن أحكام نصب المضارع،وما خالف هذه الأحكام ، مايلي :

1- الأصل في المضارع أن يكون منصوبا حين يُسبق بأحد حروف النّصب، وما جاء منه مخالفا للأصل هو نصبه دون أن يسبق بأداة نصب ، وقد عدّ البصريّون هذا النّصب من الشاذ الذي لا يُقاس عليه[2] ، وفيه قال ابن مالك[3]:

وشَذَّ حَذْفُ أَنْ ونَصْبٌ في سِوَى   مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

وعلّة عدّهم إيّاه من الشّذوذ ، أنّ الحرف عامل ضعيف فإذا حُذف بطل عمله ، وأنّ عوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألاّ تعمل مع الحذف ، ولأنّ أنْ الخفيفة مشبّهة بأنّ الثقيلة وهي من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وأن المشدّدة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى ، فأن لاتعمل أن المخفّفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق أولى ، ولأنّ الخفيفة فرع أشبهت

1- البيت من الوافر لزياد الأعجم ديوانه 175، والكتاب 48/3، والمغني 66 ، والمقاصد النحوية 385/4 ، وشرح الأشموني 558 .

2- ينظر الإنصاف 562 ، والضرائر 152 ، وشرح الرضي على الكافية 80/4 ، ورصف المباني 114 ، وشرح التصريح 245/2 ، وشرح الأشموني 572 .

3- شرح ابن عقيل ، وشرح التصريح 245/2 ، وشرح الأشموني 572 ، والنحو الوافي 400/4 .

أنّ المشددة وهى الأصل ، فلا يجوز أن تعمل مع الحذف ، لأنّه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وذلك لا يجوز[1] ، وهو رأى البصريّين ومن تبعهم .

وأجاز الأخفش[2] حذف أن قياسا ، ولكن بشرط رفع الفعل المضارع ووافقه ابن مالك[3] ، مستشهدين بقوله تعالى :﴿ تَأْمُرُونِيَ أَعْبُدُ ﴾[4] وقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[5] وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾[6] فقد حذفت أن قياسا وارتفعت الأفعال بقوله (أعبُدُ) و (يريكُم) و(لاتعبدون) ،ونحو هذا قولهم (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه)[7] في رواية الرّفع .

وقوله[8] :

إذا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُو قَيَّضَتْ ... هَوَاجِسُ لا تنفَكُّ تُغْرِيهِ بالوَجْدِ

حيث رفع قوله (يسلو) ، بعد أن محذوفة .

ومثله قول الشاعر[9] :

جَزَعْتُ حِذَارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا ... وَحُقَّ لِمِثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

1- ينظر الإنصاف 563 .

2- شرح التصريح 245/2 ، والهمع 142/4 ، وشرح الأشمونى 573 ، ولم يصرح الأخفش برأيه فى كتابه معانى القرآن ، ولكن يفهم رأيه هذا من رواية الرفع فى الآيات المذكورة وفى الشاهد الآتى : ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى ... ينظر كتابه 133، 474، 496 .

3- ينظر شرح التسهيل 50/3 ، وشرح الأشمونى 573 .

4- الآية 61 من سورة الزمر .

5- الآية 23 من سورة الروم .

6- الآية 82 من سورة البقرة .

7- المثل فى جمهرة الأمثال 129/1 ، وكتاب الشعر 521 ، وشرح التسهيل 50/3 .

8- البيت من الطويل بلا نسبة فى المقاصد النحوية 252/1 ، والهمع 184/1 ، والدرر 30/1 .

9- البيت من الطويل لجميل بثينة فى ديوانه 74 ، برواية (وما كان مثلى) فلا شاهد فى البيت ، وقد ورد فى الخصائص 435/2 ، وسر الصناعة 285/1 ، وشرح ابن يعيش 27/4 ، 43/8 ، وشرح الرضى 80/4 ، والخزانة 597/8، 581 .

فرفع الفعل (يجزع) بعد أن محذوفة قياسا عند الأخفش ، وقد جاء هـــذا الحذف في كلام الشّافعى[1] ، ولغته حجّة[2] ، وذلك في ثلاثة مواضع من الرســالة ، وهى فى قوله :(كَمَا عليه يتعلمُ الصّلاة والذّكر فيـــها) ، وقولـــه (ثم تنصـــرف المحروسة قبل تكملُ الصّلاةَ) ، وقوله :(قبل يُحلُّ عليك) وقد نبّه إلى هذا العلاّمـــة الشيخ أحمد محمد شاكر ، رحمة الله عليه .

وقال مجد الدّين بن الأثير[3] : (وهى لغة فاشية في الحجاز ، يقولون : يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتـــها واردة في كـــلام الشّـــافعى-رحمـــة الله عليه)[4].

أما الكوفيّون[5] فإنّهم يجيزون إعمال أنْ النّصب مع الحذف من غير بـــدل، ووافقهم المبرّد[6] ، لأنّ الإضمار لايزيل العمل كما فى ربّ وأكثر العوامل،وكذلك ابن جنّ فعنده (أن حذف أن – فى الكلام – قد كَثُر حتى صار كلا حـــذف ؛ ألَا ترى أنّ أصحابَنا استقبحوا نصب (غير) من قوله تعـــالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[7] بأعبدُ ، قالوا : لأنّ التّقدير والمعنى : قل أفغير الله تأمرونى أن أعبد : فكأنّ (أن) هناك ، وما بعد (أن) لايجوز أن يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصّلة أو شيء منها على الموصول ، ألا تراهم كيف تخيّلوا أنّ التّقدير : قل أتامرونى أنْ أعبدَ غـــير

1- الرسالة فى المواضع الآتية : ص49 ، 265 ، 582 ، ومنقول فى كتاب الشعر للفارسى 522 .

2- ينظر الرسالة ص3 ، 13 ، 14 وفيها قول ابن هشام صاحب السيرة : (الشافعى كلامه لغة يحتج بها).

3- هو أبوالسعادات مجدالدين المبارك بن محمد الأربلى المشهور بابن الأثير ، له من التصانيف : النهايـــة فى غريب الحديث ، جامع الأصول وغيرهما (544-606) ينظر أنباه الرواة 257/3 ، وطبقات الشـــافعية الكبرى 153/5 ، والبغية 274/2 ، وشذرات الذهب 22/5 .

4- النهاية فى غريب الحديث (ريث) 287/2 .

5- ينظر الإنصاف 559 ، شرح التسهيل 50/4 ، الهمع 143/4 .

6- المقتضب 38/2، 136 .

7- الآية 61 من سورة الزمر .

الله . ولولا أنهم قد أَنِسُوا بحذف (أنْ) من الكلام وإرادتها ، لما استقبحوا انتصاب (غير) بأعبدُ)[1] .

وخير ما يُردّ به على من أجاز النّصب بأن محذوفة والقياس عليه ، ماقاله الأنبارى[2] من أنه محمول على توهّم الآتيان بأنْ ، فنصب عن طريق الغلط .. لأنّ العربي قد يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضرْب من الغلط،فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك ممّا لايجوز القياس عليه .

واحتجّ الكوفيون بقراءة[3] من قرأ قوله تعالى :﴿وإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾[4] فنصب (لا تعبدوا) بأنْ مقدّرة ، لأنّ التقدير فيه: أن لاتعبدوا إلا الله ، فحُذفت أنْ وأُعملت مع الحذف .

ونحو هذا قول الشّاعر[5] :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى　　وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب (أحضر) لأنّ التّقدير فيه أن أحضرَ فحذف أن وأعملها مع الحذف ، والدّليل على صحّة هذا التّقدير أنْ عطف عليه قوله (وأن أشهدَ اللّذّات)،فدلّ على أنّها تنصب مع الحذف،وللبيت رواية أخرى برفع[6] (أحضر)،على حدّ قياس الأخفش وابن مالك ومن نحا نحوهما .

1- سر صناعة الإعراب 288 .

2- ينظر الإنصاف 565 .

3- القراءة لأبي وابن مسعود ينظر معاني القرآن للفراء 53/1، والكشاف 293/1 ،وتفسير القرطبي 13/2، والبحر 456/1 .

4- الآية 82 من سورة البقرة .

5- البيت من الطويل لطرفة في ديوانه 32 برواية (اللائمي) ، ومعاني القرآن للفراء 265/3 ، وشرح المعلقات السبع للزوزني 64 ، والإغراب في جدل الإعراب للأنباري 67 ، وشواهد التوضيح 180، وشرح التسهيل 50/4 .

6- ورد في الكتاب 99/3،100 ، ومعاني القرآن للأخفش 133،474 ، والأصول 162/2 ، والمغني 641.

وأجاز القرطبي الرّوايتين معا و لم يخطّئ إحداهما (بل هما وجهان صحيحان)[1] ومثله ابن مالك .

وبعضهم يفرّ من حذف أن فيُنشد[2] :

* أَلا أيهّا اللاّحي أنْ أحْضرَ الوَغَى *

ومن حذف أنْ وإعمالها قوله[3] :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَاكِدْتُ أَفْعَلَهُ

فنصب قوله (أفعلَه) ، لأنّ التّقدير فيه : أن أفعلَه ؛ فدلّ على أنّها تعمل مع الحذف عند الكوفيّين ، وقد اتّفق النّحاة على رواية النّصب في (أفعله) ، إلاّ أنّهم اختلفوا في التّخريج :

التخريج الأوّل : أنّ الفتحة علامة إعراب والفعل منصوب بأنْ محذوفة ، لأنّ الشّعراء قد يستعملون أنْ هاهنا مضطرّين كثيرًا ، وهذا ما ارتآه سيبويه[4] .

التخريج الثاني : أن الفتحة علامة بناء ، وأن الفعل مبنى على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفًا ، وهو ما حكاه الأعلم[5] .

التخريج الثالث : أن الفتحة التي على لام (أفعله) لاهى فتحة الإعراب ولاهي فتحة البناء ، ولكنّها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها ، فالأصل (أفعلها) أي الخصلة ، والفعل مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة العارضة بسبب النّقل وهو ما ارتآه[6] المبرّد والمازني وقد حكاه عن الفرّاء.

1- الجامع لأحكام القرآن 13/2 .

2- عبث الوليد للمعرى 421 ، وشرح القصائد العشر 102 ، والسبع الطوال 193 ونسب ابن الأنبارى هذه الرواية للتوزى .

3- البيت سبق تخريجه فى ص 133 .

4- ينظر الكتاب 307/1 .

5- التحصيل 204 .

6- الإنصاف 567 ، المغنى 640 ، و لم أعثر على رأيه المبرد فى المقتضب ولا فى الكامل .

ونحو هذا قول الشاعر[1] :

وَحُـقَّ لِمَنْ أَبُو بَكْـرٍ أَبُـوهُ يُوَفِّقَـهُ الَّـذِي رَفَـعَ الجِبَـالا

بنصب (يوفقه) بتقدير : أنْ يوفقَه .

وقوله[2] :

لقد خِفْتُ إنْ لَمْ يُصْلِحِ اللهُ أَمْرَكُمْ تَكُونُوا كَمَا كَانَتْ أَحَادِيثُ وَائِلَ

فنصب (تكونوا) بتقدير : أن تكونوا .

وقوله[3] :

انظُـرَا قَبْـلَ تَلُومَانِـي إِلَى طَلَـلٍ بَيْـنَ النَّقَـا وَالمُنْحَنَـى

فنصب قوله (تلوماني) بتقدير : أن تلومانِي ، وهذه نون الوقاية ، أمّا نون التّثنية فحُذفت للنّصب .

ونحو قوله[4] :

وَهَـمَّ رِجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أَجِدْ شَفِيعاً إِلَيْهِ غَيْرَ جُـودٍ يُعَادِلُـهْ

حيث نصب قوله (يشفعوا) بـــ(أنْ) محذوفة في غير المواضع التي تُضمر فيها، وهذا النّصب شاذ .

وقوله[5] :

أَلا لَيْتَنِي مِـتُّ قَبْلَ أَعْرِفَكُـمْ وَصَاغَنَـا اللهُ صِيغَـةً ذَهَبَـا

حيث نصب قوله (أعرفكم) بأن محذوفة في غير مواضع إضمارها .

---

1 – البيت من الوافر لذى الرمة فى ديوانه 1546 برواية (أبوموسى) وبرفع (يوفقه) ، و(نصب) مكان (رفع) ، واللسان (حقن) 257/3 .

2– البيت من الطويل لأبى طالب فى الضرائر 152 .

3– البيت من الرمل بلا نسبة فى التبيان فى شرح الديوان 195/2 .

4– البيت من الطويل بلا نسبة فى السبع الطوال 193 ، والهمع 134/4 ، والدرر 12/2 ، واللباب للصابونى 360 .

5– البيت من المنسرح بلا نسبة فى السبع الطوال 193 .

وقوله[1] :

وَلَكِنْ أَبَتْ نَفْسِي وَكَانَتْ أَبِيَّةً تَقَاعَسُ أَوْ تَنْصَاعَ يَوْماً مِنَ الرُّعْبِ

فقد نصب قوله (تقاعَسُ) بأنْ محذوفة في غير مواضع إضمارها .

وجاء على ظاهرة خلاف الأصل أقوال للعرب منها قولهم (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه)[2] فنصبوا (تسمعَ) بتقدير أنْ تسمعَ بدليل (أن تراه) .

وقولهم :(**مُرْهُ يحفرَها**)[3] أي أن يحفرها وقولهم :(**لابد من تَتبَّعَها**)[4] أي أن تتبَّعَها، وقولهم : (**خُذ اللّصَّ قَبْلَ يأْخُذَك**)[5] أي أن يأخذك .

وعلّق المعرّى على هذا النّصب أنّ (المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشّعر لأنّ استعماله يكثر)[6] .

ومن المحدثين من ذهب مذهب الكوفيّين واستعمل هذا الأسلوب (النصب بأنْ محذوفة) كأبي الطيّب المتنبي في قوله[7] :

وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي كَفِّهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا

نصب قوله (يصطحبا) بأنْ محذوفة ، أي أنْ يصطحبا .

1- البيت من الطويل لمالك بن الريب في الأغانى 297/22 والرواية فيه : (تقاعس أو ينصاع فـوم مـن الرعب) ، ومختار الأغانى لأبى الفضل المصرى 60/11 ، واللباب للصابونى 358 .

2- المثل فى مجمع الأمثال 129/1 برفع (تسمع) ، وبالنصب فى إعراب الحديث النبـوى للعكـبرى 36 ، وكتاب الشعر 403 ، شرح الرضى 54/4 .

3- القول وارد فى المقرب 296 ، والمغنى 640، والهمع 134/4 برواية الرفع والجزم فى الكتـاب 99/3 ، وسر صناعة الإعراب 286/1 .

4- القول ورد فى الإنصاف 338 ، والمقرب 296 ، والمغنى 640 ، والهمع 134/4 .

5- القول ورد فى مجالس ثعلب 317/1، وشرح التسهيل 50/3، والمغنى 640 ، وفى مجمع الأمثـال 262/1 بلفظ (أن يأخذك)، والهمع 43/4 .

6- عبث الوليد 422 .

7- البيت من البسيط ديوانه 99 ، والتبيان فى شرح الديـوان 116/1 ، والأمـالى الشـجرية 226/1 ، ومعاهد التنصيص 207/1 ، واللباب للصابونى 359 .

وقوله[1] :

تَوَقَّهُ فَمَتَى مَا شِئْتَ تَبْلُوُهُ فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبَا

فنصب (تبلوه) بأن محذوفة ، على مذهب الكوفيّين .

وقوله أيضا[2] :

بَيْضَاءُ يَمْنَعُهَا تَكَلَّمَ دَلُّهَا تِيهًا ، وَيَمْنَعُهَا الحَيَاءُ تَمِيسَا

فنصب (تكلّم) و (تميسا) بأن محذوفة،وهو رأى الكوفيّين لا البصريّين إذ يعدّونه شذوذا،وقال الجرجاني (وهو عند النّحويين ضعيف ، لا يجيزون النّصب على إضمار أن ، إلاّ أن يكون منها عِوض ، وقد أجازه الكوفيّون)[3] وكذلك ورد حذف أنْ في شعر البُحترى ، إلاّ أنّه لم يُنصب بأنْ محذوفة على مذهب الكوفيّين ، بل سلك مسلك الأخفش ومن تبعه فرفع الفعل ، وذلك نحو قوله[4]:

بَدَائِعُ تَأْبَى أَنْ تَدِينَ لِشَاعِرٍ سِوَايَ إِذَا مَا رَامَ يَوْمًا يَقُولُهَا

وعلّق عليه المعرّي بأنه (أراد أن يقولها، فحذف أن، وهو جائز إلاّ أنّه ردىء)[5] ومع استرذاله لهذا الحذف فقد ورد في شعره هو أيضا ، إذ يقول[6]:

أَسْهَبَ في وصفِهِ عُلاكَ لَنَا حَتَّى خَشِينَا النُّفُوسَ تعبُدُهَا

فقد حذف أن ورفع الفعل (تعبُدُها) وإن قال عنه أنّه ردئ .

والصّواب ما قاله الأشمونى أن حذف أن مقصور على السّماع مطلقا ، فلا يُرفع ولا يُنصب بعد الحذف إلاّ ما سُمع،وإليه ذهب متأخرو

1- البيت من البسيط ديوانه 98 ، وبشرح العكبرى 114/1 ، واللباب 359 .

2- البيت من الكامل ديوانه 58 ، وبشرح العكبرى 195/2 ، والوساطة 466، والنحو الوافى 400/4 ، واللباب 359 .

3- الوساطة بين المتنبى وخصومه 466 .

4- البيت من الطويل فى ديوانه 1782 ، وعبث الوليد 420 ، واللباب 359 .

5- عبث الوليد 420 .

6- البيت من المنسرح فى ديوانه سقط الزند 136، وشروح السقط 834/2 ، وشرح ديوان سقط الزند للدكتور ن رضا 93، وحاشية عبث الوليد 421 .

المغاربة[1] وهم ابن مالك ، وأبو حيّان إذ عنده الصّحيح قصره على السّماع،لأنّ ما ورد منه نزر فلا ينبغى أن يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعا ، ويقتصر ذلك على مورد السّماع .

ولن يُتصور أبدًا أنّ إجازة هذا الحذف مع النصب أو الرّفع والقياس عليه، يُعَدُّ تيسيرا للقواعد واتّساعا في اللّغة،بقدر ما هو اضطراب فيها ومدعاة للّبس والغموض.

ثانيا:- الأصل أن ينصب الفعل المضارع إذا سُبق بأن المصدرية ، وخلاف الأصل هو مجيئه مرفوعا بعدها ، بعد إهمال أنْ ، ومن[2] أهملها فقد حملها على (ما) أختها أي المصدرية،بجامع أن كلاًّ منهما حرف مصدري ثنائي،وفيه قال ابن مالك[3] :

وبعضُهم أهْمَلَ أنْ حَمْلاً على ما أُختِها حيْثُ استحقّتْ عَمَلا

وهذا الحمل (قليل وليس بقياس وإنّما وقع في شذوذ من الكلام)[4] .

ومن شواهد هذه الظّاهرة قراءة[5] من قرأ قوله تعالى :﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[6] فقد أُهملت أن وارتفع الفعل (يتمّ) بعدها ، وهو قول البصريّين[7]،

1- ينظر شرح التسهيل 50/4 ، والهمع 143/4 ، وشرح الأشمونى 273 .

2- ينظر شرح التصريح 232/2 ، وحاشية الخضرى 112/2 .

3- شرح ابن عقيل 5/4 ، وضرائر الألوسى 273 .

4- حاشية الدمامينى على المغنى 213 .

5- القراءة منسوبة إلى مجاهد فى مختصر ابن خالويه 21 ، والبحر المحيط 499/2 ، ولابن محيصن فى الجنى الدانى 220، والمغنى 30، وأوضح المسالك 166/3، والمقاصد النحوية 381/4 ، وشرح الأشمونى 553.

6- الآية 231 من سورة البقرة .

7- ينظر شرح التصريح 232/2 .

وقد اُختلف في تخريج الآية بالرّفع،فزعم الكوفيّون[1] أنّها مخفّفة من الثّقيلة شذّ اتصالها بالفعل المنصرف الخبري،والقياس فصله عنها بقد أو إحدى أخواتها .

وزعم الدّماميني[2] أن الأصل أن يُتمُّوا بالجمع ، حذفت النّون لأنّ الفعل منصوب بأنْ ، وردَّ على من تساءل : لو كان كذلك لرُسم بالواو والألف على ما تقرّر في علم الخطّ ، بقوله : رسم المصحف لا يجرى على القياس المقرّر في هذا الفنّ ، وإنّما هو سنة وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخطّ المصطلح عليه[3].

ويعلّق الشّمُنّيّ على قول الدّماميني بقوله إنّ (رسم المصحف الذي لا يجرى على القياس هو رسم المصحف العثماني ، وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقتها له،من الشّواذ خارجة عن السّبعة بل عن العشرة ، والقراءات التي يلزم أن يكون على وفقه هي القراءات السّبعة،وقال ابن الصائغ فإن اُعترِض على ذلك بأنّها في المصحف محذوفة ، أُجيب بأنّ رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو،نحو قوله تعالى :﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[4] وأقول إنّه غير مطابق لما الكلام فيه،لأنّ الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو)[5] .

ووافقه الأمير[6] في أنّ خط المصحف لا ينقاس مع أنّ القراءة شاذّة[7] ، والأصوَبُ أنّ (أنْ) أهملت حملاً على أختها (ما) ، كما حُملت ما على أنْ

1- ينظر حاشية الدماميني على المغنى 63 ، وحاشية الشمنى على المغنى 63 ،وحاشية ياسين على التصريح 232/2 ،وحاشية الأمير على المغنى 29/1 .

2- هو تقى الدين أبوالعباس أحمد بن محمد الشّمُنّيّ إمام النحاة فى زمانه عالم بالتفسير والحديث والأصول، صنف شرح المغنى لابن هشام وغيره ت 872هـ ينظر البغية 375/1 .

3- ينظر حاشية الدماميني على المغنى 63 .

4- الآية 19 من سورة العلق .

5- حاشية الشمنى على المغنى 64 .

6- هو محمد بن محمد بن أحمد الأزهرى ، المعروف بالأمير ، أكثر كتبه هوامش وحروف أشهرها حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام . توفى 1232 هـ . ينظر الأعلام 71/7 .

7- ينظر حاشية الأمير على المغنى 29/1 .

فعملت النّصب في نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام :((كما تكونوا يولى عليكم))[1].

وقد أورد ياسين تخريج الحديث على ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : إنّه على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم .

الثاني : إنّه منصوب بـ(ما) فهي مصدرية ناصبة ، وهو رأى الكوفيّين والمبرّد ، وأورده شاهدا على مذهبهم .

الثالث : أنّه من تغييرات النّحاة .

وإضافة للحديث الشّريف ، فقد استشهد الخضرى[3] على إعمال (ما) عمل (أن) ، بقول الشّاعر[4] :

وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ   كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فقد نصب قوله (يحسبوا) بما المصدرية ، وقد حملها على أن فأعملها .

واختلف كذلك في تخريج هذا البيت ، فالكوفيّون والمبرّد ذهبوا إلى أن (كما) ، تأتى بمعنى (كيما) فيجيزون النّصب بها ، فهى مؤلّفة عندهم من (كى) النّاصبة ، و (ما) الزّائدة .

وابن هشام أورد اختلاف النّحاة في هذا البيت قائلا : (فقال الفارسى : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلّف ، بل هى كاف التعليل وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمّى (نزهة الأديب) أن أبا على حرّف هذا البيت ، وأنّ الصّواب فيه :

1- الحديث الشريف ورد فى كنز العمال 89/6 ، واستشهد به فى شرح التصريح 232/2 ، وحاشية ياسين 232/2 ، وحاشية الخضرى 112/2 .

2- ينظر حاشية ياسين 232/2 .

3- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل 112/2 .

4- البيت من الطويل لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه 101 برواية (لكى يحسبوا) ، ولجميل بثينة فى ديوانه 90 ، والإنصاف 586 ، ورصف المبانى 214 ، والجنى الدانى 483 ، والمقاصد النحوية 407/4 ، وشرح الأشمونى 550/3 .

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا   لِكَيْ يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[1]

ويقول أبو الرّجاء : إن الرّواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود .

والقول عندى ما قاله[2] الشّيخ محمّد محى الدين في عدم قبول الطّعن على أبي على الفارسى بأنّه صحّف البيت ليستشهد به ، فإنّ الرّوايات تكثر في الشّعر العربي ، وليس أفضل من أن نُحسن الظّنّ بالشّيخ أبي على الفارسى،وأنّ روايته إحدى روايات العرب .

وقول الرّاجز[3] :

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا

فقد انتصب الفعل (تُظْلَموا) بـ(ما) تشبيها لها بأنْ النّاصبة للمضارع والكاف للتّشبيه ، كما ذكر الرّضى أمّا الكوفيّون والمبرّد فقد أجازوا النّصب بـ(كما)،لأنّها بمعنى (كيما) وردّ عليهم البصريّون أنّ الرّواية فيه بالتّوحيد كالرّواية الأخرى[4] :

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمِ

وأورد الكوفيّون شواهدَ كثيرةً في إعمال (كما) والنّصب بها،لأنّها بمعنى (كيما)،وتجئ في هذا الموضع شاهدًا على قياس (ما) على أنْ المصدرية .

ومن تلك الشّواهد قول الشاعر[5] :

1- المغنى 177 (الكاف) .

2- الانتصاف من الإنصاف 586 .

3- الرجز لرؤبة فى ديوانه 183 ، والإنصاف 587 ، وشرح الرضى 52/4 ، وائتلاف النصرة 152 .

4- الرجز لرؤية فى ديوانه 183 ، والكتاب 116/3 ، والإنصاف 591 ، ورصف المبانى 214 ، والجنى الدانى 484 ، والهمع 231/4 .

5- البيت من المنسرح لصخر الغى الهذلى ، فى شرح أشعار الهذليين 260/1 ، وديوانهم 57/2 ، والإنصاف 585 ، والخزانة 224/10 .

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا   والقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

حيث انتصب قوله (أُخفِّرَها) لسبقه بـــ(كما) وهى عند الكوفيّين بمعـــنى كيما ، وأوردته شاهدًا على النّصب بما المصدرية .

وقوله[1] :

اسمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثَهُ   عَلَى ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا ما سَائِلٌ سَأَلَا

فانتصب قوله (تحدّثَه) لسبقه بـــ(كما) عند الكوفيّين ، وبما ، أمّا البصريّون فأجابوا أنّه لا حجّة في البيت (لأنّ الرّواة اتّفقوا على أنّ الرّواية بالرّفع .. و لم يَرْوِه أحد بالنّصب إلا المفضّل الضّبي وحده ، وإجماع الرّواة من نحويّ البصرة والكوفـــة علي خلافه ، والمُخَالَفُ له أقْوَمُ منه بعلم العربية)[2] .

وقوله[3] :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ   تَشَاوَسْ رُوَيْدًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ

انتصب قوله (أخافَه) لسبقه بـــ(كما) واللّام للتّوكيد ، وعند البصريّـين أنّ في البيت تكلّف بقبح ، والأظهر فيه :

*يُقَلِّـــبُ عَيْنَيْـهِ لِكَيْمَـــا أَخَافَـــهُ *

وعندهم كذلك أنّه لو صحّ ما رَوَوه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم، فلا يَخرُج ذلك عن حدّ الشذوذ والقلّة فلا يكون فيه حجّة. والله أعلم)[4] .

وبعد هذا الاستطراد ، وإن لم يَخرُج عن نطاق ظاهرة خـــلاف الأصـــل ، فالنّصب بـــ(ما) المصدرية ، أو (كما) بمعنى كيما ، لـــيس بـــالأصل بإهمـــال أن

1- البيت من البسيط لعدى بن زيد فى مجالس ثعلب 127 ، والإنصاف 588 ، واللسان (كمى) (كيـــا) 206،163/12 ، والخزانة 224/10 .

2- الإنصاف 591 .

3- البيت من الطويل لأوس بن حجر فى ديوانه 98 برواية : رأيت بريدا يزدريني بعينه .:. تأمل... فـــلا شاهد فيها ، ومجالس ثعلب 128 ، وحماسة المرزوقى 963 برواية (تشاوس يزيدا) ، والإنصـــاف 589 ، والخزانة 227/10 .

4- الإنصاف 591 .

وأخواتها نحو (حتى) ، وشواهد هذه الظّاهرة ، نحو قراءة[1] من قرأ قوله تعالى :
﴿وزُلزِلوا حتّى يقولُ الرَّسولُ﴾[2] وهي قراءة أهل الحجاز . ومنها قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : ((قاموا قِياماً حتّى يَرَوْنَه قد سَجَد))[3] ، وعلّق ابن مالك على هذا الشّاهد بأنّ فيه (إشكالا لأنّ (حتى) فيه بمعنى (إلى أن) والفعل مستقلّ بالنّسبة إلى القيام ، فحقّه أنْ يكون بلا نون لاستحقاقه النّصب ، لكنّه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد أنْ حملاً على أختها)[4] .

وقوله صلّى الله عليه وسلّم في حديث الغار :((فإذا وجدتُهما راقدَيْن قمْتُ على رُؤوسِهما حتّى يَستيقِظانِ متى استَيقظا))[5] .

ومنه أيضا قول الشاعر[6] :

أنْ تقرآنِ على أسْماءَ ويحكُما   مِنّي السّلامَ وألاّ تُشعِرا أحَدا

فرفع قوله (تقرآن) وقد أهمل أن على مذهب البصريّين ، أمّا الكوفيّون فعندهم أن (أن) مخففة من الثّقيلة،ولم يفصل بينها وبين ما دخلت عليه ضرورة[7] ، ووافقهم أبوعلي الفارسي[8] على أنّها مخففة من الثقيلة،وقد استشهد بالبيت فيما

1- قراءة نافع المدني ، البحر المحيط 372/2 ، وابن مجاهد في الكتاب 25/3 .

2- الآية 212 من سورة البقرة .

3- الحديث الشريف أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة 137/1 ، واستشهد به في شواهد التوضيح 178،180 .

4- شواهد التوضيح والتصحيح 180 .

5- اخرجه البخاري في كتاب البيوع باب المزارعة 47/2 بنفس المعنى واللفظ مختلف (فقمت على رؤسهما أكرهُ أَنْ أوقظهما...) لاشاهد فيه ، في مسند أحمد 607/3 (حتى يستيقظا) فلا شاهد فيه .

6- البيت من البسيط بلا نسبة في مجالس ثعلب 322/1، والإنصاف 563 ، والجنى الداني 220 ، والمغني 30 ، وضرائر الألوسي 272 . وقبل هذا البيت قوله :

ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما   وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها   وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

7- ينظر رصف المباني 113 ، وشرح شواهد المغني 100 .

8- ينظر المنصف 278/1 .

يجئ شاذا في القياس والاستعمال جميعا . وزاد السّيوطى[1] على هذا أنّ قولـــه (أنْ تقرآن) في موضع نصب بدل من (حاجة) أو رفع خبر (هى) مقدّرا .

ونحو قوله[2] :

أَبَى عُلَمَاءُ النَّـاسِ أَنْ يُخْبِرُونَنِـي   بِنَاطِقَةٍ خَرْسَاءَ مِسْوَاكُهَا حَجَرْ

فرفع قوله (يخبرونني) بعلامة ثبوت النّون ، مع سبقه بأنْ المصدريـــة ، إلاّ أنّه قد أهملها على ما يبدو حملاً لها على أختها (ما) .

وقوله[3] :

أَبَى النَّاسُ وَيْحَ النَّاسِ أَنْ يَشْتَرُونَهَا   وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّـةٍ بِصَحِيـحِ

فرفع قوله (يشترون) وهو مسبوق بأنْ،وقد أهملها على مذهب البصريّين .

وقوله[4] :

أَنْ تَهْبِطِيـــنَ بِـلادَ قَـــوْ   مٍ يَـرْتَعُـونَ مِنَ الطِّـــلَاحِ

فقد أهمل أنْ الناصبة حملاً على أختها (ما) على مذهب البصريّـــين،أمّـــا الكوفيّون فيجعلونها مخفّفة من الثّقيلة[5]، وقد عكس الأمر ابن جنّى وابــــن يعيـــش خطأً، فنسبا عدم الإعمال لتشبيه أن بما للكوفيّين وتخفيف أنْ ضرورة للبصريّـــين، والضّمير فيها ضمير الشّأن والحديث ، والمراد أنه تهبطين ، أو أنك تهبطين[6] .

وعلّق أبوحيّان على هذه الظاهرة بقوله : ((والذي يظهر أنّ إثبات النّـــون في المضارع المذكور مع أنْ مخصوص بضرورة الشّعر ، ولا يحفظ أن غير ناصبـــة إلاّ

1- شرح شواهد المغنى 100 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة فى شواهد التوضيح 181 و لم أعثر عليه فى غيره من الكتب .

3- البيت من الطويل لابن الدمنية فى المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستانى 115، والضرائر للألوسى 274

4- البيت من مجزوء الكامل للقاسم بن معن ورد فى تنقيح الألباب 258 ، وشـــرح ابـــن يعيـــش 9/2 ، والكافية الشافية 50/1 ، والمقاصد النحوية 381/4 ، وشرح الأشمونى 147 ، والخزانة 42/8 .

5- ينظر الإنصاف 563 .

6- ينظر سر الصناعة 448/2 ، وشرح ابن يعيش 9/7 .

في هذا الشّعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تُبنى عليه قاعدة)[1] .

ثالثا:- وكما خالف الأصل برفع المضارع بعد حروف النصب ، خولف مرّة أخري بمجيئه مجزوما بعد هذه الحروف ، واختلفوا[2] في تخريج هذا الجزم أو التّسكين ، فقد منعه الجمهور وعدّوا ما جاء منه ضرورة ، وعند المبرّد[3] أنه من أحسن الضّرورات ، وأجازه بعض الكوفيّين ، وعدّوه لغة لبعض العرب ، قال[4] الرؤاسي[5]: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها .

وحَكى[6] الجرمي وأبوعبيدة واللّحياني هذه اللّغة ، وإنّها لغة بني صباح ، وزاد اللّحياني في بعض نوادره عن بعض العرب جزمهم بلن أيضا ، وسيجئ الاستشهاد على ذلك أي الجزم بلن ، ومن شواهد جزم المضارع المسبوق بناصب قراءة الحسن[7] قوله تعالى :﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾[8].

1- البحر المحيط 273/2 .

2- ينظر الهمع 90/4 .

3- ينظر المحتسب 126/1 ، وشرح ابن يعيش 101/10 ، وشرح الأشمونى 44 ، ولم أعثر على رأيه هذا فى المقتضب ولافى الكامل .

4- ينظر الجنى 227 ، والارتشاف 390/2 ، وفيه أخطأ ونسب القول للرياشى ، والمغنى 30 ، وحاشية الدماميني على المغنى 63 ، وحاشية الشمني على المغني 63 ، والهمع 91/4 . وقد زعم أحد المعاصرين أنها لغة بنى حنيفة ! ولم أقف على هذه النسبة فيما اطلعت عليه من المصادر. ينظر معجم حروف المعانى د.أحمل جميل شامى 116 ، ولغة بنى حنيفة هى إبقاء حرف العلة ساكنا حالة الجزم.ينظر المعانى للفراء 161/1 .

5- أبوجعفر محمد بن الحسن أستاذ الكسائى والفراء ، وأول من وضع كتابا فى النحو من الكوفيين . ينظر طبقات القراء 116/2 ،والبغية 82/1 .

6- ينظر الحاشية رقم (4).

7- قراءة الحسن والشعبى وأبونهيك . ينظر المحتسب 127/1 ، تفسير القرطبى 208/3 ، البحر 540/2 .

8- الآية 235 من سورة البقرة .

ومنه قول الشاعر[1] :

أُحَـاذِرُ أَنْ تَعْلَـمْ بِهَا فَتَرُدَّها فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

فقد جزم الشّاعر قوله (تعلم) بأن النّاصبة ، وفي هـذا مخالفـة للأصـل ، وعلّق[2] ابن هشام والأشموني على هذا الجزم بقولهما (وفي هذا نظر ، لأنّ عطـف المنصوب (فتترُكَها) على (تعلمْ) يدلّ على أنّه سُكّن للضّرورة لا مجزوم) .

أمّا السّيوطي[3] فأورد تخريجه على أنّ سكونه لأجل الإدغـام الجـائز في الكلام ، كما قرأ أبوعمر[4] في قوله تعالى ﴿ يَحْكُمْ بَيْنَهُمْ ﴾[5] ونحوه .

ولم يتوسّع في الجزم بأن لأنّها أمّ الباب بل تجاوز ذلك إلى (لن) فقد جـزم بها المضارع وحقّه النّصب،وقد أورد السُّهيلي أنّه (ينبغى أن تكون جازمة كـ(لم)، لأنّها حرف نفى مختصٌّ بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هـو نفـى الحركة وانقطاع الصّوت ، ليتطابق اللّفظ والمعنى كما تقدّم في باب الإعراب . وقد فعلت ذلك طائفة من العرب)[6] .

ومنه قول الشاعر[7] :

أَيَادِي سَبَا يا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلُ للعينَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

فقد جزم قوله (يحلُ) وحذف حرف العلّة ، مع سبقه بلن الناصبة ، إلاّ أنّهـا عملت الجزم تشبيها لها بـ(لم) لأنّها للنّفى مثلها،وأنّ النّون أخت الميم في اللّغـة ،

1- البيت من الطويل لجميل بثينة فى ديوانه 140 (صادر) ، والجنى الدانى 227 ، والمغـنى 30 ، وشـرح شواهده 98 ، والهمع 91/4 ، وشرح الأشمونى 552 ، وحاشية الأمير 29/1 .

2- المغنى 30 ، وشرح الأشمونى 553 .

3- ينظر شرح شواهد المغنى 100 .

4- قراءة أبي عمر بتسكين الميم التى بعدها الباء للإدغام . ينظر إبراز المعانى لأبي شامة المقدسى 98 .

5- الآية 112 من سورة البقرة .

6- نتائج الفكر 130 .

7- البيت من الطويل لكثير عزة فى ديوانه 288 ،والمغنى 285 ،وشرح شواهده 687 ،والأشمونى 548 .

وذلك نحو ما في قول الشاعر[1] :

كَأَنَّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَابٍ   بُكَـاءُ حَمَامَـةٍ فِي يَـوْمِ غَيْنِ

أي غيم[2] .

ومنه قول الشاعر[3] :

قَـدْ حَالَ دُونَ دَرِيسَيْهِ مُؤَوِّبَةٌ   نِسْعٌ لَهَا بعضَـاهِ الأَرْضِ تَهْزِيـزُ

فالنسع والمسع اسم لمسمى واحد هو ريح الشمال .

وزاد الزّجّاجي أنّه (يقال لريح الشّمال: مِسْعٌ ونِسْعٌ. ومكان حَزْمٌ وحَزْنٌ : صُلْبٌ شَدِيدٌ)[4]؛ ذكر المالقي هذا الإبدال إذ يردّ على من عَدّ الفعل مجزوما (وهمـا الفارسـى وابن جني) بقوله (وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل (تحلى) بإثبات الألـف والنّصب مقدّر في الواو المنقلبة عنها ، ثم حُذفت واجتزئ بالفتحة التى فيها الدّلالـة عليها ، كما قال الشاعر[5] :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي   بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَانِّي

أراد بقوله (يالهفا) لأنّ الألف بدل مـن اليـاء للمتكلّـم ، لأنّ أصلـه (يالهفى))[6]

1- البيت من الوافر لرجل من بنى تغلب ورد فى الإبدال والعاقبة والنظائر للزجاجى 100 ، أمالى القـالى 89/2 ، رصف المبانى 287 .

2- رصف المبانى 287 ، 288 .

4 - الإبدال والمعاقبة والنظائر 101 ، وينظر الأمالى 90/2 .

3- البيت من البسيط للمتنخل الهذلى ورد فى الأمالى 90/2 . و فى شرح أشعار الهذليـين 1264 ، والمخصص 85/9/2 ، 3/17/5 ، واللسان (أوب 259/1 ، (هزز) و(مع) و(نسـع) ، وتـاج العروس (خنذ) 405/9 .

5- البيت من الوافر بلا نسبة فى الخصائص 135/3 ، والمحتسب 323/1 ، والممتع 622 ، وشرح شـواهد الشافية 208 ، والمقاصد النحوية 248/4 .

6- رصف المبانى 288 .

ومن الجزم بـــ(لن) أيضا ما أنشده ابن الطّراوة[1] لقول الشاعر[2] :

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ   حَرَّكَ مِن دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ

فقد جزم قوله (يَخِبْ) فحذف منه حرف العلّة ، مع كونه مسبوقا بلن وعملها النّصب لا الجزم .

وإنشادهم قول الشاعر[3] :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا   تَعَالَوا إِلَى أَنْ يأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

فقد جزم المضارع (يأتنا) بأن المصدرية ، وقد أنكر الفارسى رواية الجزم قائلاً : (وإنشاد الفرّاء خطأٌ فاحش لأنّه جزم بـــ(أن))[4] وفضّل إنشاد أبى بكر عن الأصمعى :

هَلُمَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ

ونقل السّيوطى[5] عن ابن الأنبارى في شرح المفضّليات أنّه أورده بلفظ : إلى أن يأتنا الصّيد ، وقال : يجوز أن تجعل (تعالوا) مكتفية ، وتجعل (ما) شرطا ، والفعل مجزوما بها ونحطب جوابها .

وقد يُسكّن المضارع مع سبقه بحرف نصب ضرورة[6] كقول الشاعر[7] :

1- ينظر المساعد 66/3 .

2- البيت من المنسرح لأعرابى ورد فى الارتشاف 390/2 ، والمساعد 66/3 ، والمغنى 285 ، والهمع 97/4 ، وشرح الأشمونى 548 ، والدرر 4/2 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس 389 برواية (أن يأتى) ، والمحتسب 295/2 ، وأمالى المرتضى 191/2 ، والجنى الدانى 227 ، والمغنى 30 ، وشرح شواهده 91 ، وشرح الأشمونى 552 .

4- البصريات 259 ، وينظر شرح شواهد المغنى 93 .

5- ينظر شرح شواهد المغنى 93. و لم أعثر على كلام ابن الأنبارى فى كتابه المفضليات ولا السبع الطوال.

6- المبدع فى التصريف لأبى حيان 204 .

7- البيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامرى فى ديوانه 13 برواية (قرابة) مكان (وراثة) وعيون الأخبار لابن قتيبة 227/1 ، والخصائص 342/2 ، والمحتسب 127/1 ، وشرح الرضى 25/4 ، وشرح ابن يعيش 101/10 ، والمغنى 677 ، والمقاصد النحوية 127/1 ، وشرح شواهد الشافية 404 .

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

فقد سكّن الشاعر الواو في (أسمو) مع النّاصب (أنْ)،والأصل أن يقول أن أسموَ بنصب الواو ، ولكنّه سكّنها للضّرورة ، وعند البغدادى (أنّ تسكين الواو من أسمو مع النّاصب شاذ)[1] .

وقوله[2] :

إِنْ شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا   رَفَعْنَ ، وأَنْزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدَا

فقد سكّن الشّاعر الواو فى (تلهوْ) مع النّاصب (أنْ) .

وقوله[3] :

مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

فقد أثبت الياء ساكنة ، في قوله (يُدنى) مع تقدير النّصب وهو قليل[4].

وقوله[5] :

وإِنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كُسِيَ الجوارِي   فَتَنْبُو العَيْنُ مِنْ كَرَمٍ عِجَافِ

وقوله[6] :

أَرْجُو وآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

1- شرح شواهد الشافية 404 .

2- البيت من الطويل للأخطل فى ديوانه 86 ، والخصائص 342/2 ، والمحتسب 126/1 ، والمنصف 115/2 ، والممتع فى التصريف 536/2 ، والهمع 185/1 ، والدرر 31/1 .

3- البيت من الطويل لحندج بن حندج المرى فى الإنصاف 128 ، والمساعد 37/1 ، والمقاصد النحوية 238/1 ، والهمع 46/6 ، وشرح الأشمونى 45 ، والدرر 224/2 .

4- المقاصد النحوية 242/1 ، والدرر 224/2 .

5- البيت من الوافر نسب لعمران بن حطان ولغيره ورد فى إصلاح المنطق 60 ، والخصائص 292/2، 342 ، والمنصف 115/2 ، والممتع فى التصريف 536/2 ، والمغنى 527 .

6- البيت من البسيط لكعب بن زهير فى ديوانه 62 ، وعمدة الحافظ 248 ، وشرح قصيدة كعب بن زهير 24،152 ، والمساعد 36/1 ، وشرح التصريح 258/1 ، والمقاصد النحوية 412/2 .

حيث سكّن الواو في قوله (تدنو)،وحقّها أن تكون منصوبة وقد سبقتها أن.

وقوله[1] :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ في ... خَلْوَةٍ غَيْرِ مَا أَنَسِ

كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا ... وَعَدَتْنِي غَيْرِ مُخْتَلَسِ

حيث سكّن الياء في قوله (تقضيني)،وجعله منصوبا بفتحة مقدّرة على الياء ، إجراء للفتحة مجرى الضّمّة ، وذهب المبرّد[2] إلى أنّ إسكان هذه الياء في موضع النّصب من أحسن الضّرورات، وذلك لأنّ الألف ساكنة في الأحوال كلّها، فكذلك جُعلت هذه ، ثم شبّهت الواو في ذلك بالياء كما شُبّهت الياء بالألف.

1- البيت من المديد لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 160 ، وفي المقاصد النحوية 379/4 ، وشرح التصريح 231/2 ، والهمع 124/1 ، وشرح الأشموني 550 ، والدرر 30/1 ، والخزانة 488/8 .

2- المحتسب 126/1 ، والخصائص 342/2 ، وشرح ابن يعيش 101/1 ، وشرح الأشموني 44 .

الفصل الثالث

المجرورات

المبحث الأول : المجرور بالحرف .

المبحث الثاني : المجرور بالمضاف .

المبحث الثالث : المجرور بالجوار .

المبحث الأول

المجرور بالحرف

المجرور بالحرف

الجرّ في اللغة: الجذب، والسّحب، وفي الاصطلاح: كل حرف يوصل معنى الفعل إلى الاسم الذي بعده، وحروف الجرّ واحد وعشرون حرفا بزيادة (لولا) على رأي العلامة سيبويه-عليه الرحمة-. والأصل في الجر حروف الجر، لأنّ المضاف مردود في التأويل إليه[1].

أحكامه :

أولا: الأصل في الاسم المجرور بالحرف ألاّ يُحذف حرف الجرّ، إذ هو معمول لهذا الحرف وخلاف الأصل هو حذفه فينصب المجرور وجوبا، واشترط السّهيلي لهذا الحذف أمرين[2]:

أحدهما، اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بدّ من الباء، نحو قولك: رأيت الرجل يوم الجمعة بالخير، يقبح حذف الباء، لأنّ المعنى الذي من أجله حذفت (الباء) ليس بلفظ، وإنّما هو معنى في الكلمة..

الثاني: أن يكون المأمور به حدثا، فإن كان جسما أو جوهرا، لم تحذف الباء من نحو: أمرتك بزيد ولا تقول أمرتك زيدا، لأنّ الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلّق،وإنّما تدخل الباء عليه مجازا، كأنّك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثم حذفت.

وذكر السّيوطي (أنّ القاعدة أن المحذوف المنوي كالملفوظ به، وههنا حرف الجر المحذوف مراد)[3] ولذا فإن حذف حرف الجرّ على ثلاثة أقسام، وهي:

1- ينظر الأشباه والنظائر 109/2.

2- ينظر نتائج الفكر 336 : 337 ، والارتشاف 53/3.

3- الأشباه والنظائر 346/1.

أ- سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو: نصحته وشكرته، وذهبت الشام، ونحو قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه﴾[1] أي لقومه أو من قومه، وقوله جلّ شأنه: ﴿ولكن لا تواعدوهن سراً﴾[2] أي على سرّ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[3] وقوله تعالى: ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه﴾[4] أي يخوفكم بأوليائه، وقوله تعالى: ﴿لينذر بأساً شديداً﴾[5] أي لينذركم ببأس شديد.

ب- سماعي مخصوص بالضّرورة، نحو قول الشّاعر[6]:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ

أي: أمرتُكَ بالخير، وعلّق ابن جنّي على هذا البيت بأنّه (شاذ إنّما يحمله الشّعر، فأمّا القرآن فيُختار له أفصح اللّغات ... وأنّه ضعيف القياس والشّعر أولى به من القرآن)[7].

ونحو قوله[8]:

ومنّا الّذي اختير الرّجال سماحةً ... وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازعُ

أي: اختير من الرجال.

1- الآية 155 من سورة الأعراف.

2- الآية 233 من سورة البقرة.

3- الآية 15 من سورة الأعراف.

4- الآية 175 من سورة آل عمران.

5- الآية 2 من سورة الكهف.

6- البيت من البسيط لعمر بن معدى كرب، في الكتاب 37/1، والمقتضب 36/2، 86، 321، وكتاب اللّامات للزجاجي 139، والمحتسب 51/1، والمفصل 387.

7- المحتسب 272/1، 273.

8- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 630، والكتاب 39/1، والمقتضب 330/4، والكامل 33/1، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس 346/1، والأشباه والنظائر 346/1.

وقوله[1]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيه ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

ففي قوله (استغفرُ اللهَ ذنبًا) حذف الجار من ثاني مفعولي (استغفر) الـــذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: استغفر الله من ذنبٍ.

وقوله[2]:

ولَقَدْ أَبِيتُ على الطَّوَى وأَظَلُّهُ ... حَتَّى أَنَالَ به كَرِيمَ المَأْكَلِ

أي: أظلّ عليه.

وقوله[3]:

وَدَاعٍ دَعَا يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذاكَ مُجِيبُ

أي: فلم يستجبْ له.

وقوله[4]:

آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... والحَبُّ يأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ

أي: على حبِّ العراق.

وقوله[5]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

1- البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 37/1، وأدب الكاتب 254، والإيضاح 139، وشرح التصريح 394/1، وشرح ابن يعيش 36/7، 51/8.

2- البيت من الكامل لعنترة في ديوانه 98، وأدب الكاتب 525، والإيضاح 139، والاقتضاب 460.

3- البيت من الطويل لكعب بن سعيد الغنوي في الأصمعيات 96، وأدب الكـــاتب 523، والاقتضـــاب 459.

4- البيت من البسيط للمتلمس في ديوانه 95، والجنى الداني 473، والمغني 99، والمقاصد النحويـة 548/2، وشرح التصريح 312/1، وشرح الأشموني 197.

5- البيت من الكامل لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1120، والنوادر 167، والخصـائص 319/3،، وأسرار العربية 180.

وقوله[1]:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

أي تمرّون بالدّيار، وأورد المبرّد[2] أنّه قرأ على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

* مَرَرْتُم بالدِّيارِ ولَمْ تَعُوجُوا *

وعلّق أبو جعفر النّحاس على هذا بقوله: (وأجاز الكوفيّون قياسا على هذا مررت زيداً، وهو عند البصريّين لا يجوز؛ لأنّه إنما جاز فيما يتعدّى إلى مفعولين: أحدهما، بحرف جرّ، لأنّ الفعل يقوى إذا تعدّى إلى مفعوله، ويحذف من الثّاني حرف الجرّ، ثم يتعدّى الفعل إليه واحتجّ من أجاز: مررت زيدا بقوله: تمرّون الدّيار...)[3].

وكذا رأى الزّجّاجي، فقد خطّأ قول بعضهم أنّ الاسم يُنصب بفقدان الخافض (لأنّه لو كان فقدان الخافض ينصب، كان ينصب في كل حال، وليس نجد ذلك كقولك: حسبك بزيد ثم تقول: حسبك زيدٌ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد وإنّما ينتصب؛لأنّه لـمّا ذهب حرف الجرّ تعدّى الفعل فعمل فيه)[4].

والرّأي عندي أن قياس الزّجاجي حذف الباء في حسبك بزيد لا يطّرد؛ لأنّ الباء هنا حرف شبيه بالزائد، فيصحّ ارتفاع الاسم حسب موقعه في الجملة.

وعلى كُلٍّ فإن حذف حرف الجرّ من الشواهد المتقدّمة، وانتصاب ما كان مجرورا، بإسقاط الخافض ، ذلك من باب التوسّع، وهو خاص بالشّعر، وفي ذلك

1- البيت من الوافر لجرير في ديوانه 278 برواية (أتمضون الرسوم و لم تحيّى)، ورصف المباني 247، و المغني 100، وشرح ابن عقيل 15/2، والمقاصد النحوية 560/2، والخزانة 118/9.

2- ينظر الكامل 34/1، وينظر شرح القصائد التسع المشهورات 346/1.

3- شرح القصائد التسع المشهورات 346/1.

4- الإيضاح 139.

يقول سيبويه (وليست استغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا، وإنّما يتكلّم بها بعضهم)[1].

أما السّيوطي فإنّه ينقل عن والده وابن الطّراوة أنّ هذا الحذف يكون قياسيا في كل ما لا لبس فيه، بأن ضُمّن الفعل معنى فعل ناصبه أي ناصب له بنفسه، وإلاّ فلا، فإن فقد الشّرطان أو أحدهما بأن لم يتعيّن الحرف نحو: رغبت، أو مكانه نحو: اخترت أخوتك الزيدين لم يجز، لأنّ كُلاًّ منهما يصلح لدخول (من) عليه. وقيل يجوز بشرط عدم الفصل بينه وبين الّذي يحذف منه حرف الجرّ... وبشرط عدم التّقدير. فلا يقال: أمرتك زيدا تريد بزيد، أي بأمره وشأنه[2].

وشذّ إبقاء المجرور على جرّه مع حذف الجار، وعُدّ من الشّذوذ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفا، وما جاء من ذلك فهو نادر، لا يُقاس عليه[3] ،ومنه قول الشّاعر[4]:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قِيسٍ أَلِفْتُهُ ... حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلَامِ

أي: ارتقى إلى الأعلام.

وقوله[5]:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كليب.

1- الكتاب 32/1.

2- ينظر الهمع 20/5.

3- ينظر شرح التصريح 312/1، والهمع 221/4، وشرح الأشموني 196.

4- البيت من الكامل بلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي 82 ، والارتشاف 272/2، والمقاصد النحوية 341/3، والهمع 221/4، و شرح الأشموني 300، الدرر 37/2.

5- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 362، وشرح التسهيل 193/3، والارتشاف 272/2، والمغني 11، والهمع 221/4، والدرر 37/2.

وقوله[1]:

فَقَالَ لِي المَكِّي: أمّا لزوجةٍ فَسَبْعٌ وأمّا خُلّةٍ فثَمَانِ

أي: وأمّا لخلّةٍ.

وجعل منه ابن مالك[2] قوله صلى الله عليه وسلم: ((صَلَاةُ الرَّجُلِ في جَمَاعَةٍ تضعّف عَلَى صَلَاتِهِ في بيتِهِ وسُوقِهِ خَمْسٍ وعِشْرِينَ ضِعْفًا))[3]، أي بخمسٍ وعشرين.

وقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْقَمُ المُحَجَّلُ ثَلَاثٍ))[4]، على أن يكون المراد المحجّل في ثلاث، والأجود عند ابن مالك أن يكون أصله المحجل بمحجل ثلاث، على حذف المضاف، وعند العكبري[5] لا يجوز ذلك لأنّه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللّام إلى النّكرة، ولو كان المحجّل الثّلاث لجاز.

جـ- قياسي، والدّاعي إلى ملاحظة حرف الجرّ المحذوف، واعتباره كالموجود هو المحافظة على سلامة المعنى أو على صحّة التّركيب، إذ يجوز الحذف عند أمن اللّبس، ثم (إن ما حذف وفي اللّفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل فهو في حكم الثّابت)[6].

وللحذف القياسي أربعة عشر موضعا، وهي[7]:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في الكامل 286/1، والارتشاف 472/2، وشرح أبيات المغنى 192/5.

2- ينظر شواهد التوضيح 94، وشرح التسهيل 193/3.

3- الحديث الشريف في صحيح البخاري بـاب الأذان 87/1، والجامع الصغير للسيوطي 105/2، واستشهد به في شواهد التوضيح 94.

4- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 407/6، وابن ماجة في سننه 933/2، ولم يذكر ثلاث، والبيهقي في السنن الكبرى 330/6 بلفظ (الثلاث)، والهيثمي في موارد الظمآن 394 رقم1633، والجامع الصغير للسيوطي 618/1.

5- إعراب الحديث النبوي 72.

6- الإنصاف 398.

7- ينظر شرح التسهيل 186/3، والكافية الشافية 821/2:831، وشرح الأشموني 300:302، وشرح التصريح 313/1، والنحو الوافي 532/2.

1- لفظ الجلالة في القسم دون عِوض، نحو ما حكاه[1] سيبويه وابن السّرّاج: آللهِ لأفعلن، وعند ابن معطى والشلوبين[2] يجوز لغير الاستفهام النصب والخفض، والخفض فيه شاذّ جدّا، لأنّ الخافض لا يُضمر ويبقى عمله إلاّ مع عِوَض[3]، وعند ابن عصفور أنّه (قد يحذف حرف الجرّ ويبقى عمله تخفيفًا لكثرة الاستعمال)[4] ومن ذلك قول الشاعر[5]:

لِلّهِ يَبْقَى عَلى الأَيّامِ ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

حيث حذف حرف الجرّ، وهي تاء القسم، وجرّ المقسم به وهو لفظ الجلالة (الله) .

وقوله[6]:

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنّي ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزُوني

أي: لله ابن عمك فحذفت اللّام الجارّة، وردّ الفارسي على من عد اللّام المحذوفة فاء الكلمة أنّها ليست كذلك،لأنّ اللاّم الباقية مفتوحة، وليس فتحها لمجاورة الألف بدليل فتحها مع (لَهْى)[7].

وذكر الرّضي أنّه (أجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) نحو: المصحف لأفعلن، وذلك غير جائز عند البصريّة، لاختصاص لفظة (الله)

1- الكتاب 500/3، الأصول 433/1.

2- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأشبيلي الأزدي ولد 562، وله تصنيف على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية والتوطئة، توفي 645، ينظر البغية 224/2، 225.

3- ينظر التوطئة 237.

4- الضرائر 145.

5- البيت من البسيط في قصيدة سينية، لأمية بن أبي عائذ ولساعدة بن جؤية في قصيدة ميمية، ينظر الكتاب 497/3، والمقتضب 324/2، وشرح الرضى برواية (تالله) 315/4، والهمع 201/4، 236.

6- البيت من البسيط لذي الأصبع العدواني ورد في المعاني الكبير 1257، وشرح ابن يعيش 53/8، والضرائر 144، وشرح التسهيل 159/3، وشرح الكافية الشافية 809/2، وشرح ابن عقيل 23/3

7- الشعر 46.

بخصائص ليست لغيرها تبعا لخصائص مسمّاها بخصائص)[1].

وقد يُحذف حرف الجرّ فينصب الاسم بعده على نزع الخافض، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

ألا رُبَّ من قَلبي لَهُ اللهَ ناصِحٌ ... ومَنْ قَلْبُهُ لي في الظِّبَاء السَّوَانِحِ

حيث حذف حرف القسم، وهو الباء الجارّة، ونصب المقسم به وهو لفظ الجلالة (الله) بنزع الخافض.

وقوله[3]:

إذَا مَا الخبزُ تأدِمُهُ بلَحْمٍ ... فَذَاكَ أمانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ

حيث حذف حرف القسم الجار، ونصب (أمانة الله) بنزع الخافض.

2- بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بكم درهم اشتريت، أي: من درهم، وقد تنصب درهما على التّمييز فتقول بكم درهما. وخالف الزّجّاج[4] من قدّر الجرّ بالحرف في نحو: بكم درهم، وجعله مجرورا بالإضافة، وردّ عليه الشّيخ محمد محي الدين أنّه (يمنع من صحة تقدير الزّجّاج أمران:

الأوّل: أن (كم) الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركّب، والعدد المركّب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح.

1- شرح الرضي على الكافية 296/4.

2- البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 1861، والكتاب 109/2، 498/3، والمخصص 111/13، وشرح ابن يعيش 103/9، والكشاف 87/1، وشرح شواهده لمحب الدين أفندي 358/4.

3- البيت من الوافر قيل من وضع النحويين في الكتاب 61/3، 498، والأصول 433/1، وشرح ابن يعيش 92/9، 102، 104، واللسان (أدم) 96/1.

4- ينظر أوضح المسالك 167/2، والهمع 78/4، وشرح الأشموني 300، ولم أجده في كتاب معاني القرآن وإعرابه.

الثاني: أنّهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جرّ؛ فلو كان الجرّ بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه، وإنّما اشترطوه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها)[1].

وذكر الفارسي[2] أن الباء دليل على من المضمرة وأنّ الدّليل على جواز الجرّ فيه (من) كما قال الخليل في قول الشاعر[3]:

يا عَجَبَ النَّاسِ مَتَى سُوِّيَا   كَـمْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ سَاخِرِ

وعلّق ابن الشجرى على هذا البيت بقوله (أراد وكم من ضاحك، فلذلك عطف من، فقال: ومن ساخر)[4].

3- في جواب ما تضمّن مثل المحذوف، نحو: زيد في جواب: بمن مررت، وقد منعه الفرّاء، والصّحيح جوازه، وهو رأي[5] الأخفش والسيرافي وابن مالك، مستدلّين بقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((**أقْرَبِهِما مِنْكَ بَاباً**))[6] بالجرّ، لمن سأله: إن لي جارين فإلى أيّهما أُهدي؟

ومنه قول رؤبة[7] إذ قيل له: كيفَ أصبَحْتَ؟ يقول: **خَيْرٍ عافَاكَ اللهُ تعَالى**، أي بخير، وقد جعله[8] الأنباري وابن عصفور مما يجيء في شذوذ الكلام.

1- عدة السالك 167/1.

2- ينظر كتابيه الشعر 51، والمسائل المنثورة 81.

3- البيت من السريع للأعشى في ديوانه 94، برواية (الدهر) مكان (الناس)، وكتاب الشعر 51، وأمالي الشجري 364/1.

4- الأمالي الشجرية 364/1.

5- ينظر الكافية الشافية 1241/3.

6- الحديث الشريف ورد في مسند الإمام أحمد 251/7، والبخاري بحاشية الندى 91/2، والمطالب العالية للعسقلاني 7/3 رقم 2720.

7- ينظر ورح المعاني 184/4/2، وكتاب الشعر 52، والإنصاف 394، وشرح التسهيل 192/3، والمقرب 216، والأشباه والنظائر 344/1.

8- ينظر الإنصاف 398، والضرائر 145.

4- في المعطوف على ما تضمّن مثل المحذوف بحرف متّصل، نحو قراءة[1] من قرأ قوله تعالى: ﴿وفي خلقكم وما يبثّ من دابّة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنّهار، وما أنزل الله من السّماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرّياح﴾[2] بخفض قوله ﴿تصريف﴾، وقد أجمع النّحاة على إجازة حذف الجار في المعطوف على الظّاهر المتضمّن حرف الجر أو معناه وقاسوا عليه، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ألا يا لقومي كلّ ما حُمّ واقعٌ ... وللطّيرِ مجرًى والجنوبِ مصارعُ

حيث جرّ (الجنوب) بحرف محذوف، عطفا على قوله (للطير).

وقوله[4]:

حُبّبَ الجودُ للكرامِ فحُمّدوا ... وأناسٍ فعلَ اللّئامِ فليموا

فقد جرّ قوله (أناس) عطفا على قوله (للكرام).

وقوله[5]:

أخلقْ بذي الصّبرِ أنْ يحظى بحاجتِه ... ومُدْمِنِ القرعَ للأبوابِ أنْ يلجا

وقوله[6]:

أيّهْ بضمرةَ أوْ عوفِ بن ضمرةَ أو ... أمثالِ ذلكَ أيّهْ، تُلفِ منتصرا

أراد: بأمثال دينك أيّه، وقد جرّ (أمثال) عطفا على قوله (بضمرة).

1- قراءة حمزة والكسائي، ينظر السبعة لابن مجاهد 594، والحجة لأبي زرعة 658.

2- الآيتان 3 ، 4 من سورة الجاثية.

3- البيت من الطويل لامرئ القيس بن دريح في المخصص 121/6، وشرح التسهيل 190/3، والارتشاف 471/3، شرح الألفية للمرادي 237/2، والمقاصد النحوية 352/3.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 190/3.

5- سبق ذكره ص 26

6- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، أيهت به، صحت به، دعوته، في اللسان (أيه) 295/1.

وإن اتّفق النّحاة على جواز حذف الجار من المعطوف على الاسم الظّـــاهر المتضمّن حرف الجرّ أو معناه وقاسوا عليه، فإنّهم قد اختلفوا[1] في مسألة العطـــف على الضّمير المخفوض: دون إعادة الجار، فأجازه الكوفيّون، ومنعه البصريّون، وقد ذهب الأنباري مذهب البصريّين، وكذلك الفرّاء[2] فوصفه بالقبح مرّة، وبالقلّة مرّة أخرى، وارتأى الزبيدي[3] رأي الكوفيّين، ووافقهم[4] قطرب ويونس والأخفـــش والشلوبين، وكذلك ابن مالك[5] وأبو حيّان[6] مستشهدين بقراءة[7] من قرأ قولـــه تعالى: ﴿واتّقوا اللهَ الّذي تَسَاءَلونَ بِهِ والأرحامِ﴾[8] بالخفض، وقد رفض كثير من النّحاة هذه القراءة، وفي ذلك يقول المبرّد: (لو صلّيت خلف إمام يقـــرأ ﴿واتّقوا اللهَ الّذي تَسَاءَلونَ بِهِ والأرحامِ﴾ لأخذتُ نعلي ومضيت)[9]، وقد اختـــار المنـــع أيضـــا[10] (الزجّاج والنحّاس والرّضي وابن عطية والزمخشري)، واختار الزّجّاج قراءة النصـب قائلا: (أما الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر)[11]، وبتأويل أن الخفض للقسم أنّه كذلك (خطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأنّ النبي صلى الله عليــه

1- ينظر الإنصاف المسألة 65، ص463، والائتلاف 62:63، والمقاصد النحوية 164/4.

2- ينظر معاني القرآن 252/1، 86/2.

3- ينظر الائتلاف 62.

4- ينظر شواهد التوضيح 53، والكافية الشافية 1248/3، والهمع 268/5، والائتلاف62.

5- ينظر الكافية الشافية 1249/3، وشواهد التوضيح 53.

6- ينظر البحر المحيط 499/3، والهمع 268/5.

7- قراءة حمزة والمطوعي وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش ينظر المبسوط في القراءات العشر للأصبـــهاني 175، والحجة لأبي زرعة 189، تفسير القرطبي 2/5، والبحر 497/3، والنشـــر 247/2، والإتحـــاف 502/1.

8- الآية 1 من سورة النساء.

9- مقدمة المقتضب 112 وينظر تفسير القرطبي 2/5.

10- ينظر معاني القرآن وإعرابه 6/2، إعراب القرآن 431/1، وشرح الكافية 336/2، والمحـــرر الوجـــيز 8/4، والكشاف 493/1.

11- معاني القرآن وإعرابه 6/2.

وسلّم، قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرّحم علـــى ذا؟)[1]، وجعله الفارسي[2] من الضّعيف في القياس القليل في الاستعمال، وكذلك الرّضـــى فعنده (الظّاهر أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيّين، لأنّــه كــوفي، ولا نسلّم تواتر القراءات)[3].

وبيْن الفريق المجيز لحذف حرف الجرّ مع العطف على الضّمــير، والفريــق المانع لهذا الحذف، فريق ثالث[4]، تمثّل فيما ذهب إليه الجرمي[5]، والزّيادي[6] مــن جواز الحذف بشرط تأكيد الضّمير في نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، ومــررت بــه نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلّهم وزيدٍ، وامتناع الحذف في حالة عدم تأكيد الضّمـير نحو: مررت بك وزيد.

وقد اعتمد الفريق الأوّل المجيز على القياس والسّماع، فالقياس عندهم أنّـــه كما يجوز أن يُبدل منه أو يُؤكَّد من غير إعادة جارّ، كذلك يجوز أن يُعطف عليـــه من غير إعادة جارّ[7].

والسّماع في نحو قولـــه تعـــالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[8] فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وعند الزركشي أنّه (ليـــس من هذا الباب؛ لأنّ المسجد معطوف على (سبيل الله) في قوله: ﴿صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

1- معاني القرآن وإعرابه 2/ 6 .

2- ينظر الحجة 121/3.

3- شرح الرضى 336/2.

4- ينظر شرح الرضى 336/2 وقد أشار للجرمي وحده، وينظر الهمع 269/5 وقد أشار له وللزيادي.

5- أبو عمر صالح بن إسحاق، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، له من التصانيف: التنبيه، وكتاب السـير وغيرهما توفي 225هـ، ينظر تاريخ بغداد 313/9، البغية 9/2.

6- أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان كان نحويا لغويا راوية، صنف النقط والأشكال، والأمثال وغيرها، تـوفي 249 هـ. ينظر معجم الأدباء 158/1 والمغرب 260/2، البغية 414/1.

7- ينظر الهمع 269/5.

8- الآية 215 من سورة البقرة.

ويدلّ لذلك أنّه صرّح بنسبة الصدّ إلى المسجد في قوله:﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1])[2].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[3] أي: لكم ولمن لستم، فقوله (من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم)، ورأى الفرّاء[4] وهو أشهر من يمثل النحو الكوفي بعد الكسائي، رأيَ البصريين في منع هذا الخفض مع حذف الخافض، وقد علّق بعد إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ بقوله: (وما أقلّ ما تَرُدّ العرب مخفوضا على مخفوض قد كنّي عنه)[5].ومثله الزركشي وقد نقل تأويل المانعين هذا العطف قائلا: (وأوّلها المانعون كابن الدّهّان بتقدير: (ويرزق من لستم) والزّجّاج بتقدير: (أعني من لستم). قال أبو البقاء: لأنّ المعنى: (أغناكم وأغنى من لستم) وقدّم أنها نصْب بـ﴿جعلنا﴾، قال: والمراد بـ(من) العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لمنافعها)[6].

ومن السّماع أيضا ما حكاه قطرب من قول العرب (ما فيها غيره وفَرَسِه)[7]، ونحو قول الشاعر[8]:

1- الآية 3 من سورة المائدة.

2- البرهان 116/4.

3- الآية 20 من سورة الحجر.

4- المنع يتضح في تعليقه على قراءة حفص (الأرحام) في الآية السابقة، إذ يقول (هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه) ينظر معاني القرآن 252/1.

5- معاني القرآن 86/2، ومنقول في الكافية الشافية 1252/3.

6- البرهان 115/4، 116، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 177/3، والتبيين للعكبري 73/2.

7- ورد في شواهد التوضيح 55، والكافية الشافية 1250/3، والائتلاف 63، والهمع 268/5.

8- البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 383/2، الكامل 39/2، ومعاني القرآن وإعرابه 7/2، وتفسير القرطبي 3/5، والائتلاف 63.

فاليومَ قرّبْتَ تهجُونا وتشتِمُنا   فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عجَبِ

حيث عطف (الأيّام) على الضّمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر، وهو جائز عند الكوفيّين، أمّا البصريوّن فعندهم أنّ ذلك واقع في الضّرورة.

وقوله[1]:

أكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي   أفيها كانَ حتْفِي أمْ سِواهَا

حيث خرجت (سوى) عن الظّرفية، فوقعت في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (فيها) أي: أم في سواها.

وقوله[2]:

آبَكَ أيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ

مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

حيث عطف (مصدر) على الضمير المجرور في (بي) من غير إعادة الجار.

وقوله[3]:

هَلاَّ سألْتَ بِذي الجَمَاجِمِ عنْهُمُ   وأبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّواءِ المُحْرِقِ

أي: وعن أبي نعيم.

وقوله[4]:

1- البيت من الوافر لعباس بن مرداس في حماسة المرزوقي 158، والاستيعاب للنمري 103/3، والحماسة الشجرية 133/1، والإنصاف 464، والكافية الشافية 1252/3، والخزانة 438/2، 438/3.

2- الرجز بلا نسبة في الكتاب 382/2، والمعاني الكبير 832، وشواهد التوضيح 55، والكافية الشافية 1251/3، واللسان (أوب) 259/1.

3- البيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 86/2، والإنصاف 466، والضرائر 148، والخزانة 125/5.

4- البيت من الطويل لمسكين الدارمي في معاني القرآن للفراء 253/1، والحيوان 494/6، واشتقاق أسماء الله للزجاجي 130، والإنصاف 465، والكافية الشافية 251/3، وشرح الأشموني 430.

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنا وما بينَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ

حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) من غير إعادة الجار، وعلّق الفرّاء على هذا البيت بقوله (إنّما يجوز في الشعر لضيقه)[1]. كما كان تعليق ابن عصفور[2] على مثل هذه الشّواهد.

وغير هذه الشّواهد كثير، وكان ابن مالك قد استدلّ بها على صّحة ما ذهب إليه وفي ذلك يقول (ولأجل القراءة المذكورة–والأرحامِ–والشّواهد لم أمنع العطف على ضمير الجرّ، بل نبّهت على أن عود حرف الجرّ مع المعطوف مفضّل على عدم عوده)[3].

5– في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا، نحو قوله[4]:

ما لمحبٍّ جَلَدٌ أن يُهْجَرا
ولا حَبيبٍ رَأْفَةٌ فيَجْبُرا

والأصل ولا لحبيب، فحذف حرف الجرّ لكونه معطوفا بحرف منفصل وهو قوله (لا).

6– في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو، نحو قوله[5]:

مَتَى عُذْتُمُ بنا ولَوْ فِئَةٍ مِنّا كُفِيتُمْ ولَمْ تَخْشَوا هَوَانًا ولا وَهْنا

حيث حذف الجار بعد (لو) في قوله (ولو فئة منا) والتقدير: ولو بفئة منا.

1– معاني القرآن 253/1.

2– الضرائر 149.

3– شرح الكافية الشافية 1252/3، وينظر 1248، وشواهد التوضيح 55.

4– الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، والمقاصد النحوية 353/3، والهمع 224/4، وشرح الأشموني 301، والدرر 40/2.

5– البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، والارتشاف 471/2، والهمع 224/4، وشرح الأشموني 301، والدرر 40/2.

7- في المقرون بالهمزة بعد ما تضمّن مثل المحذوف، نحو: أزيد ابن عمرو؟ استفهاما لمن قال: مررت بزيد. حكاه الأخفش وقال عنه أنّه كثير[1].

8- في المقرون بهلاّ بعده، نحو هلاّ دينار، لمن قال: جئت بدرهم[2]، حكاه الأخفش كذلك.

9- في المقرون بفاء الجزاء بعده، حكى يونس[3]: **مَرَرتُ برجل صَالِحٍ، إلاّ صالِحٍ، فطالِحٍ**، أي: إلا أمرر بصالح فقد مررتُ بطالح، والذي حكاه سيبويه[4] إلا صالحا فطالح، وإلا صالحا فطالحا، وقدّره: إلا يكن صالحا فطالحا، ونحو: اعتزمتُ على مساعدةِ الناسِ وإن لم أستطعْ فمساعدةِ أصدقائي أي فعلى مساعدة...

10- في المقرون بإنْ بعده، نحو: امرر بأيّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإن عَمْرٍو، وجعل سيبويه[5] إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار ربّ بعد الواو. فعلم بذلك اطّراده.

11- لام التعليل إذا جرّت كي وصلتها، ولهذا جاز أن تقول في نحو: جئت كي تكرمني، أن «كي»تعليلية وأنْ مضمرة بعدها، وأنْ تكون مصدرية، واللّام مقدّرة قبلها.

12- مع أنّ وأنْ نحو: عجبت أنّك ناجح، وأنْ نجحت، على ما ذهب إليه (الخليل والكسائي)[6] ونحو قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[7] أي أو عجبتم من أن جاءكم.

1- ينظر شرح التسهيل 192/3، والهمع 225/4.

2- ينظر الهمع 225/4.

3- ينظر الكتاب 262/2، وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك 211، وشرح الأشموني 301.

4- ينظر الكتاب 263/2، وشرح الأشموني 301.

5- ينظر الكتاب 263/2، وشرح الأشموني 301.

6- ينظر شرح الأشموني 197، 302.

7- الآية 62 من سورة الأعراف.

وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1] أي بأنّه لا إله إلاّ هو، وقد اطّرد حذف حرف الجرّ وصار قياسيا، مع أَنَّ وأنْ لطولهما بالصّلة، ويمتنع الحذف إن خيف اللّبس وأُشكل المراد بعد الحذف[2]، أمّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[3] فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أنّ الحذف لأجل الإبهام، ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن؛ وقد أجاب بعض المفسّرين بالتّقديرين[4].

13- المعطوف على خبر ليس، وما هو صالح لدخول الجار، وقد أجازه سيبويه[5]، ومنعه آخرون، واشترط ابن هشام[6] لجوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، نحو قول الشاعر[7]:

وما زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً   إِلَيَّ ولا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه

والأصل: ولا لِدَينٍ، حيث عطف بالجرّ على محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد (أن) ممّا يدلّ على أنّ محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد (أن) وكذلك بعد (إنْ) و(كي) هو الجرّ، على تقدير الّلام في قوله (أن تكون حبيبة) أي ما زرهّا لأنْ تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبه.

وبهذا يكون البيت شاهداً على موضعين، ما نحن فيه (أي العطف على التوهّم)، والموضع السّابق في الحذف مع (أن).

1- الآية 18 من سورة آل عمران.

2- ينظر شرح التصريح 313/1، وشرح الأشموني 197.

3- الآية 126 من سورة النساء.

4- ينظر تفسير القرطبي 402/5، 403، وتفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي 170/5.

5- ينظر الكتاب 29/3.

6- ينظر المغني 476، والهمع 278/5.

7- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 87، والنكت 712، والإنصاف 395، والمغني 526، وشرح الأشموني 197، 302.

وقوله[1]:

بَدَا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى ولا سَابِقٍ شَيئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

بجر (سابقٍ) على توهّم وجود الباء في (مدركَ).

وقوله[2]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُدْرِكِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

بجرّ (ناعبٍ) على توهّم وجود الباء في (مدركين)، فعطف (ناعبٍ) على (مدركين).

وقد كان المازني[3] وأبو العبّاس (محمد بن يزيد) لا يجيزان هذه الرّواية، والرّواية (عندهما) ولا ناعبا، لا يجوز أن يُضمر الخافض، لأنّه (لا ينصرف) وهو من تمام الاسم.

وقوله[4]:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

فعطف بالجرّ قوله (قديرٍ) على قوله (صفيفَ)،لتوهّم دخول الباء في خبر (ظلّ)، وأورد النّحّاس أقوال النّحاة في هذا الخفض[5]:

أحدها: أن يكون معطوفا على صفيف، فلما تباعد ما بينهما، وكان قبله مخفوض غلط فخفضه، وهذا القول ليس بشيء.

1- البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى ديوانه 90 طبعة دار العلم رواية (سابقا) وفي شرح الديوان 208 برواية (سابقي شيء)، والخصائص 353/2، وأسرار العربية 154، والإنصاف 191، وشرح ابن يعيش 52/2.

2- البيت من الطويل للأحوص الرياحي في الكتاب 29/3، الحيوان 431/3، والحلل في شرح أبيات الجمل 111، والإنصاف 193، وشرح ابن يعيش 52/2.

3- شرح القصائد التسع المشهورات 184.

4- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 22، الاشتقاق 233، شرح القصائد التسع للنحاس 183، والمسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر التميمي 130 ، والمغنى 460، 474، وشرح شواهده 357، والمقاصد النحوية 146/4.

5- شرح القصائد التسع المشهورات 183 ، 184 .

والقول الآخر: وهو قول أكثر أهل اللّغة، وقد أجاز سيبويه مثله، أنّه كان يجوز أن يقول من بين منضج صفيف شواء، جاز في المعطوف أن تعربه إعراب الأوّل، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأوّل.

والقول الأخير: الذي يرتضيه النّحّاس فهو أن قديرا معطوف على منضج، بلا ضرورة والمعنى بين قدير والتقدير من بين منضج قدير، ثم حذف منضجا، وأقام قديرا مقامه في الإعراب، كما قال جلّ وعزّ: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[1] وهذا ما ذهب إليه ابن هشام[2].

ونحو قوله[3]:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا ... ولا هَابِطًا إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

ولا سالكٍ وَحْدِي ولا في جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

فعطف بالجرّ (ولا سالك) على خبر ليس المنصوب (صاعدا)،لتوهّم دخول الباء على خبرها؛ لكثرة دخولها عليه.

وقوله[4]:

ما الحازِمُ الشَّهْمِ مِقْدَامًا ولا بَطَلٍ ... إنْ لَمْ يَكُنْ للهوَى بالحقِّ غَلاَّبَا

حيث جرّ قوله (بطلٍ) وهو معطوف على خبر (ما) المنصوب، وهو قوله (مقدامًا)، وذلك لتوهّم دخول الباء في هذه الأخبار، وندر[5] هذا الحذف ولم يُحسن فيما قلّ دخول الباء في خبره،نحو قول الشاعر[6]:

1- الآية 82 من سورة يوسف.

2- المغنى 460.

3- البيتان من الطويل لابن الدمينة ديوانه 103، وحماسة المرزوقي 1364، وشرح الأشموني 302.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في المغنى 476، وشرح شواهده 869، والهمع 279/5.

5- ينظر المغنى 476، والمعجم المفصل 794.

6- البيت من المتقارب بلا نسبة في اللسان (غش) 74/10، والمغنى 477، وشرح شواهده 869، والهمع 280/5.

وماكُنْتَ ذَانَيْربٍ فِيْهِمُ ولا مُنْمِشٍ فِيهِم مُنْمِلِ

فعطف (منمشٍ) بالتوهّم على (ذا نيرب) و لم يحسن هذا العطف لقلّة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري ليس وما، وهذا الجرّ على التوهّم مع كان المنفيّة نادر.

وقد جعل الأنباري[1] هذه الشّواهد من النّادر الذي لا يُقاس عليه، وكذلك أبو حيّان[2] بينما عدّ ابن مالك[3] والأشموني[4] هذا الحذف قياسيا.

وإن سمى هذا الأسلوب في غير القرآن الكريم العطف على التوهّم، فإنّه في القرآن الكريم يسمّى بالعطف على المعنى[5].

14- ومن القياسي أيضا، حذف (ربّ) بعد (الواو) و)(الفاء) و(بل) ولكنّه بعد الأوّل أكثر، وبعد الثاني كثير، وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرين، وقد تُحذف (رُبّ) بدون هذه الحروف.

وقد زعم الكوفيّون[6] والمبرّد أنّ الجرّ بعد الواو (واو رب)، هو بالواو نفسها (لأنّ الواو بدل من ربّ...ومحال أن يحذف حرف الجرّ ولا يأتي منه بدل)[7] والصحيح أن الجرّ بـ(ربّ) المحذوفة، وهو مذهب البصريّين لا ما ذهب إليه المبرّد والكوفيُون[8].

1- ينظر أسرار العربية 155.

2- ينظر الارتشاف 470/2.

3- ينظر شرح التسهيل 52/2.

4- ينظر شرح الأشموني 302.

5- ينظر الهمع 280/5، والحجة للفارسي 223/3،والمعجم المفصل 53.

6- ينظر الإنصاف المسألة 55 ص376.

7- المقتضب 347/2، ينظر الكافية الشافية 821/2 والارتشاف 462/2، وشرح الأشموني 300.

8- ينظر الكافية الشافية 821/2، والارتشاف 462/2، وشرح الأشموني 300.

وزعم آخرون أن الجرّ هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب (ربّ). نقله[1] أبو حيّان والأشموني في الحين الذي غفل فيه ابن مالك[2] وابن عصفور[3] عن رأي هؤلاء، وذهبوا إلى القول أنّ النّحاة قد أجمعوا على أنّ الجرّ بعد هذين الحرفين بربّ محذوفة، وإن اختلفوا بالجرّ بعد الواو، وقد ردّ الأنباري[4] على من جعل الجرّ بغير ربّ المحذوفة أنّه لا الواو ولا باقي الحروف نائبة من (ربّ) المحذوفة ولا عوضا عنها؛ لأنّه لا يحسن ظهورها معها، ولا يُجمع بين العِوَض والمعوّض، وإنّما هذه الواو عاطفة، وإن وقعت في أوّل القصيدة لأنّها في التقدير عاطفة على كلام مقدّر.

وكذا كان ردّ ابن مالك (أنّ الواو أسوة الفاء وبل في إضمار ربّ بعدهما، ولأنّها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها، لإمكان إسقاط الرّاوي من الأرجوزة متقدّما،ولإمكان عطف الرّاجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه)[5] ويزيد على هذا في التدليل على أن الجرّ بالواو غير صحيح أنّه (قد رُوى بـ(رب)) محذوفة دون شيء قبلها، فعُلِم أنّ الجرّ بعد الواو إنّما هو بـ(رب) كما هو بها بعد الفاء وبل عند التجرّد منهما ومن الواو)[6].

وفي ذلك يقول[7]:

ودُونَهنّ جَرّ (رُبَّ) دَامِ وَفيهِ بانَتْ حجّة الإضْمَارِ

والصّحيح أن الجرّ بـ(ربّ) المحذوفة، وهو مذهب البصريّين، لا ما ذهب إليه المبرّد والكوفيّون.

1- ينظر الارتشاف 462/2، والهمع 223/4، وشرح الأشموني 300.

2- ينظر شرح التسهيل 189/3.

3- لم أعثر على رأي ابن عصفور في كتابيه القرب والضرائر ونسب في الجنى الداني 76، والهمع 223/4، وشرح الأشموني 300.

4- ينظر الإنصاف 381.

5- شرح التسهيل 189/3، وينظر الكافية الشافية 821/2.

6- الكافية الشافية 823/2.

7- الكافية الشافية 820/2، 823.

ومن شواهد الجر بـــ(ربّ) محذوفة قول الشاعر[1]:

وليْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيّ بأَنْـــوَاعِ الهُمُـــومِ لِيَبْتَـــلِي

حيث حذف (ربّ) وأبقى عملها بعد الواو (وليلٍ).

وقوله[2]:

ولَيْـلَةِ نَحْسٍ يَصْطَلِي القَوْسَ رَبُّها   وأَقْـطُعَـهُ الـــلَّاتي بِهَـــا يَتَنَبَّـــلِ

فقد حذف (ربّ) وجرّ بها بعد الواو في قوله (وليلةٍ).

وقوله[3]:

ومُحْمَرَّةِ الأَعْطَافِ مُغْبَرَّةِ الحَشَـــا   خفـــافٍ مَزَاياها بطاءٍ عمودُهـــا

لَقينا شَـذَاهَا فانْسَرَتْ غَمَرَاتُهـــا   وغُـــودِرَ فِـــينَا وشْيُهَا وَبُرُودُهـــا

حيث حذف (ربّ) وجرّ بها بعد الواو في قوله (ومُحمرَّةٍ).

وقوله[4]:

وَبَـــلَـــدٍ مُـــغْـــبَـــرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ

كـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَاؤُهُ

حيث جرّ قوله (بلدٍ) بـــ(ربّ) محذوفة بعد الواو.

وقوله[5]:

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 18، وشرح عمدة الحافظ 272، وشـــرح التســـهيل 187/3، والمقاصد النحوية 338/3، وشرح الأشموني 300.

2- البيت من الطويل للشنفرى ديوانه 69، ونوادر القالي 206، وأعجب العجب في شرح لامية العـــرب للزمخشري 124، 147، ومختارات شعراء العرب لابن الشجرى 99، الحماسة البصرية 352/2 وفيـــها (قر) مكان (نحس)، وشرح الرضى 298/4، والخزانة 34/10، 345/11.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 187/3.

4- الرجز لرؤبة ديوانه 3، البيت الثاني في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 303، ومعاني القرآن للأخفـــش 484/2، والإنصاف 377، 529 واللسان (عمى) 411/9.

5- الرجز لجران العود ديوانه 97، المقتضب 319/2، والإنصاف 271، والجنى الـــداني 164، والمقـــاصد النحوية 107/3، وشرح الأشموني 229.

وَبَــلْــدَةٍ لَــيْــسَ بِهَا أَنِيسُ

إِلاّ الـيَعَافِيــرُ وإلا الـعِيسُ

فقد جرّ بربّ محذوفة بعد الواو قوله (بلدة).

وقوله[1]:

ومُنَاخِ نَازِلَةٍ كَفَيْتُ وفَارِسٍ   نَـهِلَتْ قَنَاتِي مِنْ قَطَاهُ وعَلَّتِ

حيث جرّ قوله (مُناخِ)، بربّ محذوفة بعد الواو.

وقوله[2]:

وَجَدّاءَ ما يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ   لِعَطْفٍ وما يَخْشَى السَّمَاةَ رَبِيبُهَا

حيث جرّ قوله (جدّاءَ) وعلامة الجرّ الفتحة نيابة عن الكسرة،لأنّه ممنوع من الصّرف، وقد جُرّتْ بربّ محذوفة بعد الواو.

وقول الرّاجز[3]:

وَبَــلْــدَةٍ لَــيْــسَ بِــهَا طُورِيٌّ

ولا خَــلا الجِــنّ بِــهَا إِنْسِيٌّ

حيث جرّ قوله (بلدةٍ) بربّ محذوفة بعد الواو.

1- البيت من الكامل لسلمى بن ربيعة في حماسة المرزوقي 549/2، والتبريزي 57/2، وشرح التسهيل 188/3.

2- البيت من الطويل للعنبري في الكتاب 163/2، 298/3، والنكت 528، 954، واللسان (جدد) 201/2، (سما) 380/3. جداء: الفلاة لا ماء فيها، السماة: الصائدون نصف النهار، ربيبها: وعشتها. ورفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة لحازم القرطاجني وشرحه لأبي القاسم محمد الشريف السبتي (ت 760هـ) ويقال له الشريف الغرناطي ص25.

3- الرجز نسب للعجاج في ديوانه 319 ، ورد في نوادر الأنصاري 558، والمنصف 62/3، الإنصاف 274، وشرح الرضى 84/2، واللسان (أنس) 234/1.

ومن الجرّ بربَّ محذوفة بعد الفاء، قول الشاعر[1]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ

حيث جرّ بـ(ربّ) محذوفة بعد الفاء في قوله (فمِثْلِكِ)، وبعد الواو كما في الكتاب.

وقوله[2]:

فَمِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ... تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

حيث جرّ (مثلِكِ) بربّ محذوفة بعد الفاء.

وقوله[3]:

فَإِمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيْمَ عَنِّي ... وَتَنْزِعْكِ الوُشَاةُ أُولُو النِّيَاطِ

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

فقد جرّ قوله (حورٍ) برب محذوفة بعد الفاء.

وقوله[4]:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ ... يَكَادُ عَلَيَّ يَلْتَهِبُ التِهَابَا

حيث حذف (ربّ) بعد الفاء، وقد عملت ربّ محذوفة فجرّت قوله (ذي).

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 12، والكتاب 163/2، وفيه الرواية بالواو: * **ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا** * ، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر 66، ورصف المباني 387، والجنى الداني 75، والمقاصد النحوية 336/2، وشرح الأشموني 299.

2- البيت من الطويل للجون الخرزي ينظر الكتاب 164/2، وشرح أبيات سيبويه 572/1، والإنصاف 378، والخزانة 85/6، استشهد به الأنباري خطأ على الجر برب محذوفة دون واحد من الحروف الثلاثة، والصحيح أن الوزن لا يستقيم إلا والبيت مبدوء بالواو أو الفاء.

3- البيت من الوافر للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1267/3، والإنصاف 380، 529، وعمدة الحافظ 273، وشرح التسهيل 188/3، والجنى الداني 75، وشرح الألفية للمرادي 232/2.

4- البيت من الوافر لربيعة بن مقروم في حماسة المرزوقي 544، وشرح التسهيل 188/3، والارتشاف 461/2، والمغنى 164، وشرح شواهده 466.

وقوله[1]:

إِنْ يَثْنِ سَلْمَى بَيَاضُ الفَوْدِ عَنْ صِلَتي فَذَاتَ حُسْنٍ سواها دَائِمًا أَصِلُ

حيث جرّ بربّ المحذوفة بعد الفاء، قوله (ذات)، والجرّ بعد الفاء والواو العاطفة كثير جدًّا، حتّى قال أبو حيّان لا يحتاج إلى مثال فإنّ دواوين العرب ملأى منه، والتأويل قليل[2].

ومن الجرّ بـ(ربّ) محذوفة بعد (بل) قول الرّاجز[3]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

حيث حذف (ربّ) بعد (بل) وجرّ بها محذوفة قوله (بلد).

وقوله[4]:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبَابْ

قَدْ بَكَرَتْ باللَّوْمِ أُمُّ عَتَّابْ

حيث جرّ بـ(ربّ) محذوفة بعد (بل) قوله (بلدٍ)

وقوله[5]:

1- البيت من البسيط لبعض الطائيين في شرح التسهيل 189/3.

2- الهمع 222/4.

3- الرجز لرؤبة في ديوانه 150، والإنصاف 529، وشرح التسهيل 189/3، والكافية الشافية 822/2، وعمدة الحافظ 273، ورصف المباني 156، والمقاصد النحوية 335/3، وشرح الأشموني 229.

4- الرجز لرؤبة في ديوانه 6، وبعد البيت الشاهد قوله: * **يخشى مراديه وهجر ذواب** * ، ومعجم مقاييس اللغة 280/3، واللسان (صبب) 270/7، والارتشاف 461/2، والمغنى 136، برواية (أكام) مكان (أصباب)، والأشباه والنظائر 344/1، وشرح أبيات المغنى 189/3، وأصباب جمع صب وهو ما انحدر من الأرض.

5- الرجز لسؤر الذئب أو لبعض الطائيين في معاني القرآن للأخفش 295/1، والخصائص 304/1، والمفصل 479، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي 384، وعمدة الحافظ 977، ورصف المباني 156، 162، 192، واللسان (جحف) 63/3، وشرح شواهد الشافية 201. الجحفة ضرب من الترسة من الجلود خاصة.

بل جَوْزِ تَيْهَاءَ بِظَهْرِ الجَحَفَتْ   قَطَعْتُها إذا المَهَا تَجَوَّفت

حيث جرّ بـ(رب) محذوفة قوله (جوزِ) بعد (بل).

ومن الجرّ بربّ محذوفة دون واحد من الحروف الثلاثة (الواو، الفاء، بل) قول الشاعر[1]:

رَسْمِ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهِ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

حيث جر قوله (رسم) برب محذوفة، دون أحد الحروف التي عدّها بعض النّحاة عوضا عن ربّ،وفي هذا ردّ عليهم.

وقوله[2]:

أَصْهَبَ يَمْشِي مَشْيَةَ الأَمِيرِ   لا أَوْطَفِ الرَّأْسِ ولا مَقْرُورِ

أي ربّ أصهبَ، حَذف (رب) وجرّ قوله (أصهبَ) بفتحة نيابة عن الكسرة،لأنّه ممنوع من الصرف.

وما تقدّم من الشّواهد كان دليلاً على ظاهرة خلاف الأصل، بحذف حرف الجرّ، وفيما يلي ذكر لظاهرة خلاف الأصل بحذف الجار والمجرور معا، وإن لم يكن الجار والمجرور من العُمد، إلاّ أنّه قد يُلتزم بذكرهما، ويصير الذّكر هو الأصل، إن تعلّق الغرض بذكرهما، ويمكن مخالفة هذا الأصل بشرط وجود قرينة تعيّنهما وتعيّن مكانهما، وتمنع اللّبس، وذلك كثير مع فعل الكفر والإيمان، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[3] وقوله تعالى:﴿وأَمَّا الذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾[4]، وقوله تعالى:

1- البيت من الخفيف لجميل بثينة في ديوانه 89، برواية (الغداة) مكان (الحياة)، وكتاب العين 405/7، والأغاني 99/8، وتنقيح الألباب لابن خروف ص211، والإغراب في جدل الإعراب 48، وشرح الرضي 297/4، وعمدة الحافظ 224، ورصف المباني 156، 191، والمغني 136.

2- البيت من السريع نسب لذي الرمة و لم أعثر عليه في ديوانه. في الضرائر 145.

3- الآية 5 من سورة البقرة.

4- الآية 25 من سورة البقرة.

﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب﴾[1] و﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق﴾[2] والتقدير في كل ما سبق: كفروا بالله، وكفروا بربهم، ونحو هذا قوله تعالى:﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا﴾[3]، وقوله: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هاجروا﴾[4] و﴿لا يؤمنون﴾[5] والتّقدير فيه كلّه: آمنوا بالله. وهذا شائع في القرآن. ومثله قوله تعالى:﴿واتّقوا يومًا لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾[6] أي: لا تجزئ فيه، وكذلك﴿لا يقبل منها شفاعةٌ﴾[7] أي: فيه و﴿ولا يؤخذ منها عدلٌ﴾[8] أي: فيه ﴿ولا هم ينصرون﴾[9] أي: فيه ومثل هذا قول الشاعر[10]، وقد جعله أبو هلال العسكري[11] من الحذف الرّديء:

عَجِبْتُ لَهُمْ إذْ يقتُلون نفُوسَهُمْ ... وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَعْذَرَا

أي: إذ يقتلون نفوسَهم في السّلم.

وما كتبه[12] بعضهم: فما زال حتى أتلف ماله، وأهلك رجاله: وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقّ بأهل الحزم وأولى. والوجه أن يقول: فإنّ إهلاك المال والرّجال في الجهاد والإبلاء، أفضل من فعل ذلك في الموادعة.

1- الآية 39 من سورة النور.

2- الآية 170 من سورة البقرة

3- الآية 17 من سورة الحج.

4- الآية 216 من سورة البقرة.

5- الآية 5 من سورة البقرة.

6- الآية 47 من سورة البقرة.

7-، 8-، 9- الآية 47 من سورة البقرة.

10- البيت من الطويل لعروة بن الورد ديوانه 41، برواية (يخنقون) مكان (يقتلون)، وفي نقد الشعر 204، والصناعتين 188.

11- ينظر الصناعتين 188.

12- الصناعتين 188.

ثانيا: الأصل ألاّ يُفصل بين حرف الجرّ ومجروره، وخلاف الأصل أن يُفصل بينهما، وقد يكون الفاصل جارا أو مجرورا أو مفعولا به أو ظرفا، أو قسما أو فعلا أو حرفا وأكثر ما يكون ذلك في ضرورة شعر.

ومن النّوع الأوّل، الفصل بين الجار والمجرور بالجار والمجرور كذلك، ومنه قول الشّاعر[1]:

يَقُولُونَ في الأَكْفَاءِ أَكْبَرُ هَمِّهِ ... أَلاَ رُبَّ منهم مَنْ يَعِيشُ بِمَالِكَا

أراد: ربّ من يعيش بمالك منهم، وكان منه هذا الفصل ضرورةً.

وقوله[2]:

رُبَّ في النّاسِ مُوسِرٍ كَعَدِيمٍ ... وَعَدِيمٍ يَخَالُ ذَا إِيسَارِ

أراد: ربّ موسرٍ كعديمٍ في الناسِ، وفصل بين حرف الجرّ والمجرور ضرورةً،

وقوله[3]:

مُخَلَّقَةٌ لا يُستَطَاعُ ارتِقَاؤُهَا ... وَليْسَ إلى -مِنْهَا- النُّزُولِ سَبِيلُ

فقدّم منها وفصل بين الجار والمجرور اضطرارًا.

وقوله[4]:

وَيَنْدُبُ شَمّاخُ بنِ عَمْرٍو وَرَهْطُهُ ... ويارُبَّ مِنْهُمْ رَادِعٍ وهو أَشْوَسُ

أراد: ويارُبّ رادعٍ منهم، قدّم (منهم) وفصل بين (ربّ) و(رادع) ضرورة.

وقوله[5]:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3 والارتشاف 473/2، وشرح أبيات المغني 12/4، وفيه (يقوم) مكان (بعيش).

2- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 457/2، والهمع 227/4، والدرر 40/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الخصائص 395/2، 107/3، برواية الصدر: لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق، والضرائر 201، المقرب 217، والارتشاف 473/2.

4- البيت من الطويل لزيد الخيل في النوادر 301 الارتشاف 457/2، وشرح أبيات المغني 12/4، 207/3 ، ويروى (دارع) مكان (رادع).

5- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 474/2.

وأسعدنيه ربّنا لا تشقه
ولا على النار تسلّط رقّه

أراد: ولا تسلّط النار على رقّه، وعنه قال أبو حيّان أنّه (من أقبح الفصل)[1].

وقوله[2]:

يا ربّ عنّا غمرةٍ جلاّها

وقد فصل بين (رب) ومجرورها (غمرة) بالجار والمجرور (عنّا)،أي يا رب غمرةٍ جلاّها عنا .

ومن النوع الثاني: الفصل بين الجار والمجرور بالمفعول، نحو قوله[3]:

وإنّي لأطوي الكشحَ مِنْ دُونَ ما انطوى وأقطعُ بالخرقَ الهبوعِ المُراجم

أراد: وأقطع الخرقَ بالهبوعِ المُراجم، ففصل بالمفعول به بين الباء ومجرورها

ومن النوع الثالث: الفصل بين الجار والمجرور بالظّرف، نحو قوله[4]:

إنّ عمرًا لا خيرَ في اليومَ عمرٍو إنّ عمرًا مُخبّرُ الأحزانِ

أراد: لا خير اليوم في عمرٍو؛ حيث فصل بالظّرف (اليوم) بين الجار (في) والمجرور (عمرو).

1- ينظر الارتشاف 474/2

2- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 459/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 200، وشرح التسهيل 194/3، واللسان (هبع) 19/15، والارتشاف 473/2، والهمع 227/4، والدرر 40/2، الخرق: الموضع الذي تنخرق فيه الرياح، الهبوع صفة للجمل، وهو الذي يمشي مشي حمار الوحش، المراجم: الذي يرجم الأرض بأخفافه، ويروى المراجم.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 473/2، والهمع 226/4، وشرح الأشموني 302، والدرر 40/2.

ومن النوع الرابع، الفصل بين الجار والمجرور بالقسم، حكاه الكسائي[1] في الاختيار نحو: اشتريته بـ-واللهِ-درهمٍ، والمراد بدرهم والله أو والله بدرهم، ويجيز هذا الفصل الأخفش[2] إذ يقول: (رب -والله- رجل قد رأيت)، وجعله الأحمر[3] جائزا ومقيسا عليه[4]، نحو: ربّ -واللهِ- رجلٍ صالحٍ صحبتُهُ، ورب- والله- رجلٍ عالمٍ لقيتُه. قال أبو حيّان، ولا يبعد ذلك، إلاّ أنّ الاحتياط ألاّ يُقدَّم عليه إلاّ بسماع[5]، وعند السّيوطي (الأصحّ المنع)[6]، وهو الصّواب عندي أيضا، ومن قبلُ عدَّ سيبويه (أنّ هذا الفصل أكثر ما يكون في الشّعر وأقلّ ما يكون في الكلام...فإن قال قائل: مررت بقائمًا رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف،فا عرف قبحَه، فإنّ إعرابه يسير ولو استحسنّاهُ لقلنا هو بمنزلة فيها قائمًا رجلٌ" ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه)[7].

ويقول مرّة أخرى إنه (لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلاّ في الشّعر)[8].

ويمنعه كذلك ابن السّرّاج إذ يقول (وهذا لا يجوز عندنا، لأنّ حروف الجرّ لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه،وسائر النّحويين يخالفونه)[9].

1- ينظر شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 474/2، والهمع 226/4، وشرح الأشموني 302.

2- ينظر الأصول 422/1.

3- هو علي بن الحسن أو ابن المبارك الأحمر صاحب الكسائي، صنف التصريف، وتفنن البلغاء ت 194، ينظر تاريخ بغداد 104/12، والبغية 158/2.

4- ينظر الارتشاف 456/2، والهمع 227/4.

5- ينظر الهمع 227/4.

6- الهمع 227/4.

7- الكتاب 124/2.

8- الكتاب 111/3.

9- الأصول 422/1.

ومن النوع الخامس، الفصل بين الجار والمجرور بالفعل، نحو ما حُكي من قول بعض العرب: (أخذتُه بأَرَى ألفِ درهمٍ)[1]، والأصل: أخذته بألف درهم أَرَى ذلك جيّدا، فحذف مفعوليها، لدلالة الكلام عليه، وهذا تقدير المالقي[2]، وعنده أنّه شاذ، وكذا الأمر عند ابن عصفور من قبل إذ يقول إن (هذا من الندور بحيث لا يُلتفت إليه)[3].

ونحو ذلك قول الشاعر[4]:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى - كَانَ - المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

فقد فصل بين الجار والمجرور بـ(كان) الزّائدة، وذلك شاذ لا يقاس عليه؛ لأنّ الأفعال والأسماء لا تزاد، وإنّما تزاد الحروف[5].

والنوع السادس والأخير، الفصل بين الجار والمجرور بالحرف: وقد سبق القول بأنّها تكون زائدة، ومن ذلك قولنا: جئت بلا تأخير، وسررْتُ من لا إهمال، ونحو قول الشّاعر[6]:

حَتَّى تَآوِي إِلَى لا فَاحِشٍ بَرَمٍ ... ولا شَحِيحٍ إذا أَصْحَابُهُ غَدِمُوا

حيث فصل بين الجار والمجرور بالحرف (لا) في قوله (إلى لا فاحشٍ...ولا شحيحٍ) وهي عند النّحاة زائدة لأمرين:

الأوّل : من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، فهي زائدة من جهة اللّفظ[7].

1- ورد في الضرائر 201، والمقرب 216، ورصف المباني 140.

2- ينظر رصف المباني 139، 140.

3- الضرائر 201، وينظر المقرب 216.

4- البيت سبق تخريجه ص 109.

5- رصف المباني 140.

6- البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 81 وفيه (غنموا) مكان غدموا، البحر المحيط 400/2، ورصف المباني 271.

7- ينظر رصف المباني 271، والجنى الداني 301.

الثاني: يريدون بالزّائد المعترض بين شيئين متّصلين، وإنْ لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه[1]، لأنّها تفيد النّفي، ولا يجوز إخراجها لئلاّ يصير الكلام إلى إثبات.

والكوفيّون[2] يعدّون (لا) في هذه الحالة اسمًا –بمعنى (غير)- مجرورا بحرف الجرّ الذي قبله، وأنّ (لا) مضاف، والكلمة التي تليها مضاف إليه قياسا على (عن) و(على) و(الكاف) إذ جُعلت أسماء في حالة دخول حرف الجرّ عليها، وردّ[3] عليهم أنّ الحروف الثلاثة لم تُنسب إليها الزّيادة، وهي مقدّرة بالأسماء في موضع لا يُحكم عليها بالزّيادة، بخلاف (لا) فإنّها قد ثبتت لها الزّيادة بين النّاصب والمنصوب، نحو: أمرتك ألاّ تخرج، ونحو قوله تعالى:﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[4].

1- المغني 245.

2- ينظر رصف المباني271، والجنى الداني 300.

3- ينظر رصف المباني 272، والجنى الداني 301.

4- الآية 11 من سورة الأعراف.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة الفاتح - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

بحث مقدم لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) بعنوان

ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي

دراسة استقصائية نقدية

الجزء الثاني

مقدم من الطالبة: سالمة عيسى عيسى الوازني

إشراف الدكتور: عبدالله محمد الكيش

العام الجامعي 1999-2000 إفرنجي.

المبحث الثاني

المضاف إليه

المضاف إليه

الإضافة: نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجرّ، تُوجبُ جرّ الثاني أبدًا.

وهي في اللغة: الإسناد، ومنه قول امرئ القيس[1]:

فلمّا دخلْناهُ أَضَفْنا ظُهورَنا   إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

أحكامها:

أولا: الأصل ألاّ يُحذف المضاف، وخلاف الأصل حذفه جوازًا، إن عُلم به (وأمن اللّبس بأنْ بقى ما يدلّ عليه)[2] ، و(كان الكلام مُشعِرًا بحذفه،فإن لم يكن مُشعِرًا بذلك، لم يجز الحذف، إلاّ في ضرورة)[3]، وهو في الشّذوذ نظير إضمار الجار؛ لأنّ الجار مع المجرور كشيء واحد، وإضمار بعض الشّيء مع إظهار بعضِه لا يجوز[4].

ومن النّحاة من ارتأى أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس،قليل في الاستعمال،وضعفه في القياس من وجهين[5]:

أ- أنّ المضاف نائبٌ عن حرف الجرّ وخَلَفٌ عنه، فإن قلت: كتاب سلمى فالأصل كتاب لسلمى،وحذفُ النائب والمنوب إجحافُ في حقّ العبارة، أمّا في نحو: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[6] فالمضاف المحذوف كالمطّرح المنسي وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به.

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 53، واللسان (ضيف) 109/8، (حير) 416/3، الشذور 420، والخزانة 418/7.

2- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 209/1، وينظر شرح الرضى 254/2.

3- المقرب 235، وينظر الارتشاف 328/2.

4- ينظر التخمير 59/2، وشرح ابن يعيش 26/3، 27.

5- شرح ابن يعيش 26/3.

6- الآية 82 من سورة يوسف.

ب- أن المضاف عامل في المضاف إليه، ولا يُحسَن حذف الجارّ وإبقاء عمله، إلاّ أنّه قد جاز في المثل (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ)[1] فِراراً من العطف على عاملين، لأنّه لم يثبت في الاستعمال، وقياسًا على حذف الجارّ وإبقاء عمله في نحو قراءة حمزة[2] ﴿واتّقوا اللهَ الّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[3] فكان حمله على ماله نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين.

وإن أجيز حذف المضاف فقد أُعطى للمضاف إليه حقّ المضاف في الإعراب، وكذا في التّأنيث والتّذكير، والتّعريف والتّنكير، فمن خلفه للمضاف في إعرابه غالبا (وهو الأوْلَى والأشهَرُ)[4] قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[5] أي أمرُ ربِّك.

وقد تجرى الأحكام على المحذوف، فيُراعَى ما يعود عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾[6] أي كذي ظلمات، فأعاد الضّمير في يغشاه على المحذوف لا على ما قام مقامه.

وممّا جاء فيه مراعاة الأمرين قوله تعالى: ﴿وَكَم مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[7] فقد راعى المضاف إليه،فأعاد الضّمير في قوله ﴿أهلكناها﴾ على المضاف إليه وهو قوله ﴿قرية﴾ وراعى المضاف إذا عطف بالضّمير ﴿هم﴾ على المضاف المحذوف،وتقديره (أهلِ)، وفي ذلك مراعاة للأمرين (المذكور والمحذوف).

1- المثل في المستقصى 328/2.

2- روح المعاني للألوسي 184//4.

3- الآية 1 من سورة النساء.

4- شرح الرضى 254/2.

5- الآية 24 من سورة الفجر.

6- الآية 39 من سورة النور.

7- الآية 3 من سورة الأعراف.

وقد يبقى المضاف إليه على جرّه، وشرط ذلك في الغالب أن يكـــون المحـــذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم: (ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)[1] أي ولا كُـــلُّ بيضاءَ، وقولهم (ما مِثْلُ عَبْدِ اللهِ يقولُ ذَلِكَ وَلَا أَخِيهِ) أي ولا مثل أخيه، وقول الشّاعر[2]:

أَكُـلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءًا وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّيلِ نَارًا

أي: وكُلَّ نارٍ

ومن غير الغالب قراءة[3] ابن جَمَّاز[4]: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[5] أي عَرَضَ الآخرةِ، وكقول الشاعر[6]:

رَحِـمَ اللَّهُ أَعْـظُـمًا دَفَنُوها بِـسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

وقد يقومُ المضاف إليه مقامَ المضاف في التّذكير، نحو قول الشاعر[7]:

يَسْقُونَ من وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي: ماء بَرَدى، حيث خلَف المضاف إليه المضاف في التّذكير بعد حذفه.

ويجوز اعتبار التّذكير والتّأنيث إذا كان المحذوف مؤنّثا والمضاف إليه مذكّـــرا، أو مذكّرا مضافا إلى مؤنّث، نحو: فقئ زيد، وفقئت زيد، على مراعاة فقئت عين زيد، ونحو: جُدِعتْ هندٌ، وجُدِع هندِ على مراعاة جُدِع أنفُ هندِ.

1- المثل سبق ذكره 325.

2- البيت من المتقارب لأبي دؤاد، الإنصاف 473، وأمالي ابن الحاجب 134/1، والمغنى 290، وشـــرح التصريـــح 56/2، والمقاصد النحوية 445/3.

3- ينظر المحتسب 281/1، ومعجم القراءات القرآنية 264/2.

4- هو سليمان بن مسلم بن جماز أبو الربيع الزهري مات بعد سنة 170هـــ، ينظر غاية النهاية في طبقات القـــراء 315/1.

5- الآية 68 من سورة الأنفال.

6- البيت من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 20، والإنصاف 41، وشرح ابن يعيـــش 47/1، وشـــرح التسهيل 271/3.

7- البيت من الكامل لحسان بن ثابت ديوانه 180، وأمالي ابن الحاجب 451/1، وشرح الرضى 257/2، وشـــرح الأشموني 324.

واختلف النّحاة في إجازة أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التّنكير إن كان معرفة أضيف إليها (مثل) فأجازه الخليل[1] في نحو: له صوتٌ صوتُ الحمار، فأعرب (صوت الحمار) صفة لصوت، فـ(صوت) نكرة و(صوت حمار) معرفة لكنّه حَذَف مثل وروعى، ومن ثَمَّ جاز أن تقول: هذا رجل أخو زيد، أي مثل أخي زيد، واستضعفه سيبويه إذ عنده أن هذا (قبيحا ضعيفا لا يجوز إلاّ في مواضع الاضطرار ولو جاز هذا لجاز: هذا قصيرٌ الطويلُ أي: مثل الطويل وهو قبيح جدّاً)[2].

وشواهد حذف المضاف كثيرة جدّاً، منها الجائز ومنها ما وقع للضّرورة، ومن **الأوّل** قوله تعالى: ﴿وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾[3] أي على لسان رسلك،فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقوله عزّ وجلّ:﴿وما خَلْقُكُمْ ولا بَعْثُكُمْ إلاّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[4] أي إلاّ كبعثِ نفسٍ واحدةٍ، وقوله:﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾[5] أي: ذاتُ عورةٍ، وقوله ﴿وإنْ خِفْتُمْ ألاَّ تُقْسِطُوا فِي اليَتَامَى﴾[6] أي: في نكاح اليتامى وقوله ﴿وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجْلَ﴾[7] أي حبَّ العجلِ، وقوله ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[8] أي: على مصالحِ النساءِ.

ومن الحديث قول علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه ((ما رَأَيْتُ مثلَ الجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا))[9] ، أي مثل طالب الجنة .

وقوله عليه الصلاة والسلام ((فَضْلُ الصَّلاَةِ بالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلاَةِ بغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ

1- ينظر الكتاب 361/1، وشرح الرضي 257/2، والارتشاف 529/2.

2- ينظر الكتاب 361/1.

3- الآية 194 من سورة آل عمران.

4- الآية 28 من سورة لقمان.

5- الآية 13 من سورة الأحزاب.

6- الآية 3 من سورة النساء.

7- الآية 92 من سورة البقرة.

8- الآية 34 من سورة النساء.

9- الحديث في نهج البلاغة 71،وصناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس 255 وفيهما (وإني لم أر كالجنة نام طالبها ولا كالنار نام هاربها). وفي شرح الرضي 256/2.

صَلَاةً))[1] أي فضل سبعين صلاة وقيل بسبعين صلاة.

ومن الشّعر قول الخنساء[2]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتّى إذا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أي ذات إقبال وإدبار و لم يرتضِ الجرجاني[3] أن يعدّ هذا معدّ ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، بل جعله ممّا طريق المجاز فيه الحكم، إذ تجوز في جعل نفسها (لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذاك عليها كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبار)[4].

وقولها أيضا[5]:

يا صَخْرُ وَرَّادَ مَاءٍ قَدْ تَنَاذَرَهُ ... أَهْلُ المَوَارِدِ ما فِي وِرْدِهِ عَارُ

أي ما في ترك ورده عار.

ومثله قول الشاعر[6]:

كَأَنَّ خَزًّا تَحْتَهَا وَقَزًّا ... وَفُرُشًا مَحْشُوَّةً إِوَزًّا

أي محشوة ريش أوز.

وقوله[7]:

وَأَهْلَكَ مُهْرَ أبيكَ الدَّوا ... ءُ، لَيْسَ لَهُ مِنْ طَعَامٍ نصيبُ

أي: فقد الدواء.

1- الحديث بلفظ (سبعين ضعفا) في مسند أحمد 388/7، والدر المنثور 113/1 (ضعفا)، والمستدرك للحاكم النيسابوري 146/1.

2- البيت من البسيط في ديوانها 44،والخصائص 302/2، وعبث الوليد للمعري 107، والتبيان في شرح الديوان للعكبري 134/1.

3- هو عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني النحوي كان شافعيا أشعريا له مصنفات عدة منها العوامل المائة، 471، أو 474، ينظر البغية 106/2.

4- دلائل الإعجاز 209، وينظر التبيان في شرح الديوان 134/1.

5- البيت من البسيط في ديوانها 43، والصاحبي 235، وأساس البلاغة)نذر(626، ومعاهد التنصيص 346/1.

6- البيت من السريع بلا نسبة في المخصص 166/8، واللسان (وزز) 286/15،والأمالي الشجرية 324/1.

7- البيت من المتقارب لثعلبة بن عمر العبدي في المخصص 129/15، واللسان (دوا) 455/4.

وقول الآخر[1]:

وإني لأَسْتَحْيِي وفِي الحَقِّ مُسْتَحَى إِذَا جَـاءَ بَـاغِي العُرْفِ أَنْ أَتَعَذَّرَا

أي: في تركِ الحقِّ مُسْتَحى.

وقد أجيز الحذف فيما سبق من الشّواهد، لدلالة المعنى على المحذوف، إلاّ أنّه لا يجوز الحذف إن عُدمت القرائن الدّالّة على المحذوف، إلاّ في الضّرورة، إذ لا يجوز الحذف في نحو: جلست زيدا على تقدير: جلوس زيد، لأنّه لا يتعيّن فيه حذف جلوس، لاحتمال إلى زيد، وأجازه أبو الفتح ابن جنّي، وفي ذلك يقول (وهذا باب-أيّ باب المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة-إنّما يُصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدا أنّك إنّما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجُز)[2].

واختلف النّحاة واللّغويون في إجازة الحذف ومعه، وإن ورد منه في الشعر كثيرا إلاّ أن منهم[3] من عدّه ضرورةً وغلطًا، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

لا تَـلُمْنِي عَتِـيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إِنَّ بِـي يَا عَـتِـيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

يريد: لا تلمني يا بن أبي عتيق، فحذف المضاف ضرورةً، وخلفه المضاف إليه في الإعراب، وكذا حرف النداء.

وقوله[5]:

عَـشِيَّـةَ فَـرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَـضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل 70كافياللباب في النحو للصابوني 221.

2- الخصائص 452/2، وينظر شرح التسهيل 266/3.

3- ينظر الجمهرة لابن دريد 503/3.

4- البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 291، وشرح التسهيل 267/3، والارتشاف 529/2، وشرح التصريح 55/2.

5- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 647، وشرح ابن يعيش 24/3، والارتشاف 528/2، والهمع 290/4، والدرر 64/2.

يريد: ابن هوبر، حذف المضاف لضرورة القافية، وخلفه المضاف إليه وقد عُـرف المحذوف من غير هذا البيت[1]، لدلالة الحال عليه (إذ المخاطب مُشاهِد لذلك في الحـرب فلا يُشكل عليه المقتول)[2]، وقوله[3]:

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إليَّ فإنَّني   بَصِيرٌ بما أعْيَا النِّطاسيَّ حِذْيَمَا

يريد: ابن حذيم، فحذف المضاف ضرورة، وقد يكون الحذف جائز لظهور المـراد وشهرته عند المخاطب.

وقوله[4]:

صَبَّحْنَ مِن كَاظِمَةَ الخُصَّ الخرِبْ

يَحْمِلْنَ عبَّاسَ بنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ

يريد: عبد الله بن عبّاس، حذف المضاف ضرورة، ويرى ابن جـني غـير ذلـك فيقول: (ولو لم يكن على الثّقة بفهم ذلك لم يجد بدّا من البيان)[5].

وقوله[6]:

جُزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى   كاليهوديِّ مِنْ نَطَاةِ الرِّقَالِ

يريد: كنخل اليهودي أو كتحدّي اليهودي، فحذف المضاف ضرورة، ويكـون الحذف قد وقع جوازاً إن أمن اللّبس.

وقوله[7]:

1- ينظر الارتشاف 528/2.

2- شرح ابن يعيش 24/3.

3- البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه 111، والخصائص 452/2، واللسان (نطس) 185/14، وشرح شواهد الشافية للبغدادي 116، وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ 451، النطاسي: الطبيب الحاذق.

4- الرجز بلا نسبة في الكامل 204/3، والخصائص 453/2، والجمهرة 503/3، الضرائر 169.

5- الخصائص 452/2.

6- البيت من الخفيف لكثير عزة ديوانه 396، وتأويل مشكل القرآن 212، شرح ابن يعيش 25/3، اللسان (نطا) 191/14، فيدة موضع، ونطا قصبة خيبر.

7- البيت من الطويل للصلتان (قثم بن خبية من بني عبد القيس) تأويل مشكل القـرآن 201، والأمـالي للقـالي 141/2، والضرائر 168.

أرى الخَطَفَى بَذَّ الفَرَزْدقَ شِعْرُهُ ولكنَّ خَيْراً من كُلَيْبٍ مُجاشِع

يريد: ابن الخطفى، وهو جرير، والخطفى جدّه.

وقوله[1]:

وكُلُّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعِيةٍ ونسجُ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَّاءَ ذَائِلِ

يريد: أبا سليم، وهو داود عليه السلام، لأنّه هو الذي صنع الدّروع، وسُليم تصغير (سليمان) صلوات الله عليه، تصغير ترخيم.

وقوله[2]:

فيه الرِّمَاحُ وفيه كُلُّ سَابِغَةٍ بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ من صُنْعِ سَلاَّمِ

يريد من صنع أبي سلاّم، وأراد بسلاّم سليمان صلوات الله عليه.

وقد لا يُكتفَى بحذف المضاف فقط، بل يُحذَف متضايفان ويُستغنَى عنهما، بالثّالث، نحو قوله تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[3] أي كدوران عين الذي يُغشى.

وقد يحذف ثلاثة متضايفات، ويُستغنى عنهما بالرّابع، نحو قوله[4]:

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ

يريد: ولا الحجّاج صاحب عين مثل عين بنتِ ماء.

ونحو قوله[5]:

1- البيت من الطويل للنابغة الذبياني ديوانه 146، والمعاني الكبير 1032، والجمهرة 503/3، ما يجوز للشاعر في الضرورة 166.

2- البيت من البسيط للحطيئة (أوس بن مالك) ديوانه 128 وفيه (جدلاءَ مبهمةٍ) مكان (بيضاء محكمة)، والمعاني الكبير 1035، والضرائر 168. وما يجوز للشاعر في الضرورة 166.

3- الآية 19 من سورة الأحزاب.

4- البيت من الوافر للإمام بن أقرم النميري في الكتاب 73/2، والنكت 478/1، الحماسة البصرية 298/2.

5- البيت من الطويل للكحلبة العرني في الوساطة بين المتنبي وخصومه 436، شرح الرضي 257/2، وشرح الأشموني 325.

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا   وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِن حَزِيمَةَ أُصْبُعَا

يريد: ذا مقدار مسافة أصبع.

وقد يقام مقام محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع، نحو قوله[1]:

أَبَيْتُنَّ إِلاَّ اصْطِيَادَ القُلُوبِ   بِأَعْيُنِ وَجْرَةَ حِينًا فَحِينَا

والتقدير: بمثلِ أعينِ ظباءِ وجرةٍ.

وقد يُستغنى بمضاف إلى مضاف رابع عن الثّاني والثّالث، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[2] أي من أثر حافرِ فرسِ الرّسول.

ومع كثرة الشّواهد على حذف المضاف، إلاّ أنّه قد منعه بعض اللّغويين والنّحاة، فمنهم من عدّ هذا الحذف من الغلط والضّرورة، فأورده ابن دريد[3] تحت عنوان (باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم)[4]، وكذا ذكر ابن فارس[5] وقد أورد أغلاطا للشّعراء أن (هذا كثير وليس الغرض الإبانة عن أن الشعراء يخطئون كما يخطئ النّاس، ويغلطون كما يغلطون، وكلّ الّذي ذكره النّحويين في إجازة ذلك والاحتجاج له، جنس من التكلّف، ولو صَلُح ذلك لصَلُح النّصب موضع الخفض، والمدّ موضع القصر، كما جاز عندهم القصر في الممدود)[6].

وأفضل تعليق عندي عن هذه الظّاهرة، هو ترديد قول ابن يعيش أنّه: (قد جاء من ذلك في الشّعر أبيات مع ما فيه من الإلباس، كأنّ ذلك لثقة الشّاعر بعلم المخاطب أو نظرًا

1- البيت من المتقارب بلا نسبة في شرح التسهيل 269/3، والارتشاف 530/2، والمساعد 365/2.

2- الآية 94 من سورة طه.

3- ابن دريد هو محمد بن الحسن مولده بالبصرة 223 ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات 321 له من التصانيف الجمهرة، والأمالي ينظر مراتب النحويين 135:137، والبغية 71/1:81.

4- الجمهرة في اللغة 503/3.

5- هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرّازي المقيم بهمدان واسع الأدب متبحرا في اللغة العربية فقيها شافعيا، صنّف الجمل والمقاييس في اللغة، وفقه اللغة، وذم الخطأ في الشعر. ت395، ينظر أنباه الرواة 130/1 : 127 ، البغية 352/1.

6- ذم الخطأ في الشعر 23.

إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبأ بالإلباس)[1].

ثانياً: الأصل ألاّ يحذف المضاف إليه، وخلاف الأصل جواز حذف ما عُلم من المضاف إليه، ويكون ذلك على ثلاثة أقسام:

أ- أن يُزال من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين، ويُبنى على الضّمّ نحو (أخذت عشرةَ كتبٍ ليس غيرُ) أي ليس غير ذلك ، ونحو قوله تعالى :﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2].

ب- أن يبقى إعرابه، ويردّ إليه تنوينه، وهو الغالب نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[3] أي : وكلَّ إنسانٍ ، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[4] وفي بعض القراءات[5] ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾.

جـ- أن يبقى إعرابه ولا ينوّن، ولا تردّ إليه النّون إن كان مثنّى أو مجموعا كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، نحو قولك: خذ ربعَ ونصفَ ما حصل، والأصل خذ ربع ما حصل، ونصف ما حصل، ونحو قول الشاعر[6]:

يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ به   بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأسَدِ

أي بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد على رأي المبرّد فحذف المضاف إليه الأوّل، لدلالة الثّاني عليه وبقي المضاف على ما هو عليه.

1- شرح المفصل 25/3.

2- الآية 3 من سورة الروم.

3- الآية 39 من سورة الفرقان.

4- الآية 109 من سورة الإسراء.

5- قراءة الجر مع التنوين قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي. البحر 375/8.

6- البيت من المنسرح نسب للفرزدق وليس في ديوانه بتحقيقاته الثلاثة، الكتاب 180/1، والمقتضب 229/4، وإعراب القرآن للنحاس 263/3.

ونحو قوله[1]:

أُكَابِدُهَا حَتَّى أُعَرِّسَ بَعْدَمَا يَكُونُ سُحَيْراً، أَوْ بُعَيْدَ فَاهْجَعَا

يريد: بُعيد سُحَيرٍ، فحذف وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

ونحو قوله[2]:

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ

بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

يريد: بمثل وَبْلِ الدِّيَم، حذف المضاف إليه وبقي المضاف على ما عليه قبل الحذف.

وقوله[3]:

وإِنَّ زَمَانًا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِيهِ لَحَقُّ مَشُومُ

أي: لحقّه مشؤوم: فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

ونحو قوله[4]:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

أي: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، فلم ينّون لهذا السّبب، إضافة إلى أنّه ممنوع من الصّرف.

ومن غير الغالب، قراءة ابن محيصن[5] قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[6] بضمّ الفاء دون تنوين على تقدير: لا خوفُ شيء، وقرأ يعقوب والأزهري[7] ﴿لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40، والخزانة 505/6، واللباب للصابوني 222.

2- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 225/2، والمقاصد النحوية 451/3، واللباب للصابوني 299.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40.

4- البيت من السريع للأعشى في ديوانه 94، برواية (الفاجر) الكتاب 324/1، والمقتضب 218/3، والخصائص 197/2، والمرتجل 291.

5- روح المعاني 240/1.

6- الآية 37 من سورة البقرة.

7- التذكرة في القراءات للشيخ أبي الحسن طاهر عبد المنعم بن غلبون 313/2.

بفتح الفاء من غير تنوين على أنّ (لا) نافية للجنس و(خوفَ) اسمها مبني على الفتــــح في محلّ نصب.

وفي قراءة ابن محيصن بالضمّ وقد حذف المضاف (كأنّه حذف لنيّــة الإضافــة أو لكثرة الاستعمال، أو لملاحظة اللّام في الاسم،ليحصل التعادل في كون (لا) دخلت علـــى المعرفة في كلا الجملتين)[1].

ونحو ذلك قول بعض الصّحابة رضي الله عنهم، وقد سُئل: (كم اعتمر النّبي صلّـى الله عليه وسلّم؟ قال: أربعُ)[2]، برفع أربع في بعض النّسخ وبنصبها. وارتأى ابن مـــالك[3] أنّ كليهما جائز، إلاّ أنّ النّصب أقيس وأكثر نظائر.

وقد اختلف النّحاة في إعراب بعض الشّواهد بين كونها شاهدًا على ظاهرة حـذف المضاف، أم كونها شاهدًا على ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فقد عدَّ المـبرّد[4] الاسمين اللّذين لفظهما واحد، والآخر منهما مضاف، أن أوّلهما مضاف إلى محذوف، يبيّنـه الثّاني، واستشهد بعدّة أبيات كان سيبويه[5] قبله قد استشهد بها على ظاهرة الفصل بـــين المضاف والمضاف إليه، إذ عدّ الاسم الأوّل مضافا والثاني مقحما يفصل بـــين المضـــاف والمضاف إليه، وإلى هذا الرّأي ذهب ابن هشام[6] إذ يرى أنّه إذا دار الأمر بـــين كـــون المحذوف أوّلا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى، ومن ذلك قول الشاعر[7]:

إلاّ عُـلالَـةَ أو بُـــدَا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ هـةَ قَـارِحٍ نَهْـدِ الجُـــزَارَةْ

فتقديرها عند المبرّد: إلا علالة قارح أو بداهة قارح، فحذف الأوّل لبيان ذلـك في الثاني، وعند سيبويه: إلاّ علالة قارح أو بداهته، فلما اضطرّ للاختصار حذف الضّمـــير، وقدّم بداهة وضمّها إلى عُلالة فالبيت عنده شاهد على الفصل.

1- روح المعاني 245/1
2- الحديث في متن البخاري 305/1 بروايات عدة غير المذكورتين (أربعا، أربع عمرات، أربع، أربع عمر).
3- ينظر شواهد التوضيح 39.
4- ينظر المقتضب 227/4.
5- ينظر الكتاب 180:176/1، 280/2.
6- ينظر المغني 620.
7- البيت من مجزوء الكامل للأعشى ديوانه 78، والكتاب 179/1، والمذكر والمؤنـــث للفـــراء 116، المقتضـــب 228/4، وسر صناعة الإعراب 297/1، وإعراب القرآن للنحاس 263/3، علالة: البقية من الشـــيء، بداهـــة: مفاجأة، قارح: فرس، جزاره: أطراف الجزور.

ثالثا: الأصل أن يتجرّد المضاف من الألف واللّام، (لأنّ الإضافة منافية للألف واللّام، فلا يُجمع بينهما)[1]، فـ(تعريف المضاف في باب الإضافة يُطلب من المضاف إليه...فيمتنع أن يطلب من غيره تعريفه)[2]، وخلاف الأصل دخول الألف واللّام على المضاف ؛ ويجوز ذلك ولكن بشرط:

أن تكون الإضافة لفظيّة (غير محضة)، (واغتُفر ذلك لأنّها على نيّة الانفصال)[3] فجاز دخول اللّام، ويرى الخوارزمي أنّ العلّة في ذلك (لأنّه وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه)[4]، ويجوز في هذه الإضافة اقتران المضاف بأل في خمس مسائل[5]:

أ- أن يكون المضاف إليه مقرونا (بأل) نحو قول الشاعر[6]:

أَبَـأْنَا بِهَا قتلى ومَا فِي دِمَائِهَا   شِـفَاءٌ وَهُـنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِـمِ

بجرّ الحوائم بإضافة الشّافيات وسوّغ ذلك كون المضاف إليه وصفا مقترنا بأل .

ب- أن يكون المضاف إليه مضافا لما فيه أل، نحو قوله[7]:

لَقَـدْ ظَفَرَ الزّوّارُ أَقْفِيَةِ العِدَا   بما جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ وَالقَتْلِ

حيث أضاف الزوّار جمع زائر صفة مقرونة بأل إلى أقفية مضافة إلى العدا المقرونة بأل.

ج- أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير ما فيه أل، نحو قوله[8]:

1- شرح ابن عقيل 46/3.

2- التخمير 7/2.

3- ينظر شرح ابن عقيل 67/3، والهمع 271/4، والكواكب الدرية 68/2.

4- التخمير 10/2.

5- ينظر أوضح المسالك 176:171/2، وشرح التصريح 30:29/2.

6- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة، ورد في أوضح المسالك 173/2، وشرح التصريح 29/2، وشرح الأشموني 308.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 173/2، والمقاصد النحوية 391/3، وشرح التصريح 29/2، وشرح الأشموني 308.

8- البيت من الكامل بلا نسبة في أوضح المسالك 174/2، وشرح التصريح 29/2، والهمع 274/4، وشرح الأشموني 308، والدرر 57/2.

الـوُدُّ أَنْـتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ ... مِـنّـي وإنْ لَـمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ

ففي قوله (المستحقَّةُ صفوِهِ) أضاف الاسم المقترن بأل (المستحقة)،لكونه وصفا مع كون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل) وهو قوله (الوُدُّ).

د- أن يكون الوصف المضاف مثنًّ، نحو قوله[1]:

إنْ يَغْنَـيَا عَنّي المسْتَوْطِنَا عَدَنٍ ... فـإنّـني لَـسْـتُ يَـوْمًا عنهما بِغَنِي

حيث أضاف الاسم المقترن بأل (المستوطنا) إلى اسم ليس مقترنا بها (عدن)،وساغ ذلك لكون المضاف وصفا مثنًّ.

هـ- أن يكون الوصف المضاف جمع مذكر سالما، نحو قوله[2]:

لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بالمُصْغِي مسامِعِهِـم ... إلى الوُشَاةِ ولَوْ كانوا ذَوِي رَحِـمِ

ففي قوله (المُصْغِي مسامِعِهِم) أضاف الاسم المقترن بأل (المصغي) إلى اسم ليس مقترن بها، وهو (مسامعهم) لكون المضاف جمع مذكر سالم.

وقد تدخل أل على المضاف-المجموع جمع مذكر سالم-والمضاف إليه مقترن بأل نحو قوله تعالى: ﴿والمُقِيمِي الصَّلاَةِ﴾[3].

أما الكوفيّون[4] فقد أجازوا دخول (أل) على نحو (الثلاثةَ الأثوابَ والخمسةَ الدراهمَ والمائة الدينارَ) وحجّتهم في ذلك السّماع، وقد استدلّوا بقول أبي هريرة رضي الله عنه: ((**ثم قَدِمَ الّذي كَانَ أَسْلَفَهُ فأَتَى بالأَلْفِ الدّينَارَ**))[5] إلاّ أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون مردود لضعفه قياسا وقلّته استعمالا، وقد أورد ابن مالك[6] توجيهات عدّة لتخريج الحديث الشريف، وهي:

1- البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك 175/2، وشرح التصريح 29/2، والهمع 274/4، والدرر 57/2.

2- البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك 176/2، والمقاصد النحوية 394/3، وشرح التصريح 30/2، الهمع 274/4، والدرر 57/2.

3- الآية 33 من سورة الحج.

4- ينظر الإنصاف 316، والجنى الداني 198، والهمع 275/4، والكواكب الدرية 62/2.

5- الحديث في متن البخاري باب الكفالة بلفظ (فأتى بالألف دينار...ثم انصرف بالألف الدينار) 38/2، 39.

6- ينظر شواهد التوضيح 57:60، الوجه الأول تجده أيضا في شرح التسهيل 272/3.

-**أحدها** وهي الأجود كما وصفها ابن مالك، أن يكون أراد بالألف، ألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرّف بالألف واللّام، ثم حذف المضاف وهو البدل لدلالة المبدَل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ، وجعل من هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم: ((**قَامَ فَقَرَأَ العَشرَ آيَاتٍ**))[1] فيُحمل على أنّ المراد فقرأ العشر عشر آياتٍ، على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافا إليه مجرورا.

ومنه أيضا قوله عليه الصّلاة والسّلام: ((**خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمِ الأَقْرَحِ الأَرْثَمِ المُحَجَّلِ ثَلَاثٍ**))[2] أي المحجّل بحجل ثلاث. وهذا أجود من أن يكون على تقدير المحجّل في ثلاث عند ابن مالك، وردّه العكبري وقد سبق ذكره في مبحث المجرور بالحرف،ومنه قول الراجز[3]:

الآكِلُ المَالَ اليَتِيمِ بَطَرًا

يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصْلَى سَقَرًا

أراد: الآكل المالَ مالَ اليتيم.

وقوله[4]:

المَالُ ذِي كَرَمٍ تنمى مَحَامِدُهُ ... مادَامَ بِذْلُهُ في السِّرِّ والعَلَنِ

أراد: المال مال ذي كرم.

-**الثاني**، أن يكون الأصل جاءه بالألف الدّينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾[5].

-**الثالث**،أن يكون الألف مضافا إلى دينار، والألف واللّام زائدتان. فلذلك لم يُمنعا من الإضافة.

1- الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ باب صلاة الليل 368/1، وفي شرح الزرقاني على الموطأ 356/1، وفيهما برواية (ثم قرأ العشر الآيات)

2- الحديث سبق تخريجه ص 296 .

3- الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 271/3، وشواهد التوضيح 58، والدرر 65/2.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 272/3، وشواهد التوضيح 58.

5- الآية 31 من سورة النور.

وذكر جواز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وحمل عليه قول الشاعر[1]:

تُـولي الضَّجيعَ إذا تنبَّه مُوهِناً ... كـالأقحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

أراد: من رشاش المستقي، والألف واللام، زائدتان غير مانعتين من الإضافة.

هذه التوجيهات الثلاثة هي التي أعمل فيها ابن مالك ذهنـــه لتخريـــج الحديـــث الشريف.

وقد تدخل (أل) على الكلمة بدلا من الإضافة (لأنّهما جميعا دليلان من دلائـــل الأسماء)[2] نحو قوله تعالى: ﴿ونَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى﴾[3] أي: عن هواها، فأقام الألف والـــلّام مقام الإضافة، وقوله عزّ وجلّ ﴿يُصْهَرُ ما في بُطُونِهِم والجُلُودُ﴾[4]. المراد: جلودهم. ونحو قوله تعالى: ﴿وكَتَبْنَا لَهُ في الألْوَاحِ﴾[5] أي وكتبنا لموسى في ألواحه، وقوله جلّ شأنه: ﴿فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[6] أي هي مأواه، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فيُؤْخَذُ بالنَّوَاصِي والأَقْدَامِ﴾[7]، ومثل هـــذا كثير جدًّا في القرآن الكريم، ومنه في الشّعر قوله[8]:

لَهُمْ شِيمَةٌ لَم يُعْطِها اللهُ غيرَهُم ... من النَّاسِ، فالأحْلَامُ غَيْرُ عَوَازِبِ

أي: أحلامهم غيرُ عوازبٍ، ومعناها: عقولُهم غيرُ غائبةٍ.

وقوله[9]:

ولـو سُئِلَتْ عَنّي النّوارُ وقومُها ... إذَا لَـمْ تُـوارِ النَّاجِذَ الشّفَتَانِ

أراد: شفتاه.

1- البيت سبق ذكره ص 231

2- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري 70.

3- الآية 39 من سورة النازعات.

4- الآية 19 من سورة الحج.

5- الآية 145 من سورة الأعراف.

6- الآية 40 من سورة النازعات.

7- الآية 40 من سورة الرحمن.

8- البيت من الطويل للنابغة الذبياني ديوانه 12، والسبع الطوال 71، وتفسير القرطبي 206/3، والخزانة 330/3.

9- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 628، وشرح التسهيل 90/2، وشواهد التوضيح 216، واللســان (ظـرب) 250/8، و(مضح) 126/13.

وقوله[1]:

وإنّا نرى أقدامنا في نعالهم ... وآنفنا بين اللحى والحواجب

أي: بين لحاهم وحواجبهم.

وقوله[2]:

وأمّا إذا ركبوا فالوجو ... ه في الرّوع من صدإ البيض حُمّ

أي: فوجوههم.

وقوله[3]:

تخللن أبواب الخدور بأعين ... غرابيب والألوان بيضٌ نواصع

أي: وألوانها بيضٌ.

وقوله[4]:

فلمّا شراها فاضت العين عبرةً ... وفي الصّدر حزّازٌ من اللوم حامزُ

أراد: في صدره.

رابعا: الأصل ألاّ يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنّه بمنزلة الشّيء الواحد[5]، وخلاف الأصل هو الفصل بينهما، وذلك على قسمين: (جائز في السّعة ومخصوص بالضّرورة)[6].

أ- الجائز في السّعة، ويكون في هذه المسائل:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شروح سقط الزند 35/1، والسبع الطوال لابن الأنباري71، وأعجب العجب في شرح لامية العرب 95، وشرح التسهيل 102/3.

2- البيت من المتقارب للأعشى القيسي في الكامل 375/1، وشرح التسهيل 102/3، حم جمع أحم وهو الأسود من كل شيء.

3- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 1290، وشرح التسهيل 102/3.

4- البيت من الطويل للشماخ ديوانه 49، السبع الطوال 71، الأضداد لابن الأنباري 73، رواية الديوان *من الوجد حامز* حمز بمعنى شديد وقيل ممض محرق. الديوان.

5- ينظر الإنصاف 431، وشرح ابن يعيش 19/3.

6- شرح المكودي على ألفية ابن مالك 210/1.

1- أن يكون المضاف شبيها بالفعل (مصدرا أو اسم فاعل) والفاصل بينه وبين المضاف مفعول المضاف، نحو قراءة ابن عامر[1] ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2] بنصب (أولادَهم) مفعولا للمضاف المصدر (قتلُ)، وجرّ (شركائهم) مضافا إليه، ونحو قول الشاعر[3]:

عَتَوا إذ أجبْناهُمْ إلى السّلمِ رأفةً ... فسُقْناهُمُ سَوْقَ البُغاثَ الأجادلِ

ففصل بين المصدر المضاف (سوقَ) وفاعله (الأجادلِ) بالمفعول به (البغاثَ).

وقوله[4]:

وحَلَقَ الماذِيِّ كالقَوانِسِ

فداسَهُمْ دَوْسَ الحصيدَ الدائسِ

حيث فصل بمفعول المصدر (الحصيد) بين المضاف (دوس) والمضاف إليه(الدّائس) وكما يضاف المصدر، فإنّه يضاف اسم الفاعل نحو قوله تعالى في قراءة بعض السّلف[5] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[6] بنصب (وَعْدَهُ) مفعولا للمضاف اسم الفاعل (مُخلِفُ) وجرّ (رُسُلِهِ) مضافا إليه.

ونحو ذلك قول الشّاعر[7]:

1- ينظر السبعة 270، وحجة القراءات 273، والحجة لأبي علي 409/3، والكشف عن وجوه القراءات لمكي 453/1.

2- الآية 138 من سورة الأنعام.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الكافية الشافية 987/2، وأوضح المسالك 228/2، والمقاصد النحوية 465/3، وشرح الأشموني 327 بغاث: ضعاف الطيور، الأجادل: الصقور.

4- الرجز لعمر بن كلثوم في شرح التسهيل 278/3، والكافية الشافية 986/2، والمقاصد النحوية 461/3، وشرح الأشموني327.

5- ينظر الكشاف 384/2، والبحر 456/6.

6- الآية 47 من سورة إبراهيم.

7- البيت من الكامل بلا نسبة في الكافية الشافية 988/2، وأوضح المسالك 228/2، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشموني 327.

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى   وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحتاجِ

فصل الشّاعر بين المضاف (مانعُ) اسم الفاعل، والمضاف إليه (المحتاجِ) بمفعول ثـان للمضاف (فضلَه) لأنّ (مانع) ينصب مفعولين، وأصل نظام الكلام: وسواك مانعٌ المحتـاجَ فضلَهُ.

2- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف مفعول للمضاف، نحو قوله[1] صلـى الله عليه وسلّم ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)) والأصل تاركون صاحبي لي.

وأصل الكلام تاركون صاحبي لي، فصل بالجار والمجرور (لي) بين اسـم الفـاعل ومفعوله ونحو ذلك قولهم[2] ((تَرْكُ يَوْماً نَفسِكَ وَهَوَاهَا، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا)) حيـث فصـل بالظرف (يومًا) بين المصدر المضاف (تركُ) ومفعوله (نفسِك) المضاف إليه.

ونحو قول الشاعر[3]:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي   كَنَاحِتِ يَوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه (ناحتِ) و(صخرةٍ) بالظرف (يوماً).

3- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، ومنه ما حكاه الكسائي[4] (هـذا غلامُ-واللهِ-زيدٍ) ففصل بجملة القسم-(والله)-بين المضاف (غلام) والمضاف إليه (زيـد)، وما حكاه أبو عبيدة[5] (إن الشّاةَ لتجترُّ فتسمعُ صوتَ-واللهِ-ربِّها) أي صاحبها.

4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إمّا) نحو قول الشاعر[6]:

1- الحديث الشريف في صحيح البخاري بحاشية الندى كتاب تفسير القرآن سورة الأنفال 131/3، وسنن البيـهقي 436/10 واستشهد به ابن مالك في الكافية الشافية 992/2.

2- قول العرب تجده في أوضح المسالك 227/2، والمساعد 368، وشرح التصريح 58/2، والهمع 294/4.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في المخصص 203/11، وشواهد التوضيح 167، واللسان (عسل) 211/9 رشـني، أمر من رشت السهم، أي أصلح حالي بخير، عسيل: مكنسة العطار يجمع بها العطر.

4- ينظر الإنصاف 431، والكافية الشافية 993/2، وشرح ابن عقيل 83/3، وشـرح التصريـح 58/2، والهمـع 295/4.

5- ينظر الإنصاف 431، والكافية الشافية 994/2، وشرح ابن عقيل 83/3، وشـرح التصريـح 58/2، والهمـع 295/4، وشرح الأشموني 328.

6- البيت من الطويل لتأبط شرا ديوانه 87، والخصائص 405/2، والمغني 643، وحاشية الخضري 19/2.

همـا خُـطّتـا-إمّا-إسارٍ ومِنّةٍ   وإمـا دَمٍ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

حيث فصل بـــ(إمّا) بين المضاف (خُطتا) والمضاف إليه (إسارٍ ومنّةٍ) ، وزاد ابـــن مالك[1] هذا الموضع في جواز الفصل بين المتضايفين وأضاف أنّ من روى (إسارٌ) بـــالرّفع، فقد جعله شاهدًا على الضّرورة بحذف النو ن من (خطتا)، وعنـــد ابـــن هشـــام أنّ في الرّوايتين (لم ينفكّ البيت عن ضرورةٍ)[2].

ب- **والمختصّ بالشّعر**، وذلك في أربع مسائل أجازها الكوفيّون عند الضّـــرورة، وهي:

1- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي عنهما، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَـهُودِيٍّ يُـقَـارِبُ أَوْ يُـزِيلُ

فصل بين المضاف (كَفٍّ) والمضاف إليه (يهوديٍّ) بالظرف (يوماً) وهو أجنبي.

وقوله[4]:

أَنْـجَـبَ أَيَّـامَ -والِـدَاهُ بِـهِ-   إِذْ نَـجَـلاهُ فَـنِـعْـمَ مَا نَجَلا

ففصل بين المضاف (أيامَ) والمضاف إليه (إذ) بفاعل غير المضاف وهو (والـــداهُ)، الذي هو فاعل (أنجبَ) أي أنجب والده به أيّام إذ نجلاه.

وقوله[5]:

تُـسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى -المسْوَاكَ- رِيقَتِهَا   كما تَضَمَّنَ مَاءَ المزنَةِ الرَّصَفُ

ففصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها) بمفعول غـــير المضـــاف،وهـــو (المسواكَ).

1- ينظر الكافية الشافية 994/2، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشموني 328.

2- المغني 644 وينظر الخزانة 499/7.

3- البيت من الوافر لأبي حية النميري في الكتاب 179/1، وعيار الشعر 47، والإنصاف 432، والمقاصد النحويـــة 370/3.

4- البيت من المنسرح للأعشى في شرح ديوانه 268، ومجالس ثعلب 77/1، وأوضح المسالك 230/2، الأشمـــوني 328، وحاشية الخضري 19/2.

5- البيت من البسيط لجرير ديوانه 171/1، والكافية الشافية 989/2، وأوضح المسالك 231/2، وشرح الأشمـــوني 328، وحاشية الخضري 19/2، امتياحا: استخراج ريقها بالسواك، الرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة.

وقوله[1]:

تَمُرُّ عَلى مَا تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ   غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

الأصل: شفت غلائل صدورِها عبدَ القيسِ منها. ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل وبالجار والمجرور.

وقوله[2]:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ   إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

فصل بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه (من...) بالأجنبي الجار والمجرور (في الحرب)

2- الفصل بينهما بفاعل المضاف، نحو قوله[3]:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ

وَلا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

فصل بين المضاف (قهرَ) وهو مصدر، والمضاف إليه (صبٍّ)، وهو مفعول ذلك المصدر، بفاعل المصدر (وجدُ). فأصل الكلام: ولا عدمنا قهرَ صبٍّ وجدُ، أي لم نعدمْ أنْ يقهرَ الوجدُ الصبَّ.

وقوله[4]:

نَرَى أَسْهُماً لِلمَوْتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي   ولا نَرْعَوِي نَقْضِ أَهْوَاؤنا العَزْمِ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في الإفصاح للفارقي 201، والإنصاف 428، وتفسير القرطبي 92/7، والكافية الشافية 991/2، والخزانة 413/4.

2- البيت من الطويل لعَمْرَة الخثعمية، أو درنا بنت عبعبة ينظر الكتاب 180/1، وعيار الشعر 47، وأشعار النساء للمرزباني 175، والخصائص 405/2، والصناعتين 165.

3- الرجز بلا نسبة في الكافية الشافية 993/2، وأوضح المسالك 233/2، وشرح الأشموني 329، وحاشية الخضري 19/2.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 235/2، وشرح الأشموني 329، وحاشية الخضري 19/2.

فقد فصل بين المضاف (نقضٍ) وهو مصدر، والمضاف إليه (العزمِ)، وهو مفعول المصدر، بالفاعل (أهواؤنا)، وأصل الكلام: ولا نرعوى عن نقضِ العزمِ أهواؤنا، وتقديره: ولا نرعوى عن أن ننقض أهواؤنا عزائمنا.

3- الفصل بينهما بنعت المضاف، نحو قوله[1]:

نَجَوْتُ وقد بَلَّ المراديُّ سيفَهُ ... من ابنِ أبي شيخِ الأَباطِحِ طالبِ

أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ففصل بالوصف الذي هو (شيخ الأباطح) بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب).

وقوله[2]:

ولئن حَلَفْتُ على يديْكَ لأَحْلِفَنْ ... بيمينِ أَصْدَقَ من يمينِكَ مُقْسِمِ

أي: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وقوله[3]:

لها حامِلٌ أرعى برية كلما ... تناول كَفَّاهُ اليسارَ الجوانحِ

أراد: أرعى الجوانحِ، ففصل بنعت وهو جملة (برية كلما تناول كفاه اليسار)، لأنّها في حكم نعت مفرد.

4- الفصل بينهما بالنّداء، نحو قوله[4]:

كأنّ برذونَ -أبا عِصَامِ-

زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجامِ

1- البيت من الطويل نسب لمعاوية بن أبي سفيان وقيل تمّثل به ينظر أوضح المسالك 235/2، وشرح ابن عقيل 84/3، وشرح الأشموني 328، المرادى: عبد الرحمن بن ملجم قاتل سيدنا علي كرم الله وجهه.

2- البيت من الكامل للفرزدق ديوانه 550، وشرح ابن عقيل 85/3، والمقاصد النحوية 484/3، وشرح الأشموني 328.

3- البيت من الطويل لسويد بن الصامت في شرح التسهيل 276/3، وشرح عمده الحافظ 497، وقبله البيت:

أدينُ وما ديني عليكم بمغرمٍ ... ولكن على الشُّمِّ الجلاد القراوح

فهذا البيت في أدب الكاتب لابن قتيبة 350، وشرح ابن يعيش 70/5، في اللسان (قرح) 93/11.

4- الرجز بلا نسبة في الخصائص 404/2، إعراب القرآن المنسوب للزجاج 682/2، وشرح ابن عقيل 86/3، وشرح الأشموني 329.

فصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بجملة النّداء (أبا عصام) مع حرف النّداء المقدّر، وأصل الكلام: كأنّ برذون زيدٍ يا أبا عصام، حمارٌ دُقّ باللّجام.

وقوله[1]:

وِفاقُ كعبُ بُجَيرٍ مُنقذٌ لكِ مِنْ ... تَعْجِيلِ تهلُكةٍ والخُلْدِ في سَقَرَا

أي: وفاقُ بجير يا كعبُ منقذٌ لك، ففصل بجملة النّداء (كعب)، مع حرف النّداء المحذوف.

5- وقد يفصل بينهما بالفعل المُلْغَى، نحو قوله[2]:

بأيِّ تَرَاهُمُ الأرَضِينَ حَلُّوا ... أألدَّبَرَانِ أمْ عَسَفُوا الكِفَارَا

أراد: بأي الأرضين، وقوله (تراهم) زائدة (فعل مُلغَى).

6- وقد يفصل بالمفعول لأجله، نحو قوله[3]:

معاودُ جُرْأَةً وقتِ الهوادي ... أشَمُّ كأنّهُ رجُلٌ عبُوسُ

أراد: معاودُ وقت الهوادى جرأةً.

وقد يفصل بينهما بجملة الشّرط، نحو ما حكاه ابن الأنباري[4] (هذا غُلاَمُ-إنْ شَاءَ اللهُ-أخيكَ)[5].

7- وقد يفصل بينهما باسم التفضيل، نحو قوله[6]:

1- البيت من البسيط لبجير بن زهير بن أبي سلمى، شرح ابن عقيل 86/3، والهمع 296/4، وشرح الأشموني 329، والدرر 67/2.

2- البيت من الوافر بلا نسبة في المقاصد النحوية 490/3، وشرح التصريح 60/2، والهمع 297/4، والدرر 68/2، وشرح الأشموني 329.

3- البيت من الوافر لأبي زبيد الطائي في ديوانه 98، وشرح التصريح 60/2، والهمع 297/4، وشرح الأشموني 329، والدرر 68/2 ويروى بقلب العجز صدرا في المقتضب 377/4.

4- أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري النحوي اللغوي أملى كتبا كثيرة منها الأضداد، والسبع الطوال توفى 327 أو 328. ينظر البغية 312/1.

5- ينظر الدر المصون 117/5، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشموني 329.

6- الرجز بلا نسبة في شواهد التوضيح 103، وحاشية الخضري 18/1.

مه عاذلي، فهائماً لن أبرحا

بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحى

أراد: بمثل شمس الضّحى، أو أحسن من شمس الضّحى، ففصل باسم التفضيل.

أمّا الفرّاء فقد اشترط لجواز الفصل أن يكون في الشّيئين المصطحبين، ولا يجيزه في الشّيئين المتباعدين يقول: (سمعت أبا ثروان العكلي يقول: (**قطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهُ**)[1] ففصل بقوله (ورجل) بين المضاف (يد) والمضاف إليه (من قاله) وجاز ذلك لأنّ الشّيئين مصطحبان،و لم يجز قولك اشتريت دارَ أو غلامَ زيدٍ، لأنّ الشّيئين متباعدان، ونحو قوله[2]:

يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته، بهذا استشهد سيبويه، بينما ورد الشّاهد في موضع سابق على ظاهرة الحذف عند المبرّد،إذ عنده أنّ المضاف إليه الأوّل قد حُذف لدلالة الثّاني عليه.

وقوله[3]:

سقى الأرَضِينَ الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ

أي سهلَها وحزنَها، حيث فصل بين المتضايفين باسم يقتضي الإضافة أيضاً.

وقوله[4]:

إلا عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة أيضا، وهو (بُداهة) فأُنزلتا مترلة اسم واحد مضاف، فالمضافان متقاربان في المعنى، فالعُلالة آخر جرى الفرس، والبُداهة أوّله، وفي هذا البيت شاهد على الفصل عند سيبويه، وعلى حذف المضاف إليه الأوّل عند المبرّد.

1- ينظر معاني القرآن 322/2، وسر صناعة الإعراب 298/1، وعمدة الحافظ 504.

2- البيت سبق ذكره **333** .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40، وشرح ابن عقيل 77/3، وشرح الأشموني 326.

4- البيت سبق ذكره **335** .

ومع كثرة الشّواهد وتنوّعها التي ورد فيها الفصل، إلاّ أنّ من النّحاة من عَدّ مـــا وقع منه مخالفا للأصل لا يجوز القياس عليه، فهو من القبيح[1]، كما ذكر ســـيبويه، وإن أجاز البصريّون[2] الفصل بين المتضايفين، بالظّرف وحرف الجرّ، لأنّه يُتوَسّع فيهما مـــا لا يُتوسَّع في غيرهما، فإنّ ابن جنّي يقول (والفصل بين المضاف والمضـــاف إليـــه بـــالظّرف وحرف الجرّ قبيح كثير، لكنّه من ضرورة الشّاعر)[3]، ويقول مرّة أخرى في تعليقه علـــى قول الشاعر[4]:

فَزَجَجْتُهَـــا بِمَـــزَجَّـــةٍ　　　زَجَّ القَـــلوصَ أبي مَـــزَادَهْ

(ألَا تراه ارتكب ههنا الضّرورة، مع تمكّنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرّغبـــة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول فذلك أقوى في نفوسهم)[5].

وتجد في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج عند الحديث عن الفصـــل بـــين المتضايفين عبارة (وهذا ضرورة ليس بضرورة، لأنّه قد كثر عندهم ذلك، وأنشدوا فيـــه أبياتًا جمّةً)[6] وقد اعتدّ بالسّماع لكثرة ما ورد من الشّواهد عن هذه المسألة.

أمّا الزمخشري فقد أنكر قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[7] بالفصل بمفعول المصدر بين المضاف والمضاف إليه، وأنّ هـــذا الفصل (شيء لو كان في مكان الضّرورات، وهو الشّعر، لكان سمِجا ، ورُدّ :

* زَجَّ القَلُـــوصَ أبي مَـــزَادَهْ *

1- ينظر الكتاب 180/1.

2- ينظر الإنصاف 427، 435.

3- الخصائص 404/2.

4- البيت سبق تخريجه ص40.

5- ينظر الخصائص 406/2.

6- إعراب القرآن المنسوب للزجاج 681/2.

7- الآية 138 من سورة الأنعام، والقراءة سبق تخريجها ص341.

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء)[1].

وقد رُدّ تحامل الزمخشري،بأنّ هذه القراءة متواترة، واُعتُذر له بأنّه ليس من أهل الشّأنين (علم القراءة وعلم الأصول)، ثم إنّ القراءة لم تخالف القياس وذلك أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن كان عَسِراً، إلاّ أنّ المصدر إذا أُضيف إلى معموله فهو مقدّر بالفعل وبهذا التّقدير عمل، وهو أن لم تكن إضافته غير محضة إلاّ أنه شُبّه بما إضافته غير محضة حتّى قاله بعض النّحاة)[2] ثم يُردف بقوله (وليس غرضُنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيحُ قواعدِ العربية بالقراءة)[3].

وإن يكن صاحب الإنصاف قد اعتذر للزمخشري،فإنّ أبا حيّان قد تحامل عليه بشدّة، إذ يردّ هذه القراءة المتواترة (وهي المنسوبة إلى العربي الصَّريح المحض الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب)[4] ويردف قائلا (وأعجب لعجمي ضعيف في النّحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرّجل بالقرّاء الأئمة الّذين تخيَّرتْهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ومعرفتهم ودينهم)[5].

والحقّ أنه في كلام الزمخشري ما يدعو للعجب في أن يقع عالم كبير مثله في مثل هذا الزّلل، وقد جعل الأستاذ سعيد الأفغاني في كلام الزمخشري (زلّتان كبيرتان يتنزّه عنهما الشّادي في علم القراءات، فأمّا **الأولى**: ففي جملته الأخيرة المشعرة بأنّ ابن عامر حرّ في اختراع القراءة، حتّى قد عجب بعضهم من هذا الجهل

1- الكشاف 54/2.

2- ينظر الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين الإسكندري المالكي 53/2، 54.

3- المصدر السابق والصفحة نفسها.

4- البحر المحيط 657/4.

5- البحر المحيط 658/4.

الساذج بما هو معروف ضرورة ، والمقرّر البديهي أنّ القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها، وأمّا **الثانية** : فظنّه أنّ القارئ أسير الرّسم وأن الذي حمل ابن عامر على جرّ (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشّامي وهذه شبه تلك في الجهالة، فالقراءة تُتلقّى مشافهة بالإسناد، وهي-عادة-توافق الرّسم، وليس لقارئ أن يقرأ قراءة لم يتلقّها وإن وافقت الرّسَم)[1].

وقد حُمِل على الزمخشري من قِبَل القدماءِ والمحدثين، وإنْ لم يكن وحده من ردّ هذه القراءة، إلا أنّه وحده من أساء وأغلظ في الرّدّ، إذ قد سبقه الفرّاء[2] إلى قدح هذه القراءة، وابن جنّي[3]، ومكّي بن أبي طالب[4] إذ يقول (هذه القراءة فيها ضعف، للتّفريق بين المضاف والمضاف إليه،لأنّه إنّما يجوز مثل هذا التّفريق في الشّعر، وأكثر ما يجوز في الشّعر مع الظّروف،لاتّساعهم في الظروف)[5]. وكذلك الأنباري[6].

وقد سبق أبا حيّان للدّفاع عن هذه القراءة القرطبي[7] وهو يردّ على من سبق الزمخشري[8] مثل أبي غانم أحمد بن حمدان[9] النحوي: (قراءة ابن عامر لا

1- في أصول النحو 42، 43.

2- ينظر معاني القرآن 357/1، 358.

3- ينظر الخصائص 407/2.

4- هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيس ولد بالقيروان سنة 355هـ له تصانيف عدة منها التبصرة في القراءات، والكشف عليه، ومشكل إعراب القرآن، وغيرها مات 437هـ. ينظر غاية النهاية 309/2، 310.

5- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب 454/1.

6- ينظر الإنصاف 435.

7- هو محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي من كتبه الجامع لأحكام القرآن الكريم مطبوع في عشرين مجلدا وغيره ت 571هـ ينظر الأعلام 322/5.

8- القرطبي قد عاصر الزمخشري المتوفى 538، والمعاصرة حجاب فلم يرد عليه ورد على من سبقه.

9- هو أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي الليثي، أبو حاتم الرازي ت 322، ينظر الأعلام 119/1، وفيه ثلاثة آخرين باسم أحمد بن حمدان وما استعبد كونه أحدهم هو تاريخ وفاتهم، وكناهم فهذا أبو حاتم أقرب لأن يكون أبو غانم وقع فيه تحريف.

تجـــوز في العربيـــة ، وهي زلّـــة عـــالم ، وإذا زلّ العالمُ لم يَجُزْ اتّباعه، ورُدّ قولـه إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يُـــرَدَّ من زلَّ منهم أوْسَهَا إلى الإجماع، فـــهو أولى من الإصرار على غير الصّواب)[1] وكذا قول القشيري[2]: (وقال قوم هذا قبيح)[3] فقد ردّ عليهم القرطبي، وعلى من سبقهم بقوله (وهذا محال، لأنّه إذا ثبتت القـــراءة بالتّواتر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم فهو الفصيح لا القبيح)[4].

وكذا رَدَّ السمين الحلبي[4] على أن من أنكر قراءة ابن عامر بقوله (وهـــــذه الأقوال التي ذكرتها جميعها لا ينبغي أن يُلتفت إليها،لأنّها طعن في المتواتر وإن كانت صادرة من أئمّة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العـــرب نظمه ونثره ما يشهد لصحّة هذه القراءة لغة)[5] وقد علمنا ذلك مما ســـــبق مـــن شواهد شعرية، ونثرية من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأقوال قد حكاهـــا الكسائي وأبو عبيدة وابن الأنباري.

ولا غرابة وقد رُدّت القراءة وهي متواترة، أن يُرَد ما عداها من الشـــــواهد شعرية كانت أم نثرية، وقد أُغلظ في ردّها هي الأخرى، فهذا أبو الحسن[6] يقـــول

1- ينظر تفسير القرطبي 92/7.

2- هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري القشيري، شيخ خراسان، كانت إقامته بنيســـابور وبها توفي 365، من كتبه: التيسير في التفسير، ولطائف الإشارات والرسالة القشيرية، ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 83/11، والأعلام 57/4، وينظر الأعلام 198/5، وقد أشار إلى أربعة يسمون هـــذا الاسم والمرجح أن يكون المذكور هو المقصود.

3- تفسير القرطبي 93/7. لم أجد قول القشيري في لطائف الإشارات. تحقيق د. إبراهيم بسيوني.

4- هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف من أبرز شيوخه أبو حيان، ومن أبرز مصنفاتـــــه الـــدر المصون، وتفسير القرآن وغيرهما ت 756هـــ، ينظر طبقات القراء 152/1، وطبقات الشافعية للأسنوي 512/2.

5- الدر المصون 166/5.

6- النص بعينه يختلف في نسبته بين الإفصاح للفارقي 201 إذ يجعله لابن كيسان، وفي الخزانة منســـــوب للأخفش 416/4، وسبب الاختلاف أن كليهما (الأخفش وابن كيسان) يكنى بأبي الحسن، فـــالأول

في تعليقه على البيت[1]:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ   غلائلُ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

(أنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف، وهو من أفحش ما جاء في الشّعر، ودعت إليه ضرورة، وتقدير الكلام. وقد شفت غلائلُ صدورِها. و(الغلائل): جمع غليلة مثل عظيمة وعظائم...وقال أبو الحسن: (إن كان الشّعر لمن يوثق بعربيّته فإنّه يجوز أن يكون أخرج غلائل غير مضافة وقدّر فيها التنوين، لأنّها لا تنصرف، ثم جاء بالصّدور مجرورة على نيّة إعادتها)[2] فهذا أبو الحسن ينكر ويغلظ في القول إذ، يقول (أفحش ما جاء في الشعر...).

وكذا استقبح ابن يعيش هذا الفصل إذ يقول (الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح)، لأنّهما كالشّيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف ويقوم مقام التّنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما)[3].

ولم يستقبح هذا النّحاة فقط بل تعدّاه إلى الأدباء والبلغاء، فهذا ابن طباطبا يعلّق عقب ذكره للأبيات الّتي وقع فيها الفصل ، فيقول : (فهذا هو الكلام الغثّ المستكره والغلق...فلا تجعلن هذا حجّة، وليتُجنّب ما أشبهه)[4].

وهذا المعرّي يقول (وقبيح أنْ يقال في الكلام: (جاءني غلامُ وجاريتُك وأنت تريد: جاءني غلامُك وجاريتُك)[5] إذ يجعل هذا الفصل بين المتضايفين قبيحا،

اسمه سعيد بن معدة أبو الحسن الأخفش ت 221 ينظر البغية 590/1 والثاني اسمه محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ت 299 ينظر البغية 18/1 وقد سبق التعريف بهما.

1- البيت سبق ذكره **ص344** .

2- ينظر الإفصاح 201، والخزانة 416/4 فالنص منقول فيهما.

3- شرح ابن يعيش 19/3.

4- عيار الشعر 83.

5- عبث الوليد 49.

فالتّنوين (تنوين كلمة غلام) مبهم لا دليل فيه على الإضافة، وحذف التّنوين مدخل ذلك في الضّرورات.

ومثله قول العكبري في تعليقه على بيت المتنبّي[1]:

أَحْيَا وأَيسَرُ ما قاسيْتُ ما قَتَلا   والبَيْنُ جارَ على ضعفِي وما عَدَلا

(وهم يستعملون هذا في الشّعر، ولو قلت، في النّثر أفضل وأكرم النّاس زيد، تريد أفضل النّاس وأكرمهم لقبح، وإنّما الفصيح أكرم النّاس وأفضلهم)[2].

وقال أبو هلال العسكري وقد أورد أبياتا فُصل فيها بين المتضايفين: (وليس للمحدِث أن يجعل هذه الأبيات حجّةً، ويَبْني عليها، فإنه لا يُعذَر في شيء منها، لاجتماع النّاس اليوم على مجانبة أمثالها، واستجادة ما يصحّ من الكلام ويستبين، واسترذال ما يُشكل ويُستَبْهم)[3].

وقال ابن فارس بعد أن ذكر قول الشاعر[4]:

قِفَا عِنْدَ - مِمّا تَعْرِفَان - رُبُوعُ

قال: (فكلّه غلط وخطأ. وما جعل الله الشّعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبَتْه العربيّة وأصولها فمردود)[5].

خامسا: الأصل أن يحذف التّنوين، ونون التّثنية والجمع، وذلك لأنّهما يدلاّن على كمال الاسم،والإضافة تدلّ على نقصانه والشّيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا في حالة واحدة، لأنّ الإضافة تدلّ على الاتصال، والتّنوين يدل على

1- البيت من البسيط للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري 162/3.

2- التبيان 162/3.

3- الصناعتين 165.

4- شطر البيت من الطويل بلا نسبة في الصاحبي 469، والمزهر 498/2، وكتاب أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي. هادي حمودى 94.

5- الصاحبي 469، وينظر المزهر 498/2.

الانفصال، فلا يجمع بينهما)[1]، وظاهرة خلاف الأصل هنا تمثّلت في ثلاثة مظـاهر **أحدهما** إثبات النون مع الإضافة في ضرورة الشّعر، **والثاني** التّجاوز، وحذف تـاء التأنيث، **والثالث**: حذف النّون بدون إضافة، فمن إثبات النون في ضرورة الشّعر، قوله[2]:

هُـمُ القَـائِلُونَ الخَيْـرَ والآمِرونَهُ   إذا ما خَشَوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

حيث جمع بين نون الجمع والضمير (الآمرونه) للضّرورة الشّعرية.

وقوله[3]:

ولَـمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ   جَـمِيعًا وأَيْـدِي المُعْتَفِين رَوَاهِقُهْ

حيث جمع بين نون الجمع والضّمير في قوله (محتضرونه)،للضّرورة الشّعرية.

وقوله[4]:

فَمَا أَدْرِي وكُـلُّ الظّنِّ ظَنِّي   أَمُسْـلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي

فقوله (أمسلمني) النّون فيه للوقاية، وهي لا تلحق الأسماء، وإنّما لحقتها هنـا شذوذا، وقيل إنّ النّون فيه هي التّنوين لحقه شذوذاً[5].

وقوله[6]:

1- الكواكب الدرية 63/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 188/1، والكامل 364/1، ومجالس ثعلب 123/1، وأمالي ابن الحاجب 391/1، والضرائر 127.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 188/1، والكامل 364/1، والصحاح (ها) 2559/6، وشرح ابن يعيش 125/2، والمقرب 138.

4- البيت من الوافر ليزيد بن محرم أو محمد الحارثي ينظر المحتسب 220/2، ورصف المباني 363، والمغني345، والمقاصد النحوية385/1، والدرر 43/1.

5- المقاصد النحوية 386/1.

6- البيت من البسيط نسب لأبي مخلم السعدي في الكامل 363/1 برواية (يحملني) ولا شاهد فيها، والإنصاف 129، وشرح الرضى 232/2، والخزانة 265/4، 396/5.

أَلا فَتىً مِنْ بَنِي ذُبْيانَ يَحْمِلُني وَلَيْسَ حامِلُني إِلاَّ ابنُ حَمَّالِ

فالنّون للوقاية في قوله (حاملني)، وحقّها ألاّ تتصل بالاسم،وقيل إن النّون للتّنوين، وكلاهما شاذ،وأنشده المبرّد برواية (يحملني) وبذلك يكون البيت جارٍ على الأصل ولا شاهد فيه على الشّذوذ.

وعند المبرّد[1] أنّ البيتين الأوّلين محمولين على الضّرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحدٌ من النّحويين المفتّشين يجيز مثل هذا في الضّرورة.

ووجّه آخرون البيتين، أنّ الهاء للسّكت، وردّ عليهم ابن عصفور (أنّ ذلك ضعيف، لما يلزم من إدخالها على معرب، وبابه أنْ لا يدخل إلاّ على مبني ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة، ومن إثباتها ألاّ تلحق إلاّ في الوقف)[2].

ويخالف هذا الأصل بصورة أخرى، فلا يُكتفي بحذف التّنوين، أو نوني التّثنية والجمع، بل يتعدّى ذلك إلى حذف تاء التّأنيث، إذ يرى الفرّاء أنّ (الخافض وما خُفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة)[3]. ورأى ابن مالك أنّه يجوز حذف تاء التأنيث (إن يوقع حذفها في التباس مذكّر بمؤنّث كحذف تاء ابنة،أو مفرد بجمع كحذف تاء تمرة)[4].

ومن شواهد هذه الظّاهرة قراءة بعض القرّاء[5] ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾[6] أي عدّته، وجعل الفرّاء من هذا القبيل قوله تعالى ﴿وإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[7] وقوله ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[8] فلمّا أضافوا أسقطوا الهاء، بناءٌ على أنّه لا يُقال

1- ينظر الكامل 364/1.

2- الضرائر 28.

3- معاني القرآن 254/2.

4- شرح التسهيل 224/3.

5- ينظر الكشاف 193/2، وفي شواذ خالويه 58 (عده).

6- الآية 46 من سورة التوبة.

7- الآية 36 من سورة النور.

8- الآية 2 من سورة الروم.

دون الإضافة في الإقامة، إقام، ولا في الغلبة: غلب، أمّا الزمخشري[1] فإنه يرى أنّـــه لا حذف في قوله تعالى ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ فالغَلَب والغَلْب مصـــــدران كالجَلَب والجَلْب والحَلَب والحَلْب.

ومن تلك الشّواهد أيضا قول الشاعر[2]:

إنَّ الخَليطَ أجَدّوا البينَ فانجَرَدُوا　　　وأخلَفُوكَ عِدَ الأمْرِ الّذي وَعَدوا

يريد بقوله (عِدَ الأمْرِ) عدّة الأمر، وجاز حذف التّاء لأمن اللّبس،لأنّـــه لا يقال في عُدَّة عُدَّ.

وقوله[3]:

إنّكَ أنْتَ الحَزِينُ في أثَرِ ال　　　قَوْمِ فإنْ تَنْوِنِيَّهُم تُقِمِ

يريد بقوله: (نيّهم) نيّتهم، جاز حذف التّاء لأمن اللّبس،لأنّه لا مذكّر لهـذه الكلمة.

وقوله[4]:

ونارٍ قُبَيْلَ الصُّبحِ بادَرْتُ قَدْحَها　　　حَيَا النّارِ قَدْ أوْقَدْتُها لِلمُسافِرِ

يريد بقوله:(حيا النار) حياة النّار، فحذف تاء التّأنيث من المضاف،لأمـــن اللّبس.

وقوله[5]:

1- ينظر الكشاف 214/3.

2- البيت من البسيط لأبي أمية الفضل بن عباس بن أبي لهب في معاني القرآن للفراء 254/2، والكشـــاف 193/2، وشرح التسهيل 224/3، وشرح الكافية الشافية 901/2.

3- البيت من المنسرح للنابغة الجعدي ديوانه 49، ومجالس العلماء للزجاجي 12، والتصحيف للعســكري 103، وشرح التسهيل 224/3.

4- البيت من الطويل لكعب بن زهير ديوانه 36، والحيوان 489/4، والمعاني الكبير431/1، وشرح الكافية الشافية 901/2، واللسان (حيا) 426/3.

5- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 225/3.

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي، هل تنظَّر خالدٌ عِيادِي على الهِجْرَانِ أَمْ هُوَ آيِسُ

أي: عيادتي.

وقوله[1]:

وأَحْلَى من التَّمْرِ الجَنِيِّ وفيهُمُ بَسَالَةُ نَفْسٍ إن أُرِيد بَسَالُهَا

يريد بقوله (بسالها) بسالتُها، وحُذفت التاء من المضاف عندما أُمِن اللّبس.

وقوله[2]:

هَاتَكْتُهُ حتّى انْجَلَتْ أَكْدَارُهُ

وانحَسَرَتْ عَنّ معرِفي نَكْرَاؤُهُ

يريد بقوله (معرفي) معرفتي، ولا مذكّر لها،فحُذفت تاء التأنيث جوازًا لأمن اللّبس.

فقد حذفت تاء التأنيث في هذه الشّواهد، لأمن اللّبس، فالأصل المراعى في هذه الظاهرة هو أمن اللّبس، ولا عبرة للمخالفة طالما أمن اللّبس.

ومن مظاهر خلاف الأصل أيضا التّجاوز وحذف هذه النّون، في غير الإضافة لما حُكى عن الكسائي[3] أنّه أنشد[4]:

ياحِبُّ قد أَمْسَيْنَا ولَمْ تَنَامِ العَيْنَا

قال:أراد: العينان، فحذف النّون، ويجوز أنه أراد العين والألف للإطلاق.

وقوله[5]:

1- البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه 228، وشرح التسهيل 225/3، واللسان (بسل) 411/1.

2- الرجز لرؤبة ديوانه 4، وأساس البلاغة (هتك) 479، وشرح التسهيل 225/3.

3- ينظر الشعر 125.

4- البيت من المجتث بلا نسبة في تهذيب اللغة (خطا) 521/7، والشعر 125، وأمالي الشجري 306/2، والضرائر 48، 108.

5- البيت من الكامل للأخطل ديوانه 387، والكتاب 186/1، والمقتضب 146/4، والاشتقاق 338، وسر الصناعة 536/2، ورصف المباني 341، وشرح التصريح 132/1.

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا　　قَتَلا الـمُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا

يريد اللّذان، فحذف النّون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة[1].

حذف النون تخفيفًا لطول الاسم، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة، لأنّ الأسماء الموصولة لا تضاف وغير هذا كثير من الشّواهد على هذه الظّاهرة.

سادسا: الأصل ألاّ يُضاف الشّيء إلى مرادفه ولا إلى صفته ولا إلى موصوفه، (لأنّه يتخصّص بالمضاف إليه، أو يتعرّف به، فلابدّ من كونه غيره، إذ لا يتخصّص الشّيء أو يتعرّف بنفسه)[2]، لذا لم يُضَفْ إلى مرادفه فلا يقال: ليثُ أسامةٍ وقمحُ برٍّ و(أمّا امتناع إضافة الصّفة إلى موصوفها، فلأنّه يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعةً)[3] فلا يقال: مُجِدُّ طالبٍ إذ لا تضاف صفة إلى موصوفها، ولا موصوف إلى صفته،نحو تلميذُ مجتهدٍ.

وخلاف الأصل أن يَرِد شيء من هذا القبيل، إلاّ أنه وإن ورد يؤوّل فيصير وفق الأصل، وقد وردت شواهد كثيرة موهمة بظاهرة خلاف الأصل، من ذلك:

أ- إضافة الشّيء إلى مرادفه، نحو قولهم: جاءني سعيدُ كُرْزٍ، وتأويله أن يراد بالأول المسمّى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمّى هذا الاسم، ونحو: هذا ليثُ أسامةٍ، ومنه قول الشاعر[4]:

فَكَذَّبوها بما قالَتْ: فَصَبَّحَهُمْ　　ذُو آلِ حَسَّانَ يُزْجِي الموتَ والشَّرَعا

أي: صبّحهم الجيش الذي يقال له: آل حسان.

ومثله قول الآخر[5]:

1- ينظر شرح التصريح 132/1.

2- شرح ابن عقيل 49/3، وينظر الإنصاف 437.

3- الإيضاح 415/1.

4- البيت من البسيط للأعشى في ديوانه 106، والخصائص 27/3، والمحتسب 347/1، وشرح ابن يعيش 13/3.

5- البيت من الوافر بلا نسبة في الخصائص 27/3، وشرح ابن يعيش 13/3.

إذَا مَــا كُنْتُ مِثْلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ودِينَـــارٍ، فَــقَــامَ عَلَيَّ نَاعِي

أي: مثل كلّ واحد من الرّجلين المسمّين (عديا) و(دينارا)

وقوله[1]:

عَـــزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لأَمْـــرٍ مَـا يُـسَـوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أي: إقامة صاحب الاسم، وصاحبه هو صباح.

وقوله[2]:

إليكُــمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَـوَازِعُ مِــن قَــلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ

المراد: يا آل النبي، أي: يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، و(ذلك مبالغة في البيان، وفي ذلك دليل من جهة النّحو على أنّ الاسم عندهم غير المسمّى إذ لو كان إيّاه لما جاز إضافتُه إليه)[3].

ب- وما خالف الأصل في الظّاهر ، بإضافة الصّفة إلى موصوفها قولهم: جرد قطيفة، وسحق عمامة، وسمل سربال، وتأويله أنْ يقدر موصوف محذوف، والصّفة أضيفت إلى جنسها، أي: شيء جزء من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة، وشيء سمل من جنس السّربال، ومنه قول الشّاعر[4]:

إنّـا مُـحَيُّـوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينَا وإنْ سَقَيتِ كِـرَامَ النَّاسِ فاسْقِينا

والأصل: إن سقيت النّاس الكرام، ثم قدّم الصّفة وجعلها نوعا مضافا إلى الجنس.

1- البيت من الوافر لأنس بن مدركة الخثعمي، ورد في التبصرة والتذكرة 308/1، والتخمير 38/2، وشرح ابن يعيش 12/3، وشرح التسهيل 231/3.

2- البيت من الطويل للكميت بن زيد، ورد في الخصائص 27/3، والتخمير 38/2، وشرح التسهيل 230/3، وشرح الرضى 240/2.

3- النحو الوافي 42/3.

4- البيت من البسيط نسب لبشامة بن حزن النهشلي ورد في شرح التسهيل 231/3، والمساعد 334/2، والمقاصد النحوية 370/3.

وقوله[1]:

والمؤمنِ العائذاتِ الطّيرِ يمسّحُها ... رُكبانُ مكّةَ بين الغَيْلِ والسّعَدِ

والأصل: الطير العائذاتِ، قدّم الصّفة (العائذات) على الموصوف (الطّير).

وقوله[2]:

وما زوّدني غَيْرَ سُحْقِ عَمَامَةٍ ... وخَمْسَ مِئَى مِنْها قَسِيٌّ وزَائِفُ.

والأصل (عمامة سحق) قدّم الصّفة على الموصوف.

وقوله[3]:

مثل سَحْقِ البُرْدِ، عَفّى بعدكَ ال ... قَطْرُ مَغْنَاهُ، وتأويبُ الشّمالِ

والأصل: البرد السحق.

ج- ومما عُدّ أنّه قد جاء مخالفا للأصل، ما أُوهم أنّه من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو قولهم: حبّة الحمقاء، صلاة الأولى، مسجد الجامع، وقوله تعالى ﴿حَقُّ اليقينِ﴾[4] و﴿بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ﴾[5] ﴿دِينُ القَيِّمَةِ﴾[6] ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[7] ﴿وَعْدَ

1- البيت من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه 25، والتخمير 36/2، وشرح ابن يعيش 11/3، والخزانة 71/5، 183، السعد والغيل مكان بين مكة ومنى، ويروى بنصب (الطيرَ)

2- البيت من الطويل لمزرد أخو الشماخ بن ضرار، ورد في إصلاح المنطق 300، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي 47، وحماسة المرزوقي 364، والمعرب للجواليقي 305، والتخمير 36/2، واللسان (زيف) 127/6، و(سحق) 194/4.

3- البيت من الرمل لعبيد الأبرص ديوانه 120، والعقد 487/5 ، والخصائص 255/2 ، وسر صناعة الإعراب 333/1 ، والوافي في العروض والقوافي 109 ، المعيار للشنتريني 60، وشرح ابن يعيش 17/9، المقاصد النحوية 511/1 ، وشرح الأشموني 83/1.

4- الآية 98 من سورة الواقعة.

5- الآية 44 من سورة القصص.

6- الآية 5 من سورة البينة

7- الآية 184 من سورة البقرة.

﴿الصِّدْقِ﴾[1] ﴿حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[2] ﴿وحَبَّ الحَصِيدِ﴾[3]، وقد أجاز الكوفيون كون هذه المضافات، مما أضيف فيها الموصوف إلى صفته، أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك وأوّلوا ما جاء منها بحملها على حذف المضاف إليه وهو الموصوف وإضافة صفته إليه أي: حبّة البقلة الحمقاء، صلاة السّاعة الأولى، مسجد المكان الجامع، حقّ الأمر اليقين، جانب المكان الغربي، حبّ الزّرع الحصيد.

واحتج الكوفيّون[4] بجواز ذلك مستدلّين بما ورد كثيرٌ منه في القرآن الكريم، وكلام العرب ، ومنه قول الشاعر[5]:

وقَرَّبَ جانِبَ الغَربِيِّ يأدُو مَدَبَّ السَّيلِ اجْتَنَبَ الشِّعَارَا

فالأصل أن يقول (في جانب المكان الغربي) فحذف (في) والموصوف (المكان)، ولابدّ من تقدير ذلك لأنّ الشّيء لا يضاف إلى صفته.

جـ- وممّا ظاهره أنّه قد جاء مخالفا للأصل، إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصّفة، نحو قوله[6]:

عَلا زَيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زَيدِكُمْ بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

فالأصل أن يقول: زيد صاحبنا وزيد صاحبكم، فحذف الصّفة وجعل الموصوف خَلَفًا عنهما في الإضافة[7]، وارتأى الزمخشري[8] أنّ الشاعر أجرى زيدا مجرى النّكرات فأضافه (زيدنا) و(زيدكم)، وهذا وجه بعيد.

1- الآية 15 من سورة الأحقاف.

2- الآية 16 من سورة ق~.

3- الآية 9 من سورة ق~.

4- ينظر الإنصاف 436 المسألة 61، وشرح الرضى 244/2، وشرح الأشموني 311.

5- البيت من الوافر للراعي النميري ديوانه 147، والإنصاف 437، واللسان (دبب) 277/4، و(شعر) 134/7.

6- البيت من الطويل لرجل من طيءفي سر صناعة الإعراب 452/2، 456، وشرح التسهيل 231/3، والأشباه والنظائر 113/2.

7- شرح شواهد المغني للسيوطي 166.

8- ينظر المفصل 29:31، وشرح ابن يعيش 44/1.

وقوله[1]:

فإنّ قُريشَ الحقّ لا تتْبعُ الهَوى ... ولن يَقْبلُوا في اللهِ لوْمةَ لائِمِ

أراد: فإن قريشا أصحاب الحقّ، وقد حذف الصّفة وجعل الموصوف خلفا عنها.

وقوله[2]:

قتَلْتُ مُجاشِعًا وأسَرْتُ عَمْرًا ... وعَنْترةَ الفَوارِسِ قدْ قتَلْتُ

أي: عنترةَ فارسَ الفوارسِ.

وقوله[3]:

لعَمْري لَئِنْ كانَتْ بجيلةُ زَانَها ... جَرِيرٌ لقدْ أخْزى كُليْباً جَرِيرُها

وقوله[4]:

إليكَ سَعِيدَ الخيْرِ جُبْتُ مَهامِهًا ... يُقَابِلُني آلٌ بِها وتَنُوفُ

أي: سعيد فاعل الخير.

وقوله[5]:

يا قاسِمَ الخيْراتِ وابنَ الأخْيَرِ
ما سَاسَنَا مِثْلُكَ مِنْ مُؤَمَّرِ.

أي: يا قاسم صاحب الخيرات.

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 232/3، وعمدة الحافظ 508، والمساعد 334/2.

2- البيت من الوافر للأسد الطائي في شرح التسهيل 232/3، والخزانة 129/1، برواية: أنا الأسد الرهيص قتلت عمرا.

3- البيت من الطويل لغسان بن ذُهَيْل في نقائض جرير والفرزدق 6/1، والأغاني 19/8، وشرح التسهيل 232/3.

4- البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه 169، وشرح التسهيل 232/3.

5- الرجز لرؤبة في ديوانه 62، وشرح التسهيل 232/3.

وقوله[1]:

يا زيدُ زيدَ اليعمُلاتِ الذُّبَّلِ

تَطاوَلَ الليلُ عليك فانزِلِ

أي: يا زيد صاحب اليعملاتِ الذُّبَّل أي (النّياق الضّوامر).

ومثله قولهم في زيد الذي سّماه الرسول صلّى الله عليه وسلّم زيد الخير، زيد الخيل لأنّه كان صاحب خيل كريمة.

د- ومما جاء مخالفا للأصل أيضا، إضافة المُلغَى إلى المعتبر، نحو قول الشّاعر[2]:

إلى الحُولِ ثمّ اسمُ السّلامِ عليكُما ومن يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقدِ اعْتَذَرْ

فقد أضاف (اسم) إلى (السّلام)، وذكر وحذف (اسم) سواء، ويتخرّج عند ابن عصفور[3]، بأن يكون قد أراد بالسّلام (الله تعالى) كأنّه قال (اسم الله حفيظ عليكما).

وقوله[4]:

يا عَجَباً لِعُمانِ الأزْدِ إذ هلكوا وقد رأوا عِبَراً في سالِفِ الأمَمِ

حيث جاءت الإضافة (لعُمان الأزد) والمضاف غير معتدٍّ به، كأنّه لم يُذكر، وجاء الاعتماد في الإخبار على التّالي.

وقوله[5]:

1- الرجز لعبد الله بن رواحة ديوانه 99، أو لبعض ولد جرير الكتاب 206/2، ابن يعيش 10/2، الخزانة 302/2.

2- البيت من الطويل للبيد بن ربيعة ديوانه 214، وقواعد الشعر لثعلب 57 ، والخصائص 29/3، والمقرب 235، والمقاصد النحوية 375/3.

3- ينظر المقرب 235.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 233/3، وعمدة الحافظ 507.

5- البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل 233/3.

قالَتْ: أتَبْصُرُني فقلْتُ لقِيلها   شَلّتْ بَنانُ يَدَيّ إذا لم أفْعَلِ

أضاف (بنانَ) إلى (يديّ) والمضاف غير معتدّ به، كأنّه لم يذكر.

وقوله[1]:

ألا ليْتَ أيّامَ الصّفَاءِ جديدُ   ودهراً تولّى يا بُثَيْنَ يعودُ

حيث أضاف (أيّام) إلى (الصّفاء) والمضاف غير معتدّ به، فذكْرُه وحذفُه سواء ، والدّليل على أن المضاف ملغى أنّه قد جاء بالخبر مفردا مذكرا (جديد) على وفق الصّفاء.

وقوله[2]:

وتيهٍ خبطنا حَوْلها فارْتمَى بنا   أبُو البُعْدِ من أرْجَائِه المتَطاوِحِ

أراد: ارتمى بنا البعد، وجاء بالمضاف (أبو) لغوا.

وقوله[3]:

فأتاها أحَيْمِرٌ كأخي السَّهْـ   ـمِ بِعَضْبٍ فقَالَ: كُوني عَقيرا

أراد كالسَّهم، وقوله (أخي) لغو، ذكره وحذفه سواء.

وفي شرح التسهيل[4]: (حُكِي عن العرب قولهم: هذا حيّ زيد، وأتيتك وحيّ فلان قائم، وحيّ فلانة شاهدة)،وسَمع الأخفش إعرابيّا يقول:(قا لهنّ حيّ رباحٍ)[5] يعني أبياتًا ،أي هذا زيد، وفلان قائم وفلانة شاهدة، قا لهنّ رباح ، ومنه قول الشاعر[6]:

1- البيت من الطويل لجميل بثينة ديوانه 25 برواية: ألا ليت ريعان الشباب ...فلا شاهد فيه، ومجالس ثعلب 529، وأمالي القالي 272/1، والحماسة البصرية 105/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 234/3، وعمدة الحافظ 507.

3- البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت في ديوانه 43، وشرح التسهيل 234/3، والمقرب 563، والمقاصد النحوية 377/4.

4- ينظر شرح التسهيل 234/3.   5- الخزانة 322/4.

6- البيت من الكامل لجبار بن سلمى بن مالك في النوادر 451، وشرح ابن يعيش 13/3، وشرح التسهيل 234/3، والخزانة 4/ 321.

يـا قُـــرَّ إنَّ أباكَ حَيَّ خُويلدٍ   قَـدْ كُنْتُ خائِفَهُ على الإحْماقِ

أي: إن أباك خويلدًا.

وقوله[1]:

وَحـيِّ بَنِي كِلابٍ قد شَجَرْنا   بـأرْمـاحٍ كَـأَشْـطانِ القَلِيبِ

أي: وبني كِلابٍ.

وجعل الفارسي[2] من إلغاء المضاف قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[3] أي كمن هو في الظّلماتِ، وقوله ﴿مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾[4] أي الجنّــة التي وعد المتّقون فيها أنهار.

هـــ- وقد يضاف المعتبر إلى الملغى، نحو قوله[5]:

أَقَـامَ بِـبَغْدَادِ العِـرَاقِ وشَوْقُهُ   لأهْـلِ دِمَـشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

فقوله (بغداد العراق) و(دمشق الشّام) الإضافة فيهما من إضافة المعتـــبر إلى الملغى، وذلك لأنّ ذكر (العراق) و(الشام) وحذفهما سواء.

وقوله[6]:

فَـلَوْ بَلَـغَتْ عَــوَّا السَّـمَاءِ قَبِيلَةٌ   لَـزَادَتْ عَــلَيْـها نَـهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ

فقوله (عوّا السماء) من إضافة المعتبر إلى الملغـــى، لأنّ ذكــر (السّـــماء) وحذفها سواء، إذ (عوّا) منـــزلة من منازل القمر، وقيل اسم نجم.

1- البيت من الوافر بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري 284، برواية معاقلنـــا السيـــوف إذا فزعنـــا *** وأرماح...والمعقل:الحرز، وشرح التسهيل 234/3، الشطن: الحبل الطويل، القليب: البئر.

2- ينظر شرح التسهيل 234/3.

3- الآية 123 من سورة الأنعام.

4- الآية 16 من سورة محمد.

5- البيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد النحوية 378/3، والهمع 277/4، وشرح الأشمـــوني 307، والدرر 58/2.

6- البيت من الطويل للحطيئة ديوانه 140، والمذكر والمؤنـــث للسجســـتاني 187 ، ومجـــالس العلمـــاء للزجاجي 149، وشرح التسهيل 235/3، واللسان (عوى) 589/9 وقد نسبه للفرزدق.

وقوله[1]:

أَعُـزَّاَ شُدّي شَدَّةً لا تكذبي   عـلى خالدٍ أَلقِي الخِمَارَ وشَمّري

فـإنَّـكِ إلاَّ تقـتلي اليوم خالِدًا   تَـبوئِي بِـذُلٍّ عَاجِـلٍ وتَحَسُّرِ

وقوله[2]:

وثِـقْـتُ إذْ لاقتْ بلالاً مَطيّتي   لـها بـالغِنـى إنْ لـم تُصِبها شَعُوبُها

و- إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزّمان، نحـو: يومئذ وحينئذ وعامئذ، وقد يكون في غيرها، نحو قول الشّاعر[3]:

فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنّهُ   سَيُرْضيكُما مِنْها سَنَامٌ وغارِبُهْ

حيث أضاف الشّيء إلى نفسه تأكيدا،لأنّ اللّفظين مختلفان (نجا) (الجلـد) ويعلّق المحقّق الرّضى على هذا البيت (أنّ مثلَه كثيرٌ لا يمكن دفعه...ولو قلنا إنّ بين الاسمين في كل موضع فرقاً،لاحتجنا إلى تعسّفات كثيرة)[4]، واستشهد بما جـاء في خطب سيدنا علي كرم الله وجهه في وصف المؤمنين: (**لَنَسَـخَ الرَّجَـاءَ منـهم شَفَقَاتُ وَجَلِهِم**)[5] وقوله (**ورَخَاء الدَّعةِ، وسَكَائِك الهوَاءِ**)[6].

ونحو قول الشاعر[7]:

1- البيت من الطويل لأذينة السلمى في السيرة النبوية لابن هشام 79/4، برواية:

أبـا عُـزَّ شُـدّي لا شوى لها   علـى خالدٍ ألقى القناع وشمّري

يا عُزَّ إن لـم تقتلي المرء خالدا   فبوئي بـإثـم عاجـل أو تبصّري

وفي شرح التسهيل 235/3.

2- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 74/1، وشرح التسهيل 235/3، الشعوب: المنية.

3- البيت من الطويل لعبد الله بن حسان بن ثابت ونسب لغيره ينظر جمهرة اللّغـة 117/2، والمقـاصد النحوية 373/3، وشرح الأشموني 307، والخزانة 358/4، 359.

4- ينظر شرح الرضى 245/2، 246.

5- نهج البلاغة 131.

6- نهج البلاغة 102.

7- البيت من الوافر للنمر بن تولب في ديوانه 116 ، والصاحبي 408، واللسان (حفن) 311/2.

سُقَيَّةٌ بَيْنَ أَنْهَارٍ وَدُورٍ وَزَرْعٍ نَابِتٍ وَكُرُومِ جَفْنِ

والجفن هو الكرم، فقد أضاف الشّيء إلى نفسه.

سابعا: الأصل أن تضاف الأسماء إلى الأسماء المفردات، وإن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، وخلاف الأصل أن تضاف الأسماء إلى الأفعال(وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها،كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسّعوا بذلك في الدّهر لكثرته في كلامهم)[1]، وعلّل ابن السّرّاج أنّه قد خُصَّت أسماء الزمان بالإضافة، (لأنّ الزمان مضارع للفعل، لأنّ الفعل له بُني، فصارت إضافة الزمان له كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدّليل عليهما)[2]، أمّا ابن الحاجب فقد علّل اتساعهم في ظروف الزّمان وإضافتها إلى الجمل، (لتأويل مضمونها إذ هو في المعنى مفرد)[3].

وقد جمع الزّجّاجي[4] تعليلات من أجاز الإضافة إلى الفعل، وتمثّلت في:

أ- أنّ الأفعال مع فاعليها جُمل، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل، إذا كانت موضّحة لها، كقولك: رأيتك يوم أخوك مسافر.

ب- أنّ الغرض إنّما هو المصادر، فكان المضاف إليه في الحقيقة المصدر، لأنّ تأويل قولك: هذا يوم يقوم زيد، هذا يوم قيام زيد، وليس هذا المعنى موجودا في إضافة سائر الأسماء إليها، لأنّه لا فائدة تقع فيه.

جـ- أنّ الفعل بلفظه دالٌّ على الزّمان، والمصدر دالٌّ على الفاعل والمفعول لا بلفظه، و كان الزمان بعض الفعل، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض.

1- الكتاب 117/3.

2- الأصول 11/2 ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر 113/2.

3- ينظر الإيضاح 420/1.

4- ينظر الإيضاح 113، 114.

د- أنّ الأزمنةَ كلُّها ظروفٌ للأفعال والمصادر، والظّروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال.

وردّ الزّجّاج[1] القول الأخير بأنّه ضعيف،لأنّ الأفعال أضعف من الأسماء، فكيف تقوّيها!؟

وأن هذه الإضافة لا تجوز، لأنّ من شأن الإضافة أن تفيد تعريفا أو تخصيصًا، والأفعال لا تعريف لها ولا اختصاص لعدم وقوعها على شيء بعينه.

ولأنّ الفعل لا ينفكّ على فاعله مضمرًا أو مظهرًا، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره، فكما لا تجوز إضافة الجمل، كذلك لا تجوز إضافة الفعل، إذ لا يجوز إضافة قولك : زيد منطلق وعبد الله أخوك وهذا زيد، وكذلك قام محمد وخرج أخوك وكذلك ما أشبهه.

ومما ورد مخالفا للأصل، فأضيف لغير المفرد، ما يلي:

1- ظروف الزّمانِ مبهمةً كانت أو غيرَ مبهمةٍ، نقول: جئتك إذا جاء زيدٌ، وأتيتُك إذ احمرّ البسرُ، وجاء في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[2] وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3].

وكما جاءت هذه الظّروف مضافة للجمل الفعلية،فإنّها تأتي مضافة للجمل الاسمية نحو: أتيتك زمن الحجّاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك، فـ(إذ يقع بعدها الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل؛ لأنّها في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلاّ بالفعل)[4].

2- ظروف المكان المبهمة ، نحو قولهم : اجلس حيث جلس محمد ، أوحيث صديقك جالس ، وقد عُدّت هذه الإضافة الأصل وإن كان حقّ الإضافة

1- المرجع السابق 114، 119، 120.

2- الآية 35 من سورة المرسلات.

3- الآية 121 من سورة المائدة.

4- المقتضب 177/3.

أن تكون للمفردات لا للجمل ، إلاّ أنّ إضافة (حيث) للمفرد جُعلت خلاف الأصل ، وقد أجازها الكسائي[1] ، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً
نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعاً

فقد أضاف (حيثُ) إلى المفرد (سهيلٍ)، وجعل الأصل أن تضاف للجمل، وأجاز الكسائي[3] إضافتها للمفرد بعدها اسما.وأوضح الفارسي ذلك في ردّه على من تساءل: (إذا كان اسما، فلِمَ لا يُعربُ، لزواله عن أن يكون ظرفا؟ قيل: كونه اسما لا يوجب خروجه عن البناء، ألا ترى أنّ (منذ) حرف فإذا استعملت اسما في نحو (مذ يومان) لم تخرج عن البناء،وكذلك على ومن إذا قلت من عن يمين الخطّ)[4].

وقوله[5]:

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

فقد أضاف (حيث) إلى المفرد (الحُبَى) وإلى:(ليّ)،الواقعة مفردا مصدرا وهذا نادر مخالف للأصل، عند غير الكسائي الذى أجازه وجعله قياسيا.

من النّدرة من إضافة حيث للفرد إضافتها إلى جملة محذوفة، نحو قوله[6]:

1- ينظر الشعر 180، المغنى 135، شرح التصريح 39/2، الخزانة 5/7.

2- الرجز بلا نسبة في كتاب الشعر 181، وشرح ابن يعيش 90/4، والمغنى 133، والمقاصد النحوية 384/3، والخزانة 3/7، وضرائر الألوسي 158.

3- ينظر كتاب الشعر 180 ، وضرائر الألوسي 158.

4- كتاب الشعر 181.

5- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه، وشرح ابن يعيش 92/4، والمغنى 132، وشرح التصريح 39/2، والخزانة 553/6 (حيث الكلى) وفي ديوان كثير عزة 450 برواية:

وهاجرة يا عز يلفح حرها ... بركبانها من حيث لي العمائم

6- البيت من الطويل لأبي حية النميري في المغنى 132، والمساعد 530/1، واللسان (خلل) 203/4، (ريد)، والمقاصد النحوية 386/3، والخزانة 554/6.

إذا رَيدَةٌ من حَيْثُ ما نَفَحَتْ له أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يواصِلُه

أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبّت، وذلك لأنّ(ريدةٌ)فاعل بمحذوف يفسّره نفحتْ، فلو كان نفحت مضافاً إليه (حيث) لزم بطلان التّفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يفسّر عاملاً فيه.

3- لفظة (آية) وذلك (لقرب معناها من معنى الوقت)[1]، ومنه قول الشّاعر[2]:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغًا عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

فقد أضاف (آية) إلى (تحبّون) وكأنّ إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، فكأنّه قال بعلامة وقت تحبّون، و(ما) زائدة كما ذكر ابن خروف في أحد تقديراته، والتّقدير الآخر أن تكون (ما) مصدريّة فتكون الإضافة إلى الاسم[3] وهو ما ارتآه الزّجّاجي[4] من قبل.

وقوله[5]:

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ على سَنَابِكِهَا مُدَامَا

أضاف (آية) إلى الفعل (يقدمون) وتقدير الزّجّاجي[6] أنّه أراد بآية ما يقدمون ، ليجعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر فاضطرّ فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها ، وقاسه على قراءة بعض القراء[7] ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ

1- المفصل 129، وينظر التخمير 46/2.

2- البيت من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصعق، ورد في الكتاب 118/3، وتنقيح الألباب 211، والمغني 420، والهمع 228/4، والدرر 63/2.

3- ينظر تنقيح الألباب 211.

4- ينظر الإيضاح 116.

5- البيت من الوافر نسب للأعشى وليس في ديوانه، ورد في الكتاب 118/3، وشرح ابن يعيش 18/3، والمغني 420، والهمع 287/4.

6- ينظر الإيضاح 117.

7- قراءة نافع والكسائي وحفص في البحر 588/4.

﴿بَيْنَكُمْ﴾[1] بالنّصب في(بين)لتقدير ما. فإذا كان مثل إضمار(ما)قد جاز في القرآن فهو في الشّعر أجوزُ، فيكون قوله: بآية يقدمون تقديره بآية ما يقدمون.

وقوله[2]:

أَلِكْنِي إلى سَلْمى بآيةِ أومأت   بكفٍّ خضيبٍ تحتَ كفّةِ مِدْرعِ

فقد أضاف (آية) إلى الفعل (أومأَتْ)، بدون ما المصدريّة أو النّافية.

وقوله[3]:

أَلِكْنِي إلى قومي السّلامَ رِسَالةً   بآيةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا

أضاف (آية) إلى الفعل المسبوق بـــ(ما) الزّائدة (ما كانوا).

وقوله[4]:

بآيةِ الخَالِ منها عِنْدَ بُرْقعِها   وَقَوْلِ رُكْبَتِها قِضْ حِينَ تَثْنِيها

فقد أضاف قوله (آية) إلى الجملة الاسمية،وأورد الشّنقيطي[5] أنّ القول بإضافة آية إلى الجملة،نسبه الدّماميني إلى الفرّاء[6].

4- لفظة (ذو) في قولهم (اذهب بذي تسلم) وهي بمعنى صاحب أي (بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل للمصاحبة أي: أفعله مقرونا بسلامتك: وأورد الزّجّاجي[7] أقوالاً في هذه الإضافة منها:

1- الآية 95 من سورة الأنعام.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في الهمع 288/4، والدرر 63/2.

3- البيت من الطويل لعمر بن شأس ديوانه 90 ، والكتاب 197/1، والخصائص 274/3، والمغنى 420، والمقاصد النحوية 596/3 ، والهمع 288/4 .

4- البيت من البسيط لمزاحم بن عمر السلولي في اللسان (قضض) 207/11، والهمع 289/4، والدرر 64/2.

5- هو أحمد بن الأمين عالم بالأدب، نزل بالقاهرة وتوفي فيها، له كتاب الدرر اللوامع وغيره توفي 1331هـ/1872م. ينظر الأعلام 101/1.

6- ينظر الدرر 64/2.

7- ينظر الإيضاح 118.

أنّ هذه اللّفظة جرَت في كلامهم كالمثل، حكى عن الأصمعي تقول العرب: اذهب بذي تسلم والمعنى (اذهب والله يسلّمك)، فإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإنّ الأمثال يحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها، وتزال كثيرًا عن القياس، كذلك مجراها في كلامهم.

وجعل الزّجّاجي لهذا القول تقديرين يجريان على القياس:

أحدهما: أن تكون (ذو) هو الموضوع لذات الشّيء، كما تقول: مررت برجل ذي مال، فذى هو الرّجل نفسه، وأضفته إلى المال.

الثاني: أن تكون ذو بمترلة الّذي وهي لغة العرب، فكأنّه قيل: اذهب الذي تسلمه فالهاء مقدّرة في المعنى محذوفة من اللّفظ، وهو مصدر تقديره اذهب بالسّلامة التي تسلمها.

5– لفظة (لدن) فإنّها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعليّة الّتي فعلها متصرّف، ويشترط كونه مثبتًا، منها قوله[1]:

لَزِمْنَا لَدُنْ سألتُمُونا وِفَاقَكُم ... فلايكُ مِنْكُمْ للخِلَافِ جُنُوحُ

حيث جاءت (لَدُنْ) ظرف زمان لمبدإ الغاية مضافة إلى جملة فعليّة،فعلها متصرّف مثبت، وهذا هو القياس، وإن خالف أصل الإضافة.

6– لفظة (ريث) وهي مصدر (راث) إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزّمان في التوقيت، كقولك (جئتك صلاة العصر) قال الشاعر[2]:

خليليّ رِفْقًا ريثَ أقْضِي لُبانةً ... من العرَصاتِ المذكِراتِ عُهُودًا

حيث أضاف (ريث) إلى جملة فعليّة (أقضي...).

1- البيت من الطويل بلا نسبة في المغنى 421، شرح شواهده 836، وشرح أبياته 286/6.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المغنى 421، شرح شواهده للسيوطي 836، الهمع 211/3، الدرر 182/1.

وقوله[1]:

لا يصعُبُ الأمْرُ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ   ولا يَبِيتُ على مالٍ له قَسَمُ

حيث أضاف (ريث) إلى الجملة الفعلية (يركبُه).

وقوله[2]:

مُحَيّاهُ يُلقي ينالُ السّؤا   لَ راجيهِ رَيْثَ ما يَنْثَني

فقد أضاف ريث إلى الفعل مقترن بما زائدة أو مصدريّة، قاله ابن مالك.

1- البيت من البسيط للحطيئة ديوانه 288، واللسان (ريث) نسبه لأعشى باهله وعجزه: وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر، والهمع 211/3، والدرر 182/1.

2- البيت من المتقارب بلا نسبة في الهمع 211/3، والدرر 182/1.

المبحث الثالث

المجرور بالجوار

المجـــرور بالجوار

وهو أن يعطى الشيء حكم غيره إذا جاوره[1]، إذ هو ظـــاهرة إعرابيـــة تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجـــاوره من الكلمات والحروف[2].

ولن أبحث عن أحكام هذا المجرور، ثم ما جاء منه مخالفا للأصل، إذ الظّاهرة الإعرابية للجرّ بالجوار هي خلاف للأصل في حدّ ذاتها (لا يمكن أن تكون مقيســة حتى لا تكون قياسيتها مجالا للتجاوز والتجوّز في الاستعمال) وذلك اتّفاق كثير من أئمّة النّحاة[3]، فهذا شيخهم سيبويه يقول في تعليقه على قول العرب (هذا جحـــر ضب خرب)[4] إنّه (جرى نعتا على غير وجه الكلام...فالوجه الرّفع وهو كـــلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع)[5].

وقال عنه ابن جنّ (إن الخفض بالجوار-أي المجاورة-في غاية الشّـــذوذ)[6]، وكذا كان رأي الأنباري أنّ ما جاء على ذلك (محمول على الشّذوذ الذي يقتصـــر فيه على السّماع لقلّته، ولا يقاس عليه)[7] وكذا تبعه ابن هشام[8]، وعلّـــق إمـــام الحرمين على هذه الظاهرة بأنّه (في حكم الخروج عن نظم الإعراب بالكليّة وإيثارك

1- المغني 515.

2- معجم المصطلحات النحوية. محمد اللبدي 58.

3- ينظر إعراب القرآن للنحاس 252/4، والنحو الوافي 8/3.

4- ورد في الكتاب 436/1، 437، ومعاني القرآن للأخفش 277/1، والسبع الطوال 107، سفر السـعادة 567/2، وشرح التسهيل 308/3، وشرح ابن يعيش 79/1 وغيرها كثير.

5- الكتاب 437/1.

6- المحتسب 297/2.

7- الإنصاف 615.

8- ينظر الشذور 330.

ترك الأصول، لإتباع لفظةٍ لفظةً في الحركة، وهذا ارتياد الأردإ من غير ضـــرورة، وإذا اضطرّ الشّاعر إليه في مضايق القوافي، لم يُعَدّ ذلك من حسن شعره)[1].

وإذا عُلم أن الأصل في جرّ المضاف إليه أن يكون العامل هـــو المضـــاف، وليست الإضافة، وأن العامل في التابع هو عامل المتبوع من حـــرف أو مضـــاف، وليست التبعية[2]، فكيف يكون العامل هنا هو الجوار وهو عامل معنوي، والعوامل المعنوية لا يعتدّ بها إلاّ في موضعين: الأول رفع المبتدأ بالابتداء والثاني رفع الفعـــل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم وفيهما خلاف[3].

وإذ لم تكن هذه الظّاهرة أصلا من الأصول، فإنّها لا تحتـــاج لمـــا خـــالف الأصل فيها، بل تحتاج لتتبّع مواضعها.

وعلى كلٍّ، فقد ورد الجرّ بالجوار، في عدّة مواطن، وهي:

1- في النعت : نحو قولهم (هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) روى بخفض (خـــرب) لمجاورته للضّبّ، وإنّما كان حقّه الرفّع، لأنّه صفة المرفوع (الجحرُ) وعلى الرّفع أكثر العرب، واستشهد ابن مالك على هذا بقوله تعـــالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[4] في قراءة من خفض[5] قوله ﴿المتينِ﴾ لمجاورتها ﴿القوّةِ﴾ وحقّها الرّفع لأنّـــها نعت لـــ(ذو القوّة)، وهذا ما ارتآه أبو حاتم (أنّ الخفض على قـــرب الجـــوار)[6]، والرأْيُ عند أبي جعفر النّحّاس أنّ (الجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيـــح، وهو عند رؤساء النحويّين غلطٌ ممّن قاله من العرب، ولكن القول في قـــراءة مـــن خفض إنّه تأنيث غير حقيقي ، والتقدير فيه عند أبي إسحاق ذو الاقتدار المتين.لأنّ

1- البرهان لإمام الحرمين 546/1.

2- ينظر أسرار العربية 67، وحاشية الخضري 18/1.

3- ينظر الإنصاف المسألة 5 ص44. وأسرار العربية 67 في رفع المبتدأ، والإنصاف المســألة 74 ص550 في رفع الفعل المضارع.

4- الآية 58 من سورة الداريات.

5- قراءة يحي بن وثاب في شواذ خالويه 145، وهو والأعمش في إعراب القرآن للنحاس 252/4.

6- إعراب القرآن للنحاس 252/4.

الاقتدار والقوّة واحد، وعند غيره بمعنى ذو الإبرام المتين)[1].

ونحو قول الشاعر[2]:

كأنّ ثَبيراً في عَرانينِ وَبْلِهِ ... كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

حيث خفض (مزمّلٍ) لمجاورته المخفوض (بجادٍ)،وحقّه الرّفع إذ هو صفة لـ(كبيرُ).

ونحو قوله[3]:

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعْيُنِها ... قُطْناً بِمُسْتَحصِدِ الأوْتارِ مَحْلوجِ

فقد جرّ قوله (محلوجٍ) لمجاورته (الأوتارِ)، وحقّ الكلمة أن تكون منصوبة، إذ هي صفة لقوله (قطنا).

ونحو قوله[4]:

تُريكَ سُنّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ ... مَلْساءَ لَيسَ لَها خالٌ ولا نَدَبُ

حيث خفض قوله (غيرِ مقرفةٍ) لمجاورته (وجهٍ)، والحقّ فيها النّصب، فهي صفة لقوله (سُنّة).

وقوله[5]:

فإيّاكُمْ وحَيّةَ بطنِ وادٍ ... هَمُوزِ النّابِ لَيْسَ لكُمْ بِسِيِّ

1- إعراب القرآن 252/4 .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 25، والسبع الطوال 106، والمحتسب 135/2، وما يجوز للشاعر 146، والمغني 515، والخزانة 98/5.

3- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 995، ومعاني القرآن للفراء 74/2، وما يجوز للشاعر 146، الإنصاف 605، وأسرار العربية 338، وشرح التسهيل 308/3، وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة 91/5.

4- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 29، ومعاني القرآن للفراء 74/2، والاشتقاق لابن دريد 310، وشرح التسهيل 309/3، وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة 91/5.

5- البت من الوافر للحطيئة ديوانه 179، ومعاني القرآن للفراء 74/2، والأمالي الشجرية 342/1، والمنصف 2/2، والخصائص 220/3، وشرح ابن يعيش 85/2، وشرح الرضى 378/2، 309/3، وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة 321/5.

حيث جرّ قول (ضَمُوزٍ) مع كونه نعتا لمنصوب (حيّةً)؛ وذلك لمجاورته أحد المجرورين (بطن) أو (واد).

وقوله[1]:

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ ... إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِي

حيث جرّ قوله (بارد) لمجاورته (شنٍّ)، و(الشنّ) وهو (القربة الخَلَق الصغيرة)[2] لا يوصف بالبرودة، وإنّما بارد نعت للماء فحقّه الرّفع.

وقوله[3]:

فَدَافَعْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَبَدَّدَتْ ... وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدِ

حيث جرّ قوله (أسود) لمجاورته (اللّون)، وحقّه أن يكون مرفوعا،لأنّه نعت لقوله (حالك اللّون)،وقد جاء كذلك في الموشّح[4] على الإقواء لكنّه جاء مجرورا بدليل الروّى، وإن اختلفت رواياته، فعند اليزيدي[5] برواية (غير أسود)، وعند التبريزي[6] الرّواية (أسودى) يريد أسوديّ كما قيل في الأحمر أحمريّ،وفي الدوّار دواريّ،ثم خُفّفت ياء النسب بحذف إحدهما وهو الأوّل وجعل الثاني صلة، وإن كان هذا التأويل أفضل من سابقه (غير أسود) إذ كيف يكون (حالك) و(غير أسود) في الوقت نفسه!؟ وجعْله حالك بمعنى شديد الاحمرار غير أسود ليس بجيّد.

1- البيت من الكامل لعنترة ديوانه 18، والكتاب 213/4، ومعاني القرآن للأخفش 81/1؛ وسر صناعة الإعراب 521/2، الصاحبي 62، وشرح الرضى 83/3، واللسان (كذب) و(عتق) و(نعم) 212/14، ، المساعد 247/1، ، الخزانة 183/6، 185، 192.

2- القاموس المحيط (شنن)1561 .

3- البيت من الطويل لدريد بن الصمة ديوانه 48 ، وأمالي اليزيدي 36 ، وفيه (غير أسود) ، والموشح 23 وفيه (أسود) على الإقواء ، وحماسة التبريزي 157/2 وفيه (أسودي) ، والخزانة 91/5 .

4- للمرزباني 23 .

5- الأمالي 36 .

6- الحماسة 157/2 .

وعلى كلّ حال فإن الشّواهد على ظاهرة الجرّ بالجوار كثيرة كما رأيت، فلم يتكلّف في التّخريجات لها حتّى تساير القواعد الصحيحة؟ أليس الاعتراف بوجود هذه الظّاهرة أمر لا مفرّ منه وهو الأيسر، ولا داعٍ للتكلّف في التأويل والتّقدير!؟

ونحو قول الشاعر[1]:

جَزَى اللهُ عَنّي الأعْوَرَيْنِ ملامةً   وعَبْدةَ ثَفْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ

حيث جرّ قوله (المتضاجمِ) لمجاورته المجرور (الثّورةِ)، وحقّه أن يكون منصوبا، إذ هو نعت لقوله (عبدةَ).

ونحو قول الرّاجز[2]:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ   على ذُرَا قُلاّمةِ المُهَدَّلِ

سُتورُ كَتّانٍ بأيدي غُزَّلِ

فقد جرّ قوله (المرمَلِ) لمجاورته (العنكبوتِ) المجرور، والقياس النّصب،لأنّه صفه لـ(غزل).

2- في العطف: وعند ابن هشام لم يحسن في المعطوف،لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة،وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى

1- البيت من الطويل للأخطل ديوانه 674 ، والكامل 280/1 ، والمراثي لليزيدي 167 ، ومعاني القرآن للفراء 392/2 .

2- الرجز للعجاج ديوانه 158 ،159 ، والكتاب 437/1 ، والسبع الطوال 107 ، والخصائص 221/3 ، وأسرار العربية 338 ، والإنصاف 605 ، وشرح التسهيل 309/3 .

﴿الكعبين﴾[1] في قراءة من جرّ[2] الأرجل لمجاورته المجرور (رؤوسكم)، وقراءة النّصب[3] هي الأقيس لأنه عطف (أرجلكم) على (وجوهكم).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الذين كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والمُشْرِكِينَ﴾[4] فقد جرّ بالجوار قوله ﴿المُشْرِكِينَ﴾ وإن كان معطوفا على ﴿الذين﴾ فهو مرفوع لأنّه اسم ﴿يَكُنْ﴾، وردّ الأنباري[5] على الكوفيّين في استشهادهم بهذه الآية أن ﴿المشْرِكِينَ﴾ ليس معطوفا على ﴿الذين كفروا﴾ إنّما هو معطوف على قوله ﴿مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ﴾ فدخله الجرّ لأنّه معطوف على مجرور، لا على الجوار.

ونحو قول الشاعر[6]:

لَعِبَ الرِّياحُ بها وغيَّرَها ... بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ

فقد جرّ (القطر) على الجوار، وإن كان حقّه أن يكون مرفوعا؛ لأنّه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفا على (المور) وهو الغبار، لأنّه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتّى يعطفه عليه، ويجوز أن يكون قد سمّى ما تسفيه الرّيح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الرّيح من الغبار سوافي[7]، وعند البغدادي وجه آخر للجرّ وهو أنّ الرّياح السوافي تذرى التراب، من الأرض وتنزل المطر من السّحاب، فعنده أنّ الجرّ على الجوار لا يكون في النّسق[8]، كما هو رأي ابن

1- الآية 7 من سورة المائدة .

2- قراءة ابن كثير ، وأبوعمر وحمزة وأبوبكر ينظر الحجة لأبي زرعة 223 .

3- قراءة نافع وابن عامر، والكسائي، وحفص. ينظر الحجة لأبي زرعة221.

4- الآية 1 من سورة البينة.

5- ينظر الإنصاف 509.

6- البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى ديوانه 29، وقيل من صنع حماد، ينظر الإنصاف 603، وشرح الشافية للرضى 319/2، وشرح شواهدها 253، والخزانة 443/9، والدرر 39/2.

7- ينظر الإنصاف 615.

8- شرح شواهد الشافية 254، والخزانة 444/9.

هشام إذ يقول: (ولا يكون في النّسق، لأنّ العاطف يمنع من التجاور فهو حاجز بين الاسمين مبطل للتّجاور)[1] ونحو قوله تعالى: ﴿وحُورٍ عينٍ﴾[2] فيمن قرأ[3] بجرّهما، وهي عطف على قوله ﴿يطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾[4] لا على قوله ﴿بِأَكْوَابٍ وأَبَارِيقَ﴾[5] إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، فيكون جرّها لمناسبة الجوار ويجوز أن يكون قوله (حُورٍ عينٍ) مجرور حملا على المعنى؛ (لأنّ المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين، وهذا جائز في العربيّة كثير)[6].

وقيل العطف على ﴿جنّاتٍ﴾ وكأنّه قيل[7]: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور،وقال أبوزرعة على تقدير حذف المضاف أي في مقارنة حور عين أو مباشرة حور عين[8].

واختار الفرّاء (الخفض على أن تُتبع آخرَ الكلام بأوّله، وإن لم يُحسِن في آخره ماحَسُن في أوّله)[9].

وما اختلاف النّحاة في تأويلهم الجرّ في الآيات السّابقة إلاّ لأنّ كثيرا من النّحاة لا يجيز الجرّ على الجوار في كلام الله تعالى، ويرى أنّه شاذ ينبغي صون القرآن الكريم عنه[10].

1- ينظر المغني 683، والشذور 332

2- الآية 24 من سورة الواقعة.

3- قراءة حمزة والكسائي والأعمش، وعاصم، والحسن، والسلمي، وأبو جعفر، وعبد الله . ينظر السبعة 622، والحجة 695، والنشر 383/2، والإتحاف 515/2.

4- الآية 19 من سورة الواقعة.

5- الآية 20 من سورة الواقعة.

6- إعراب النحاس 328/4.

7- ينظر المغني 683.

8- ينظر الحجة 695.

9- معاني القرآن 123/3.

10- ينظر معاني القرآن للزجاج 153/1، إعراب القرآن للنحاس 252/4. والشذوذ 333.

وقد أوّل النّحاة الجرّ الوارد في قوله تعالى﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾عطفا على قوله (بِرُؤُوسِكُمْ) وأنّ المراد بالمسح في الأرجل هو الغُسل، فقد رُوى عن ابن عباس[1] رضي الله عنهما أنّه قال (الوضوء غُسلتان ومَسحتان)[2] و(المسح على الرّجلين يجزئ)[3] والدّليل على أنّ المراد بالمسح في الأرجلِ الغُسلُ (هو تحديد إلى الكعبين كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق و لم يجيء في شئ من المسح تحديد)[4]. قال أبو زيد الأنصاري[5]: (المسحُ خفيفُ الغُسلِ) نقله عنه الأنباري وزاد عليه (والذي يدلّ على ذلك قولهم (تمسّحت للصّلاة) أي توضّأتُ والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول)[6]. هذا وجه قد ذكره ابن هشام[7] أيضا وعنده (إنّما خُصّت الرِّجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليُقتصد في صبّ الماء عليهما إذا كانتا مظنّة الإسراف)،وزاد وجهاًآخر وهو أنّ المراد هنا المسح على الخفّين، وجعل ذلك مسحا للرّجل مجازا، وإنّما حقيقته أنّه مسح للخُفّ الذي على الرّجل، والسنّة بيّنت ذلك، والدّليل على الغسل عند أبي عبيدة (أنّه قال ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ولو كان مسحا مُسِحَتَا إلى الكعبين، لأنّ المسح على ظهر القدم،(والكعبان) ههنا الظّاهران لأنّ الغُسل لا يدخل إلى الدّاخلين)[8].

1- ابن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، مات الرسول وعمره (10) سنين كان حبر الأمة وترجمان القرآن، مات بالطائف سنة 68هـ. ينظر الاستيعاب 2/350، وأسد الغابة 3/290، وغاية النهاية 1/425، والإصابة 2/330

2- ينظر الحجة لأبي زرعة 223.

3- معاني القرآن للأخفش 1/277.

4- معاني القرآن للزجاج 1/153، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/155، والإنصاف 610.

5- هو سعيد بن أوس بن ثابت صاحب النحو واللغة، روى عنه ابن سلام، وأبو حاتم السجستاني، والرازي من مصنفاته: النوادر وغيرها كثير توفى 214هـ ينظر أنباه الرواة 2/30:35.

6- ينظر الإنصاف 610.

7- ينظر الشذور 332.

8- مجاز القرآن 1/155.

وقال قوم[1]: الأرجلِ معطوفة على الرأسِ في الظّاهر، لا في المعنى، وقد يُعطف الشّيء على الشّيء والمعنى فيهما مختلف، ومثّل لهذا الأخفش بقول العرب (أكلتُ خبزًا ولبنًا)[2] واللّبن لا يؤكل، وبقول الشاعر[3]:

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا ... مُتقلِّداً سيفاً ورُمحاً

حيث ضمّن (متقلّدا) معنى (حاملا) ونصب به (رمحًا).

ومثله قوله[4]:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً ... وزجّجنَ الحواجبَ والعيونا

فعطف العيون على الحواجب، وإن كانت العيون لا تزجَّجُ، إلاّ أنّه ضمّن زجّج معنى زيّن، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرّد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي)[5] وابن هشام[6].

وغير هذا كثير من الشّواهد للحمل على المعنى[7].

وهذا ما ذهب إليه إمام الحرمين (أنّ الكلام الفصيح لا تختلف مبانيه لأدنى تغيير في معانيه، وترى العرب المسحَ قريبا من الغسلِ، فإنّ كلّ واحد منهما إمساسُ العضوِ ماءً)[8].

1- ينظر الإنصاف 610.

2- ينظر معاني القرآن 277/1.

3- البيت من مجزوء الكامل لعبد الله الزبعري ديوانه 32، والمقتضب 51/2، ومعاني القرآن للأخفش 277/1، والخصائص 431/2، وأمالي المرتضى 54/1، 260/2، 375، والمخصص 136/4، والإنصاف 612 برواية في الوغى، وشرح ابن يعيش 50/2.

4- البيت من الوافر للراعي النميري ديوانه 269؛ برواية (وهِزَّةَ نسوةٍ من حيٍّ صدقٍ *** يزججن...) والخصائص 432/2، والإنصاف 610، والصناعتين 182، والمغنى 357، حاشية يس 342/1، والمقاصد النحوية 91/3، وشرح الأشموني 226.

5- ينظر شرح الأشموني 226.

6- المغنى 357.

7- ينظر الإنصاف 611 وما بعدها.

8- البرهان 547/1.

3- في التوكيد: وهو نادر كما قال عنه ابن هشام[1]، و لم أجد له سوى شاهد واحد، وهو قول الشاعر[2]:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيسَ وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرا الذَّنَبِ

فقوله (كلّهم) مجرور لمجاورته قوله (الزّوجاتِ)،وهو توكيد لقوله (ذوي)، لا للزّوجات، وإلاّ لقال كلّهن، وذوي منصوب على المفعولية، وكان حقّ كلّهم النّصب، ولكنّه جرّ لمجاورته المخفوض (الزّوجات).

وهو إن يقُلْ عنه ابن هشام نادر فصحيح، إذ لم أجدْ له غير هذا الشّاهد، وقال عنه أبو حيّان (جاء في التّوكيد في بيت غريب أنشده أبو الجراح: يا صاحِ...)[3] ولعلّه يقصد بيت وحيد فريد، لا نسبته لأبي غريب.

4- في الحال: و لم أعثر عليه إلاّ في بيت واحد، أجاز المرزوقي[4] جرّه على الجِوار في وجه من الوجوه وذلك قول الشّاعر[5]:

حَمَلَتْ بِهِ في لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ كَرْهاً وعَقْدُ نِطاقِها لَمْ يُحْلَلِ

حيث جرّ قوله (مزؤودة) على الجِوار وهو في الحقيقة حال للمرأةِ، لميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأمنهم الالتباس[6]، ويجوز أن يكون قوله (مزؤودةٍ) صفة

1- المغنى 683.

2- البيت من البسيط لأبي الغريب في معاني القرآن للفراء 75/2، وشرح التسهيل 310/3، والارتشاف 583، والشذور 330، 331، وشرح شواهد المغني 962، والهمع 304/4، وشرح أبيات المغنى 74/8، والدرر 70/2.

3- الارتشاف 583/2.

4- هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، من أهل أصبهان، قرأ على أبي علي الفارسي، من مصنفاته شرح الحماسة، وشرح الفصيح وغيرها توفي سنة 421هـ، أنباه الرواة 141/1، ينظر البغية 365/1.

5- البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في شروح ديوان الهذليين 1072/3، والمعاني الكبير 519/1، والكامل 135/1، ونقد الشعر 112، وحماسة المرزوقي 87، والاقتضاب 347، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري 99، ولسان العرب (ثمل) 202/7، والمغني 686، وشرح شواهده 267، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام30.

6- ينظر حماسة المرزوقي 88.

لليلة نحو قوله تعالى: ﴿والليلِ إذا يَسْرِ﴾[1] كأنّه لما وقع الزّؤد والذّعر فيها جُعل لهـــا، والأكثر في المجاز أن يُنسب الفعل إلى الوقت فيؤتى به على أنّه فاعل نحو قوله تعالى: ﴿بلْ مَكْرُ الليلِ والنّهارِ﴾[2] والمعنى بل مكركم في اللّيل والنّهار، وكما قيل: (نَهَــارُهُ صَائِمٌ ولَيْلُهُ قَائِمٌ)[3].

وقوله[4]:

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى ... وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ

أي: بمنوم فيه.

هذا في رواية الجرّ (مزؤودة) وقد نُسبت للأصمعي[5] ويجعل الزّؤد للّيلـــة، ومنهم من ينصب (مزؤودة) ويجعله حالاً للمرأة، ويقال أنّ المرأة إذا حملت وهـــي مذعورة فاذكرت جاءت به لا يُطاق. وعند ابن هشام (بالنّصب حالاً من المـــرأة، وليس بقويّ مع أنّه الحقيقة؟ لأنّ ذكر اللّيل حينئذ لا كبير فائدة فيه)[6].

ولم أجد غير هذا الشاهد لهذا الموضع.

وعلى كُلٍّ فإنّ ظاهرة الجرّ لمناسبة الجوار تكثر في النّعت وتقلّ في العطـــف، لوجود الفاصل (لأنّ العاطف يمنع من التجاور)[7]، وأقلّ منها في التوكيد والحـــال،

1- الآية 4 من سورة الفجر.

2- الآية 33 من سورة سبأ.

3- ورد في الأصول 255/2، وكتاب الشعر 493، وحماسة المرزوقي 88، والخزانة 89/5.

4- البيت من الطويل لجرير في ديوانه 993، والكتاب 160/1، والكـــامل 135/1، والمقتضـــب 105/3، 331/4، والمحتسب 184/2، والصاحبي 222، وشرح الرضى 281/1، والخزانة 465/1.

5- هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن أصمع، كان من أهل البصرة وقدم بغداد أيام هارون الرشـيد له مصنفات كثيرة منها: كتاب الخيل خلق الإنسان ينظر أنباه الرواة 197/2 وما بعدها.

6- المغني 686.

7- المغني 683، وينظر الشذور 332.

وأمّا في البدل (فلا يُحفظ ذلك من كلامهم ولا خرج عليه أحد ممن علمنـــــاه)[1] كما ذكر أبو حيّان، وكذا الأمر عند ابن هشام إذ يقول: إنّه (ينبغـــي امتناعـــه في البدل، لأنّه في التّقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا)[2].

ولأنّ النّحاة يتّفقون في الأصل، ويختلفون فيما خالف الأصل، فقد اختلــف النّحاة حول هذه الظّاهرة، وإن قال بها جمهور النّحاة من أهل البصرة والكوفة[3]،

– فمنهم من اشترط لها شروطا، فهذا الخليل، كان لا يجيز الجرّ على الجوار إلاّ إذا استوى المتجاوران في التّعريف والتّنكير، والتّذكير والتّـــأنيث، والإفــراد والتّثنية والجمع، وقد نُقل عنه قوله (لا يقولون إلاّ هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبان،مـــن قِبَلِ أنّ الضّبّ واحدٌ والجحر جُحْران، وإنّما يَغلطون إذا كان الآخرُ بعـــدّة الأوّل وكان مذكّرا مثلَه أو مؤنّثا. وقالوا: هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خَربةٍ، لأنّ الضّبابَ مؤنثــةٌ والجِحرَةَ مؤنّثة والعدّة واحدة، فغَلِطوا)[4].

و لم يرتضِ سيبويه هذا الشّرط (لأنّه إذا قال: هذا جُحرُ ضبٍّ متهدِّمٍ ففيـــه من البيان لأنّه ليس بالضّبّ، مثل ما في التّثنية من البيان أنّـــه ليـــس بـــالضّبّ)[5] واستشهد بقول العجّاج[6]: كأنّ نسج العنكبوت المرمَلِ.

فالنّسج مذكّر والعنكبوت مؤنّث، وغير هذا الشّاهد كثير من الشّواهد الـتي تقدّمت في السابق لا يلتزم فيها المطابقة لا في العدد ولا في النوع. وكذلـــك الأمر عند ابـــن مالك فلم يشترط لهذا الجرّ سوى أمن اللّبس، إذ يقول (ولا يفعل مثل هـــذا إلاّ إذا أُمِن اللّبس)[7].

1- الارتشاف 583/2 ، وينظر الهمع 305/4.

2- الشذور 332.

3- ينظر الارتشاف 583/2. وأشار لهم صاحب الخصائص 220/3 بقوله (ما ذهبت الكافه إليـه) ولاأدري هل قصد الكافة الكوفة أم كافة النحاة أي معظمهم.

4- الكتاب 437/1.

5- المصدر السابق 437/1.

6- سبق ذكره ص 379 .

7- شرح الكافية الشافية 1167/3.

وغير الخليل قومٌ[1] اختصّوه بالنّكرة، وردّ زعمهم بما حكاه أبـــو مـــروان (كان والله من رِجالِ العرب، المعروفِ له ذلك)[2].

– ومنهم من اقتصرها على السّماع، وهو الصّواب، فهذا الفرّاء يقتصـــره على السّماع ويمنع فيه القياس[3] وقد نقل عنه قوله: (لا يخفض بـــالجوار إلاّ مـــا استعملته العرب كذلك، والمسموع منه ما تقدّم، فلا يقاس عليه ما استعمل مـــالا يستعمل)[4] وفي كتابه يقول: (من كلام العرب أن يُتبعوا الخفـــض الخفـــض إذا أشبهه)[5] ومثله رأي الأنباري إن ما جاء كذلك (محمول على الشّـــذوذ الـــذي يقتصر فيه على السّماع لقلّته ولا يقاس عليه)[6].

وكذا كان رأي أبي حيّان (لأنّ جرّ الجوار لم يُسمع إلاّ في المفرد خاصّة فلا يُتعدَّى فيه السّماع)[7] وكان في كتابه[8] قد أشار إلى آراء النّحاة في ذلـــك، ولم يصرّح برأيه.

– وفريق منهم من أنكر هذه الظاهرة أصلاً، تمثّل ذلك فيما ارتآه الســيرافي وابن جنى وأبو علي من إعراب قوله (خرِبٍ) نعت سيي، ولذلك جاءت مجـــرورة (على أنّها صفة لضبٍّ)[9]، فتقدير السيرافي أنّ الأصل في هذا، كأنّك قلت: هـــذا جُحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضّمير للعلم به وحوّل الإسناد إلى ضمـــير الضّب، وخفض الجُحر كما تقول (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة والأصـــل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدّم ذكره فاستـــتر، ومثله ما قالـــه

1- ينظر الارتشاف 583/2، والهمع 306/4.

2- الارتشاف 583/2 والهمع 306/4.

3- الهمع 305/4.

4- ينظر الخزانة 91/5، والهمع305/4، والارتشاف 583.

5- معاني القرآن 74/2.

6- الإنصاف 615.

7- الخزانة 91/5.

8- ينظر الارتشاف 583.

9- المغنى 683.

النّحويّون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين،والتّقدير لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه[1].

كذلك جعل ابن جني (خرب) صفة لضب بتقدير (أنّ أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرّجل، لما ضُمّن من ذكره (أي تضمّن الأب ذكر الرجل) ...فلمّا كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمّا ارتفعت استتر الضّمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على ضب. وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا)[2]. وهذا رأي أستاذه أبي علي رحمه الله، فقد حمل على نحو هذا قول الشاعر:

كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

(ولم يحمله على الغلط، قال: لأنّه أراد: مزمّل فيه، ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول)[3] وردّد ابن جنّي كلام أستاذه وقد تبنّاه فيما بعد[4].

إلاّ أنّ أبا حيّان لم يرتضِ هذا التّقدير، وردّ عليهما بقوله (ومذهبهما خطأ في غير ما وجه،لأنّه يلزم أن يكون الجحر مخصّصا بالضّبّ، والضبّ مخصّص بخراب الجُحر المخصّص بالإضافة إلى الضّبّ، فتخصيص كل منهما متوقّف على صاحبه، وهو فاسد للدور (والتسلسل) ولا يوجد في كلام العرب، أعني لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه، ولا حسن وجهه، ولأنّه من حيث أجرى الخراب صفة

1- ينظر عبد السلام هارون في تحقيقهللكتاب 436/1، وينظر المغنى 683، 684، والخزانة 88/5، 89.

2- الخصائص 192/1، وينظر المغنى 684.

3- الخصائص 193/1.

4- ينظر الخصائص 221/3.

على الضبّ لزم إبراز الضّمير لئلاّ يُلبس. وقد فرّق سيبويه بين حسن الوجه وحسن. لأنّ معمول هذه الصّفة لا يتصرّف فيه بالحذف لضعف عملها)[1].

وردّ ابن هشام على ابن جنّ وأستاذه الفارسي قائلا (يلزمها استتار الضمير مع جريان الصّفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمن اللّبس، وقول السيرافي إن هذا يقبل (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) مردود،لأنّ ذلك إنّما يجوز في الوصف الثاني دون الأوّل)[2].

وممن أنكر هذه الظاهرة، من المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني الذي علّق على قول العرب (هَذَا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ) أنّه جملة أولع بها قدماء النّحاة ومن بعدهم ولا حجّة لهم فيها من وجهين:

الأول: أن قائلها-إن وجد-مجهول.

الثاني: أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسّكون، إذ العربي لا يقف على متحرّك، فمن أين علموا أنّ قائلها جرّ كلمة (خرب)؟ هذا والجرّ على الجوار ضعيف جدّا؛ لم يَرِدْ بطريق موثوق إلاّ في الضّرورة الشّعرية بندرة،والضّرورات لا يحتجّ بها[3].

وأختلفُ مع الأفغاني فيما اعترض به من الوجهين، فالوجه الأوّل مردود لأنّنا جميعا نعلم أنّ الجهل بالقائل ليس سببا كافيا لردّ الشّاهد، إذ في الكتاب خمسون شاهدًا لم تنسب لقائليها،ومع ذلك لم يُبطل الاحتجاج بها؛ لأنّ راويها ثقة.

والوجه الثاني. أنّنا لا نجزم أنّه قد سكت عن الكلام: ليقف بالسّكون، فلربّما كان قد وصل كلامه، ولذلك جرّ قوله (خرب) بالجوار.

1- الخزانة 89/5، لعله نقله عن شرح التسهيل أو التذكرة و لم أعثر عليهما أما كتابه الارتشاف 584/2 فلم يفصل القول فيه.

2- المغني 684.

3- حاشية حجة القراءات 223.

وأنّ ما ذكره من أمر الضّرورات، فلا عذر فيه، إذ يقصد بذلك مراعاة الرويّ وخشية الإقواء، فإنّ هناك أبياتًا وقعت شواهد على ظاهرة الجوار وموضع الشّواهد في أحشاء الأبيات ولا علاقة لها بالقافية والرّوىّ، ثمّ إنّ الوزن لن يتغيّر طالما كانت الحركة (ضمّة أو فتحة) تغيّرت إلى حركة أخرى (الكسرة) ولم تصر إلى سكون، ولم يصر السّكون حركة مثلا؛ ليؤثّر في الوزن ونقول عنه ضرورة ومن تلك الشّواهد[1] التي مثّلت ظاهرة الجرّ بالجوار ولا أثر للضّرورة فيها قوله:

* تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ *...

وقوله:

فإيّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ضَمُوزٍ...

وقوله:

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ

وقوله:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ

وبعد فإنّنا نخلُص من هذا كلّه إلى أنّ ظاهرة الجرّ بالجوار يجب الاعتراف بها في الدّرس النّحوي، ولا ينبغي أن نتكلّف في تأويلها،وردّ ما ورد منها في نصوص لغوية فصيحة،إلاّ أننا لا نقيس عليها.

وفي ظاهرة الجرّ على الجوار مراعاة للذّوق العربي، وإن يكن ذلك على حساب المحافظة على تطبيق القاعدة. إلاّ أن وضوح المعنى يكون بقرينة معنوية هي قرينة الصلاحية للإسناد وعدمه،ففي نحو قولهم (هذا جحر ضب خرب) معلوم أنّ الخراب مسند للجحر لا للضّبّ، وهذه القرينة هي التي تسمح للمتكلّم أن يعتدّ بحركة المناسبة للجوار أكثر من اهتمامه وحفاظه على حركة الإعراب، طالما أُمن اللّبس.

1- سبق ذكرها ص 3، 8-3، 384 .

الفصل الرابع

المجزومات

مبحث المضارع المجزوم

الجــزم

الجزم فى اللّغة : القطع[1] تقول جزمت الشّىء أى قطعته ، فلمّا كان هــذا الإعراب قطع حرف من الفعل العليل ، والفعل الذى رفعته بثبوت النّون مثــل : لم يغزُ ولم يرمِ ولم يرضَ ولم يقوما ، وتحذف حركة من الصّحيح مثل : لم يركــبْ ، والحذف والقطع سيّان ، قيل له : جزم[2] .

المضارع المجزوم

ويُجزم[3] المضارع إذا سُبق بأحد الجوازم وهى خمسة : (لم ولما ولام الأمر ، ولا فى النهيِ وإنْ فى الشّرط) وما حُمل عليها ... نحو الأجوبة بمجرّد الأمر نحو قــمْ أقمْ معك ، ونحو الأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر الجارية مجراه فى جزم الجــواب إذا ضُمّنت معنى الشّرط،نحو قولك : نزال أكرمك ، وكذلك الفعل الذى لفظــه لفظ الخبر ومعناه الأمر يجزم الجواب إذا ضمنّ معنى الشرط ، ومن كلامهم (اتّقــىَ الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه)[4] ، لأنه فى معنى ليتق الله وليفعل ، فجـــاء قولــه (يثبْ) مجزوماً .

أحكامـــه :

أوّلاً : الأصل فى المضارع أن يكون مجزوما حين يســبق بــإحدى أدوات الجزم ، وخلاف الأصل ، إهمال هذه الأدوات فلا يجزم بهـــا نحــو إهمــال لم ، واختلف[5] النّحاة فى رفع الفعل بعدها ، أيكون لغة أم ضرورة ، فعدّه ابن مـــالك لغة قوم،قال فى شرح التسهيل : (وأُهملت لم حملا على اختها لا) ذكر ذلـــك فى

1- اللسان (جزم) 277/2 .

2- كشف المشكل 592/1 .

3- ينظر الكتاب 8/3 ، وكشف المشكل 382/1 ، 592/1، 595 ، والمقرب 299 .

4- هذا القول لبعض العرب ، ينظر الكتاب 100/3 ،والتخمير 246/3 ،وعمدة الحافظ 346 ، والمقــرب 299 ، وأوضح المسالك 181/3 ، وشرح التصريح 243/2 .

5- ينظر الهمع 313/4 .

كتابيه (شرح التسهيل وعمدة الحافظ)[1] ونسب فيهما هذا الرّأى للأخفش وأبى العبّاس ثعلب ، وكذلك رأى ابن جنىّ[2] ، ونُسب[3] هذا الرأى أيضًا للفرّاء فعنده قد حملت لم على (لا)،لأنّ أصل لم لا فأبدلت الألف ميمًا ، إلاّ أنىّ لم أجد رأى الشّيخين فى كتابيهما (مجالس ثعلب ، ومعانى القرآن) .

وفى شرح الكافية الشافية ذهب ابن مالك[4] إلى أنّ إهمال لم كان حملاً على (ما)،وابن جنىّ الذى جعل هذا الإلغاء حملا لـ(لم) على (لا) قد عَدّ هذا الإلغاء فى كتابه (المحتسب) لغة وشذوذًا ، وفى سر الصّناعة شذوذًا .

وعَدَّ ابن عصفور هذا الإهمال من أقبح الضّرائر، ولايقاس عليه فى الشّعر[5]، وعليه الفارسى وأبوحيّان[6] .

ومن شواهد هذه الظّاهرة ، قول الشاعر[7] :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

حيث ارتفع الفعل (يوفون) وهو مسبوق بحرف جزم (لم) فأُهملت ، على لغة بعض العرب تَحمل فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين، وقيل أُهملت للضّرورة والشّذوذ .

ونحو قوله[8] :

1- ينظر شرح التسهيل 66/4 ، ،عمدة الحافظ 370،375 ، ،شرح الأشمونى 576 .

2- المحتسب 42/2 ، وسر الصناعة 448/2 .

3- التصريح 247/2 .

4- لم أعثر على شرح الكافية وينظر الجنى الدانى 266 ، وشرح الأشمونى 576 ، والخزانة 319 .

5- ينظر الضرائر 310 ، والارتشاف 546/2 ، وشرح شواهد المغنى 674 ، والخزانة 319 .

6- ينظر الهمع 313/4 ، والارتشاف 546/2 .

7- البيت من البسيط بلا نسبة فى سر الصناعة 448/2 ، والمحتسب 42/2 ، وعمدة الحافظ 376 ، وشرح التسهيل 66/4 ، والضرائر 310 ، والجنى الدانى 266 ، والمقاصد 446/4 .

8- البيت من المتقارب بلا نسبة فى الضرائر 310 ، الخزانة 319 ، ضرائر الألوسى 229 .

وأمسوا بِهَـا لِيلَ لَو أقسَمُـــوا عَلَى الشَّمْـــسِ حَوْلَيْنِ لَـمْ تَطْلُـعُ

فقد رفع (تطلع) وهى مسبوقة بحرف جزم ، و(حكم لـ(لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما) ، لمّا كانت نافية مثلها ، فرُفع المضارع بعدها كما يُرفع بعد ما)[1] .

ومجيء المجزوم أو المبنى على مايجزم بهصورة المرفوع ، لغة لبعض العرب وترِد كثيراً مع الأفعال المعتلّة ، ومن ذلك قول الشاعر[2] :

أَلَـمْ يَأْتِيـكَ والأَنْبَـاءُ تَنْمِـى بِما لاَقَتْ لَبُونُ بَنِـى زِيـاد

حيث أبقى حرف العلّة فى المضارع (يأتيك) مع سبقه بحرف جزم (لم) ، وقد خرّجه[3] الفرّاء وأبوحيّان على أنّه لغة لبعض القبائل ، وهى لغة قليلة ، تُجرى المعتلّ مجرى الصّحيح فيبقى حرف العلّة ، وهو ساكن ، وعند بعضهم[4] ذلك لايجىء إلاّ فى الضّرورة ، أمّا الأنبارى[5] فعنده أنّ الفعل مجزوم بحذف حرف العلّة، وأنّ الياء المذكورة هي إشباع لحركة الكسرة فى يأتيك) لمّا اضطر إلى ذلك ، وقيل[6] : للبيت روايات أخرى لاشاهد فيها وهي : وهل أتاك ، وألم يأتك ، وألم يبلغك .

ونحو قوله[7] :

1- ينظر الضرائر 310 ، والخزانة 3/9 ، وضرائر الألوسى 229 .

2- البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسى فى الكتاب 316/3، المحتسب 67/1، 215 ، والإنصاف 30، واللباب للعكبرى 109/2 ، والمساعد 35/1 ، والممتع 537/2 ، والمقاصد النحوية 230/1 ، وشرح الأشمونى 168 ،

3- ينظر معاني القرآن 161/1 ، والبحر 362/7

4- ينظر الكتاب 316/3 ،والضرائر 42 .

5- الإنصاف 30 .

6- ينظر المعجم المفصل 247 .

7- البيت من البسيط بلا نسبة فى المنصف 115/2 ، ومايجوز للشاعر 62 ، والإنصاف 24 ، وشرح ابن يعيش 104/10 ، والممتع 537/2 ، والضرائر 45 ، والمقاصد النحوية 234/1 .

هَجَـوْتَ زَبَّانَ ثُـمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَـمْ تَهْجُو وَلَـمْ تَدَعِ

حيث أبقى حـرف العلّة فى قوله (تهجو) وحقّه أن يُحذف علامة للجـــزم ، وقيل حرف العلّة محذوف ، والواو المذكورة هى إشباع لحركة الضّمة .

وقوله[1] :

قَـالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَـوَى هُـزِّي إِلَيْكِ الجِذْعَ يَجْنِيـكِ الجَنَـا

فقد أبقى حرف العلّة فى قوله (يُجنيك)،وكان ينبغى أن يقول (يجنِك) بجــزم الفعل فيُحذف منه حرف العلّة ، لأنّه واقع جوابًا للأمر ، وقيل الياء إشباع لحركـة الكسرة ، اضطرّ لها الشّاعر ، وردّ النحاس هذا التخريج فى هذا البيـــت والبيـــت الذى سبقه بأنّه (ليس فى البيتين اضطرار يوجب هذا،لأنّهما إذا رُويا بحذف الـــواو والياء كان وزنهما صحيحا من البسيط والوافر ، ويسمى الخليـــل الأوّل مطويّـا والثانى منقوصا)[2] .

وقوله[3] :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِـي بِصُبْحٍ وما الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَـلِ

فظاهره أنّه أبقى حرف العلّة فى فعل الأمر (انجلى) وأصله أن يُبـــنى علـــى مايجزم به مضارعه ، فيحذف حرف العلّة ، إلاّ أنّه قيل أن الياء للإشباع فهي صلـة لكسرة اللّام كما توصل القوافي بإعراب رويّها .

ونحو قوله[4] :

1- الرجز لبعض بنى حنيفة فى معانى القرآن للفراء 161/1 ، 187/2 ، والضرائر 45 .

2- إعراب القرآن 51/3 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه 18 ، ومعانى القرآن للفراء 162/1 ، وسر الصناعـة 513/2 ، برواية (انجلى) ، ورصف المبانى 74 ، واللسان (شلل) 183/7 ، والمقاصد النحوية 317/4 ، وشـــرح الأشمونى 493 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى السبع الطوال 16 ، وكتاب الشعر 206 ، والضرائر 45 ويروى (أبـــا واصل) .

أَبَا خَالِدٍ فاكْسُوهُمَا حُلَّتَيْهِمَا　　فإنّكُما إنْ تَفْعَلاَ فَتَيَانِ

فقد أبقى الشّاعر حرف العلّة فى الفعل (اكسوها) ، وكان ينبغى أن يُبنى على مايُجزم به فيُحذف حرف العلّة الواو ، إلاّ أنّه أجرى المعتلّ مجرى الصّحيح لمّا اضطرّ إلى ذلك،كأنّه توهّم أنّها كانت متحرّكة فسكّنها[1] ، وغير هذا التخريج ، تخريج آخر[2] ، وهو أن يكون قد خاطب الواحد ثم صرف الخطاب إلى الاثنين اللّذين فى قوله (فإنكما إن تفعلا) وجعل الاثنين جميعا ، فتكون الواو فى (اكسوهما) واو ضمير ، وليست لام الفعل ، وهذا الأسلوب ورد كثيراً فى القرآن الكريم والشعر .

وهذه اللّغة التى يجىء فيها المجزوم فى صورة المرفوع وإن تكن لغة نادرة ، فقد تكلّم بها الشّافعى وكلامه حُجّة كما سبق وأن ذُكر ، ومن ذلك قوله :(فلمّا لم يُسمِّى مجهولا ولا مرغوبا عن الرّواية عنه)[3] فقد جاء بالمضارع (يُسَمِّى) فى صورة المرفوع ، بعد أن أهمل (لم) على لغة بعض العرب ، وقوله :(لا بأس ما لم يحيلُ المعنى)[4] وقد ضبط الشّيخ أحمد شاكر الفعل (يحيل) بضمّ اللاّم وكسرها معا؛ أمّا الضّمّ فعلى اعتبار الفعل مرفوعا على لغة من يهمل (لم) فلا يجزم بها ، حملاً على (ما) .. وأمّا الكسر فعلى اعتبار أنّ الفعل مجزوم وأنّ الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط للتخلّص من التقاء الساكنين[5] .

و لم يُهمل الشّافعى (لم)فقط عندما جاء بالفعل بعدها فى صورة المرفوع ، وإنّما أَهمل (لا) الناهية كذلك ، فجاء بالفعل بعدها فى صورة المرفوع أيضا ، عند قوله (لايتحرّى أَحَدُكم بصَلاتِه)[6] بإثبات حرف العلّة مع لا الناهية ، وقوله

1- ينظر مايجوز للشاعر 62 ، والضرائر 45 .

2- ينظر كتاب الشعر 207 ، والسبع الطوال 16 .

3- الرسالة 463 .

4- نفس المصدر 275 .

5- حاشية الرسالة 275 .

6- الرسالة 317 .

(وليستغفر الله ولايعود)[1] بإثبات الواو كذلك مع لا الناهية ويجوز أن تكـون (لا) نافية على إرادة النهى أيضا .

وما أوردته من أقوال الشافعى فى إتيانه بالمجزوم فى صورة المرفـوع علـى سبيل التمثيل لا الحصر ، فقد وردت هذه الظّاهرة عنده مرارًا ، ولو تَتبعتُها لكـان هذا التتبّع حشوًا وتطويلاً لاداعى له ، ولمن شاء أن يقف عليها فلينظـر مؤلَّفـه الرسالة[2] .

ومثلما أُهملت لم ولا النّاهية الجازمتان ، فقد أُهملت (إن) الشرطية أمّ الباب، حملاً على(لو) كما قال ابن مالك[3]، أمّا المرادى فعنده هذا الإهمال من الشّذوذ[4] .

ومن إهمال إن الشّرطية قراءة([5]) طلحة[6] قولـه تعـالى :﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[7] بإثبات نون الرّفع وحقّها أن تُحذف لسبق الفعل بإن الشّرطية المدغمـة فى (مـا)، وجعل ابن جنى هذه القراءة شاذّة ولغة فى آن واحد،فقال عنها (شاذّة ، ولسـت أقول إنّها لحن ، لثبات علم الرّفع ، وهو النّون فى حال الجزم ، لكن تلك لغـة)[8] وعدّ ابن مالك[9] هذا الرّفع حملا لـ(إن) على (لو) فأُهملت مثلها ، ومنـه قولـه

1- الرسـالـة 365 .

2- ينظر الرسالة فى 16 موضعـا وهـى:ص275، 311، 317، 320، 323، 325، 327، 334، 342، 353، 363، 365، 395، 463، 543، 552 .

3- ينظر شرح التسهيل 82/4 ، والهمع 320/4 .

4- ينظر الجنى الدانى 207 .

5- القراءة فى المحتسب 42/2 ، واستشهد بها المكودى فى حاشيته 93/2وغيره .

6- أبومحمد بن مصرف الهمدانى اليامى الكوفى أقرا أهل الكوفة فى عصره ، شهد وقعة الجماجم ، وتـوفى 112هـ. ينظر حلية الأولياء للحافظ الاصبهانى 14/5 ،وغاية النهاية 343/1 ،والتهذيب 25/5 .

7- الآية 25 من سورة مريم .

8- ينظر المحتسب 42/2 .

9- ينظر شواهد التوضيح 19 .

صلّى الله عليه وسلّم : ((فَإِنَّكَ إِنْ لاتَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ))[1] والوجهُ فيه حذف الألف من قوله (تراه) ، لأنّ إنْ هنا لاتحتمل إلاّ أن تكون شرطية جازمة ، وأُوّلت هذه الرّواية على أنّه (أشْبعَ فتحة الرّاء فنشأت عنه الألف وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون قد جعل الألف فى الرّفع عليها حركة مقدّرة فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة،فبقيت الألف (خالية) من الحركة،كما يكون الحرف الصّحيح ساكنًا فى الجزم)[2] .

ومن الجوازم التى خالفت الأصل ، من الشّرطية ، فأُهملت حملاً على الذى[3] ، ومنها قراءة ابن كثير[4] قوله تعالى :﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[5] بإثبات الياء ، وحقُّها أن تُحذف لأنّ الفعل مجزوم بمن الشّرطية الجازمة ، وعلّق القرطبى على هذه القراءة أنّها (جائزة على أن يُجعل (من) بمعنى الذى ، وتدخل (يتّقى) فى الصّلة ، فتثبت الياء لاغير ، وترفع (ويصبر) وقد يجوز أن تجزم (ويصبر) على أنْ تجعل (يتّقى) فى موضع جزم و(من) للشّرط وتثبت الياء ، وتجعل علامة الجزم حذف الضّمّة التى كانت فى الياء على الأصل)[6] لأنّ (من العرب من يجرى المعتلّ مجرى الصّحيح)[7] وأُولت[8] كذلك بكونها قد أُشبعت حركة القاف،فنتج عنها الياء وليست من نفس الكلمة .

1- أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الايمان باب إفشاء السلام 157/1،158 ، والبخارى فى صحيحه كتاب الإيمان 19/1 ، وكتاب تفسير السور (سورة لقمان) 173/3 ، والبخارى بشرح الكرمانى كتاب التفسير سورة لقمان 42/17 ، وإعراب الحديث النبوى 134 .

2- إعراب الحديث النبوى للعكبرى 134 . وفيه كلمة (ساذجة) مكان (خالية) .

3- ينظر تفسير القرطبى 257/9 وإعراب الحديث النبوى 136 .

4- قراءة ابن كثير وقنبل وردت فى كتاب السبعة 351 ، والحجة 364 ، وتفسير القرطبى 256/9 ، وإعراب الحديث 136 ، والبحر 320/6 .

5- الآية 90 من سورة يوسف .

6- تفسير القرطبى 256/9،257 .

7- الحجة 364 .

8- ينظر إعراب الحديث النبوى 136 .

ذكر أبوحيّان[1] كلَّ هذا ، وزاد عليه أنّه قد تكون من موصولة بمعنى الذى وعطف عليه على التّوهّم أنّ من جازمة ، أو أنّ إسكان الرّاء لا للجزم بل لتـوالى الحركات وإن كان ذلك بين كلمتين .

ونحو هذا الإهمال ومخالفة الأصل قوله عليه الصّـلاة والسّـلام[2] : ((مَنْ أَطَاعَنِى فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ، وَمَنْ يَعْصِينِي فَقَدْ عَصَا اللّهَ تَعَالَى)) ، بإثبات الياء فى قوله (يعصيـنى) وحقّها أن تُحذف،لأنَّ الفعل مجزوم بمن الشرطية الجازمة،وأُوّل هذا الحديث أيضـا بوجهين[3] :

أحدهما : أن تجعل (من) بمعنى الذى فلا تجزم أى : إنّ الذى يطيعنى يطيـع الله ، فالماضى بمعنى المستقبل .

الثانى : أن تكون (من) شرطية ولكنّه أثبت الياء إمّا للإشباع ، وإمّا بتقدير حركة على الياء وحُذفت بالجازم .

ومن ظواهر مخالفة الأصل إهمال (متى) ، حملاً على (إذا)[4] الشرطية ، قول عائشة[5]-رضى الله عنها-:((إِنَّ أَبَابَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَـامَكَ لايُسْمِعُ النَّاسَ)) وقد أُهملت (متى) ورَفعت الفعل بعدها وهو (يقوم)،وكان حقّـه الجزم فتسكّن الميم ويحذف حرف العلّة (الواو)،لالتقاء الساكنين فتصير (يقم)،وأَوّله العكبرى بأنّه (إذا أُدغمت الميم فى الميم التى بعدها (يقم مقامك) جاز وقوع الـواو

1- ينظر البحر 320/6 .

2- الحديث الشريف أخرجه مسلم فى المختصر كتاب الإمارة باب إطاعة الأمير 332 ، وفى صحيح مسلم طبعة محمد على 13/6 ، والرواية بحذف الياء فى قوله (يعصينى) فى كليـهما ، وبإثباتهـا فى إعـراب الحديث 136 .

3- ينظر إعراب الحديث النبوى 136 .

4- ينظر عمدة الحافظ 374 ، وشواهد التوضيح 19 .

5- الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأذان باب المريض يشهد الجماعـة 122/1 ، وإعـراب الحديث النبوى 198 ، ومعنى أسيف : سريع الحزن والكآبة . اللسان (أسف) 142/1 .

قبلها كما قالوا : تمُودَّ الثوب ، وقالوا فى الياء : هو أُصَيْمّ ، وفى الألف : الحاقّة والدابّة)[1] .

ومن ذلك قول أبي جهل-لعنه الله-لصفوان :((مَتَى يَرَاكَ النَّاسَ قد تَخَلَّفْتَ وأَنَتْ سَيّد هَذَا الوَادِى ، تَخَلَّفُوا مَعَكَ))[2] ، فقد ارتفع الفعل (يراك) ولا أثر للجزم فيه إذ لم يحذف منه حرف العلّة ، فأُهملت (متى) حملاً على أختها (إذا)،كما شُبّهت (إذا) بـ(متى) فعملت الجزم .. وهو فى النّثر نادر وفى الشّعر كثير ، وأضاف ابن مالك لهذا الوجه ثلاث تخريجات أخرى ، وهى[3] :

أحدها : أن يكون مضارع راء ، بمعنى رأى ، كقول الشاعر[4] :

إِذَا مراءَنى أَبْدَى بَشَاشَةَ وَاصِلٍ ... وَيَأْلفُ شَنْـآنى إِذَا كُنْتُ غَائِبًا

ومضارعه (يراءُ) فجزم فصار يراْ ، ثم أُبدلت همزته ألفاً ، فثبتت فى موضع الجزم ، كما تثبت الهمزة التى هي بدل منها .

الثانى : أن يكون أجرى المعتلّ مجرى الصّحيح ، فأثبت الألف،واكتفى بتقدير حذف الضّمّة التى كان ثبوتها منويّاً فى الرّفع .

الثالث : أن يكون من باب الإشباع ، فتكون الألف متولّدة عن إشباع فتحة الرّاء ، بعد سقوط الألف الأصليّة جزما ، وهى لغة معروفة . أى إشباع الحركات الثلاث،وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها .

ثانياً : الأصل فى المضارع أن يكون مجزوما حين يُسبق بحروف الجزم ، وخلاف الأصل مجيئه منصوبا بعد هذه الحروف-أمّا مجيئه مرفوعا فقد سبق ذكره-

---

1- إعراب الحديث النبوى 198 ، وينظر الموجز لابن السراج 170 ، والخصائص 126/3 ، وسر الصناعة 18/1 ، وشرح الشافية 212/2 .

2- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب المغازى باب ذكر النبى صلى الله عليه وسلم من يقتل ببدر 3/3 .

3- ينظر شواهد التوضيح 24:18 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى شواهد التوضيح 18 ، و لم أعثر عليه فى غير هذا الكتاب .

وجعل إعمال لم النّصب لغة لبعض العرب[1] .

ومما يمثّل هذه الظّاهرة المخالفة للأصل ، قراءة[2] قوله تعالى :﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[3] بفتح الحاء ، مع سبقها بحرف جزم (لم) وقد اختلف العلماء فى هذه القراءة ، فعند ابن مجاهد أنّ (هذا غير جائز أصلا)[4] و لم أجد رأيه هذا فى كتابه (السبعة) ، وإنّما نسبه له ابن جنى ، وعقّب على ذلك بقوله (ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ماذكره ابن مجاهد ، غير أنّه قد جاء مثل هذا سواء فى الشّعر)[5] .

وقالوا (لعلّه بيّن الحاء وأشبعها فى مخرجها ، فظنّ السّامع أنّه فتحها)[6] وعند الأمير أنّه (يمكن أن تكون فتحة الحاء إتباعا للاّم بعدها)[7] ، وعند القرطبى أنّ هذا (بعيد وقد يؤوّل على تقدير النّون الخفيفة ، ثم أُبدلت النّون ألفًا فى الوقف، ثم حُمل الوصل على الوقف ثم حُذفت الألف)[8] وهو تخريج ابن عطيّة[9] أيضا .

ولهذه الآية تخريج أفضل من هذا كلّه،قاله أبوحيّان (وهو أنّه لغة لبعض العرب ، حكاها اللّحيانى فى نوادره وهي الجزم بلن،والنّصب بلم عكس المعروف عند النّاس)[10]، والأمر كذلك على أنّه لغة عند كثير من النّحاة .

1- ينظر الجنى الدانى 266 ، والارتشاف 546/2 ، والمغنى 688 ، والمقاصد النحوية 488/4 ، والهمع 313/4 ، وشرح الأشمونى 578 .

2- قراءة أبي جعفر المنصورى . ينظر المحتسب 366/2 ، والكشاف 266/4 ، وتفسير القرطبى 109/20 ، والبحر 499/10 .

3- الآية 1 من سورة الشرح .

4- المحتسب 366/2 .

5- المحتسب 366/2 .

6- الكشاف 266/4 .

7- حاشية الأمير على المغنى 201/2 .

8- تفسير القرطبى 109/20 .

9- المحرر الوجيز 325/16 . وينظر البحر 499/10 ، والدر المصون 43/11 .

10- البحر 500/10 .

ونحو ذلك قراءة[1] قوله تعالى :﴿لا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[2] بإثبات الألف في قوله (تخشى) ، وقد جزم قوله ﴿لا تَخَفْ﴾ على النّهى ، واختلف النّحاة في تقدير إعراب قوله ﴿ولا تَخْشَى﴾،فجعل لها الفرّاء ثلاثة توجيهات[3] :

الأوّل : الرّفع على الاستئناف ، كما في قوله تعالى :﴿ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنصَرُونَ﴾ [4] فاستأنف بثمّ ، فهذا مثله .

الثانى : أن ينوى الجزم ، وإن كانت فيها الياء (الألف المقصورة)،لأنّ من العرب من يفعل ذلك .

الثالث : أن تكون الياء صلة لفتحة الشّين ، أي (أن الألف جىء بها لأجل آواخر الآي فاصلة)[5] .

و لم يرتضِ أبوجعفر النّحّاس هذا التقدير ، وردّه بأن (هذا من أقبح الغلط أن يُحمل كتاب الله جلّ وعزّ على شذوذ من الشّعر ، وأيضا فإنّ الذى جاء به من الشّعر لايشبه من الآية شيئًا ، لأنّ الواو والياء مخالفتان للألف ، لأنّهما تتحرّكان والألف لاتتحرّك)[6] .

ومن شواهد هذه الظّاهرة شعرا ، قول الشاعر[7] :

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّْ   أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

1- قراءة حمزة والأعمش وابن أبي ليلى ، ينظر الحجة 458 ، والكشاف 546/2 ، وتفسير القرطبي 228/11 ، والبحر 362/7 .

2- الآية 76 من سورة طه .

3- ينظر المعاني للفراء 161/1، 162 ، 187/2 ، والبحر 362/7 .

4- الآية 111 من سورة آل عمران .

5- البحر 362/7 .

6- إعراب القرآن 51/3 .

7- الرجز للحارث من منذر وقيل للإمام على في ديوانه 42 ، والنوادر 164 ، والخصائص 94/3 ، والضرائر 112 ، وشرح شواهد المغنى 674 ، وشرح الأشمونى 578 .

حيث نصب قوله (يُقْدَرَ) مع سبقه بـ(لم) وفى هذا مخالفة للأصل ، وقد حاول النّحاة تخريج هذا البيت بما يتّفق والأصل ، فوقعوا فى خلاف الأصل من جهة أخرى ، إذ أوّلوا[1] فتح راء (يقدرَ) ، بأنّه يريد النّون الخفيفة ، فحذفها وبقى ماقبلها مفتوحا ، إذ النّون الخفيفة تدخل على كلِّ مجزوم ، وفى هذا مخالفة للأصل لأنّ النّون لاتُحذف إلاّ لسكون مابعدها ولا سكون هاهنا بعدها ، وفيه نقض للغرض ؛ ذلك أنّ التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز ، ولايليق هذا بذاك ، فضعف فى القياس كما ضعف فى السماع، إذ لانظير لهذا البيت كما يرى ابن جنّى،وما أنشدوه من قوله (اضرب عنك...) فمدفوع مصنوع عند عامّة أصحابنا ولا رواية تثبت به[2] ، والتّخريج عنده على أن يُحمل على سلب حركة الهمزة للحرف قبلها أى أنّه أراد: (لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفّفت همزة (أم) فحذفها ، وألقى حركتها على راء (يقدر أم)، فحرّك الألف لالتقاء السّاكنين، فانقلبت همزة فصار تقديره أَم،واختار الفتحة إتباعا لفتحة الرّاء ، ونحو من هذا التّخفيف قولهم[3] فى المرأة والكمأة إذ خفّفت المراة والكماة)[4] .

ومن مجىء المضارع المجزوم منصوبا قوله[5] :

قَدْ كَانَ سَمْكُ الهُدَى يَنْهَدُّ قَائِمُهُ   حَتَّى أُتِيحَ لَهُ المُخْتَارُ فانْعَمَدَا

فِى كُلِّ ماهَمَّ أَمْضَى رَأْيَه قُدُمًا   وَلَمْ يُشَاوِرَ فِى إِقْدَامِهِ أَحَدَا

فقد نصب قوله (يشاور) وحقّه الجزم لسبقه بلم الجازمة ، إلاّ أن يكون نصبه على أنّه لغة لبعض العرب ، أو الفعل (يشاور) قد اتصلت به نون التّوكيد ثمّ

1- ينظر النوادر 164 ، والضرائر 112 ، وشرح الأشمونى 578 .

2- ينظر سر الصناعة 75،82 ، والخصائص 95/3 ، 126/1 ، والمحتسب 366/2 .

3- ينظر الكتاب 545/3 ، وفيه (قد قالوا الكماة والمراة ومثله قليل) ، والممتع 323 .

4- الخصائص 95/3 .

5- البيتان من البسيط لعائشة بنت الأعجم تمدح المختاربن أبى عبيد وهو القائم بثأر الحسين بن على رضى الله عنهما ، البحر 500/10 ، والدر المصون 45/11 .

أبدلت ألفا،ثم حُذفت الألف تخفيفًا ، والتّخريجان ذكرهما أبوحيّان[1] .

ونحو قوله[2] :

خِلافًا لِقَوْلي مِنْ فيالةِ رَأْيِهِ   كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا

فقد جاء فعل الأمر (خالفَ) وجوابه المضارع (تذكرا) مبنيّان على الفتح ، وحقّهما أن يكون الأوّل منهما مبنيّا على السّكون والثّانى مجزوما ، فإن قيل إنّهما فُتِحَا لاتصالهما بنون التّوكيد،ثمّ حُذفت منهما ، فإنّ حذفَهما كذلك ضرورة ، ولايخلو الأمر من مخالفة الأصل فى الحالين .

ومن هذا البيت يُلحظ أنّ ظاهرة خلاف الأصل لم تقف عند المضارع المجزوم بلم فقط ، بل تعدّت إلى المجزوم بغير لم ، كما تجاوزت المضارع إلى الأمر المبنى على مايجزم به فجاء مبنيًّا على الفتح ، وذلك نحو قوله[3] :

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا   ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فقد بنى فعل الأمر على الفتح وفى هذا خلاف للأصل ، إلاّ أنّه خُرّج على أنّ أصله (اضربنْ) بالنّون الخفيفة ، فحُذفت النّون وبقيت الفتحة قبلها للضّرورة ، وهذا من الشّاذ ، لأنّ نون التوكيد لاتُحذف إلاّ إذا لقيها ساكن[4] ، وقيل[5] إنّ هذا البيت مدفوع مصنوع لارواية تثبته،وأيضا فإنّه ضعيف ساقط فى القياس، لأنّ التّوكيد لايليق به الحذف .

1- ينظر البحر المحيط 500/10 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة فى كتاب الحيوان 88/7 ، والضرائر 111 ، والمقاصد النحوية 345/4 ، وشرح الأشمونى 505 .

3- البيت من المنسرح لطرفة فى ديوانه 165 ، والنوادر 165 ، والخصائص 126/1، والإنصاف 568 ، والممتع 323 ، والمغنى 643 ، والمقاصد النحوية 337/4 .

4- ينظر سر الصناعة 75/1 ، والمقاصد النحوية 338/4 .

5- ينظر سر الصناعة 82/1 ، والخصائص 126/1 ، والمحتسب 367/2 ومنقول عن ابن جنى فى اللسان (هول) 161/15 .

وقوله[1] :

إنّ ابن أحوص مغرورٌ فَبَلِّغَهُ　　في ساعديه إذا رام العُلا قِصَرُ

فجاء فعل الأمر (فَبَلِّغَه) مبنيًّا على الفتح ، وقيل أراد فبلغنه ، فحُذفت نون التّوكيد الخفيفة وظلّ الفعل مبنيًّا على الفتح .

وقوله[2] :

يا راكبًا بلِّغَ إخواننا　　مَنْ كان مِنْ كندةٍ أوْ وائلِ

فبنى فعل الأمر على الفتح ، وفى هذا خلاف للأصل ، إلاّ أن يُجعل هذا البناء لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة،ثم حُذفت للضّرورة .

وقوله[3] :

فإيّاكَ والميْتاتِ لا تقربنَّها　　ولا تعْبُد الشّيْطانَ واللّه فاعبُدا

فقد جاء فعل الأمر (اعبدا) مبنيًّا على الفتح ، وحقّه أن يُبنى على السّكون، وقيل بُنِى على الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد ، وقد أُبدلت ألفًا لضرورة القافية .

وفى هذه الشّواهد المتقدّمة تبدو ظاهرة خلاف الأصل،سواء بكون الآخر مبنيًّا على الفتح،وحقّه أن يُبنى على مايجزم به لعدم اتصاله بشىء ، أم خُرِّجت على أنّ هذه الأفعال قد اتصلت بها نون التوكيد ثم حُذفت أو أُبدلت ألفا ، فالأمر لاينفكّ عن الضّرورة كذلك.

وظاهرة خلاف الأصل تجاوزت مجىء المضارع منصوبا وكان حقّه الجزم ، ومجىء الأمر مبنيًّا على الفتح وحقّه أن يكون مبنيًّا على مايجزم به ، إلى ردّ حرف

1- البيت من البسيط بلا نسبة فى المحتسب 196/1 وفيه (معروفا) مكان (مغرور) ، والضرائر 112 ، وضرائر الألوسى 101 .

2- البيت من السريع بلا نسبة فى الضرائر 112 ، وضرائر الألوسى 101 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة فى شرح الأشمونى 505 ولم أعثر عليه فى غيره من الكتب .

من أجله ، وإن كان تحريكه عارضا ، نحو قوله[1] :

وَيْهًـــا فِـــدَاءٌ لـــك يافَضَالَـــهْ

أجِـــرَّهِ الـــرُّمْـــحَ ولا تُهَالَـــهْ

فقد جاء المضارع منصوبا (تُهالَهْ) وحقّه أن يكون مجزوما ، وقد يكون هـذا التحريك مراعاة للوزن ، وردّ حرف العلّة مع هذا التحريك العارض .

وقوله[2] :

مَا كَـانَ إلاَّ طَـلَقَ الإهْمَـادِ   وَكَـرُّنَا بالأَغْـرُبِ الجِيَـادِ

حَتَّـى تَحَاجَـزْنَ عَنِ الـذُّوَّادِ   تَحَاجُـزَ الـرِّيِّ وَلَـمْ تَكَـادِ

حيث حرّكت حرف (الدّال) بالكسر،وحقّه أن يكون مجزوما (تكـد) ، فلما حرّكت القافية (حرف الدال) ، ردّ الألف ، (ولم يبغ أن يُردَّ ، ألا ترى أنّك تقول رَمَتِ المرأة ؛ فلا تردّ ، وقد جاء هذا في الضّرورة)[3] .

وقوله[4] :

يـا حِـبِّ قَـدْ أمْسَيْنَـا   وَلَـمْ تَـنَـامَ العَيْنَـا

فقد نصب قوله (تنام) وحقّه أن يكون مجزوما ، إلاّ أنّه خالف الأصل ورد الألف لما تحرّكت الميم،وإن كانت حركتها عارضة لأجل الوزن .

وقوله[5] :

1- الرجز بلا نسبة في النوادر 163 ، والمقتضب 168/3 ، والأصول 173/2 ، وكتاب الشعر 201 ، وسر الصناعة 81 ، والإفصاح 326 ، والضرائر 47 .

2- الرجز لرؤبة في ديوانه 173 ، والنوادر 166 ، وكتاب الشعر 200 ، واللسان (حفظا) 149/4 ، والأضداد للأنباري 172 .

3- كتاب الشعر 200 .

4- البيت من المجتث بلا نسبة في كتاب الشعر 202 ، والضرائر 48 ، واللسان (حفظا) 149/4 ، والخزانة 459/7 ، وسبق تخريجه ص 357 .

5- البيت من الوافر لابن أحمر في أدب الكاتب 508 ، والمنصف 260/1 ، 42/3 ، والأزهية 272 ، وشرح ابن يعيش 75/10 ، وشرح شواهد الشافية 353 . ويروى (تعازا) مكان (تعارا) .

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِيٍّ   أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

فنصب قوله (تعارا) وردّ الألف التى حقّها أن تُحذف مع كون الفعل مجزوما، لسبقه بلم الجازمة، وإنّما جاء قوله (تعارا) منصوبا لضرورة الوزن والقافية .

وقوله[1] :

فَسِرْ فِى بِلَادِ اللّهِ والتَمِسِ الغِنَى   تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا

فقد نصب قوله (تموت) وأبقى حرف العلّة،وكان القياس أن يقول تَمُتْ ، فإذا لم يقل هذا للوزن،فإنّه جعل قوله (تعش) دالاً على (يكن عيش أو أن تموت) أى : بموت فعذر[2] .

وعند المالقى[3] أن الفعل (تموت) منصوب بأن مضمرة بعد أو ، فيكون معناها معنى (إلاّ) مع (أن) .

وقبله ابن عصفور[4] ارتأى أنّ المعنى لايساعد على ذلك ، إذ لايلزم من سيره فى بلاد الله والتماسه الغنى أن يعيش ذا يسار إلاّ أن يموت ، وإنّما هى لأحد الشيئين أى : سر فى بلاد الله والتمس الغنى يكن أحد الشّيئين : عيش ذو يسار أو موت فعذر ، فحقّه أن يكون (تموت) مجزومًا لأنّه عطف على (تعش) وهو مجزوم .

ثالثاً : الأصل أن يكون المضارع مجزوما حين يُسبق بأحد الجوازم ، وخلاف الأصل أن يجيء المضارع مجزوما بعد أدوات الجزم في الأصل،نحو جزمه بعد إذا ، ولو ، وكيف ، ولعلّ ، وتعمل إذا الجزم خلافا للأصل ، والجزم بإذا اضطرار[5] ، لأنهم شبّهوها بإن لما يستقبل ، عند سيبويه ، وعند المبرّد إنّما جاز أن

1- البيت من الطويل لعروة بن الورد فى ديوانه 44 ، والعقد الفريد 31/3 ، والإفصاح 183 ، والحماسة البصرية 110/1 ، والضرائر 285 ، ورصف المبانى 133 .

2- ينظر المسائل البصريات 854 .

3- ينظر رصف المبانى 133 .

4- ينظر الضرائر 285 ، 286 .

5- ينظر الكتاب 61/3 ، والمقتضب 56/2 ، والجنى 367 .

يجازى بها،لمضارعتها حروف الجزاء،لأنّها داخلة على الفعل وجوابه وإن خالفتها فى أنّ (إذا) لما يُتيقّن وجوده أو يُرجّح ، بخلاف إنْ فإنّها للمشكوك فيه ، ولأنّها مؤقّتة وحروف الجزاء مبهمة ، والجزم[1] بإذا لغة لبعض العرب وهو فى النثر قليل وفى الشّعر كثير .

ومن الجزم بإذا ، قوله صلى الله عليه وسلم لعلىّ وفاطمة رضى الله عنهما : ((إذا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وثَلاثِينَ))[2] بجزم قوله (تكبّرا) فحذف النّون علامة الرّفع ، وجزم الفعل بإذا خلافا للأصل .

ونحو قول الشاعر[3] :

تَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لى ... نَارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ

حيث جزم بإذا قوله (تقد) وحُرّكت الدّال لأجل القافية ، والأصل أن تكون مرفوعة،وحمل هذا الجزم بإعمال إذا عمل إن لمشابهتها .

وقوله[4] :

وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى ... وإِلى الّذِى يَرْجُو الرَّغَائِبَ فارْغَبِ

فقد جزم بـ(إذا) قوله (تصبك) و(ارج) ، وهذا الجزم لم يأتِ إلاّ فى الشّعر .

ونحو قوله[5] :

1- ينظر معانى القرآن للفراء 158/3 ، وشرح التسهيل 82/4 ، وشرح الأشمونى 583 .

2- أخرجه البخارى فى كتاب الوصايا باب فرض الخمس 190/2 بلفظ (فكبرا) ، وفى صحيح مسلم (مشكول) 84/8 ، ومختصر مسلم 500 بلفظ (أن تكبرا) ولاشاهد فيهما واستشهد به باللفظ الذى فى المتن الأشمونى 583 وغيره .

3- البيت من البسيط للفرزدق وليس فى ديوانه ، ورد فى الكتاب 62/3 ، والمقتضب 56/2 ، والتبصرة والتذكرة 411، والمتبع فى شرح اللمع للعكبرى 531، وشرح ابن يعيش 47/7، وشرح الأشمونى 583

4- البيت من الكامل للنمر بن تولب فى ديوانه 44 ، وعمدة الحافظ 191 ، والنكت الحسان 151 ، والجنى 367 ، والخزانة 322/1 .

5- من الكامل لعبد قيس بن حفاف لحارثة بن بدر فى أمالى المرتضى 383/1 ، والمغنى 93 ، والمقاصد النحوية 203/2 ، وشرح شواهد المغنى 271/1 ، وشرح الأشمونى 583 .

استغْنِ ما أغْنَاكَ ربُّكَ بالغِنَى   وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فتَجَمَّلِ

حيث جزم بـ(إذا) قوله (تصبْك ، تجمّلِ) وهذا خاص بالشّعر .

وقوله[1] :

وإذَا نُطَاوِعْ أمْرَ سَادَتِنَا   لايُثْنِنَا بُخْلٌ ولا جُبْنُ

حيث جزم المضارع (نطاوع) بإذا ، وليس ذلك لضرورة الوزن ؛ لأنّ الصّحيح فى الوزن مجيئه مرفوعا لامجزوما ، فالتفعيلة أصلها (متفاعلن) وهى سليمة حالة الرّفع ، فأدخل عليها زحاف الخبن فصارت (مستفعلن) ، ولو رفع نطاوع لم يكسر الوزن و لم يزاحفه فالجزم ليس للضّرورة الشّعرية وإنّما (من العرب من يجزم بإذا)[2] وهذا الإنشاد على لغتهم .

ويخالف الأصل فيجزم بـ(لو) فى المستقبل ، لكونها بمعنى إن ، وإنّما يجىء ذلك ضرورة[3] ولم يحسن فى الاختيار ، لعدم تمكّنها بكونها للمضىّ ، وقيل الجزم بها لغة لقوم من العرب[4] .

ومن شواهد هذه الظّاهرة قول الشاعر[5] :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ   لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

حيث جزم الفعل (يشأ) بلو لضرورة الوزن ، إذ (لو) موضوعة للشّرط فى الماضى وعند ابن الشّجرى[6] يجوز الجزم بها فى الشّعر ، وقيل لغة مطّردة ، وخرّجه

1- البيت من الكامل بلا نسبة فى المعانى للفراء 158/3 ، مجالس ثعلب 74/1 ، شرح التسهيل 82/4 ويروى بتقديم وتأخير كلمتى (بخل وجبن) .

2- معانى القرآن للفراء 158/3 .

3- شرح التسهيل 97/4 .

4- ينظر الارتشاف 272/2 ، الهمع 243/4 ، الأشمونى 604، 583 .

5- البيت من الرمل لعلقمة الفحل فى ديوانه 134 ، كما ذكر إميل يعقوب ، ولامرأة من بنى الحارث فى الحماسة البصرية 243/1 برواية (لم يشأ) حماسة المرزوقى 1108 ، وشواهد التوضيح 19 ، والجنى الدانى 287 ، والمغنى 271 ، وشرح الأشمونى 584 ، 604 .

6- أمالى الشجرى 187/1 .

ابن مالك[1] على أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء ، فقال: يشاء ، ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل فى عالم وخاتم : عألم وخأتم ، كقراءة[2] ابن ذكوان قوله تعالى :﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأْتَهُ﴾[3] والأصل منسأته فأبدل الهمزة ألفًا،ثم أبدل الألف همزة ساكنة .

وقوله[4] :

لَوْ تَعُدْ حِينَ فَرَّ قَوْمُكَ بِي ... كُنْتَ فِى الأَمْنِ فِى أَعَزِّ مَكَانِ

حيث جزم قوله (تَعُدْ) حين سبقت بلو،وهي فى الأصل غير عاملة للجزم ، وقد جزم بها لضرورة الوزن .

وقوله[5] :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لو يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ ... إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

فقد جزم المضارع (يحزنك) بعد لو ، خلافًا للأصل ، وخرّجه ابن مالك[6] على أنّه من تسكين ضمّة الإعراب تخفيفًا .

وقوله[7] :

إِنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتُ فَلَوْ يَكُنْ ... حَيًّا إِذًا مَا كُنْتُ بِالمُزْدَادِ

حيث جزم قوله (تكن) بلو ، وليس حقّها أن يجزم بها،لأنّها مفارقة لحروف الشّرط وإن اقتضت جوابًا[8] .

1- ينظر شرح التسهيل 83/4 ، والكافية الشافية 1632/3، 1633 .

2- مختصر شواذ ابن خالويه 122 .

3- الآية 14 من سورة سبأ .

4- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شواهد التوضيح 19 ، واللباب للصابونى 8 .

5- البيت من البسيط للقيط بن زرارة فى شواهد التوضيح 20 ، وشرح التسهيل 83/4،97 ، والمغنى 271 ، وشرح شواهده 665 ، وشرح الأشمونى 584، 604 .

6- ينظر شرح التسهيل 83/4، 97 ، والكافية الشافية 1634/3، 1635 .

7- البيت من الكامل للشريف الرضى فى ديوانه 385/1، وأمالى الشجرى 186/1 وليس بشاهد بل مثال.

8- أمالى الشجرى 186/1 .

ومن ظواهر خلاف الأصل ، إعمال (كيف) الجزم ، والأصل (ألاّ تعمل شيئا حملاً على الاستفهامية لأنّها أصل)[1] نحو قوله تعالى :﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[2] أى : على أى حال يشاء الإنفاق ينفق ، فكيف هنا اسم شرط ولكنّها لم تجزم الفعل،كما لم تجزم فى الاستفهام .

ومنع البصريّون إعمال كيف والمجازاة بها ، وأجاز سيبويه[3] المجازاة بها فى المعنى لا فى العمل ، وقد سأل الخليل عن قوله : كيف تَصْنَعْ أصنعْ ، فقال : هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأنّ معناها على أىِّ حال تكن أكن .

وما يُعدّ خلافا للأصل عند البصريّين يجيزه[4] الكوفيّون وقطرب ، وكانت حجّة البصريّين فى منع المجازاة بها ثلاثة أوجه[5] :

الأول : أنّها نقصت عن سائر أخواتها ، لأنّ جوابها لايكون إلاّ نكرة ، ولأنّها سؤال عن الحال ، والحال لايكون إلاّ نكرة ، فلمّا قصُرت عن أحد الأمرين ضعُفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

الثانى : أنها لايجوز الإخبار عنها ، ولايعود إليها ضمير ، كما كان ذلك فى من وما وأى ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن المجازاة .

الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلاّ أن يُضطر إلى استعمال الاسم،ولاضرورة هنا ملجئة إلى المجازاة بها .

1- شرح التسهيل 70/4 .

2- الآية 66 من سورة المائدة .

3- الكتاب 60/3 .

4- ينظر شرح التسهيل 71/4 ، والارتشاف 551/2 ، والنكت الحسان 152 ، والهمع 321/4 ، وشرح الأشمونى 583 .

5- ينظر الإنصاف 644 .

وضعّف الأنباري[1] هذا التعليل الأخير ، وعوّل على الوجهين الأوّلين ، كما ضعّف احتجاج الكوفيين أنّها يجازى بها لمشابهتها كلمات المجازاة ، وأن تجويز قولهم (كيف تكون أكون؟) يقتضى مامنعوه ، وردّ عليهم أنّ المجازاة لاتتحقّق بها ، لأنّه يتعذّر أن يكون المجازي على جميع أحوال المجازى وصفاته كلّها لكثرتها وتنوّعها . وردّ على احتجاجهم بالوجه الثانى أنّ الرّفع يُلزِم الجزم ، غير صحيح لأنّ الرّفع على تقدير أنّ هذا الكلام قد خرج على حال عَلِمها المجازى ، فانصرف اللّفظ إليها ، فجاز الكلام ، و لم يمكّن هذا التقدير فى الجزم ، لأنّ الأصل فى الجزاء ألاّ يكون معلوما .

ويُخالف الأصل أيضًا بإعمال (لعلّ) الجزم ، و لم يَذكر هذا الخلاف أحد من النّحاة فيما اطّلعت عليه من المصادر ، إلاّ ابن مالك ، إذ يقول :(وقلّ من يذكر للترجّى جوابا منصوبا مع الفاء ومجزوما دون الفاء)[2] ، ويستشهد لهذا الجزم بقول الشّاعر[3] :

لَعَلَّ التِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ القَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ

فقد جزم (يمِلْ) بقوله (لعلّ) ، وعلّق ابن هشام[4] على هذا البيت أنّه غريب ، وفسّر البغدادى هذه الغرابة أنّه (لايُعرف لغير ابن مالك)[5] وأردف أنّ (صريح كلام الرّضى يشمله فإنّه قال : اعلم أنّ كل مايُجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء ، يصحّ أن يجاب بمضارع مجزوم إلاّ النّفى ، لأنّ النّفى فيها طلب، والنّفى خبر

1- ينظر الإنصاف 645 .

2- عمدة الحافظ 346، 347 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة فى عمدة الحافظ 347 ، والمغنى 155 ، وشرح شواهده 454 ، وحاشية الدسوقى على المغنى 167/1 ، وشرح أبيات المغنى 388/3 ويروى :

لعلى التفاتا منك نحوى ميسر .:. يمل منك بعد العسر نحوى لليسر .

4- المغنى 155 .

5- شرح أبيات المغنى 388/3 .

محض ، والطلب أظهر فى تضمّن معنى الشّرط إذا ذُكر بعده مايصلح للجزاء من الخبر[1] .

ومن ظواهر خلاف الأصل أيضًا ، جزم مسبّب عن صلة الّذى والنّكرة الموصوفة ، وأجازه الكوفيّون[2] ، تشبيهًا بجواب الشّرط ، نحو قولك : الذى يأتينى أُحْسِنْ إليه ، وكل رجل يأتينى أُكرِمْه ، واستشهد ابن مالك[3] بما أنشده ابن الأعرابى من قول الشاعر[4] :

وَلا تَحْفِرَنْ بِئْراً تُرِيدُ أَخاً بِهَا ... فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعْ

كَذَاكَ الّذِى يَبْغِى عَلَى النّاسِ ظَالِماً ... تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَاصَنَعْ

حيث جزم قوله (تصبه) ،لأنّه مسبّب عن صلة الذى،تشبيهًا بجواب الشّرط .

رابعاً : الأصل ألاّ يُفصل بين لم ومجزومها ، وقد ورد خلاف[5] ذلك ضرورة ، وقيّد ابن عصفور[6] هذا الفصل بالضّرورة بأنْ يكون الفاصل بالجار والمجرور والظرف (المضاف والمضاف إليه)، وجاء فى سوى ذلك ، ومن هذا الفصل قول الشاعر[7] :

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

1- شرح أبيات المغنى 388/3

2- ينظر الهمع 321/4 .

3- ينظر شرح التسهيل 83/4 .

4- البيتان من الطويل، لسابق البربرى فى أمالى الزجاجى 185، وشرح التسهيل 83/4، والبحر المحيط 12.

5- ينظر ضرائر الألوسى 229 .

6- ينظر الضرائر 203 ، والخزانة 5/9 .

7- البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه 1465 ، برواية الصدر : فأضحت مباديها قفارا بلادها ، والخصائص 410/2 ، والجنى الدانى 269 ، والمغنى 278 ، وشرح شواهده 678 ، والهمع 312/4 ، وشرح الأشمونى 576 ، والخزانة 5/9 .

يريد : كَأَنْ لَمْ تُؤْهَلْ ، وفصل بين لم ومجزومها بالظّرف (سوى أهل من الوحش) للضّرورة .

وقوله[1] :

نَوائِبُ مِنْ لدْنٍ ابن آدَمٍ لَمْ تَزَلْ   تُبَاكِرُ مَنْ لَمْ بالحَوَادِثِ تَطْرُقِ

حيث فصل بين (لم) ومجزومها (تطرق) بالجار والمجرور (بالحوادث)، لضرورة الوزن .

وقوله[2] :

فَذَاكَ ولم إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا   تَكُنْ فى النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ

حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف (إذا نحن امترينا) ، والتّقدير : ولم تكُن يدركك المِراءُ إذا نحن امترينا .

وقوله[3] :

ظَنَنْتُ فَقيراً ذَا غِنًى ثُمّ نِلْتُه   فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ

فقد فصل بين لم ومجزومها ، وعدّ بعضهم الاسم الذى ولى لم معمولا لفعل محذوف يفسّره مابعده ، والتّقدير : فلم أَلقَه ذا رجاء أَلقَه .

خامساً : الأصل ألاّ يُحذف الفعل المجزوم بحرف جزم ، لئلاّ يبقى العامل بدون معمول ، ولئن لم يجز حذف معمول عوامل الجرّ وهى الأقوى لأنّها عوامل الأسماء ، فالأحرى ألاّ يجوز ذلك فى الجازم[4] ، وخلاف الأصل الاكتفاء بذكر حرف الجزم ، والاستغناء عن المجزوم ، وجاز هذا الحذف مع (لما) ، فاستغنى فى

1- البيت من الطويل بلا نسبة فى الضرائر 203 ، والخزانة 5/9 ، وضرائر الألوسى 230 .

2- البيت من الوافر بلا نسبة فى شرح التسهيل65/4 ، والمغنى 278 ، وشرح شواهده 678 ، وشرح الأشمونى 576 ، والخزانة 5/9 ، والدرر 71/2 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة فى المغنى 278، والخزانة 5/9 ، وضرائر الألوسى 230، والدرر 71/2 .

4- ينظر الأصول 175/2 ، وضرائر الألوسى 103 .

الاختيار[1] بذكرها عن ذكر المنفيّ بها ، إذا دلّ عليه دليل،ولم يَجُزْ هذا الحذف مع (لم) إلاّ قليلاً[2] ، وساغ[3] ذلك مع (لمّا) كونها نفيًا لقد فعل ، وقيل (إنّما جاز فى (لمّا) دون (لم) ، لأنّه يقوم بنفسه بسبب أنّه مركّب من (لم) و(ما) وكأنّ (ما) عوضٌ عن المحذوف)[4] . وقيل (ساغ حذف الفعل بعد (لمّا) و(قد) لتقدّم ماقبلها ولم يسُغْ ذلك فى لم إذ لم يتقدّم شىء يدلّ على المحذوف)[5] .

ومن شواهد هذه الظّاهرة قراءة[6] من قرأ قوله تعالى :﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا﴾[7] بتشديد لما والوقوف عليها .

واختلف[8] النّحاة فى إعراب قوله (لمّا) فمنهم من قال إنّ المعنى : لمن ما ، فأُدغمت النّون فى الميم ، ورُدّ هذا التأويل ، لأنّ فى السورة ميمات أكثر من هذه فى قوله ﴿أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾[9] و لم تدغم .

وقالوا : (لمّا) أصلها (لمًّا) منوّنة فهو مصدر لمّ يلمّ ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [10] أى شديدا ، ولكنّه ترك تنوينه وحذفه وبنى منه فعلاً كما فعل فى تترى فقرىء : تترى .

1- شرح التسهيل 65/4 .

2- نفس المصدروالصفحة .

3- ينظر الصرائر 184 ، وصرائر الألوسى 103 ، والخزانة 9/9 .

4- الارتشاف 545/2 ، والهمع 315/4 .

5- شرح ابن يعيش 111/8 .

6- قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة . ينظر السبعة 339 ، والحجة 352 ، والبحر 216/6 .

7- الآية 111 من سورة هود .

8- ينظر معانى القرآن للفراء 28/2 ، والحجة للفارسى 387/4 ومابعدها والمحرر الوجيز 231/9 ، والبحر 217/6 ، والتحرير والتنوير 173/12 .

9- الآية 48 من سورة هود .

10- الآية 21 من سورة الفجر .

ولهذه الآية تخريجات عدّة ، ردّها أبوحيان جميعاً،وارتأى فيها وجها آخر جارياعلى قواعد العربية ، كان قد سبقه[1] له أبوعمرو بن الحاجب أو محمد بن مسعود الغزنى كما بلغه فيما بعد ، وهذا الوجه[2] هو (أن لمّا هذه هى لمّا الجازمة حُذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه ... والتّقدير هنا وإن كُلاًّ لمّا ينقص من جزاء عمله ، ويدلّ عليه قوله تعالى :﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]، لما أخبر بانتفاء نقض جزاء أعمالهم أكّده بالقسم فقال : ليوفينّهم ربُّك أعمالَهُم ... وتقدير المجزوم : لمّا يُتركوا ، لِماَ تقدّم من الدّلالة عليه من تفضيل المجموعتين فى قوله :﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [4] ثمّ ذكر الأشقياء والسّعداء ومجازاتهم ثم بيّن ذلك بقوله : ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم.

ومن حذف مجزوم لمّا ، قولهم[5] : قاربت المدينة ولمّا ، يريدون ولمّا أدخلها وقولهم : خرجت ولمّا ، وسافرت ولمّا ، أى ولما أصل .

وكَثُر الحذف مع لمّا حتّى قيل فيه أسلوب (سائغ فصيح)[6]، وحُذف المجزوم مع لم فى الضّرورة أيضاً ، ومنه قول الشاعر[7] :

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التِّى اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

أى : وإنْ لم تصِلْ ؛ فحذف مجزوم لم للضّرورة الشّعرية ، وسهّل الحذف أنّه تقدّم فى الكلام مايدلّ على المحذوف .

1- لم أعثر على رأى ابن الحاجب فى كافيته و لم أعثر على كتاب البديع للغزنى ، وينظر الارتشاف 545/2 .

2- ينظر البحر 218/6 ، والارتشاف 545/2 .

3- الآية 111 من سورة هود .

4- الآية 105 من سورة هود .

5- شرح الرضى 83/4 البحر 218/6 ، الارتشاف 545/2 .

6- البحر 219/6 .

7- البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة فى ديوانه 191 ، والجنى 269 ، والمغنى 280 ، والمقاصد النحوية 443/4 ، والهمع 313/4 ، وشرح الأشمونى 576 ، والخزانة 8/9 .

وقوله[1] :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللهِ إنَّ ببابِهِ أَهْلُ السَّيَالَةِ إنْ فَعَلْتَ وإنْ لَمْ

يريد : وإن لم تفعل ، وحذف لأجل الوزن والقافية ، وقد دلّ على المحذوف ماتقدّم (فعلت) .

وقوله[2] :

يارُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذى عَنَمْ في كَفِّهِ زَيْغٌ وفِي الفَمِّ فَقَمْ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

يريد : ولم يشمطْ ، فحذف مجزوم لم تشبيهًا لها بمجزوم لمّا ، لدلالة ماتقدّم (يشمطْ) .

1- البيت من الكامل بلا نسبة فى تنقيح الألباب 166، 404، والضرائر 183، وضرائر الألوسى 102 ، والدرر 72/2 .

2- الرجز بلا نسبة فى شرح ابن يعيش 111/8 ، والضرائر 184 ، وشرح التسهيل 65/4 ، والخزانة 9/9 ، وضرائر الألوسى 102 ، والدرر 72/2 . ويروى أجنح مكان أجلح .

الفصل الخامس

الحروف

المبحث الأول: الحروف العاملة

المبحث الثاني: الحروف المهملة

الخروج عن الأصل فى الحروف

تعريف الحرف :

كلمة دالّة على معنى فى غيرها ، أى أنّ دلالة الحرف على معناه الإفـــرادى متوقّفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل ، فإنّ دلالة كل منهما على معنـاه الإفرادى غير متوقّفة على ذكر متعلّق ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (الطالب) فُهِم منـه التعريف ، ولو قلت (أل) مفردة لم يفهم منها معنى[1] .

أقسام الحرف :

ينقسم الحرف إلى ثلاثة أقسام ، وهى :

- حرف مختص بالاسم ، كحروف الجرّ ، والأحرف التى تنصب الاسم وترفـــع الخبر .
- حرف مختص بالفعل ، وهى الحروف الناصبة للمضارع والجازمة له .
- حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، كحروف العطف ، وحروف الاســـتفهام (الهمزة ، وهل) .

والحروف المختصّة هى العاملة ، إذ تحدِث تغييرًا فى آخــــر غيرهـــا مـــن الكلمات،والحروف المشتركة هى المهملة ، وتسمّى العاطلة أو غير العاملة ، وهـــى لاتحدِث تغييرًا فى آخر غيرها من الكلمات .

وتبعاً لهذا جعلت هذا الفصل فى مبحثين ، مبحـــث الحـــروف العاملـــه ، ومبحث الحروف المهمِلة .

1- ينظر الجنى الداني 22 ، وموسوعة الحروف فى اللغة العربية لإميل يعقوب 461 .

المبحث الأول

الحروف العاملة

وللحروف أحكام تُعدّ الأصل فيها ، وقد تُخالَف هذه الأحكام فيُعدّ ذلك خلافا للأصل ، ويتمثّل ذلك فيما يلى :

أولاً : الأصل فى الحرف أن يُوضع لمعنى ، فلا يُجمع حرفان لمعنى واحد ، حتّى قال عنه ابن يعيش :(من المحال اجتماع حرفين لمعنى واحد)[1] وما جاء ظاهره على خلاف الأصل فقد أوّله النّحاة ، وكثر اجتماع حروف الجرّ ، إذ يدخل الحرف على الحرف ، فيؤوّل الحرف الثانى بالاسم ، ومما أوّل بالأسماء من الحروف: على فجعلوها اسما بمعنى فوق ، وعن وصارت بمعنى ناحية ، والكاف بمعنى مثل .

ومن شواهد هذه الظّاهرة ، قولهم (جئت من عليه)[2] أى من فوقه ، ونحو قول الشاعر[3] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

فاجتمع فى قوله (من عليه) ما ظاهره حرفان ، فجعلت (على) اسم بمعنى فوق،وقوله[4] :

بَاتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلَا

فقوله (علا) اسم بمعنى فوق مجرور بـ(من) .

1- شرح المفصل 152/8 .

2- المقتضب 53/3 ، وأدب الكاتب 504 ، وفى الكتاب قولهم (نهض من عليه) 231/4 .

3- البيت من الطويل لمزاحم العقيلى ورد فى الكتاب 231/4 ، والمقتضب 53/3 ، ومعجم مقاييس اللغة 116/4 ، ورصف المبانى 371 ، وشرح الأشمونى 296 .

4- الرجز لغيلان بن حريث ورد فى الكتاب 453/3 ، وأدب الكاتب 503 ، وشرح أبيات سيبويه 277/2 ، وشرح ابن يعيش 73/4،89 ، ورصف المبانى 371 .

وقوله[1] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا   رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا

فقد جُرّ بـــ(من) الاسم (على) بمعنى فوق .

وهكذا أُوّل الحرف (على) باسم عند سبقه بحرف جرّ وهو الأصوب ، لأنّه لايجتمع حرفان .

ومما ظاهره خلاف للأصل أيضا دخول حروف الجرّ على (عن الجــــارّة فى الظّاهر ، إلا أنّها تصير اسما بمعنى النّاحية)[2] .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر[3] :

وَلَقَــدْ أَرَانِي لِلرِّمَــاحِ دَرِيئَــةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي تَــارَةً وَأَمَامِــي

فدخلت (من) الجارّة على (عن)،وجُعلت الأخيرة اسما بمعنى ناحية .

وقوله[4] :

وَهَيْــفٌ تُهَيِّجُ البين بعد تجاورٍ   إِذَا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يمينِ المَشَارِقِ

أى : من ناحية يمين المشارق .

وقوله[5] :

فَقُلْتُ لِلرَّكْــبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِــمْ   مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْــرَةٌ قَبَــلُ

1- البيت من الطويل بلا نسبة فى النوادر 453 ، والمقتضب 320/2 ، 53/3 ، ، والأزهية 203 ، والأمالى الشجرية 229/2 ، وأسرار العربية 256 .

2- ينظر أسرار العربية 254 .

3- البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة ديوانه 171، وأسرار العربية 255 ، وشرح ابن يعيــش 40/8 ، والمغنى 149 ، وشرح التصريح 10/2 ، وشرح الأشمونى 296 .

4- البيت من الطويل لذى الرمة الديوان 248 ، وأدب الكاتب 503 ، والاقتضاب 427 .

5- البيت من البسيط للقطامى الديوان 28، وجمهرة أشعار العرب 652 ، وأدب الكاتب 504 ، ورصــف المبانى 367 ، والجنى الدانى 243 ، والمقاصد النحوية 297/3 .

وقول[1] الراجز :

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ

وقول الشاعر[2] :

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّهَا   يَمِينًا وَضَوْءَ النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكِ

فقد جُرّت (عن) بمعنى ناحية بـــ(من) وهو الأكـــثر ، ونَـــدَر[3] جرُّهـــا بـــ(على)،وقد قال عنه السّيوطى: لم يحفظ فيه غير هذا البيت وهو قوله[4] :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا   وَكَيْفَ سُنُوحٌ واليَمِينُ قَطِيعُ ؟

فقد جرّ بـــ(على) قوله(عن) وهو نادر .

ونحو ذلك دخول حروف الجر (الكاف ، عـــن ، البـــاء ، علـــى) علـــى (الكاف) وأُوّلت باسم بمعنى (مثل) ، ومنه قول الراجز[5] :

وَصَالِيَـــاتٍ كَكَمَـــا يُـــؤْثَفَيْـــن

حيث دخلت (كاف) حرف الجرّ على (الكاف) فى قوله (كما)،وهى بمعـنى (مثل) ، أى وصاليات كمثل مايؤثفين .

1- الرجز لرجل من بنى سعد ورد فى المخصص 86/9 ، والفصول فى العربية 569 ، وأسرار العربيـــة 255 ، واللسان (سمهج) 377/6 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة فى أسرار العربية 254 ؛ وشرح ابن يعيش 40/8 .

3- ينظر الجنى الدانى 243 ، والمغنى 150 ، وشرح شواهده 440 ، وشرح أبياته 330/3 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى الجنى الدانى 342 ، والارتشـــاف 449/2 ، والمغـــنى 150 ، وشـــرح شواهده 440 ، وشرح أبياته 330/3 .

5- الرجز لخطام المجاشعى ورد فى كتاب العين 245/8 ، والكتـــاب 32/1،408 ، 279/4 ، الموجـــز فى النحو لابن السراج 58 ، ومعجم مقاييس اللغة 58/1 ، وتهذيب اللغة 149/15 ، والإفصاح 225 ، واللباب للعكبرى 239/2 .

وقوله[1] :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أى : عن مثل البرد .

وقول الشاعر[2] :

وَزَعْتُ بِكَالهِرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ   إِذَا وَنَتِ الرِّكَابُ جَرَى وَثَابَا

أى : بمثل الهراوة .

وقوله[3] :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا   تَصَوَّبَ فِيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِى

أى : بمثل ابن الماء .

وقوله[4] :

بِكَاللِّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ   لأُولِعَ إِلاّ بِالكَمِىِّ المُقَنَّعِ

أى : بمثل اللِّقْوَة .

وقوله[5] :

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى   لَهُ صَدَدٌ وَرْدُ التُّرَابِ دَفِينُ

أى : على مثل الخنيف .

1- الرجز نسب للعجاج و لم أعثر عليه فى ديوانه ، ورد فى المخصص 119/9 ، والجنى الدانى 79 ، والمغنى 180، والمقاصد النحوية 294/3 ، والخزانة 166/10 .

2- البيت من الوافر لابن غادية السلمى ورد فى أدب الكاتب 505 ، والاقتضاب 429، واللسان (ثوب) 144/2 ، (وثب) 210/15 ، ورصف المبانى 196 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 176، وأدب الكاتب 505، والاقتضاب 429، والأمالى الشجرية 286/1، واللسان (كوف) 189/12، الخزانة 167/10، 171 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى شرح التسهيل 170/3، والمقاصد النحوية 295/3، والهمع 197/4، وشرح الأشمونى 296/2، والدرر 28/2 .

5- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 283، وأدب الكاتب 505، وسر الصناعة 287، والاقتضاب 430، واللسان (خنف) 235/4 .

وقوله[1] :

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيباً وَبَعْلُهَا   عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

أى : على مثل النقا .

وقوله[2] :

قليلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقَلَّصُوا   على كَالقَطَا الجُونِيِّ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ

أى : على مثل القطا الجونى .

وقد يجتمع الحرفان شذوذًا للتّوكيد ، نحو قول الشاعر[3] :

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ فى عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

فاجتمع الحرفان (عن) و(الباء) ، والباء زائدة فى المجرور (ما) ، لتأكيد (عن) توكيدا لفظيا ، بإعادته بلفظ مرادف له ، وجعل الرّضى هذا من غريب زيادتها[4] ، والتوكيد شاذ .

ثانيا : الأصل فى بعض حروف الجرّ أن تختصّ بالظّاهر، وقد حصرها ابن مالك فى قوله[5]:

بالظّاهر اخصُصْ ، مُنْذُ ، مُذْ ، حتّى   والكَافَ ، والوَاوَ ، ورُبَّ ، والتَّا .

1- البيت من الطويل لذى الرمة ديوانه 1210، والخصائص 369/2، وسر الصناعة 287، ورصف المبانى 198، والخزانة 167/10 .

2- البيت من الطويل للأخطل ديوانه 420، والمقتضب 142/4، وسر الصناعة 287، ورصف المبانى 198، والخزانة 176/10 .

3- البيت من الطويل للأسود بن يعفر ديوانه 219، وسر الصناعة 136، والمغنى 354، والمقاصد النحوية 103/4، والهمع 348/4، وشرح الأشمونى 411، والخزانة 527/9 .

4- ينظر شرح الرضى 283/4 .

5- ألفية ابن مالك 34، وشرح ابن عقيل 10/3 .

وخالفت الأصل بعض هذه الحروف وهى (حتّى ، والكاف ، وربّ) فجرّت المُضمر ، ووُصف[1] ذلك بالضّرورة عند سيبويه وابن عصفور ، وبالشّذوذ عند الرّضى وابن عقيل ، وبالقلّة عند ابن مالك .خلافا (للمبرد والكوفيين)[2] فى إجازة دخول حتّى على المضمَر إن كانت عاطفة،نحو:جاءنى القوم حتّى أنت ، ورأيت القوم حتّى إياك، ومررت بالقوم حتّى بك .

ويعلّل الرّضى عدم جرّ (حتى) للمضمَر (اجتزاء بإلى ، لكون (إلى) أشدّ تمكّنا وأوسع تصرّفا) .

ومن شواهد خلاف الأصل فى جرّ (حتّى) للضمير ، قول الشاعر[3] :

فَلاَ واللّهِ لا يُلْفى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِى زِيَادِ

حيث جرّ بالحرف (حتّى) الضمير (الكاف) وهو خلاف الأصل .

وقوله[4] :

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجّى فِيكَ أَنْهَا لا تَخِيبُ

فقد جرّ بالحرف (حتّى) الضمير (الكاف)،وهو خلاف الأصل .

وقوله[5] :

وأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُهُ حَتَّاهُ بالقَوْمِ لاَحِقُ

1- ينظر الكتاب 384/2، والمقرب 213، وشرح الرضى 277/4، وشرح ابن عقيل 11/3، وشرح التسهيل 169/3 .

2- ينظر شرح الرضى 276/4 ، والارتشاف 469/2 ، والمغنى 123 .

3- البيت من الوافر بلا نسبة فى المقرب 213، وشرح التسهيل 169/3، وشرح الرضى 277/4، ورصف المبانى 185، والجنى الدانى 544 .

4- البيت من الوافر بلا نسبة فى المغنى 123، وشرح التصريح 3/2 ، والهمع 166/4، وشرح الأشمونى 287، والخزانة 475/9 .

5- البيت من الطويل بلا نسبة فى شرح الرضى 276/4، والضرائر 126، والخزانة 472/9، وضرائر الألوسى 198 .

حيث جرّ بالحرف (حتّى) الضّمير (الهاء) للضّرورة ، وقيـــــل[1] إنّ حــتّى ابتدائية ، وليست جارّة لذا دخلت على الضّمير ، أى حتّى هو ، وهو الأصوب .

وخلاف الأصل أيضًا دخول الكاف على الضّمير ، وسيبويه[2] ينعته و لم يُجِــزه اختيارًا استغناءً عنه بمثل وشبهه ، كما استغنوا فيه بإلى عن حتّى ، والمبرّد[3] يُجيزه.

ومن شواهد ذلك قول الرّاجز[4] :

فَلاَ تَرَى بَعْلاً ولا حَلاَئِــــلاً

كَهُ ولا كَهُنَّ إلاَّ حَاظِــلاً

حيث أَدخل الكاف على الضّمير فى قوله (كه) أى مثله ، و(كــــهن) أى مثلهن للضّرورة .

وقوله[5] :

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَــا

حيث دخلت الكاف على الضّمير ، ضرورة فى قوله (كــها) ، والمعــنى : مثلها .

وقول الشاعر[6] :

لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنٍّ لأَبْرَحُ طَارِقًا ... وإِنْ كَانَ إِنْسًا مَا كَهَا الإِنْسُ تَفْعَلُ

دخلت الكاف على الضّمير ضرورة ، والمعنى ؛ مامثلها الإنس تفعل .

1- ينظر شرح الرضى 277/4 .

2- الكتاب 383/2، وينظر الهمع 197/4 .

3- المقتضب 255/1 .

4- الرجز لرؤبة فى ديوانه 127، والكتاب 384/2، وشرح التسهيل 169/3، وشــرح الرضــى 326/4، ورصف المبانى 204، والمقاصد النحوية 256/3 .

5- الرجز نسب للعجاج و لم أجده فى ديوانه ، الكتاب 384/2، وشرح أبيات ســيبويه 95/2، وشــرح الرضى 326/4 ، والمقاصد النحوية 253/3، وشرح الأشمونى 286 .

6- البيت من الطويل للشنفرى فى ديوانه 71، ونوادر القالى 206، وشرح التســهيل 169/3، والمقــاصد النحوية 269/3، والخزانة 343/11 .

وقوله[1] :

شَكَوْتُمْ إلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ ... ونَشْكُو إلَيْكُمْ مَجَانِينَا

فَلَوْلَا المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ ... وَلَوْلَا البَلَاءُ لَكَانُوا كَنَا

دخلت الكاف على الضّمير ضرورة فى قوله (كَهُمْ) أى مثلهم ، و(كَنَا) أى مثلنا .

وقوله[2] :

لا تَلُمْنِي فَإنَّنِي كَكَ ... إنَّنَا فى المَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

دخلت الكاف على ضمير الكاف ضرورة فى قوله (كك)، والمعنى: مثلُك .

والبيتان الأخيران ليسا من الشّواهد وإنّما مثّل بهما للاستئناس .

وكتب بعض الفضلاء إلى ابن المقفّع يباريه فى الوجازة : (بسم الله الرحمن الرحيم . نحن صالحون فكيف أنتم؟) فكتب إليه ابن المقفع : (نحن كَكَ . والسّلام)[3] .

ونحو قوله[4] :

وإذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ ... حِينَ تَدْعُو الكُمَاةُ فيها نَزَالِ

فقد أضاف الكاف إلى ضمير المتكلّم فى قوله (كى) ، ضرورةً ، وقد حُكى[5] عن الحسن البصرى رضى الله عنه أنّه قال : أنا كَكَ وأنت كَيَ،يعنى أنا مثلك وأنت مثلى ، وقد خَطّأ سيبويه إضافة الكاف إلى ضمير المتكلّم (من قِبَل أنّه

1- البيت من المتقارب لأبى محمد اليزيدى اللغوى ورد فى الخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 194، ومنحة الجليل لمحمد محى الدين 14/3 .

2- البيت من الخفيف لأبى محمد اليزيدى ورد فى الخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 195، منحة الجليل 14/3 .

3- الخزانة 197/10، وينظر ضرائر الألوسى 195 .

4- البيت من الخفيف لبشار بن برد وليس فى ديوانه ، فى المقاصد النحوية 165/3، والهمع 196/4، وشرح الأشمونى 286، والخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 194 .

5- ينظر المقاصد النحوية 266/3 ، والهمع 196/4 ، وشرح الأشمونى 286 ، وضرائر الألوسى 194 .

ليس فى العربية حرف يُفتح قبل ياء الإضافة)[1] واستعماله فى حال السّعة شــــذوذ لايُلتفت إليه ، وأنكر دخول الكاف على ضمير المتكلّم ، (والبيت الذي يُنشــد فى كَيّ مؤلَّف من قول بشّار لايُلتفت إليه)[2].

وقد دخلت الكاف على ضمير الرّفع والنّصب المنفصلين ، وعُدّ[3] ذلـــك خلافا للأصل وأورد الرّضي أنّه (قد يَدخُل فى السّعة على المرفـــوع نحـــو : أنـــا كأنت)[4] ونحوه من الشعر قوله[5] :

قُلْتُ إنّى كأنْتَ ثمّت لَمّا   شُبّتِ الحَرْبُ خُضْتُها وكَعَعْتَا

حيث اتصلت الكاف الجارّة بضمير الرّفع المنفصل (أنت)،وذلك خـــلاف الأصل .

وقوله[6] :

فأَحْسِنْ وأَجْمِلْ فى أَسِيرِكِ إنّهُ   ضَعِيفٌ ولَمْ يَأْسِرْ كإيّاكِ آسِرُ

حيث أدخل الكاف على ضمير النّصب المنفصل (إيـــاك)،وهـــو خـــلاف الأصل.

ثالثا : الأصل فى الحرف أن يُذكر لإفادة معنى ، وخلاف الأصل أن يجـــئ الحرف زائدًا ، وإن كانت لاتخلو هذه الزّيادة من غرض معنوى ، وممّا ورد زائـــدا من الحروف العاملة (الباء ، على ، عن ، الكاف ، اللاّم ، من) .

1- الكتاب 385/2 .

2- ضرائر الألوسى 195، والدرر 27/2 .

3- شرح التسهيل 169/3 .

4- شرح الرضى 327/4، وينظر شرح التسهيل 169/3، وشرح الأشمونى 286 .

5- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شرح التسهيل 169/3، والهمع 196/4، والدرر 27/2 .

6- البيت من الطويل بلا نسبة فى مجالس ثعلب 133/1، وعمدة الحافظ 270، وشرح التســـهيل 170/3، وشرح الرضى 326/4 ، والخزانة 194/10، وضرائر الألوسى 196 .

أ- زيادة (الباء) :

تزاد الباء فى مواضع كثيرة ، منها القياسيّة فى سعة الكلام ومنها السّماعيّة التى لاتزاد فيها الباء إلاّ فى ضرورة أو شاذ من الكلام، يُحفظ ولايقاس عليه[1] .

المواضع القياسية :

1- فاعل (كفى) فى نحو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[2]، ودخلت الباء على الفاعل لتضمّن (كفى) معنى اكتفِ. كما قاله الزجّاج ونسبه له ابن هشام[3].

2- فاعل أفعل التعجّب بمعنى ما أفعله ، نحو قولك : أكرم بمحمّد ، تريد : ما أكرمه . والأصل أكرم محمد ، ثم غيّرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء، إصلاحًا للّفظ[4].

3- خبر (ليس) ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[5]

وقول الشاعر[6] :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا

حيث زاد الباء فى خبر ليس (بالجبالِ) .

وقوله[7] :

1- ينظر الضرائر 64 .

2- الآية 80 من سورة النساء .

3- ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج 65/2، ورصف المبانى 148، والمغنى 106 .

4- المغنى 106 .

5- الآية 35 من سورة الزمر .

6- البيت من الوافر لعقبة أو لعقيبة الأسدى ورد فى الكتاب 292/2،344، 91/3، والمقتضب 338/2، 112/4، 371 ، وسر الصناعة 131،294، والإنصاف 232 .

7- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 33، والكتاب 383/2، والمقتضب 162/3، وشرح ابن يعيش 14/6، والمغنى 111، والمقاصد النحوية 540/4 .

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ   وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

فقد أضاف الباء فى خبر ليس (بذى سيف)

4- خبر(ما) سواء كانت حجازية أم تميمية[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[2].

وقول الشاعر[3] :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

5- خبر كان حالة كونها مضارعا منفيّا بـــ(لم) ، نحو قول الشّاعر[4] :

وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لـم أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

أى : لم أكن أعجلَهم ، زاد الباء فى خبر كان المنفيّة بـــ(لم) .

6- مع المبتدأ إذا كان (حسب) نحو قولك : بحسبك أن تقوم أى حسبك قيامك ، وقول الشاعر[5] :

بِحَسْبِكَ فِي القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا   بِأَنَّكَ فِيهِم غَنِيٌّ مُضِرّْ

أى : حسبك أن ، وجرّ المبتدأ بحرف جرّ زائد .

وقوله[6] :

1- ينظر رصف المبانى 148، وشرح الأشمونى 124 .

2- الآية 7 من سورة البقرة .

3- البيت من البسيط للفرزدق وليس فى ديوانه ، والإنصاف 521، ورصف المبانى 75، والجنى الدانى 202، والمقاصد النحوية 111/1، وشرح الأشمونى 71 .

4- البيت من الطويل للشنفرى ديوانه 59، والجنى الدانى 54، والمغنى 560، والمقاصد النحوية 117/2، وشرح التصريح 202/1، وشرح الأشمونى 123 .

5- البيت من المتقارب للأشعر الرقبان فى المعانى الكبير 496، والخصائص 282/2،106/3، وحماسة المرزوقى 1469، والإنصاف 170، ورصف المبانى 147 ، وسبق ذكره ص64.

6- البيت من الطويل للرقاص الكلبى ورد فى حماسة المرزوقى 1468، والإنصاف 169، واللسان (طوع) 219/8 برواية : سنان معد فى الحروب أداتها ، فلا شاهد فيها ، ورصف المبانى 148 .

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّها   لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ ودَعَائِمُ

أى : حسبك أن ..

ما يلحظ على هذه الشّواهد أنّها خلاف الأصل ، ولكنها مقيسة فى الوقت نفسه ، فقد جرت وفق القياس،والقياس أصل من الأصول ،وكانت شواهد على ظاهرة خلاف الأصل فى الوقت نفسه ، وما ذلك إلاّ دليلا على مرونة اللّغة العربية وسهولة تطويعها وفق شتّى الأساليب ، طالما روعى الأصل المعتمد عليه وهو أمن اللّبس .

المواضع السماعية :

وتزاد فيها الباء للضّرورة أو شاذ من الكلام ، فتُحفظ ولايُقاس عليها ، وتكون مع:

1- الفاعل ، فى نحو قوله[1] :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أى: ألم يأتيك ما لاقت ، ويروى[2] (ألا هل أتاك) و(ألم يأتك) بغير ياء .

وقوله[3] :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

أى : أودى نعلاي وسرباليه ، وجرّ الفاعل بـ(باء) زائدة للضّرورة .

2- خبر المبتدأ الموجب ، نحو قوله[4] :

1- البيت سبق إنشاده فى ص26، 394 .

2- ينظر رصف المبانى 149 .

3- البيت من السريع لعمر بن ملقط فى الأزهية 265، وأمالى ابن الحاجب 658، والجنى الدانى 51، 611، والمغنى 108، وشرح شواهده 330 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى رصف المبانى 150، أمالى القالى 319/2، والرواية فيهما: بنا أنت من بيت دخولك لذة .

مَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلَذُّ دُخُولُــهُ   وَظِلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالبَارِدِ السَّهْلِ

يريد: وظِـلُّك لو يُسطاع البارِدُ السّهلُ، وزاد الباء فى خبر المبتدأ للضّرورة .

وقوله[1] :

فَــلَا تَطْمَعْ أَبيتَ اللَّعْنَ فِيها   فَمَنْعُكَهــا بِشَىْءٍ يُسْتَطَــاعُ

أى: منعكها شىء ، إلاّ أنّه جرّ الخبر بحرف جرّ زائد لضـــرورة الـــوزن ، وخرّجه[2] المالقى على الأصل ، بأن يحتمل كون الخبر محذوفـــا ، وأقيـــم الجـــار والمجرور مقامه ، كأنّه قال: فمنعكها كائن أو حادث أو مستقرّ ، وهو أجود مـــن الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خبرا للمبتدأ قياسا .

3- خبر إنّ ، نحو قوله[3] :

فَإِنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَـةً لا تُلاقِها   فَإِنَّـكَ ممـا أَحْـدَثَتْ بالمُجَرَّبِ

يريد: فإنّك . مجرّب ، وزاد الباء فى خبر إنّ ضرورةً .

4- خبر ليت ، نحو قوله[4] :

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْها وَأَقْـرَدَتْ   أَلَا لَيْتَ ذَا العَيْـشِ اللَّذِيذِ بِدائِـمِ

حيث زاد الباء فى خبر ليت ضرورةً ، ويُروى[5] ألا هل ، ويكون الشّــاهد فيه أيضا زيادة الباء بعد هل ضرورة .

5- خبر لكن ، نحو قوله[6] :

1- البيت من الوافر لعبيدة بن ربيعة ونسب لغيره ، وورد فى رصف المبانى 150، والجنى الدانى 55، والمغنى 110، وشرح شواهده 338، والخزانة 267/5 .

2- ينظر رصف المبانى 50 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 42، والصاحبى 107، ورصف المبانى 257، وشرح التصريـــح 202/1، وشرح الأشمونى 123 .

4- سبق ذكره ص87 .

5- فى الهمع 392/4، وشرح الأشمونى 123 .

6- البيت من الطويل بلا نسبة فى سر الصناعة 142 ، والمقاصد النحويـــة 134/2 ، وشـــرح التصريـــح 202/1 ، وشرح الأشمونى 124 ، والخزانة 523/9 .

وَلَكِنَّ أَجْـــرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّـــنٍ   وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فِى النَّاسِ وَالأَجْرُ

6- خبر (لا) المشبّهة بـــ(ليس) ، نحو قوله[1] :

وَكَذَاكَ لا خَيْـــرٌ وَلَا   شَـــرٌّ عَـــلَى أَحَـــدٍ بِدَائِـــمْ

أى : لاخير ولاشرّ على أحدٍ دائما .

7- خبر (ما) المكفوفة بـــ(إنْ) نحو قوله[2] :

لَعَمْرُكَ مَا إِن أَبُـــو مَـــالِكٍ   بِـــوَاهٍ وَلا بِضَعِيـــفٍ قُـــوَاهْ

8- بعد هل ، نحو قوله[3] :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَـــمَّةٌ   بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بن تَمْلِكَ بَيْقَـــرَا

أى : ألا هل أتاها أنّ امرأ القيس بن تملك بيقر .

ويروى الشاهد السابق فى خبر ليت برواية :

* أَلَا هَلْ أَخُو العَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِـــمِ *

9- المفعول ، وزيادته فيها غير مقيسة مع كثرتها[4] ، نحو قوله تعـــالى :

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[6].

ونحو قوله[7] :

1- البيت من مجزوء الكامل نسب للمرقش وغيره ورد فى كتاب الحيوان 436/3،449، وذيـــل الأمـــالى 106، وشرح الأشمونى 124، وتهذيب اللغة 450/4، والضرائر 64 .

2- البيت من المتقارب بلا نسبة فى الهمع 127/2 وشرح الأشمونى 124، وخزانة الأدب 142/4، **والدرر 100/1**

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 392، والخصائص 335/1، والمنصف 84/1، والإنصاف 171، والجنى الدانى 50 .

4- ينظر الجنى الدانى 51 .

5- الآية 194 من سورة البقرة .

6- الآية 24 من سورة مريم .

7- الرجز للنابغة الجعدى أدب الكاتب 522، كتاب غريـــب القـــرآن لأبى بكـــر السجســـتانى 428، والإنصاف 284، ورصف المبانى 143، والمغنى 108، وشرح شواهده 332 .

نَحْنُ بَنِي ضَبَّة أَصْحَابِ الفَلَجْ

نَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَنَدْعُو بالفَرَجْ

أي : نرجو الفرجَ ، فالباء الأولى (بالسّيف) للاستعانة ، والثانية (بالفرج) زائدة لضرورة الوزن .

واُختلف[1] في زيادة الباء في مفعول كفى ، فابن عصفور جعلها قياسية ، والمالقى يراها ضرورة ، وتصنّف في هذه الدراسة ضمن الضّرورة ، ومن شواهد هذه الظاهرة ، قول النبى صلى الله عليه وسلم :((كَفَى بالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَاسَمِعَ))[2] .

وقول الشاعر[3] :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِـي مُحَمَّـدٍ إِيَّانَـا

أى كفانا فضلاً ، ودخلت الباء على المفعول فصار مجرورا لفظا بحرف جرّ زائد، وخرّجه[4] بعض النّحاة على أنّ الباء داخلة على فاعل (كفى) ، وقوله (حُبُّ النبى) بدل اشتمال من الضمير على الموضع .

10- المفعول الثانى للفعل المتعدّى لمفعولين ، نحو قوله[5] :

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

حيث زاد الباء فى المفعول الثانى لـ(تسقِى) وهذه الزّيادة قليلة .

1- ينظر الضرائر 64، ورصف المبانى 149، والنحو الوافى 695/2 .

2- الحديث ورد فى سنن أبى داود 298/4، والمستدرك 321/1 ، واستشهد به فى الهمع 16/3 .

3- البيت من الكامل نسب لكعب بن مالك وغيره ورد فى الكتاب 105/2، والأزهية 101، ورصف المبانى 149، والجنى الدانى 52، والمغنى 109 .

4- ينظر رصف المبانى 149، والجنى الدانى 53، والمغنى 109 .

5- البيت من الكامل لحسان بن ثابت ديوانه 214 ، والجنى الدانى 51، والمغنى 109، وشرح شواهده 332، والهمع 15/3، وشرح الأشمونى 200 .

وقوله[1] :

دَعَانِي أَخِي والخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ... فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

11- النّفس والعين في باب التّوكيد، نحو قولك : جاء نجيب بنفسِه وبعينِه، والأصل : جاء نجيب نفسُه وعينُه .

12- الحال المنفية ، لأنّها شبيهة بالخبر ، نحو قوله[2] :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بن المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

أي : رجعت خائبةً ، والباء زائدة في الحال .

وقوله[3] :

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ ... فَمَا انبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ ولا وَكِلِ

أي : ما انبعثتُ مزؤودًا ، والباء زائدة في الحال .

واعترض أبوحيّان[4] على توجيه الباء زائدة في البيتين ، لجواز كون البـاء فيهما باء الحال، والمعنى : فما رجعتْ بحاجة خائبة ، وفما انبعثتُ بشخص مزؤود.

ب- زيادة (على) :

قد جاءت (على) ، مزيدة في نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم :((**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ**))[5] ، أي : من حلف يمينًا ، و(على) زائدة .

1- البيت من الطويل لدريد بن الصمة ديوانه 48، وتخليص الشواهد 286، والمقاصد النحوية 121/2، وشرح التصريح 202/1، والهمع 127/2، وشرح الأشموني 123 .

2- البيت سبق ذكره ص224.

3- البيت من البسيط بلا نسبة في الجنى الداني 56 ، والمغني 110 ، وشرح شواهده 340 ، وشرح أبياته 393/2 .

4- ينظر الارتشاف 117/2، والجنى الداني 56، والمغني 110 .

5- الحديث الشريف ورد في صحيح مسلم 82/5، ومختصره 268، وسنن ابن ماجة 681/1 .

وقول الشاعر[1] :

أَبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنَّ سَرْحَــةَ مَــالِكٍ   عَلَى كُــلِّ أَفْنَانِ العضَــاهِ تَــرُوقُ

أى : تروق أفنان العضاه ، ولايحتاج الفعل فى تعدّيه إلى حرف جرّ ، وإنّمـا يقال : راقنى الشيء يروقنى ، أى أعجبنى ، وجىء بـ(على) زائدة .

وارتأى المرادي[2] أن (على) لاتكون زائدة ، إذ يحتمل تضمين (حلـف) معنى جسر ، وتضمين (تروق) معنى (تشرف) ونُسب لسيبويه أنّه قد نصّ علـى أن (على) لاتزاد ، إلاّ أنى لم أعثر على ذلك فى كتابه .

جـ زيادة (عن) :

وتُزاد للتعويض من أخرى محذوفة[3] ، وذلك نحو قول الشاعر[4] :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا   فَهَلاَّ التِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أراد : فهلاّ عن التى بين جنبيك تدفع ، فحذف (عن) وزادها بعد التى عِوضا عن المحذوفة ، وجعل ابن عصفور هذا البيت شاهدًا على الضّرورة بتقديم المجرور على حرف الجرّ ، وهو من القلّة بحيث لايُلتفت إليه[5] .

و لم ينصّ سيبويه[6] على زيادة (عن) ولا على منع ذلـك ، ونسـب لـه أبوحيان[7] أنه قد نصّ على عدم زيادتها ، و لم أعثر على ذلك فى كتابه لا بـالنصّ ولا بالإشارة .

1- البيت من الطويل لحميد بن ثور فى ديوانه 41، وأدب الكاتب 523، والاقتضاب 263، والجنى الداني 479، والمغنى 144، والهمع 187/4 .

2- ينظر الجنى الدانى 479 .

3- المحتسب 281/1، والارتشاف 448/2، والمغنى 149 .

4- البيت من الطويل لزيد بن رزين فى المحتسب 281/1، والضرائر 213، والارتشاف 448/2، والمغنى 149، وشرح شواهده 436 .

5- ينظر الضرائر 213 .

6- الكتاب 420/1، 226/4 .

7- الارتشاف 448/2 .

وذهب أبوعبيدة إلى أن (عن) تجيء زائدة ، وذلك فى نحو قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[1] أى : يخالفون أمرَه[2] .

د- زيادة (فى) :

وتجىء (فى) زائدة ، وأجاز بعضهم[3] زيادتها فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾[4]، أى : اركبوها .

ونحو قول الرّاجز[5] :

أَنَا أَبُوسَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا
يُخَالُ فِى سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

أى : تخال سوادَه يرندجا و(فى) زائدة للضّرورة .

هـ- زيادة (الكاف) :

تُزاد الكاف وزيادتها قليلة جدًّا ، فلا يُقاس عليها[6] ، وجاء ذلك فى نحو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾[7] ، فجعلُها غير زائدة يُفضى إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام : ليس مثلُ مثله شىء ، وذلك يستلزم إثبات المثل[8] .

ونحو قوله تعالى :﴿ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[9] .

1- الآية 63 من سورة النور .

2- مجاز القرآن 69/2 .

3- ينظر المغنى 170، وشرح الأشمونى 293 .

4- الآية 41 من سورة هود .

5- الرجز لسويد بن أبى كاهل ورد فى الضرائر 66، والمغنى 170، وشرح شواهده 486، والهمع 164/4، وشرح الأشمونى 293، والخزانة 125/6 .

6- ينظر الضرائر 67 .

7- الآية 9 من سورة الشورى .

8- ينظر الجنى الدانى 87 .

9- الآيتان 24، 25 من سورة الواقعة .

ومن قوله صلى الله عليه وسلم :((يَكْفِي كَالوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ))[1] يريد يكفى الوجه واليدين .

وقيل[2] لبعض العرب : كيف تصنعون الإ قط ؟ فقال : كهيّن : يريد هيناً فزاد الكاف .

ونحو ذلك قول الرّاجز[3] :

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ

أى : فيها المقق والكاف زائدة : لأنّ معنى المقق الطّول ، ولايُقال : فيها كالطّول ، بل فيها الطول،وقوله[4] :

فصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

أى : مثل عصف ، والكاف زائدة .

وقول الشاعر[5] :

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ

أى : وقتلى مثل جذوع النخيل ، والكاف زائدة .

وقوله[6] :

1- الحديث الشريف أخرجه البخارى فى كتاب التيمم 7/1 بلفظ ((يكفيك الوجه والكفين)) فالكاف ليست زائدة وإنما ضمير الخطاب فى محل نصب، واستشهد به المرادى على الزيادة فى كتابه الجنى الدانى 87 .

2- ينظر القول فى الانصاف 299، وشرح التسهيل 170/3، والجنى الدانى 87، وشرح ابن عقيل 26/3

3- الرجز لرؤبة فى ديوانه 106، والمقتضب 418/4، وسر الصناعة 292، 815، والإنصاف 299، والمقاصد النحوية 290/3، وشرح الأشمونى 296 .

4- الرجز لرؤبة فى ديوانه 181، والكتاب 408/1، والمقتضب 141/4، 300 ، وسر الصناعة 296، ورصف المبانى 201، والجنى الدانى 90.

5- البيت من المتقارب لأوس بن حجر ديوانه 130، وتفسير الطبرى 9/25، ومجمع البيان للطبرسى 42/25، والجنى الدانى 88، وروح المعانى 18/25 .

6- البيتان من الكامل اختلف فى نسبته بين عنز بن دجاجة ومعاوية المازنى وغيرهما ، ورد فى الكتاب 328/2، والمقتضب 416/4، وشرح أبيات سيبويه 172/2، والأزهية 186، ورصف المبانى 537 .

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِى تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ
الاَّ كَنَاشِرَةَ الَّذِى ضَيَّعْتُمِ كَالغُصْنِ فِى غُلَوَائِهِ المُتَنَبِّتِ

أى : الاّ ناشرة ، والكاف زائدة .

وقوله[1] :

إِلاَّ كَخَارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفْسَهُ وابنَىْ قَبِيصَةَ أَنْ أَغِيبَ وَيَشْهَدَا

يريد : إلاّ خارجة .. والكاف زائدة مؤكّدة .

وجعل الخليل[2] الكاف أصلية فى الشاهدين (إلاّ كناشرة) و(إلاّ كخارجة)، و(إلاّ) هى الحرف الزائد .

وقوله[3] :

لَوْلاَ ابنُ حَارِثَةَ الأَمِيرُ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِى عَلَى رَغْمِى
إِلاَّ كَمُعْرِضٍ المُحَسِّرِ بَكْرَه عَمْدًا يُسَبِّبُنِى عَلَى الظُّلْمِ

أى : إلاّمعرض المحسر .. ، والكاف زائدة للتوكيد .

و- زيادة (اللاّم) :

تزاد اللاّم تقويةً للعمل ، أو توكيدًا للمعنى ، ومن ذلك زيادهّا حين دخولها على المفعول حال تأخّره عن الفعل العامل فيه،تقويةً للعمل ، نحو قول الشاعر[4] :

1- البيت من الكامل للأعشى فى شرح ديوانه 107، والجمل فى النحو 170، والمقتضب 418/4، وسر الصناعة 303، والأزهية 187، ورصف المبانى 203 .

2- ينظر كتاب الجمل فى النحو 170 .

3- البيتان من الكامل للنابغة الجعدى الكتاب 329/2، والمقتضب 417/4، وسر الصناعة 302، ورصف المبانى 203 .

4- البيت من الكامل لابن ميادة فى ديوانه 112 ، والضرائر 67، والجنى الدانى 107، والمغنى 215، والمقاصد النحوية 278/3، والهمع 347/5 .

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ   مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

يريد : أجار مسلمًا ومُعاهدًا

وقوله[1] :

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً   أَنَخْنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

أى : أنخنا الكلاكلَ ، واللّام زائدة ، كما زاد (أنْ) بعد (لمّا) .

وقد جعل بعض النّحاة[2] هذه الزّيادة ما قد تجيء فى سعة الكلام ، نحو قوله تعالى :﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾[3] أى ردفكم ، إلاّ أنّ ذلك لا يَحْسُن إلاّ فى الشّعر عند ابن عصفور،لذا أورده فى الضّرائر ، وذكر ابن هشام[4] أنّ هذه الزيادة ليس منها قوله تعالى :﴿ رَدِفَ لَكُمْ﴾ خلافًا للمبرّد ومن وافقه ، بل ضمّن (رَدِفَ) معنى (اقترب) فهو مثل قوله تعالى :﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[5] وتزاد اللّام فتدخل على الحرف على جهة التأكيد ، لاتفاقهما فى اللّفظ أو المعنى أو فى المعنى لا اللّفظ ، نحو قوله[6] :

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي   وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وقوله[7] :

1- البيت من الوافر لعبد الشارق الجهنى أو لسلمة الجهنى فى الضرائر 67، والمقرب 127، ورصف المبانى 116، 222 .

2- ينظر الكامل 311/1، 97/3، والضرائر 67 .

3- الآية 74 من سورة النمل .

4- ينظر المغنى 215 .

5- الآية 1 من سورة الأنبياء .

6- البيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالبى فى الخصائص 282/2 ، والإنصاف 571 ، والضرائر 69 ، والمغنى 181 ، والهمع 384/4 .

7- البيت من الرمل بلا نسبة فى الصاحبى 56 ، والضرائر 70 ، واللسان (لقد) 311/12 ، والهمع 176/2 ، والخزانة 528/9 ، والدرر 117/1 .

لَلَقَدْ كُنَّا لَدَى أَزْمَانِنَا لِصَنِيعَيْنِ لِبَأْسٍ وَتُقَى

فزاد على لام (لقد) لا مًا أخرى للتأكيد .

ز- زيادة (من) :

وتفيد (من) الزّائدة التّنصيص على العموم وتوكيده إنْ دخلت على منفى ، إذ يحتمل النّفى نفى الجنس ونفى الوحدة قبل دخول (من)،ويمتنع نفى الوحدة بعد دخولها ، نحو قولك (ما جاءنى رجل) فيصحّ أن يُقال (بل رجلان) ، ويمتنع ذلك بعد دخول (من) فى قولك (ما جاءنى من رجل) ، وقد تُزاد لغير هذين الغرضين (التّنصيص على العموم وتوكيده) فى الضّرورة .

وقياس زيادها بثلاثة أمور هى[1] :

1- تقدّم نفى أو نهى أو استفهام بـ(هل) .

2- تنكير مجرورها .

3- كون المجرور فاعلا أو مفعولا به ، أو مبتدأ .

وذلك نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا ﴾[2] ، وقوله عزّ وجلّ : ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[3] ، وقولك : لايتكاسل من أحد .

وجاءت (من) زائدة بغير هذه الشّروط ، فأهمل النّحاة الشّرط الثّالث و لم يشترط الأخفش[4] واحد من الشّرطين الأوّلين ، واستدلّ بنحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[5] وقوله عزّ وجلّ :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[6]

1- ينظر المغنى 323 .

2- الآية 59 من سورة الأنعام .

3- الآية 3 من سورة الملك .

4- معانى القرآن 298، وينظر شرح التسهيل 138/3، والمغنى 324 .

5- الآية 35 من سورة الأنعام .

6- الآية 30 من سورة الأحقاف ، والآية 4 من سورة نوح .

وقوله جلّ جلاله : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[1] فقد زيدت (من)،و لم تُسبَق بنفي ولا شبهه و لم ينكّر مجرورها .

و لم يشترط الكوفيّون[2] الشّرط الأوّل ، واستدلّوا بقولهم : ((قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ))[3].

وجعل ابن عصفور[4] زيادتها من الضّرورة ، حين دخولها على الاسم النّكرة والمعرفة في الكلام الواجب ، وذلك نحو قول الشاعر[5] :

هَوَى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وسفاههم ... من الرِّيحِ لا تَمْرِي سَحَاباً ولا قَطْرا

أي : هوى بهم الرّيح ، و(من) زائدة للضّرورة .

وقوله[6] :

وَكَأَنَّمَا يَنْأَى بِجَانِبِ دَفِّهَا الـ ... ـوَحْشِيِّ مِنْ هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ

هِرٌّ جَنِيبٍ كُلَّمَا عَطَفَتْ لَهُ ... غَضْبَى اتَّقَاهَا بِاليَدَيْنِ وَبِالفَمِ

أي : كأنّما ينأى ... هزجٌ ، ودلّ على أنّ (هزج) في موضع رفع بـ(ينأى) أنّه أبدل (هرٌّ) وهو مرفوع ، من (هزج) .

وقوله[7] :

أَمْهَرَ مِنْهَا حَيَّةً ونينانْ

أي : أمهرها ، وزاد (من) للضّرورة .

1- الآية 31 من سورة الكهف .

2- المغني 325 .

3- قول لبعض العرب ورد في المغني 325، وبلفظ (قد أصابنا من مطر) في معاني القرآن للأخفش 298 .

4- ينظر الضرائر 64 .

5- البيت من الطويل لأسود بن يعفر في الضرائر 64 .

6- البيتان من الكامل لعنترة العبسي ديوانه 121، وشرح المعلقات السبع 154، 155، والمخصص 61/1، والضرائر 64، واللسان (هزج) 85/15 (وحش) 237/15 .

7- الرجز لجزء بن ضرار أخو الشماخ ورد في الضرائر 65 .

رابعا : الأصل فى الحرف أن يُذكر لربط أجزاء الكلام،لأنّه جِيء به اختصارًا ونائبًا عن الفعل ، نحو حروف النّداء فإنّها تنوب عن أنادى ، وحذفها اختصارًا للمختصر، فهو خلاف للأصل وممّا يأباه القياس ، إلاّ أنّه قد ورد ذاك الحذف لقوّة الدّلالة على المحذوف[1].

ومن الحروف العاملة التى جاءت على خلاف الأصل ، هى (أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المصدرية الواقعة فى خبر عسى ، ويا النداء) .

أ- حذف (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع :

وتحذف أن الناصبة ، ويبقى عملها شذوذا ، وقد سبق الحديث عن هذه الظاهرة فى مبحث المضارع المنصوب[2].

ب- حذف (أن) المصدرية من الفعل الواقع فى خبر عسى :

ويقع ذلك فى الضّرورة ، وقد تُعرّض لهذهالظّاهرة فى مبحث أفعال الرّجاء والمقاربة والشّروع[3] .

ج- حذف (يا) النداء :

والياء أكثر أحرف النّداء استعمالاً ، لهذا لايقدّر عند الحذف سواها[4] ، وجعل لهذا الحذف ثلاثة أحكام[5] :

الأول : مالا يجوز فيه الحذف ، وهو فى اسم الله تعالى ، والمضمر ، والمستغاث والمندوب، والنّكرة المحضة، ولايجتمع (يا) و(ال) فى غير اسم الله تعالى ،

1- ينظر سر الصناعة 269، والمحتسب 51/1، وشرح ابن يعيش 15/2 .

2- ينظر ص 268من البحث ، وما بعدها .

3- ينظر ص 133 من البحث ، وما بعدها .

4- ينظر المغنى 373 .

5- ينظر عمدة الحافظ 294، 295 .

ونحو : (الرجل قائم) عَلَمًا إلاّ لضرورة[1] ، وقولهم اللّهم أكثرُ من (يا الله ، ويـــاأ الله).

الثانى : مايكثر فيه الحذف ، وذلك إذا كان المنادى علَمـــا أو مضافـــا أو مبهما غير ذي إشارة ، نحو قوله تعالى :﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[2] أى : يا يوسـف ، فهذا الحذف جاء مع المنادى العلم ، ومنه ماجاء مع المضاف نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[3] أى : يا ربَّنا ، وقوله جلّ جلالُه :﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[4] أى : أدّوا إلى يا عبادَ الله وقول الشاعر[5] :

أَمِيـرَ الْمُؤْمِنِينَ جَمَعْـتَ دِينـًا   وَحِلْمًا فَاضِـلًا لِـذَوِى الْحُلُـومِ

ومع المنادى المبهم غير ذى الإشارة نحو قوله تعالى :﴿ قَالَ: فَمَا خَطْبُكُـمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[6] أى : يا أيّها المرسلون ، وقوله جلّ وعـــلا :﴿ سَنَفْرُغُ لَكُـمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[7] أى : يا أيّها الثّقلان .

الثالث : مايكون الحذف فيه متوسّطا بين الكثرة والقلّة ، وذلك إذا كـــان المنادى معرّفا بالنّداء (اسم جنس) أو اسم إشارة ، وقد جعل ابن عصفور[8] ماجـاء منه فى الشّعر وهو كثير ضرورة ، وماجاء فى الكلام يحفظ ولايقاس عليه .

وعلّق المبرّد على الحذف الآتى فى الأمثال إنّما يُستجاز فيها ما يُســـتجاز فى الشّعر لكثرة الاستعمال لها[9] ، وكذا كان تعليق ابن جنىّ ، إذ قـــال (علـــى أنّ

1- من المسائل الخلافية وردت فى الإنصاف المسألة 46 ص 335 .

2- الآية 29 من سورة يوسف .

3- الآية 285 من سورة البقرة .

4- الآية 17 من سورة الدخان .

5- البيت من الوافر بلا نسبة فى المقتضب 261/4، و لم أعثر عليه فى غيره من المصادر التى اطلعت عليها .

6- الآية 57 من سورة الحجر .

7- الآية 29 من سورة الرحمن .

8- الضرائر 154، 155 .

9- المقتضب 261/4 .

الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنّها تجرى مجرى المنظوم فى ذلك .. لأنّ الغرض من الأمثال هو التسيير ، كما أنّ الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشّعر فى تجوّز الضّرورة فيه)[1] .

وعلّة[2] وصف الحذف فى اسم الجنس بالشّذوذ ، لأنّ حرف النّداء فى اسم الجنس كالعِوض من أداة التعريف ، فحقّه أن لايُحذف لئلاّ يكثر الحذف ، وكثرته إجحاف ، واسم الإشارة فى معناه فجرى مجراه، خلافا للكوفيّين[3] فى إجازتهم حذف حرف النّداء من اسم الإشارة فيجيزون قولك : هذا أقبل، على إرادة النّداء، مستدلّين بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4] بمعنى : يا هؤلاء ، وردّ عليهم ابن يعيش[5] بأنّه لاحجّة فى الآية ، لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبًا بإضمار أعنى بمعنى الاختصاص،ويكون (أنتم) مبتدأ والخبر هؤلاء ، و(تقتلون أنفسكم) من صلة (هؤلاء)،وقد يكون اسم الإشارة موصولا .

ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس ، قول النّبى صلّى الله عليه وسلّم- وكلامه أفصح الكلام-((اشْتَدّى أَزْمَة تَنْفَرِجى))[6] أى : يا أزمة .

وقوله عليه الصّلاة والسّلام مترجما عن موسى عليه السّلام :((ثَوْبِى حَجَر ثَوْبِى حَجَر))[7] يريد : يا حجر . وقد جاء فى كلام العرب قولهم (أصبح

1- المحتسب 70/2 .

2- ينظر الضرائر 155، الدرر 150/1 .

3- ينظر شواهد التوضيح 211، وشرح ابن يعيش 16/2، والدرر 150/1 .

4- الآية 84 من سورة البقرة .

5- شرح ابن يعيش 16/2 .

6- الحديث الشريف ورد فى ضعيف الجامع الصغير للسيوطى 278/1، وفيض القدير 516/1، واستشهد به ابن مالك فى عمدة الحافظ 295، وشرح التسهيل 387/3، 432، اقتبسه الشيخ يوسف التوزى، وجعله مطلعا لقصيدته المنفرجة، والشطر الثانى : قد آذن ليلك بالبلج . ينظر الدرر 149/1 .

7- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الغسل 61/1، بلفظ (ثوبى ياحجر)، وباللفظ المستشهد به فى صحيح مسلم كتاب الحيض 83/1، وكتاب الفضائل 99/7 .

ليل)[1]، و(اطرق كرا)[2] و(افتد مخنوق)[3] يريدون : أصبح ياليل ، واطــــرق يــــا كروان ، وافتد يامخنوق .

ومما جاء من الحذف فى الشعر وهو كثير ، قول الشاعر[4] :

فَقُـلْتُ لَـهُ : عَطَّارُ هَـلَّا أَتَيْتَنَا ... بِنُـورِ الخُزَامَى أَوْ بخوصَةِ عَرْفَـجِ

يريد : يا عطار .

وقوله[5] :

فَشَايِـعْ وَسْـطَ قَوْمِكَ مُسْتَعِينًا ... لِتُحْسَبَ سَيِّـدًا ضَبُعًا يَبُـولُ

يريد : ياضبع ، حذف حرف النّداء ضرورة ، وليس مراده ضبعا حقيقيّـا وإنّما هجا شخصا فنــزّله منــزلةَ ضبع يبول .

وقوله[6] :

صَاحِ هَـلْ أَبْصَرْتَ بِالخَبْــ ... ـتَيْـنِ مِـنْ أَسْمَـاءَ نَـارَا

يريد ياصاحب ، رخّم المنادى ، وأسقط حرف النّداء ضرورة .

وقول الراجز[7] :

1- مثل عربى قديم ورد فى الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وجمهرة الأمثال 192/1، وشرح الرضـى 427/1 .

2- مثل عربى قديم ورد فى الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وجمهرة الأمثال 194/1، ومجمع الأمثـال 431/1، والتخمير 355/1 .

3- مثل عربى قديم ورد فى الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، ومجمع الأمثال 78/2، والتخمـير 355/1، وشرح الرضى 427/1 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة فى المحتسب 70/2، والضرائر 155، وعمدة الحافظ 297 .

5- البيت من الوافر للأعلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين 322/1، والخصائص 196/3، والهمــع 44/3، والدرر 150/1 .

6- البيت من مجزوء الرمل للأحوص فى ديوانه 163، والمقتضب 244/4، 261 .

7- الرجز للعجاج ديوانه 221، والكتاب 231/2،241، والمقتضب 260/4، ونظام الغريب 8، والأمـالى الشجرية 88/2، والتخمير 355/1، والمقاصد النحوية 277/4 .

جَــارِيَ لاتَسْتَنْكِـــرِي عَـذِيــرِي

سِيــرِي وَإِشْفَـــاقِي عَلَى بَعِيـــرِي

يريد : يا جاريةُ ، رخّم المنادى ، وحذف حرف النّداء لضرورة الوزن .

وقوله[1] :

عَــاذِلَ قَـدْ أُولِعْـــتِ بِالتَّرْقِيـــشِ

إِلَيَّ سِـــرًّا فَاطْرُقِـــي وَمِيشِـــي

يريد : يا عاذلةُ .

وقوله[2] :

فَقُلْتُ لَهَا : عِيثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي ﴿﴾ بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ الْقَوْمَ نَاصِرُهْ

يريد : ياجعار .

ومن مجيء الحذف مع اسم الإشارة ، قول الشاعر[3] :

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ﴿﴾ بِمِثْلِكِ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـــرَامُ

يريد : ياهذا ، حذف حرف النّداء لضرورة الوزن .

وقوله[4] :

إِنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِـمْ ﴿﴾ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا

ويريد : ياهذا اعتصم .

1- الرجز لرؤبة ديوانه 77، وأساس البلاغة (رقش) 173، وعمدة الحافظ 297، واللسان (طرق) 151/8.

2- البيت من الطويل للنابغة الجعدي الكتاب 273/3، والمقتضب 275/3، ماينصرف ومالا ينصرف 74، والأمالي الشجرية 113/2، واللسان (جرر) و(جعر) 240/2،296 .

3- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 1592، وشرح التسهيل 386/3، وعمدة الحافظ 297، والمغني 641، وشرح الأشموني 443 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 28/2، 386/3، وعمدة الحافظ 298، وشواهد التوضيح 211، وشرح الأشموني 443 .

وقوله[1] :

ذِي دَعِي اللَّومَ فِي العَطَاءِ فإِنَّ الـ ... لَـوْمَ يُغْرِي الكِرَامَ بِالإِجْـزَالِ

يريد : ياهذى ، فحذف حرف النّداء .

وقوله[2] :

ذا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـرّ ... أْسِ شَيْبًـا إِلَى الصِّبَـا مِنْ سَبِيـلِ

يريد : ياذا فحذف حرف النّداء مع اسم الإشارة ، وهذا الحذف قليـــــل ، ومنعه معظم النّحويّين .

وقوله[3] :

لا يَغُرَّنَّكُـمْ أولاءِ مِنَ القَـوْ ... مِ جُنُـوحٌ للسِّلْـمِ فَهْـوَ خِـدَاعُ

يريد : يا هؤلاء .

وقد جاء هذا الحذف فى شعر المتنبّى ، وكان كثيرًا ما يميـــــل إلى مذهـــب الكوفيّين ، وذلك فى قوله[4] من قبيل التمثيل لا الاستشهاد .

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ... ثُـمَّ انْثَنَيْـتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسًا

يريد : ياهذى ، فلحّنه بعض النّحاة ، وردّ عليهم ابن هشام[5] بأن (هذى) مفعول مطلق ، أى : برزت هذه البرزة ، وردّه ابن مالك[6] بأنّه لايشار إلى المصدر

1- البيت من الخفيف لرجل من طىء فى شرح التسهيل 386/3، وعمدة الحافظ 298 .

2- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شرح التسهيل 387/3، وشرح ابن عقيل 257/3، والمقاصد النحويـــة 230/4، وشرح الأشمونى 443 .

3- البيت من الخفيف بلا نسبة فى شرح التسهيل 387/3 ولم أعثر عليه فى غيره .

4- البيت من الكامل فى ديوانه 193/2، وشرح ابن يعيش 16/2، والمغنى 643، وشرح الأشمـــونى 444، وشرح أبيات المغنى 353/7، ويتيمة الدهر 181/1 .

5- المغنى 642 .

6- المغنى 642 .

إلاّ منعوتا بالمصدر المشار إليه ، كضربته ذلك الضرب ، ويردّه بيت أنشده هـــو ، وهو قوله[1] :

يَاعَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِـي وَصَحَـابَتَيْكَ إِخَـالُ ذَاكَ قَلِيـلُ

فالشّاهد فى قوله :(قد مللت صحابتى وصحابتك) وفيه ردّ على ابن مـالك، الذى زعم أنّه لايشار إلى المصدر إلاّ منعوتا بالمصدر المشار إليه .

1– البيت من الكامل بلا نسبة فى المقرب 130، والمغنى 642، وشرح شواهده 932، وشرح أبياته 354/7

المبحث الثاني

الحروف المهملة

الحروف يُؤتى بها لأجل معانٍ في الكلام، فلها فائدة سواء كانت عاملة أو مهملة، ولها أحكام وأصول تجرى وفقها،وقد تخالفها ومنها:

أولاً: الأصل في الحرف وإن كان مهملاً أن يُوضع لمعنى، ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد، كما سبق وأن ذُكر، وظاهرة خلاف الأصل تمثّلت في اجتماع حرفي الاستفهام، وذلك في نحو قول الشّاعر[1]:

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

حيث اجتمع حرفا الاستفهام الهمزة و(هل)، وقد أُوّل هذا الاجتماع بما يجري وفق الأصل، بأنّ (هل) بمعنى (قد)، وقد (جاءت على الأصل)[2] في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[3] أي: قد أتى[4]، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد[5].

وقول الراجز[6]:

أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بِالغَرِيَّيْنْ

حيث جمع بين حرفي الاستفهام (الهمزة، وهل) في الظّاهر، والصّحيح أنّ الهمزة للاستفهام،و (هل) بمعنى (قد).

وقد جُعل للحرف (هل) أربعة استعمالات أسلوبية، وهي[7]:

1- البيت من البسيط لزيد الخيل في ديوانه 155، والمقتضب 44/1، وكتاب الشعر 88، ورصف المباني 407، والجنى الداني 344.

2- شرح الرضى 446/4.

3- الآية 1 من سورة الإنسان.

4- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس لأبي طاهر الفيروز ابادي 495.

5- ينظر الخصائص 463/2.

6- الرجز لخطام المجاشعي ورد في شرح الرضى 446/4، واللسان (غرا) 36/10، والخزانة 261/11.

7- ينظر حاشية شرح ابن يعيش 154/8.

أ- إنّ هل بمعنى (قد) والاستفهام، وهو مذهب سيبويه، فعنده أنّهم تركوا (الألف إذ كانت لا تقع إلاّ في الاستفهام)[1]، وتبعه الزّمخشري إذ يقول (هل بمعنى قد في الاستفهام خاصّة، والأصل أَهَل بدليل قوله: أهل رأونا...)[2] وكذلك الأمر عند الرّضى و(هل) بمعنى (قد) (حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناء بها عنها وإقامة الهاء مقامها)[3].

ب- إنّ هل بمعنى قد دون استفهام مقدّر، وهو مذهب (الفرّاء، والكسائي، والمبرّد والأنباري)[4] وعندهم أنّها تأتي للاستفهام أيضا.

جـ- إنّها تتعيّن لمعنى (قد) إن دخلت عليها همزة الاستفهام، فإنْ لم تدخل عليها ربّما كانت للاستفهام، وربّما كانت بمعنى (قد) وهو مذهب ابن مالك[5].

د- إنّها لا تكون بمعنى (قد)، وإنّما هي للاستفهام البتّة، وهو مذهب جماعة،منهم (أبو حيّان وابن هشام)[6].

وقد نقل عن السّيرافي أن الرّواية الصّحيحة (أم هل) و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل وجعلها من الشذوذ إن ثبتت، يمكن تخريجها على أنّه من قبيل الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التّوكيد وله نظائر[7].

ومن اجتماع حرفين مهملين دخول لام التوكيد على الحرف (لقد)، وذلك في نحو قول الشاعر[8]:

1- الكتاب 189/3، وينظر 100/1.
2- الكشاف 194/4، وينظر شرح ابن يعيش 152/8، والمغنى 352.
3- شرح الرضى 446/4.
4- ينظر المقتضب 44/1، وأسرار العربية 385.
5- شرح التسهيل 112/4، وينظر المغنى 352.
6- ينظر الارتشاف 654/2، والمغنى 352.
7- ينظر المغنى 353.
8- البيت سبق تخريجه ص 441.

فلئن قومٌ أصَابُوا عِــــزَّةً   وأَصَبْنَا من زَمَانٍ رَنَقاً
لَلَقَدْ كُنَّا لَدَى أَزْمَانِنَا   لِصَنِيعَيْنِ لِبَـــأْسٍ وَتُقَى

فاجتمعت اللاّمان للتّوكيد في قوله (للقد)، وقال ابن منظور (ظنّ بعض العـــرب أنّ اللاّم أصلية،فأدخل عليها لامًا أخرى)[1].

وقد يجتمع حرفان أحدهما عامل والآخر مهمل، نحو ما جاء في قول الشاعر[2]:

فَلاَ واللّهِ لاَ يُلفَى لِمَا بِي   وَلاَ لِلِمَا بِهِـمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فقد دخلت لام التّوكيد على لام الجرّ، في قوله (للمـــا)، وزيـــدت لام التّوكيـــد للتّأكيد اللّفظي.

وعلّق ابن فارس[3] على هذين الشّاهدين الأخيرين بأنّهما ليسا مما يزيـــد الكـــلام قوّة، بل يقبّحه فهو من القبيح جدًّا، وكل ذا من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه.

والأمر كما قال ابن فارس وابن منظور أنّه من الأغاليط والوهم، فلا يُقاس عليـــه. وإن كثرت شواهد هذه الظّاهرة، وسيذكر بعضها لاحقًا في مواضع زيادة الحروف.

ثانيا: الأصل أن يُذكر الحرف وإن كان مهملا ليفيد معنى من المعاني، وخــــلاف الأصل مجيئه زائدا، ومن ذلك زيادة (إذ، إلاّ، أم، وأن، وإن، وبل، والفاء العاطفــــة، ولا النّافية، وما، والواو العاطفة).

أ– زيادة (إذ):

وذهب[4] إلى القول بزيادها أبو عبيدة ، وابن قتيبة ، مستدلّين بقوله تعالى :﴿وَإِذْ

1– اللسان (لقد) 311/12.

2– البيت سبق تخريجه ص 441.

3– ينظر الصاحبي 56.

4– ينظر مجاز القرآن 36/1، وتأويل مشكل القرآن 252، وإعراب القرآن للنحاس 207/1.

﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[1] معناها : وقال ربُّك ، وقوله تعـــالى :﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾[2] أي: وواعدنا موسى، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ﴾[3] أي: وقال لقمان.

وقول الشاعر[4]:

إِذْ لَا يَزَالُ قَائِلٌ، أَبِنْ أَبِنْ ... هَوْذَلَةَ المِشْآةِ عَنْ ضَرْسِ اللَّبِنْ

فقد زاد (إذ)أوّل البيت كما قال ابن قتيبة، ويُروي هذا البيت برواية[5] (إمّا)مكان (إذ)، فلا يكون هناك شاهدٌ على زيادة (إذ).

ورأى ابن الشّجري[6] أن (إذ) تكون زائدة بعد بينا وبينما خاصّة.

وضعّف[7] المرادي وابن هشام مذهب من يرى أنّ (إذ) تكون زائدة للتّوكيـــد، أو أن تكون بمعنى التّحقيق، وكذا مذهب[8] الجمهور، وأُعربت (إذ) أنّها في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكُرْ.

ب- زيادة (إلاّ):

وذلك نحو ما جاء في قول الشّاعر[9]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

يريد: أرى الدّهر منجنونا بأهله؛ وهذا الشّاهد برواية المازني[1]، ويُـــروى (ومـــا

1- الآية 29 من سورة البقرة.

2- الآية 50 من سورة البقرة.

3- الآية 12 من سورة لقمان.

4- الرجز لابن هرمة ديوانه 216، ونسب لابن ميادة في ملحق ديوانه 260، ولسالم بـــن دارم، ورد في إصـــلاح المنطق 190، وتأويل مشكل القرآن 252، وشرح إصلاح المنطق 342، 343، واللسان (لبن) 229/12.

5- الرواية وردت في ملحق ديوان ابن ميادة 260 اللسان (ضرس) 52/8، و(هذل) 66/15،وتاج العروس (هـــذل) 166/8 طبعة مكتبة دار الحياة.

6- ينظر المغنى 84.

7- ينظر الجنى الداني 191، 192، والمغنى 83.

8- ينظر موسوعة الحروف في اللغة 77، 78.

9- البيت من الطويل لأحد بني سعد ورد في المحتسب 328/1، شرح ابن يعيش 75/8، والضرائر 75، والمغـــنى 73، وشرح شواهده 219.

الدّهرُ) فلا تكون (إلاّ) زائدة، وخرّج[2] بعضهم هذا الشّاهد على إضمار (لا) نحو مـــا في قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ﴾[3].

وقوله[4]:

مَا زَالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... بِالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلاَّ وهو مَهْمُـــومُ

يريد: هو مهموم، فزاد (إلاّ) و(الواو) في خبر (زال)،وخرّجه[5] بعضهم علـــى أنّ (زَالَ) تامّة، سُبقت بـــ(ما) نافية، فتكون (إلاّ) جوابا للنّفي.

وقوله[6]:

وكُلُّهُمُ حَاشَاكَ إلاَّ وَجَدْتــــهُ ... كَعَيْنِ الكَذُوبِ جَهْدِهَا واحتِفَالِهَا

يريد: وكلّهم حاشاك وجدتُهُ، ويجوز ألاّ تكون (إلاّ) زائدة،جاءت إيجاباً للنّفـــــي الذي يُعطيه معنى الكلام. فالمعنى: ما منهم أحد حاشاك إلاّ وجدتُهُ[7].

وقوله[8]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً ... عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَاً

يريد: ما تنفكّ مناخة. وقيل[9]: إنّه لمّا عيب على ذي الرّمّة قوله (ما تنفكّ)،فطـــن له فقال: إنّما قلت: (آلاً مناخة) أي شخصا. وذهب[10] الفرّاء وابن الشّجري وغيرهما إلى أن (ما تنفكّ) تامّة، أي ما تنفصل ونصب مناخةً على الحال.

1- ينظر الضرائر 75، وشرح شواهد المغني 220.

2- ينظر شرح شواهد المغني 220.

3- الآية 85 من سورة يوسف.

4- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 459،وتهذيب اللغة 407/1،والضرائـــر 75، واللســـان (شـــعث) 150/7، والخزانة 250/9.

5- ينظر الضرائر 76.

6- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء 140/1، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة 136، والضرائر 75.

7- ينظر معاني القرآن للفرّاء 140/1، والضرائر 76.

8- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 1419، والكتاب 48/3، والموشـــح 240، والمحتســـب 329/1، والأمـــالي الشجرية 124/2، والإنصاف 156، والضرائر 75.

9- ينظر الضرائر 76، والموشح 240.

10- ينظر معاني القرآن 281/3، 140/1، والأمالي الشجرية 124/2، والضرائر 76، والمغني 73.

جـ- زيادة (أم):

وقيل زيادتها لغة أهل اليمن[1]، ومن شواهد زيادتها، قول الرّاجز[2]:

يا دَهْرُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقَصَا ... بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصَا

أي: يا دهر ما كان مشى رقصا، و(أم) زائدة.

وقول الشاعر[3]:

يا لَيْتَ شِعْرِي ولا مَنْجَى من الهَرَمِ ... أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

أي: يا لَيْتَ شِعْرِي هل على ...واعترض بقوله (لا منجى من الهرم) بين شعري والجملة التي في موضع نصب معموله.

وأجاز الفارسي[4] في قول الشاعر[5]:

فَأَجَبْتُها أَمَّا لِجِسْمِي أَنَّهُ ... أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ البِلَادِ فَوَدَّعُوا

أن يكون الأصل في (أمّا): أم ما، وتكون (أم) زائدة، و(ما) بمعنى الذي والتقدير: فأجبتها الذي لجسمي أنّه أودى، وقد أوردها ابن عصفور[6] ضمن شواهد الضّرورة بزيادة (أن) عند بعض النّحويين، مرّة، ومرّة أخرى ضمن شواهد الضّرورة بزيادة (أم) عند الفارسي.

ونُقل[7] عن أبي زيد أنّه حمل على زيادة (أم) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا

1- ينظر اللسان (أمْ) 221/1.

2- الرجز بلا نسبة في المقتضب 297/3، الصحاح (أمم) 1867، والأمالي الشجرية 336/2، والضرائر 74، والخزانة 62/11.

3- البيت من البسيط لساعدة بن جؤية حماسة البحتري 207، والأمالي الشجرية 336/2، والضرائر 74، واللسان (أمم) 222/1.

4- ينظر كتاب الشعر 81.

5- البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين 6/1، والمفضليات421. والعقد الفريد 253/3، وكتاب الشعر 81، والضرائر 61، 74.

6- ينظر كتاب الضرائر 61، 74.

7- ينظر الأمالي الشجرية 336/2، والضرائر 74، والمغنى 48، وليس في كتابه النوادر.

خَيْرٌ﴾[1] والتّقدير عنده: أفلا تبصرون أنا خير من هذا الّذي هو مـــهين، و(أم) زائـــدة، ووافقه[2] على جواز ذلك أبو بكر بن طاهر من المتأخّرين.

والصّواب ما ذكره ابن عصفور أنّها غير زائدة، لأنّ زيادتها قليلة، فلا ينبغـــي أنْ تُحمل الآية عليها، إذ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك، إمّا أنّها منقطعة كمـــا ذهب إليه سيبويه ومن تبعه[3]، أو متّصلة كما ذهب إليه الأخفش[4].

د- زيادة (أن):

يجوز أن تجئ (أن) زائدة في سعة الكلام، وقد تجئ زائدة للضّـــرورة، ومواضـــع زيادتها:

1- تكثر زيادتها بعد لمّا التوقيتية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾[5].

2- أن تقع بين لو وفعل القسم مذكور، كقوله[6]:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ.

حيث فصل بأن الزّائدة بين فعل القسم و (لو).

أو متروك كقوله[7]:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ.

1- الآيتان 50، 51 من سورة الزخرف.

2- ينظر الضرائر 74.

3- ينظر الكتاب 73/3، وإعراب القرآن للنحاس 109/4، والأمالي الشجرية 336/2.

4- معاني القرآن 31.

5- الآية 33 من سورة العنكبوت.

6- البيت من الطويل للمسيب بن علس ورد في الكتاب 107/3، المغنى 33، والمقاصد النحويـــة 418/4، وشـــرح الأشموني 553، والخزانة 145/4، 318/11.

7- البيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف 200، ورصف المباني 116، والجنى الداني 222، والمغنى 111، وشـــرح التصريح 233/2.

هذا ما ارتآه سيبويه[1] وغيره، أمّا ابن عصفور[2] فقد رأى أنّ (أنْ) حرف جيء لربط الجواب بالقسم، وردّ عليه ابن هشام[3] أنّ ما يبعد هذا الوجه، أنّ الأكثر حذفها، والحروف الرّابطة ليست كذلك.

3- نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها، نحو قول الشاعر[4]:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

حيث فصل بأن زائدة بين الكاف الجارّة ومجرورها (ظبية)، وفي رواية[5] نصب (ظبيةً) تعرب اسم كأن، والخبر قوله (تعطو...) أو محذوف من عكس التشبيه كأن ظبية من صفتها كذا وكذا هذه المرأة، وفي رواية رفع (ظبيةٌ) تكون خبر كأنّ واسمها محذوف وفيه شذوذ لكون الخبر محذوفا.

وقوله[6]:

حَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذُّنَابَى   وَهَادِيهَا كَأَنْ جِذْعٍ سَحُوقِ

حيث فصل بين الكاف الجارّة، ومجرورها (جذع) بأن زائدة.

4- وتقع بعد كي في الضّرورة، نحو قوله[7]:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي   فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

حيث زاد (أن) بعد (كي) النّاصبة، وكذلك زاد (ما).

1- الكتاب 107/3.

2- المقرب 225.

3- المغني 33.

4- البيت من الطويل نسب لصريم اليشكري ولغيره، ورد في الكتاب 134/2، 165/3، والمحتسب 308/1، والضرائر 59، والمغني 33، وشرح الأشموني 147.

5- ينظر معاني الحروف 121، والمقاصد النحوية 304/2.

6- البيت من الوافر للمفضل النكري ورد في الأصمعيات 203، والضرائر 60، واللسان (منح) 364/10، (هدى) 61/15.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 262/1، والإنصاف 580، والضرائر 60، ورصف المباني 216، 316، والجنى الداني 265.

وقوله[1]:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً   لِسانَكَ كيما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

حيث زاد (أن) بعد (كي) النّاصبة، وكذلك (زاد (ما).

5- تقع بعد إذا، نحو قوله[2]:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ   مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

حيث جئ بالحرف (أن) زائدًا بعد (إذا).

هـ- زيادة (إنْ) المكسورة الهمزة:

تزاد بعد ما المصدرية، وما الموصولة الاسميّة، ولا النافية، وما النافية وألاَ الاستفتاحية.

في نحو قوله[3]:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ.

حيث زاد (إن) بعد (ما)، تشبيهًا لها بـ(ما النّافية).

وقوله[4]:

يُرَجِّي المَرْءُ ما إِنْ لاَ يُلاَقِي   وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

فزاد (إن) بعد (ما) وهي اسم موصول، لشبهها باللّفظ بـ(ما) النّافية، وقيل[5] إنّ كسرة همزة (إنْ) غلط، والصّواب: (ما أن لا يُلاقى) وأن زائدة وهي تزاد في الإيجاب

1- البيت من الطويل لجميل في ديوانه 79، والضرائر 60، ورصف المباني 217، والجنى الداني 262، والمغني 183، وشرح الأشموني 283.

2- البيت من الطويل لأوس بن حجر ديوانه 71، وعمدة الحافظ 331، والمغني 34، وشرح التصريح 233/2، وشرح شواهد المغني 112، ويروى بقافية (غامر).

3- البيت من الطويل للمعلوط القريعي في الكتاب 222/4، والخصائص 110/1، والضرائر 61، والمغني 25، 679، والمقاصد النحوية 22/2، وشرح التصريح 189/1.

4- البيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي في النوادر 164، والضرائر 61، والجنى الداني 210، والمغني 25، 679، شرح التصريح 230/2، والخزانة 440/8.

5- ينظر النوادر 264.

مفتوحة وفي النّفي مكسورة.

وقول النابغة[1] في إحدى الروايتين[2]:

إلا الأَوَارِيَّ لا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا   والنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

فزاد (إن) بعد (لا) لشبهها بـــ(ما) من حيث كانتا للنّفي، وعند الفـرّاء[3] أن (لا) و(إن) و(ما) حروف نفي،وأنّ النّابغة جمع بينها على طريق التأكيد

وقوله[4]:

ما إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ   إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

حيث جاءت (إن) زائدة للتّوكيد في قوله (ما إن أتيت).

وقوله[5]:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِــــنْ   مَنَايَانَــــا وَدَوْلَةُ آخَرِينَــــا

حيث زيدت (إن) بعد (ما) توكيدا،فكفّتها عن العمل.

وقوله[6]:

أَلاَ إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا   أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا

حيث زيدت (إن) غير الكافّة بعد ألا الاستفتاحية.

1- البيت من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه 15، ومعاني القرآن للفراء 480/1، والضرائر 62، وشرح ابن يعيـــــش 129/8.

2- الرواية الأخرى، وهي رواية الديوان 15، (لأياما أبينها) ينظر الكتاب 321/2، وإصلاح المنطق 47، والمقتضـــب 414/4، والإنصاف 269.

3- ينظر معاني القرآن 480/1.

4- البيت من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه 25، ومجالس ثعلب 302، والأزهية 41، والمغني 25، وشرح شـــــواهده 75، والخزانة 73/5.

5- البيت من الوافر لفروة بن مسيك ورد في الكتاب 153/3، 221/4، ومعاني الحروف للرماني 76، والخصـــائص 108/3، والأزهية 41، والجنى الداني 327، والمغنى 25.

6- البيت من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني 211، والمغنى 25، وشرح شواهده 86، والهمـــــع 118/2، والــــدرر 97/1، والخزانة 443/8.

و- زيادة (بل):

و لم أعثر على من قال بزيادتها إلاّ ابن عصفور[1]، وقد ذكر أنّه لا يحفظ في هـــذه الزّيادة إلاّ بيتاً واحداً وهو قول الراجز[2]:

بَلْ مَا هَاجَ أَحْزَانًا وشَجْوًا قَدْ شَجَا

زاد (بل) في أوّل الكلام لأنّ هذا البيت أوّل الرّجز، وجعلها وإن لم ينتظمها الوزن كالفاء التي انتظمها الوزن في قوله:

فَلْنَهْشَلْ قَوْمِـي...

هذا توجيه ابن عصفور، أمّا الأخفش وابن فارس وابن منظور فعندهم[3] أنّ (بل) ليست من البيت ولا تُعدّ في وزنه، ولكن تستعملها العرب في قطع كلام واستئناف آخـر، فيُنشِد الرّجل منهم الشّعر فيقول: بل ماهاج.... ورأيهم الأصوب.

ز- زيادة (الفاء):

تزاد الفاء العاطفة، ويكون دخولها كخروجها، وذلك في نحو قوله[4]:

يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُـمُ ... ويُحْدِثُ نَاسٌ والصَّغِيرُ فَيَكْـبُرُ

يريد: والصّغير يكبر، حيث جاءت الفاء زائدة.

وقوله[5]:

فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ ... فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي

يريد: ثم رزيته، زاد الفاء لضرورة الوزن.

1- ينظر الضرائر 73.

2- الرجز للعجاج في ديوانه 348 والرواية فيه بدون (بل)، ومعاني القرآن للأخفش 21، وتهذيب اللغـــة 610/10، والصاحبي 128، والضرائر 73، واللسان (بلل) 494/1، (بلا) 501/1، ورواية (بل ما هـــاج) لم تـرد إلا في الضرائر فقط.

3- ينظر معاني القرآن 21، الصاحبي 128، واللسان (بلل) 494/1، (بلا) 501/1.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 73، وعمدة الحافظ 653، والهمع 235/5، والخزانـــة 491/8، 61/11، وضرائر الألوسي 300، والدرر 172/2.

5- البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي شرح أشعار الهذليين 1082، والضرائر 73، واللسان (عمر) 393/9، والخزانة 491/8، وضرائر الألوسي 300.

وقوله[1]:

فَلَنْهشَلُ قَوْمِي وَلِي فِي نَهْشَلٍ ... نَسَبٌ لَعَمْرُ أَبِيكَ غَيْرُ غِلَابِ

زاد الفاء في أوّل الكلام، لأنّ البيت أوّل القصيدة.

وقوله[2]:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا .

حيث زاد (الفاء) قبل (ثم) لضرورة الوزن.

ح- زيادة (لا):

تزاد (لا) في الكلام لتوكيد المعنى، ولا تكون نافية، لأنّ ذلك يؤدّي إلى انعكاس المعنى، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[3] وجُعلت[4] (لا) زائدة عند البصريّين، وبمعنى غير عند الكوفيّين، وجعلها أبو عبيدة (من حروف الزّوائد لتتميم الكلام، والمعنى إلقاؤها[5])، ورُدّ[6] على جعلها صلة في الكلام أنّ (هذا غير جائز، لأنّ المعنى وقع على مالا يتبيّن فيه عمله، فهو جحد محض، وإنّما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾[7] وقوله عزّ وجلّ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[8]، فإنّ الحرف (لا) جئ به زائداً لتوكيد القسم (إنّما جاز أنْ تُلغى (لا) في أوّل السورة، لأنّ القرآن كلّه كالسّورة الواحدة، ألا ترى أنّ جواب الشّيء

1- البيت من الكامل لأسود بن يعفر في الضرائر 73، والخزانة 491/8، وضرائر الألوسي 300.

2- البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى ديوانه 90، برواية (وأني) مكان (فثم) فلا شاهد فيها، وسر الصناعة 264، وعمدة الحافظ 654، وشرح التسهيل 356/3، والهمع 235/5، والدرر 172/2.

3- الآية 7 من سورة الفاتحة.

4- ينظر معاني القرآن للفراء 8/1، وإعراب القرآن للنحاس 176/1.

5- مجاز القرآن 25/1.

6- ينظر معاني القرآن 8/1، وتفسير الطبري 63/1.

7- الآيتان 1، 2 من سورة القيامة.

8- الآية 1 من سورة البلد.

قد يقع وبينهما سُوَرٌ، كما قال جلّ وعزّ جوابًا لقوله ﴿وقالوا يا أيها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكْرُ إنك لمجنون﴾[1]، فقال: ﴿ن والقلم وما يسطرون * ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾[2]، ومثله في القرآن كثير)[3]. ونحو قوله تعالى: ﴿ما منعك ألا تسجد﴾[4] وقوله جلّ وعلا: ﴿ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن﴾[5] فجئ بالحرف (لا) زائدًا لتوكيد معنى النّفي، والشّواهد كثيرة من القرآن الكريم على هذه الظّاهرة إذ جئ بـ(لا) زائدة لتوكيد المعنى.

ومن الشّعر، قوله[6]:

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُحِبَّهُ ... وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

أي: أن أحبّه، و(لا) زائدة.

وقوله[7]:

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ

أي : أبى جوده البخل ، في رواية من نصب (البخلَ) ، وجعلوا[8] (لا) زائدة حشوًا وَصَلوا بها الكلام، وعند الزّجّاج[9] يكون (البخل) منصوبًا بدلا من (لا) وقد جعلها غير لغو ، لأنّه قد ذكر (نعم) بعدها، ونعم لا تزاد ، فكذلك ينبغي أن تكون لاهنا غير زائدة، قال آخر[10] (لا) مفعول به والبخل مفعول لأجله ، أي كراهية البخل ،

1- الآية 6 من سورة الحجر.

2- الآيتان 1، 2 من سورة القلم.

3- معاني القرآن وإعرابه للزجاج 137/2، 138.

4- الآية 11 من سورة الاعراف.

5- الآية91 من سورة طه.

6- البيت من الطويل للأحوص ديوانه 224، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 135/1، والأزهية 165، والجنى الداني 302، والمغنى 248، وشرح شواهده 634.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في الخصائص 35/2، 283، والأمالي الشجرية 228/2، والجنى الداني 302، والمغنى 248، وشرح شواهده 634.

8- ينظر معاني القرآن للأخفش 321.

9- ينظر معاني القرآن وإعرابه 323/2.

10- ينظر المغنى 248.

هذا في رواية النّصب.

أمّا رواية الجرّ[1]، فيجوز أن تكون (لا) اسما مضافا إلى (البخل)، إذ يراد بـــــ(لا) اللّفظ، وتجئ كلمة (لا) للبخل وللكرم.

وقوله[2]:

أَعائِشُ ما لأَهْلِكِ لا أَراهُم ... يُضِيعُونَ الهِجانَ مَعَ المُضِيعِ

والمعنى: ما لأهلِكِ أراهُم يُضيعون.

وقوله[3]:

وما أَلومُ البِيضَ أَلاّ تَسْخَرا ... وقد رأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

يريد: ما ألوم البيض أن تسخرَ، تقدّم الجحد في أوّل الكلام فكان الآخر مواصــــلا للأوّل.

وقوله[4]:

قد يَكْسِبُ المالَ الهِدانُ الجافي ... بِغَيْرِ لا عَصْفٍ ولا اصطِرافِ

أي: بغير عصف واصطراف.

وقوله[5]:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ ... بإفْكِهِ حَتَّى رَأَى الصُّبْحَ جَشَرْ

1- ينظر معاني القرآن للأخفش 321، والخصائص 36/2، والمغني 248.

2- البيت من الوافر للشماخ ديوانه 219، والمعاني الكبير 429/1، 1233/3، وأمالي القـــالي 106/1، والصـــاحبي 167، والأزهية 166، والأمالي الشجرية 84/2.

3- الرجز لابن النجم العجلى ديوانه 121، والمقتضب 47/1، والأضداد 214، والخصــــائص 231/2، والأزهيـــة 164، والأمالي الشجرية 231/2.

4- الرجز للعجاج ديوانه 63، 112، ومعاني القرآن للفـــراء 176/1، ومجـــاز القـــرآن 26/1، والأضـــداد 214، والخصائص 283/2، والإنصاف 308/2.

5- الرجز للعجاج في ديوانه 14، ومعاني القرآن للفراء 8/1، والخصـــائص 477/2، والأزهيـــة 163، والأمـــالي والشجرية 231/2، وشرح ابن يعيش 136/8.

أي: في بئر حُور، فزاد (لا) في أوّل الكلام لأنّ في آخره جحدًا، وقيل[1]: إن (لا) لا تأتي مبتدأة بمعنى الحذف، ولمّا يتقدّمها جحد، وحُملت (لا) على الجحد الصّحيح وأنّ معنى البيت: سرى في بئر لا تُحيرُ عليه حيراً ولا يتبيّن له فيها أثر عمل.

ح- زيادة (ما):

وجاءت (ما) زائدة في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[2] فزيدت (ما) بعد الباء الجارّة وقوله عزّ وجلّ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[3] فزيدت (ما) بعد أين.

وزيدت بعد الكاف في نحو قول الشاعر[4]:

كَمَا رَاشِدٍ تَجِدِنَ امْرَءًا ... تَنَكَّرَ ثُمَّ ارْعَوَى أَوْ نَدِمْ

يريد: كراشدٍ، وقد جاء بـ(ما) زائدة غير كافة، فجرّ (راشدٍ).

وقوله[5]:

وَأَنْجَيْتَنِي مِنْ مَوْقِفٍ ذِي عَدَاوَةٍ ... كَمَا ابْنَةِ زَبا أَوْ أَطَمَ وأكيدا

يريد: كابنة زبا، وزيدت (ما) غير كافّة بعد كاف الجرّ، فجرّ (ابنةِ).

وقوله[6]:

يَرْكُضْنَ فِي الْمَهْمَهِ الْيَبَابِ كَمَا ... أَقْرَبِ أَرْضٍ لَهَا أَبَا عِدُهَا

يريد: كأقرب أرضٍ، وجئ بـ(ما) زائدة غير كافّة.

وجعل ابن عصفور[7] من هذه الزّيادة قول الشاعر[8]:

1- ينظر معاني القرآن للفراء 8/1، وتفسير الطبري 63/1.

2- الآية 159 من سورة آل عمران.

3- الآية 77 من سورة النساء.

4- البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه 196 ورواية العجز فيه: تبين ثم انتهى أو قدم، والأزهية 74، والضرائر 68.

5- البيت من الطويل للكميت في الضرائر 68.

6- البيت من المنسرح للكميت في الضرائر 68.

7- ينظر الضرائر 68.

8- البيت لا يستقيم وزنه بهذه الرواية، وهو لعدى بن زيد العبادى، ورد في الضرائر 68، والرواية الصحيحة تجعل وزنه من مجزوء الرمل وردت في المحاسن والأضداد 104.

كَمَا أَنْتُم كُنَّا وَكَمَا نَحْنُ تَكُونُون

يريد: كأنتم كُنّا، وكنحن تكونون، إلاّ أنّ البيت لا يستقيم عروضيًّا بهذه الرّواية، بينما يستقيم بالرّواية التي أوردها الجاحظ وهي[1]:

لَكَمَا كُنْتُمْ وَكُنّا وَكَمَا كُنَّا تَكُونُون

وفي هذه الرّواية لا شاهد فيها.

وتُزاد (ما) بعد (كما)، نحو قوله[2]:

كَمَا مَا امرُؤٌ في معشرٍ غيرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الكلامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلُ

يريد: كما امرؤ، و(ما) زائدة بعد (كما) ضرورة.

وتزاد بين البدل ومتبوعه، وبين الفعل ومرفوعه، نحو قوله[3]:

وكَأَنَّه لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

يريد: كأنّه حاجبيه، و(ما) زائدة بين البدل (حاجبيه) والمبدل منه ضمير الغيبة (الهاء)في كأنّه.

وقوله[4]:

لو بأبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا ضُرِّجَ ما أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ

يريد:ضُرِّح أنف، وزاد (ما) بين الفعل ونائب الفاعل.

وأقلّ ما تزاد (ما) أوّل الكلام، قاله ابن عصفور[5]، وذلك نحو قول الشاعر[6]:

1- المحاسن والأضداد 104.

2- البيت من الطويل نسب لابن هرمة وليس في ديوانه، ورد في معاني القرآن للفراء 68/1، 176، والضرائر 68، والهمع 347/5، والخزانة 330/11، والدرر 220/2.

3- البيت من الكامل نسب للأعشى وليس في ديوانه، في الكتاب 161/1، وشرح ابن يعيش 67/3، والضرائر 69، والهمع 348/5، والخزانة 197/5.

4- البيت من المنسرح للمهلهل بن ربيعة في عيون الأخبار 91/7/3، وسر الصناعة 462، والمغني 312، والهمع 348/5، والدرر 221/2 ويروى (رُمِّل) مكان (ضرج).

5- الضرائر 69.

6- البيتان من البسيط لعبدة بن يزيد، ورد في كتاب الحيوان 263/5، والمخصص 91/2، والأمالي الشجرية 370/1، 220/2، والضرائر 69، والهمع 347/5، والدرر 220/2.

مَا مَعَ أَنَّكَ يوْمَ الوِرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الجُزَارَةِ بالسَّلْمين وَكَّارُ
مَا كُنْتَ أَوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تَلْعَتَهُ غَيْثٌ فَأَمْرَعَ واسْتَخْلَتْ لَهُ الدَّارُ

يريد: مع أنّك يوم الورد ذو جرز، ما كنت أوّل ضبّ صاب تلعته غيثٌ، و«ما» زائدة في قوله (مامع).

ط- زيادة (الواو):

وزيادة (الواو) مسألة خلافية[1]، ذهب فيها الكوفيّون والأخفش والخليل[2] والمبرّد وابن برهان وهم من البصريّين إلى أنّ الواو قد تكون زائدة، وتبعهم ابن مالك[3]، وكذلك ابن عصفور[4] وقد خصّ ذلك بالضّرورة، ومذهب البصريّين أنّ الواو لا تُزاد، لأنّ (الواو في الأصل حرف وُضع لمعنىً؛ فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله)[5] وما استشهد به الكوفيّون على زيادة الواو، حمله البصريّون على أصله، أنّ الواو عاطفة والجواب محذوف في نحو (جواب لما وإذا).

تزاد (الواو) في الضّرورة بين التابع ومتبوعه، في نحو قوله[6]:

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المُرِبَّةِ غَـدْوَةً عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وقَعْتِ عَلَى لَحْمِ
وَلَحْمِ امرِئٍ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ عَشِيَّةَ أَمْسَى لاَ يبِينُ مِنَ البَكْمِ

يريد: لحمِ امرئٍ، وهو بدل من (لحم) المتقدّم إلاّ أنّه اضطرّ فزاد الواو بين البدل والمبدَل منه.

وقوله[7]:

1- ينظر الخصائص 462/2، والإنصاف المسألة 64 ص456، والجنى الداني 165، 166، والخزانة 45/11.

2- ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي 305.

3- ينظر شرح التسهيل 355/3، وعمدة الحافظ 648.

4- ينظر الضرائر 70.

5- الإنصاف 459.

6- البيتان من الطويل لأبي خراش في الضرائر 71، وشرح شواهد الشافية 18، والخزانة 81/5، 47/11، وضرائر الألوسي 298.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 345/2، والضرائر 71، والخزانة 47/11، ضرائر الألوسي 299.

فَإِنَّ رَشِيداً وابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ حَتَّى يُصْدِرَ الأَمْرَ مُصْدَرَا

يريد: إن رشيدَ بنَ مروانَ، زاد الواو بين الصّفة والموصوف للضّرورة.

والفرّاء[1] لم يخصّ هذه الزّيادة بالضّرورة، بل استدلّ على أنّ العرب تَنعتُ بالواو وبغير الواو، فأجاز أن تقول: إن زرتني زرتُ أخاك وابن عمّك القريب لك. وإن قلت والقريب لك،كان صوابًا.

وتُزاد في جواب (لمّا) و(إذا)، نحو قوله[2]:

ولمّا رَأَى الرَّحمنُ أن لَيسَ فيهمُ رَشِيدٌ ولا ناهٍ أَخَاهُ عَن الغَدْرِ

وَصَبَّ عليهم تغلِبَ بن وائلٍ وكَانُوا عَلَيهم مِثْلَ رَاعِيةِ البَكْرِ

يريد: لمّا رَأَى..صبّ، فزاد الواو في جواب (ما) للضّرورة.

وقوله[3]:

حَتَّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ وَرَأَيتُم أَوْلادَكُمْ شبُّوا

وقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لنا إن اللَّئِيمَ الغَادِرُ الخَبُّ

يريد: حتى إذا قملت..قلبتم، وزاد (الواو) في جواب (إذا) للضّرورة.

وحملها[4] البصريّون وابن الشّجري على حذف الجواب لأنّه كثير، وليس من إقحام الواو الزّائدة في الجواب. وأجاز الخليل[5] زيادتها في سعة الكلام وسمّاها واو الإقحام، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[6] معناه: إنّ

1- ينظر معاني القرآن 345/2.

2- البيتان من الطويل للأخطل ديوانه 430، برواية (أمال) مكان (وصبّ) فلا شاهد فيها، والضرائر 72، وعمدة الحافظ 649، والخزانة 54/11، وضرائر الألوسي 298.

3- البيتان من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 107/1، 238، 51/2، والمعاني الكبير 533، والأمالي الشجرية 357/1، والإنصاف 458، والجنى الداني 165.

4- ينظر الإنصاف 460، والأمالي الشجرية 358/1.

5- ينظر الجمل في النحو 305.

6- الآية 23 من سورة الحج.

الذين كفروا يصدّون، وقوله عزّ وجلّ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾[1] أي: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء. لا موضع للواو، إلاّ أنّها أُدخلت حشوًا.

وكذلك الأخفش[2] يُجيز زيادة الواو في السّعة وجُعل منها قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[3] وقال معناها: قال لهم خزنتها، فالواو هنا زائدة.

وقوله[4]:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ تَكُنْ ... إِلاَّ كَلَمَّةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ

حيث جاءت الواو زائدة في جواب (إذا).

وقوله[5]:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلاَّ حِينُهُ ... وَإِذَا قَضَى شَيْءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ

حيث زاد الواو، وجعل خبر إذا مضمرًا.

ونسب ابن مالك[6] للأخفش القول باطّراد زيادة الواو في باب كان، وذلك نحو قول الشّاعر[7]:

كُنَّا وَلاَ تَعْصِي الحَلِيلَةُ بَعْلَهَا ... فَاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى

حيث زاد الواو في خبر (كان)، أي كُنّا لا تعصي الحليلةُ بعلَها.

1- الآية 48 من سورة الأنبياء.

2- معاني القرآن 132.

3- الآية 70 من سورة الزمر.

4- البيت من الكامل لتميم بن مقبل ديوانه 259، ومعاني القرآن للأخفش 132، وشرح التسهيل 356/3، وعمدة الحافظ 650، واللسان (لمم) 334/12، والجنى الداني 165، والخزانة 58/11.

5- البيت من الطويل لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1226، ومجالس ثعلب 104، ومعاني القرآن للأخفش 132، والضرائر 72، والجنى الداني 166.

6- ينظر شرح التسهيل 356/3.

7- البيت من الكامل للرخيم العبدي في عيون الأخبار 80/10/4، والضرائر 72، وضرائر الألوسي 299.

ثالثا: الأصل في الحرف أن يكون مذكورًا، كما سبق القول، فهو وإنْ لم يكُن لـه أثر في الإعراب، فإنّ له أثرًا في ربط أجزاء الكلام، وقد جِئ بالحرف اختصارًا ونائبًا عـن الفعل، فهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف العطف نائبة عن أعطف، وحـروف النّفي نائبة عن أنفي، وحذفها اختصارًا للمختَصَر، وعدولا عن القيـاس، وهـو خـلاف الأصل، وقد وردت هذه الظّاهرة بحذف بعض الحروف،نحو حذف همـزة الاسـتفهام، وحذف الفاء، وحذف لا النّافية، وحذف لو، وحذف ما النّافية، وحذف الواو.

أ- حذف همزة الاستفهام:

تحذف همزة الاستفهام عند أمن اللّبس[1]، وقصره قوم علـى الشّـعر، وعمّمـه آخرون، وهو الأصوب، إذ خرّج عليه كثير من آيات القرآن الكريم، وقد نصّ سـيبويه[1] على حذف همزة الاستفهام في الضّرورة مع (أم) وأجاز الأخفـش[2] الحـذف مُطلقـا، واشترط ابن عصفور[3] أمن اللّبس، ونصّ على أنّه أكثر ما يَرِدُ هذا الحـذف مـع (أم) المتّصلة، لأنّ فيها دلالة عليها، وكذا المبرّد[4] فإنّه لا يجيز حذف ألف الاستفهام إنْ لم يدلّ عليها دليل، وإنّما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليلٌ عليها.

ومن ورود حذف همزة الاستفهام في القرآن الكريم، ما خرّج عليه قولـه تعـالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[5] قال الأخفش[6]: هذا استفهام كأنّه قال: أَوَ تلك نعمة تمنّـها، ثم فسّر، فقال ﴿أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[7] وجعله بدلاً من النّعمة.

وقال الزّجّاج[8]: اللّفظ لفظ الخبر...وفيه تبكيت للمخاطب.

1- الكتاب 174/3.

2- نسب له في الجنى الداني 34، والمغنى 15 و لم أعثر عليه في كتابيه معاني القرآن، والقوافي.

3- الضرائر 158.

4- ينظر الكامل 244/2، واللسان (عبد) 11/9.

5- الآية 21 من سورة الشعراء.

6- معاني القرآن 460.

7- الآية 21 من سورة الشعراء.

8- ينظر معاني القرآن وإعرابه 86/4، 87.

وخطّأ النحاس تقدير الاستفهام محذوفاً قائلا: (وهذا لا يجوز لأنّ ألف الاستفهام تحدث معنى، وحذفها محال، إلاّ أن يكون الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشّعر)[1].

ولم يُشِرْ[2] الفرّاء وابن عبّاس لحذف الاستفهام في هذه الآية، وإن يكن الفرّاء قد صرّح بالحذف في موضع آخر، إذ قال (قد تطرح ألف الاستفهام من التّوبيخ)[3].

ونحو هذا تخريج ابن عبّاس لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾[4] على تقدير: أترى هذا ربّي[5]، ولم أعثر عليه عند غيره من النّحاة فيما اطّلعتُ عليه من مصادر[6]، فعند الفرّاء قد جعله استدراجا للحجّة، وعند الأخفش إنّما هو مَثَلٌ ضَرَبَهُ لهم، وعند الزّجّاج: أي أنتم تقولون: هذا ربّي، وعند النّحاس أنّه ابتداء وخبر.

وجُعل من هذا الحذف قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾[7] أي أهو حاضر أم كان من الغائبين؟ وقال النّحاس[8] بمعنى أبل؟ ولم يذكره غيره فيما اطلعت[9].

وجاء هذا الحذف في أقوال النّبيّ صلى الله عليه وسلم، ومنه حديثه عليه الصّلاة والسّلام ((**أتاني آت من ربي يبشّرني أنّه من مات من أمّتي لا يُشرك باللهِ شيئاً دَخَلَ الجنّة، قلت: وإن زَنَى وإن سَرَق؟ قال: وإن زَنَى وإن سَرَق**))[10] أراد: أو إنْ زنى... حذف الاستفهام لقوّة الدّلالة على المحذوف..

1- إعراب القرآن 176/3.

2- ينظر معاني القرآن 279/2، وتنوير المقباس من تفسير ابن عباس 307.

3- معاني القرآن 394/2.

4- الآية 78 من سورة الأنعام.

5- ينظر تنوير المقباس 113.

6- ينظر معاني القرآن للفراء 341/1، وللأخفش 306/1، ومعاني القرآن وإعرابه 267/2، وإعراب القرآن 77/2.

7- الآية 20 من سورة النمل.

8- إعراب القرآن 202/3.

9- لم يعلق النّحاة بشيء وقد وردت الآية في معاني القرآن للفراء 289/2، وللأخفش 264/2، معاني القرآن وإعرابه 113/4، وتنوير المقباس 317.

10- الحديث الشريف أخرجه البخاري في كتاب الجنائز 215/1.

ومثله حديث ابن عبّاس ((**أنّ رَجُلاً قال: يا رسول الله إنّ أمّي مـــاتت وعليــها صوم شهر فأقضيه؟ قال: نعم قال: فدينُ اللهِ أحقُّ أنْ يُقضَى**))[1] أراد: أفأقْضِيه؟

ومن مجيئه في الشّعر، قول الشّاعر[2]:

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ؟

يريد: أحارث أترى، رخّم المنادى، وحُذِفتْ همزة الاستفهام للضّرورة.

وقوله[3]:

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِباً مِنّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

يريد: أوذو الشّيب يلعبُ؟

وقوله[4]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي وَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

يريد: أمِنْ ربيعة أو مُضَر.

وقوله[5]:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهَــــاةِ تَهَادَى ... بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْــــراً ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَـا وَالتُّرَابِ

يريد: أتحبها، حذفت همزة الاستفهام لدلالة الحال عليها، وذهب بعضهم[6] إلى أنّه

1- أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم 334/1، بلفظ (أفأقضيه).

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 24، والكتاب 252/2، والمقتضب 234/4، والإنصاف 684، والضرائر 158، ورصف المباني 52.

3- البيت من الطويل للكميت في المحتسب 50/1، والضرائر 158، والمغنى 14، والهمع 360/4، وشرح شواهد المغنى 34.

4- البيت من الطويل لعمر بن حطان ديوانه 111، والخصائص 281/2، والمحتسب 50/1، والضرائر 158، والخزانة 359/5.

5- البيتان من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 431، والكتاب 311/1، وكتاب اللامات 124، والخصائص 281/2، وأمالي المرتضى 345/1، 289/2، والمغنى 15.

6- ينظر الكامل 245/2، وأمالي المرتضى 345/1، والموشح 261.

أراد الخبر وليس الاستفهام أي أنت تحبُّها، ولكن الوجه الأصوب أنّه استفهام بدليل البيت السّابق، كما قاله ابن جنى[1].

وكثر حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتّصلة، ومن شواهد ذلك قراءة ابن محيصن[2] ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] بهمزة واحدة،ومما سهّل حذف همزة الاستفهام كراهية اجتماع الهمزتين (همزة الاستفهام، وهمزة الفعل)، مع قوة الدّلالة على الهمزة المحذوفة، فقوله ﴿سواء﴾ تدلّ عليها بما فيها من معنى التسوية، إذ التسوية لا تكون إلاّ بين اثنين، ويدلّ عليها مجيء (أم) من بعد ذلك[4].

وقراءة أكثر القرّاء[5] قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾[6] بهمزة واحدة بغير مدّ، على الخبر، وقيل هو توبيخ وليس باستفهام، ولذلك حَسُنت الفاء في قوله تعالى:﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾[7].

وجاء هذا الحذف في الشّعر كثيرًا، منه قول الشاعر[8]:

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ؟ وَمَاذَا يَضُرُّكَ أَنْ تَنْتَظِرْ

يريد: أتروح، حيث حذف همزة الاستفهام، وقد جاز الحذف،لأنّ (أم) تدلّ على الاستفهام.

وقوله[9]:

1- ينظر الخصائص 281/2.

2- قراءة ابن كثير وابن محيصن و لقد وردت في المحتسب 50/1، ومختصر الشواذ 10، والحجة 86، وتفسير القرطبي 185/1، والكشاف 154/1.

3- الآية 5 من سورة البقرة.

4- ينظر الأزهية 23، والضرائر 159.

5- قراءة الجمهور في البحر المحيط 443/9.

6- الآية 19 من سورة الأحقاف.

7- الآية 19 من سورة الأحقاف.

8- البيت من المتقارب لامرئ القيس ديوانه 154، والأزهية 23، واللسان (عبد) 11/9، ورصف المباني 45.

9- البيت من الكامل للأخطل ديوانه 385، والكتاب 174/3، والمقتضب 295/3، والمغنى 45، وشرح شواهده 143.

كذبتك عينك أم رأيت بواسط   غلس الظلام من الرباب خيالا ؟

يريد: أكذبتك عينُك فحذف الهمزة، ويجوز أن يكون قد ابتدأ (كذبتك عينك) مخبرا، ثم أدركه الشكّ في أنّه قد رأى، فاستفهم مستثبتاً. وزعم الخليل[1] أنّ الأسلوب خبريّ، وأنّ (أم) منقطعة للإضراب، بمعنى بل، نحو قولهم (**إنّها لإ بِلٌ أمْ شاءٌ**)[2].

واستشهد ابن رشيق بهذا البيت، وعلّق على هذا الحذف أنّه في المنثور رديء جداً[3].

وقوله[4]:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا   شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟

يريد: أشعيث، حذف الهمزة للضّرورة، وسهّل ذلك الحذف وجود (أم) الدالّة على الاستفهام.

وقوله[5]:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا   بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟

يريد: أبسبع، حذف الهمزة للضّرورة، وجُعلت (أم) دليلاً على إرادته إيّاها.

وقول الخنساء[6]:

قذىً بعينيك أم بالعين عوّارُ   أم ذرّفت إذ خلت من أهلها الدّارُ ؟

1- ينظر الكتاب 174/3.

2- قول العرب ورد في الكتاب 174/3، والكامل 245/2، ومعاني القرآن للأخفش 33.

3- ينظر العمدة 274/2.

4- البيت من الطويل للأسود بن يعفر ديوانه 37، والكتاب 175/3، والمقتضب 294/3، والمحتسب 50/1، والمغني 42، وشرح الأشموني 421.

5- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 266، والكتاب 175/3، والمقتضب 294/3، ورصف المباني 45، والجنى الداني 35، والمغني 14.

6- البيت من البسيط في ديوانها 42، وكتاب العين 239/2، والأغاني 78/15، وأساس البلاغة (عَوِرَ) 316، والعمدة 142/1.

يريد: أقذًى؟، حذف همزة الاستفهام لدلالة (أمْ) عليها، وانفرد ابن رشيق برواية *أقذى بعينك...* قال (فزادت ألف الاستفهام ولو أسقطتها لم يضرّ المعنى ولا الوزن شيئا)[1]. والرّواية المشهورة هي: (قذى بعينيك) على الاستفهام بدليل (أم) بعدها؟

وأكثر المتنبي من هذا الحذف وهو لا يُحتجّ بشعره، وهذا مجرّد تمثيل وتنظير، وكان كثيرًا ما يميل إلى مذهب الكوفيّين، ومن ذلك قوله[2]:

أَحْيَا وأَيْسَرُ ما لاقيْتُ ما قتَلَا؟ والبَيْنُ جَارَ عَلَى ضُعْفِي وَمَا عَدَلَا

يريد: أأحيا، فحذف همزة الاستفهام، والمعنى التعجّب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقلّ شيء قاسيته قد قتل غيري!

وقوله[3]:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِ؟

يريد: أأحاد؟ فحذف همزة الاستفهام، وعلّق العكبري[4] بقوله: وليس هو بالفصيح وإنّما هو مجرّد تمثيل لبعض الاستعمالات اللّغوية غير الفصيحة.

وقوله[5]:

يَظُنّ أَنّ فؤَادِي غيرُ مُلْتَهِبٍ وأنّ دَمْعَ جُفُونِي غيرُ مُنْسَكِبِ

يريد: أيظنّ؟ حذف همزة الاستفهام للضّرورة.

ب- حذف (إما):

واختلف[6] النّحاة في كونها عاطفة أم لا، وتحذف في الضّرورة دون أن يأتي معها شيء يؤدّي معناها، فيستغنى به عن تكرارها، ويجوز هذا الحذف في الشّعر والنّثر إن ذكر

1- العمدة 143/1.

2- البيت من البسيط في ديوانه 162/3، والمغنى/15، وشرح أبياته 43/1، والصبح المنبي للشيخ يوسف البديعي 305.

3- البيت من الوافر في ديوانه 353/1، ويتيمة الدهر للثعالبي 183/1، والصبح المنبي 305.

4- التبيان في شرح الديوان 353/1.

5- البيت من البسيط في ديوانه 89/1.

6- ينظر شرح الرضى 403/4، وشرح الأشموني 426.

معها ما يُغني عن تكرارها، ومن الأوّل قول الشاعر[1]:

تُهاضُ بِدارٍ قدْ تقادمَ عَهْدُها | وإِمّا بأمْواتٍ ألَمَّ خيالُهـــــا

يريد: إمّا بدار..وإمّا بأموات، حذف (إمّـــا) الأولى مســـتغنيًا عنـــها بالثّانيـــة، والبصريّون لا يجيزون إلاّ التّكرير، وإنّما وقع هذا الحذف لضرورة الوزن.

وقوله[2]:

سَقَتْهُ الرّوَاعِـدُ مِنْ صَيِّفٍ | وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَـنْ يَعْدَمَا

يريد:إمّا من صيّف، وإمّا من خريف، فحذف (إمّا) الأولى و(ما) من (إمّا) الثانيـــة فظهرت النّون،لأنّ (إمّا) مركّبة من (إنّ) و(ما)، وإنّما قُلبت النّون لأجل الإدغـــام، فلمّـــا حُذفت (ما) زال عنها موجب قلب النّون ميمًا، وإدغامها، فظهرت.

ونحو هذا من حذْف (ما) من (إمّا) في الضّرورة قوله[3]:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ فاكْذِبَنْها | فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

أي: إمّا جزعا وإمّا صبرًا، ولو كان إن الشّرطية للَزمه أنْ يَذكر الجواب، فإن ذُكر مع (إمّا) ما يغني عن تكرارها جاز أن تُستعمل غير مكرّرة في الكلام المنثـــور والشّـــعر، ويجوز أن تقول (إمّا أن تتكلّم بخير وإلاّ فاسكُتْ)[4]. وقد أجاز الفرّاء[5] حذفها قياسًا.

ونحو هذا قراءة أُبيّ[6] ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ إِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[7] فاســـتغنى بـــ(أو) عن تكرار (إما).

1- البيت من الطويل نسب لذي الرمة ديوانه 1902،ونسب للفرزدق في ديوانه 424، ورد في 618 كتاب الشـــعر 86، والمنصف 115/3، والأزهية 151، والضرائر 162، ورصف المباني 102، والمغنى 61 وتماض معناها يتجـدد جرحها.

2- البيت من المتقارب للنمر بن تولب ديوانه 104، والكتاب 267/1، 141/3، والخصـــائص 441/2، والضرائـــر 162، والمغنى 59.

3- البيت من الوافر لدريد بن الصمة ديوانه 68، والكتاب 266/1، 332/3، وكتاب ما ينصـــرف ولا ينصـــرف 129، ورصف المباني 102، والجنى الداني 212، 534.

4- ورد في شرح الأشموني 426.

5- ينظر المصدر السابق.

6- قراءة أبي في الكشاف 289/3، واستشهد بها في شرح الأشموني 426 هكذا **﴿إنا أوإياكم لإمّا على هدى﴾**.

7- الآية 24 من سورة سبأ.

ونحو ذلك قول الشاعر[1]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وإِلاَّ فاطَّرِحْني واتَّخِذْنِـي ... عَـدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

فاستغنى بـ(إلاّ) عن (إمّا) الثّانية فلم يكرّرها.

وقوله[2]:

إما مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ ... أَوْ إِسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الوَرَقُ

حيث استغنى بـ(أو) عن (إمّا) و لم يكرّرها.

ج- حذف (الفاء):

تحذف الفاء اختصارًا من جواب الشّرط، إذا كان الجواب جملة اسميّة أو فعلاً مرفوعا، لأنّه إذ ذاك في تقدير جملة اسميّة.

ويَكثُر هذا الحذف في الشّعر، ويقلّ في غيره، فيجيء في قول أغنى عنه مقوله، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾[3] أي: فيقال لهم: أكفرتم..

وأجاز[4] الكوفيّون حذف الفاء اختيارًا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[5] على قراءة الرّفع وهي شاذّة[6]، ونقل ابن جنّي عن ابن مجاهد قوله: وهو مردود في العربيّة، وردّ عليه ابن جنّي: هو لعمري ضعيف في العربيّة وبابه الشّعر والضّرورة، إلاّ أنّه ليس بمردود، لأنّه قد جاء عنهم[7].

وخرج الزمخشري[8] هذه القراءة على وجهين:

1- البيتان من الوافر نسب للمثقب العبدي ولغيره، ورد في الأزهية 150، والضرائر 163، ورصف المباني 102، والمغنى 61، وشرح الأشموني 426.

2- البيت من البسيط بلا نسبة في اللسان (شوف) 238/7، والضرائر 163.

3- الآية 106 من سورة آل عمران.

4- ينظر المحتسب 193/1.

5- الآية 77 من سورة النساء.

6- قراءة طلحة بن سليمان في المحتسب 193/1، والكشاف 544/1، والبحر 716/3.

7- ينظر المحتسب 193/1.

8- الكشاف 544/1.

- يجوز أن يكون على حذف الفاء كأنّه قيل فيدرككم الموت وشبّه بقول القائل:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا.

– ويجوز أن يُقال حُمل على ما يقع موقع أينما تكونوا،وهو أينما كنتم، كما حمل ***ولا ناعب*** على ما يقع موقع ***ليسوا مصلحين*** وهو ليسوا بمصلحين.

ومن حذف الفاء في الشّعر، وهو كثير، قوله[1]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ

يريد: فالله يشكرها، فحذفت فاء الجزاء ضرورةً، ويروى[2]:

* مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

وقوله[3]:

مَنْ لا يَزَلْ يَنقَادُ للغَيِّ والصِّبا ... سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِمَا

يريد: فسيُلفى

وقوله[4]:

إِنْ تُدْعَ للخَيْرِ كُنْ إِيَّاهُ مُبْتَغِيًا ... وَمَنْ دَعَاكَ لَهُ أَحْمَدْهُ بِمَا فَعَلا

يريد: فكن إيّاهُ..

وقوله[5]:

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

يريد: فَتُصرعُ، أي فأنت تُصرعُ.

1- البيت من البسيط نسب لكعب بن مالك ورد في الكتاب 65/3، والخصائص 281/2، وشرح الرضي 97/4، 111، 463، والضرائر 160، والمغني 56.

2- ينظر سر الصناعة 265، وشرح الرضى 111/4.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 208/3، والمقاصد النحوية 433/4، وشرح التصريح 250/2، وشرح الأشموني 588.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شواهد التوضيح 136، و لم أعثر عليه في غيره مما اطلعت عليه من مصادر.

5- الرجز نسب لجرير عبد الله البجلي ولغيره ورد في الكتاب 67/3، والإنصاف 623، وشرح الرضى 96/4، والضرائر 160، ورصف المباني 104.

وقوله[1]:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا   مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

يريد: فلا يُضيرُها، أي فهو لا يضيرها.

وقوله[2]:

أَأُبَيُّ لا تَبْعَدْ فَلَيْسَ بِخَالِدٍ   حَيٌّ وَمَنْ تُصِبِ المَنُونُ بَعِيدُ

يريد: فهو بعيد، فأضمر المبتدأ وحذف الفاء.

وقوله[3]:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُرْبَهَا   بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

يريد: فهو ظالم، أضمر المبتدأ وحذف الفاء للضّرورة، وحسن الحذف هنا شبه (من) الشرطيّة بـ(من) الموصولة.

وقوله[4]:

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ   وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أي: فلا قتال، حذف الفاء لضرورة الوزن.

وقوله[5]:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ   وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

يريد: فلا صدور، حذف الفاء لضرورة الوزن.

1- البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 208/1، والكتاب 70/3، والمقتضب 72/2، والضرائر 160، وشرح الأشموني 586.

2- البيت من الكامل لعبد الله بن غنمة في حماسة المرزوقي 1041، والضرائر 160، وشواهد التوضيح 134، والخزانة 42/9.

3- البيت من الطويل للأسدي في الكتاب 65/3، والمحتسب 122/1، 193، واللسان (نكع) 285/14، والمقاصد النحوية 448/4، وشرح الأشموني 588.

4- البيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي في المقتضب 71/2، والأمالي الشجرية 285/1، وأسرار العربية 106، والجنى الداني 524، والارتشاف 66/2.

5- البيت من الطويل لرجل من ضباب ورد في سر الصناعة 265، وأسرار العربية 106، وشرح ابن يعيش 134/7، 12/9، والخزانة 364/11.

وجاء هذا الحذف في غير الشّعر، فورد في أقوال الرّسول عليه الصّلاة والسّلام كقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((فإن جاء صاحبها وإلاّ استمتعْ بها))[1].

يريد: فاستمتعْ بها، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((إنّك إن تركت ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً))[2]. أي: فهو خير..

وقوله عليه أزكى الصّلوات والسّلام: ((البيّنة وإلاّ حدٌّ في ظهرك))[3] أي: احضر البيّنةَ، وإن لا تحضرها فجزاؤك حدٌّ في ظهرك.

وقوله: صلوات الله عليه: ((أمّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله))[4]. أي: فما بالُ رجالٍ.

وقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((أمّا موسى كأنّي انظرُ إليه إذ انحدر في الوادي))[5].
أي: فكأنّي.

وقول السيّدة عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها: ((وأمّا الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طافوا طوافاً واحداً))[6]. أي: فطافوا.

وقول البراء بن عازب رضي الله عنه: ((أمّا رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم لم يولّ يومئذٍ))[7]. أي: فلم يولّ يومئذ.

1- اخرجه البخاري في كتاب اللقطة 65/2، والحديث بهذا المعنى في مسند احمد 150/6، وفتح الباري 94/5، واستشهد به في شواهد التوضيح 133، وشرح الأشموني 588.

2- أخرجه البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث البنات 166/4.

3- أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة النور 162/3.

4- أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا لا تحل 20/2.

5- أخرجه البخاري في كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي 270/1.

6- أخرجه البخاري في كتاب الحج باب طواف القارن 284/1 بلفظ ((فإنما طافوا)) فلا شاهد فيها، والرواية المستشهد بها وردت في شواهد التوضيح 137.

7- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب من قال خذها وأنا ابن فلان 176/2، وفي شواهد التوضيح 138.

د- حذف (لا) النافية:

يقع حذف (لا) النّافية عند أمن اللّبس، وحذفها نوعان: جائز في سعة الكـــلام، ويتمثّل ذلك في حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم، وجاء كثير منه في القـــرآن الكريم،وأقلّ من النّوع الأوّل وهو حذف (لا) النّافية غير الدّاخلة على الفعل المســتقبل في جواب القسم.

1- ومعلوم أنّ حذف (لا) النّافية من الفعل المستقبل الواقـــع جوابـــًا للقســـم، جائز..قال اللّيثي: (إنّ العرب تطرح (لا) وهي منويّة، كقولك: والله أضربك،تريـــد: والله لا أضربك)[1]..

وقال الأنباري: (ومن الأضداد قولهم: أقسمت أن تذهب معنا، يحتمل معنيـــين، أحدهما: أقسمت ألاّ تذهب معنا، والآخر: أن تذهب معنا)[2].

وأوضح الزّجاجي العلّة في جواز هذا الحذف بقوله (والعرب تُضمر (لا) في القسم مع المنفي، لأنّ الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللاّم والنّون: كقولـــك: واللهِ لأَخْرُجَنَّ)[3].

وجاء هذا الحذف كثيراً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعـــالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4] أي: لا تفتأ تذكر يوسف، وحذفت (لا) لدلالة الحال عليه، لأنّه لو كان إيجابا لم يخلُ من (النّون) أو (اللاّم) فلما خلا منهما دلّ على أنّها نفيٌ فلهذا جاز الحذف[5].

وجاء في الشّعر، نحو قول الشاعر[6]:

فَخَالِفْ فَلاَ وَاللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً ... مِنَ الأَرْضِ إِلاَّ أَنْتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ

1- تهذيب اللغة 416/15، واللسان (لا) 207/12.

2- الأضداد 310.

3- أمالي الزجاجي 78.

4- الآية 85 من سورة يوسف.

5- أسرار العربية 278.

6- البيت من الطويل نسب للقيط بن زرارة ولقيس بن معدان الكلبي ورد في الكتاب 105/3، وشـــرح أبيـــات سيبويه 133/2، ودلائل الإعجاز 24، والنكت 756، ورصف المباني 258.

يريد: لا تهبط، حيث حذف (لا) بعد القسم لعدم الإشكال، لأنّ الفعل الموجب بعد القسم تلزمه اللّام والنّون، وتركهما يشير بأن الفعل منفي.

وقوله[1]:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

يريد: لا أبرحُ.

وقوله[2]:

وَقَـدْ أَقْسَمَتْ بِاللَّهِ يَجْمَعُ بَيْنَنَا هَوًى أَبَدًا حَتَّى تَحَوَّلَ أَمْرَدَا

يريد: لا يَجْمَعَ.

وقولها[3]:

فأقْسَمْتُ أَرْثِي بَعْدَ تَوْبَةَ هَالِكًا وَأَحْفِلُ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ

تريد: لا أرثي، ولا أحفلُ.

وقول الخنساء[4]:

يَدَ الدَّهْرِ آسَى عَلَى هَالِكٍ وَأَسْـأَلُ نَائِحَةً مَالَهَـا ؟

أرادت: لا آسى، ولا أسألُ.

وقوله[5]:

تَاللَّهِ آمَنُ أُنْثَى بَعْدَمَا حَلَفَتْ أَسْمَاءُ بِاللَّهِ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقِ

وقوله[6]:

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32، والمقتضب 326/2، وأمالي المرتضى 48/2، وشرح ابـن يعيش 37/8، وشرح الأشموني 110.

2- البيت من الطويل لسحيم ديوانه 40، أمالي الزجاجي 76.

3- البيت من الطويل لليلى الأخيلية ديوانها 77، وأمالي الزجاجي 78، وحماسة البحتري 270، والأغاني 235/11.

4- البيت من المتقارب للخنساء ديوانها 91، والعقد الفريد 268/3، 167/5، وأمالي المرتضى 48/2، واللسان (لا) 207/12، والتهذيب 416/15.

5- البيت من البسيط لتأبط شرا ديوانه 105، والأغاني 144/21، وعبث الوليد 231، 371.

6- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 43، وتفسير الطبري 446/9، والسبع الطوال 420.

رأينا ما يرى البصراءُ منها　　　　فآلينا عليها أنْ تُباعا

والمعنى: ألاّ تباعَ.

وفي غير هذه الشّواهد كثيراً ما حذفت (لا) النّافية، وما ذكر على سبيل التّمثيل لا الحصر.

2- حذف (لا) النّافية بدون القسم: جعله ابن عصفور[1] من الضّرائر، والصّواب أنّه ليس كذلك؛ لمجيئه في القرآن الكريم، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[2] والمراد: ألاّ تعودوا. وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾[3]، أي: ألاّ يؤتوا. ونحو قوله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾[4] أي: لئلاّ تزولا.

ومن حذفها في الشّعر، قول الشاعر[5]:

تنفكُّ تسمعُ ما حَيِيـ　　　　ـتَ بِهالِكٍ حتّى تكونَه

يريد: لا تنفكّ، قال الرّضى: وإنّما جاز فيه خاصّة للزوم النفي إيّاها فلا يلتبس بالإيجاب[6].

وقوله[7]:

وقُولي إذا ما أطلقوا عن بعيرِهِمْ　　　　تُلاقُونَه حتّى يؤوبَ المُنَخَّلُ

يريد: لا تلاقونه.

1- ينظر الضرائر 155، 156.

2- الآية 17 من سورة النور.

3- الآية 22 من سورة النور.

4- الآية 41 من سورة فاطر.

5- البيت من مجزوء الكامل لخليفة بن براز ورد في الإنصاف 824، وشرح ابن يعيش 109/7، والضرائر 156، والمقاصد النحوية 75/2، والخزانة 242/9.

6- شرح الرضى 316/4.

7- البيت من الطويل للنمر بن تولب ديوانه 85، المعاني الكبير 1215، والأغاني 6/21، والضرائر 155، والمغني 637، وشرح شواهده 391.

وقوله[1]:

وأنسى نشيبة والجاهل الـ — مغمّر يحسب أنّي نسي

يريد: ولا أنسى نشيبة.

وقوله[2]:

حتّى إذا الكلاّب قال لها — كاليوم مطلوبا ولا طلبا

يريد:لا كاليوم مطلوبا ولا طلبا، وابن الشّجري: قال للبقر والكلاب لم أر كاليوم مطلوبا ولا طلبا،فحذف النّافي والمنفي اللّذيْن هما (لم أر)،فلذلك جاء بحرف النّفي مع المعطوف في قوله (ولا طلبا)[3].

وقوله[4]:

رأيتك يا ابن الحارثيّة كالّتي — صناعتها أبقت ولا الوهي ترقع

يريد: لا صناعتها أبقت.

وقد يستغنى بـ(أن) فتحذف (لا) النافية، نحو قول الشّاعر[5]:

أيام قومي والجماعة كالّتي — لزم الرّحالة أنْ تميل مميلا

يريد: لئلاّ تميل، فاكتفى بـ(أن) من (لا).

وقوله[6]:

نزلتم منزل الأضياف منّا — فأعجلنا القرى أنْ تشتمونا

1- البيت من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلي شرح ديوان الهذليين 102/1، والضرائر 155.

2- البيت من الكامل لأوس بن حجر ديوانه 3، أمالي المرتضى 73/2، وأمالي ابن الحاجب 440، وشرح ابن يعيش 125/1، والضرائر 156، وشرح الرضى 316/4.

3- الأمالي الشجرية 361/1.

4- البيت من الطويل ورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 54/2، 154، والضرائر 156، والارتشاف 307/3، والهمع 336/5، والدرر 210/2.

5- البيت سبق تخريجه 112.

6- البيت من الوافر لعمر بن كلثوم في ديوانه 98، شرح المعلقات للزوزني 133، والأزهية 66، وأمالي المرتضى 46/2، والمغني 36، وشرح شواهده 119.

يريد: لئلاّ تشتموا، استغنى بـ(أن) عن ذكر (لا)، وجعل بعض النّحويّين[1] هذا التّقدير تعسّفا،وأنّ الأصل كراهة أن تشتموا أو مخافة أن تشتموا.

وربّما حذفوا (أن) و(لا) جميعا وهم ينوونهما، وذلك نحو قوله[2]:

أوصيكِ أن يَحْمَدَكِ الأقارِبُ ويَرْجعَ المِسْكِينُ وهو خائِبُ

يريد: وألاّ يرجع.

وقوله[3]:

وأقْسَمْتَ تأتي خُطّةَ النّصفِ بيْننَا بَلَى سَوْفَ تَأْتِيهَا وأنْفُكَ رَاغِمُ

يريد: وأقسمتَ ألاّ تأتي.

هـ- حذف (لو):

وهو من ألطفِ ضروب الإيجاز وأحسنُها[4]، وجاز هذا الحذف في القرآن الكريم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[5] وتقديره: إذاً لو كان معه آلهة لذهب كلُّ إله بما خلق، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾[6] والتّقدير: إذا-لو فعلت ذلك-لارتاب المبطلون.

ومن مجيء هذا الحذف في الشّعر، قول الشاعر[7]:

1- ينظر السبع الطوال 421، والمغنى 36.

2- الرجز لأبي النجم العجلي ديوانه 66، 67، والسبع الطوال 421، والأضداد 311، والأغاني 192/10 وفيها (ولا يرجع)، ومعاهد التنصيص 23/1، والخزانة 403/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الأضداد 311.

4- المثل السائر لابن الأثير 99/2.

5- الآية 92 من سورة المؤمنون.

6- الآية 48 من سورة العنكبوت.

7- البيت من البسيط لقريط بن أنيف ورد في مجالس ثعلب 405/2، وحماسة المرزوقي 23، 25، والمثل السائر 100/2، وشرح ابن يعيش 82/1، 13/9.

لو كُنتُ مِنْ مَازِنٍ لـمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللّقيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

إذاً لَقَامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الحفيظَةِ إذ ذو لُوثَةٍ لانَا

فحذف (لو) في البيت الثاني؛لأنّها في البيت الأوّل قد استوفت جوابها بقولـــه: (لم تَستبحْ إِبِلِي)،وتقدير حذفِها: إذا-لو كنت منهم-لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ.

و- حذف (ما) النّافية:

وهو قليلٌ جداً، ومن هذا الحذف ما جاء في قول الشّاعر[1]:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... عَلَى قَوْمِهَا ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

يريد: مازالت، حذفت (ما) النافية لدلالة الكلام عليها، ويُـــروى هـــذا البيـــت برواية[2]:

* فَلاَ وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً *

وجعله البغدادي[3] على أنّ أصله: فو أبي دهماء لازالت عزيزة، ففصـــل بـــين لا النافية وبين زالت، بالجملة القسمية (وأبي دهماء) وليس فيه حذف (لا) خلافا للفـرّاء[4] في زعمه ذلك، ولا حذف (ما) خلافًا لابن عصفور[5] في دعواه.

وقوله[6]:

فَوَاللهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ

حيث حذف (ما) النّافية، وأبقى الموصولة، كما قاله[7] ابن مالك والبغدادي وجاز ذلك الحذف لدلالة دخول الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـــ(ولا)، ولم يجز تقديـــر

1- البيت من الطويل لمتمم بن مقبل معاني القرآن للفراء 54/2، 154، والمغـــنى 393، والضرائـــر 156، والهمـــع 336/5، والخزانة 237/9، 100/10.

2- الرواية وردت في شرح الرضى 316/4، الخزانة 237/9، 100/10.

3- الخزانة 100/10.

4- معاني القرآن 54/2، 154.

5- الضرائر 156.

6- البيت من الطويل نسب لعبد الله بن رواحة ولحسان بن ثابت في شرح التسهيل 235/1، 212/3، والمغنى 638، وشرح شواهده 931، وشرح أبياته 346/7.

7- ينظر شرح التسهيل 212/3، وشرح أبيات المغنى 346/7.

(ما) المحذوفة هي الصّلة، والمذكورة هي النّافية، لأنّه لا يجوز عند البصريّين حذف الموصول، وإبقاء الصّلة، وقد أجازه الكوفيّون شذوذا..

ز- حذف (الواو):

تحذف الواو سواء أكانت عاطفة أم حالية.

وتحذف واو العطف إذا دلّ دليل عليها[1]، وهذا لا ينفي وصف هذا الحذف بالشّذوذ، وإن يكن قد جاء في كلامهم، نحو ما حُكى[2] عن أبي زيد: أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا، أي: لحما وسمكا وتمرا.

وقد جاء هذا الحذف في الشّعر للضّرورة، نحو قول الشاعر[3]:

كَيْفَ أَمْسَيْتَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيمِ

يريد: وكيف أصبحت.

وقوله[4]:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شَمَالاً يَمِينَا

يريد: ويمينا.

وقول الشاعر[5]:

إن امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ ... بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

يريد: ومنزله برمل يبرين، عطف هذه الجملة على الجملة السّابقة بـ(واو)محذوفة.

1- الضرائر 161.

2- الخصائص 291/1، والمغنى 635.

3- البيت من الخفيف بلا نسبة في الخصائص 290/1، وديوان المعاني 225/2، وما يجوز للشاعر 29، والضرائر 161، ورصف المباني 414.

4- البيت من المتقارب بلا نسبة في الضرائر 161، وشرح أبيات المغنى 327/7.

5- البيت من البسيط للحطيئة ديوانه 14، والأمالي الشجرية 79/1، 371، والمغنى 635، وشرح أبياته 326/7، والخزانة 289/3.

وقول الرّاجز[1]:

مالي لا أُسْقَى عَلَى عِلاَّتي

صَبَائِحي غَبَائِقي قَيْـلاَتِي

يريد: صبائحي وغبائقي وقيلاتي، وقد أجاز ابن جنّ[2] هذا الوجه، كما أجــاز أن يكون بدلا، أي: كيف لا أبكي على علاّتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيــلاتي، فيكون هذا بدل كل من كل، أو بدلا مطابقا.

وقوله[3]:

ضَرْبًا طَلَفَخًا في الطُّلَى سَخِينا

يريد: وسخينا.

وقوله[4]:

لَمَّا رَأَيْتُ نَبَطًا أَنْصَــارًا شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِي الإِزَارَا

كُنْتُ لَهَا مِنَ النَّصَارَى جَارًا

أراد: وكنت لها.

وقد تحذف واو الحال، ويُكثر[5] ذلك الحذف إذا كان الحال جملة اسميّة وكان خبر المبتدأ ظرفا ثم قدّم على المبتدأ، ويقلّ في غيره.

نحو قوله[6]:

1- الرجز أنشده ابن الأعرابي في الخصائص 290/1، 282/2، والضرائر 161، واللسان (صبح) 272/7، (غبق) 14/10، وشرح أبيات المغنى 327/7..

2- الخصائص 282/2.

3- الرجز بلا نسبة في الضرائر 161، واللسان (طخف) 134/8، وشرح أبيات المغنى 327/7، والمعجم المفصــل في شواهد اللغة العربية 246/12.

4- الرجز بلا نسبة في الأمالي الشجرية 79/1، 371، وشرح أبيات المغنى 328/7، والبيت الأول في اللسان (نصــر) 162/14، وتاج العروس 230/14.

5- ينظر دلائل الإعجاز 142.

6- البيت من الطويل لبشار بن برد ديوانه 51/3، والأغاني 199/3، ودلائل الإعجاز 142، ومعــاهد التنصيــص 287/1، والخزانة 228/3.

إذا أنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أوْ نَكِرْتُها خَرَجْتُ مَعَ البَازِي عَلَيّ سَوَادُ

أي: وعلي سواد.

وقوله[1]:

فاشربْ هَنِيئاً عَلَيْكَ التّاجُ مُرْتفقاً فِي رَأْسِ غُمْدَان دارًا مِنْكَ مِحْلالا

وقوله[2]:

لَقَدْ صَبَرَتْ للذّلِّ أعْوَادُ مِنْبَرٍ تَقُومُ عَلَيْها فِي يَدَيْك قَضِيبُ

حذف واو الحال من الجملة الحاليّة(في يديك قضيبُ).

وقوله[3]:

فَقُلْتُ عَسَى أنْ تُبْصِرِيني كَأنَّمَا بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسودُ الحَوارِدُ

ترك الواو في الجملة الاسميّة الحاليّة (بني حواليّ الأسودُ الحواردُ) وحسُن[4] ذلك لدخول حرف (كأنّ) على المبتدأ فحصل نوع من الارتباط، ولولا ذلك لم يُحسن الكلام إلاّ بالواو.

وقوله[5]:

نَصَفَ النهارَ الماءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

أي: انتصف النهار والحال أنّ الماءَ غامرُ هذا الغائص، فحذف الواو الرّابطة في الجملة الاسميّة الواقعة حالاً.

1- البيت من البسيط لأمية بن أبي الصلت ديوانه 66، دلائل الإعجاز 142، ومعجم البلدان (غمدان) 210/4، ومعاهد التنصيص 288/1.

2- البيت من الطويل لأبي واثلة السدوسي في البيان والتبيين 292/1، 313/2، عيون الأخبار 259/2، ودلائل الإعجاز 143.

3- البيت من الطويل للفرزدق 134، برواية (فإني) مكان (فقلت) واللوائد) مكان (الحوارد)، وكتاب الحيوان 97/3، وعيون الأخبار 123/4، ومجمل اللغة 56/2، ومعجم المقاييس 52/2، وأساس البلاغة (حرد) 79.

4- ينظر معاهد التنصيص 304/1.

5- البيت من الكامل للمسيب بن علس في أدب الكاتب 359، وسر الصناعة 642، والجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي 299، ورصف المباني 419، والمغنى 505، 636.

وقوله[1]:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ   إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَـمْ يُمَزَّقِ

حيث حذف واو الحال من الجملة الحالية (سربالُهُ لم يمزّق).

وقوله[2]:

واللهُ يُبقيـــكَ لنَـا سَالِمـاً   بُـــرْدَاكَ تبْجِيلٌ وتَعْظِيـــمُ

حذف الواو من الجملة الحالية (برداك...)، وسهّل ذلك الحذف، وقوعها عقـــب حال مفرد وهو (سالما)،إذ لو لم يتقدّمها لم يحسن فيها ترك الواو،كما قاله صاحب معــاهد التنصيص .

1- البيت من الطويل لسلامة بن جندل السعدي في الأصمعيات 135، ودلائل الإعجاز 143، والمقاصد النحويـــة 210/3، وشرح الأشموني 258.

2- البيت من السريع نسب لابن الرومي وليس في ديوانه ، في معاهد التنصيص 305/1.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

لقد بلغ هذا البحث غايته ، وهى غاية وإن تكن متواضعة ، فإنّي أرجو أن تكون إضافة ورصيدا يضاف إلى الدّراسة اللّغوية النّحوية ، وقد تمخّضت هذه الدّراسة عن عدّة نتائج علمية ، لعلّ أهمّها :

1- أن ظاهرة خلاف الأصل أو العدول عن الأصل فى النّحو العربي ، ظاهرة أصيلة ومتميّزة فى بناء النّحو العربي المعياري ، الذي بناه وشيّد أركانه النّحاة القُدامى -عليهم الرّحمة- وقد كانت هذه الظّاهرة رافدًا علميًّا غذّى وأثرى الدّرس النّحوي بتوسيع مباحثه وتعدّد قضاياه وإقامة الخلاف والجدال فيها ، فتنوّعت الآراء ، وكثرت الاجتهادات العلميّة،فكان هذا التّراث النحوي الذي تفتخر به الثقافة الإسلامية العربية .

2- يوضّح هذا البحث صورة الاجتهاد الذي التزم به النّحاة القدامى ، حين قعدّوا أصول النحو ، فنتج عن ذلك ظاهرة خلاف الأصل معتمدين على السّماع ، وأخذهم بكلّ مسموع ، مما شجّع من استعمال الشّوارد ، والخروج عن القواعد العامّة التى جاءت ذات وجوه وفروع متشعّبة وأدّى ذلك إلى ظهور خلاف بين المذاهب النّحوية ، فالبصريّون صاغوا القواعد وفق الحالات الأكثر شيوعًا ، وعَدّوا ما خرج عن تلك الحالات لغة أو شذوذا ، بينما احتفظ بها الكوفيّون وقعّدوا على أساسها قواعد عدّة للنّطق العربي تيسيرًا على الشّاذين فيها .

3- أن الاعتماد على السّماع قد أوجد ظاهرة خلاف الأصل ، إلاّ أنّ الدّقّة فى استخدامه والتقنين فى مراعاتهلن يؤدى إلى تبليل القواعد،وخلط بين

مستوى الفصحى ومستويات اللّهجات الأخرى ، كما يُلحظ فى إجازهم تطـــابق الفعل مع الفاعل عندما أخذوا من لغة طيء وأزد شنوءة وبلحـــــارث ، فجعلـــوا الأصل قائم على اللّغة الفصحى،وهو إفراد الفعل ووصفوا باقى اللّهجات بـالضّعف والقلّة والضّرورة .

4- أن الأصل هو القاعدة العامة المعيارية ، التي يتّفق عليها النّحاة القدامـــى والمحدثون ، وأنّ خلاف الأصل هو التّراجعُ عن تلك القاعدة ، وبالتّالى تختلف فيـــه الآراء وتكثر فيه التّوجيهات النّحوية والاحتمـــــالات الإعرابيـــة ، والتّخريجـــات الأسلوبية ، التي أسهمت فى إثراء الخلاف النّحوى ، وتعدّد وجهات النظر بين نحاة العربية فى مختلف الأقطار والأمصار .

5- قدّم هذا البحث عرضًا لآراء العلماء فى الظّواهر المخالفة للأصل ، فقـد كان هذا البحث بمثابة استقصاء لآراء العلماء المتناثرة ، وتحليلـــها ، ومناقشـــتها ، ونقدها وتجليتها للدّارسين .

6- فى هذا البحث دليل على أنّ اللغة العربية يحكمها الذّوق العربى الرّفيع ، والحس اللّغوي المرهف، وإن يكن ذلك على حساب المحافظة على إعراب القاعدة، طالما أُمن اللّبس ، ففى نحو ظاهرة الجر بالجوار مراعاة للذّوق العربى السّليم .

7- فى هذا البحث مايثبت أنّ علم النحو لاينفكّ عن علم المعـــــانى ، وأنّ مايدعو إلى مخالفة الأصول فى الظّواهر النّحوية له صلة فى كثـــير مـــن الأحيـــان بالدّراسات البلاغية ، نحو تقديم ما حقّه التّأخير ، وحذف ما الأصل فيه الذّكـــر ، وغير ذلك ، وفى البحث كشف للصّلة المتينة بين الإعراب والمعنى ، وأهمية الإعراب فى إيضاح المعاني النّحوية المتعدّدة .

8- أن ظاهرة خلاف الأصل ، قد يضطرّ لها لأجل مراعاة أصل آخر مستعمل أو مرفوض ، نحو جرّ الفاعل أو المبتدأ مراعاة لحرف الجرّ الزّائد إذ سبقهما ، وتقديم المفعول المطلق على العامل مراعاة للأصل القائم على أنّ لأسماء الاستفهام والشّرط الصّدارة فى الكلام ، وغير ذلك كثير مما وردفىثنايا هذا البحث وتضاعيفه .

وقد تكون ظاهرة خلاف الأصل مراعاة لأصل مرفوض ، نحو مجيء خبر كاد وأخواتها اسما صريحا وهو الأصل المرفوض ، الذي يضعف فى الاستعمال وإن قوى فى القياس ، لأنّه عُدل عنه إلى ما شاع استعماله وهو كون الخبر جملة فعلية مؤوّلة بمصدر .

9- أن اختلاف النّحاة فى بعض المسائل لايَفرِض علينا أن ننحاز إلى البصريّين أو إلى الكوفيّين ، كما قال أبوحيّان (ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم من حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون ، وكم من كلم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيون ، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار فى علم العربية)[1] .

10- والواقع أن هذا البحث دعوة علمية للرّجوع إلى الينابيع الأصيلة للدّرس النحوي ، وإظهار وجهه المُشرِق المستمدّ من واقع اللّغة العربية الموحّدة ، دون حاجه إلى التطرّق إلى اللّهجات ، وما تنتجه من شوارد وشواذ تُعيق عملية الفهم أمام الطُّلاّب والمتعلّمين ، إذ هي إجهادٌ للأذهان من غير طائل ، وتكليف بما لاطاقة به ، فى الوقت الذى يجدر بنا استخدام أفضل السبل الكفيلة لتيسير النّحو العربي، بإحياء قواعده وحسن تطبيقها فى جميع المجالات وفى مختلف نواحى المجتمع، لأنّ لغتنا العربية مستوعبة هاضمة لكل مخترع ولكل مصطلح جديد ، في علم

---

(1) البحر المحيط 500/3 .

الطبّ أو الفلك أو الفنّ والأدب وكافة العلوم ، وليس هذا فحسب ، بـــــل قــد استفادت منها الأمم والشعوب الأخرى ، وفى ذلك تقـــول المستشـــرقة الألمانيـــة زيغرند هونكه : (إنّ فى لغتنا كلمات عربية عديدة ، وإنّنا لندين والتاريخ شـــاهدٌ على ذلك فى كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب)[1] .

ولا غرابة فى أن توفّر هذه اللّغة المصطلحات الملائمة للمخترعات والعلـــوم العصريّة الحديثة ، وقد تكفّلت من قبل بتبليغ رسالة السماء إلى الأرض ، فلـــنرجع إلى كتاب الله مصدر التشريع الإسلامي الأوّل ، ففي الاعتصام به حفظ لديننــــا ، وصيانة للغتنا من أن تصل إليها سهام الأعداء الذين يرمـــون قواعدهــا بــالجمود والقصور ، حسدًا منهم كما قال شاعرنا أبو الأسود الدؤلي -عليه الرّحمة- :

حَسَدُوا الفتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ ... فالقَوْمُ أَعْدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَا لِوَجْهِهَا ... حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَذَمِيمُ

وفي الختام أقدّم الشّكر لكلّ من ساعد فى إنجاز هذا البحث الذي آمـــلُ أن يكون حلقة فى سلسلة بحوث تتناول ظاهرة خلاف الأصل من منظور لغوي وآخـــر صرفي .

وما أبرّئ نفسي من السّهو والغلط ، ورحم الله امرءا أهدى إلى عيـــوبي ، ربنا اغفر لنا ذنوبَنا وإسرافَنا فى أمرِنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأحد 5.رمضان.1429م / 1999.12.12ف

[1] شمس العرب تسطع على الغرب 20 .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث الشريف والأثر

فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهـــرس الآيــــات

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة		
﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾	7	463
البقرة		
﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ قراءة	36	28
﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَالِمِينَ﴾	123	29
﴿لا ينالُ عَهْدِي الظّالمونَ﴾ قراءة	123	29
﴿وإذ ابتلَى إبْرَاهِيمَ ربُّه بكَلِماتٍ ...﴾	123	41
﴿فريقًا كذّبتُمْ وفريقا تقتُلون﴾	86	43
﴿متَى نَصْرُ اللهِ﴾	212	80
﴿ولولا دفعُ اللهِ النّاس بعضَهُم ببعْضٍ﴾	249	91
﴿لَيْسَ البِرَّ أن تولّوا وُجُوهَكُم﴾ قراءة	176	103
﴿واتبَعوا ما تتلو الشَياطينُ على مُلكِ سُليمانَ﴾	101	112
﴿فلعنَةُ اللهِ على الكافِرِينَ﴾	88	170
﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾	137	173
﴿بل مِلَّةَ إبراهيمَ﴾	134	180
﴿ألا إنّهُمْ هُمُ المفسدُونَ ولكن لا يَشْعُرُونَ﴾	11	190

190	50	﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ﴾
204	88	﴿ولمّا جاءَهُم كتابٌ من عندِ اللهِ مُصَدِّقًا﴾ قراءة
206	258	﴿أو كالَّذي مَرَّ على قريةٍ وهيَ خاويةٌ على عُروشِها﴾
207	259	﴿ثُمَّ ادعُهُنَّ يأتينَكَ سَعْيًا﴾
222	126	﴿وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعِدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربَّنا تقبَّلْ مِنّا﴾
223	237	﴿فإن خِفْتُمْ فرِجالًا أو رُكْبانًا﴾
228	129	﴿إلّا من سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
251	247	﴿فشَرِبوا مِنْهُ إلّا قليلٌ مِنهُم﴾ قراءة
271-269	82	﴿وإذا أخَذْنا ميثاقَ بنى إسرائيل لا تعبدُونَ إلّا اللهِ﴾
276	231	﴿لمن أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضاعَةَ﴾ قراءة
281	212	﴿وزُلزِلوا حتّى يقولُ الرَّسولُ﴾ قراءة
283	235	﴿إلّا أن يعفونَ أو يعفوَ الذي بيدِهِ عُقْدَةُ النِّكاحِ﴾ قراءة
284	112	﴿يحكُمُ بينَهُم﴾
292	233	﴿ولكن لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾
302	215	﴿وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمسجِدِ الحَرامِ﴾
316	5	﴿إنَّ الذينَ كفَروا سَواءٌ عليهِم﴾
316	25	﴿وأمّا الذين كفَروا فيقولونَ﴾
317	170	﴿ومثل الذينَ كفَروا كمَثَلِ الذي ينعِقُ﴾
317	216	﴿إن الذينَ آمَنوا والذين هاجَروا﴾
317	5	﴿لا يؤمِنونَ﴾

317	47	﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾
317	47	﴿لا يُقبلُ منها شفاعةٌ﴾
317	47	﴿ولا يؤخذ منها عدلٌ﴾
317	47	﴿ولا هم يُنصرون﴾
327	92	﴿وأُشربوا في قلوبهم العجل﴾
334	37	﴿لا خوفَ عليهم﴾ قراءة
360	184	﴿شهرُ رمضان﴾
431	7	﴿وما هم بمؤمنين﴾
434	194	﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾
445	285	﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾
446	84	﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾
455	29	﴿وإذ قال ربك للملائكة﴾
455	50	﴿وإذ واعدنا موسى﴾
474	5	﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ قراءة
		آل عمران
46	35	﴿إذ قالت امرأة عمران﴾
102	103	﴿فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾
148	13	﴿إن في ذلك لعبرةً لأولي الأبصار﴾
307-226	18	﴿شهد الله أن لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط﴾
292	175	﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه﴾

327	194	﴿وآتِنا ما وعدتَنا على رُسُلِكَ﴾
402	111	﴿يُوَلُّوكُمُ الأَدْبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾
466	159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾
478	106	﴿فأَمَّا الذينَ اسوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾
		النساء
26	44	﴿وكَفَى باللهِ نَصِيرًا﴾
170	163	﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيمًا﴾
173	24	﴿كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾
173	121	﴿وَعْدَ اللهِ﴾
222	43	﴿يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ﴾
226	78	﴿وأَرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولاً﴾
237	4	﴿فإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾
238	68	﴿وحَسُنَ أُولئكَ رَفِيقًا﴾
244	78	﴿وكَفَى باللهِ شَهِيدًا﴾
257	156	﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ﴾ قراءة
266	28	﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
325-301	1	﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحامِ﴾ قراءة
307	126	﴿وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾
327	3	﴿وإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي اليَتامَى﴾
327	34	﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساءِ﴾

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾	80	430
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	77	466
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ قراءة	77	478
المائدة		
﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾	21	25
﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾	54	132
﴿أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	3	303
﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	121	368
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قراءة	7	380
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾	66	411
الأنعام		
﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ قراءة	138	31
﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾	3	73
﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	23	190
﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	150	191
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾	36	191
﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾ قراءة	140	213
﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾	49	220
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾	154	225

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾	115	226
﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ قراءة	138	348-341
﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾	123	365
﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ قراءة	95	371
﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾	60	442
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾	35	442
﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾	78	472
الأعراف		
﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾	177	104
﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾	155	191
﴿ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	55	207
﴿ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	160	243
﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	15	292
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾	155	292
﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	62	306
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	11	322
﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾	3	325
﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ﴾	145	339
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾	155	292
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	11	464

		الأنفال
102	35	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾
326	68	﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ قراءة
		التوبة
6	82	﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾
37	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
61	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾
191	29	﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾
220	25	﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾
240	36	﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
267	71	﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾
355	46	﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ قراءة
		يونس
47-45	90	﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾
87	27	﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾
		هود
79	12	﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾
101	43	﴿ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾
105	8	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾

﴿لا يزالون مختلفين﴾	118	105
﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾	18	170
﴿وإنْ كلاً لمّا﴾ قراءة	111	415
﴿أُمَم ممّنْ معك﴾	48	415
﴿ليوفّينّهم ربّك أعمالهم﴾	111	416
﴿فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ﴾	105	416
﴿وقال اركبوا فيها﴾	41	438
يوسف		
﴿قال نسوةٌ ..﴾	30	49
﴿ونحنُ عُصْبةٌ﴾ قراءة	8	96
﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾	85	-106 482-456
﴿أئنك أوْ أنت يوسف﴾	90	151
﴿واسْأل القرْية﴾	82	324-309
﴿إنّه من يتّقي ويصْبِر﴾	90	398
﴿يوسف أعرض عن هذا﴾	29	445
الرعد		
﴿أُكُلها دائمٌ وظلّها﴾	36	89
﴿والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلامٌ عليكم﴾	25	222

		إبراهيم
2	27	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾
163	31	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
341	47	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ قراءة
		الحجر
91	38	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾
205	4	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾
257	31 ، 30	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ لغة تميم
303	20	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾
445	57	﴿قَالَ: فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾
464	6	﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾
		النحل
51	66	﴿نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾
102	58	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾
180	30	﴿قَالُوا خَيْرًا﴾
266	44	﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾
		الإسراء
171	63	﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾
185	13	﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وأيا ما تدعو﴾	109	333
الكهف		
﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾	92	192
﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾	41	206
﴿هنالك الولاية لله الحق﴾	43	212
﴿هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا﴾	99	238-237
﴿ثلاث مئة سنين﴾	25	243-238
﴿لينذر بأسا شديدا﴾	2	292
﴿يحلون فيها من أساور من ذهب﴾	31	443
مريم		
﴿أسمع بهم وأبصر﴾	37	59-25
﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾	30	106
﴿كيف نكلم من كان في المهد صبيا﴾	28	109
﴿وآتيناه الحكم صبيا﴾	11	220
﴿ويوم أبعث حيا﴾	32	240-226
﴿فإما ترين﴾	25	397
﴿هزي إليك بجذع النخلة﴾	24	434
طه		
﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾	90	105
﴿إن هذان لساحران﴾ قراءة	62	144

190	22	﴿لنريك من آياتنا الكبرى﴾
267	79	﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾
267	90	﴿قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾
332	94	﴿من أثر الرسول﴾
402	76	﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾ قراءة
464	91	﴿ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن﴾
		الأنبياء
32	32	﴿وجعلنا السماء سقفا محفوظا﴾
52	3	﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾
55	3–2–1	﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾
225	16	﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾
254–252	22	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾
441	1	﴿اقترب للناس حسابهم﴾
470	48	﴿ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء﴾
		الحج
40–25	38	﴿ولولا دفاع الله الناس بعضهم﴾
83	70	﴿بشر من ذلكم النار﴾

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾	23	151
﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾	71	266
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾	17	317
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	33	337
﴿يُصْهَرُ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾	19	339
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	23	469
المؤمنون		
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	36	25
﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ، إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾	92	486
النور		
﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قراءة	36	60
﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾	35	135
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾	38	317
﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾	39	325
﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾	31	338
﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾	36	355
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	61	438
﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	17	484

484	22	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ﴾
		الفرقان
333	39	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾
		الشعراء
102	3	﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾
225	130	﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾
471	21	﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾
471	21	﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾
		النمل
74	62، 64، 65، 66	﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾
441	74	﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾
472	20	﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾
		القصص
228	58	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾
240	31	﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾
266	7	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾
360	44	﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾
		العنكبوت
267	40	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾

﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾	33	458
﴿وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون﴾	48	486
الروم		
﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾	46	103
﴿فما كان الله ليظلمهم﴾	8	267
﴿ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا﴾	23	269
﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	3	333
﴿لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ قراءة	3	333
﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾	3	355
لقمان		
﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾	17	222
﴿ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة﴾	27	327
﴿وإذ قال لقمان لابنه﴾	12	455
الأحزاب		
﴿وما بدلوا تبديلا﴾	23	175-171
﴿يقولون إن بيوتنا عورة﴾	13	327
﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾	19	331
سبأ		
﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾	40	104
﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾	28	217

الصفحة	الآية	النص
385	33	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
410	14	﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ قراءة
477	24	﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ إِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ قراءة
		فاطر
66	3	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾
225	31	﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾
251	43	﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾
484	41	﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾
		يس
43	38	﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾
46	52 ، 28	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ قراءة
60	78 ، 77	﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾
80	40	﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾
		الصافات
74	130	﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾
171	1	﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾
		ص
-119 129-120	32	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ قراءة	72 ، 73	257
الزمر		
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	10	189
﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾	22	193
﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ قراءة	64	212، 213
﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾	61	269
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾	61	270
﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	35	430
﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾	70	470
غافر		
﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ معذرتهم﴾	52	41
﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ؟﴾	80	194
﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلًّا فيها﴾	48	213
فصلت		
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾	45	83
﴿إِنَّ الذين كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾	40	151
﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾	9	205
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾	32	235

		الشورى
87	37	﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾
438	9	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
		الزخرف
59	87	﴿ لَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾
60	8	﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾
102	16	﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾
458	50 ، 51	﴿ أفلا تبصرون * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾
		الدخان
205	3 ، 4	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾
445	17	﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾
		الجاثية
83	14	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾
102	24	﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾
300	3 ، 4	﴿ وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ من دابة آياتٌ لقومٍ يوقنون * واختلافِ الليلِ والنهارِ ، وما أنزل الله من السماءِ مِن رزقٍ فأحيا بهِ الأرضَ بعدَ موتها وتصريفِ الرياحِ ﴾
		الأحقاف
46	24	﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ قراءة
83	34	﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾

﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾	15	361
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	30	442
﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ قراءة	19	474
﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾	19	474
محمد		
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾	22	74
﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	25	80
﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	4	174
﴿ وَكَأَيِّنْ من قرية هي أشدُّ قوةً من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم﴾	14	235
﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾	16	365
الفتح		
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	28	25
الحجرات		
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ . . ﴾	14	49
﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ قراءة .	30 ، 31	257
ق		
﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾	24	36
﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾	35	74
﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾	16	361

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وحَبَّ الحَصِيدِ﴾	9	361
الداريات		
﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينِ﴾ قراءة	58	376
النجم		
﴿وأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾	42 ، 43	189
﴿وأنَّه هُوَ أغْنَى وأَقْنَى﴾	47	189
القمر		
﴿أمْ يقولونَ نحنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾	44	90
﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾	7	215
الرحمن		
﴿فيُؤْخَذُ بالنَّوَاصِي والأَقْدَامِ﴾	40	339
﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾	21	445
الواقعة		
﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾	62	37
﴿حَقُّ اليَقِينِ﴾	98	360
﴿وحورٍ عينٍ﴾ قراءة	24	381
﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾	19	381
﴿بأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾	20	381
﴿وحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ المَكْنُونِ﴾	24 ، 25	438

		الحديد
235	10	﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا﴾
		المجادلة
188	21	﴿كتب الله لأغلبن﴾
		الحشر
236	13	﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله، ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾
		الممتحنة
47	12	﴿إذا جاءك المؤمنات..﴾
		الصف
220	5	﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾
		الجمعة
242	5	﴿بئس مثل القوم﴾
		المنافقون
200	8	﴿ليخرجن الأعز منها الأذل﴾ قراءة
		التغابن
37	6	﴿أبشر يهدوننا﴾
		التحريم
60	3	﴿قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير﴾
76	4	﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾

442	3	﴿فارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾
		القلم
65	6	﴿بِأَييِّكُمُ المَفْتُونُ﴾
464	1 ، 2	﴿ن والقَلَمِ وما يَسْطُرُونَ * ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾
		نوح
175	17	﴿والله أَنبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾
442	4	﴿يغفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ﴾
		المزمل
175	8	﴿وتبتَّل إليهِ تَبْتِيلاً﴾
		المدثر
242	30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾
		القيامة
56	25	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾
463	1 ، 2	﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ * ولا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾
		الإنسان
452	1	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورًا﴾
		المرسلات
368	35	﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ﴾
		النازعات
339	39	﴿ونَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	40	339
المطففين		
﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾	1	74
الانشقاق		
﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾	1	61
البروج		
﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	4 ، 5	182
الفجر		
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾	24	325
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	4	385
﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾	21	415
البلد		
﴿إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	14	58
﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾	1	463
الليل		
﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾	13	148
﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَي إِلَّا ابْتِغَاءُ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ قراءة	19 ، 20	257
الضحى		
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	3	188
﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾	6، 7، 8	188

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	5	190
﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	9 ، 10	210-194
الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ قراءة	1	401
العلق		
﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾	19	277
البينة		
﴿دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾	5	360
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾	1	380
الزلزلة		
﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	4	191

فهرس الحديث الشريف والأثر

أتانى آت يبشرنى أنّه من مات من أمّتى لايشرك بالله شيئا دخل الجنة ،
قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . 472

إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعا وثلاثين 408

اشتدّى أزمة تنفرجى 446

أقربهما منك بابا 299

التمس ولو خاتما من حديد 111 ، 113

أمّا بعد مابال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله 481

أمّا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ 481

أمّا موسى كأنى انظر إليه إذ انحدر فى الوادى 481

أمر بمعروف صدقة 229

أنت خليفة رسول الله ؟ ... قال : أنا الخالفة بعده 7

إنّ أبابكر رجل أَسِيف ، وأنّه متى يقوم مقامك لايُسمع الناس 399

إنّ أمّى ماتت وعليها صوم شهر رمضان فأقضيه ؟ قال : نعم ، قال :
فدين الله أحقُّ أن يُقضى 473

إنّ قعر جهنم سبعين خريفاً 139

إنك إن تركت ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً 481

إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالّليل وملائكة بالنّهار 55

إنى ذاكر لك أمراً ، لولا مروان أقسم علىّ فيه لم أذكره لك 93

البيّنة وإلاّ حدّ فى ظهرك 481

ثم قدِم الذى كان أسلفه فأتى بالألف الدينار 337

ثوبى حجر ، ثوبى حجر 446

خير الخيل الأدهم الأقرح الأرقم المحجّل ثلاث 296 ، 338

صلاة الرّجل فى جماعة تضعّف على صلاته فى بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفا 296

صلّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قاعدا ، وصلّى وراءه رجال قياما 207

فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما ، حتى يستيقظان متى استيقظا 281

فإن جاء صاحبها ، وإلاّ استمتع بها 481

فإن ذاك ، ولعلّ ذاك 151

فإنّك إن لاتراه فإنّه يراك 398

فجعل إذا لم يستطِعْ أن يخرجَ أرسلَ رسولا 123

فضل الصّلاة بالسّواك على الصّلاة بغير سواك سبعين صلاة 327

فلما تفرّقوا أحرموا كلّهم إلاّ أبوقتادة 327

قام فقرأ العشر آيات 338

قاموا قياما حتى يرونه قد سجد 281

كفى بالمرء إثما أن يُحدِّث بكل ما سمع 435

كل أُمّتى معافى إلاّ المجاهرون 252

كما تكونوا يولّ عليكم 278

كم اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربع 335

لاضرر ولاضرار	14
لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	55
لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسّست البيت على قواعد إبراهيم	93
مارأيت مثل الجنّة نام طالبها	327
مارأيت منه ولارأى منى	189
ماكدت أن أصلّى العصر ، حتى كادت الشّمس أن تغرب	132
ماللشياطين من سلاح أبلغ فى الصالحين من النّساء إلاّ المتزوجون ، أولئك المطهرون المبرّؤون من الخنا.	252
من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن يُعصينى فقد عصا الله	399
من تأنّى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد	128 ، 129
من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت	242
من حلف على يمين	436
من قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوُضُوءُ	25
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلاّ امرأة أو مسافر أو مريض	252
نحن معاشر الأنبياء لانورث	186
وأمّا الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طافوا طوافا واحدا	481
ورخاء الدّعة وسكائك الهواء	366
ولاتدرى نفس بأىّ أرض تموت إلا الله	252
ومن لم يستطع فعليه بالصوم	66
ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفّاه	54

ياربّ كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة	69
يارسول الله ، كيف يسمعوا ، وأنّى يجيبوا ، وقد جيّفوا	161
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	53
يخرجن العواتق وذوات الخدور	54
يكفى كالوجه واليدين	439
يوشك أن ينـــزل فيكم عيسى بن مريم حكما	135
يوشك منه الفيئة	121

فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية

اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه	392
اتقى الله امرؤ فعل كذا وكذا	162
أتيتك إذا احمر البُسر	368
أتيتك زمن الحجاج أمير	368
أتيتك وحيّ فلان قائم ، وحيّ فلانة شاهد	364
ادخلوا الأوّل فالأوّل	59 ، 198
ادفع الشرّ ولو أصبعا	111
اذهب بذى تسلم	371 ، 372
أحشفاً وسوءَ كيلة	183
أخذته بأَرى ألف درهم	321
استأصل الله عرقاتهم	11
اشتريته بوالله درهم	320
اصبح ليل	447
اطرق كرا	447
اعط القوس باريها	195
افتد مخنوق	447
أقرشيّاً مرة وتميميّاً أخرى	223
أقسمت أن تذهب معنا	482
أكلت خبزا ولبنا	383
أكلت لحما سمكا تمرا	488
أكلونى البراغيث	52
الله لأفعلن	297

اللّهم ضبعا وذئبا	184
أمّا أنت منطلقا انطلقت	112
أمّا علماً فعا لم	210
أمّا قريشا فأنا أفضلهم ، وأمّا العبيد فذو عبيد	210
أمر مبكياتك لأ أمر مضحكاتك	182
أنا كك وأنت كى	428
إنّ البعير ليهرم حتّى يجعل إذا شرب الماء مجّه	123
إن بك زيد مأخوذ	154
إن بك مأخوذ أخواك	154
إن تأتى فأهل اللّيل وأهل النّهار	184
أنت الرّجل علما	209
أنت زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما ، ويوسف حسنا	209
إنّ الزّبابة وإنّ الفأرة	150
إنّ الشّاة لتجترّ صوت - والله-ربما	342
أن كل ثوب لو ثمنه	152
إنك ما وخيرا	152
إنما أنت خلاف الضبع الراكب	7
إنها لإبل أم شاء	475
إن وراكبها	144
أهلا وسهلا	182
أهلك والليل	183
بحسبك درهم	65 ، 64

ترك نفسك يوما وهواها ، سعى لها فى رداها 342
تسمعُ بالمعيدى خير من أن تراه 269
تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه 274
تفرّقوا أيادى سبا 201
تميمى أنا 81

جاءت الخيل بداد 200
جئت من عليه 421
جاؤوا قضّهم بقضيضهم 202
جرد قطيفة 359

حسبك ينم الناس 97
حضر القاضى امرأة 49
حكمك مسمّطا 95

خذ اللّص قبل أن يأخذك 274
خرق الثوبُ المسمارَ 28
خزّ صفتك 81
خمسة أثوابا 244
خيرٍ عافاك الله 299

ديار الأحبّة 184

رب - والله - رجل قد رأيت 320

رجع عوده على بدئه 201

سحق عمامة 359
سكت ألفا ونطق خلفا 7
السمن منوان بدرهم 73
سمل سربال 359

شتّى يؤوب الحلبة 215

الصبيان بأبى 184
الصيف ضيعتِ اللبن 184

الظباءَ على البقر 183

عسى الغوير أبؤسا 120
عليه مائة بيض 206

غبن رأيه .. 213

فلما لم يُسمِّى مجهولا ولا مرغوبا عن الرّواية عنه 396
فيها قائما رجل 202

قاربت المدينة ولمّا 416
قال فلانة 46

قالهن حيّ رباح 364
قام القوم إلاّ حاشا زيد 249
قد كان من مطر 443
قطع الله يد ورجل من قاله 347
كَاليوم رجلا 184
كان والله من رجال العرب ، والمعروف له ذلك 387
كسر الزجاجُ الحجَر 28
كم جريبا أرضك 71
الكلابَ على البقر 183
كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ 183
كليهما وتمرا 183
كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهيّن 439
كيف تكون أكون 412

لا أصل له ولاحسب 3
لا بأس ما لم يحيل المعنى 396
لابدّ من تتبّعها
لاسواء 85
لا[illegible] 85
لايتحرّى أحدكم بصلاته 396
لعل زيدا أخانا 274

لوغير ذات سوار لطمتنى 61
ليت القياس كلّها أرجلا 143

ليستغفر الله ولا يعود 397

ليس الطيب إلّا المسك 143

ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها 108

مازال حتى أتلف ماله ، وأهلك رجاله ، وقد كان ذلك فى الجهاد

والإبلاء أحقّ بأهل الغرم وأولى 317

ما فيها غيره وفرسه 303

مامثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه 326

ماكل سوداء تمرة ، ولابيضاء شحمة 325 ، 326

مالى إلّا أبوك أحد 261

مالى إلّا أخوك ناصر 261

متى يراك الناس قد تخلّفت وأنت سيّد هذا الوادى تخلّفوا معك 400

مررت برجل خير منه أبوه 71

مررت برجل صالح الّإصالح ، فطالح ، والإصالحا فطالحًا 306

مررت بماء قعدة رجل 206

مررت بهم الجمّاء الغفير 200

مره يحفرها 274

مشنوء من يشنؤك 81

من أنت زيدا 85

من يسمع يخل 190

النّاس مجزيّون بأعمالهم ، إن خيرا فخير ، وإن شرًّا فشر 111 ، 113

نحن كك والسّلام 428

نهاره صائم وليله قائم 385

هَذا جحر ضب خرب ... 375 ، 376 ، 389 ، 390
هذا حى زيد ... 364
هذا غلام - إن شاء الله - أخيك ... 364
هذا غلام - والله - زيد ... 342
هذا ولا زعماتك ... 184
هذه عشرتك ، وعشر أبيك ، وأحد عشر أخيك ... 243
الهلال الليلة ... 98
هنيئا لك ... 223
الورد فى آيار ... 99
ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس ، لم يوجد كان مثلهم ... 109
يارّب صائمه لن يصومه ، ويارّب قائمه لن يقومه ... 69
اليومَ خمرٌ وغداً أمرُ ... 99

فهـــرس القـــوافى

الأشعــــــار

الهمـــــزة				
	القافية	القائل	البحر	الصفحة
1- كأنّ سبيئة	ماءُ	حسان بن ثابت	الوافر	103
2- إن من	ظباءُ	الأخطل	الخفيف	157
3- إذا عاش	الفتاءُ	الربيع بن ضبع	الوافر	145
4- فذاك	المراءُ	مجهول	الوافر	414
5- فلا والله	دواءُ	مسلم بن معبد الوالبى	الوافر	441، 454
6- غافلا	إباءِ	مجهول	الخفيف	218
7- نعم	بإيماءِ	مجهول	البسيط	241

البـــــاء				
8- نتج	السحائبْ	أبوفراس الحمدانى	مجزوء الكامل	54
9- قد هاج	ذهبا	مجهول	البسيط	130
10- ماكان	كربا	الحطيئة	البسيط	130
11- ماهند	كربا	مجهول	البسيط	130
12- فموشكة	يبابا	أبي سهم الهذلى	المتقارب	136
13- لن تراها	طيبا	عبيدالله بن قيس الرقيات	الخفيف	182
14- رددت	تحلّبا	ربيعة بن مقروم	الطويل	234

15- طافت	منتقبا	الحطيئة	البسيط	246
16- ألا ليتنى	ذهبا	مجهول		273
17- وكلّما	يصطحبا	المتنبى	البسيط	274
18- توقَّهُ	نشبا	المتنبى	البسيط	275
19- ما الحازم	غلابا	مجهول	البسيط	309
20- فإن أهلِكْ	التهابا	ربيعة بن مقروم	الوافر	314
21- إذا راءنى	غائبا	مجهول	الطويل	400
22- وزعت	وثابا	ابن غادية السلمى	الوافر	424
23- فأصبحن	تصوبا	الأسود بن يعفر	الطويل	425
24- أرى	معذبا	أحد بنى سعد	الطويل	455
25- ألا إن	بغضوبا	مجهول	الطويل	461
26- حتى إذا	طلبا	أوس بن حجر	الكامل	485
27- إن امرأ	اغتربا	الحطيئة	البسيط	488
28- فقلت	قَريبُ	كعب بن سعد الغنوى أو غيره	الطويل	67
29- أهابك	حبيبها	نصيب بن رباح أو مجنون بنى عامر	الطويل	80
30- وأسقيه	ملاعبه	ذى الرمة	الطويل	118
31- وقد جعلتْ	قريب	مجهول	الوافر	134
32- فلا تخذل	تُرابُ	قراد بن العباد	الطويل	155
33- وإذ يغصبوا	يغصبوا	مجهول	المتقارب	161
34- فلا تستطل	نصيب	مجهول	الطويل	165
35- لئن كان	لحبيب	عروة بن حزام أومجنون ليلى	الطويل	218
36- وهلا	عقرب	مجهول	الطويل	219
37- أهجر	تطيب	المخبل السعدى أو غيره	الطويل	233 ،232

38- وداعٍ	مجيبُ	كعب بن سعيد الغنوى	الطويل	293
39- لدن	الثعلب	ساعدة بن جوية الهذلى	الكامل	293
40- ومازرت	طالبه	الفرزدق	الطويل	307
41- مشائيم	غرابها	الأحوص الرياحى	الطويل	308
42- أحقا ولاسالك	رقيبُ مريب	ابن الدمينة	الطويل	309
43- وجدّاء	ربيبُها	العنبرى	الطويل	313
44- وأهلك	نصيبُ	ثعلبة بن عمر العبدى	المتقارب	328
45- إليكم	ألبَبُ	معاوية بن أبى سفيان	الطويل	345
46- فقلت	غاربُهْ	عبدالله بن حسان بن ثابت	الطويل	366
47- وثقت	شعوبُها	الفرزدق	الطويل	366
48- تريك	نَدَبُ	ذى الرمة	البسيط	377
49- أتت	تخيبُ	مجهول	الوافر	426
50- يرجى	الخطوبُ	جابر بن رألان الطائى	الوافر	460
51- حتى إذا وقلبتم	شبّوا الخبُّ	مجهول	الكامل	469
52- طربت	يلعبُ	الكميت	الطويل	473
53- لقد صبرت	قضيبُ	أبى واثلة السدوسى	الطويل	490
54- فإما ترينى	أودى بِها	الأعشى	المتقارب	50
55- أعاذل	ذنوبِى	مجهول	الطويل	108
56- جياد	العرابِ	مجهول	الوافر	109، 321
57- عسى الله	سكوبِ	مجهول	الطويل	135
58- ألا ليت شعرى	المتغيّبِ	امرئ القيس	الطويل	153

59- إن من	الخطوبِ	الأعشى	الخفيف	156
60- إذا ما	نخطبِ	امرئ القيس	الطويل	286
61- فما سوءتنى	أبِ	عامر بن الطفيل	الطويل	287
62- أمرتك	نشبِ	عمر بن معدى كرب	البسيط	292
63- فلما دخلناه	مشطّبِ	امرئ القيس	الطويل	324
64- فاليوم	عجبِ	مجهول	البسيط	304
65- لهم شيمة	عوازبِ	النابغة الذبيانى	الطويل	339
66- وإنا نرى	الحواجبِ	مجهول	الطويل	340
67- نحوت	طالبِ	معاوية بن أبى سفيان	الطويل	345
68- وحى	القليبِ	مجهول	الوافر	365
69- كذب	فاذهبِى	عنترة	الكامل	378
70- ياصاح	الذّنبِ	أبى الغريب	البسيط	384
71- وإذا تصبك	فارغبِ	النمر بن تولب	الكامل	408
72- ظننت	واهبِ	مجهول	الطويل	414
73- فإن تنأ	بالمجرّبِ	امرئ القيس	الطويل	433
74- فلنهشل	غلابِ	الأسود بن يعفر	الكامل	463
75- أبرزوها ثم قالوا	الترابِ أترابِ	عمر بن أبى ربيعة	الخفيف	174، 473
76- يظن	منسكبِ	المتنبى	البسيط	476
77- فأما	المواكبِ	الحارث بن خالد المخزومى	الطويل	480
78- فوالله	متقاربِ	عبدالله بن رواحة	الطويل	487

التـــاء				
79- قلتُ	كعتا	مجهول	الخفيف	429
80- إن قومى لا أبالى	تحدثوا مؤنّثُ	الزمخشرى	مجزوء الخفيف	44
81- قتلت	قتلتُ	الأسد الطائى	الوافر	362
82- خبير	مرّتِ	رجل من طىء	الطويل	75
83- أبوا أن هم خلطونا	ملت أظلّتِ	طفيل الغنوى	الطويل	190
84- ومناخ	عَلّتِ	سلمى بن ربيعة	الكامل	313
85- رحم الله	الطلحاتِ	عبيدالله بن قيس الرقيات	الخفيف	326
86- فلو بلغتْ	تعلّتِ	الحطيئة	الطويل	365
87- من كان إلاّ كناشرة	وأغدّتِ المتنبّتِ	عنــز بن دجاجة أو غيره	الكامل	440

الجيــــم				
88- أخلِقْ	يلِجَا	محمد بن بشير الخارجى	البسيط	26 ، 300
89- لأوشك	أعوجُ	أبى دهبل الجمحى	الطويل	122
90- رحل علىّ	تَرَجِ	[illegible]	المقتضب	67
91- مازال	المحتاجِ	مجهول	الكامل	342
92- كأنّها	محلوجِ	ذى الرمة	البسيط	377
93- فقلت	عرفجِ	مجهول	الطويل	447

الحـــاء				
94- ياليت	رمحًا	عبدالله الزبعرى	مجزوء الكامل	383
95- ليبك	الطوائحُ	الحارث بن نهيك أو غيره	الطويل	60
96- لولا زهير	جنحُوا	أبو ذؤيب أو النبيق	البسيط	93
97- والحرب إلا الفتى	المراحُ الوقاحُ	الحارث بن عياد	مجزوء الكامل	259
98- أقام	مبرَّحُ	بعض الطائيين	الطويل	365
99- لزمنا	جنوحُ	مجهول	الطويل	372
100- أبيت	يتبطَّحُ	ذى الرمة	الطويل	425
101- لعمر	قادح	متمم بن نويرة	الطويل	487
102- عسى طيء	الجوانح	قسام بن رواحة	الطويل	133
103- أخاك وإن ابن	سلاحِ جناحِ	مسكين الدارمى	الطويل	187
104- أبي الناس	بصحيحِ	ابن الدمينة	الطويل	282
105- أن تمبطين	الطّلاحِ	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	282
106- ألاَ رُبّ	السوانحِ	ذى الرمة	الطويل	298
107- لها حامل	الجوانحِ	سويد بن الصامت	الطويل	345
108- فما أدرى	شراحي	يزيد بن محرم أو غيره	الوافر	354
109- وتيه	المتطاوحِ	مجهول	الطويل	364
110-فزَجَجتها	مزادَه	مجهول	مجزوء الكامل	40 ، 41 ، 348
111- مرّوا	لمجهودا	مجهول	البسيط	88
112- مادام	أبدا	مجهول	البسيط	104
113- وأبرح	مجيدا	خداش بن زهير	الوافر	106

114- وإذا ما فاعلمى	كادا يُقادا	المرقش	الخفيف	130
115- إذا التف	أُسْدا	عمر بن أبى ربيعة	الطويل	140
116- لنا معشر	أحمدا	أحد الأنصار	الطويل	186
117- تزوّد	زادا	جرير	الوافر	241
118- قد كان فى كلّ	فانعمدا أحدا	عائشة بنت الأعجم	البسيط	403
119- فإياك	فاعبدا	مجهول	الطويل	405
120- معاوى	الحديدا	عقبة أو عقيبة الأسدى	الوافر	430
121-إلا كخارجة	يشهدا	الأعشى	الكامل	440
122- وأنجيتنى	وأكيدا	الكميث	الطويل	466
123- أصخ	مستفادُ	مجهول	الوافر	126
124- أموت	كائدُ	كثير عزة	الطويل	136
125- فيبك	قيودُها	معبد بن طوق العنبرى	الطويل	167
126- إذا المرء	شديدُ	المخبل السعدى	الطويل	219
127- وبالصريمة	الوتدُ	الأخطل	البسيط	253
128- أسهبَ	تعبُدُها	أبوالعلاء المعرى	المنسرح	275
129- جاءت	رمدُوا	صخر الغي الهذلى	المنسرح	280
130- إذا ما الخبز	الثريدُ	مجهول	الوافر	298
131- ومحمرة لقينا	عمودُها برودُها	مجهول	الطويل	312
132- إن الخليط	وعدُوا	أبى أمية الفضل بن عباس	البسيط	356
133- عزمت	يسودُ	أنس بن مدركة الخثعمى	الوافر	359

134- ألا ليت	يعودُ	جميل بثينة	الطويل	364
135- ورجّ	يزيدُ	المعلوط القريعى	الطويل	460
136- يركضن	أبا عدُها	الكميت		466
137- أأبي	بعيدُ	عبدالله بن غنمة	الكامل	480
138- ألم يأتيك	زيادِ	قيس بن زهير العبسى	الوافر	26، 394، 432.
139- تجلدت	الوجدِ	مجهول	الطويل	59
140- لعل الله	أسيدِ	خالد بن جعفر بن كلاب	الوافر	68
141- بنونا	الأباعدِ	الفرزدق	الطويل	78
142- لولا أبوك	بالمقاليدِ	أبي عطاء السندى	البسيط	92
143- وماذا	زيادِ	الفرزدق	الطويل	117، 135
144-فإنك موشك	العوادِى	كثير عزة	الوافر	136
145- إن اختيارك	الجلَدِ	مجهول	البسيط	153
146- فمن نال	جهدِ	أحيحة بن الجلاح	الوافر	166
147- إذا كنت	للعهدِ	مجهول	الطويل	192
148- جماد	حمادِ	المتلمس	الوافر	201
149- وبالجسم	تشهدِ	مجهول	الطويل	203
150- ومالام	يدى	مجهول	الطويل	204
151- تسلّيت	عندى	مجهول	الطويل	218
152- فى خمس	رقادى	جرير	الكامل	247
153- وقفت إلاّ الاوارى	أحدِ الجلدِ	النابغة الذبيانى	البسيط	59، 258، 461
154- إذا قلت	بالوجدِ	مجهول	الطويل	269
155- ألا أيهذا	مُخلدِى	طرفة	الطويل	271

156- يامن رأى	الأسدِ	الفرزدق	المنسرح	333، 347
157- والمؤمن	السعدِ	النابغة الذبيانى	البسيط	360
158- فدافعت	أسودِ	دريد بن الصحة	الطويل	372
159- ترفع	تعِدِ	الفرزدق	البسيط	408
160- إن الوفاء	بالمزدادِ	الشريف الرضى	الكامل	410
161- فلا والله	أبي زيادِ	مجهول	الوافر	426
162- دعانى	بقعددِ	دريد بن الصحة	الطويل	436
163- وملكت	معاهدِ	ابن ميادة	الكامل	441
164- ما إن	يدِي	النابغة الذبيانى	البسيط	461
165- وكأنه	بسوادِ	الأعشى	الكامل	467
166- أحاد	بالتنادِ	المتنبى	الوافر	476
167- تمنى	مُضَرْ	لبيد بن ربيعة	الطويل	48
168- بحسبك	مُضرّ	الأشعر الرقبان أوغيره	المتقارب	64 ، 431
169- أبي علماء	حجَرْ	مجهول	الطويل	282
170- إلى الحول	اعتذرْ	لبيد بن ربيعة	الطويل	363
171- وقتلى	منهمرْ	أوس بن حجر	المتقارب	439
172- فأصبحت	مُضَرْ	عمر بن حطان	الطويل	473
173- تروح	تنتظرْ	امرىء القيس	المتقارب	474
174- أرى أم عمر	أصبرا	امرىء القيس	الطويل	109
175- تفاقد	بَهْرا	ابن ميادة	الطويل	174
176- بنا عاذ	نصْرا	مجهول	الطويل	214
177- أنفسا	جهارا	رجل من طيء	المتقارب	233
178- أيّهْ	مُنتصِرا	مجهول	البسيط	300

179- عجبت	أعذرا	عروة بن الورد	الطويل	317
180- أكلّ	نارا	أبو دؤاد	المتقارب	326
181-وإنّ لأستحى	أتعذرا	مجهول	الطويل	329
182- إلاّ عُلالة	الجزاره	الأعشى	مجزوء الكامل	335، 347
183- وفاق	سقرا	بجير بن زهير بن أبي سلمى	البسيط	346
184- بأىّ تراهم	الكفارا	مجهول	الوافر	346
185- وقرّب	الشعارا	الراعى النميرى	الوافر	361
186- فأتاها	عقيرا	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	364
187- خلافا	تُذكّرا	مجهول	الطويل	404
188- ورُبَّتَ	تُعارا	ابن أحمر	الوافر	407
189- فسِرْ	فتُعذرا	عروة بن الورد	الطويل	407
190- ألا هل	بيقرا	امرئ القيس	الطويل	434
191- هوى	قطرا	الأسود بن يعفر	الطويل	443
192- صاح	نارا	الأحوص الأنصارى	مجزوء الرمل	447
193- حراجيج	قفْرا	ذى الرمة	الطويل	456
194- فإن رشيدا	مُصْدَرا	مجهول	الطويل	469
195- مثل القنافذ	هَجْرُ	الأخطل	البسيط	28
196- غداة	الخمرُ	الفرزدق	الطويل	32
197- إنّ امرءاً	لمغرورُ	مجهول	البسيط	48
198- ذريني وأحقرهم	الفقيرُ وخيرُ	عروة بن الورد	الوافر	53
199- وأكرم	القُرَرُ	مجهول	البسيط	57
200- لولا الحياءُ	يُزارُ	جرير	الكامل	91

201- لولا ابن أوس	حذرُ	مجهول	البسيط	93
202- فأبت	تصفرُ	تأبط شرا	الطويل	119
203- اتخذوه	دعرُ	الأخطل	البسيط	152
204- فدع	يتيسّرُ	مجهول	الطويل	153
205- كأن على	البدرُ	مجهول	الطويل	157
206- جد بعفو	فقيرُ	مجهول	الخفيف	187
207- وتحت	الجآذرُ	ذى الرمة	الطويل	204
208- علام	السّمرُ	مجهول	الطويل	228
209- لوكان	الذّكرُ	لبيد بن ربيعة	البسيط	253
210- لدم	الدّبورُ	مجهول	الخفيف	255
211- رأت	شفّرُ	مجهول	الطويل	262
212- وطرفك	تنظرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	278
213- إذا جئت	تنظرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	279
214- أيادى	منظَرُ	كثير عزة	الطويل	284
215- فمثلك	طائرُ	الجون المحرزى	الطويل	314
216- ترتع	إدبارُ	الخنساء	البسيط	328
217- ياصخر	عارُ	الخنساء	البسيط	328
218- عشية	هويرُ	ذى الرمة	الطويل	329
219- هما خطتا	أجدَرُ	تأبط شر	الطويل	342
220- لعمرى	جريرُها	غسان بن ذهيل	الطويل	362
221- إن ابن	قِصَرُ	مجهول	البسيط	405
222- قليل	الزجرُ	الأخطل	الطويل	425
223- فأحسن	آسِرُ	مجهول	الطويل	426

البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
224- ولكن أجرا	والأجرُ	مجهول	الطويل	434
225- فقلت	ناصرُه	النابغة الجعدى	الطويل	448
226- يموت	فيكبرُ	مجهول	الطويل	462
227- مامع ماكنت	وكَّارُ الدّارُ	عبدة بن يزيد	البسيط	468
228- قذًى	الدارُ	الخنساء	البسيط	475
229-لقد كذبتك	صبرُ	دريد بن الصمة	الوافر	477
230-فأما الصدور	صريرُها	رجل من ضباب	الطويل	480
231- فقلت	لايضيرُها	أبوذؤيب الهذلى	الطويل	480
232- فأقسمت	الدوائرُ	ليلى الأخيلية	الطويل	483
233- رأين	النواضرِ	أبى عبدالرحمن محمدبن عبدالله العتبى	الطويل	54
234- وقد جعلت	السَّكِرِ	عمر بن أحمد أوغيره	البسيط	118
235- وجارك	المجاوِرِ	مجهول	الطويل	147
236- فلو كنت	المشافرِ	الفرزدق	الطويل	155
237- كسا	الخضرِ	جرير	الطويل	174
238- إذا تغنى	عمّارِ	النابغة الذبيانى	البسيط	180
239- رأيتك	عَمْرِو	رشيد بن شهاب اليشكرى	الطويل	228
240- لأستسهلن	لصبارِ	مجهول	الطويل	267
241- ياعجب	ساخرِ	الأعشى	السريع	299
242- أصهب	مقرورِ	ذى الرمة	السريع	316
243- رب فى	إيسارِ	مجهول	الخفيف	318
244-ولا الحجاج	الصقُورِ	الإمام بن أقرم النميرى	الوافر	331
245- أقول	الفاجرِ	الأعشى	السريع	334

246- تمر	صدوزِها	مجهول	الطويل	344
247- ونار	للمسافرِ	كعب بن زهير	الطويل	356
248- أعزاى فإنك	شمّرى تحسر	أذينة السلمى	الطويل	366
249- لعب	القطرِ	زهير بن أبى سلمى	الكامل	380
250- لولا فوارس	بالجار	مجهول	البسيط	393
251- فرأيت	معمرى	أبو كبير الهذلى	الكامل	462
252- ولما رأى وصب	الغدْرِ البكرِ	الأخطل	الطويل	469
253- لعمرك	منقرِ	الأسود بن يعفر	الطويل	475
254- نصف	لايدرِى	المسيب بن علس	الكامل	490

الـــــزاى				
255- كأن خزا	إوزّا	مجهول	السريع	328
256- قد حال	همزيزُ	المتنخل الهذلى	البسيط	285
257- فلما شراها	حامزُ	الشماخ	الطويل	340

الســـين				
258- بيضاء	تميسا	المتنبى	الكامل	275
259- هذى	نسيسا	المتنبى	الكامل	449
260- رشاً	بلقيسُ	مجهول	الكامل	236
261- خلا أن	شوسُ	أبوزبيد الطائى	الوافر	264
262- آليتُ	السوسُ	المتلمس	البسيط	293

263- لله يبقى	والآسُ	أمية بن أبي عائذ أوغيره	البسيط	297
264- ويندب	أشوسُ	مجهول	الطويل	318
265- معاود	عبوسُ	أبوزبيد الطائى	الوافر	346
266- ألا ليت	آيسُ	مجهول	الطويل	357
267- ليتنى	ما أنسِ	عبيدالله بن قيس الرقيات	المديد	288
268-كي لتقضيني	مختلسِ			
269- اضرب	الفرسِ	طرفة بن العبد	المنسرح	404

الظـــاء				
270-فإمّا تعرضَنَّ فَحُورٍ	النّياطِ الرّياطِ	المتنخل الهذلى	الوافر	314

العيـــن				
271- ياسيدا	الذراعْ	السفاح بن بكير	السريع	246
272- لاتخفرن كذاك	تقعْ صنعْ	سابق البربرى	الطويل	413
273- ألم تسأل إلى الشرى	أربعا زعزعا	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	29
274- فلو أنّ حُقّ	فتسرّعا	الراعى النميرى	الطويل	156
275- وخير	اتباعا	القطامى	الوافر	176
276- فكرت	السباعا	القطامى	الوافر	181
277- فأدرك	أصبعا	الكحلبة اليربوعى	الطويل	332
278- أكابدها	فأهجعا	مجهول	الطويل	334

279- فكذبوها	الشَّرَعا	الأعشى	البسيط	358
280- غدت	فترفعا	مجهول	الطويل	422
281- فقالت	تخدعا	جميل	الطويل	460
282- رأينا	تباعا	القطامى	الوافر	484
283- طوى	الجراشعُ	ذو الرمة	الطويل	45
284- فبكى	تصدّعوا	عبدة بن الطيب	الكامل	48
285- خليليّ	أقاطعُ	مجهول	الطويل	75
286- فلا تطمع	يستطاعُ	عبيده بن ربيعة	الوافر	87 ، 433
287- أبا خراشة	الضَّبُعُ	عباس بن مرداس	البسيط	113
288- حتى إذا	يقعُ	زهير بن أبي سلمى	البسيط	136
289- ولو شئت	أوسعُ	الخريمى	الطويل	191
290- فإنّهم	شافعُ	حسان بن ثابت	الطويل	261
291- جزعتُ	يجزعُ	جميل بثينة	الطويل	269
292- ومنا الذى	الزعازعُ	الفرزدق	الطويل	292
293- إذا قيل	الأصابعُ	الفرزدق	الطويل	295
294- ألا يالقومى	مصارعُ	امرئ القيس	الطويل	300
295- تخللن	نواصعُ	ذو الرمة	الطويل	340
296- وأمسوا	تطلعُ	مجهول	المتقارب	394
297- على عن	قطيعُ	مجهول	الطويل	423
298- أتجزع	تدفَعُ	زيد بن رزيق	الطويل	437
299- لايغرنكم	خداعُ	مجهول	الخفيف	449
300- فأجبتها	فودّعُوا	أبوذؤيب الهذلى	الكامل	457
301- رأيتك	ترقعُ	مجهول	الطويل	485

302- كأن دريئة	الصداعِ	مرداس بن حصين	الوافر	147
303- أرى	مجاشعِ	الصلتان (قثم بن خبية من بنى عبدالقيس)	الطويل	331
304- سقى	الضرعِ	مجهول	الطويل	347
305- إذا ماكنت	ناعِي	مجهول	الوافر	359
306- ألكنى	مذرعِ	مجهول	الطويل	371
307- هجوت	تدعِ	مجهول	البسيط	395
308- بكا للقوة	المقنّعِ	مجهول	الطويل	424
309- أردت	بلقعِ	مجهول	الطويل	449
310- أعائش	المضيعِ	الشماخ	الوافر	465

الفـــاء				
311- فقالت	عارفُ	منذر بن درهم الكلبي	الطويل	84
312- نحن بما	مختلفُ	قيس بن الخطيم أو غيره	المنسرح	90
313- وعض	مجلّفُ	الفرزدق	الطويل	251
314- أضحت	تختلفُ	بشر بن حازم	الطويل	260
315- نعلق	نفانفُ	مسكين الدرامى	الطويل	305
316- تسقى	الرَّصَفُ	جرير	البسيط	343
317- ومازودن	زائفُ	مرزد بن ضرار	الطويل	360
318- إليك	تنوفُ	الحطيئة	الطويل	362
319- فأمهله	عارفُ	أوس بن حجر	الطويل	460
320- فحالف	عارفُ	لقيط بن زرارة أو غيره	الطويل	482
321- أمسى	بالغُرَفِ	حراش الهذلى	البسيط	258
322- ولبس	الشّفوفِ	ميسون بنت بحدل الكلابية	الوافر	266

323- وإن يعرين	عجافِ	عمران بن حطان أو غيره	الوافر	287

القــــاف				
324- تخبّرنا	لصوقا	أبوالعميل	الوافر	209
325- تولى	المستقى	القطامى	الكامل	231، 339
326- لن يخب	الحلقَهْ	أعرابى	المنسرح	286
327- فلئن للقد	َرنقا وتُقى	مجهول	الرمل	442، 454
328- والتغلبيون	منطيقُ	جرير	البسيط	240
329- ولم يرتفق	رواهقُهْ	مجهول	الطويل	354
330- وأكفيه	لاحقُ	مجهول	الطويل	426
331- أبَىَ الله	تروقُ	حميد بن ثور	الطويل	437
332- إمّا مُشيف	الورقُ	مجهول	البسيط	478
333- سَرَينا	شارقِ	مجهول	الطويل	75
334- هَلاَّ سألت	المحرِقِ	مجهول	الكامل	304
335- ياقُرَّ	الإحماقِ	جبار بن سلمى بنماللك	الكامل	365
336- نوائب	تطرُقِ	مجهول	الطويل	414
337- وهيف	المشارقِ	ذو الرمة	الطويل	422
338- ورحنا	وترتقى	امرئ القيس	الطويل	424
339- أما والله	العتيقِ	مجهول	الوافر	458
340- حمُومُ	سحوقِ	المفضل البكرى	الوافر	459
341- تالله آمن	ميثاقِ	تأبط شرا	البسيط	483
342- ولولا	يُمزَّقِ	سلامة بن جندل السعدى	الطويل	491

الكـــاف				
343- تعيّرنا	ملوكا	مجهول	المتقارب	216
344- خلا الله	عيالكا	الأعشى	الطويل	263
345- يقولون	بمالكا	مجهول	الطويل	318
346- فأدركنه	مدركُ	مجهول	الطويل	54
347- مرّت بنا	طوباكِ	ابن المعتز	البسيط	142
348- فقلت	شمالكِ	مجهول	الطويل	423

الـــلام				
349- لو يشأ	خُصَلْ	علقمة الفحل	الرمل	409
350- ماعاب	بَطَلا	مجهول	البسيط	42
351- فلا مزنة	إبقالَها	عامر بن جوين الطائى	المتقارب	49
352- نصروك	ذليلاً	مجهول	الكامل	54
353- لقد علم	شمالا	عمرة أوجنوب أخت عمر بن العجلان	المتقارب	57
354- خالى لأنت	الأخوالا	مجهول	الكامل	78، 88
355- يذيب	لسالا	المعرى	الوافر	91
356- قد قيل	قيلا	النعمان بن المنذر	البسيط	111
357- أزمان	حميلا	الراعى النميرى	الكامل	112، 485
358- فلم أرى	أفعلَة	عامر بن جوين الطائى	الطويل	133، 272
359- إن محلا	مهلاً	الأعشى	المنسرح	149
360- سوى	نهشلا	الأخطل	الطويل	152
361- محمد	تبالا	أبوطالب أو غيره	الوافر	162
362- ياصاح	الأملا	رجل من طئ	البسيط	206

363- ضيعت	اشتعلا	مجهول	البسيط	233
364- على أنني	كميلا	عباس بن مرداس	المتقارب	247
365- وحُقّ	الجبالا	ذو الرمة	الوافر	273
366- لقد خفت	وائل	أبو طالب	الطويل	273
367- اسمع	سألا	عدى بن زيد	البسيط	280
368- الودّ	نوالا	مجهول	الكامل	337
369- أنجب	مانجلا	الأعشى	المنسرح	343
370- أحْيا	عدلا	المتنبى	البسيط	353، 476
371- أبنيّ	الأغلالا	الأخطل	الكامل	358
372- ألِكْنى	عُزلا	عمر بن شأس	الطويل	371
373- إن الألى	مخذولا	مجهول	البسيط	448
374- كذبتك	خيالا	الأخطل	الكامل	475
375- إن تُدْعَ	فعلا	مجهول	البسيط	479
376- يد الله	ماهلا	الخنساء	المتقارب	483
377- فاشربْ	محلالا	أمية بن أبي الصلت	البسيط	490
378- وكانت	القنابلُ	النابغة الذبيانى	الطويل	41 ، 43
379- إذا المرءُ	جميلُ	السموأل	الطويل	61
380- فإربّ	المرّلُ	الكميت	الطويل	79
381- سلى	جهوَلُ	السموأل	الطويل	103
382- لا يأمن	الجبلُ	العين المنقرى	البسيط	111
383- همت	حلائله	عنترة	الطويل	131
384- بأوشك	الأسافلُ	زهير بن أبي سلمى	الطويل	137
385- ليت الشباب	الأوّلُ	مجهول	الكامل	142

386- فلا تلحنى	بلابله	مجهول	الطويل	148
387- ألا ليت	جليلُ	بكر بن غالب	الطويل	153
388- ولكن	أعزلُ	أمية بن أبى الصلت	الطويل	156
389- السالك	الفضُلُ	المتنخل الهذلى	البسيط	177
390- مشغوفة	سبيلُ	مجهول	الكامل	219
391- وما أنت	تكمُلُ	الكميت بن زيد	المتقارب	242
392- فرابية	حَرْمَلُ	الأخطل	الطويل	259
393- وبنت	عامله	الفرزدق	الطويل	260
394- ليس	قليلُ	المقنع الكندى	الكامل	267
395- وهمّ	يعادِله	مجهول	الطويل	273
396- بدائع	يقولها	المتنبى	الطويل	275
397- يقلّب	تأمّلُ	أوس بن حجر	الطويل	280
398- ما أقدر	صُولُ	حندج بن حندج	الطويل	287
399- أرجو	تنويلُ	كعب بن زهير	البسيط	287
400- استغفر	العملُ	مجهول	البسيط	293
401- وليلة	يتنبّلُ	الشنفرى	الطويل	312
402- إن يثْن	أصِلُ	بعض الطائيين	البسيط	315
403- مخافة	[illegible]	مجهول	الطويل	318
404- كما خط	يُزيلُ	أبى حية النميرى	الوافر	343
405- وأحلى	بسالها	الحطيئة	الطويل	357
406- إذا ريدة	يواصله	أبى حية النميرى	الطويل	370
407- فقلت	قَبَلُ	القطامى	البسيط	422
408- لئن كان	تفْعَلُ	الشنفرى	الطويل	427

البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
409- وإن مُدَّتِ	أعجَلُ	الشنفرى	الطويل	431
410- فشايعْ	يبولُ	الأعلم الهذلى	الوافر	447
411- ياعمرو	قليلُ	مجهول	الكامل	450
412- كما ماامرؤ	متضائلُ	ابن هرقة	الطويل	467
413- تَماض	خيالُها	ذو الرمة	الطويل	477
414- وقولى	المنخّلُ	النمر بن تولب	الطويل	484
415- فيارب	تمثالِ	امرؤ القيس	الطويل	69
416- رب رفد	أقيالِ	الأعشى	الخفيف	69
417- ألا ربَّ	جُلْجُلِ	امرؤ القيس	الطويل	70
418- فقلتُ	أوصالِى	امرؤ القيس	الطويل	106، 483
419- عدو	بمشغولِ	مجهول	السريع	108
420- أبُنَى	فاعجلِ	عبد قيس أو عبدالله بن خفاف	الكامل	136
421- وإن شفاءً	معوّلِ	امرؤ القيس	الطويل	146
422-فليت دفعت	بالِ	عدى بن زيد	الطويل	155، 156
423-فاليوم أشربْ	واغِلِ	امرؤ القيس	السريع	163
424- حلّت لى فاليوم أُسقى	شاغلِ واغلِ	امرؤ القيس	السريع	164
425- وصِرْنا	اذلالِ	امرؤ القيس	الطويل	176
426- ويومًا	تخللِ	امرؤ القيس	الطويل	177
427- فأرسلها	الدّخالِ	لبيد العامرى	الوافر	199
428- فإن تكن	حِبالِ	طليحة بن خويلد الأسدى	الطويل	218
429- كائن	وَكِلِ	رجل من طىء	البسيط	224، 436
430- فيالك	بيذْبُلِ	امرؤ القيس	الطويل	246

431- ولقد أبيتُ	المآكلِ	عنترة	الكامل	293
432- فظلّ	مُعجّلِ	امرؤ القيس	الطويل	308
433- وما كنتُ	مُنملِ	مجهول	المتقارب	310
434- وليلٍ	ليبتلى	امرؤ القيس	الطويل	312
435- فمثلِكِ	مُغْيلِ	امرؤ القيس	الطويل	314
436- رسمٍ	جللِه	جميل بثينة	الخفيف	316
437- تسقون	السلسَلِ	حسان بن ثابت	الكامل	326
438- حزيَتْ	الرّقالِ	كثير عزة	الخفيف	330
439-وكل صَمُوتٍ	ذائلِ	النابغة الذبيانى	الطويل	331
440- لقد ظفر	والقتلِ	مجهول	الطويل	336
441- عتوا	الأجادلِ	مجهول	الطويل	341
442- فرشنى	بعسيلِ	مجهول	الطويل	342
443- ألا فتى	حمّالِ	أبو محلم السعدى	البسيط	354
444- مثل سحق	الشّمالِ	عبيد الأبرص	الرمل	360
445- قالت	أفعلِ	مجهول	الكامل	364
446- كأنّ ثبيرًا	مزمّلِ	امرؤ القيس	الطويل	377
447- حملت	يُحللِ	أبو كبير الهذلى	الكامل	384
448- ألاَ أيها	بأمثالِ	امرؤ القيس	الطويل	395
449- ياراكبا	وائلِ	مجهول	السريع	405
450- استغنِ	فتجمّلِ	عبدقيس بن خفاف	الكامل	409
451- فأضحتْ	تؤهّلِ	ذو الرمة	الطويل	413
452- غدتْ	مجهلِ	مزاحم العقيلى	الطويل	421
453- وإذا الحرب	نزالِ	بشار بن برد	الخفيف	428

البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
454- وليس	بنبّالِ	امرؤ القيس	الطويل	431
455- ما أنت	الجدلِ	الفرزدق	البسيط	431
456- ما أنت	السهلِ	مجهول	الطويل	433
457- ذى دعى	بالإجزالِ	رجل من طيء	الخفيف	449
458- ذا ارعواء	سبيلِ	مجهول	الخفيف	449
459- وكلّهم	واحتفالها	مجهول	الطويل	456
460- ويلحيننى	غافلِ	الأحوص الأنصارى	الطويل	464
461- فإذا وذلك	بخيالِ	تميم بن مقبل	الكامل	470
462- فإذا وذلك	لم يفْعلِ	أبوكبير الهذلى	الطويل	470
463- أحارِ	مكلّلِ	امرؤ القيس	الطويل	473

الميم

البيت	القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
464- من خمر	العظامْ	حسان بن ثابت	السريع	121
465- وكذاك	بدائمْ	المرقش	مجزوء الكامل	434
466- ويوما	السلمْ	صريم اليكشرى أو غيره	الطويل	459
467- كما راشد	نَدَمْ	الأعشى	المتقارب	466
468- إذا ماغضبنا	دما	بشار بن برد	الطويل	57
469- لاتقربن	مظلما	لليلى الأخيلية	الكامل	111
470- تذكرتْ	أعمامَها	عمر بن خميئة	السريع	162
471- فلسنا	الدما	الحصين بن حمام	الطويل	229
472- إذا المرءُ	مذمّما	مجهول	الطويل	234
473- وكنت	تستقيما	زياد الأعجم	الوافر	268
474- فهل لكم	حذْيما	أوس بن حجر	الطويل	330

475- وأما إذا	حُمَّ	الأعشى القيسى	المتقارب	340
476- هما أخوا	فدعاهما	عمرة الخثعمية	الطويل	344
477-هم القائلون	مُعظما	مجهول	الطويل	354
478- ألا من	الطّعاما	يزيد بن عمرو بن الصعق	الوافر	370
479- بآية	مداما	الأعشى	الوافر	370
480- سقته	يعدما	النمر بن تولب	المتقارب	477
481- من لايزل	نادما	مجهول	الطويل	479
482- إن من صاد	بومُ	مجهول	الخفيف	33
483- لقد ولد	وَشَامُ	جرير	الوافر	48
484- يلومونني	ألوَمُ	أمية بن أبي الصلت	المتقارب	53
485- لعل الله	شريمُ	مجهول	الوافر	68
486- وقد جعلتْ	تنامُ	مؤرج	الطويل	124
487- فأمّا كيّس	لئيمُ	مجهول	الوافر	135
488- وإن عناءً	أعلمُ	صالح بن عبد القدوس	الطويل	147
489- لاتنهَ	عظيمُ	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	8 ، 267
490- لعزة	وَشَمُ	كثير عزة	مجزوء الوافر	203
491- أنيخَتْ	بغامُها	ذو الرمة	الطويل	253
492- لبست	اللّجُمُ	شاعر تميمي	البسيط	258
493- عشيّة	المصمّمُ	ضرار بن الأزور الأسدى	الطويل	259
494- تمرّون	حرامُ	جرير	الوافر	294
495- حُبّبَ	فاليمُوا	مجهول	الخفيف	300
496- حتى تآوى	عَدِمُوا	زهير بن أبي سلمى	البسيط	321
497- وإن زمانا	مشومُ	مجهول	الطويل	334

498- لايصعب	قَسَمُ	الحطيئة	البسيط	373
499- بحسبك	دعائمُ	الرقاص الكلبى	الطويل	431
500- إذا هملت	غرامُ	ذو الرمة	الطويل	448
501- مازال	مهمومُ	ذو الرمة	البسيط	456
502- فأقسم	مُظلمُ	المسيب بن علس	الطويل	458
503- بنى ثعل	ظالمُ	الأسدى	الطويل	480
504- وأقسمت	راغمُ	مجهول	الطويل	486
505- والله	تعظيمُ	ابن الرومى	السريع	491
506- حسدوا كضرائر	خُصُومُ لَذميمُ	أبوالأسود الدؤلى	الكامل	495
507- يقول	بدائمِ	الفرزدق	الطويل	87 ، 433
508- ولولا بنوها	أتلعتمِ	الزبير بن العوام	الطويل	92
509- لاطيب	المرمِ	مجهول	البسيط	103
510- فكيف	كرامِ	الفرزدق	الوافر	109
511- ولقد	المكرَمِ	عنترة	الكامل	119
512- لايركُنَنْ	لحمامِ	قطرى بن الفجاءة	الكامل	205
513- على حلفة	كلامِ	الفرزدق	الطويل	207
514- ألم ترنى	ومقامِ	الفرزدق	الطويل	208
515- فسقى	بهمىِ	طرفة	الكامل	216
516- وكريمة	الأعلامِ	مجهول	الكامل	295
517-وإنّى لأطوى	المُراجِمِ	مجهول	الطويل	319
518- فيه الرّماح	سلاّمِ	الحطيئة	البسيط	331
519- أبأنا	الحوائِمِ	الفرزدق	الطويل	336

520–ليس الإخلاّء	رحِمِ	مجهول	البسيط	337
521– نرى أسهما	العزْمِ	مجهول	الطويل	344
522–ولئن حلفت	مقسِمِ	الفرزدق	الكامل	345
523– إنّك أنت	تقمِ	النابغة الجعدى	المنسرح	356
524– فإن قريش	لائمِ	مجهول	الطويل	362
525– ياعجبا	الأممِ	مجهول	البسيط	363
526– ونطعنهم	العمائمِ	الفرزدق	الطويل	369
527– جزى	المتضاجمِ	الأخطل	الطويل	379
528– لقد لمتنا	بنائمِ	جرير	الطويل	385
529– لعل	للرّحمِ	مجهول	الطويل	412
530– احفظ	وإن لمِ	إبراهيم بن هرمة	الكامل	416
531– وعليك	وإن لمِ	مجهول	الكامل	417
532– ولقد أرانى	وأمامى	قطرى بن الفجاءة	الكامل	422
533– تبلت	بسّامِ	حسان بن ثابت	الكامل	435
534– لولا ابن إلاّ كمعرض	رغْمِى الظّلمِ	النابغة الجعدى	الكامل	440
535– وكأنّما هرّ	مُؤوّمِ بالفمِ	عنترة العبسى	الكامل	443
536– أمير	الحلومِ	مجهول	الوافر	445
537– سائل	الأكمِ	زيد الخيل	البسيط	452
538– ياليت	ندمِ	ساعدة بن جؤية	البسيط	457
539– لوبأ بانين	بدمِ	المهلهل بن ربيعة	المنسرح	467

540- لعمر ولحم	لحم البكمِ	أبوخراش الهذلى	الطويل	468
541- كيف	الكريم	مجهول	الخفيف	488

النـــون				
542- كما أنتم	نحن تكونونْ	نسب لعدى بن زيد العبادى	الوزن غير مستقيم	467
543- لكما كنتم	كنا تكونونْ	عدى بن زيد العبادى	مجزوء الرمل	467
544- أقاطن	قطنا	مجهول	البسيط	75
545- سليمى	أينا	عروة بن أدينة	الهزج	78
546- بكر ويقلن	ألو مهنّهْ فقلت إنّهْ	عبيدالله بن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	145
547- إنا بنى	يشرينا	بشامة بن حزن النهشلى	البسيط	187
548- لقد علمت	دينا	أبوطالب	الكامل	240
549- انظرا	المنحنى	مجهول	الرمل	273
550- متى عذتم	وهنا	مجهول	الطويل	305
551- أبَيْتَنَ	فحيينا	مجهول	المتقارب	332
552- ياحبّ	العينا	مجهول	المجتث	357، 406
553- إنا حيّوك	فاسقينا	بشامة بن حزن النهشلى	البسيط	359
554- إذا ما	والعيونا	الراعى النميرى	الوافر	383
555- تامت	شيبانا	لقيط بن زرارة	البسيط	410
556- شكوتم فلولا	مجانينا لكانوا كنا	أبومحمد اليزيدى اللغوى	المتقارب	428
557- فكفى	إيانا	كعب بن زهير	الكامل	435

558- فلما	فارتمينا	عبدالشارق أو سلمة الجهني	الوافر	441
559- فما إن	آخرينا	فروة بن مسيك	الوافر	461
560- تنفك	تكونه	خليفة بن براز	مجزوء الكامل	484
561- نزلتم	تشتمونا	عمر بن كلثوم	الوافر	485
562- لوكنت إذا لقام	شيبانا لانا	قريط بن أنيف	البسيط	487
563- فأصبحن	يمينا	مجهول	المتقارب	488
564- صاح	مُبينُ	مجهول	الخفيف	105
565-ليت شعرى أى شيء	المحزونُ المنونُ	أبوطالب	الخفيف	154
566- وإذ نطاوع	جبنُ	مجهول	الكامل	409
567-على كالخنيف	دفينُ	امرؤ القيس	الطويل	424
568- فإنْ أهلِكْ	البنانِ	جحدر بن مالك	الوافر	70
569- ألا رب	أبوانِ	رجل من أزد السراة	الطويل	70
570- عندى	يبريني	مجهول	البسيط	80
571- خليلي	دنفانِ	مجهول	الطويل	89
572- تمنوا لى	يلتقيانِ	الفرزدق	الطويل	96
573- ولى نفس	عساني	عمران بن حطان	الوافر	126
574- ألا ياليتني	تلذني	النمر بن تولب	الوافر	140
575- وصدر	حُقّانِ	مجهول	الهزج	158
576- فقلت	داعيانِ	الأعشى أو غيره	الوافر	166
577- وكل أخ	الفرقدانِ	عمر بن معدى كرب	الوافر	254
578- لمن طلل	الدّجونِ	أبونواس	الطويل	255

579- حاشا	والدينِ	الفرزدق	البسيط	264
580- ولست	لو انّي	مجهول	الوافر	285
581- كأنّي بين	غينِ	رجل من تغلب	الوافر	285
582- فقال لي	فثمانِ	مجهول	الطويل	296
583-لاه ابن عمّك	فتخزوني	ذو الأصبع العدواني	البسيط	297
584- إنّ عمرا	الأحزانِ	مجهول	الخفيف	319
585- لاتلُمني	كفاني	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	329
586- إنّ يغننا	بغنِي	مجهول	البسيط	337
587- المال	العلنِ	مجهول	البسيط	338
588- ولو سئلت	الشفتانِ	الفرزدق	الطويل	339
589- علا	يمانِ	رجل من طيء	الطويل	361
590- سقية	جَفْنِ	النمر بن تولب	الوافر	367
591- مُحيَّاه	ينشني	مجهول	المتقارب	373
592- أباخالد	فتيانِ	مجهول	الطويل	396
593- لوتعد	مكانِ	مجهول	الخفيف	410
594- لاتلمني	مشتركانِ	أبومحمد اليزيدي اللغوي	الخفيف	428
595- لعمرك	بثمانِ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	475
596- فاما أن وإلاّ	سمينِ تتقيني	المثقب العبدي	الوافر	478
597- من يفعل	مِثْلاَنِ	كعب بن مالك	البسيط	479

الهـــــاء				
598- لعمرُك	قواهْ	مجهول	المتقارب	434
599- أتونى	لعلّها	جميل بثينة	الطويل	152
600- فما رجعت	منتهاها	القحيف العقيلى	الوافر	224، 436
601- أكرٌّ	سواها	عباس بن مرداس	الوافر	304
602- بآية	تثنيها	مزاحم بن عمر السلولى	البسيط	371

الـــــواو				
603- ليت كفافا	مرتوِى	يزيد بن الحكم	الطويل	154

اليـــــاء				
604- عرفت على أطرقا	الحميرىّ العصىّ	أبو ذؤيب الهذلى	المتقارب	255
605- وأنسى	نسى	أبو ذؤيب الهذلى	المتقارب	485
606- عميرة	ناهيا	سحيم عبدبنى الحسحاس	الطويل	26
607- إذا كان	راضيا	سوار بن المضرب	الطويل	57
608- ماحُمّ	باقيا	مجهول	السريع	205
609- ضاحكا	عليّا	مجهول	الخفيف	215
610- وصلت	ولائيا	مجهول	الطويل	217
611- فأشهد	ورائيا	سحيم عبدبنى الحسحاس	الطويل	247
612- أحاذر	كما هيا	جميل بثينة	الطويل	284
613- بدا لى	جائيا	زهير بن أبى سلمى	الطويل	308
614- مهمالى	وسرباليَهْ	مجهول	الطويل	432

615- أراني	غاديا	زهير بن أبي سلمى	الطويل	463
616- فإياكم	بسيّ	الحطيئة	الوافر	377

الألـــف اللينة				
617- على مثل	بَكَى	متمم بن نويرة	الطويل	166
618- كنا	عَصَى	الرخيم العبدى	الكامل	470

أنصاف الأبيـــات

قفا عند - مما تعرفان - ربوع	مجهول	الطويل	353

الأرجــــاز

	الرجز	القائل	الصفحة
	الألــف		
1	وبلــد مغبـــرة أرجـــاؤُه كـــأن لـــون أرضه سمـــاؤُه	رؤبة	312
2	ولـــد شـــولا فإلى إتلائِهـــا	مجهول	111
	البــاء		
3	بـــل بلد ذى صعدو أصبـــابْ قـــد بكرت باللوم أمّ عتـــابْ	رؤبة	315
4	صبحن من كاظمة الخص الخرِبْ يحملن عبـــاس بن عبدالمطلِـــبْ	مجهول	330
5	أم الحلبـــس لعجـــوز شهربـــهْ ترضى من اللحم بعظم الرقبـــهْ	رؤبة	88
6	وأم أو عـــال كهـــا أو أقربـــا	العجاج	427
7	أوصيك أن يحمـــدك الأقـــاربُ ويرجع المسكين وهـــو خائـــبُ	أبو النجم العجلى	486
8	[illegible] وقد تطويت انطـــواء الحِضْـــبِ	رؤبة	176
9	ما إن وجدنا للهـــوى من طبِّ ولا عدمنا قهر – وجد –صـــبِّ	مجهول	344
10	بل جوز تيهاء كظهر الحجفـــتْ قطعتهـــا إذا المهـــا تجوّفـــتْ	سؤر الذئب أو غيره	316

11	علّ صروف الدّهر أو دولاتها يُدِلْنَنَا اللّمَّة من لمّاتها	مجهول	68
12	مالى لا أُسْقى على علاّتى صبائحى غبائقى قيْلاتى	مجهول	489

الجيم			
13	جرت عليها كل ريح سيهوجْ من عن يمين الخط أو سماهيجْ	رجل من بنى سعد	423
14	نحن بنى ضبة أصحاب الفلجْ نضرب بالسيف وندعو بالفرجْ	النابغة الجعدى	434
15	أنا أبوسعد إذا الليل دجا يخال فى سواده يرندجا	سويد بن أبى كاهل	438
16	بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا	العجاج	462

الحاء			
17	مه عاذلى فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى	مجهول	347

الدال			
18	ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا	الزباء	34
19	يعجبه السخون والبرودُ والتمر حبّا ماله مزيدُ	رؤبة	178

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
20	أسقى إلا لــه عـُـدُوّات الــوادى وجوفــه كــل مُلِــثٌّ غــادى كــل أجــش حالِــكَ السّــوادِ	رؤبة	60
21	إلى كنــاس - كــان مستعيــده	غيلان بن حريث	109
22	مــا كــان إلا طلــق إلا همــاد وكرنــا بالأعــرب الجيــاد حــتى تحاجــزْن عــن الــذوّاد تحاجــز الــرى ولــم تكــادِ	رؤبة	406

الــراء			
23	من أيّ يومى من الحوت أفــرْ أيــوم لم يقــدر أم يــوم قُــدرْ	الحارث بن منذر أو غيره	402
24	فى بئر لاحــور سرى وماشعــرْ بإفكه حتىَ رأى الصبح جشــرْ	العجاج	465
25	ما لمحــبّ جلــد أن يَهجــرا ولا حبيــب رأفــة فيُــجبرا	مجهول	305
26	الآكــل المــال اليتيــم بطــرا يأكــل نــاراً وسيصلى سقــرا	مجهول	338
27	وما أســوم البيض ألاّ تسخــرا وقد رأين الشمــط القفنــدرا	أبو النجم العجلى	465
28	لمــا رأيــت نبطــا أنصــارا شمرت عــن ركبتــى الإزارا كنت لها من النصارى جــارا	مجهول	489

29	قلت لبـوّاب لديـه دارُهـا تئذن فـإنى حمؤهـا وجارُها	منظور بن مرثد الغنوى	165
30	من كان لايزعـم أنى شاعـرُ فيـدن منى تنهـه المزاجـرُ	مجهول	166
31	لم يغذها الرّسل ولا أيسارُها إلاّ طرى اللحم واستجزارُها	غيلان بن حريث	260
32	هاتكته حتى انجلت أكـداره وانحسرت عن معرفى نكراؤه	رؤبة	357
33	آبـك أيـه بى أو مصـدَرِ من حمر الجلة جـأب حشْوَرِ	مجهول	304
34	ياقاسم الخيرات وابن الأخيرِ ماساسنا مثلك مـن مؤمّـرِ	رؤبة	362
35	جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيرى	العجاج	448

الـــزاى			
36	إن العجـوز خبـة جـروزا تأكل مافى مقعدهـا قفيـزا	مجهول	140

السيـــن			
37	فى حميـا بغيـة تفجُّـسُ ولا يـزال وهو ألوى أليـسُ	مجهول	107
38	وبلدة ليـس بهـا أنيـسُ إلا اليعافيـر وإلاّ العيـسُ	جران العود النميرى	259 ، 313

39	وحلـق المـاذى كالقوانـسِ فداسهم دوس الحصيد الدائسِ	عمر بن كلثوم	341

الشيـــن			
40	عاذل قد أولعْـتِ بالترقيـشِ إليَّ سرا فاطرقـى وميشِـى	رؤبة	448

الصـــاد			
41	يادهر أم ماكان مشـى رقصا بل قد تكون مشيتى توقصـا	مجهول	457

الضـــاد			
42	كلاهما أجـد مستريضـا .	مجهول	83

العيـــن			
43	قد طرقتْ ليلى بليـلٍ هاجعا ياليت أيام الصّبـا رواجعـا	العجاج أو رؤبة	141 ، 142 ، 150 .
44	أما ترى حيث سهيل طالعـا نجما يضيء كالشهاب لا معا	مجهول	369
45	يا أقرع بن حابس يا أقـرعُ إنّك إن يُصرع أخوك تُصرعُ	جرير بن عبدالله البجلى	479

الفـــاء			
46	كـــأنّ أذنيـــه إذا تشوّفـــــا قادمـــة أو قلمـــا محرّفـــــا	محمد بن ذؤيب العمانى	140
47	قد يكسب المال الهدان الجافى بغير لاعصف ولااصطـــراف	العجاج	465

القـــاف			
48	لوّحها من بعد بـــدن وسنـــقْ تضميرك السابق يطوى للسبقْ	رؤبة	178
49	لواحق الأقرب فيهـــا كالمقَقْ	رؤبة	439
50	وأسعدنـــه ربنـــا لا تشقِـــه ولا على النار تسلـــط رقّـــه	مجهول	318

الكـــاف			
51	تقـــول بنتى قـــد ان اناكـــا يا أبـــتى علك أو عساكـــــا	رؤبة	126
52	يا ابن الزبير طالمـــا عصيكـــا وطالمـــا تمنيتـــنـــا إليكـــا	رجل من حمير	128
53	ابيت اسرى وتبيتى تدلكِـــى وجهك بالمسك والعنبر الذكِى	مجهول	161

الـــلام			
54	فصيروا مثـــل كعصـــف مأكـــول	رؤبة	439

55	أمرعــت الأرض لـو أنّ مـالا لـو أن نوقـا لـك أو جمـالا أو ثـلـة مـن غنـم إمّـا لا	مجهول	113
56	يـارب عنـا غَمْـرَةً جَلاّهـا	مجهول	319
57	ويهـا فـداءٌ لك يا فضالَـهْ أجـرّه الرّمـحُ ولا تُـهَالَـهْ	مجهول	406
58	باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطـع أجـواز الفـلا	غيلان بن حريث	421
59	فـلا تـرى بعـلا ولاحلائـلا كـه ولا كهـن إلا حاظـلا	رؤبة	427
60	يـارب يـوم لـى لا أظللُـهْ أرمضُ من تحت وأضحى من عَلُـهْ	أبومروان أو غيره	70
61	أنـت تكـون ماجـد نبيـلُ إذا تـهـب شمـأَلٌ بليـلُ	أم عقيل بن أبي طالب	108
62	ونـارنـا لـم ير نـاراً مثلُهـا قـد علمـت ذاك معـد كلُّهـا	مجهول	233
63	يازيـد زيـد اليعمـلات الذُّبَّـلِ تطـاول الليـل عليـك فانـزل	عبدالله بن رواحة	363
64	كـأن نسج العنكبـوت المرمـلِ عـلى درا قـلاّمـة المهـدّلِ ستـور كتـان بأيـدى غُـزّلِ	العجاج	379

الـــميم			
65	علقـــت آمـــالى فعمّـــت النِّعَـــمْ بمثل أو أنفـــع مـــن وبل الديـــمْ	مجهول	334
66	يا ربّ شيخ من لكيـــز ذى عنـــمْ أجلح و لم يشمط وقد كاد ولـــمْ	مجهول	417
67	قـــد سالم الحيّات منـــه القدمـــا الأفعـــوان والشجـــاع الشجعـــا	مساور العبسى أو غيره	30
68	همـمـــن فى رجليـــه حتى هومـــا ثم اغتديـــن واغتـــدى مسلمـــا	مساور العبسى أو غيره	32
69	أكثرت فى العدل ملحـــا دائمـــا لاتكثـــرن إنى عسيـــت صائمـــا	رؤبة	120
70	والأرض أورثـــــت بنى آدامـــا مـــا يغرسوهـــا شجـــرا أيامـــا	مجهول	162
71	لاتظلمـــوا الناس كما لا تُظلموا	رؤبة	279
72	بل بلد مثـــل العجـــاج قتمـــهُ لا يشترى كتانـــه وجهرمـــــه	رؤبة	315
73	مـــا برئـــت مـــن ريبـــة وذَمّ مـــن حربنـــا إلا بنات العـــمّ	مجهول	45
74	لا تشتم النـــاس كما لاتشتـــمِ	رؤبه	279
75	كـــأن برذون – أبـــا عصـــامِ زيـــد حمـــار دق باللجـــامِ	مجهول	345
76	يضحكن عن كالبرد المنهـــمّ	العجاج	424

77	قالت بنات العم ياسلمى وإنْ كان فقيرا معدما قالت وإنْ	رؤبة	113
78	تسلأ كل حرة نحيينْ وإنما سلأت عكتينْ ثم تقولى اشتر لى قرطينْ	مجهول	162
79	تأخير من كان ومن يكون إلا النبى الطاهر الميمون	أبو نواس	256
80	وصاليات ككما يُؤثفين	خطام المجاشعى	423
81	أمهر منها حية ونينانْ	جزء بن ضرار	443
82	أهل عرفت الدار بالغريينْ	خطام المجاشعى	452
83	إذ لايزال قائل أبن أبنْ هو ذلة المشآة عن ضرس اللبنْ	ابن هرمة	455
84	ضربا طلفنحا فى الطلى سخينا	مجهول	489

الهاء

85	إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها	أبو النجم أو رؤبة	144

الياء

86	وبلدة ليس بها طورىُّ ولا خلا الجن بها إنسىُّ	العجاج	263 ، 313

الألف اللينة			
87	يشكو لى جملى طـــول الـــسرى صبـــر جميـــل فكلانـــــا مبتلـــى	مجهول	84
88	رسم عفـــا بعـــد مـــا قـــد امحى قد كان من طول البلى أن يمصحا	رؤبة	133
89	قال لهـــا من تحتهـــا ومـــا استوى هزى إليك الجذع يجنيـــك الجـــنى	بعض بنى حنيفة	395

فهرس الأعلام

الأُبَّدى : 263

أُبَيّ : 151 ، 477

الأخفش (أبوالحسن) : 14 ، 38 ، 61 ، 67 ، 68 ، 75 ، 82 ، 87 ، 92 ، 96 ، 127 ، 128 ، 154 ، 162 ، 173 ، 194 ، 208 ، 210 ، 213 ، 250 ، 269 ، 270 ، 275 ، 299 ، 301 ، 306 ، 320 ، 351 ، 352 ، 364 ، 383 ، 393 ، 442 ، 458 ، 462 ، 470 ، 471 ، 472 .

الأخطل : 29 ، 259 .

أحمد بن حمدان (أبوغانم أو أبوحاتم) : 350

أحمد محمد شاكر : 270 ، 396 .

الأحمر : 320 .

الأزهرى : 47 ، 88 ، 95 ، 199 ، 241 ، 334 .

أبو الأسود الدؤلى : 267 ، 495 .

الأشمونى : 60 ، 241 ، 275 ، 284 ، 310 ، 311 .

الأصمعى : 286 ، 372 ، 383 ، 385 .

ابن الاعرابى : 7 ، 143 ، 413 .

الأعشى : 149 .

الأعلم الشنتمرى : 134 ، 162 ، 182 ، 272 .

الألوسى : 17 .

امرئ القيس : 146 ، 324 .

الأمير : 277 ، 401 .

ابن الأنبارى (أبوبكر) : 217 ، 286 ، 346 ، 351 ، 412 .

الأنبارى (الكمال) : 6 ، 9 ، 14 ، 15 ، 78 ، 133 ، 199 ، 234 ، 271 ، 299 ، 301 ، 310 ، 311 ، 350 ، 375 ، 380 ، 382 ، 394 ، 453 ، 482 .

الأهدل : 202 .

البحترى : 275 .

بدرالدين (ابن الناظم) : 171 .

البراء بن عازب : 481 .

ابن برهان : 212 ، 217 ، 468 .

البزار : 55 .

بشر بن أبي حازم : 260 .

البطليوسى : 42 ، 143 .

البغدادى : 120 ، 124 ، 380 ، 412 ، 487 .

أبو البقاء العكبرى : العكبرى

أبو البقاء الكفوى : 5 .

البقرى : 73 .

أبوبكر البيضاوى : 13 .

أبوبكر الصديق رضى الله عنه : 7 .

أبوبكر بن طاهر : 458 .

التبريزى : 378 .

التهانوى : 3 .

أبا ثروان العكلى : 347 .

ثعلب (أبوالعباس) : 83 ، 393 .

الجاحظ : 467 .

أبو الجراح : 384 .

جران العود النميرى : 258 .

الجرمى : 13 ، 146 ، 232 ، 266 ، 283 ، 302 ، 383 .

الجرجانى (عبدالقاهر) : 191 ، 192 ، 328 .

الجرجاوى (عبدالمنعم) : 192 .

الجزولى : 39 .

أبو جعفر النحاس : 50 ، 65 ، 200 ، 294 ، 301 ، 308 ، 309 ، 376 ، 395 ، 402 ، 472 .

ابن جماز : 326 .

ابن جنى : 6 ، 14 ، 15 ، 16 ، 31 ، 36 ، 37 ، 38 ، 46 ، 48 ، 51 ، 58 ، 82 ، 106 ، 113 ، 119 ، 123 ، 124 ، 151 ، 177 ، 181 ، 182 ، 204 ، 229 ، 270 ، 282 ، 285 ، 292 ، 329 ، 330 ، 348 ، 350 ، 375 ، 388 ، 389 ، 393 ، 397 ، 401 ، 403 ، 445 ، 474 ، 478 ، 489 .

أبو جهل : 90 ، 400 .

الجوهرى : 258 .

الجوينى : 12 ، 375 ، 383 .

أبو حاتم : 50 ، 239 ، 376 .

ابن الجاح (أبوالعباس) : 39 .

ابن الحاجب : 24 ، 37 ، 73 ، 116 ، 125 ، 149 ، 154 ، 367 ، 416 .

الحارث بن عباد : 259 .

حسان بن ثابت : 103 .

الحسن (القارئ) : 283 .

الحسن البصرى : 428 .

أبو الحسن بن عبدالوارث : 99 .

الحجاج : 117 ، 135 .

حفص : 103 .

حمزة : 103 ، 238 ، 302 ، 325 .

أبو حنيفة : 14 .

الخرمازى(أبوعون) : 142 .

أبو حيان : 31 ، 38 ، 55 ، 72 ، 143 ، 146 ، 157 ، 175 ، 209 ، 210 ، 213 ، 224 ، 236 ، 246 ، 251 ، 262 ، 276 ، 282 ، 301 ، 310 ، 311 ، 315 ، 320 ، 349 ، 350 ، 384 ، 386 ، 388 ، 393 ، 394 ، 399 ، 401 ، 404 ، 416 ، 436 ، 437 ، 453 ، 494 .

أبو خراش الهذلى : 258 .

ابن خروف : 96 ، 370 .

الخضرى : 27 ، 45 ، 58 ، 59 ، 278 .

خلف الأحمر : 68 .

الخليل : 81 ، 110 ، 154 ، 200 ، 299 ، 306 ، 386 ، 387 ، 395 ، 411 ، 440 ، 468 ، 469 ، 475 .

الخنساء : 328 ، 475 ، 483 .

الخوارزمى : 172 ، 173 ، 197 ، 336 .

أبو خيرة : 11 .

ابن درستويه : 103 ، 104 .

ابن دريد : 229 ، 332 .

الدمامينى : 33 ، 77 ، 92 ، 277 ، 371

ابن الدهان : 303 .

ذى الرمة : 456 .

ابن ذكوان : 410 .

الرازى : 13 .

الراغب الأصبهانى : 2 .

ابن أبي الربيع : 94 .
أبو الرجاء : 279 .
الرشيد : 140 .
ابن رشيق : 475 ، 476 .
الرضى : 37 ، 55 ، 64 ، 76 ، 116 ، 121 ، 125 ، 126 ، 129 ، 172 ، 176 ، 209 ، 231 ، 244 ، 279 ، 297 ، 301 ، 302 ، 366 ، 412 ، 425 ، 426 ، 429 ، 453 ، 484 .
الرمانى : 16 ، 92 .
الرؤاسى : 283 .
رؤبة : 299 .
الزباء : 34 .
الزبيدى : 301 .
الزبير بن العوام : 92 .
ابن الزبير : 144 .
الزبيرى : 73 .
الزجاج (أبو إسحاق) : 90 ، 112 ، 262 ، 298 ، 301 ، 348 ، 368 ، 376 ، 430 ، 464 ، 471 ، 472 ، 482 .
الزجاجى : 13 ، 30 ، 128 ، 285 ، 294 ، 367 ، 370 ، 371 ، 372 .
أبو زرعة : 281 .
الزركشى : 302 ، 303 .
الزمخشرى : 21 ، 49 ، 202 ، 213 ، 239 ، 251 ، 252 ، 301 ، 348 ، 349 ، 350 ، 356 ، 361 ، 453 ، 478 .
الزيادى : 302 .
أبوزيد الأنصارى : 67 ، 382 ، 457 ، 488 .

زيغرند هونكه : 495 .
ابن السبكى : 13 .
سحيم : 128 .
السخاوى : 155 .
ابن السراج : 6 ، 14 ، 15 ، 17 ، 37 ، 39 ، 99 ، 163 ، 194 ، 232 ، 241 ، 297 ، 320 ، 367 .
سعد بن مالك بن ضبيعة البكرى : 259 .
سعيد الأفغانى : 349 ، 389 .
ابن سلام الجمحى : 142 ، 143 .
السمين الحلبى : 351 .
السهيلى : 175 ، 284 ، 291 .
سيبويه : 5 ، 14 ، 17 ، 21 ، 23 ، 30 ، 31 ، 39 ، 46 ، 49 ، 65 ، 67 ، 71 ، 81 ، 98 ، 110 ، 111 ، 112 ، 120 ، 127 ، 128 ، 133 ، 134 ، 142 ، 145 ، 146 ، 149 ، 150 ، 151 ، 152 ، 154 ، 163 ، 173 ، 176 ، 181 ، 182 ، 183 ، 193 ، 202 ، 204 ، 206 ، 208 ، 210 ، 214 ، 232 ، 241 ، 246 ، 254 ، 261 ، 291 ، 295 ، 297 ، 306 ، 307 ، 309 ، 320 ، 327 ، 335 ، 347 ، 348 ، 375 ، 386 ، 389 ، 407 ، 411 ، 426 ، 427 ، 428 ، 437 ، 453 ، 458 ، 459 ، 471 .
ابن السيد = البطليوسي
السيد إبراهيم محمد : 18 .
ابن سيده : 2 .
السيرافى : 97 ، 176 ، 210 ، 241 ، 241 ، 299 ، 389 ، 453 .
سيرين : 67 .

السيوطى : 6 ، 15 ، 27 ، 38 ، 55 ، 65 ، 94 ، 175 ، 193 ، 212 ، 217 ، 225 ، 282 ، 284 ، 286 ، 291 ، 295 ، 320 ، 423 .

الشافعى : 270 ، 396 ، 397 .

ابن الشجرى : 92 ، 199 ، 299 ، 409 ، 455 ، 456 ، 469 ، 485 .

ابن شقير : 13 .

الشلوبين : 92 ، 297 ، 301 .

الشمنى : 277 .

الشنتمرى = الأعلم .

الشنقيطى : 371 .

الشيرازى : 12 .

ابن الصائغ : 277 .

الصفار : 38 ، 193 .

صفوان : 400 .

الصغانى : 107 .

ضرار بن الأزور الأسدى : 259 .

ابن طاهر : 212 .

ابن طباطبا : 352 .

ابن الطراوة : 28 ، 143 ، 175 ، 230 ، 286 ، 296 .

طلحة (القارئ) : 397 .

الطوال (أبو عبدالله الطوال) : 38 .

عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : 121 ، 189 ، 399 ، 481 .

ابن عامر (القارئ) : 341 ، 348 ، 349 ، 350 ، 351 .

أبو العباس : ثعلب .

أبو العباس بن الحاج = ابن الحاج

أبو العباس محمد بن يزيد = المبرد
ابن عباس (عبدالله بن عباس) : 123 ، 382 ، 472 ، 473 .
عباس حسن : 201 ، 211 ، 218 ، 225 .
عبدالجبار بن وائل : 55 .
عبدالرحمن بن الحارث : 93 .
عبدالسلام هارون : 183 .
عبدالفتاح الدجنى : 18 .
عبد القادر أبو القاسم معمن : 18 .
عبد القاهر الجرجانى = الجرجانى
عبدالله بن عباس = ابن عباس
عبد المنعم الجرجاوى = الجرجاوى
أبو عبيدة عمرو : 258 .
أبو عبيدة معمر بن المثنى : 9 ، 68 ، 283 ، 342 ، 351 ، 382 ، 383 ، 438 ، 454 ، 463 .
عثمان بن عفان : 349 .
العجاج : 142 .
العصامى : 125 .
ابن عصفور : 17 ، 49 ، 51 ، 114 ، 127 ، 128 ، 134 ، 141 ، 155 ، 163 ، 166 ، 177 ، 261 ، 297 ، 299 ، 311 ، 321 ، 355 ، 363 ، 393 ، 407 ، 413 ، 426 ، 435 ، 437 ، 441 ، 443 ، 445 ، 457 ، 458 ، 459 ، 462 ، 466 ، 467 ، 468 ، 471 ، 484 ، 487 .
عضيمة (الشيخ عبدالخالق) : 234 .
ابن عطية : 301 ، 401 .
ابن عقيل : 76 ، 88 ، 198 ، 213 ، 214 ، 426 .

أم عقيل : 108 .

العكبرى = (أبو البقاء) : 88 ، 89 ، 239 ، 296 ، 303 ، 338 ، 353 ، 399 ، 476 .

أبو العلاء المعرى : 91 ، 274 ، 275 ، 352 .

على بن سليمان (الحيدرة) : 32 ، 97 .

على بن أبى طالب كرم الله وجهه : 96 ، 216 ، 237 ، 327 ، 366 ، 408 .

على عون : 234 ، 235 .

أبو على الفارسى : 16 ، 45 ، 47 ، 48 ، 58 ، 68 ، 72 ، 107 ، 108 ، 113 ، 120 ، 127 ، 128 ، 134 ، 143 ، 164 ، 181 ، 217 ، 229 ، 230 ، 241 ، 278 ، 279 ، 281 ، 285 ، 286 ، 297 ، 299 ، 302 ، 339 ، 365 ، 338 ، 389 ، 393 ، 457 .

على أبو المكارم : 14 .

عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : 294 .

عمر بن الخطاب رضى الله عنه : 161 .

عمر بن أبى ربيعة : 279 .

عمر بن عبدالعزيز : 151 .

أبو عمرو بن العلاء : 11 ، 125 .

أبو عمر (القارئ) : 284 .

أبو عون الحرانى = الحرانى

عيسى بن عمر : 208 .

العينى : 241 .

أبو غانم = أحمد بن حمدان

ابن فارس : 332 ، 353 ، 454 ، 462 .

فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام : 408 .

فاطمة بنت الخرشب : 108 .

الفاكهى : 245 .

الفراء : 13 ، 29 ، 30 ، 31 ، 58 ، 65 ، 67 ، 83 ، 85 ، 89 ، 98 ، 140 ، 143 ، 150 ، 151 ، 152 ، 155 ، 161 ، 173 ، 185 ، 193 ، 236 ، 272 ، 286 ، 299 ، 301 ، 303 ، 305 ، 347 ، 350 ، 355 ، 371 ، 381 ، 387 ، 393 ، 394 ، 402 ، 453 ، 456 ، 461 ، 469 ، 472 ، 477 ، 487 .

الفرزدق : 109 ، 251 .

القاضى البيضاوى = أبوبكر البيضاوى

ابن قتيبة : 454 ، 455 .

القرطبى : 272 ، 350 ، 351 ، 398 ، 401 .

القزاز القيروانى : 17 .

القشيرى : 351 .

قطرب : 301 ، 303 ، 411 .

القيسى : 122 .

الكافيجى : 65 .

ابن كثير (القارئ) : 398 .

الكسائى : 3 ، 33 ، 41 ، 43 ، 58 ، 69 ، 127 ، 150 ، 152 ، 161 ، 163 ، 185 ، 193 ، 232 ، 238 ، 249 ، 303 ، 306 ، 320 ، 342 ، 351 ، 369 ، 453 .

ابن كيسان : 50 ، 217 .

اللحيانى : 283 ، 401 .

اللخمى : 31 .

اللقانى : 96 .

الليثى : 482 .

ليلة الأخيلية : 110 .

المازني : 176 ، 177 ، 232 ، 272 ، 308 ، 383 ، 455 .

المالقي : 254 ، 285 ، 321 ، 407 ، 433 ، 435 .

ابن مالك : 27 ، 38 ، 39 ، 51 ، 52 ، 53 ، 55 ، 57 ، 58 ، 61 ، 67 ، 71 ، 76 ، 92 ، 93 ، 94 ، 118 ، 122 ، 128 ، 129 ، 133 ، 161 ، 171 ، 193 ، 208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 213 ، 214 ، 217 ، 224 ، 225 ، 232 ، 236 ، 238 ، 241 ، 261 ، 268 ، 269 ، 271 ، 276 ، 278 ، 281 ، 296 ، 299 ، 301 ، 305 ، 310 ، 311 ، 335 ، 337 ، 338 ، 339 ، 343 ، 355 ، 373 ، 376 ، 386 ، 392 ، 393 ، 397 ، 400 ، 410 ، 412 ، 413 ، 425 ، 426 ، 449 ، 450 ، 453 ، 468 ، 470 ، 487 .

المبرّد : (أبو العباس محمد بن يزيد) : 17 ، 25 ، 29 ، 31 ، 32 ، 33 ، 49 ، 113 ، 114 ، 127 ، 134 ، 163 ، 164 ، 176 ، 193 ، 206 ، 207 ، 208 ، 209 ، 229 ، 232 ، 241 ، 270 ، 272 ، 278 ، 279 ، 283 ، 288 ، 294 ، 301 ، 308 ، 310 ، 311 ، 333 ، 335 ، 347 ، 355 ، 383 ، 407 ، 426 ، 427 ، 441 ، 445 ، 453 ، 468 ، 471 .

المتنبي (أبو الطيب) : 274 ، 353 ، 449 ، 476 .

مجاهد : 283 .

ابن مجاهد : 401 ، 478 .

مجد الدين بن الأثير : 270 .

أبو محمد الأسود : 278 ، 279 .

محمد محي الدين عبدالحميد : 92 ، 279 ، 298 .

محمد بن مسعود الغزني : 416 .

محمد نخله : 14 .

ابن محيصن : 277 ، 334 ، 335 ، 474 .

المرادى : 67 ، 69 ، 122 ، 128 ، 163 ، 246 ، 337 ، 397 ، 455 .

المرزوقى : 384 .

أبو مروان : 387 .

المعرى = أبو العلاء

ابن معط : 103 ، 104 ، 297 .

المفضل الضبى : 280 .

ابن المقفع : 428 .

مكى بن أبى طالب : 350 .

ابن منظور : 121 ، 454 ، 462 .

ميسون بنت بحدل الكلابية : 266 .

النابغة الذبيانى : 461 .

ابن الناظم : بدرالدين .

النحاس : أبو جعفر النحاس

أبو نواس : 255 .

أبو هريرة : 93 ، 337 .

ابن هشام : 23 ، 28 ، 33 ، 35 ، 45 ، 65 ، 72 ، 73 ، 76 ، 91 ، 92 ، 103 ، 106 ، 128 ، 142 ، 150 ، 161 ، 164 ، 208 ، 213 ، 214 ، 234 ، 242 ، 278 ، 284 ، 307 ، 309 ، 335 ، 343 ، 375 ، 379 ، 381 ، 382 ، 383 ، 384 ، 385 ، 386 ، 389 ، 412 ، 430 ، 441 ، 449 ، 453 ، 455 ، 459 .

هشام الخضراوى : 98 ، 193 .

هشام بن عبدالملك : 109 .

أبو هلال العسكرى : 317 ، 353 .

وائل بن حجر : 54 .

اليزيدى : 378 ، 383 .

ياسين : 59 ، 258 .

يعقوب (القارئ) : 334

ابن يعيش : 21 ، 27 ، 87 ، 150 ، 174 ، 199 ، 202 ، 243 ، 249 ، 282 ، 332 ، 352 ، 421 .

يونس بن حبيب : 33 ، 52 ، 64 ، 68 ، 198 ، 202 ، 301 ، 306 .

فهرس المصادر والمراجع

1- المصحف الشريف . رواية الإمام قالون عن نافع . جمعية الدعوة الإسلامية العالمية. الجماهيرية العظمى .

2- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدي (تح) طارق الجنابي . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية ط1 . 1407/1987م .

3- الإبدال والمعاقبة والنظائر . لأبي القاسم الزجاجي (تح) عزالدين التنوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق 1962م .

4- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع . للشاطبي . تأليف أبي شامة الدمشقي (تح) إبراهيم عطوة عوض . شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده . بمصر . القاهرة 1402/1982م .

5- إتحاف السادة المتقين بشرح علوم الدين . محمد الزبيدي . دار الكتب العلمية بيروت ط1 ، 1409/1989م .

6- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر = منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات. للشيخ أحمد بن محمد البنا (تح) شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب بيروت ط1 . 1986م .

7- أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني ، والميدان الأدبي . هادي حسن حمّودي . عالم الكتب . بيروت . ط1. 1407/1987م .

8- أدب الكاتب لابن قتيبة (تح) محمد الدالي . مؤسسة الرسالة بيروت . ط2. 1405هـ/1985م .

9- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي (تح) مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر .ط1. 1409هـ/1989م .

10- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن على الشوكاني . دار الفكر (د.ت) .

11- الأزهية في علم الحروف . على بن محمد الهروي (تح) عبدالمعين الملوحى . دمشق 1391هـ/1971م .

12- أساس البلاغة . الزمخشرى . دار صادر . بيروت 1399هـ/1979م .

13- أسباب اختلاف الفقهاء . للشيخ على الخفيف . القاهرة . دار الفكر العربي. 1996م .

14- الاستيعاب في أسماء الأصحاب . لأبي عمر يوسف النمري القرطبي (بهامش كتاب الإصابة) مكتبة المثنى . لبنان ط1. 1328هـ .

15- أسرار العربية . لأبي البركات الأنباري (تح) محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . ط1. 1377هـ/1957م .

16- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا على القاري (تح) محمد بن لطفي الصباغ . المكتب الإسلامي . سوريا . ط2 . 1406هـ/1986م .

17- أسنى المطالب شرح روض الطالب . زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري . ط . دار الكتاب الإسلامي .

18- الأشباه والنظائر في النحو . السيوطى . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان (د.ت).

19- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية للسيوطي . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط1 . 1983م .

20- اشتقاق أسماء الله . لأبي إسحاق الزجاجي (تح) عبد الحسين المبـارك . مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان . ط2 . 1986/1406م .
21- الاشتقاق لابن دريد (تح) عبد السلام هارون . دار الجيل . بـيروت . لبنان ط1 . 1991/1411 .
22- أشعار النساء للمرزباني (تح) سامى مكى العاني . هلال نـاجي . دار الرسالة للطباعة بغداد 1976/1396 .
23- الإصابة في تمييز الصحابة . لشهاب الدين العسقلاني . مكتبة المثـنى . لبنان ط1. 1328هـ .
24- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجى . ابن السيد البطليوسى (تـح) حمزة عبدالله النشرتى. دار المريـخ . الريـاض . السـعودية . ط1 . 1979/1399 .
25- إصلاح المنطق . ابن السكيت (تح) أحمد محمد شاكر ، عبد السـلام هارون دار المعارف بمصر . ط2 ز 1956/1375 .
26- الأصمعيات . اختيار الأصمعى (تح) أحمد محمد شاكر ، عبد السـلام هارون ط3 . دار المعارف ، مصر . 1967/1387 .
27- الأصول في النحو . لابن السراج (تح) عبد الحسين الفتلى . مؤسسـة الرسالة بيروت . ط3 . 1988/1408 .
28- الأصول في النحو وفقه اللغة والبلاغة . تمام حسّان . دار الثقافـة ط1 . 1981/1401 .
29- أصول النحو العربي . محمد أحمد نحلة . دار العلوم العربية . بيروت لبنان . ط1 . 1987/1407 .
30- كتاب الأضداد . ابن الأنباري (تح) محمد أبـو الفضـل إبراهيـم . الكويت 1960 .

31- كتاب الأضداد . أبو حاتم السجستاني (تح) محمد عبد القادر أحمد . القاهرة 1991/1411 .

32- أعجب العجب في شرح لامية العرب . الزمخشري (تح) محمد إبراهيم حور . دار سعد الدين دمشق . ط1 . 1987/1408 .

33- إعراب القرآن المنسوب إلي الزجاج (تح) إبراهيم الأبياري . دار الكتب الإسلامية : دار الكتاب المصري . القاهرة . دار الكتاب اللبناني بيروت . ط2 . 1982/1402 .

34- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس (تح) زهير غازي زاهد . عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية بيروت . ط3 . 1988/1409 .

35- إعراب القرآن الكريم وبيانه محى الدين الدوريش . اليمامة ودار ابن كثير . دمشق . بيروت 1988/1408 .

36- الأعلام . خير الدين الزركلى . دار العلم للملايين . بيروت . لبنان . ط6. نوفمبر 1984 .

37- الأغاني . الأصفهاني . شرح عَبْد عَلى مهنّا . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط2 . 1992/1412 .

38- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو . لأبي البركات الأنباري . تح . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية ط1 . 1957/1377 .

39- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصر الفارقي (تح) سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة . بيروت . ط3 . 1980/1400 .

40- الأفعال فى القرآن الكريم . عبدالحميد مصطفى السيد . دار البيان العربى . جدة ط.1986/1406.

41- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . ابن السيد البطليوسى . دار الجيل . بيروت لبنان . ط1 . 1973 .

42- الاقتراح في علم أصول النحو . جلال الدين السيوطى (تـــح) أحمـــد سليم الحمصى ، ومحمد أحمد قاسم . جروس برس ط1 . 1988م .

43- الأمالي . لابن الشجري . دار المعرفة . بيروت لبنان . (د.ت) .

44- الأمالي للزجاجي (تح) عبد السلام هارون . دار الجيل بيروت لبنــان . ط2 . 1987/1407 .

45- الأمالي لابن الحاجب (تح) فخر صالح سليمان قـــداره . دار الجيــل بيروت، دار عمار عمان ط1 . 1409هـــ/1989م .

46- الأمالي لأبي علي القالى . دار الكتاب العربي . بيروت لبنان (د.ت) .

47- أمالي المرتضى = غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى على بـــن الحسين الموسوى العلوي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحيـــاء الكتب العربية عيسى البابي الحلبى ط1 . 1954/1373 .

48- الأمالي . لليزيدي . عالم الكتب بيروت . ط2 . 1984/1404 .

49- كتاب الأمثال . لأبي فيد مؤرج السدوسى (تح) رمضان عبد التـــواب . دار النهضة العربية . بيروت 1983 .

50- أمثال العرب للمفضل الضبى . تقديم إحسان عباس . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان ط2 . 1403 - 1983 .

51- إملاء مامنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القـــرآن . لأبي البقاء العكـــبري دار الكتـــب العلميـــة . بـــيروت لبنـــان ط1 . 1979/1399 = التبيان في إعراب القرآن .

52- إنباه الرواة على أنباه النحاة . القفطي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافيـــة بـــيروت ط1 . 1986/1406 .

53- أنوار التنـــزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوى دار الكتب العلميـــة بيروت لبنان ط1 . 1988/1408 .

54- الانتصاف من الإنصاف . محمد محى الدين عبد الحميد . مطبوع على حاشية كتاب الإنصاف للأنباري .

55- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف . للإسكندري المالكى مطبوع مع كتاب الكشاف للزمخشري دار المعرفة بيروت لبنان .

56- الإنصاف في بيان مسائل الاختلاف . للشيخ ولى الله الدهلوى . مراجعة وتعليق : عبد الفتاح أبوغدَّة . دار النفائس بيروت . لبنان ط8 . 1414هـ/1993م .

57- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين . أبو البركات الأنباري (تح) محمد محى الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا بيروت 1987/1407 .

58- إيضاح شواهد الإيضاح . القيسى (تح) محمد بن حمود الدعجاني . دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ط1 . 1987/1408 .

59- الإيضاح في شرح المفصل . ابن الحاجب النحوي (تح) موسى بناي العليلى الجمهورية العراقية . 1982 .

60- الإيضاح في علل النحو . أبي القاسم الزجاجى (تح) مازن المبارك . دار النفائس ط4 . 1982/1402م .

61- البحر المحيط . أبو حيان الأندلسى . مكتبة الإيمان . السعودية .

62- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . الشوكاني . دار المعرفة بيروت، لبنان (د ت)

63- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك الجوينى (تح) عبد العظيم الديب ط1 . 1399 . دولة قطر .

64- البرهان في علوم القرآن . للزركشى (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل بيروت لبنان . 1988/1408 .

65- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة السيوطي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا بيروت (د.ت) .

66- بلاغة التقديم والتأخير فى القرآن الكريم . على أبوالقاسم عون . نوقشت بكلية الآداب والعلوم الأنسانية. جامعة محمد الخامس 1997م. رسالة (دكتوراه)

67- البهجة المرضية = شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (تح) على سعد الشتيوى ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية . طرابلس الجماهيرية العظمي . ط1 . 1403 و.ر .

68- تاج العروس من جواهر القاموس . الزبيدى (تح) عبد الستار أحمد فراج سلسلة التراث العربي في الكويت . 1989:1965/1385 .

69- تاريخ الأدب العربي . كارل بروكلمان (ترجمة) عبد الحليم النجار . دار المعارف مصر . (د.ت) .

70- تاريخ بغداد . الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان (د.ت)

71- تاريخ جرجان أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي . عالم الكتب . بيروت لبنان ط3 . 1981/1401 .

72- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تح) السيد أحمد صقر . مكتبة دار التراث ، القاهرة . ط2 . 1973/1393 .

73- التبصرة والتذكرة . لأبي محمد الصيمري (تح) فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين . دار الفكر دمشق . ط1 . 1982/1402 .

74- التبصرة في القراءات السبع . مكى بن أبي طالب (تح) محمد غوث الندوى الدار السلفية (الهند) . ظ2. 1982/1402 .

75- التبيان في شرح الديوان . العكبرى = ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ضبط وتصحيح مصطفى السقا وأخرون . دار المعرفـة. بيروت. لبنان.

76- التبيان في أعراب القرآن . للعكبرى = إملاء مامن به الرحمن . تحقيق محمد على البجاوي طبع دار الشام للتراث بيروت لبنان . 1976/1828.

77- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . أبي البقاء العكـبرى (تحقيق ودراسة) عبد الرحمن بن سـليمان العثيمـين . دار الغـرب الإسلامي ط1. 1406هـ/1986م بيروت لبنان .

78- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجـازات العـرب للأعلم الشنتمري (تح) زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسـالة بيروت . ط3 . 1994/1415 .

79- تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه . عبدالله محمد الصديقى الحسـنى . ومعه اللمع في أصول الفقه للإمام إسحاق الشيزاري . خرج الأحـاديث يوسف المرعشلى عالم الكتب . ط1 . 1984/1405 .

80- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . ابن هشام (تح) عباس مصطفـى الصالحى المكتبة العربية بيروت ط1 . 1986 .

81- التخمير في شرح المفصل . لصدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي = شرح المفصل (تح) عبد الرحمن بن سليمان العثيمـين . نشـر دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط1 . 1999

82- التذكرة في القراءات . ابن غلبون (تح) عبد الفتاح بحـيرى إبراهيـم القاهرة ط2 . 1991/1411 .

83- تذكرة الحفاظ . الذهبى . دار إحياء التراث العربي (د.ت)

84- التعريفات . الجرجاني . مكتبة لبنان . بيروت . ط1985 .

85- تفسير ابن عباس . مطبوع مع كتاب الدر المنثور .

86- تفسير البيضاوي = أنوار التنـــزيل وأسرار التأويل .
87- تفسير التحرير والتنوير . الشيخ محمد الطاهر بن عاشور . الدار التونسية للنشر ط1 . 1984 .
88- تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن . دار المعرفة بيروت لبنان ط.1989/1409 .
89- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن . القرطبي . دار الكتاب العــربي (د.ت) .
90- التفسير الكبير فخر الدين الرازي = مفاتيح الغيب . دار الكتب العلميــة . بيروت . لبنان ط1 . 1990/1411 .
91- تفسير المراغي . أحمد مصطفى المراغي . مكتبة مصطفى البابي الحلـــبي ط3 . 1962/1382 م .
92- تقويم الفكر النحوي . على أبو المكارم . دار الثقافة بيروت . لبنان .
93- التكملة ، أبو على الفارسي (تح) كاظم بحر المرجـــان . الجمهوريـــة العراقية ط1 . 1981/1401 .
94- تلبيس إبليس . ابن الجوزي البغدادي (تح) أحمد حجـــازي الســـقا . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة (د.ت) .
95- التمثيل والمحاضرة . الثعالبي (تح) عبد الفتاح الحلو . الـــدار العربيـــة للكتاب. الرياض . ط2 .1983 .
96- تنـــزيل الآيات على الشواهد من الأبيات . العالم محب الدين أفنـــدي = شرح شواهد الكشاف . مطبوع بآخر كتاب الكشاف للزمخشري .
97- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب . ابن خروف (تح) خليفـــة بديري . منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس الجماهيريـــة . ط1 . 1995 .

98- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس . لأبى طـــاهر الفيروزابـــادى . دار الفكر. (د.ت) .

99- تهـــذيب التهذيب . أبو حجر العسقلاني . دار صـــادر ط1 . 1325 هـــ: 1327هـــ .

100- تهذيب اللغة . أبو منصور الأزهري (تح) عبد السلام محمد هـــارون ، وآخرون. الدار المصرية للتـــأليف والنشـــر وغيرهـــا 1964/1384 : 1976/1396 .

101- توضيح المقاصد والمسالك . المرادي = شرح ألفية ابن مالك (تح) عبد الرحمن على سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ط1 . 1976/1396 .

102- التوطئة ، أبو على الشلوبين (تح) يوسف أحمد المطوع . دار الـــتراث العربي القاهرة 1973/1393 .

- جامع البيان في تفسير القرآن = تفسير الطبري .

103- جامع الدروس العربية . مصطفى غلاييني (مراجعة) عبد المنعم خفاجـة المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ط18 . 1986/1406 .

104- الجامع الصحيح لسنن الترمذي = سنن الترمذي (تح) إبراهيم عطوة . مطبعة الحلبي 1975 .

- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .

105- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن . لأبي الفداء بن كثير . توثيـــق وتعليق عبد المعطي أمين ملعجي . دار الكتب العلمية . بيروت لبنـــان . ط1 . 1994/1415 .

106- الجمان في تشبيهات القرآن . ابن ناقيا البغـــدادي (تـــح) مصطفـــى الصادق الجويني . منشأة المعارف بالاسكندرية مصر . 1978 .

107- جمع الجوامع تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي مطبوع مع حاشية العلامة البنانى على المحلى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى ط2 . 1937/1356 .

108- الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغة العربية . على الجارم . بحث فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 1953/6.

109- الجمل في النحو . الخليل بن أحمد الفراهيدي (تح) فخر الدين قباوة . ط5. 1995/1416.

110- الجمل في النحو . الزجاجي (تح) على توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة بيروت . دار الأمل . الأردن . ط1 . 1984/1404 .

111- جمهرة أشعار العرب . أبو زيد القرشي . دار المسرة بيروت .

112- جمهرة أنساب العرب . ابن حزم . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 . 1983/1403 .

113- جمهرة اللغة ابن دريد . دار صادر بيروت . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن . ط1 . 1351 .

114- الجني الداني في حروف المعاني . الحسن بن القاسم المرادي (تح) فخر الدين قباوه ، محمد نديم فاضل . دار الأفاق الجديدة بيروت . لبنان ط2 . 1403هـ/1983 م .

115- الجواز النحوي . ودلالة الإعراب على المعنى . مراجع عبد القادر قاسم الطلحي . منشورات جامعة قاريونس . بنغازى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى . (د.ت) .

116- حاشية الأمير على مغني اللبيب. مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د.ت).

117- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي . دار الفكر . بيروت لبنان . بلات.

118- حاشية البيجرمي على الخطيب . سليمان بن محمد البيجرمـــي . ط. دار الكتب العلمية .

119- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار الفكـــر بيروت . 1978/1397 .

120- حاشية الدماميني على المغنى . المطبعة البهية . مصر ، مطبوع مع حاشـية الشمني على المغني .

121- حاشية الشمني على المغني . المطبعة البهية . مصر (د.ت) .

122- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام (تصحيـــــح) الشيخ محمد شمّام دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع . تونـــس ط2 . 1373 .

123- حاشية يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح .

124- حجة القراءات لأبي زرعة (تح) سعيد الأفغاني . مؤسسة الرســـــالة . بيروت ط4. 1404هــ/1984 م .

125- الحجة للقرّاء السبعة أبي على الفارسي (تح) بدر الديـــن قـــهوجى ، وبشير حويجاتي . دار المـــأمون للـــتراث ، دمشـــق ؛ بـــيروت .ط2. 1413هــ/1993 م .

126- حجة الله البالغة . الدهلوي (تقويم وشرح وتعليـــق) الشـــيخ محمــد شـــريف ســـكر . دار إحيـــاء العلـــوم . بـــيروت . لبنـــان . ط2 . 1413هــ/1992م .

127- الحدائق الغناء في أخبار النساء . لأبي الحسن المالقي (تح) عائدة الطيبى . الدار العربية للكتاب . ليبيا . تونس . بلات .

128- الحروف ، الأمام أبي الحسن المزني (تح) محمود حسني محمود ، محمــد حسن عوادة . دار الفرقان للنشر والتوزيع . ط1 . 1403هــ/1983م .

129- كتاب حروف المعاني. أبوالقاسم الزجاجي (تح) علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. دار الأمل. ط1. 1404/1984م .

130- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. محمود سعد. منشأة المعارف بالأسكندرية (دت) .

131- الحلل في شرح أبيات الجمل . لأبن السيد البطليوسي (تح) مصطفى إمام . مطبعة الدار المصرية . ط1 . 1979 م .

132- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . للحافظ الأصبهاني . .مطبعة الأصفهاني مصر ط1 . 1394هـ/1974 م .

133- الحماسة . للبحتري . دار الكتاب العربي . بيروت لبنان . ط2 . 1387هـ/1967 م .

134- الحماسة البصرية . علي بن الحسن البصري (تح) مختار الدين أحمد . عالم الكتب بيروت . ط3 . 1403هـ/1983 م .

135- الحماسة الشجرية . ابن الشجري (تح) عبد المعين الملوحي . أسماء الحمصي منشورات وزارة الثقافة . دمشق 1970 م .

136- الخصائص . ابن جني (تح) محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت. لبنان (د.ت) .

137- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . للمحبّي (د.ت.ط) .

138- الخليل : معجم مصطلحات النحو العربي . جورج متري عبد المسيح ، هاني جورج تابري تصدير محمد مهدي علام مكتبة لبنان بيروت 1990 م .

139- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري . هدى جَنْهُويتشي . مكتبة دار الثقافة . عمّان . ط1. 1414هـ/1993 م .

140- خمريات أبي نواس . تقديم وشرح على نجيب عطوى . منشــــورات دار مكتبة الهلال . ط1 . 1986 م .

141- دراسات في فقه اللغة . صبحى الصالح . دار العلم للملايين . بــيروت . ط11. 1986 م .

142- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . محمد عبد الخـــــالق عضيمــــة . دار الحديث . القاهرة (د.ت) .

143- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . أبو حجر العسقلاني . دار إحيـــاء التراث العربي . بيروت لبنان (د.ت) .

144- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيـــــة . أحمد بن الأمــــين الشـــنقيطى . دار المعرفـــة بـــيروت لبنـــان ط2 . 1393هـ/1973 م .

145- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (تـــح) أحمــد الخرّاط . دار العلم دمشق ط1 . 1414هـ/1994 م .

146- الدر المنثور في التفسير بالمأثور . السيوطى . دار المعرفة بـيروت . (دت) وبهامشه تفسير ابن عباس .

147- دستور العلماء = موسوعة مصطلحات جامع العلوم . للقاضى الفـــاضل عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكَري . تقديم . رفيق العجم (تح) علـى دحروج ، ترجمة عبدالله الخالدى ، محمد العجم . مكتبة لبنــــان ط1 . 1997 م .

148- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني (تح) محمد رضوان الداية ، فايز الداية. دار قتيبة . سوريا ط1 . 1403هـ/1983 م .

149- كتاب الدّيباج . أبوعبيده معمر بن المثنى التميمى (تح) عبـــدالله بــن سليمان الجربوع ، وعبدالرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الخـــانجى. القاهرة. ط1. 1411هـ/1991م.

150- ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري .

151- ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل التغلبي .

152- ديوان أبي الأسود الدؤلي . صنعة أبي سعيد السكري (تح) محمد حسن آل ياسين . دار الكتاب الجديد . بيروت . لبنان . ط1 . 1974 م .

153- ديوان الأعشى . دار بيروت للطباعة بيروت . 1400هـ/1980 م .

154- ديوان أمية بن أبي الصلت . تقديم سيف الدين الكاتب . أحمد عصام الكاتب . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان .

155- ديوان أوس بن حجر (تح) محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت. 1406هـ/1986م.

156- ديوان البحتري . شرح محمد التونجي . دار الكتاب العربي . بيروت . ط1 . 1414هـ/1994 م .

157- ديوان البحتري . شرح كامل الصيرفي . دار المعارف بمصر 1964 .

158- ديوان بشار بن برد . جمع : محمد الطاهر بن عاشور . الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية الجزائر . أبريل 1976 م .

159- ديوان تأبط شرا . دراسة وتحقيق سلمان داود القره غولى ، جبار تعبان جاسم .ط1. 1393هـ/1973 م .

160- ديوان جرير . شرح محمد بن حبيب (تح) نعمان محمد أمين طه . دار المعارف 1986 م .

161- ديوان جميل بثينة . دار صادر . بيروت 1966 م .

162- ديوان جميل بثينة (تح) فوزي عطوي . دار صعب. بيروت ط3. 1980م .

163- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم .

164- ديوان الحطيئة . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر بيروت . 1401هـ/1981 م .

165- ديوان خداش بن زهير = شعر خداش بن زهير .

166- ديوان الخريمى (جمع وتحقيق) على جواد الطاهر . محمد جبار المعيبد . دار الكتاب الجديد . لبنان . ط1. 1971 م .

167- ديوان الخنساء . المكتبة الثقافية بيروت لبنان .

168- ديوان دريد بن الصمة (تح) محمد خير البقاعي . 1401هـ/1981م .

169- ديوان ابن الدمينة . صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب (تح) راتب النفّاخ مكتبة دار العروبة . القاهرة ط1 . 1959 م .

170- ديوان ذي الرمة (تح) عبد القدوس أبوصالح . مؤسسة الإيمان . بيروت ط1. 1402هـ/1982 م .

171- ديوان رؤبة بن العجاج (تح) وليم بن الورد. دار الأفاق الجديدة . بيروت. ط2 . 1980 م .

172- ديوان الراعي النميرى (عبيد ين حصين) (جمع وتحقيق) راينهرت قايبرت . نشر فرانتس شتايز بقيسبادن بيروت ط1 . 1980 م .

173- ديوان ابن الرومي (تح) حسين نصّار . مطبعة دار الكتب . 1393هـ/1973 م .

174- ديوان زهير بن أبي سلمي . شرح عمر فاروق الطبّاع. دار القلم . بيروت (دت) . 1982/1420 .

175- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم .

176- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس (تح) عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1950م.

177- ديوان السموأل بن عادياء . مطبوع مع ديوان عروة بن الورد . دار صادر بيروت (د.ت).

178- ديوان الشريف الرضى . دار بيروت . لبنان . 1403هـ/1983 م .

179- ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني . شرح الشنقيطى . مطبعة السعادة . محافظة مصر . 1327 م .

180- ديوان الشنفري (عمرو بن مالك) (تح) إميل يعقوب . الناشر دار الكتاب العربي ط1 . 1411هـ/1991 م .

181- ديوان طرفة بن العبد . شرح الأعلم الشنتمري (تح) دريّة الخطيب ، لطفي الصقال مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1395هـ/1975م.

182- ديوان عبدالله الزبعري = شعر عبد الله الزبعري .

183- ديوان عبيد بن الأبرص . دار بيروت . لبنان . 1404هـ/1983 م .

184- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (تح) محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت 1406هـ/1986 م . عبيد الأبرص . دار بيروت . لبنان . 1404هـ/1983 م .

185- ديوان العجاج . رواية عبد الملك بن قريب الأصمعى (تح) عزة حسن . مكتبة دار الشرق . بيروت . 1971 م .

186- ديوان عروة بن الورد . دار صادر بيروت (د.ت) .

187- ديوان أبي العلاء المعري = سقط الزند .

188- ديوان الإمام على بن أبي طالب. جمع عبد العزيز الكرم. مطبعة كرم 1384هـ/1965م.

189- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة .

190- ديوان عمر بن شأس . (تح) الجبوري . مطبعة الأداب في النجف الأشراف 1976 م .

191- ديوان عمرو بن قميئة (تح) خليل إبراهيم العطية . دار صادر بيروت . ط2 . بيروت 1994 م .

192- ديوان عمر بن كلثوم صنعة د. على أبو زيد . دار سعد الدين . دمشق . سوريا ط1 . 1412هـ/1991 م .

193- ديوان عنترة بن شداد = شرح ديوان عنترة . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1405هـ/1985 م .

194- ديوان أبي فراس الحمداني . شرح عباس عبد الستار . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 . 1404هـ/1983 م .

195- ديوان الفرزدق . شرح وضبط الأستاذ على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1407هـ/1987 م .

-ديوان طبعة دار الكتاب العربي ط1 . 1412هـ/1992 م .

- طبعة دار صادر بيروت (د.ت) .

194- ديوان قيس بن الخطيم (تح) ناصر الدين الأسد . دار صادر . بيروت ط2 . 1387هـ/1967 م .

195- ديوان كثير عزّة (جمع وشرح) إحسان عباس . دار الثقافة بيروت .لبنان 1391هـ/1971 م .

196- ديوان كعب بن زهير (تح) على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1. 1407هـ/1987 م .

197- ديوان لبيد بن ربيعة العامري = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .

198- ديوان ليلى الأخيلية (شرح وضبط) عمر فاروق الطبّاع . دار الأرقم . بيروت لبنان . (د.ت) .

199- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) (شرح) عبد المتعال الصعيدى . مكتبة القاهرة . (د.ت) .

200- ديوان محمد بن بشير = شعر محمد بن بشير الخارجي (تح) محمد خير البقاعي . دار قتيبة . دمشق . ط1 1405هـ/1985 م .

201- ديوان المعاني . أبو هلال العسكري . عالم الكتب . القاهرة . 1352هـ.

202- ديوان ابن المعتز . شرح مجيد طراد . الناشر دار الكتاب العربي . ط1 . 1415هـ/1995 م .

203- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .

204- ديوان أبي نجم العجلى (شرح) على الدين أغا . النادى الأدبي الرياض . السعودية 1401هـ/1981 م .

205- ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب .

206- ديوان أبي نواس . دار صادر بيروت (د.ت) .

207- ديوان الهذليين . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . نشر الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ط1 . 1967 م .

208- ديوان ابن هرمة = شعر ابن هرمة (تح) محمد نفاع ، حسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (د.ت) .

209- ذم الخطأ في الشعر . ابن فارس اللغوي (تح) رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي مصر . 1400هـ/1980 م .

210- ذيل الأمالي والنوادر . أبي على القالي . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت 1400هـ/1980 م .

211- النابغة الذبياني (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف مصر . 1977م .

212- الرسالة . الشافعى (تح) أحمد محمد شاكر . مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر . 1358هـ/1940 م .

213- رسالة الغفران . أبو العلاء المعري . دار صادر ، دار بيروت . لبنان 1384هـ/1964 م .

214- رسالة الملائكة أبو العلاء المعري (تح) محمد سليم الجندي . مطبعة الترقي بدمشق ط1 . 1363هـ/1944 م .

215- رسالة الهناء . أبو العلاء المعري (تح) كامل كيلاني . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت . لبنان ط4 . 1402هـ/1982 م .

216- رصف المباني في شرح حروف المعاني . المالقي (تح) أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . ط1 . 1395هـ/1975 م .

217- رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة . حازم القرطاجني .

218- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . الألوسي . دار الفكر بيروت . 1403هـ/1983 م .

219- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسوي . ط2 . 1367 هـ .

220- زاد المسير في علم التفسير . ابن الجوزي . المكتب الإسلامي . دمشق . بيروت ط4 . 1407هـ/1987 م .

221- زهر الرّبي على الجحتبي. السيوطي ، مطبوع في حاشية كتاب سنن النسائي.

222- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والضاء . الأنباري (تح) رمضان عبد التواب، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة بيروت . 1391هـ/1971م.

-- السبع الطوال = شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات .

223- سر صناعة الإعراب . ابن جني (تح) حسن هنداوى . دار القلم دمشق . ط2 . 1413هـ/1993 م .

224- سنن أبي داوود (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية بيروت لبنان (د.ت) .

225- سنن ابن ماجة (تح) محمد فؤاد عبد الباقي . المكتبة العلمية بـــــيروت لبنان (د.ت).

226- السنن الكبري . البيهقى . دار المعرفة بيروت لبنان ط1 . 1344هـــ .

- سنن الترمذي = الجامع الصحيح لسنن الترمذي .

227- سنن النسائي . شرح السيوطي .دار إحياء التراث العربي بيروت لبنـــان (د.ت) .

228- سفر السعادة وسفير الإفادة للأمام السخاوى (تح) محمد أحمد الـــدالي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط1 . 1403هـــ/1983 م .

229- السيرة النبوية . ابن هشام (تح) مصطفى السقا وزملائه . دار إحيـــاء التراث العربي . بيروت . ط3 . 1391هـــ/1971 م .

230- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت (د.ت) .

231- شذور الذهب = شرح شذور الذهب في معرفة كلام العـــرب . ابـــن هشام الأنصاري (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .ط1 . 1986 م .

232- شرح أبيات إصلاح المنطق (تح) ياسين محمد الســـواس . مطبوعـــات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي . الدار المتحدة . سوريا . ط1 . 1412هـــ/1992 م .

233- شرح أبيات سيبويه . أبو محمد يوسف السيرافي (تح) محمد علي سلطاني . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت . ط1 . 1979 م .

234- شرح الأبيات المشكلة الإعراب = كتاب الشعر . أبي على الفارســـــي (تح) محمود محمد الطنـــاحي . مكتبـــة الخـــانجى . القـــاهرة . ط1 . 1408هـــ/1988 م .

235- شرح أبيات المغني . البغدادي (تح) عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث . دمشق ، بيروت ط1 . 1398هـ/1980 م .

236- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . دار التراث القاهرة . ط20 . 1980/1400 .

237- شرح أشعار الهذليين . صنعة السكري (تح) عبد الستار أحمد فواج . مطبعة المدني . القاهرة . 1384هـ/1965 م .

238- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك الي ألفية أبن مالك (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . بيروت لبنان . ط1 . 1375هـ/1955 م .

239- شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (تصحيح) محمد بن سليم اللبابيدي ، دار السرور . بيروت لبنان . (د.ت) .

- شرح ألفية ابن مالك للمرادى = توضيح المقاصد .

240- شرح التسهيل . ابن مالك (تح) عبد الرحمن السيد ؛ ومحمد بدوي المختون هجر . مصر . ط1 . 1410هـ/1990 م .

241- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري . المكتبة التجارية . دار الفكر (د.ت) .

242- شرح الحدود النحوية . عبد الله الفاكهي (تح) زكي فهمي الألوسي . بيت الحكمة بغداد العراق . 1363هـ/ 1988 م .

243- شرح حماسة أبي تمام . الأعلم الشنتمري (تح) على الفضل حمّودان . دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق . ط1 . 1413هـ/1992م .

244- شرح ديوان الأخطل التغلبي . تصنيف إيليا سليم حاوي . دار الثقافة بيروت (د.ت) .

245- شرح ديوان سقط الزند. د.ن رضا . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان.

246- شرح ديوان الحماسة. التبريزي = حماسة التبريزي . عالم الكتب بيروت (د.ت).

247- شرح ديوان الحماسة . المرزوقي = حماسة المرزوقي . نشر أحمد أمين ، عبد السلام هارون . القاهرة ط2 . 1387هـ/1968 م .

- شرح ديوان عنترة = ديوان عنترة .

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (تح) إحسان عباس . مطبعة حكومة الكويت ط2 . 1984 م = ديوان لبيد .

248- شرح الرضي على الكافية (تصحيح) يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي . ليبيا 1398هـ/1978 م .

249- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1411هـ/1990 م .

- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك = البهجة المرضية .

- شرح شذور الذهب = شذور الذهب = الشذور .

250- شرح شعر زهير بن أبي سلمى. صنعه أبي العباس ثعلب (تح) فخرالدين قباوة. منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط1. 1982/1420.

251- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تصحيح عبد المنعم الجرجاوي . المطبعة العامرة المليجية 1325 هـ .

- شرح شواهد الكشاف = تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات .

252- شرح القصائد التسع المشهورات . النحاس (تح) أحمد خطاب . مديرية الثقافية العامة . سلسلة كتب التراث. دار الحرية للطباعة بغداد العراق 1973م .

253- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري = السبع الطوال (تح) عبد السلام محمد هارون . دار المعارف مصر . ط2 . 1929 م .

254- شرح القصائد العشر . التبريزي (ضبط) عبد السلام الحوفي . دار الكتب العلمية بيروت ط1 . 1405هـ/1985 م .

255- شرح قصيدة كعب بن زهير . ابن هشام الأنصاري (تح) محمود حسن ابو ناجي مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت 1404هـ/1984 م .

256- شرح قطر الندي . ابن هشام (تح) محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ط11 . 1383هـ/1963 م = قطر الندى .

257- شرح الكافية الشافية . ابن مالك = الكافية الشافية (تح) عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون (د.ت) .

258- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية . ابن هشام الأنصاري (تح) هادى نهر . الجامعة المستنصرية بغداد . 1397هـ/1977 م .

259- شرح اللمع . الشيرازي (تح) عبد المجيد تركي . دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان ط1 . 1408هـ/1988 م .

260- شرح معاني الأثار . لأبي جعفر الأزدي الحجري (تح) محمد زهري النجار . دار الكتب العلمية بيروت . ط1 . 1399هـ/1979 م .

261- شرح المعلقات السبع . الزوزني . طبعة مصطفى البابي الحلبي . ط3 . 1379هـ/1959 م .

262- شرح الملوكي في التصريف ابن يعيش (تح) فخر الدين قباوة . المكتبة العربية بحلب سوريا . ط1 . 1393هـ/1973 م .

263- شرح موطأ الإمام مالك . الزرقاني . مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر ط1 . 1381هـ/1961 م .

264- شروح التلخيص = شرح سعد الدين التفتازاني .

شرح ابن يعقوب المغربي (مواهب الفتـــاح فى شـــرح تلخيص المفتاح).

شرح بهاء الدين السبكي (مواهب الفتـــاح فى شـــرح تلخيص المفتاح).

دار الإرشاد الإسلامي . بيروت (د.ت) .

265- شروح سقط الزند . لأبي زكريا التبريزي ، وابن السيد البطليوســـى ، وأبي الفضل قاسم الخوارزمي (تح) مصطفي السقا وآخرون . الـــدار القومية للطباعة والنشر مصر .

266- شعر الأحوص الأنصاري (تح) عادل سليمان مكتبة الخانجي بالقـــاهرة ط2 . 1411هـ/1990 م .

267- شعر خداش بن زهير = ديوان خداش بن زهير (صنعة) يحي الجبـوري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1406هـ/1986 م .

- شعر زياد الأعجم (تح) يوسف حسين بكار . منشـــورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق 1983 م .

- شعر عبد الله الزبعري (تح) يحي الجبوري . مؤسسة الرســالة ط2 . 1401هـ/1981 م .

- شعر عمر بن أبي ربيعة (تح) محمد محي الدين عبـــد الحميـــد . دار الأندلس بيروت . ط2 . 1403هـ/1983 م .

شعر محمد بن بشير الخارجي (تح) محمد خير البقـــاعي . دار قتيبة دمشق . ط1 . 1405هـ/1985 م .

268- شعر ابن ميادة (تح) حنا جميل حداد . مطبوعات مجمع اللغة العربيـــة بدمشق 1402هـ/1982 م .

- شعر النمر بن تولب (صنعة) نوري حمودي القيس. مطبعة المعـــارف بغداد (د.ت) .

- شعر ابن هرمة = ديوان ابن هرمة .

269- الشعر والشعراء. ابن قتيبة (تح) أحمد محمد شاكر . دار المعـــارف . مصر 1982م .

270- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد . عبد العال سالم مكـــرم . مؤسسة الرسالة بيروت . ط1 . 1407هـ/1987 م .

271- شمس العرب تسطع على الغرب . زيغريد هونكـه (ترجمـة) فـاروق بيضون ، كمال الدسوقي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيـع . بيروت ط3 . 1979م.

272- الصاحبي . ابن فارس (تح) مصطفي الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة بيروت . لبنان ط1 . 1963هـ/1382 م .

273- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي . الشيخ يوسف البديعي (تح) مصطفـي السقا وآخرون . دار المعارف . مصر . 1964 م .

274- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيـة) . الجوهـري (تـح) أحمـد عبدالغفور. دار العلم الملايين . بيروت ط2. 1399هـ/1987م .

275- صحيح البخاري بحاشية الندي . دار المعرفة بيروت لبنان 1978 م .

276- صحيح مسلم بشرح النووي . دار إحياء التراث العربي (د.ت) .

277- صحيح مسلم (مشكول) . مكتبة محمد على صبيح (د.ت) .

278- صناعة الكتّاب . أبي جعفر النحاس (تح) بدر أحمـد ضيـف . دار العلوم العربية بيروت ط1 . 1410هـ/1990 م

279- كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر). أبوهلال العسكرى (تح) على محمد البجاوى ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا ، بـيروت. 1986/1406.

280- ضحى الإسلام . أحمد أمين . دار الكتاب العربي بيروت لبنان (د.ت) . ط10 .

281- ضرائر الشعر . ابن عصفور الإشبيلى (تح) السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس (د.ت) .

282- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . الألوسى . دار صعب بيروت ، مكتبة البيان بغداد (د.ت) .

283- الضرورة الشعرية . دراسة أسلوبية . السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر ط2 . 1401هـ/1981 م .

284- ضعيف الجامع الصغير . السيوطي (تح) محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ط1 . 1388هـ/1969 م .

285- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان (د.ت) .

286- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين تقي الدين السبكى . دار المعرفة بيروت . لبنان (د.ت) .

287- طبقات الشعراء .ابن المعتز (تح) عبد الستار أحمد فراج . دار المعارف . مصر . ط3 . 1976 م .

288- طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام الجمحي . مطبعة المدني . القاهرة 1974م.

289- طبقات النحويين واللغويين . الزبيدى (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . مصر . ط2 . 1984 م .

290- طريقة الخلاف بين الأسلاف . للسمرقندي (تح) الشيخين : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1313 هـ/1992م .

291- ظاهرة التخفيف في النحو العربي . د. أحمد عفيفي . الدار المصرية اللبنانية . ط1 . 1996 م .

292- عبث الوليد فى الكلام على شعر أبى عبادة الوليد بن عبيد البحـــترى . للمعرى (تح) ناديا على الدولة . (دط) 1978.
293- عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح. بهـــاء الســبكى = شــروح التلخيص .
294- العقد الفريد . ابن عبدربه الأندلسى . دار الكتاب العربى بيروت لبنـــان (دت) .
295- عمدة الحافظ . ابن مالك = شرح عمدة الحافظ .
296- العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده (تح) محمد محى الدين عبدالحميد . دار الجيل بيروت . لبنان . ط5 . 1981/1401 .
297- العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية . للشيخ عبدالقاهر الجرجانى شرح الشيخ خالد لأزهرى الجرجاوى (تح) البدراوى زهـــران . دار المعارف . ط2 . 1988 .
298- عيار الشعر . ابن طباطبا العلوى . شرح عباس عبدالستار (مراجعـــة) نعيم زرزور. دار الكتب العلمية . بيروت ط1. 1982/1420 .
299- غاية المرام فى شرح مقدمة الإمام . لأحمد بن محمد بن زكريا التلمســانى دراسة وتحقيق . محمود محمد نعسان رسالة ماجستير . إشراف الأســتاذ الدكتور فاتح محمد زقلام نوقشت فى عام 1999م .
300- غاية النهاية فى طبقات القراء . ابن الجزرى. نشـــر برجستراســـر . درا الكتب العلمية بيروت لبنان ط3 . 1982/1402 .
- غرر الفوائد ودرر القلائد = أمالى المرتضى .
301- كتاب غريب القرآن . لأبى بكر السجستانى (تـــح) محمـــد أديـــب عبدالواحد جمران دار قتيبة ط1. 1995/1416 .
302- الفائق فى غريب الحديث . الزمخشرى .(تح) على محمد البجـــاوى ، محمد أبوالفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى ط2 . 1971.

303- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك . محمد بن قاسم الغزى (تح) امحمد المبروك الختروشي . منشورات كلية الدعوة الإسلامية الجماهيرية العظمى . ط1. 1401و.ر/1991.

304- فرهنك فارسى عميد. تأليف حسن عميد. مؤسسة انتشارات اميركبير . تهران 1392م.

305- فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكرى (تح) إحسان عباس ، عبدالمجيد عابدين . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان . ط3. 1983/1430 .

306- الفصول الخمسون. ابن معطى (تح) محمود محمد الطناجى. مطبعة عيسى البابي الحلبى .

307- كتاب الفصول فى العربية . ابن الدهان النحوى (تح) فائز فارس . مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل. بيروت ، الأردن. ط1. 1409/1988.

308- فصول فى النحو . محمد على سلطانى . المطبعة التعاونية بدمشق 1401 : 1420/1981 : 1982.

309- فقه اللغة العربية وخصائصها. إميل بديع يعقوب. دار العلم للملايين. بيروت. ط2. 1986م.

310- فقه إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني. لعبدالعظيم الديب. دار الوفاء. مصر. ط2. 1409/1988 .

311- الفوائد المحصورة فى شرح المقصورة. ابن هشام اللخمى (تح) أحمد عبدالغفور عطار. منشورات درا مكتبة الحياة. بيروت ط1. 1400/1980.

312- فواتح الرحموت للعلامة عبدالعلى الأنصارى بشرح مسلم الثبوت للإمام محب الدين عبدالشكور مطبوع مع كتاب المستصفى من علم الأصول للغزالى. المطبعة الأميرية ببولاق مصر . 1322هـ .

313- فى أصول النحو . سعيد الأفغانى. المكتب الإسلامى . بيروت 1987.
314- فيض القدير شرح الجامع الصغير. المناوى. دار المعرفة . بـــيروت. ط2. 1972/1391.
315- فى علم النحو . دراسة ومحاورة. أحمد ماهر البقرى. دار الكتب القوميـة القاهرة. مصر. 1981/1420.
316- القاموس المحيط مجدالدين الفيروزابادى (تح) مكتب تحقيق الـــتراث فى مؤسسة الرسالة . بيروت. ط2. 1987/1407.
- الكافية الشافية . ابن مالك = شرح الكافية الشافية .
317- الكامل . المبرد. تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكـــر العـــربى القاهرة. (دت) .
318- الكامل فى الدراسات النحوية ونشأتها . محمد محمود هـــلال . جامعـــة قاريونس (دت) .
319- الكتاب . لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (تح) عبدالســـلام هارون عالم الكتب. بيروت. ط1. (دت) .
- كتاب الشعر = شرح الأبيات المشكية الإعراب .
320- الكشاف عن الحقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل فى وجـــوه التـــأويل . الزمخشرى. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (دت) .
321- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم = موسوعة كشف اصطلاحـــات الفنون والعلوم. للعلامة محمد على التهانوى . تقديم رفيق العجم (تح) على دحروج (ترجمة) عبدالله الخالدى ، وجورج زيناتى. مكتبة لبنـــان. ط1. 1996م .
322- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للمفسر المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلونى. دار إحياء الـــتراث العربى. بيروت ط2. 1352هـــ .

323- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون. حاجى خليفة. مكتبة المثنى بغداد.

324- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكى بن أبى طالب القيسى (تح) محى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. ط4. 1987/1307.

325- كشف المشكل فى النحو . على بن سليمان الحيدره اليمنى (تح) هادى عطية مطر. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. إحياء التراث الإسلامى. ط1. 1984/1404.

326- الكليات. أبى البقاء الكفوى. تصحيح وفهرسة عدنان درويش، محمد المصرى. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط2. 1993/1413.

327- الكنى والألقاب . عباس القمى. مؤسسة الوفاء. بيروت. لبنان. ط2. 1983/1403 .

328- كنز الحفاظ فى كتب تهذيب الألفاظ لابن السكيت. تهذيب التبريزى. ضبط الأب لويس شيخو اليسوعى. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين. 1995 .

329- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين الهندى. ضبط وتفسير بكري حيانى. تصحيح وفهرسة صفا السقا. نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامى. حلب. مؤسسة الرسالة بيروت. 1974م .

330- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد الأهدل على متممة الأجرومية للشيخ محمد الحطاب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (دت).

331- كتاب اللامات. الزجاجى (تح) مازن المبارك. دار الفكر. دمشق ط2. 1985/1405.

332- اللباب فى علل البناء والإعراب. أبى البقاء العكبرى (تح) غازى مختار طليمات دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان ، دار الفكر دمشق سوريا. ط1. 1995/1416.

333- اللباب فى تهذيب الأنساب . عزالدين بن الأثير الجزرى. دار صادر بيروت 1980/1400.

334- اللباب فى النحو . عبدالوهاب صابونى . دار الشرق بيروت (دت) .

335- لسان العرب. ابن منظور. تنسيق وفهرسة: على شيرى. مؤسسة التاريخ العربى. دار إحيار التراث العربى. بيروت. لبنان. ط2. 1992/1412.

336- لطائف الإشارات. تفسير صوفى كامل للقرآن. القشيرى (تح) إبراهيم بسيونى الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط2. 1981.

337- لغة تميم. دراسة تاريخية وصفية. ضاحى عبدالباقى. مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصر. 1985.

338- اللمع فى العربية . ابن جنى (تح) حامد المؤمن. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط2. 1985/1405.

339- اللمع . للشيزارى. مطبوع مع كتاب تخريج أحاديث اللمع .

340- لمع الأدلة. لابن الأنبارى. مطبوع مع الإغراب فى جدل الإعراب .

341- مايجوز للشاعر فى الضرورة. القزاز القيروانى (تح) المنجى الكعبى. الدار التونسية للنشر. 1971م.

342- ماينصرف وما لاينصرف. أبو إسحاق الزجاج (تح) هدى محمود قراعة. القاهرة 1971/1391.

343- المبدع فى التصريف. لأبى حيان النحوى (تح) عبدالحميد السيد طلب. مكتبة دار العروبة. الكويت. ط1. 1982/1420.

344- المبسوط فى القراءات العشر. الأصبهانى (تح) سبيع حمزة حاكمى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (دت) .

345- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر. لابن الأثير (تح) محمد محـــــى الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. صيدا بيروت. لبنان 1411/1990م .

346- مجاز القرآن. أبوعبيدة معمر بن المثنى. تعليق : د. محمد فؤاد ســـزكين . الناشر مكتبة الخانجى بمصر 1988م .

347- مجالس ثعلب. لأبى العباس أحمد بن يحى ثعلـــب (تـــح) عبدالســـلام هارون. دار المعارف بمصر. ط2. 1960م .

348- مجالس العلماء. الزجاجى (تح) عبدالسلام هارون. مكتبـــة الخـــانجى بالقاهرة. دار الرفاعى بالرياض. ط2. 1403/1983.

349- مجمل اللغة. ابن فارس. دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط2. 1406/1986م .

350- المحبر. لابن حبيب. رواية السكرى. تصحيح إيلـــزة ليخـــتن شـــتير. منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت .

351- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جنى (تـــح) على نجدى ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبى. المجلس الأعلـــى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامى. القاهرة 1386.

- المحرر الوجيز = تفسير المحرر الوجيز .

352- المحيط فى اللغة. ابن عباد (تح) الشيخ محمد حسن آل ياســـين. عـــالم الكتب ط1. 1414/1994م.

353- مختار الأغانى. أبى الفضل المصرى. بيروت. ط1. 1383/1964

354- مختارات شعراء العرب. ابن الشجرى (تح) على محمد البجـــاوى. دار نهضة مصر. القاهرة. 1975م .

355- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع. ابـــن خالويـــه. دار المتنـــبى. القاهرة .

356- مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم القشيرى (تح) محمـــد ناصر الألباني. المكتب الإسلامى بيروت. دمشق ، ط6. 1987/1407 .

357- المخصص. ابن سيده (تح) لجنة إحياء التراث العـربى فى دار الأفـاق الجديدة منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت .

358- المدخل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل. الشيخ عبدالقـــادر الدمشـــقى. تصحيح عبدالله بن عبدالمحســـن الـــتركى. مؤسســـة الرســـالة ط3. 1985/1405.

359- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو. مـــهدى المخزومـــى. مكتبة مصطفى الحلبى بمصر. ط2. 1958/1377.

360- المدارس النحوية. شوقى ضيف. دار المعارف مصر ط7. 1992 .

361- المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجـــرة. عبدالقادر سالم مكرم. دار الشرق ، بيروت. 1980م .

362- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستانى (تح) حاتم صالح الضـــامن. دار الفكر دمشق ، دار الفكر المعاصر بيروت. لبنان ط1. 1997/1418 .

363- المذكر والمؤنث. الفراء (تح) رمضـــان عبدالتـــواب . دار الـــتراث. القاهرة. 1975م.

364- المراثى. محمد بن العباس اليزيدى (تح) محمد نبيل طريفى. منشـــورات وزارة الثقافة. إحياء التراث العربى. دمشق 1991م .

365- المرتجل. ابن الخشاب (تح) على حيدر. دمشق 1972/1392

366- مروج الذهب ومعادن الجوهر. المسعودى. دار الكتاب اللبنانى ، ومكتبة المدرسة. بيروت. لبنان. ط1. 1982/1420 .

367- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها. السيوطى. شرح وتعليق : محمـــد جـــاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، على محمد البجـــاوى. المكتبـــة العصرية. صيدا. بيروت 1986 .

368- المسائل البصريات. أبوعلى الفارسى (تح) محمد الشاطر. مطبعة المدنى. المؤسسة السعودية بمصر. ط1. 1985/1405 .

369- المسائل العضديات. أبوعلى الفارسى (تح) شيخ الراشد. منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية. دار إحياء التراث العربى. دمشق 1986.

370- المسائل المنثورة. أبوعلى الفارسى (تح) مصطفى الحدرى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. 1981.

371- المساعد على تسهيل الفوائد. شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك (تح) محمد كامل بركات. دار الفكر دمشق. 1980/1400.

372- المستدرك على الصحيحين. أبوعبدالله النيسابورى. دار الكتاب العربى بيروت (دت).

373- المستقصى. الزمخشرى. دار الكتب العلمية بيروت. 1977/1397.

374- مسند الإمام أحمد بن حنبل. دار إحياء التراث العربى. بيروت لبنان. ط2. 1993/1414م.

375- مشكاة المصابيح. محمد عبدالله الخطيب التبريزى (تح) الألبانى. المكتب الإسلامى. بيروت. ط3. 1985.

376- المصباح المنير. أحمد بن على الفيومى. مكتبة لبنان. بيروت. 1987م .

377- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر العسقلانى (تح) حبيب الرحمن الأعظمى. دار المعرفة. بيروت. لبنان. ط1. 1987/1407.

378- معانى الحروف. الرمانى (تح) عبدالفتاح إسماعيل شلبى. دار نهضة مصر القاهرة. (دت) .

379- معاني القرآن. الأخفش الأوسط (تح) هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. ط1. 1990/1411.

380- معاني القرآن. الفراء. عالم الكتب ط3. 1983/1401.

381- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج (تح) عبدالجليل عبده شلبي. عالم الكتب بمصر ط1. 1988/1408.

382- المعاني الكبير في أبيات المعاني. ابن قتيبة. دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. ط1. 1984/1405.

383- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. العباسي (تح) محمد محي الدين عبدالحميد. عالم الكتب بيروت. 1974/1367.

384- المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم. لأبي منصور الجواليقي (تح) أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب. ط2. 1969/1389.

385- معجم الأدباء. ياقوت الحموي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان الطبعة الأخيرة (دت) .

386- معجم البلدان. ياقوت الحموي. دار صادر. بيروت. 1977/1397 .

387- معجم حروف المعاني. أحمد جميل شامي. مؤسسة عزالدين. بيروت 1992م.

388- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية . جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني. لبنان ، مكتبة المدرسة لبنان. 1982.

389- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. عبدالله بن عبدالعزيز البكري (تح) مصطفى السقا. عالم الكتب بيروت. ط3. 1983/1403.

390- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (دت).

391- معجم المصطلحات العربية فى اللغة والأدب. مجدى وهبة ، كامل المهندس مكتبة لبنان بيروت. ط2. 1984 .

392- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. محمد سمير نجيب اللبدى. مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان عمان الأردن. ط2. 1986/1406 .

393- معجم المطبوعات العربية والمعربة. جمع وترتيب: يوسف اليان سوكيس مكتبة الثقافة الدينية .

394- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم, وضعه : محمد فؤاد عبدالباقى. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة 1364 .

395- المعيار فى أوزان الأشعار، والكافى فى علم القوافى. لأبى بكر الشنتريني (تح) محمد رضوان الداية. دار الأنوار. بيروت. لبنان. ط1. 1968/1388م .

396- المُغرِب فى حلى المَغْرب = وشي الطرس فى حلى جزيرة الأندلس. أبوعبدالله محمد البجاوى. وآخرون (تح) شوقى ضيف؛ دار المعارف القاهرة. 1964.

397- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب = المغنى لابن هشام (تح) محمد محى الدين عبدالحميد. دار الشام للتراث. (دت) .

398- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، شرح شمس الدين الشربينى على متن منهاج الطالبين. دار الفكر. (دت).

399- المفردات فى غريب القرآن. الراغب الأصفهانى (تح) محمد سيد كيلانى. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (دت) .

400- المفصل فى صنعة الإعراب. الزمخشرى. تقديم وتبويب د. على بوملحم. دار ومكتبة الهلال. بيروت. لبنان ط1. 1993م .

401- المقاصد النحوية. العينى. مطبوع على حاشية كتاب الخزانة. دار صادر بيروت. لبنان.

402- المقتضب. المبرد (تح) محمد عبدالخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. (دت) .

403- المقدمة . ابن خلدون. عبدالرحمن بن خلدون (تح) على عبدالواحد وافى. دار نهضة مصر. القاهرة. ط3.

404- المقرب. ابن عصفور (تح) أحمد عبدالستار الجوارى، عبدالله الجبوى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. لجنة إحياء التراث الإسلامى. مطبعة العانى بغداد 1971.

405- المقصور والممدود. الفراء. إخراج عبدالعزيز الميمنى. تصحيح وفهرسة عبدالاله نبهان. محمد خير البقاعى. دار قتيبة. ط 1403/1983م .

406- الممتع فى التصريف. ابن عصفور (تح) فخرالدين قباوة. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط3. 1978.

407- الممتع فى صنعة الشعر. عبدالكريم النهشلى القيروانى (تح) محمد زغلول سلام. منشأة المعارف. الأسكندرية

408- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب. محمد محىالدين عبدالحميد مطبوع على حاشية كتاب شرح شذور الذهب .

409- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى (تح) إبراهيم مصطفى، عبدالله الأمين. مكتبة مصطفى البابى الحلبى بمصر. ط1. 1373/1954.

410- منهاج الوصول إلى علم الأصول. البيضاوى. مطبوع مع كتاب نهاية السول فى شرح منهاج الأصول .

411- المنهل الصافى . الدمامينى . مخطوطة ، النسخة السورية : مكتبة الظاهرية سابقا (مكتبة الأسد حاليا) دمشق رقم (6762 نحو).

412- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حيان. للحافظ نورالدين على الهيثمى. دار الكتب العلمية. (دت) (تح) محمد عبدالرزاق حمزة. دار الكتب العلمية. بيروت (دت) .

413- الموافقات .

- مواهب الفتاح = شروح التلخيص .

414- المورد. قاموس إنكليزي عربي. منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. ط23. 1989 .

415- الموسوعة الإسلامية الميسرة. اشرف على تحريرها نيابة عن الأكاديمية الهولندية الملكية هـ.ا.ر.جب ، ج.هـ. كالمرز. ترجمة راشد البراوى مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1985.

416- الموسوعة الثقافية. إشراف حسين سعيد. دار المعرفة مطابع دار الشعب.

417- موسوعة دائرة معارف القرن العشرين = دائرة معارف القرن العشرين .

418- الموسوعة العربية الميسرة .

419- الموسوعة الفقهية. دار الصفوة بمصر. ط4. 1993/1414 .

- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم = كشف اصطلاحات الفنون والعلوم.

- موسوعة مصطلحات جامع العلوم = دستور العلماء .

420- موسوعة المورد العربية . منير البعلبكى. دار العلم للملايين . بيروت ط1. 1990م.

421- الموشح. مآخذ العلماء على الشعراء فى عدة أنواع من صناعة الشعر. المزربانى. (تح) محمد على البجاوى. دار الفكر العربى. (دت)

422- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال. الذهبى (تح) على محمد البجاوى ، فتحية على البجاوى. دار الفكر العربى .

423- النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحى. دار النهضة العربيـــــة. بيروت. 1979م .

424- النحو الوافى. عباس حسن. دار المعارف بمصر. ط12. 1995م.

425- النحو وكتب التفسير. الشيخ المرحوم إبراهيم عبدالله رفيــــدة. الـــدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراتة. ط3. 1998م .

426- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء. أبوالبركات الأنبارى (تح) عطية عامر. دار المعارف. سوسة . تونس. ط1. 1998.

427- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. محمد الطنطاوى. تعليق عبدالعظيـــم الشناوى ، محمد عبدالرحمن الكردى (دت) .

428- النشر فى القراءات العشر. ابن الجزرى. تصحيح على محمد الضباع. دار الفكر. (دت).

429- نقائض جرير والفرزدق. دار الكتاب العربى. بـــيروت. لبنــان. 1908 . 1909:

430- نقد الشعر. قدامه بن جعفر (تح) محمد عبدالمنعم خفـــاجى. الناشــر مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة . ط1. 1978/1398.

431- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان. أبوحيان الأندلسى (تـــح) عبدالحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة. سوريا. ط1. 1985/1405.

432- النكت فى تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشـــنتمرى (تـــح) زهـــير عبدالمحسن سلطان. منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويـــت. ط1. 1987/1407.

433- نكْتِ الهميان فى نُكَت العُميان. الصفدى. وقف على طبعه أحمد زكـــى بك . المطبعة الجمالية بمصر. 1911/1329.

434- نهاية السول فى شرح منهاج الوصول إلى علـــم الأصــول. للقـــاضى ناصرالدين البيضاوى. تأليف : جمال الدين الآسنوى . عــالم الكتــب بيروت. دت.

435- النهاية فى غريب الحديث. ابن الأثير (تح) محمود محمـــد الطنـــاحى، طاهر أحمد الزاوى. المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ط1. 1963/1383.

436- نهج البلاغة. الإمام على بن أبى طالب. ضبـــط وفهرســـة د. صبحـــى الصالح. دار الكتاب اللبنانى، مكتبة المدرسة. ط2. 1982.

437- النوادر أبى على القالى = ذيل الأمالى والنوادر

438- كتاب النوادر فى اللغة. أبوزيد الأنصارى (تـــح ودراســـة) محمـــد عبدالقادر أحمد. دار الشروق. بيروت القاهرة. ط1. 1981/1401م.

439- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن فى القرن الثالث عشر. محمد الصنعانى (تح) مركز الدراسات والأبحاث اليمنية. صنعاء اليمن. (دت).

440- الهاشميات = شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدى . تفسير: أبورياج أحمد القيسى (تح) داوود سلوم ، ونورى القيسى. عالم الكتب. مكتبـــة النهضة العربية. ط1. 1984/1404.

441- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محمد محى‌الدين عبدالحميــــد. مطبوع مع كتاب أوضح المسالك .

442- هدية العارفين. إسماعيل باشا البغدادى. مكتبة المثنى. بغداد 1951.

443- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع. السيوطى (تح) عبدالعـــال ســـالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. 1979/1299.

444- الوافى فى العروض والقوافى. الخطيب التبريزى (تح) فخرالدين قبـــاوة دار الفكر دمشق. ط4. 1986/1407.

445- الوافى (معجم وسيط للغة) الشيخ عبدالله البستانى. مكتبة لبنان طبعة جديدة 1990 .

446- الوساطة بين المتنبى وخصومه. عبدالعزيز الجرجانى (تح) محمد أبوالفضل إبراهيم ، على البجاوى . منشورات المكتبة العصرية (دت) .

447- وشى الطرس فى حلى جزيرة الأندلس = المُغْرِب فى حلى المغرب .

448- يتيمة الدهر فى أهل العصر. للثعالبى (تح) مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1. 1983/1403.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	أ
التمهيد .	1
الفصل الأول : المرفوعات .	19
المبحث الأول : الفاعل .	22
المبحث الثانى : المبتدأ .	63
المبحث الثالث : الخبر .	86
المبحث الرابع : اسم كان .	100
المبحث الخامس : اسم كاد وأخواتها (أفعال المقاربة) .	115
المبحث السادس : خبر إن وأخواتها .	139
المبحث السابع : الفعل المضارع .	159
الفصل الثانى : المنصوبات .	168
المبحث الأول : المفعول المطلق .	169
المبحث الثانى : المفعول به .	179
المبحث الثالث : الحال .	196
المبحث الرابع : التمييز .	227
المبحث الخامس : الاستثناء .	248
المبحث السادس : المضارع المنصوب .	265

الفصل الثالث : المجرورات .	289
المبحث الأول : المجرور بالحرف .	290
المبحث الثاني : المجرور بالمضاف (المضاف إليه) .	323
المبحث الثالث : المجرور بالجوار .	374
الفصل الرابع : المجزومات .	391
مبحث المضارع المجزوم .	392
الفصل الخامس : الحروف .	418
المبحث الأول : الحروف العاملة .	420
المبحث الثاني : الحروف المهملة .	451
الخاتمة .	492
الفهارس :	497
فهرس الآيات القرآنية .	497
فهرس الحديث الشريف والأثر .	520
فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية .	524
فهرس الأشعار .	531
فهرس الأعلام .	572
فهرس المصادر والمراجع .	585
فهرس المحتويات .	624